

الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسي والإشتراكي

تاريخ الفكر الاشتراكي

الجزء الثاني من المجلد الرابع

تأليف : ج. ه. كول

ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : الدكتور إبراهيم سعد الدين

من الفكر
السياسي
والاقتصادي

تاريخ الفكر الاشتراكي

الجزء الثاني من المجلد الرابع

تأليف : ج. ه. كول

ترجمة
عبد الكريم أحمد

مراجعة
الدكتور إبراهيم سعد الدين

الصادر المصروف
للتأليف والتوزيع

الفصل الثالث عشر

فرنسا ١٩١٤ - ١٩٣١

ابتداء من ١٩٠٥ حتى الانقسام بين الشيوعيين وغير الشيوعيين في ١٩٢٠ كان الاشتراكيون الفرنسيون منظمين في حزب موحد يصف نفسه بأنه « القطاع الفرنسي من الدولية العالية » . ويرجع بعض السبب في هذه التسمية إلى الاعتراف بفضل « الدولية الثانية » في ضغطها على الشيع المتنازعة . إذ بدون هذا الضغط كان من المشكوك فيه جدا أن يتم أى نوع من الوحدة ، فتصرفات الوفود الفرنسية في مؤتمرات « الدولية » بعد ١٩٠٥ دلت بوضوح على أن الخلافات لم تنته بأى حال من الأحوال . وقد وقف الزعيمان القديمان ، جين جوريه (١٨٥٩ - ١٩١٤) وجولز جيزده (١٨٤٥ - ١٩٢٢) ، في جانبيين متعارضين في أكثر من مناسبة وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الحرجة الخاصة بالعمل على نطاق دول لمنع الحرب . واختلفا أيضا حول الموقف الصحيح من الخلات ضد النزعة العسكرية ، ومن العمل المشترك مع اليسار البورجوازي ، وأخيرا وليس آخرا حول الموقف من النقابات . فقد استمر جيزده في إصراره على ضرورة وضع النقابات تحت سيطرة الحزب الاشتراكي ، في حين كان جوريه - أيا كان الوضع الذي يفضلته - على استعداد لقبول مذهب استقلال النقابات عن التزامات الحزب التي وضعت في ١٩٠٦ بواسطة « الكونفدرال العام للعمل » في ميثاق آميين ، وبذلك استطاع أن يظل على علاقة طيبة « بالكونفدرال » .

وقد استمرت الوفود الفرنسية في مؤتمرات الدولية قلنى صوتها في المناسبات الحرجة بانقسامها ، على تقيض الكتلة المتراسة من أصوات « الحزب الاشتراكي الديمقراطي » الألماني . وبالإضافة إلى ذلك تمسكت النقابات بقوة ، حتى بعد أن

بدأت الموجة السندكالية الكبرى تراجع ، بميثاق آميين ورفضت الدخول في أى ارتباط رسمي بالسياسة البرلمانية الاشتراكية .

ومع ذلك فقد كان للتوحيد معنى ، واحتل جوريه ابتداء من ١٩٠٥ مركزا متفوقا لا ينازعه فيه أحد في الحركة الاشتراكية الفرنسية ، وكان موضوع اشتراك الاشتراكيين في حكومة تسودها عناصر البورجوازية قد سوى أساسا ضده بمقتضى قرار كاوتسكى في ١٩٠٤ (١) ، ولكنه كان قد قبل القرار كشرط ضرورى للوحدة ، ولم ير الموضوع ثانية ، إلى ١٩١٤ ، بطريقة تؤدي إلى أزمة جديدة . وقد خرج ميلران وفيغياني وأنصارهم المباشرين من الحزب نهائيا ، وألف الاشتراكيون معارضة متحدة ضد حكومات سنوات ما قبل الحرب الحرجة .

وعندئذ جاء ، في اللحظة ذاتها التي صارت فيها الحرب حقيقة واقعة وإن لم يبدأ القتال فعلا ، اغتيال جوريه بين متعصب من الملكيين مأساة وخسارة لا تموض لقضية الاشتراكية في العالم كله وليس في فرنسا وحدها . وفي أى وقت آخر كان موت جوريه سيؤدى إلى قتال شديد بين الشيع المختلفة من أجل من يخلفه ؟ ولكن في أغسطس ١٩١٤ لم يكن الاشتراكيون في حالة مزاجية تسمح بالانقسام فيما بينهم . فقد بدا لهم جميعا تقريبا أنه من الواضح أن ألمانيا هي المعتدية ، وأن الاشتراكيين الألمان بمواقفتهم على اعتيادات الحرب غانوا القضية الاشتراكية الدولية . فلم يكن هناك خلاف في هذا الموضوع بين النواب الاشتراكيين أو بين زعماء الكونفدرال . وحتى المناهضين للزعة العسكرية صراحة مثل جوستاف هيرفى تحولوا في لحظة إلى وطنيين متحمسين . بل الواقع أن بعضهم ، بما فيهم هيرفى ، صاروا من أشد دعاة الحرب إلى النهاية بلا هوادة . وحتى بالنسبة للاشتراكيين الأكثر هدوءا بدا من الواضح تماما أن فرنسا لم تكن تريد الحرب ، حتى إذا كانت حليقتها روسيا لا بد أن تشترك مع فرنسا — المجر وألمانيا في اشغالها . وكان جوريه قد دافع باستمرار في الدولية ، عن حق وواجب الدفاع الوطنى ، وفي أغسطس ١٩١٤ حتى أولئك الذين عارضوه تحولوا

إلى رأيه عندما اكتسح الألمان بلجيكا في هجومهم الخاطف على فرنسا . وعندما أنهى ، بعد بضعة أيام ، موضوع اشتراك الاشتراكيين في وزارة الدفاع الوطني تضم مختلف العناصر لم تكن هناك معارضة قوية . إذ وافق الاشتراكيون الفرنسيون ، باجماع غير مألوف ، على تأييد الحرب وعلى دخول اثنين من زعمائهم في الوزارة ، وكان هذان الاثنان هما مارسيل سمبا (١٨٦٢ - ١٩٢٢) وجولز جيزده ، وثانيهما هو الخصم الرئيسي لكل صور التعاون الاشتراكي البورجوازي قبل الحرب . وكل جيزده ، عميد الماركسية الفرنسية ، قد بلغ التاسعة والستين عندما صار وزيرا لأول مرة وعُدل عن السياسة التي اعتنقها طوال حياته في حالة الطوارئ . الكبرى سنة ١٩١٤ . وكان سمبا في أوائل الخمسينات من عمره واستطاع القيام بدور أكثر نشاطا . وصرعان ما انضم إليهما في ربيع ١٩١٥ رجل أصغر منهما بكثير هو البير توما (١٨٧٨ - ١٩٣٢) الذي قام بوصفه وزير للخزائر بدور مهم في تنظيم إنتاج الحرب ، ثم صار بعد الحرب أول مدير لمنظمة العمل الدولية ، ولم يعد له أى نشاط في الحركة الاشتراكية .

وينبغي ألا يفهم من هذا الاجماع في المراكز العليا — بين النواب الاشتراكيين وزعماء الكونفدرال — أنها تعنى أن كل اشتراكي فرنسي أيد الاشتراك في حكومة الاتحاد المقدس . بيد أن المعارضة أسكتت بشكل حاسم فترة ما . فقد استدعى كثير من المناضلين الشباب ، في كل من الحزب والنقابات ، للخدمة العسكرية ، وأصبحت المنظمات المحلية بالشلل مؤقتا ومطلب الأمر بعض الوقت حتى تسترجع صوته . وفي أثناء قدم الألمان السريع نحو باريس لم يمل صوت في نقد الزعامة . فلم يسمع الاحتجاج ضد إيقاف صراع الطبقات وضد خضوع الوزراء الاشتراكيين لإرادة زملائهم البورجوازيين الا عندما توفى هذا الزحف وبدأ يبدو أن الحرب ستطول ، وعندما وجدت الطبقة العاملة نفسها تواجه موقعا خطيرا يمسخها مباشرة نتيجة ارتفاع الأسعار والقفلة الاقتصادية . وعندئذ ، في مايو ١٩١٥ ، ظهرت نقابة عمال المعادن ، تحت الزعامة القوية للافونس مدهايم (١٨٧١ - ١٩٢٥) ، تحمل لواء المعارضة ولا تخشى أن

تقول : ليست هذه الحرب حربنا ، وأن تندد بأهداف الحكومة الفرنسية وحكومات الحلفاء الأخرى بوصفها أهدافاً إمبريالية واستعمارية ، كما بدأ بييرمونات (ولد ١٨٨١) ، رئيس تحرير « لاني أوفريير » ، ومجموعة صغيرة من السنكاليين اليساريين يقولون ان الاشتراكيين الفرنسيين كان ينبغي عليهم أن يحذوا حذو الايطاليين باعلان أنهم لن يفعلوا شيئاً من شأنه عرقلة مجهود الحرب ولكنهم لن يدخلوا مهما كانت الظروف في أى صورة من صور التعاون مع البورجوازية في تأييد الحرب ^(١) . وقد رأينا أن ميرهام ومعه ألير بورديرون (١٨٥٩ - ١٩٣٠) ، اللذين ينتميان إلى نقابة صانعي البراميل واللجنة التنفيذية الاشتراكية ، حضرا مؤتمر زيمر والد في سبتمبر سنة ١٩١٥ وهناك انضموا إلى مندوب الأقلية الألمانية في اعلان مشترك لوحدة الطبقة العاملة . ولكنهما في هذه المرحلة لم يكونا يمثلين لحركة عامة منظمة ، وإن كانا قد شرعا في انشاء حركة عند عودتهما . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن حركة الطبقة العاملة الفرنسية كانت متكتلة تقريباً في تأييد مجهود الحرب ، حتى إذا كانت أكثر ترددا فيما يتعلق بسلامة اشتراك الاشتراكيين في حكومة يسودها العنصر المناهض للاشتراكية وبتناجح هذا الاشتراك .

وبعد نشوب الحرب مباشرة كان الحزب الاشتراكي و « الكونفدرال » قد عدلا عن سياستهما القديمة إلى حد أنها أنشأ « لجنة عمل » ، مشتركة لأغراض متعددة من بينها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة . ولكن هذه الهيئة المشتركة قالت إن هدفها هو « العمل إلى أقصى حد على دعم التأييد الذي يجب ، في الظروف الحاضرة ، منحه للسلطات العامة في جميع المسائل المتعلقة بحقوق العمال (توفير العمل والوجبات المجانية والعلاوات الخ) وفي أعمال الدفاع الوطني » . وقد استمر هذا الاتجاه نحو التعاون ، وإن كان قد أخذ يلاق تحدياً متزايداً ، إلى الجزء الأخير من ١٩١٧ بصفة عامة ، ولم يته بصورة حاسمة إلا عندما صار كليمنصو رئيساً للوزراء في نوفمبر من ذلك العام وانتهج سياسة أدخلته في صراع

حاد مع جميع من لم يؤمنوا بضرورة استمرار الحرب إلى النهاية المريرة .

وفي زيمروالد قابل ميرهايم لينين وتناقش معه طويلا فيما يتعلق بالموقف الذى ينبغي أن تتخذه حركة الطبقة العاملة من الحرب . وطالب لينين ميرهايم بالعودة إلى فرنسا وقيادة حركة مناهضة للحرب . وأعلن ميرهايم أنه لم يأت إلى زيمروالد بغرض إقامة دولية ، ثورية جديدة ، بل استجابة لنداء ضميره القلق بدعوة العمال في جميع البلاد للقيام بخطوات فوراً عن طريق العمل الدولى لوضع حد للذبح . وكان يدرك تماما أنه ، بوصفه المتحدث باسم أقلية ما زالت صغيرة وغير منظمة ، ليست لديه القوة لقيادة تمرد جماهيرى ، حتى إذا كانت لديه الرغبة في ذلك . فقد كان ميرهايم لا يتمى ، كما أثبتت الأحداث بسرعة ، إلى اليسار اللينينى . بل إلى المعارضة المعتدلة المطالبة بالسلام التى انتصرت على لينين في زيمروالد . وعندما عاد هو وبورديرون إلى فرنسا شرعا يعملان في تنظيم المعارضة بإنشاء « لجنة استئناف العلاقات الدولية » التى أخذت تدعو الطبقة العاملة إلى العمل من أجل الصلح بالمفاوضة ، واستمر « اتحاد عمال المعادن » يقوم بدور رئيسى في هذه الحركة في مواجهة التنديد العنيف من جانب كل من الصحافة البورجوازية والأغلبية الوطنية في الحزب الاشتراكى والتقابات . وعندما اجتمع مؤتمر كيتال في أبريل ١٩١٦ لم يستطع ميرهايم وجماسته حضوره لأن الحكومة رفضت منحهم جوازات سفر ، ولكن أسكندر بلان (١٨٧٤ - ؟) من فولكوز ، ونائبين اشتراكيين آخرين تحدوا قرار الحزب بتحريم الاشتراك في المؤتمر واشتركوا فيه ، وتعرضوا بعد ذلك للتعنيف .

والواقع أنه في ذلك الوقت كانت هناك أقلية قد بدأت تظهر داخل الحزب الاشتراكى . وكان على رأس هذه المجموعة حفيد ماركس جين لونجيه (١٨٧٦ - ١٩٣٨) ، وكانت أقل تطرفا حتى من ميرهايم ومؤيديه في « الكونفدرال » ، فقد انفقت مع الأغلبية في إلقاء اللوم الرئيسى على الألمان في الحرب وفي استبقاء حق الدفع الوطنى ، ولكنها اختلفت معها في أنها ذهبت إلى أن السلام « دون متصربين أو منهزمين » يجب أن يكون مطلب العمال على أساس عمل الطبقة العاملة

المتحدة دولياً . وكانت هذه الأقلية في ١٩١٦ لا تزال ضيقة : فلم تكتسب قوة إلا في العام التالي عندما اتحدت الحزائم العسكرية في الربيع مع التغيير في الاجتماعات ، الذي نجم عن قيام الثورة الروسية وعن الضغط الاقتصادي المتزايد ، في تلبية الرغبة في السلام .

والواقع أن الثورة الروسية كانت نقطة تحول في فرنسا كما في عدة بلاد أخرى . إذ لم يقتصر الترحيب بسقوط القيصرية على الثوريين وخصوم سياسة الحلفاء في الحرب ، بل وشملت جميع الاشتراكيين تقريباً حتى أشد هم وطنياً وأكثرهم نزوعاً إلى « الإصلاح » . وكانت كما رأينا عاملاً ضخماً في تأييد المطلب الخاص بمقد مؤتمر اشتراكي دولي يضع حداً للحرب ويحدد شروط صلح عادل دائم . ولكن برغم أن الأغلبية والأقلية معاً رحبتا بالثورة فإن أثرها لم يخف من حدة الخلافات بل زادها حدة . وكان أمل الأغلبية أن تستمر روسيا الثورية في الحرب بحماسة متجددة ، وأرسلت وفودها إلى روسيا للمعاونة في تحقيق ذلك ، في حين أن معظم الأقلية رأوا في الثورة قوة كبيرة جديدة تعمل من أجل صلح بالمفاوضة تستطيع حركة الطبقة العاملة أن تقوم بدور كبير بناء في تحديده . وكسبت الأقلية قوة كبيرة في كل من الحزب والتقابات ، ولكنها اقتسمت بصورة متزايدة إلى شيوع متنافسة ، واحدة منها وضعت آمالها في صلح سريع بالمفاوضة ، في حين اتجهت أخرى إلى سياسة ثورية ودعت الهال إلى الاحتذاء بالروس وقاب الحكومة والاستيلاء على السلطة . ولم يكن لهذه الجلافة الثافية أنصار بين النواب الاشتراكيين ، قد كانت قوتها في التقابات وبعض اتحادات الحزب المحلية .

ثم جاءت الثورة البلشفية ، وأحبطها على الفور بحىء حكومة كليمينكو . ولكن الشعور بالرغبة في السلام قد كسب قوة بسرعة إبان الشهور السابقة ، لا بين الهال لحسب بل وكذلك بين قطاع من الراديكاليين ، على رأسهم جوليف جايو ووزير الداخلية لويس مالن ، الذين تعرضوا لهجوم شديد من جانب دعاة الحرب

إلى النهاية المريرة . وجاء كليمنصو فاتتج سياسة شديدة ضد دعة السلام ، وحاجم مالى لتسامحه الذى لا مبرد له مع حركة الطبقة العاملة ، واتبع سياسة حازمة فى إخماد العمال الأصلب فضالاً ، وسرعان ما مرتب على ذلك أن قسما كبيرا من الاشتراكيين والنفائيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يؤيدون مجهود الحرب تأييدا كاملا اندفع إلى اليسار ، وفى نفس الوقت فإن الثورة الروسية دفعت أولئك الذين كانوا أكثر يسارية إلى اتجاه ذهني أكثر ثورية . وقد راودت اليسار وسوس جدية عندما شرع حكام روسيا الجدد فى عقد صلح منفرد أناح للألمان أن يقوموا بهجومهم الكبير فى أوائل ١٩١٨ ، ولكن معظمهم رأى أن الروس كانوا مرغبين على التصرف بهذا الشكل واعتبروا انيار الجبهة الشرقية سبباً إضافيا لتشديد دعايتهم من أجل السلام العام .

وقد وقعت إضرابات واسعة النطاق فى ربيع ١٩١٧ ، وكان ذلك بسبب فضايًا اقتصادية فى الغالب ولكنها أتاح الفرصة أيضا للتعبير عن شعور الحارس المتدفق للثورة الروسية وزيادة حدة المشاعر ضد الحرب . وكان اليسار النفائي المتطرف ، منظار فى « لجنة الدفاع عن النفائية » ، قد أخذ يهاجم زعامة الكوفندال ، بشدة متزايدة . إلا أن مؤتمر الكوفندال ، فى كليرمونت - فيراند عقد قرب نهاية ١٩١٧ ، حيث ثارت مناقشات حامية بين اليمينيين واليساريين انتهت إلى قرار متفق عليه يؤيد مقترحات الرئيس ويلدون للسلام ويرحب بالثورة الروسية ويدعو حكومة كليمنصو إلى إعلان شروط الصلح التى تقبل الصلح بمقتضاها . والواقع أن مجيئ كليمنصو إلى الحكم وحد مؤقتاً الأغلبية والأقلية فى النقابات فى معارضة مشتركة ضد سياسة القتال إلى النهاية التى تنتهجها الحكومة . كما دعا مؤتمر كليرمونت - فيراند إلى عقد مؤتمر كامل للكوفندال العام للعمل لحركة اتجاه الرأى العام فى النقابات نحو موضوع الحرب والسلام .

وقد أثار هذا الاتفاق ، الذى يقوم على تنازلات كبيرة من جانب اليسار واليمين من أجل الرحمة النفائية ، احتجاجات عنيفة من اليسار المتطرف . واتهم

ميرهايم وبورديرون بأنها خائفة الثورة والتسليم « للوطنيين » ، وضاعت
 « لجنة الدفاع عن النقاية » ، زعماء يهود وفات ، جهودها لتحويل النقابات إلى
 سياسة ثورية خالصة . وفي مايو ١٩١٨ ، عقب حملة التجنيد الجديدة التي ترتبت
 على الهجوم الألماني ، حدثت حركة إضرابات واسعة النطاق في باريس وليون
 وسانت إيتين ، وبعض المراكز الصناعية الأخرى ، وكانت هذه الحركة سياسية
 وموجهة ضد الحرب بأكثر مما كانت من العام السابق بكثير . ولما كانت
 « الكونفدرال » قد فشل حتى ذلك الوقت في عقد المؤتمر الكامل الذي تقرر في
 كليرمونت - فراند ، فإن « لجنة الدفاع عن النقاية » عقدت مؤتمرا خاصا بها
 للجناح اليساري وهددت بالانسحاب من « الكونفدرال » - وهي سياسة طارضا
 ميرهايم وأتباعه بشدة . وأخيرا عقد المؤتمر الكامل « للكونفدرال » في باريس
 يوليو ١٩١٨ ، وكان فرصة لهجوم عنيف ، قادة مونات وجاستون مونموسو
 (ولد ١٨٨٣) - زعيم رجال السكك الحديدية ، ضد ليون جونغو (١٨٨٩ -
 ١٩٥٣) وزعماء « الكونفدرال » . وبذلك محاولة لإسقاط جونغو من مركزه
 كسكرتير « للكونفدرال » ، ولكن أعيد انتخابه بأغلبية كبيرة . وجاء القرار
 الرئيسي مؤكدا لقرار مؤتمر كليرمونت - فراند ، يدعو إلى سلام يقوم على
 مبادئ الرئيس ويلسون والثورة الروسية ومؤتمر زيمروالد - ولم ير مقدمو
 القرار أى تناقض ، أو على الأقل لم يعترفوا بأى تناقض ، في هذا التأكيد
 الثلاثي ؛ وكان من بينهم ميرهايم وجونغو ضد معارضة اليسار المتطرف .

وفي هذه الأثناء كان الرأي العام في داخل الحزب الاشتراكي يتحول بسرعة
 عن التأييد المطلق للحرب . وكانت « اللجنة التنفيذية » قد وجهت تحذيرا خاصا
 بعد مؤتمر زيمروالد إلى الاتحادات المحلية ضد حق مجرد المشاركة الظاهرية في أية
 دعاية ضد مصلحة الدفاع القومي ، ولكنها لم تستطع منع انتشار دعاية السلام
 ورأى الأقلية . وكان لا يزال في وسع « المؤتمر الاشتراكي » القومي في ديسمبر
 ١٩١٥ أن يصدر قرارا يكاد يكون إجماعيا يحذر استمرار المجهود الحربي ، ويدعو
 الألمان إلى إقامة حكومة ديموقراطية ، ويرفض إستئناف العلاقات الدولية حتى

تعيد الديموقراطية الاشتراكية الألمانية الحياة إلى مبادئها القديمة. وأعلن ذلك المؤتمر أيضا تأييده المستمر للدوافقة على اعتمادات الحرب وبقاء الوزراء الاشتراكيين الثلاثة في الحكومة ، ودعا إلى الوحدة الاشتراكية على أساس هذه السياسة . بيد أن الموقف بدأ يتغير ابتداء من أوائل ١٩١٦ ، وفي اجتماع «المجلس القومي» للحزب في أبريل صوّت أكثر من ثلث المندوبين ضد مشروع قرار تقدم به بيير رينوديل (١٨٧١ - ١٩٣٤) يعلن أن الظروف لم تكن بعد لاجتماع المؤتمر الاشتراكي الدولي . وفي ذلك الوقت كانت الأقلية المعتدلة ، وعلى رأسها جين لونجيه ، قد كونت « لجنة للدفاع عن الاشتراكية الدولية » ، سرعان ما وقعت في خلاف مع « لجنة استئناف العلاقات الدولية » التي على رأسها ميرهايم ، كما كان خلافها أشد بكثير طبعاً مع اليسار السندكالي المتطرف بزعامة بيرمونات . واستمرت قوة الأقلية المعتدلة في زيادة بقية أشهر السنة ، وفي مؤتمر الحزب ، الكامل الذي عقد في باريس في نهاية ديسمبر تقدمت الأقلية بقرار ، قدمه لونجيه وبول مسترال (١٨٧٢ - ١٩٣٢) ، يعلن سياسة تقوم على مصلحة البروليتاريا وحدها وتتفق مع سياسة « دولية » ، ما قبل الحرب ، ولم يهزم هذا القرار إلا بأغلبية ضئيلة . وهزم قرار آخر ، يطالب باستئناف العلاقات الدولية إستئنافاً كاملاً ، بأغلبية أقل حتى من ذلك .

وفي ١٩١٧ جاء الصراع حول الاشتراك في مؤتمر ستوكهلم . وعندما رفضت « اللجنة الإدارية » ، بتاتا الدعوة إلى الاشتراك في المؤتمر ، قررت الأقلية أن تعقد مؤتمراً خاصاً بها . وقد اجتمع هذا المؤتمر في مايو ١٩١٧ وقرر بالاجماع تأييد إرسال مندوبين إلى ستوكهلم . وفي أواخر الشهر نفسه اجتمع « المجلس القومي للحزب » ، في باريس في لحظة كانت الإضرابات الكبرى التي أشرفا إليها مستمرة وقرر ، بعد أن تلقى تقرير مارسيل كاشان (١٨٦٩ - ١٩٥٨) وماريوس موتيه (ولد ١٨٧٦) عند زيارتهما التي حاداً منها لتوهما إلى روسيا ، الموافقة بالاجماع على إرسال مندوبين إلى ستوكهلم ، كما أعلن تحييده أيضاً لعقد مؤتمر سابق على ذلك للحلفاء ليضع اشتراك الحلفاء سياسة مشتركة فيما يتعلق بكل من

الشروط التي ينبغي أن تقوم عليها السلام وموضوع مسئولية الحرب . بيد أن هذا الاجماع الظاهر كان يخفى خلافات كبيرة ، حيث أنه في حين كانت الأقلية تحبذ قبول دعوة استوكلهم بلا شروط ، ظلت الأغلبية ثابتة عند رأيها من عدم الاشتراك حتى يتفق على سياسة بين الحلفاء .

وفي سبتمبر ١٩١٧ أدى سقوط وزارة ريو وتأليف ينيليفيه الوزارة ثانية إلى اتفاق ظاهري عند ما تقرر رفض السماح للوزراء الاشتراكيين بدخول الحكومة الجديدة ، على أساس الاعتراض على تكوين الوزارة الجديدة ، من ناحية الأغلبية ، وعلى أساس المبدأ . من ناحية الأقلية . ولكن الخلاف الاساسي ظهر ثانياً في المؤتمر الكامل للحزب في ديسمبر ١٩١٧ ، الذي عقد في بوردو بعد الثورة البلشفية بمدة قصيرة . فقد حصلت الأغلبية على نصر كبير ضد مشروع قرار معتدل تقدمت به الأقلية . وكان هذا القرار يتضمن تأييداً غير مشروط لمشروع استوكلهم ويندد بالاشتراك في الحكومة ، ولكنه يوصي بأن يستمر الحزب في تأييد اعتمادات الحرب إلى أن ترفض الحكومة نهائياً شروط الصلح التي يتفق عليها الاشتراكيون . كما لم يحظ مشروع قرار تقدم به اليسار المتطرف برفض تأييد اعتمادات الحرب إلا بحفنة من الأصوات . وفي نفس الوقت أعلنت مجموعة النواب الاشتراكيين أنهم يؤيدون إرسال وفد خاص بهم إلى روسيا ليطالب إلى الروس ألا يعقدوا صلحاً منفرداً . ولكن كليمنصو ، الذي كان قد تولى الحكم حديثاً ، رفض منح الجوازات الضرورية .

وظل الموقف على هذا الحال إلى فبراير ١٩١٨ عندما أدى رفض الحكومة الإجابة مطلقاً على طلب البلاشفة بإجراء مفاوضات لعقد سلام عام إلى تحول لجأى إلى اليسار في المجلس القومي ، الاشتراكي . ولم يهزم القرار الذي تقدم به أدريان بريسانيه (١٨٧٩ - ١٩٢٩) ، بدعوة الاشتراكيين إلى الكف عن تأييد اعتمادات الحرب ، إلا بأغلبية ضئيلة جداً . وخلال الشهور القليلة التالية كان الهجوم الألماني الكبير قد سار شوطه وأوقف في النهاية ، وفي يوليو عند ما اجتمع المجلس القومي ، ثانياً كانت الأقلية قد صارت أغلبية . فلم يحظ القرار

الذى قدم به رينوديل ، بتأييد سياسة الحرب التى انتهجتها الأغلبية القديعة — بل وبالدفاع حتى عن تدخل الحلفاء فى روسيا لمصلحة « كل من الصراع ضد ألمانيا والقضاء على معاهدة بريست ليتوفسك » ، إلا بـ ١٧٧ : صوتا ضد ١٥٤٤ نالها قرار لونيجه الذى طالب الحكومة باعلان شروط الصلح بما يتفق مع مبادئ الرئيس ويلسون والثورة الروسية ، وندد بكل صور التدخل ضد السوفيت ، ودعا الحزب الاشتراكى حتى إلى التصويت ضد اعتادات الحرب إذا لم تمنح حكومة كليمنصو جوازات سفر لحضور مؤتمر ستوكهلم .

وقد تأيد هذا التغيير الخامس فى سياسة الحزب بـ ١٥٢٨ صوتا ضد ١٢١٢ صوتا عندما اجتمع المؤتمر الكامل للحزب فى باريس فى أوائل أكتوبر ١٩١٨ وحل مارسيل كاشان محل رينوديل ، الذى كان قد استقال فعلا من مركزه كدير سياسى لصحيفة « اليومانيين » ، وخلف لويس أوسكار فروسار (١٨٨٩ — ١٩٤٦) لويس ديرينيه (١٨٦٢ — ١٩٢٤) كسكرتير للحزب . كما حصلت الأقلية السابقة على أغلبية أيضا فى السيطرة على « اللجنة التنفيذية » ، ولكن أعضاء الأغلبية السابقة لم يستبعدوا واحتفظ زعمائهم بمقاعد فى اللجنة . وكان النصر أساسا من نصيب لونيجه وأنصاره المعتدلين وليس من نصيب اليسار المتطرف ، وإن كان بعض مرشحي المتطرفين بين من انتخبوا فى اللجنة . ولم يحدث هذا الانقلاب فى الأوضاع إلا بعد أن صار من الواضح أن قوة ألمانيا وانحسار — الجبر العسكرية قد بدأت تنهار . وبعد أقل من شهر من مؤتمر باريس جاءت الهدنة ، وكذلك جاءت الثورات فى ألمانيا والنمسا — المجر مع وقف القتال .

ومن الأهمية بمكان عند هذه المرحلة أن نعرف بجلاء السياسة التى كان جين لونيجه وأنصاره يمثلونها ١٩١٨ . أنهم بالتأكيد لم يكونوا ثوريين بأى معنى واضح للمصطلح . فلم تكن لديهم فكرة القيام « بثورة فرنسية » جديدة ترمي إلى قلب البورجوازية بالعنف وتولى البروليتاريا سلطة دكتاتورية . إذ أنهم كانوا يفكرون على أسس الحكم البرلماني والاستيلاء على السلطة السياسية

ديموقراطيا عن طريق النجاح الانتخابي بقدر ما كان خصومهم أعضاء الأغلبية
السابقة يفكرون . وأقصى ما كانوا يريدونه هو التقدم تطوريا نحو الاشتراكية
بصورة أسرع مما يرضى عنه الجناح اليميني للحزب ، وكانوا أكثر تقورا من الدخول
في أى تحالف ، حتى في وقف الحرب ، مع اليسار البورجوازي — وإن كان
معظمهم غير مستعدين لأن يقولوا أن مثل هذا التحالف لا يمكن تبريره « مطلقا » —
وكانوا خصوما أشداء للامبريالية والدبلوماسية السرية ، وتحذروهم رغبة عميقة
في السياسيين البورجوازيين الذين يسيطرون على حكومة فرنسا وحكومات
حلفائها . وقد ألقوا على هذه الأشياء — الامبريالية وما يصحبها من نزعة
عسكرية ، والدبلوماسية المخاتلة السيئة ، والسياسيين الذين لا وازع لديهم —
الوم في نشوب الحرب ، وألقوا اللوم على الرأسمالية نفسها معها ، بوصفها
السبب الأساسي للزاعات الدولية . ولكن النتيجة التي خرجوا بها من ذلك لم
تكن حث البروليتاريا على شن الحرب — الحرب الأهلية — ضد الطبقات
الحاكمة في كل بلد والدولة البورجوازية ، ولكن العمل على ترويض هذه العناصر
السيئة بحيث تخضع للسيطرة الديمقراطية لحركة شعبية كبرى لتكوين رأى عام
بين المضطهدين . ولم يكن مطلبهم المباشر قيام « ثورة عالمية » ، كوسيلة لوضع حد
للحرب والرأسمالية معا ، بل المفاوضة من أجل سلام تنطوي شروطه على قبول
عام للمحكيم كطريقة لحل النزاعات الدولية ، وإلغاء الدبلوماسية السرية والأحلاف
والاتفاقات الجزئية ، وكذلك البدء بأى نوع من الحكومة الدولية تكون
لديها القدرة الكافية على منع المعتدين وعلى الشروع في عمليات من التعاون الدولى
الحقيقى . وكان معظمهم لا يقولون اقتناعا عن « الأغلبية » السابقة بأن اللوم
الرئيسى في الحرب يقع على عاتق الألمان ، وإن كانوا يلقون بعض اللوم أيضا
على أمبريالية الحلفاء ودبلوماسيتهم . وعلى هذا الأساس لم يكونوا خصوما
للدفاع القوى وكانوا مستعدين للتصويت في صالح اعتمادات الحرب طوال
الصراع ، ولكن بتردد متزايد . وبعبارة أخرى لقد اتخذوا وجهة نظر ممانئة
تقريبا لبراقنتج في السويد المحايدة أو رامساي مكدونالد في بريطانيا ، ولما

كانت وجهة النظر هذه يسهل سوء فهمها ، فانهم اكتسبوا سمعة بأنهم يساريون أكثر بكثير مما كانوا حقيقة . وهو جوا طوال فترة الحرب بنفس الشدة كما لو كانوا قد قبلوا الانجيل اللينيني بأكمله .

ولا ينطبق ما قلناه طبعاً إلا على القطاع المعتدل من « أقلية » وقت الحرب - القطاع الذي كان يقوده جين لونجيه داخل الحزب الاشتراكي . فهو لا ينطبق على تلك الجماعة الصغيرة من أنصار « كيفتال » داخل الحزب الاشتراكي ، ولا على اليسار النقابي المتطرف الذي كل بزعامة مونات ومونوسو ، ولا حتى على الجماعة الثقافية الأقل تطرفاً التي تبنت ميرهايم وبورديرون . والواقع أن هذه الجماعة الأخيرة وجدت نفسها في مركز حرج جداً ، فهم لم يكونوا برلمانيين يؤمنون بالاشتراكية التطورية بالأسلوب الانتخابي الديمقراطي ، ولا ثوريين خالصين بمعنى لينيني ، ولكن سندكاليين يدينون بمذهب العمل المباشر وبفضية استقلال النقابات عن السياسة الحزبية طبقاً لميثاق آميين . وقد كانوا « ثوريين » بمعنى ما ، لأنهم آمنوا بضرورة تدمير الدولة البورجوازية في الوقت المناسب ، ولكنهم لم يريدوا أن تحمل عملها دولة جديدة تقوم على دكتاتورية البروليتاريا ، أو أن يقوموا بالثورة في ظل حزب شديد المركزية والنظام . بل على النقيض من ذلك ، لقد كانوا يؤمنون باللامركزية وبالاعتماد على القدرة التلقائية للعمل في جماعاتهم الخاصة ، وتطلعو إلى مقدم الثورة - لا « كالثقلاء » مفاجيء - بل كدورة عملية مستمرة من كفاح الطبقة العاملة وتدريبها لنفسها على السلطة والمسئولية . وهذا هو السبب ، أنهم عندما رأوا دعاة الثورة على النمط البلشفي يسيطرون على اليسار ، اضطروا أولاً إلى التعاون مع اليمين النقابي في محاولة المحافظة على وحدة الطبقة العاملة ، ثم استبعدوا كلية عندما تحولت الجبهة الرئيسية « الكونفدرال » إلى سياسة إصلاحية تماماً بعد الحرب .

وكان اليسار المتطرف يتقصه الزعماء بشدة في نموه إبان الحرب . وقد كان بين صفوفه عدد من الثقائين الأكفاء الذين نشأوا في مدرسة السندكالية الثورية ، مثل بيير مونات والفريد روزمر (ولد ١٨٧٧) ، ولكنه لم يجد شخصية مرموقة

تحدث باسمه في الجانب السياسي . وكانت حفنة النواب التي حضرت مؤتمر كيتال أو أيدته في ١٩١٦ ، وعلى رأسها الكساندر بلان ، شخصيات ثورية لا تتمتع بشعبية واسعة . قد اقتضى الأمر بعض الوقت بعد الثورة البلشفية لبناء زعامة جديدة لليسار السياسي ، ولم تكن هناك فرصة كبيرة لذلك حتى تنتهي الحرب ويصير من الواضح تماما أن وجهة نظر « الأغلبية الجديدة » زعامة لونيجه ليست ثورية .

وهكذا لم يكن هناك في فرنسا في الشهور الأخيرة من ١٩١٨ والجزء الأول من ١٩١٩ أى احتمال حقيقى لقيام ثورة مباشرة ، أو حتى أية محاولة ثورية . فالظواهر الثورية في الحركة العمالية قبل الحرب كانت مرتبطة « بالكوفندال » أكثر منها بكثير بالحزب الاشتراكي ، فاتباع جيزده ، برغم أنهم أكثروا من استخدام المصطلحات الثورية مثل الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، لم يكونوا عملا أكثر ثورية من أتباع جوريه . وحتى في « الكوفندال » كانت موجهة السدكالية الثورية قد انحسرت قبل الحرب بفترة (١) ، وقد أدنى التعاون الذي اقتضته ظروف الحرب إلى تحول كبير في الاتجاه لدى الزعماء في « الكوفندال » وكذلك في الحزب الاشتراكي . وقد أثارت الثورة الروسية جنوه المظاهر الثورية لدى كل من الاشتراكيين والتقاييين ، وقد دعم ذلك إلى حد ما السياسة الرجعية التي اتبعتها حكومة كليمنصو . ولكن كان من النادر أن يوجد أحد في نهاية ١٩١٨ يفكر في محاولة عملية لقلب الحكومة بالقوة ، وإن كان الكثيرون فكروا في القيام باستتارة علنية من أجل تحقيق إجراءات بيئية المدى في إعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادى .

وهكذا فإن « الكوفندال » ، عندما أصدر برنامجها بعد الحرب في ديسمبر ١٩١٨ ، قدم بمطالب كبيرة تستوعب ميدانا واسعا ، ولكنه لم يطالب بما يشتم منه راحة تدمير الدولة القائمة أو إلغاء نظام الأجور ، الذين احتلوا

مكانا كبيرا في الدعاية السندكالية قبل الحرب . وكان أول ما طالب به « الكونفدرال » هو عقد معاهدة على أساس مبادىء ويلسون تشترك في وضعها الطبقة العاملة ، وثانيا سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والصناعية تبدأ يوم الثمان ساعات وتتضمن الاعتراف الكامل بالحقوق النقابية للمستخدمين العموميين (الموظفين) ولستخدعى المشروعات الخاصة ، وكذلك معاشات الشيخوخة وبعض تشرعيات الضمان الاجتماعى الأخرى ، وثالثا : أن تكون إعادة تعمير المناطق المدمرة بواسطة جمعيات المنتجين والمستهلكين التعاونية ، ورابعا : دفع ديون الحرب بواسطة ضرائب على الأرباح والميراث ، وخامسا : إنشاء « مجلس اقتصاد قوى ، على أساس تمثيل ليضع خطط التعمير القوى ، وسادسا : « إعادة جميع الموارد الأساسية إلى الأمة واستغلالها تحت السيطرة القومية بواسطة جمعيات تمثل المنتجين والمستهلكين وتمتع بالاستقلال الذاتى » . وباستثناء الطلب الأخير ، يمكن تحقيق جميع هذه المطالب دون ثورة عنيفة ، فالواقع أن هذه المطالب قدمت بأسلوب ينهى عن عدم التفكير فى هذه الثورة . فضلا عن أن المطلب الأخير كان يتعلق بشريك الصناعة على نطاق واسع مع قدر من « سيطرة العمال » أكثر منه بالثورة العنيفة التى تتطلب تدمير بناء الحكم القائم . وصحيح أن هذه المطالب كان يتضمنها ما وصف بأنه « برنامج الحد الأدنى » الذى « يجب تنفيذه فورا » ، وأن الأفكار الثورية السابقة لم تسكر صراحة . بيد أنه كان واضحا بما فيه الكفاية أن « الكونفدرال » لم يفكر فى أى التجاه مباشر للأساليب التى كان لينين وأنصار « كيتال » يحثون العمال فى جميع البلاد على اتباعها . هذا بالإضافة إلى أن ليون جوهر سمح له بقبول مقعد فى مؤتمر السلام كأحد زملاء كليمنصو .

ولم يمر هذا التنازل من جانب « الكونفدرال » ، للاتجاه الإصلاحى دون تحد طبيعى ، ولكن الأمر الذى لا ريب فيه أن جوهر كانت تؤيده الأغلبية . بيد أن ذلك لم يكن يعنى كثيرا فى هذه الظروف ، لأن عدد الأعضاء النقائبيين العاملين

فى آخر ١٩١٨ كان منخفضا جدا . ولم يكن الكونفدرال ، فى أى وقت هيئة كبيرة جدا . حتى ١٩١٤ لم يكن فيه قط أكثر من نصف مليون عضو تقريبا ، وكان كثيرون منهم غير منتظمين فى دفع اشتراكهم ، فقد كان يعتمد دائما على « أقلية واعية ، من الأعضاء العاملين — الذين كان فى استطاعتهم عندما يتطلب الأمر قيادة مجموعة كبيرة من العمال الأقل وعيا — أكثر من اعتماده على جمهرة كبيرة من الأعضاء ، وقد تأثرت تنظيماته ، باستثناء تلك التى فى صناعات الحرب ، بشدة بالتجنيد الكثيف للقوات المسلحة وبقلقة الإنتاج العادى . واعتقادى أنه ما من شخص يستطيع أن يعرف كم كان عدد أعضاء « الكونفدرال » حقيقة عندما انتهت الحرب ، برغم أنه كان معروفا أن « اتحاد عمال المعادن » اتسع أبان الحرب من ٤٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عضو . فعلى الرغم من هذا النمو فالغالب أن كل ما كان لدى « الكونفدرال » أقل من النصف مليون عضو الذين كانوا لديه فى أيامه العظيمة قبل الحرب . ولكنه اتسع بسرعة كبيرة ابتداء من ١٩١٩ ، وفى أواخر ١٩٢٠ وصل إلى حوالى ٢,٥ مليون من الأعضاء ضاع بينهم مناضلو ما قبل الحرب تماما . ولا يعنى هذا أن الأعضاء الجدد بالضرورة قبلوا السياسة الإصلاحية التى اتبناها « الكونفدرال » خلال الحرب . فكثير منهم لم يقبلوها ، ولكن العناصر الثورية الجديدة لم تكن سندكالية بقدر ما كانت من المعجبين بروسيا الثورية ، ولم يعتنق معظمهم التقليد السندكالى الخاص باستقلال النقابات استقلالاً كاملاً عن الأحزاب السياسية . فقد جنحوا إلى الالتفاف حول الشيوعية أكثر من السندكالية التى كانت سائدة قبل الحرب : بحيث أنه بالرغم من الجهود المستمرة التى بذلها دعاة الاستقلال الذين ثبتوا على « ميثاق آميين » ، فإن الصراع داخل النقابات أصبح أكثر فأكثر جزءاً لا يتجزأ من الصراع الدائر بين الشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين داخل الحرب الاشتراكي .

وفى ١٩١٩ كان « عمال المعادن » لا يزالون رأس الحربة فى النقابية الفرنسية ، وإن كانت قوتهم قد أخذت تنهار بسرعة بتوقف إنتاج الحرب . وفى أبريل

شرع « الكونفدرال » في القيام بحملة على نفاق قوى للاستعداد لسلسلة من
 المظاهرات الجماهيرية في « يوم مايو » ، تأييدا لبرنامجه الجديد . وفي نفس
 الوقت أدت صعوبات تسريح الجنود وإعادتهم إلى الحياة العادية وكذلك الارتفاع
 الحاد في الأسعار إلى موجة من التذمر الاقتصادي . وقد مرت مظاهرات
 « يوم مايو » خارج باريس بهدوء ، ولكن مثل هذه المظاهرات كانت ممنوعة
 في باريس بأمر الشرطة ، فوقعت عدة صدامات خطيرة مع الشرطة ، مات فيها
 اثنان وجرح كثيرون ، وناثرت المشاعر . وحدثت موجة من الاضرابات في
 أنحاء المناطق الصناعية ، وكان الدافع الأساسي لها زيادة الأجور أو تنفيذ
 « قانون الثماني ساعات » الجديد الذي كان البرلمان قد أصدره بعجلة في أبريل
 ١٩١٩ . وبذل الجناح اليساري محاولة ليضفي على هذه الاضرابات لونا سياسيا ،
 ولكنه لم يحظ بنجاح كبير . وقد حصل المضربون في معظم الحالات على تنازلات
 كبيرة ، أما في باريس ، حيث كان اليسار قويا ، فقد أضرب « عمال المعادن » أثناء
 نزاع حول تطبيق « قانون الثمان ساعات » ضد مشورة اتحادهم ، وكان الإضراب
 بتوجيه من لجنة مشتركة غير رسمية من مندوبي المصانع ، ولكنهم هزموا
 هزيمة تامة — وكان ذلك نكسة خطيرة لأكبر نقابات « الكونفدرال » . أما
 المعدنون فإنهم أدمجوا نقاباتهم المتفرقة في هيئة واحدة للساومة وحصلوا على
 نصر بارز . وثار نزاع حاد كنتيجة لمزج « عمال المعادن » بين الثوريين
 والإصلاحيين داخل « الكونفدرال » . وعندما اجتمع « الكونفدرال » في أول
 مؤتمر له بعد الحرب في ليون في سبتمبر ١٩١٩ قامت المعركة على الفور . وكان
 زعماء « الكونفدرال » يرغبون رغبة شديدة في الحصول على تأييد السندكاليين
 القدامى وكذلك الإصلاحيين فالتجأوا لذلك إلى إعادة تأكيد « ميثاق آميين »
 بما ينطوي عليه من غلبة « العمل المباشر » وضرورة استقلال النقابات عن
 الأحزاب السياسية ، وبهذه الطريقة استطاعوا اجتياح المتطرفين عندما جاء
 وقت التصويت ، مع أن المتطرفين كانوا مهيمنين إلى حد كبير أثناء المناقشات .
 وفي نفس الوقت كان هناك صراع مواز يدور في الحزب الاشتراكي ، الذي

كان قد صار وقتذاك تحت سيطرة « الأغلبية » الجديدة بزمامة لونيجه . وكانت القضية الرئيسية المباشرة هنا هي إلى أى الدوليات يكون انضمام الحزب . فهل يتعاون الحزب الاشتراكي الفرنسي في محاولة دعم مؤتمر برن في فبراير ١٩١٩^(١) لإعادة بناء « الدولية الثانية » ، أم يضم جهوده إلى « الدولية » الجديدة التي أنشئت على عجل في مؤتمر موسكو في الشهر التالي^(٢) ؟ أو أنه من الأفضل بدلا من ذلك أن يقف مؤقتاً بعيداً عن كل من الدوليتين ويتنهد فرصة للمعاونة في إنشاء دولية جديدة واسعة بما فيه الكفاية بحيث تضم المنظمات العالمية الرئيسية في جميع البلاد ، الثورية والإصلاحية على السواء ؟ وكان أعضاء « الأغلبية » القديمة وعلى رأسهم رينوديل يجنبون تماماً الطريق الأول ، بعد أن عملوا كلية عن رفضهم الاجتماع « بالأغلبية » الألمانية على أساس ودي . وإن كانوا لم يكفوا عن عزمهم على إرغام أعدائهم السابقين على الاعتراف بخطئهم^(٣) . وكان اليسار المتطرف ، وعلى رأسه بوريس سوفارين الروسي المولد وفرناند لوريو (١٩٣٢-٢) كأبرز شخصيتين فيه في ذلك الوقت ، يريد طبعاً ضم الحزب الاشتراكي كتلة واحدة إلى « الدولية الثالثة » ، التي لم تكن قد وضعت بعد « شروطها الواحد والعشرين » ، غير المناسبة والتي أثارَت مشاكل كبرى في العام التالي . ولكن الجماعة المسيطرة ، جماعة لونيجه ، لم يرقها أى من الطريقتين . فقد كانت تريد أن تعرف الكثير عن « الدولية الثالثة » قبل أن تضم إليها ، كما تقرت أيضاً من روح « مؤتمر برن » ، الذي بدا أنه خاضع تماماً لنفوذ الجناح اليميني لحزب العمال البريطانيين « والأغلبية الألمانية » . ومن ثم فضّلوا الانتظار والتربص ، ولكن على ألا يقطعوا علاقاتهم مؤقتاً « بالمكتب الاشتراكي الدولي » ، الذي ظل قائماً يمثل « الدولية الثانية » . وعندما اجتمع الحزب الاشتراكي في باريس في إبريل ١٩١٩ واجه ثلاثة قرارات متنافسة . أحدها يقترح الانضمام فوراً إلى « الدولية الثالثة » ، ولم يحظ إلا بـ ٢٧٠

(١) انظر الفصل التاسع

(٢) نفس الفصل .

(٣) نفس الفصل .

صوتاً ، والثاني يجزئ الانضمام بلا شروط إلى « الثانية » ، وحصل على ٧٥٧ صوتاً ، في حين كان القرار الناجح الذي حصل على ٨٩٤ صوتاً يتضمن أن الحزب الفرنسي ينبغي أن يحتفظ مؤقتاً بملاقته « بالكتب الاشتراكي الدولي » ، ولكن على أن يدعو الأحزاب والجماعات التي لم تمثل في برن إلى إرسال مندوبيها إلى المؤتمر التالي الذي تقترح « لجنة برن » عقده ، ثم تتخذ فيه الخطوات اللازمة لتطهير « الدولية » وإعادة تأكيد القبول الكامل « لمبادئ الصراع الطبقي والمعارضة المطلقة للأحزاب والحكومات البورجوازية » ، بحيث توجه « الدولية » فوراً وحقيقة نحو « الثورة الاجتماعية » ، على الخط الذي قامت به روسيا وهنغاريا وألمانيا . وهكذا من الواضح أن قرار الحزب الاشتراكي الفرنسي ، في هذه المرحلة المبكرة ، كان استباقاً للسياسة التي أدت فيما بعد إلى إقامة « اتحاد فينا » أو « الدولية الثانية والنصف » (١) .

وقد أوضح التصويت في مؤتمر باريس أن « أغلبية » وقت الحرب لم تخف تماماً برغم أنها هزمت . وفي مجلس النواب ظل أعضاءها يصوتون إلى جانب اعتيادات الحرب فترة ما بعد أن انتهى القتال فعلاً ، وحتى عندما كفت الكتلة الرئيسية من اليمين عن ذلك ، استمر بعض النواب : وقد صوت ١١ نائباً منهم إلى جانب اعتيادات الحرب في يولييه ١٩١٩ ووجه إليهم اللوم على ذلك . وبعد ذلك رفض « اتحاد السين » ، وهو معقل لليبار ، قبول المذنبين كمرشحين اشتراكيين في الانتخابات العامة التالية ، وعندئذ استقال المنشقون وألفوا ، بعد ذلك بقليل ، « الحزب الاشتراكي الفرنسي » المنفصل الذي عمل مع الراديكاليين ولكنه لم يحظ بتأييد شعبي كبير . أما الجبهة الرئيسية لليمين فقد بقيت داخل الحزب القديم .

وجاءت أول انتخابات عامة بعد الحرب في نوفمبر ١٩١٩ ، ودارت المعركة الانتخابية في ظل نظام التمثيل النسبي سيء جداً لجماعات الأقلية إلا إذا كانت

على استعداد للدخول في أحلاف انتخابية . وفي الانتخابات دخل الاشتراكيون
المحركة كحزب منفصل تماما وواجهتهم « جبهة قومية » تقوم على محاولة الإبقاء
على « الاتحاد المقدس » بزعامة كليمنصو . وكانت نتيجة الانتخابات سيئة بالنسبة
لهم : إذ انخفض عدد ممثلي الاشتراكيين في مجلس النواب من ١٠٤ الى ٦٨ . ورغم
الزيادة الكبيرة في أصوات الاشتراكيين والزيادة الحادة في عضوية الحزب ، الذي
كان قد انكسح الى حوالى ٢٥.٠٠٠ عضوا في وقت الهدنة

وبمجرد انتهاء الانتخابات عاد الاشتراكيون الفرنسيون إلى معركتهم حول
موضوع الانضمام إلى « الدوليات » . وفي ذلك الوقت كان أنصار « الدولية
الثانية » قد قتلوا كل ما كان لديهم من تأييد تقريبا ، وصار الصراع الرئيسى بين
أنصار « الدولية الثالثة » الحخلص وأولئك الذين ذهبوا الى أنه ينبغي القيام
بمحاولة لإقامة «دولية» أوسع على أساس يتفق عليه بين هيئة موسكو والحزب
الغربية ، بما فيها تلك التي انفصلت فعلا عن « الدولية الثانية » . وعندما اجتمع
المؤتمر القوى الحزب في ستراسبورج في فبراير ١٩٢٠ ، هزم من بقى من أنصار
« الدولية الثانية » بأغلبية أكثر من ١٣ إلى ١ ، وحصل أنصار « كينتال » على
حوالى ثلث الأصوات ضد قرار « أغلبية » لونيجه بالتريث . وقد ألهان القرار
الناجح أنه من الضرورات الملحة العمل الفعال على توحيد قوى الاشتراكية
الثورية ، ولم ير أى تناقض بين برنامج «دولية موسكو» و «المبادئ
التقليدية للاشتراكية» ، ولكنه ذهب إلى أنه من الضروري أن يؤخذ في
الاعتبار الكامل الحالة القائمة لمنظمات الطبقة العاملة والرأى العام في أوروبا
الغربية والوسطى ، وحث أحزاب هذه المناطق على التماغم مع ممثلي «دولية
موسكو» على الأساس التي تقام عليها «دولية» جديدة موحدة . ونتيجة لهذا
القرار قررت «اللجنة الإدارية» للحزب إيفاد كلشان وجين لونيجه إلى روسيا
في مهمة استقصاء ومناقشة «دولية موسكو» . وحل لويس فوسار سكوتير
الحزب عمل لونيجه ، وبعد بعض التأخير بسبب جوازات السفر وصلت البعثة
إلى موسكو ، ومن هناك طلب الموفدان بريقاً بالترخيص لها بأن يحضرا ، بصفة

استشارية ، المؤتمر الثاني ، للدولية الثالثة ، - الذى تبلورت فيه « النقاط الإحدى والعشرون ، في صورتها النهائية . وبعد الحصول على ترخيص من « المجلس القوى ، للحزب الفرنسى اشترك كلشان وفوسار في مؤتمر موسكو ، وعادا منه إلى فرنسا يدعوان إلى قبول الشروط وانضمام الاشتراكية الفرنسية إلى « الدولية الثالثة ، فوراً .

وفي الوقت الذى اجتمع فيه مؤتمر الحزب ثانية ، في ديسمبر ١٩٢٠ ، وكان في مدينة تور هذه المرة ، كان المستقلون الألمان قد اجتمعوا في هال وقرروا بأغلبية الانضمام إلى « دولية موسكو »^(١) . وكان الحزب الفرنسى في هذه الأثناء قد زاد عدد أعضائه زيادة ضخمة ، من ٣٥.٠٠٠ قبل ذلك الوقت بستين إلى ١٨٠.٠٠٠ . بحيث أن القرار كان أساساً في يد مندوبين يمثلون أعضاء انضموا حديثاً ، ولم يعد لتوازن القوة بين « الأغلبية ، و « الأقلية ، القديمة اعتبار كبير . وكان معظم الجدد من مؤيدى اليسار ويجذون بقوة الانضمام إلى « الدولية » الجديدة ، الى بدا لهم أنها تمثل روح « الثورة الروسية » ، ولكن بعضهم لم يكن مرتاحاً تماماً لقبول « النقاط الإحدى والعشرين » كما هي ، لأنها تنطوى على طرد الجناح اليميني الإصلاحى والتنديد بالوسط فحسب ، بل وأكثر من ذلك لأنها تتضمن خضوع النقابات لسيطرة الحزب ، وهو ما يتعارض مع تقليد الاستقلال النقابى الذى كان ما زال موضع إعزاز . وفي تور انقسمت جماعة الوسط ، التى كانت حتى ذلك الوقت تحبذ القيام بمحاولة لإنشاء « دولية » أوسع على أسس توضع بالمفاوضة ، إلى فريقين . وانضم الفريق الأكبر إلى اليسار في تأييد الانضمام إلى موسكو مع تحفظات معينة محدودة فقط ، في حين أن الفريق الأصغر كان يحبذ أيضاً الانضمام إلى موسكو بتحفظات ، ولكنه أراد أن يصحب ذلك رفض طرد الإصلاحيين من الحزب أو إخضاع النقابات لسيطرة الحزب . أما الجناح اليميني فقد كان معارضا ، دون أى أمل في النجاح ، في الانضمام إلى « الدولية الثالثة » بأية شروط . وعندما أخذت الأصوات تبين

أن الجناح اليسارى لديه أغلبية ساحقة ضد اليمين والوسط مجتمعين . وعندئذ ترك مندوبو الأقليتين المؤتمر ، وشرع الجناح اليسارى المنتصر يسيطر على الحزب ويحول من حزب اشتراكى إلى حزب شيوعى ، فى حين شرعت الأقليتان فى العمل على إعادة إنشاء الحزب الاشتراكى بوصفه هيئة منفصلة بتأييد أغلبية النواب الاشتراكين ، ولكن بعد أن قدوا جهاز الحزب القديم وصاحته الرسمية ، بما فيه « مانيفيه » ، التى صارت — تحت رئاسة تحرير كاشان — صحيفة « الحزب الشيوعى ، الجديد . ونجحت « موسكو » فى الاستيلاء على حزب من الأحزاب الكبرى فى أوروبا الغربية التى نددت بها على أنها أخطر أعداء القضية الثورية .

وكان ذلك فى الواقع نصراً بارزاً جداً ، لأنه جعل فى وسع الشيوعيين الفرنسيين ، بدلام أن يبنوا حزبا جديدا خاصا بهم من الأساس . أن يستولوا على جهاز أحد الأحزاب الرئيسية « للدولية الثانية » ، قبل الحرب وأن يلقوا على خصومهم عبء بناء منظمة جديدة . بيد أن الأمر لم يكن خاليا من الشوائب فأولاً رفضت الأغلبية الكبرى من النواب الاشتراكين فى البرلمان قبول قرار مؤتمر نور وطلوا على ولائهم الحزب الاشتراكى القديم ، الذى استطاعوا أن يقوموا بدور كبير فى إعادة بنائه من جديد ، وثانياً ظلت بعض تقاليد الحزب القديم حية تماماً فى خلفه الشيوعى ، بحيث أن هذا الحزب تعرض لمعركة داخلية بين مؤيدى موسكو الحخلص وأولئك الذين ذهبوا إلى أن العمال فى كل بلد هم خير من يحكم فيما يتعلق بأساليب التنظيم والسياسات المباشرة التى ينتهجها كل حزب قومى . وهكذا استطاعت الأقلية المناهضة للشيوعية أن تعيد بناء منظمة فعالة إلى حد ما فى وقت قصير ، وإن كان الأمر لم يخل من ثغرات وهزائم خطيرة طبعاً ، فى حين دخل الشيوعيون الفرنسيون فى سلسلة من الصدمات مع « الكومنترن » أدت إلى عدة حملات تطهير متعاقبة وانقطاعات كانت السبب فى هبوط الحزب الشيوعى قبل أن يتنجح فى إعادة بناء نفسه على الأسس التى طلبها « الكومنترن » .

وكانت هناك خلافات داخلية خطيرة أيضا داخل « الحزب الاشتراكي ، الجديد » . فلم يكن سهلا على لونيجه وأنصاره أن ينسوا معركتهم الماضية مع « الوطنيين الاجتماعيين » الذين كانوا بزعامة بيير رينوديل ، أو أن تصل مجموعة رينوديل إلى اتفاق معهم فيما يتعلق بالسياسة القومية أو الدولية . فقد كان أعضاء « الأغلبية » القديمة يؤيدون « الدولية » ، بينما الجديدة تأييدا تاما ، في حين كان أعضاء « الأقلية » القديمة لا يزالون يأملون في « دولية » أوسع تجمع بشكل ما الهيئات المتنافسة في قضية وحدة الطبقة العاملة ، وفيما يتعلق بالشئون الداخلية كانت جماعة رينوديل تحبذ التعاون مع الراديكاليين البورجوازيين ، في حين كانت جماعة لونيجه تدعو إلى استقلال الاشتراكيين ورفض الاشتراك في الحكومات البورجوازية .

وقد غطى على هذه الخلافات مؤقتا العداء المشترك نحو سياسة موسكو من إخضاع كل شيء آخر لقضية « الثورة العالمية » وللدفاع عن الاتحاد السوفيتي ضد أعدائه ، بيد أنهم لم يكن في حين الامكان اخفاؤها تماما . إلا أن أعضاء « الأغلبية » القديمة لم يكن لديهم سوى تأييد قليل جدا خارج مجلس النواب بحيث كان عندهم مؤقتا ، أما التسليم بوجهة نظر لونيجه وجماعته أو الخروج من الحزب كلية ، ولم يمض وقت طويل حتى كان العداء المبرر من جانب الشيوعيين قد دفع اتباع لونيجه خطوة خطوة إلى موقف أكثر يمينية بكثير من موقفهم السابق . ولم يمض أكثر من سنتين ونصف إلا قليلا حتى كان الوسط ، منظما حول « اتحاد فينا » - « الدولية الثانية والنصف » . قد تقام مع اليمين وانضم إلى « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التي أقيمت في هامبورج في مايو ١٩٢٣ (١) . إذ مع تقدم العهد بالحرب صارت الأشياء التي فرقت بين « الأغلبية » القديمة و « الأقلية » القديمة أقل وزنا شيئا فشيئا ، وتبعاً لذلك صار المجال لوجود فريق وسط بين الاصلاحيين والشيوعيين أضيق فأضيق ، حتى برغم أنه كان هناك الكثير مما يقال تحميذا للحل الوسط والوحدة في تحقيق الأهداف الاشتراكية . فقد كانت النزعة البرلمانية والنزعة

السوفيتية وجهتي نظر واضحتين تستطيعان اجتذاب التأييد الشعبي . أما الدعوة الوسط ، في ظل الظروف السائدة من ثورة المشاعر الشعبية ، فلم تكن كذلك لسوء الحظ . كما أنه لا ريب في الجانب الذي يختاره أنصار لونيجه إذا وصل الأمر حد الاختيار بين البرلمان والسوفيت . لقد كانوا مستعدين ، تحت ضغط المشاعر التي أثارها الثورة في روسيا ، لقبول تنازلات ضخمة من أجل فكرة « الثورة العالمية » قد تقطوى على استخدام أساليب دكتاتورية واشغال الحرب الأهلية في بعض البلاد . ولكنهم لم يفكروا قط حقيقة في هذه الأساليب على أنها تطبيق في الظروف الفرنسية . إذ كانوا برلمانيين فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية ، حتى وإن لم يوافقوا على ما أعلنه « مؤتمر برن » من أن الاشتراكية والديموقراطية البرلمانية لا يفترقان في أية ظروف (١) ، وقد وضعهم هذا الاتجاه عملا في صف اليمين ضد موسكو بصورة حاسمة أكثر لأن موسكو نفسها لم تكن لتسمح بأي تنازلات للوسط ، بل كانت تندد به فعلا بمرارة ، أكثر حتى مما كانت تفعل مع اليمين .

وهكذا انتهى « مؤتمر تور » في ١٩٢٠ بـرجوع الحركة الاشتراكية الفرنسية إلى حالة التفرق بعد خمس عشرة سنة من الوحدة الرسمية ، وإن لم تكن وحدة خالية من القلقة بأي حال من الأحوال . بيد أن الخط الفاصل الجديد كان مختلفا في جوهره عن كل من الخلافات بين جيزده وجوريه حول موضوع دريفوس وحول قبول ميلران للوزارة ، والخلافات التي فرقت بين «الأغلبية» و «الأقلية» ، أبان الحرب . فقد صار النزاع الآن بين أنصار البرلمان وأنصار السوفيت ، بحيث وجد لونيجه نفسه متحالفا مع رينوديل ، في حين تحول كلشان — الذي كان من الوسط المعتدل قبلا — كلية إلى المعسكر المضاد ، واختار فوسار — وقد أرغم على الاختيار بين الاثنين — موسكو مؤقتا . مع أنه لم يكن على استعداد بأي حال لقبول الصلابة المشددة للسيطرة المركزية التي شرع الكوممترن يعمل على فرضها . وقد اتحاز المناضلون السندكاليون أيضا إلى «الكوممترن» ، مع تحفظات

مشابهة في أذهانهم عن استقلال النقابات . والواقع أنه يجب أن نلاحظ أن اليسار لم يحصل على انتصاره الكبير في تور إلا على حساب تنازلات كبيرة في مواجهة المضاعف القوية السائدة ضد القبول الكامل « للنقاط الإحدى والعشرين » . وكان قرار تور قد تضمن عدم تطبيق شروط موسكو بأقصى شدتها إلا في المستقبل والا يترتب عليها طرد أى شخص على استعداد لقبول ما انتهى إليه الرأى في تور ويكون سلوكه في المستقبل مطابقا له . وسرعان ما سيؤدى هذا التحفظ إلى وقوع « الحزب الشيوعى الفرنسى » في مشاكل خطيرة مع « دولية موسكو » . وكان زينوفيف قد وجه خطابا إلى « مؤتمر تور » يهاجم أخصار الوسط الفرنسيين بشدة ويعلن أنه لا يمكن أن تقوم بينهم وبين « الدولية الثالثة » أية صلة مشتركة ، ولكن كثيرين ممن صوتوا مع قرار اليسار لم يكونوا مستعدين مطلقا لقبول ادعاء « الدولية الثالثة » الحق في اصدار الأوامر إلى الحزب الفرنسى بخصوص الذين يطردهم الحزب ، أو لتأييد خضوع السياسة الفرنسية خضوعا كاملا لإرادة الزعامة في موسكو . وقد تم اجتياز هذه الصعوبة مؤقتا ، ولكن كان لابد أن تثير المشاكل قريبا بالنظر إلى موقف موسكو الذى لا يقبل التغامر .

وفي هذه الأثناء كان « الحزب الشيوعى » الجديد قد ورث تنظيمات الحزب الاشتراكى بما فيها الفروع والاتحادات المحلية التى أقيمت أساسا بهدف العمل البرلمانى والانتخابات . ولم يفصل الحزب ، بذكرتارية فوسار ، عن ماضيه مرة واحدة فيما يتصل ببنائه وأساليب العمل ، وإن كان قد قد فعلا معظم تمثيله في البرلمان . وكانت المشكلة المباشرة هى الصراع التناهى بين الشيوعيين والاشتراكيين في الحصول على تأييد المنظمات المحلية ، وفي هذا المجال ، برغم أن الشيوعيين تغلبوا مؤقتا ، كان أمم ما حدث هو هبوط كبير في مجموع عضوية الحزبين معاً . ولتفسير هذا الهبوط يجب أن ننظر فيما كان يحدث في الميدان الصناعى أثناء المناقشات الكبرى التى دارت حول « الدولية » .

فى الشهور الأولى من ١٩٢٠ ارتفعت تكاليف المعيشة أكثر من أى وقت مضى ، وحدثت موجة جديدة من الإضرابات . وقد بدأت الاضطرابات

الأساسية في فبراير بإضراب عمال سكك حديد باريس الذين في خدمة سكك حديد ب. ل. م. ، وقد دعى إلى الإضراب أولادون الحصول على مراقبة « الاتحاد القوي لعمال السكك الحديدية » أو الكونفدرال . وانتشر الإضراب ، الذي كان يقوده بونوسو ، بسرعة إلى السكك الحديدية الأخرى ، واضطر كل من « الاتحاد القوي لعمال السكك الحديدية » و « الكونفدرال » إلى تأييده . وسوى الأمر بعد أن وعد بريان بما بدا منه أنه استجابة لمعظم مطالب العمال ، ولكن عندما عاد الرجال إلى العمل لم يحدث شيء لتحقيق هذه الوعود ، وبدأت القلاقل من جديد . ففي أول أبريل أعلن « المؤتمر القوي لعمال السكك الحديدية » تجديد الإضراب على أن يبدأ بعد استشارة « الكونفدرال » ، وتضمنت طلباته تأمين السكك الحديدية بأكملها فوراً . وكان « الكونفدرال » قد أصدر تعليماته . بمناسبة نزاع فبراير ، إلى « المجلس الاقتصادي للعمال » — الذي كان قد أنشأه كاستشار له في شؤون التعمير بعد الحرب — بأن يعد خطة لتأمين السكك الحديدية ، وكان التقرير يعد عندما نشب النزاع الثاني . وكان زعماء « الكونفدرال » يفضلون كثيراً أن تترك لهم مهلة حتى ينشر التقرير ويقدم إلى الحكومة ، ولكنهم وافقوا على تأييد عمال السكك الحديدية بالنظر إلى حدة المشاعر السائدة بين الطبقة العاملة . وأعلن إضراب رجال السكك الحديدية على نطاق قومي ، وعندما رفضت الحكومة أن تراجع شرح « الكونفدرال » ، يذهب أولادون للموانئ ورجال البحر ، ثم بقية عمال النقل والمعدنين وعمال المعادن والبنايين إلى حركة إضراب تعاطف كانت تقارب في اتساع نطاقها الإضراب العام . وردت الحكومة بالقبض على « اللجنة التنفيذية لعمال السكك الحديدية » وكثيرين من زعماء اليسار في « الكونفدرال » ، وبأن أعلنت أنها سترفض الدخول في أية مفاوضات لتسوية الأمر حتى يعود المضربون إلى عملهم . وعندئذ تراجع « الكونفدرال » ، الذي كان على وشك أن يوسع الإضراب في صناعات أخرى ، وأنهى إضرابات التعاطف تاركاً رجال السكك الحديدية وحدهم بمساعدة مالية من يعملون . واستمر عمال السكك الحديدية ، رغم القبض على زعمائهم ، في الإضراب فعلاً حتى آخر مايو تقريباً ، ثم اضطرروا للاضطرار

بالهزيمة بالنظر إلى عودة الكثيرين إلى العمل . وانتمت الحكومة بطرد عمال السكك الحديدية بالجملة وبجل « الكونفدرال » نفسه ، وإن لم تتخذ أية خطوات عملية لتنفيذ الحل . بيد أن الآثار كانت كارثة بالنسبة للحركة النقابية . فانكشت عضوية « الكونفدرال » ، فجأة من حوالى $2\frac{1}{4}$ مليون إلى حوالى ٦٠٠,٠٠٠ — أى ليس أكثر بكثير من مجموع ما قبل الحرب . وكانت موجة التقاية النضالية الكبرى قد ودت على أعقابها نهائياً قبل أن يتنصر الفيصيون في « المؤتمر الاشتراكي » في تور بيضعة شهور .

والواقع أن الاضراب الكبير كان منذ البداية ناقصاً بشكل خطير . فقد رفض العمال في خطين مهمين من خطوط السكك الحديدية أن يضربوا ، ولم تكن إضرابات التعاطف في الصناعات الأخرى منذ البداية سوى إضرابات جزئية . واستطاعت الحكومة ، بمساعدة من بقوا في العمل وباستخدام ذوى السيقان السوداء على نطاق واسع ، أن تحافظ على هيكل لمواصلات السكك الحديدية وتوفير المؤن الضرورية ، كما جنح عدد كبير من العمال إلى العودة للعمل منذ مبدأ الأمر . وقد جندت الطبقة الوسطى بصورة فعالة للقيام بمهمة عطشى الاضرابات ، وبين النقابيين كان هناك نزاع مستمر بين الجناح اليميني والجناح اليسارى . وكان « الكونفدرال » قد وجد حجة للعدول عن إضرابات التعاطف عندما وعدت الحكومة بالانقضاء بمشروع قانون للسكك الحديدية لم يكن فيه مطلقاً ما يرضى دعاة العمل المباشر اليساريين ، ولكنه زاد حدة النزاع بين البرلمانيين ودعاة العمل المباشر بين الطبقة العاملة . وفي مايو ١٩٢٠ بذلت النقابية اليسارية ما عندها ولم تعد خطراً ثورياً ، حتى ولا في الظاهر ، ورغم أن الرأى السياسى للطبقة العاملة استمر متجها نحو اليسار إلى أن انتصر في « مؤتمر تور الاشتراكي » ، فإن ذروة كفاح الطبقة العاملة كانت قد مرت ، وتأكدت السلطة للكتلة الوطنية والجمهورية البورجوازية . وعندما اجتمع مؤتمر « الكونفدرال » في أورليانز في سبتمبر ١٩٢٠ طالب الجناح اليسارى ، رغم هزيمته السابقة ، بأن ينضم « الكونفدرال » إلى « دولية النقابات الحرة » ، وهي من الهيبة النقابية التابعة

«الكومنترن» (١). ولكن زعماء «الكوفندرال» استطاعوا هزيمة هذا الاقتراح بسهولة ، فقد نددوا به — مع إعرابهم في نفس الوقت عن إعجابهم بالثورة الروسية — على أساس أنه ضد «ميثاق آميين» ، وضد التقليد الخاص باستقلال النقابات عن السياسة الحزبية بأكمله . ولقد رفض «الكوفندرال» الانضمام إلى «الدولية النقابية الحرة» ، وأكد ولائه «للفدرال الدولي للنقابات» بأمستردام ، الذي كان جوهر نائب رئيسه ، وفي نفس الوقت أعيد تأكيد البرنامج الذي وضع في ليون ووافق على سياسة ١٩١٨ — ١٩١٩ الإصلاحية . وعندئذ انسحبت الأقلية وعقدت مؤتمرا منفصلا أنشأت فيه ، دون أن تخرج فعلا من «الكوفندرال» ، «مركزا سندكاليا ثوريا» وأقرت سياسة «العمل من داخل» نقابات «الكوفندرال» وفدرالاته ، بأمل تحويلها إلى تأييد «الدولية الحرة» .

وأعقب ذلك فترة مشوشة من الصراع داخل النقابات . وكانت الأقلية التي أنشأت «المركز» الجديد مؤلفة من عدة عناصر — فوضوية وسندكالية إلى جانب الشيوعية — ولم تكن بأي حال مستعدة ككل لقبول الدور الخاضع الذي حددته «الدولية الثالثة» . بل أن الفوضويين والسندكاليين كانوا مسيطرين على الشيوعيين السفين في مبدأ الأمر ، وأنتخب لمركز السكرتير العام فوضوي ، هوبير بسار . وفي صيف ١٩٢١ أرسل «المركز السندكالي الثوري» مندوبين ، هما تيازي والفرد روزمر ، إلى مؤتمر «الدولية النقابية الحرة» ، وعندما عادا ، بعد قبول مبدأ الدولية الخاص بالخضوع للكومنترن ، رفض «المركز» الاعتراف بهما وأصر على الاحتفاظ بوضعه المستقل . وفي نفس الفترة — يولييه ١٩٢١ — هم المندوبون اليساريون في مؤتمر «الكوفندرال» ، ثانية هزيمة حاسمة ، وعقدوا ثانيا مؤتمرا منفصلا قرروا فيه دعم «المركز» — دون الاتصال عن «الكوفندرال» أيضا . ثم شرعوا في توجيه الدعوة من جانبهم وحدهم إلى جميع النقابات لإيفاد مندوبين إلى مؤتمر جديد ، وتهدموا فيه بمقرحات تطوى على إعادة تكوين

« الكونفدرال » من أساسه . ونتيجة لهذا الاجتماع بذلت محاولة للمفاوضة مع زعماء « الكونفدرال » ، ولكن المناقشات إقتطعت على الفور تقريبا ؛ وعندئذ اتخذ المركز السندكالي الثوري ، خطوة أخرى ليتحول إلى منافس على « الكونفدرال » تحت اسم « الكونفدرال الودودي » ؛ ولكنه ظل على حرصه في إعلان أن الهيئة الجديدة مؤقتة فقط ، وفي ترك الباب مفتوحا للمفاوضة .

وعند هذه النقطة بلغ الصراع داخل الجناح اليسارى النقابى ذروته . إذ نجح الفوضويون ، بتأييد بعض السندكاليين ، في ادخال بند جديد في دستور « الكونفدرال الودودي » يندد ، ليس بالدولة البورجوازية فحسب ، بل وبالدولة في كل صورها ، وفي إقناع « الكونفدرال الودودي » بإيفاد ملاحظين إلى مؤتمر فوضوى سندكالى دولى كان قد دعى إلى عقده في برلين بغرض إنشاء « دولية » أخرى . ولم يتمخض هذا المؤتمر عن كثير ، رغم أن « الدولية » المقترحة أقيمت فعلا ؛ ولكن في مايو التالى (١٩٢٢) كانت الفوضويون والسندكاليون من القوة بحيث استطاعوا قيادة حركة اضطراب كبيرة في باريس وبعض المراكز الأخرى ، وقد فشلت هذه الحركة ؛ وعندما اجتمع « الكونفدرال الودودي » بعد ذلك بشهر في سانت إتين حدث صراع كبير بين الفوضويين - السندكاليين من جهة والشيوعيين من جهة أخرى للسيطرة على الحركة ؛ واثارت فيه مناقشة حادة بين الفوضوى الإيطالى أ . بورجى وارنولد لوفسكى الداعية الروسى « لدولية النقاية الحمراء » . واستطاع الشيوعيون في هذا المؤتمر أن يتزعموا السيطرة على « الكونفدرال الودودي » من خصومهم ؛ ولكنهم لم يستطيعوا حمله فورا على الانضمام إلى « الدولية الحمراء » ، على أساس أن قواعد هذه الهيئة تتضمن بنودا لا تتفق مع « ميثاق آميين » واستقلال النقابات .

ولعله كان من المتوقع أن تقابل « دولية الاتحادات العالية الحمراء » هذا الدليل على عدم الخضوع بروح لا تقبل تفاهما . ولكن لما كان مألدهما من تأييد فعال ضعيف خارج روسيا ، فانها كانت شديدة الرغبة في انضمام ولوجزه صغير من الحركة النقاية الفرنسية ؛ وفي مؤتمرها في نوفمبر ١٩٢٢ وافقت على حذف

البند المعترض عليه من قواعدها ، دون أن تصحب ذلك بالوعد بتعديله في العمل . وعلى هذا الأساس قبل « الكونفدرال الوجدوى » أخيراً الانضمام إلى « الدولية الحمراء » ، ودعم الشيوعيون سيطرتهم عليه في مؤتمره الذى عقد في بروج ١٩٢٣ . بيد أن إلتصافهم أعقبه إقسام آخر . فقد انفصلت في العام التالى جماعة سندكالية لتؤلف « الاتحاد الفدرالى للقبائات المستقلة ذاتياً » ، الذى صار بعد ذلك بعامين « الكونفدرال السندكالى الثورى » في معارضة كل من « الكونفدرال » القديم و « الكونفدرال الوجدوى » . ومن هذه النقطة صار « الكونفدرال الوجدوى » هيئة شيوعية خالصة ، على اتصال وثيق بالحزب الشيوعى الفرنسى وقبل سلطة « دولية الاتحادات العمالية الحمراء » في إصدار التعليمات التنظيمية .

وقد بلغ الحزب الاشتراكى ، قبل إقسام تور في ١٩٢٠ ، ١٨٠,٠٠٠ عضواً - معظمهم أعضاء حديثون . وبعد أن استولى الحزب الشيوعى الجديد على جهاز الحزب القديم صار من الضرورى بناء جهاز اشتراكى من البداية . وفي ١٩٢٢ كان الحزب الاشتراكى الذى أعيد بناؤه قد بلغ ٤٩,٠٠٠ عضواً . وكان يضم في أول « لجنة تنفيذية » له بعد الإقسام مناضلين هدامى من أعضاء « الأغلبية » القديمة مثل جولز جيزود (توفى ١٩٢٢) ومارسيل سمبا (توفى ١٩٢٣) وج . بول بونكور (ولد ١٨٧٥) ، إلى جانب زعماء « الأقلية » القديمة - جين لونجميه وبول فور (ولد ١٨٧٨) ، وبعض الشخصيات البارزة الأخرى مثل بيير رينوديل وفنسان أوربول (ولد ١٨٨٤) وثلكساندر بريك (١٨٦١ - ١٩٥٥) - وهو العالم الكلاسيكى الذى كان له نشاطه فيما يتصل « بالدولية الثانية » قبل ١٩١٤ ، وكان أحد المفسرين الفرنسيين للباركسية . وكانت صحيفته الرئيسية ، بعد إذ امتلكت « اليومانيه » ، إلى أبدى الشيوعيين ، هى « البويولير » . وفي مؤتمر ١٩٢١ أعاد الحزب الاشتراكى تأكيده لميثاق ١٩٠٥ ، الذى كان قد وضع في وقت توحيد الأحزاب المتنافسة ، وأصدر برنامجاً يتضمن خطلاً واسعة للتشريك على الأسس التى دعا إليها « الكونفدرال » . وفي البداية اضطر إلى الدخول في صراع مرير مع الحزب الشيوعى ، الذى اتهمه بأنه خان قضية العمال وتحول إلى

الدفاع عن النظام الرأسمالي ؛ وكان عليه أيضا أن يحدد موقفه فيما يتعلق بأحزاب اليسار البورجوازي ، وبخاصة أن القانون الانتخابي جعل فرصة النجاح الانتخابي متوقفة على إيجاد حلفاء ضد مرشحي « الكتلة الوطنية » . وفي ١٩٢٢ غير الشيوعيون أسلوبهم وبدأوا حملة من أجل تكوين « جبهة متحدة » من أحزاب الطبقة العاملة ؛ ولكن هذا الاقتراح رفض في المؤتمر الاشتراكي ، الذي عقد في فبراير ١٩٢٣ . وأعلن الحزب الاشتراكي في مؤتمره التالي ؛ الذي عقد في مرسيليا في يناير ١٩٢٤ ، أنه يحدد سياسة الاتفاقات الانتخابية المحلية مع الراديكاليين . وأعلن الحزب الاشتراكي ، في ترخيصه بمثل هذه الاتفاقات في الانتخابات المقبلة ، أنه سيدخلها « بمنهجه كاملا » وأنه لن يشارك مع الراديكاليين في أي عمل في البرلمان وأن الأمر لا ينطوي على أي اشتراك في وزارة راديكالية . وعلى هذا الأساس دخل الاشتراكيون ، في معظم المناطق ، انتخابات ١٩٢٤ العامة متحالفين مع الراديكاليين وحصلوا على ما لا يقل عن ١٠٣ مقعدا ؛ في حين لم يحصل الشيوعيون ، وقد دخلوا الحركة وحدهم ، إلا على ٢٧ مقعدا فقط . وجعل هذا النجاح ، بالإضافة إلى ما حصل عليه الراديكاليون من انتصارات ، في حيز الإمكان قيام وزارة راديكالية برئاسة ادوارد هيريو ، بشرط الحصول على تأييد الاشتراكيين . وقدمته الاشتراكيون تأييدهم فعلا ، ولكنهم رفضوا الاشتراك في الوزارة ، رغم أن أقلية كبيرة بينهم حبنت الاشتراك الكامل . والواقع أن ما حدث فعلا هو قيام « كارتل يساري » باعتباره البديل الوحيد الممكن عملا « للجبهة الوحيدة » التي طالب بها الحزب الشيوعي .

وفي رأينا (١) ، جاءت حكومة هيريو الراديكالية بعد شعور قليلة من تأليف ماكندونالد لأول حكومة عمالية في بريطانيا ، وعمل الائتلاف معا خلال الشهور التالية في ميدان السياسة الخارجية . وكانت أشد المهام إلحاحا هي تصفية الاحتلال الفرنسي لرومر والوصول إلى اتفاق مع ألمانيا على أساس واقعي أكثر فيما يتعلق

بمفكرة « التعميمات » . وقد تمخض ذلك عن « خطة دوز » ، التي صدرت في أبريل ١٩٢٤ وقبلت في أغسطس في « مؤتمر التعميمات » بين دول الحلفاء دعى إلى حضوره مندوبون ألمان . وأعقب هذا الاتفاق اخلاء الزور ، الذي تم في نوفمبر ، وجعل « قرض دوز » أساسا لوضع جدوللتضخم في ألمانيا وثبتت المارك . وفي الوقت ذاته كان مكندونالد وهيريوي يحاولان دعم « عصبة الأمم » بالحصول على قبول للتحكيم باعتباره وسيلة تسوية النزاعات الدولية في المستقبل ، وبناء على اقتراح تقدم به وافقت « العصبة » بالاجماع في سبتمبر على قرار يجتد نزع السلاح التدريجي . وفي أوائل أكتوبر وافقت « الجمعية العمومية » للعصبة على البروتوكول المقترح للتحكيم وطلبت إلى « المجلس » عقد « مؤتمر لنزع السلاح » في العام التالي . ولكن بعد ذلك بأسبوع واحد فقط هزمت حكومة مكندونالد في مجلس العموم البريطاني حول قرار تقدم به الأحرار بخصوص محاكمة كامبل (١) . وفي نهاية الشهر كان حزب العمال قد فقد « انتخابات الخطاب الأحر العامة » (٢) . وفي أول نوفمبر جاء المحافظون البريطانيون إلى الحكم ثانيا ، وانتهت فجأة تلك الفترة القصيرة من التعاون بين الحكومتين « اليساريتين » . وفي فرنسا ظل هيريوي في الوزارة إلى أكتوبر ١٩٢٥ ، ولكن بعد سقوط حكومة العمال في بريطانيا كانت فرص النجاح في دعم الجهد الدولي من أجل المحافظة على السلام قد اختفت في الواقع ، وإن كانت معاهدة لوكارنو قد وقعت في لندن في ديسمبر من العام نفسه .

وفي هذه الأثناء كان الشيوعيون قد تعرضوا للاقسام ، الذي أرغمتهم إليه سياسة الكومنترن . فقد هاجمت هذه الهيئة في مؤتمر ١٩٢٢ الحزب الشيوعي الفرنسي بشدة لاحتفاظه ، في مراكز رئيسية ، بأشخاص ملوثين بالزعة الإصلاحية ويحاولون الاستمرار بتقاليد الحزب الاشتراكي القديم . وذهب الكومنترن إلى حد الاصرار على تغيير هؤلاء الأشخاص ، بما فيهم فورسار السكرتير العام للحزب ، وأبدا لهم بأشخاص معينهم هو في المراكز الرئيسية .

ونتيجة لذلك ترك فوسار وبول لويس (١٨٧٣ - ١٩٥٥) - الكاتب الاشتراكي المعروف - وعدد من الآخرين الحزب الشيوعي وألفوا هيئة جديدة : هي « الاتحاد الاشتراكي الشيوعي » ، بأمل تحقيق الوحدة بين الأحزاب المتنافسة . وكانت جماعة فوسار ولويس تعارض الإصلاحية البرلمانية التي يتبناها « الحزب الاشتراكي » ، ولكنها أيضا نددت « بالمركزية الاوتوقراطية » التي يمارسها الكومنترن وطالبت بالعودة إلى « مبادئ ١٩٠٥ » ، وأعلنت أنه ينبغي عدم إهمال « الإصلاح » ، ولكن يجب إخضاعه لحذف الإعداد « للثورة » ، المقبلة ، التي ينبغي أن يقوم فيها الاضراب العام والنقابات بدور هام . وكانت هذه الجماعة تعارض بصفة خاصة إصرار موسكو على خضوع النقابات للحزب الشيوعي . فقد كانت على استعداد لقبول دكتاتورية البروليتاريا لفترة قصيرة فقط وكإجراء مؤقت قد يكون ضروريا لإبان « الثورة » في مراحلها الاولى ، ولكن يجب الحيلولة دون اتحدارها إلى « حكم قلة غير مسئولة » ، أو أن تصير ردا « للثورة العسكرية البروليتارية » ، التي اعتبر « الجيش الأحمر » نموذجا محتملا ، على الأقل ، لها . وليس غريبا أن « الاتحاد الاشتراكي الشيوعي » لم يصادفه النجاح في محاولة توحيد القوى الاشتراكية . وفي ١٩٢٤ عاد فوسار وعدد كبير من جماعته السابقة إلى « الحزب الاشتراكي » ، وحذا حذوهم آخرون خلال السنوات القليلة التالية . وقد ظل « الاتحاد » قائما ، ولكن لم يعد له وزن بعد ١٩٢٤ . وفي ١٩٢٦ كانت عضوية الحزب الاشتراكي قد وصلت ١١١٠٠٠ في حين انكشف الحزب الشيوعي - الذي كان يعلن أن عدد أعضائه عند التأسيس كان ١٣٠٠٠٠ ، إلى ٤٨٠٠٠ في ١٩٢٤ ثم إلى مجرد ١٥٠٠٠ بعد حركة تطهير بشعة في ١٩٢٦ ، وإن كان قد ارتفع ثانية إلى ٥٠٠٠٠ في ١٩٢٨ بعد أن أعيد تنظيمه بأوامر من موسكو على أساس « خلايا » الحزب في المصانع وأماكن العمل وكذلك في مناطق السكن .

وكان هناك نزاع دائم كاريأينا في الحركة الشيوعية الفرنسية منذ لحظة انتصارها على الديموقراطيين الاشتراكيين بين المؤيدين المخلصين لموسكو ، الذين كانوا على

استعداد لأن يفعلوا كل ما يأمر به الكومنترن ، والمخالفين الذين دافعوا عن حق الحركة الفرنسية في رسم طريقها الخاص دون أملاء من الخارج . بيد أن المخالفين لم يكونوا مجموعة متجانسة بأي حال . ففهم قطاع ، يتألف من سندكاليين ثوريين أكثر منهم شيوعيين ، ظل متمسكا بشدة بالاصرار التقليدي على الاستقلال الكامل عن الأحزاب السياسية ولم يكن مستعدا لأن يتلقى أوامر من الكومنترن أو من الحزب الاشتراكي الفرنسي أو الحزب الشيوعي الفرنسي . وكان عدد كبير من يتألف منهم هذا القطاع يقفون موقف العداء الكامل من العمل البرلماني ، وحتى أولئك الذين لم يقفوا هذا الموقف كانوا يعتبرونه في وضع ثانوي واحتفظوا بإيمانهم في العمل المباشر ، بوصفه الأداة الرئيسية لاتصار البروليتاريا . وكان هؤلاء هم دعاة الاضراب العام القدامى الذين لا يزال الأمل يراودهم في استعادة الأيام العظيمة ، والكوتدريال ، فيما قبل الحرب . وكانت آمالهم كبيرة عندما انضموا إلى « دولية لاتحادات العمالية الحرة » ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الهيئة ترحب بالسندكاليين الثوريين والنقابيين الصناعيين ومندوبي الورش دون التحري عن التزامهم بالمعتقدات الشيوعية ، وسرعان ما وجدوا أن زملاءهم في « الدولية الحرة » لا يروقونهم ، كما وضع لهم بجملاء أن هذه الهيئة لا يقصد بها أن تكون « دولية » مستقلة لها الحق في رسم سياستها بنفسها ، بل أداة طيعة للكومنترن . فانسحب منها رجاله مثل الفريد روزمر ، الذي كان قد قام بدور نشط جدا في « الدولية الحرة » ، في أيامها الأولى ، وقد خاب أملهم فيها ، وجددوا محاولة أحياء النشاط السندكالي القديم ولكنهم وجدوا أنفسهم ، مثل الوسط في الحركة السياسية ، بين تارين ولا يستطيعون الاتفاق مع « الكوتدريال » ، الذي كان قد صار إصلاحيا ، ولا « الكوتدريال الوحيد » ، الذي يسيطر عليه الشيوعيون . وكان لا يزال لديهم أنصار ، بيد أنهم أدركوا أنه ليس هناك مجال لحركة جماهيرية تالفة تختلف عن الاثنين .

وقد نمت المعارضة السياسية داخل الحزب الشيوعي الفرنسي متميزة عن المعارضة السندكالية لكل من الإصلاح والكومنترن ، وإن كان هناك عددا لا بأس

به اشتراك في حركتي المعارضة — السندكالية والسياسة — معا . ولم يكن ما تقترض عليه هذه المعارضة السياسية هو خضوع النقابات للكونمترن بقدر ما كان خضوع الحزب الشيوعي الفرنسى . فقد اعترض أصحاب وجهة النظر هذه بصف على أن تولى موسكو عليهم سياستهم واستراتيجيتهم ، وأن تتخذ لهم زعماء . إنهم قبلوا التقاط الإحدى والعشرين دون أية نية حقيقية في تنفيذها إلا بالقدر الذى يريدونه ؛ وكان كل أمر جديد تصدره موسكو وكل حملة تطهير تثير مقاومة غاضبة . وعندما امتد الصراع بين ستالين وتروتسكى من روسيا إلى المجال الدولى ، كان هناك كثيرون فى فرنسا ممن ينجحون إلى الوقوف إلى جانب تروتسكى وترديد هجماته ضد البيروقراطية المتزايدة للحزب الشيوعي فى الاتحاد السوفيتى . وحتى قبل ذلك كان هناك كثيرون راودهم القلق بصورة خطيرة بسبب إخماد « تمرد كرنستات » فى ١٩٢١ ونيد « سيطرة العمال » فى المعانع والعودة الجزئية إلى المشروع الخاص فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » . وصار القبول المطلق لكل ما يفعله البلاشفة باعتباره السلوك الثورى السليم يواجه تحديا متزايدا ؛ كما صار كل مفهوم الحركة الشيوعية العالمية الواحدة ، التى تخضع لنظام مركزى صلب ، موضع نظر من جديد بروح عدائية . فالفرنسيون شعب لا يقبل بسهولة فكرة أن أى شخص آخر يعرف أفضل منهم ؛ وقد ظلت موسكو مشغولة باستمرار باخذ الاتجاهاات التى تضر على استقلال « بلاد الغال » عن الكونمترن بين الشيوعيين الفرنسيين . وكان بوريس سوفارين ، وهو أحد الدعاة الرئيسيين فى فرنسا ، للثورة السوفيتية ، من الضحايا الأولى لمخلات التطهير التى شرعت بواسطة زعامة الحزب فى المحافظة على صلاحية الحزب بناء على أوامر من الكونمترن ، وتعرض الكثيرون معه وبعده لنفس المصير بتهمة « التروتسكية » وكما رأينا انكشف الحزب الشيوعي الفرنسى ، نتيجة لهذه النزاعات الداخلية ، إلى مستوى منخفض جدا حقيقة فى ١٩٢٦ بحيث لم يحتفظ إلا بجزء صغير من أعضائه السابقين . بيد أنه ظل متمسكا مع ذلك بولائه للكونمترن ، حتى برغم ما تكلفه ذلك من ضعف فى نفوذه ، وأخفق المخالفون الذين طردوا منه فى تكوين أى

تجمع فعال بديل - مما يرجع بعض السبب فيه إلى اتصافهم إلى سندكاليين ودعاة يساريين للعمل السياسي على مدى الظروف الفرنسية . ومن ثم استطاع الحزب الشيوعي الفرنسي أن يظل على قدميه برغم الانتكاسات التي تعرض لها ، وأن ينفذ كهيته تميزت بولائها لأية سياسة قد يطلب إليها الكومنترن اتبناها .

وعندما جاءت الأزمة العالمية في سنوات ما بعد ١٩٢٩ ، أصابت فرنسا متأخرة عن البلاد الرأسمالية الكبيرة الأخرى ، مما يرجع السبب فيه إلى حد كبير إلى أن الأسس التي بُنيت بوانكاريه عليها الفرنك في ٢٦ - ١٩٢١ جعلت البضائع الفرنسية منخفضة السعر في السوق العالمي وبذلك جعلت الانكماش غير ضروري مؤقتاً . ومن ثم جاءت مشاكل البطالة واضطرابات العمال متأخرة في فرنسا عن غيرها ، وحدث اختار الثلاثينات ، الذي أدى إلى تكوين « الجبهة الشعبية » في ١٩٣٦ ، في وقت يتفق مع تغيير سياسة الكومنترن الذي ترتب على انتصار النازي في ألمانيا .

وليس من الضروري هنا أن نذكر أسماء الكثيرين الذين طردوا أو انفصلوا من الحزب الشيوعي الفرنسي إبان العشرينات . ويكفي القول بأن معظم المخالفة السياسية الذين ظلوا على نشاطهم - حيث أن كثيرين منهم كفوا عن النشاط - سرعان ما تجمعوا في « اتحاد اشتراكي شيوعي » ، سمي بعد ذلك « الحزب الاشتراكي الشيوعي » ، نبذ كلاماً من النزعة الإصلاحية التي اتبناها الحزب الاشتراكي والتنظيم المركزي الصلب التي سارت عليه موسكو ، وحاول المحافظة على نظام من المناقشة الحرة والقرارات الديمقراطية داخل حدوده برغم أن عدد أعضائه كان محدوداً . وقد تكونت هذه الجماعة أصلاً من المجموعات التي خرجت من الحزب الشيوعي ، بما فيها مجموعة كبيرة خرجت في ١٩٣٠ . بيد أنها لم تستطع قط أن تجمع حولها أنصاراً كثيرين بين الشعب أو أن يكون لها سوى نائب واحد في البرلمان من وقت لآخر .

وفي هذه الأثناء كان الحزب الاشتراكي يتعرض لمشاكله الخاصة . فقد كان

يضم بين صفوفه كثيرين ، وبخاصة بين مثليه في البرلمان ، ممن يقفون موقف العداء الشديد من الشيوعية ولا يرون أملا في الحصول على الأغلبية ، ولذلك أرادوا الاتفاق مع الراديكاليين البورجوازيين ، على الأقل إلى حد عقد الاتفاقات الانتخابية للمساعدة المتبادلة في انتخابات الإعادة التي تجرى في فرنسا عندما لا يحصل أى من المرشحين على الأغلبية المطلقة في الانتخابات الأولى . بل الواقع أن عددا كبيرا منهم أراد أكثر من ذلك ، وكانوا على استعداد للدخول في وزارة ائتلافية مع الراديكاليين إذا سمحت قوتها مجتمعين بأن يؤلف حزبا مثل هذه الوزارة. وفي الناحية المقابلة أراد الاشتراكيون الأشد يسارية عقد اتفاق انتخابي مع الشيوعيين ، الذين عرضوا عدة عروض بشأن « الجبهة الوحيدة » . عند ما تم الحصول على موافقة الكومنترن ، التي كانت تتحمل أكبر من معنى ، على مثل هذه « الجبهات » (١) . بيد أن أغلبية الحزب الاشتراكي رفضت « الجبهة الوحيدة » عندما عرضت في ١٩٢٣ وعدة مرات بعد ذلك . وفي انتخابات السنة التالية سمح الحزب الاشتراكي ، كما رأينا ، بالترتيبات الانتخابية المحلية مع الراديكاليين وحصل بذلك على ميزة كبرى بنجاح ١٠٣ اشتراكي في الانتخابات ، في حين حصل الشيوعيون ، وهم يقاثلون وحدهم ، على ٢٧ مقعدا . بيد أن الاشتراكيين ، في حين أيدوا وزارة هيريو التي ألفها في ذلك العام ، رفضوا الاشتراك في الوزارة ؛ وبعد سقوطها ظلت الخلافة بين « أنصار الاشتراك » ، وأنصار « عدم الاشتراك » ، قائمة لا تحف حدثها . وفي مؤتمر الحزب الذي عقد في يناير ١٩٢٦ جادل رينوديل وفنسان أوريول وبول بونكور دون جدوى من أجل « قضية الاشتراك » ، ضد بول فور وليون بلوم (١٨٧٣ - ١٩٥٠) والكساندر بريك . وفي العام التالي رفض الحزب الاشتراك في حكومة « الاتحاد الوطني » برئاسة بوانكاريه والتي انضم إليها عدد من الراديكاليين وشرعت تعمل على تثبيت القرنك .

وفي الانتخابات العامة في ١٩٢٨ أوصى الشيوعيون ، تحت شعار الكومنترن الجديد « طبقة ضد طبقة » ، أنصارهم بالأيام نحو أصواتهم للمرشحين

الاشتراكيين في انتخابات الإعادة ، وبرغم ذلك حصل الاشتراكيون على ١٠٤ مقعد بمساعدة الراديكاليين ، وحصل الحزب الشيوعي على مجرد ١٢ مقعدا برغم أنهم حصلوا في الانتخابات الأولى على أكثر من مليون صوت ، مقابل ١٧٠٠,٠٠٠ صوت حصل عليها الاشتراكيون . وأصبحت ذلك اتهامات صنيعة بين الحزبين ، فاتهم الشيوعيون الاشتراكيين بأنهم صاروا أتباعا لبوانكاريه ، ورد الاشتراكيون بأن الشيوعيين ، يتصرفهم في انتخابات الإعادة ، سلوا مقاعد كثيرة اليمين .

وعند سقوط وزارة بريان في أكتوبر ١٩٢٩ عرض الزعيم الراديكالي ، دالاديه ، على الاشتراكيين الائتلاف . وصوتت الجماعة الاشتراكية البرلمانية بالقبول ، ولكن العرض رفض بأقلية صغيرة جدا في اجتماع المجلس القومي ، للحزب ، وتأييد هذا القرار بأغلبية أكبر في مؤتمر خاص . بيد أن الصدام في وجهات النظر ظل حادا . وفي انتخابات ١٩٣٢ أيد الاشتراكيون والراديكاليون بعضهما البعض في إعادة الانتخابات ، وزاد عدد أصوات الاشتراكيين إلى أكثر من مليونين وعدد التواب الاشتراكيين إلى ١١٢ ، في حين تعرض الشيوعيون لمهبط آخر . وعند هذه النقطة بدأت سلسلة الوزارات الراديكالية القصيرة العمر ، بدون اشتراك الاشتراكيين ولكن بتأييدهم ، التي مهدت السبيل للجهة الشعبية ، بعد ذلك بسنوات قليلة . وفي ١٩٣٢ تحطمت مشروعات الائتلاف لأن الراديكاليين رفضوا برنامج الحد الأدنى الذي وضعه الاشتراكيون شرطا للاشتراك في الوزارة . وكان هذا البرنامج يتضمن ، إلى جانب تخفيض التسليح وتحريم تجارة الأسلحة ، تطبيق خطة عامة للضمان الاجتماعي وأسبوع الأربعين ساعة . وأدى الإصرار على هذه الشروط إلى إثارة انصار الاشتراك ، في الحزب ومهد السبيل للانفصال اللاحق الذي قام به الاشتراكيون الجدد ، بزعامة وينوديل وآدمز ماركيه (١٨٨٤ - ٩) . بيد أن هذه القصة تنتمي لفترة متأخرة عن ذلك .

وقد كانت حركة الطبقة العاملة الفرنسية طوال الفترة التي بحثناها في هذا

الفصل تمر باختيار من المناقشة الايديولوجية ، ولكن ليس من السهل أن يكشف المرء أية مساهمة ذات مغزى حقيقى أسهمت بها الفرق المتنافسة في الفكر الاشتراكي. فالسندكالية الثورية ، المساهمة الفرنسية البارزة في سنوات ما قبل ١٩١٤ ، لم تطرأ عليها أى تغير جديد هام في النظرية : ولم يعد « كوفندال » ما قبل الحرب ثوريا رغم أنه استمر يؤكد ولاءه « لـميثاق آميين » السابق على الحرب ، كما أن « الكوفندال الوحيدى » سرعان ما تحول إلى تابع للحزب الشيوعى تقريبا ، متخلصا من أولئك الذين راودهم الأمل في أن يجعلوه وسيلة لاستمرار التقليد السندكالى الثورى . وقد خاضت الاشتراكية الفرنسية ، التى مزقتها خلافاً فترة الحرب ثم بعد ذلك الصراع بين الشيوعيين والمناهضين لهم ، معاركها في مجال النظرية حول قضايا السياسة الدولية على أسس ليست فرنسية متميزة . ورغم أن الشيوعيين الفرنسيين كانوا في مشاكل مستمرة مع الكومنترن ، فإنهم لم يتجسوا أية أفكار جديدة متميزة خاصة بهم ؛ وكذلك المناهضون للشيوعيين ، فبرغم أنهم تمدنوا كثيرا جدا أولا عن حقوق « الوطن » ، ثم بعد ذلك عن الموقف الذى يجب أن يتخذه تجاه الراديكاليين البورجوازيين ، فإنهم لم يجدوا شيئا جديدا بصفة خاصة يقولونه فيما يتعلق بهاتين القضيتين . ولم يكن رينوبديل أو لونجيه مفكرا أصيلا من أية ناحية ، ولم يظهر في الحقيقة أى منظر حقيقى ليحتل مكان جين جورجيه ، أو حتى جولز جيزده .

والواقع أن الفكرة الجديدة الوحيدة التى انبثقت في الاشتراكية الفرنسية إبان هذه السنوات كانت نتيجة لمدول « الكوفندال » عن السندكالية الثورية والتحول إلى برنامج غير ثورى من التعمير الاقتصادى . فقد أدرج « الكوفندال » كما رأينا ، في برنامج التعمير الذى وضعه في ١٩١٨ مطلقا بإنشاء « مجلس اقتصادى قوى » والخطوط العريضة لمشروع « التأميم المصنع » الذى توضع الخدمات المؤممة بمقتضاها تحت السيطرة المشتركة لممثلين للنتجين والمستهلكين . وعندما رفضت الحكومة إقامة « المجلس الاقتصادى » بالاختصاصات الواسعة المطلوبة ، شرع « الكوفندال » في إنشاء هيئة استشارية خاصة به هى « المجلس الاقتصادى للعمال » ، تمثل ، بالإضافة إلى النقابات ، « الاتحاد القومى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية »

و « الاتحاد السندكالى للفنيين فى الصناعة والتجارة والزراعة » ، و « الاتحاد القومى للوظفين » . و عهد إلى هذه الهيئة بمهمة وضع الخطط لإعادة تعمير الحياة الاقتصادية الفرنسية ، بطريقة « تجرد الدولة من سلاحها وتطورها نحو الوضع الذى لا تمثل فيه سوى مجموع أجهزة الانتاج والتوزيع ، وتساصل عناصر الارغام التى تنطوى عليها الآن ، وتحرم رأس المال من السيطرة على الاقتصاد القومى ، وتمنح العمل الحقوق التى يتطلع إليها والمسئوليات التى هو أهل لها . » و شرع « المجلس » ، يعمل عن طريق تسع لجان . خلال العام التالى لتميينه فى وضع سلسلة من المقترحات لانتفى إعادة تعمير المناطق المدمرة حسب ، عن طريق المشروع التعاونى أساسا ، بل وكذلك ابدال السيطرة الرأسمالية بنوع من الملكية المؤممة والادارة التى يقصد بها التوفيق بين مطالب المنتجين والمستهلكين وتدخل فى اعتبارها تماما المقتضيات الفنية لكفاية الإدارة . ففى الصناعات التى يتم الاستيلاء عليها بمقتضى هذه الخطوة - السكك الحديدية ومشروعات النقل الأخرى والتعدين والخدمات العامة - تحول الملكية إلى ملكية عامة ، على النطاق القومى أو المحلى ، ولكن كما جاء فى تقرير « المجلس » : « نحن لانتوى توسيع نفوذ الدولة أودعمه ، أو قبل أى شىء آخر ، أن نلجأ إلى أى نظام يضع الموارد الرئيسية للامة تحت سيطرة بيروقراطية غير مسئولة . » وبناء على ذلك تقرر أن توضع إدارة هذه المشروعات المؤممة فى أيدي ممثلين للمنتجين والمستهلكين ، بحيث يضم الأولون الفنيين والاداريين إلى جانب العمال اليدويين ، ويضم الثانون أشخاصا تعينهم الدولة أو السلطات المحلية ، إلى جانب من تعينهم التعاونيات . وتصر السلطات العامة مسئولة ماليا عن هذه المشروعات ، ولكن الهيئات التى تتولى الإدارة تتمتع باستقلال ذاتى كامل تجاه أجهزة الدولة .

وفى تقرير آخر تقدم « مجلس العمل » باقترحات مشابهة لإدارة الصناعات التى لا تؤم ، على الأقل فورا . فاقترح تجميع المشروعات المتصلة بكل من هذه الصناعات اجباريا فى هيئة « مجمعة » ، لا تقتصر مهمتها على القيام بدور المشترى الوحيد لل مادة الأولية للصناعة كلها ، بل تحدد أيضا مقدار الناتج وتخصص حصة

لكل مشروع ، وتكون مسئولة عن توجيه الاستثمار والتنمية الفنية . والتنسيق بين هذه الصناعات ، المؤسسة و « المجمع » ، ينشأ « مجلس للجمعات الصناعية » ، ويشرف على الاقتصاد كله و لجنة توجيه مركزية ، تكون مسئولة عن وضع خطة شاملة للاقتصاد القوي وتنفيذها .

وكانت مشروعات « الكوفندال » ، هذه في ١٩١٩ و ١٩٢٠ طمحا استمرارا في جزء منها للشروعات السندكالية القديمة ، بعد أن جردت من اتجاهها المناهض تماما للأسلوب البرلماني وطابعها الثوري . وكان كثير مما قاله جوهو ودعاتها الآخرون . ترديدا لأصداء فرناند بلونيه والأيام الأولى ، للكوافندال . ولكن جوهو كان قد صرف النظر عن اصراره القديم على أن العمال لديهم القدرة تماما على ادارة الاقتصاد بأكمله بأنفسهم دون الالتجاء إلى الدولة أو حاجة للتفكير بصفة خاصة في مركز المستهلكين أو الفنيين في بناء المجتمع الجديد . فقد كانت خطة « مجلس العمال » تقوم على فكرة تجميع كل العوامل متعاونة ، باستثناء المستثمر الرأسمالي ، وعلى استخدام الدولة والسلطات المحلية مع ابعادها في نفس الوقت عن الإدارة الفعلية . وبذلك اختلفت الصيغة الجديدة « لسيطرة العمال » كثيرا في روحها عن المفهوم السندكالي القديم ، ولكن كان من الواضح أنها مستمدة منه تحت تأثير تجربة فترة الحرب من الاقتصاد « المباشر » التي حقق فيها العمال شيئا من المشاركة .

ولم تنته هذه الخطط إلى شيء . ولم يكن هناك طمحا أي تفكير في أن تقوم بتنفيذها أية حكومة . يحتمل أن تتاح للشعب الفرنسي في المستقبل القريب ، كما أن « الكوفندال » ، نفسه سرعان ما شغل تماما بزاعاته الداخلية بحيث أنها طرحت في ذوايا النسيان . وبعد أن عمل « مجلس العمال » بأقصى مرعة بضعة شهور ، جدد عن العمل ، وكل ما بقي هو أن الحزب الاشتراكي الفرنسي بعد انقسامه أدرج في برنامجه مفهوم « الكوفندال » ، عن « التأميم المصنع » . ومنذ البداية هاجم اليسار الثغاني ، الشيوعيون والسندكاليون الثوريون على السواء ، خطة « مجلس العمال » ، على أساس أنها نكسة نحو الاصلاح ، وانها تتطوى على تعاون طبق مع

العناصر الإدارية من الطبقة الوسطى ومع الدولة البورجوازية — وكان ذلك في الواقع هو ما فعلته النحلة . وقد انصرفت الجمعيات التعاونية ، التي كان جوهر ريجو جذبها في تحالف وثيق مع النقابات ، عن الحركة في أحداث ١٩٢٠ ، وقد « الكوفندرال » الكثير من قوته حتى قبل انفصال « الكوفندرال » الحدودى ، بحيث تحطم كل أمل في تحقيق ولو جزء من إرادته . ومع ذلك فإن « الكوفندرال » بوضعه هذه المشروعات في ١٩١٩ و ١٩٢٠ أسهم فعلا بالمساهمة البناء الوحيدة للاشتراكية الفرنسية في التفكير الاشتراكي إبان سنوات ما بعد الحرب مباشرة . بيد أن النتيجة العملية الوحيدة لها كانت إنشاء « مجلس اقتصادى قوى » جديد بواسطة حكومة هيريو الراديكالية في ١٩٢٤ ، وكان مؤلف من ممثلين لاتحاد أصحاب الأعمال والنقابات والجمعيات التعاونية وعدد آخر من الهيئات . ولكن في حين طالب « الكوفندرال » ببرنامج اقتصادى لديه سلطات حقيقية تماثل سلطات البرلمان السياسى ، كان « المجلس الاقتصادى القوى » مجرد هيئة استشارية لم يسمح لها إلا بدراسة المشاكل الاقتصادية واصدار التوصيات بشأنها وللحكومة أن تقبلها أو ترفضها أو تجاهلها . ولم يؤد انشاؤه إلى أى تغيير حقيقى في البرنامج الاقتصادى للجمع الفرنسى .

فلماذا كان الفكر الاشتراكي الفرنسى بصفة عامة فقيرا إلى هذا الحد وغاليا من الأفكار في سنوات ما بعد ١٩١٤ ؟ ربما كان الأمر مجرد مصادفة — مجرد أنه لم يظهر أى مفكر فرنسى بارز . ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأنه كان من السبيل تماما على أى مفكر واقعى أن يجد طريقه بوضوح في الظروف السائدة في فرنسا بعد الحرب . فقد تعرضت فرنسا لخسارات فادحة بسبب الحرب ، لافى تدمير المناطق الشمالية لحسب ، بل وأكثر من ذلك في التضحية بحياة الشباب وفى قلقه العلاقات الثقافية . فالاشتراكية في جوهرها صورة من التفاؤل ، يقوم على الاعتقاد بأن المجتمع يمكن ، ويجب ، تحسينه بالتخطيط المقصود ، وقد كانت فرنسا منذ ١٩١٨ بلدا غلب عليه فعلا الشاؤم إلى حد كبير ، لا يثق في المذاهب القديمة وترعبه التيارات الفكرية الجديدة — بدلا من أن تودى إلى رفع

معضياته . وقد تأثرت أغلبية ، ذات صوت مرتفع جدا ، بالأحداث في روسيا تأثرا عميقا ، وكانت مستعدة تماما لقبول الزعامة الروسية لأن البلشفية أتاح لها صورة للعمل لا تتطلب مجهودا فكريا كبيرا . بيد أن الأغلبية ، حتى بين الثقلين في النقابيين والاشتراكيين ، لم تستجب استجابة كاملة مطلقا لهذا الحافز أو - إذا استجابوا - وجدوا قبل أن يمضي وقت طويل أنه غير مرض ، ولما اخفقوا في مواجهته بأي حافز بديل هبطوا إلى وهدة الجلود المتشكك في كل شيء . وكانت هناك عوامل أخرى - وبخاصة ما عرّف عن الفرنسيين من زمن طويل من العزوف عن الإسهام بانتظام في تأييد أية قضية - تساعد في تفسير المنحدل غير العادي الذي كانت عضوية كل من النقابات والحزب تتخفّض وترتفع به من لحظة إلى لحظة تقريبا ، ولكن بما لا شك فيه أن سببا من أهم هذه الأسباب في عدم الاستقرار هو أن الناس ، مع عدم وجود أي إحساس واضح بالاتجاه ، كانوا يتغيرون بسرعة من حالة ثورة مشاعر إلى حالة إحساس بنوع من عدم الجدوى ، المرة تلو المرة وتدققوا على الحركات والحلات أو انصرفوا عنها فيما لما تعلّمه عليهم حالتهم المراجية . فليس في أوروبا كلها بلد أثارت فيه الثورة الروسية حماسا وترحيبا كما في فرنسا ، ولكن ليس هناك بلد آخر يمكن فيه الاعتماد على هذا الحماس كأساس لنشاط مستمر أقل من فرنسا .

ولا ريب في أن هذه السبات في حركة الطبقة العاملة الفرنسية ليست جديدة . ولم تولدها الحرب أو الأحداث في روسيا بل زادت حدة فقط . وكانت موجودة بوضوح في « الكونفدرال » قبل الحرب ، وإلى حد أقل ، في الحزب الاشتراكي أيضا . ففي كليهما كان أتباع جيزده ، الذين يمجّون بقوة الحركة الألمانية وحسن تنظيمها ويمجدون الألمان عليها ، يمثلون أكثر العناصر ثباتا ، وبما له مغزى أن معاقل أنصار جيزده كانت أساسا في شمال فرنسا الذي اجتبح وتعرض لأكبر قدر من الدمار . وبالمقارنة بأنصار جيزده كان أتباع جوريه الاشتراكيون والسندكاليون الثوريون الذين نيزوا زعامة الحزب جماعتين غير مستقرتين ، وإن كانت أسباب عدم ثباتهما مختلفة . فقد كان السندكاليون أساسا متبردين

على تقليد الدولة البورجوازية بأكمله وكانوا دائماً يتحينون كل فرصة انجاء
 تمرى لدى الجماهير ، ويعتمدون على قدرتهم فى قيادة الجماهير عند ما تعين اللحظة
 المناسبة أكثر مما يعتمدون على أى مجهود مستمر فى تنظيم الجماهير . أما جوريه
 فإنه كان مخلصاً إخصاصاً عيقاً للتقاليد الجمهورية ، كما ظهر فى وقت « قضية
 دريفوس » . أو كان أساساً سياسياً راديكالياً تحول إلى الاشتراكية لأنه نظر
 إليها باعتبارها استكمالاً لى بدى به فى ثورة ١٧٨٩ . وكاشتراكى قبل قرار
 « الدولية الثانية » ضد اشتراك الاشتراكيين فى حكومات بورجوازية إلا إذا
 دعت إلى ذلك أسباب شديدة جداً — قرار كاوتسكى فى ١٩٠٤^(١) ، كما أنه رأى
 أكثر من أى زعيم اشتراكى آخر ضرورة التسليم بمطالب النقابات التى تضمنها
 « ميثاق أميين » فى ١٩٠٦ . بيد أن هذا القبول لم يجعله أقل راديكالية فى الروح
 أو أقل حماساً فى التمسك بأن واجب جميع الأشخاص الطيبين هو أن يسارعوا
 إلى الدفاع عن الجمهورية ضد أعدائها من الداخل أو الخارج . وكان متحمساً
 أيضاً فى نزعة الدولية وكراميته للحرب ؛ ولكن ليس هناك ظل لشك فى أنه
 لو كان حياً فى سنوات الحرب لسارع بقوة إلى الدفاع عن القضية الوطنية —
 وإن كان فى اعتقاده ، سيظل محتفظاً بهدوئه وسينتهز أول فرصة للانضمام إلى
 قضية السلام على أساس المفاوضة . وأنا متأكد أن لونيجه كان أكثر إخصاصاً
 من رينوديل لروح جوريه ، وإن كان أقل منه بكثير فى القدرة وقوة الخيال
 فى الفهم . بيد أن راديكالية جوريه السياسية كانت من عوامل عدم الاستقرار
 فى جناحه داخل الحزب الاشتراكى ، لأنها شجعت الفرنسيين اليساريين على
 التآرجح بين الاشتراكية والراديكالية ، أو على الأقل بين الاكتفاء الذاتى
 الاشتراكى والتحالف مع اليسار البورجوازى . ولست أقول أن جوريه كان
 مخطئاً فى الاتجاه الذى اتخذه ، برغم أن كلا من أنصار جيزده والسندكاليين هاجموه
 من أجله . وأنا متأكد من أنه كان شرطاً ضرورياً لنمو الاشتراكية كقوة برلمانية
 بسرعة ، ومع ذلك فقد أدى إلى جعل الاشتراكية غير مستقرة لأنه كان ضد الفصل
 الكامل ، اجتماعياً وسياسياً ، بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين ، وهو الانفصال

التي تميز به كل من منسوب حيزه في فرنسا والديموقراطية الاشتراكية في ألمانيا ، وكذلك السندكالية الثورية أيضا — وإن كان بصورة مختلفة تماما .

وكان الموقف إبان الحرب وبعدها مباشرة مختلفا كل الاختلاف . فلم تعد حركة الطبقة العاملة حزبا ثالثا يتدخل في الصراع بين اليمين البورجوازي واليسار البورجوازي ، بل الخصم الأول « الكتلة وطنية ، اجتمع فيها راديكاليون ورجعيون على السواء . ولم يكن الاشتراكيون ، حتى لو اتحدوا ، من القوة بحيث يفتربون من هزيمة هذه « الكتلة » انتخابيا ، ولكن بمساعدة النقابات كانوا من القوة بحيث يستطيعون إخراجها ، وإن لم يكن بحيث يقبلونها بوسائل ثورية . فقد كانت هناك ، كما في إيطاليا بعد الحرب ، كتلة ضخمة من المشاعر الثورية ، ولكنها لم تكن كافية لتكون أساسا لثورة . فضلا عن أنه في حين كان مركز الثورية قبل الحرب في النقابات ، فإنه في ١٩١٩ كان الموقف قد تغير . فقد قلت الأحداث في روسيا وإنشاء الكوئتن مركز المشاعر الثورية إلى الحزب الاشتراكي . فزعامة « الكوئندال » كانت قد تخلصت من من ثورتها القديمة وصارت إصلاحية ، ورغم أنه كان هناك عنصر ثوري كبير باق في النقابات ، وبخاصة بين « عمال المعادن » و « رجال السكك الحديدية » ، فإن هذه العناصر هزمت سريعا عندما حاولت أن تتحدى سلطة الدولة البورجوازية — لأنها لم تستطيع أن تتجه نحو « الكوئندال » ولا نحو الحزب الاشتراكي في طلب التأييد الموحد المستمر . لقد كان « الكوئندال » مشغولا بمشروعاته الخاصة « بالتأميم المصنع » وبمطالبه من أجل إنشاء « المجلس الاقتصادي القومي » بسلطات « برلمان صناعي » ، ولم تكن « الأغلبية » الجديدة التي أسقطت القديمة وحلت محلها في السيطرة على الحزب الاشتراكي أكثر ثورية بكثير ، على الأقل فيما يتعلق بزعامتها ، من الفريق المهزوم . ولا ريب في أنه كان هناك بين أولئك الذين صوتوا مع لونغيه ضد رينوديل عنصر ثوري نام كبير ، ولكن الأمر اقتضى سنتين حتى يصير هذا العنصر من القوة بحيث يهزم رينوديل ولونغيه مجتمعين ويحول فريق الأغلبية في الحزب الاشتراكي إلى

الحزب الشيوعي - ووقت أطول من ذلك بكثير لوضع الحزب الجديد في القالب الذي طلبه الكومترن . وفي الوقت الذي تم فيه تحقيق أول هذين الشيئين كانت موجة المشاعر الثورية قد تراجعت وصار من الواضح أن وقت العمل الثوري - إذا كان له وقت - قد فات . والحقيقة أنه لم يكن هناك قط وقت للعمل الثوري ، وكان الجميع يعرفون ذلك باستثناء قلة من المتعصبين . ولكن لا التفاتات ولا الحزب الاشتراكي ولا الشيوعيون كانوا مستعدين بأي بديل عملي . فقد كانوا ، مثل الإيطاليين ، مشغولين بالقتال فيما بينهم بحيث لم يستطيعوا التفكير كثيرا في ابتكار سياسات جديدة تلائم ظروف فرنسا بعد الحرب .

كما يجب ألا ننسى من حسابنا فيما يتعلق بفرنسا بعد الحرب ، وقد أرمقتها خسائر الحرب ، أنه كان يوجد ، جنبا إلى جنب مع النزعات الأخرى ، تيار قوى من المشاعر ضد الحرب في كل صورها . وكان هذا الشعور ، الذي استطاع أن يتخذ أشكالا مختلفة ، واضحا بصفة خاصة بين طوائف مثل المدرسين وصفار الموظفين ، اللتين كانتا تمثلتين تمثيلا قويا في الحزب الاشتراكي ، ولم يجد هذا الشعور سبيلا إلى التعبير عن نفسه في الدعوة للسلام ولا في التعاطف مع الشيوعية كوسيلة للسلام عن طريق الثورة . وكانت الشخصيتان الأديبتان البارزتان لهذه الاتجاهات هما هنري باريس (١٨٧٣ - ١٩٣٥) ورومان رولان (١٨٦٦ - ١٩٤٤) . وقد نشر باريس ، الذي خدم في الجيش الفرنسي كجندي عادي ، وصفا حيا لفظائع القتال في « النار » ١٩١٦ . ورغم مناهضته الفعيفة للروح العسكرية حصل على « جائزة كونكور » ، تلاه مؤلفه بكتابات أخرى مناهضة للثورة العسكرية ، منها « كلاريه » (١٩١٩) و « أحاديث مقاتل » (١٩٢٠) . وبعد الحرب انضم إلى الشيوعيين ، وفي النهاية استقر في روسيا إلى أن مات . وقد بلغ رولان ، الذي عرف في أول الأمر ككاتب في الموسيقى وناقد فني وأحد المحررين الرئيسيين في صحيفة « بيروجي » « كايه دي لا كازيم » ، بذروة شهرته قبل الحرب

بخصته المسبية التي ظهرت في عشرة مجلدات «جين كريستوى» (١٩٠٤-١٩١٢) والتي منح من أجلها جائزة نوبل للأدب في ١٩١٥. وكان في ذلك الوقت من دعاة السلام فعلا، ونشر «حياة تولستوى» في ١٩١١. وأثناء الحرب لجأ إلى سويسرا حيث أصدر مؤلفه الداعى إلى السلام «فوق المعركة» (١٩١٥) ودراسة ثانية عن تولستوى بعد ذلك بعامين. وبعد الحرب صار اهتمامه عيقا بالهند، وبخاصة المهاتما غاندى، الذى نشر عنه دراسة في ١٩٢٤. وفي أواخر حياته عدل نزعته السلامية وانضم إلى قضية الشيوعية كطريق للسلام. (انظر كتابه «بالثورة السلام» ١٩٣٥). بيد أنه في ١٩٣٩ سارع إلى الانضمام إلى قضية الحلفاء ضد النازية في خطاب يلتهب حماسة وجهه إلى الدلايين.

وقد كان بارييس ورولان شخصيتين مهمتين. ولكنهما لم يكونا اشتراكيين أولا، ولا يمكن القول بأن أيا منهما أضاف جديدا متميزا للفكر الاشتراكي. وكان ما دفعهما نحو الشيوعية هو إحساسهما بفضاعة ووحشية الأساليب الحديثة في الحرب، ومعه خيبة أمل كاملة في سياسي جميع الأحزاب القديمة. والواقع أن فرنسا تعرضت لحسائر جسيمة من القتل والمشوهين في أعداد كبيرة من أبنائها بحيث أن هذا الإحساس بخيبة الأمل كان قويا جدا. فساعد الشيوعيين على السيطرة على الحزب الاشتراكي، ولكن كثيرين ممن انضموا في هذه الحالة المزاجية إلى الشيوعية انصرفوا عنها بعد ذلك وفي حالات كثيرة انصرفوا عن كل صور النشاط السياسى، في حين عاد غيرهم بسرعة إلى الحزب الاشتراكي وصاروا من مؤيدي جناحه الداعى إلى السلام. بيد أن الاشتراكيين، برغم أنهم استعادوا قوتهم إلى حد ما بعد الهبوط الشديد الذى وصلوا إليه في وقت الانفعال عن الشيوعيين، لم يستطيعوا قط أن يسترجعوا ولاء جمهرة العمال الصناعيين. فقد ظلت الحركة العاملة الفرنسية، طوال العشرينات وحتى تكوين «الجبهة الشعبية»، كرد فعل لخطر النازى في منتصف الثلاثينات، منقسمة على نفسها

سياسيا وصناعيا إهتماما بلغ من العمق حدا جعلها غير قادرة على التأثير كثيرا في سير الأحداث أو حتى على توفير حماية فعالة لمصالح العمال عن طريق المساومة الجماعية .

الفصل الرابع عشر

بلجيكا وسويسرا

بلجيكا

أدى خرق حياد بلجيكا في أغسطس ١٩١٤ إلى الوقوف حزب العمال البلجيكي كتلة واحدة وراء الحكومة في تأييد جهود الحرب . وانضم زعيمه إميل فاندرفلده (١٨٦٦ - ١٩٣٨) إلى الحكومة ووزيراً للدولة ، وبذلك بدأ عهد جديد من سياسة الاشتراك في الوزارة استمر بعد الحرب .

وأصدر الحزب بياناً يدعو فيه أعضائه إلى الدفاع عن الوطن . وانتقلت الحكومة إلى المنفى هرباً من الغزو الألماني ، وسرعان ما استقرت في أرض فرنسية على الهافر . وكان فاندرفلده منذ أمد طويل رئيساً للكتب الاشتراكي الدولي . الذي كان مقره في بروكسل ، وكان سكرتيره أيضاً بلجيكي هو كاميل هويسمانز (ولد ١٨٧١) . وأثير على الفور موضوع ما إذا كان فاندرفلده يستطيع أن يحتفظ بمركزه ، بعد إذ صار وزيراً ، على رأس الدولة . وكان زميله في زمامة حزب العمال لويس بروكير (١٨٧٠ - ١٩٥١) من بين أولئك الذين أعربوا عن شكهم في سلامة هذا الوضع ، ولكن فاندرفلده أصر على حقه في الاحتفاظ بالمركزين . وانتقل المكتب الاشتراكي الدولي ، وعلى رأسه هويسمانز إلى أرض محايدة في هولندا ، وبذلك انقطعت الصلة المباشرة بين المكتب ، ورئيسه وكذلك بينه وبين البلجيكيين الذين كانت تتألف منهم لجنته الإدارية . وقد اجتمع هؤلاء أيضاً بمراكم الرسمية في اللجنة ، ولكن حل عليهم مندوبون هولنديون للقيام بالعمل اليومي للمكتب . وبقى إدموند آرنسلي (١٨٥٦ - ١٩٣٨) ، الزعيم

الثاني بعد فاندرفلد ، في بلجيكا تحت الاحتلال الألماني وقمل ما في وسعه للمحافظة على بقاء المنظمات العمالية والاشتراكية .

وقد تعرضت الصناعة البلجيكية لحسارة قاسية تحت الاحتلال ، وكان هناك أيضا نقص شديد في الطعام . وشرعت منظمات العمال في العمل على تنظيم خطة لإغاثة المتعطلين في مواجهة مصاعب كثيرة ، من جانب سلطات الاحتلال التي فرضت دكتاتورية عسكرية ، ومن جانب أصحاب الأعمال الذين حاولوا إبعاد النقابات عن التمثيل في الهيئات الرسمية التي تتولى إغاثة المتعطلين . وفيما يتعلق بمشكلة الطعام ، التي كانت صعبة جدا بسبب مطالب الألمان وحصار الحلفاء كذلك ، قام الاشتراكي جوزيف ووترز (١٨٧٥ - ١٩٢٩) بدور بارز داخل بلجيكا ، في حين فعلت الحكومة في المنفى ما في وسعها للحصول على الترخيص باستيراد المؤن ، وقد رفض الحلفاء في أول الأمر رفع الحصار أو تخفيفه . ولكن بالنظر إلى خطر الموت جوعا يحل بجماهير كبيرة تم أخيرا الاتفاق على ترتيب أنشئت بمقتضاه « لجنة لإغاثة بلجيكا » تشرف عليها سفارات الولايات المتحدة وإسبانيا ، وسمح للواد الغذائية التي تحصل عليها اللجنة بالمرور من الحصار . وقد ظل هيربرت هوفر على رأس هذا العمل إلى أن دخلت الولايات المتحدة الحرب ، ثم تولته بعد ذلك لجنة هولندية إسبانية .

وكان الموقف الاقتصادي يسير من سيئ إلى أسوأ تحت ضغط الألمان . إذ لم يكن من العسير الحصول على المواد الأولية فحسب : بل إن الألمان بدأوا قبل مضي وقت طويل في تقل المصانع البلجيكية التي يمكن أن تستخدم في جهود العرب إلى ألمانيا ، وقد ذهبوا حتى إلى تدمير المصانع دون سبب ، وعملوا في نفس الوقت على إرغام العمال البلجيكيين على العمل تحت أوامر الألمان في خدمة قوات الاحتلال . وقد أثار ذلك مقاومة كبيرة ، وبخاصة في المناطق التي تتكلم الفرنسية ، ولكن الأمور ساءت عن ذلك كثيرا عندما شرع الألمان في ١٩١٧ في انتهاج سياسة جديدة من ترحيل كتل العمال البلجيكيين للعمل في ألمانيا . وقد رحل بهذه الطريقة ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ ، وأرسل ٦٠,٠٠٠ آخرين للعمل في

الجبهة في فرنسا ، يحفرون الخنادق ويبنون سلك حديد للطوارئ . ويقومون بأعمال أخرى للجيش الألماني . وفي ألمانيا كان المرحلون يوضعون في معسكرات اعتقال ، ومنها كانوا يرسلون في مجموعات للعمل في المصانع أو في فرق العمل تحت ظروف قاسية جدا . وكانت هناك احتجاجات قوية من جانب الدول المحايدة ودول الحلفاء على السواء ضد هذا الخرق للقانون الدولي ، ولكن الألمان تجاهلوا ، وشددوا ضغطهم باستمرار ، وبخاصة إبان ١٩١٨ .

وكانت سياسة الحكومة الألمانية أن تفعل كل ما تستطيع لإقامة حاجز بين الجزء الذي يتحدث الفلنكية والجزء الذي يتحدث الفرنسية في بلجيكا ، مع قضييل الفلنكيين في المناطق المختلطة . وظهر بين الفلنكيين البلجيكيين حزب على استعداد للتعاون مع الألمان مقابل ما يحصلون عليه من ميزات ، وأرادوا تنظيم دولة فلنكية منفصلة تحت حماية الألمان . وشجع الألمان هذه الحركة ، ولكن أوقفهم الاحتجاج من جانب المحايدين وقوة المشاعر ضد الانفصال في المناطق المختلطة الوسطى عن الاعتراف نهائيا بالدولة الفلنكية المقترحة . وفي بروكسل فرقت القوات الألمانية بعنف شديد مظاهرة كبيرة قامت ضد الانفصال ولكن هذه المظاهرة كانت من العوامل التي منعت الألمان من الاستمرار في هذه السياسة .

وفي هذه الأثناء ، خارج بلجيكا ، استمر فاندرفلد وزملاؤه في الهافر وفي لندن يمحون التأييد الكامل لمجهود الحلفاء الحربى ، واتخذوا فيما يتعلق بشئون الدولية ، موقفا حازما ضد أى اجتماع بالاشتراكيين الألمان ما دامت الجيوش الألمانية مستمرة في احتلال أرض بلجيكية . وقد قام الزعماء البلجيكيون الاشتراكيون في المنفى بدور نشط في سلسلة المؤتمرات التي عقدها اشتراكيو الحلفاء حول أهداف الحرب ، ووقفوا إلى جانب أولئك الذين أصروا إلى أقصى حد على ضرورة القتال حتى النهاية . ولم يكن من المتوقع أن يتخذوا أى موقف آخر في حين لم يكن الألمان محتلين ببلادهم فقط ، بل ويرفضون أيضا إعطاء أى تأكيد بأن بلجيكا ستستعيد استقلالها بعد الحرب ويضعون خططا ، إن لم يكن

لضمها مباشرة ، فعلى الأقل لتحويل بلجيكا دائما إلى دولة تابعة تحت السيطرة الألمانية . وأثار هذا الموقف صعوبات عندما بدأت اللجنة الهولندية السكندنافية ، في ١٩١٧ ، بالتعاون مع كاميل هويسماز ، في وضع خطة المؤتمر الاشتراكي الدولي المقترح عقده في ستوكهلم . وكان الاشتراكيون البلجيكيون الذين بقوا في بلجيكا وتعرضوا للاضطهاد المتزايد من جانب سلطات الألمان مثلثين في حالات كثيرة طبعاً على إنهاء الحرب بسرعة ، إذا كان ذلك يمكن أن يتم بشروط تعيد إلى بلادهم استقلالها ؛ وكان بعضهم ، ومنهم أنسيل ، أكثر ميلاً إلى تأييد مشروع ستوكهلم من الزعماء في المنفى . ولكن لم تكن لديهم وسيلة للضغط الفعال على حكومتهم في المنفى ، ولا على فاندرفلد وزعماء الحزب خارج بلجيكا ، الذين كانوا يستطيعون التأثير على اشتراكيي الحلفاء الآخرين .

وقد استقال الوزراء الاشتراكيون من الحكومة البلجيكية في المنفى قبل إعلان الهدنة في ١٩١٨ بأيام قلائل . وقد نجح هذا التصرف عن إضراب كان قد قام بين العمال البلجيكيين الذين يعملون في فرنسا تحت رعاية الحكومة البلجيكية . فقد طالب المضربون بمعدلات الأجور المسموح بها للعمال الفرنسيين الذين يقومون بأعمال مشابهة ، ولكن الحكومة لم ترفض هذا الطلب بحسب بل وهددت المضربين بالعقاب الذي تفرضه الأحكام العسكرية . ولم يحدث ذلك بسبب الهدنة ؛ ولكن الاستقالات لم تحسب . بيد أن الحكومة البلجيكية أعيد تأليفها على الفور تقريباً عند عودة الملك والسلطات المنفية إلى الأرض البلجيكية؛ وحصل الاشتراكيون على إذن من حزب العمال البلجيكي لدخول وزارة اتلافية على نطاق واسع جديدة تتولى مهمة التصنيع الملحة . وفي الوزارة الجديدة عين فاندرفلد وزيراً للعدل ، وجوزيف دستريه (١٨٦٣ - ١٩٣٦) وجوزيف ووترز في مناصب وزارية أخرى . وانضم إليهم إدوارد أنسيل بعد قليل .

وقد كان للحزب الكاثوليكي منذ ١٨٨٤ أغلبية باستمرار في البرلمان البلجيكي

إلى الانتخابات العامة في ١٩١٩ ، التي تمت أولاً على أساس حق انتخاب ضيق وبعد ذلك بقليل على أساس حق الانتخاب للرجال مع تخفيفه بتعدد الأصوات للطبقات الأكثر ثراء . وقد الحزب الكاثوليكي أغليته في أول انتخابات تحت بعد الحرب على أساس حق الانتخاب للرجال حقيقة ، ولكنه ظل أكبر حزب . وكانت الأحزاب الثلاثة الرئيسية - الكاثوليكي والعمال والأحرار - كلها ممثلة في أول حكومة بعد الحرب ؛ وقد أصدرت هذه الحكومة مجموعة كبيرة من التشريعات الاجتماعية التقدمية . وارتفع عدد أعضاء النقابات من حوالي ٢٠٠,٠٠٠ عضو في ١٩١٤ إلى حوالي ٦٠٠,٠٠٠ بعد الحرب مباشرة ، وفي ١٩٢١ كانت اللجنة النقابية المركزية قد ارتفعت إلى ٧٢٠,٠٠٠ ، فدا النقابات التي نظمت تحت رعاية الكاثوليكي . وقد استطاع الاشتراكيون في موقف ما بعد الحرب ، وبمساعدة الجناح التقدمي من الكاثوليكي في معظم المسائل ، ممارسة ضغط قوى . ففي انتخابات ١٩١٩ حصل حزب العمال على ٧٠ مقعداً ، مقابل ٢٤ كانت له في ١٩١٤ . وفي ١٩١٩ تم إصدار قانون « يوم الثمان ساعات » ، برغم المعارضة الشديدة من جانب أصحاب الأعمال ، وكذلك أدخلت تغييرات كبيرة في نظام الضرائب بتطبيق مبدأ الدخل المتصاعد وفرض ضرائب على التركات . كما وضع أيضاً نظام معاشات الشيخوخة موضع التنفيذ .. ولكن لما بدأت مخاوف البورجوازية تزول ، اشتدت المقاومة ضد مثل هذه الإجراءات ، وبدأت داخل حزب العمال تنمو معارضة ضد استمرار الاشتراكيين في وزارة تسيطر عليها البورجوازية . وفي مؤتمر الحزب في ١٩٢٠ كان تلك الأصوات ضد الاشتراك ، وفي العام التالي أكثر من الخمسين ضده : وشرع الجناح اليساري يعمل في تنظيم جماعته الخاصة به داخل الحزب تحت اسم « أصدقاء المضطهدين » ؛ وعندما أمر الحزب هذه الجماعات بأن تحمل نفسها ، انفصل المخالفون ، ودعمهم قطاع من « حركة شباب الحزب » ، وأنشأوا الحزب الشيوعي البلجيكي كقطاع من الكومترن . وتحت ضغط هذه التطورات استقال الاشتراكيون من الحكومة في ١٩٢١ . وفي الانتخابات العامة التي أعقبت ذلك هبط عدد ممثلي حزب العمال

فى مجلس النواب إلى ٦٨ ولكنه ارتفع من ١٣ إلى ٥٢ فى مجلس الشيوخ الذى انتخب بعد إصلاح دستورى ؛ كما كانت هناك مكاسب كبيرة جدا فى الانتخابات المحلية لمجلس الأقاليم ومجالس الكوميون أيضا . وخلال السنوات القليلة التالية خفضت الحكومة الائتلافية المسكوة من الكاثوليك والأحرار أجور البطالة وعدلت قانون المعاشات وهاجمت بعدة طرق حقوق النقابات التى كانت قد حصلت عليها فى ١٩١٩ . ودعمت هذه الإجراءات الرجعية مركز حزب العمال ، الذى ارتفع عدد ممثليه فى انتخابات ١٩٢٥ إلى ٧٨ فى مجلس النواب وصار بذلك أكبر حزب لأول مرة ، وإن كان لا يزال بعيدا جدا عن تكوين أغلبية خاصة به . وعندئذ رفض الاشتراكيون تأليف حكومة خاصة بهم ، ولكنهم وافقوا على دخول ائتلاف مع الكاثوليك بهدف تثبيت العملة ، التى كانت تنخفض بشدة بسبب ارتفاع التكاليف الاقتصادية للعمير . وفضلت أول محاولة فى التثبيت ، وبمصحبة ما عرف باسم « الحرب من الفرنك » ، تعرضت العملة البلجيكية لكثرة انخفاض آخر . وعندئذ حل محل وزارة الائتلاف من الكاثوليك والاشتراكيين وزارة من جميع الأحزاب برئاسة هنرى جاسبار ؛ ونجحت الحكومة الجديدة فى النهاية فى تثبيت العملة بتأييد الاشتراكيين . ولكن بعد ذلك مباشرة اختلف الاشتراكيون مع الأحزاب البورجوازية حول موضوع الخدمة العسكرية ، التى أراد الاشتراكيون تخفيضها إلى ستة أشهر ؛ وفى ١٩٢٧ ترك حزب العمال الحكومة . فأعيد تأليفها بدونهم على أساس الائتلاف بين الأحرار والكاثوليك . ومن ١٩٢٧ إلى ١٩٣٥ ظل الاشتراكيون فى المعارضة .

ولم تستطع الشيوعية البلجيكية إبان سنوات ما بعد ١٩١٨ أن تجمع كتلة كبيرة من الأنصار قط ، برغم أنها كانت نشطة باستمرار . ولم تصبح مهمة إلا فى أواخر العشرينات ، إبان أزمة تثبيت العملة ، بالنظر إلى البطالة الشديدة وسياسات الاقتصاد القومى التى وضعت قيودا شديدة على معونة التعمير . وعندئذ انتهج الشيوعيون سياسة نشطة من العمل من داخل النقابات ، ووضعوا أنفسهم على رأس حركة إضراب غير رسمية أدت إلى فلال خفيفة وإلى انقسام حاد فى

صفوف الاشتراكيين والحقائين . بيد أن الشيوعيين لم يتقدموا كثيرا من الناحية السياسية ، فلم يكن لهم سوى عضوين في انتخابات ١٩٢٩ العامة ، ووقفوا في صراع حاد فيما بينهم — بين المؤيدين للمتزمين (Orthodox) للكونغرس وأقلية تروتسكية كبيرة طردت في ١٩٢٨ .

وقد بقيت الحركة الاشتراكية في العشرينات في الغالب بزعامة نفس الأشخاص الذين كانوا على رأسها قبل الحرب . فقد ظل فاندرفلدي يحتل مركزه كزعيم الحزب بلا منازع ، ومعه لويس دي بروكير ، الذي كان قد أسهم في أعمال « الدولة الثانية » بمساهمات نظرية مهمة ، وجوزيف ووتر ، الذي قوى مركزه جدا نتيجة لزعامة الحركة داخل بلجيكا إبان الحرب ، والمجاهد المتعاضد القديم أنوارد آنسيلي ، وكورنيل ميرتيز (١٨٨٠ — ١٩٥١) الزعيم الحقائي الذي صار نائب رئيس « الفدرال الدولي للحقائين » في امستردام ، وهنري دي مان (١٨٨٥ — ١٩٥٣) الذي كان قد صار مرموقا قبل الحرب بوصفه منظم « الشباب الاشتراكي » والذي سيصير صاحب النفوذ النظري الأول إبان الثلاثينات ، عندما يضع « خطة العمل » المشهورة ويخلف فاندرفلدي في رئاسة الحزب . بيد أن هذه الفترة من نشاطه تقع خارج نطاق هذا المجلد ، وكذلك مغامراته المتأخرة عندما يقف في بلجيكا إبان الحرب العالمية الثانية كسفار للباك تحت الاحتلال الألماني واتهم بالتعاون مع النازي . ويقول هو إنه لما كان قد اعتقد أن النازي انتصروا في الحرب فقد تيقن في بلجيكا بأمل حماية زملائه الاشتراكيين ضد الاضطهاد الألماني . وواضح أنه تعاون معهم الى حد ما ، وهو مقتنع بضرورة الاتفاق مع « النظام الجديد » للنازي . وقد كلفه ذلك مركزه في حركة الطبقة العاملة ؛ وقضى سنوات ما بعد الحرب متفيا في سويسرا ، وأصدر ونشر عدة دفاعات عن موقفه ، مثل « الفارس الوحيد » كما استمر يكتب كتابا قوية عن الأزمة التي تواجه العالم بعد الحرب . وقد كان دي مان شخصية مرموقة ، أيا كان الرأي في مصروفاته الأخيرة . وكان يتحدث الفرنسية والفلنسية والألمانية والإنجليزية بسهولة متساوية ، وإلى جانب نشاطه السياسي عمل أستاذا

في كل من ألمانيا وأمريكا فضلا عن باجيك . وأهم كتبه هو « سيكلوجية الاشتراكية » (١٩٢٧) . وكما مؤلفه « خطة العمل » (١٩٣٣) ، الذي هاجم فيه عرضا الفكرة الماركسية عن تقدم الرأسمالية نحو « أزمتها الأخيرة » ، مساهمة مهمة أيضا في سياسة التخطيط الاقتصادي .

وفي العشرينات كان مان كثيرا ما يصطدم بفاندرفلد والزملاء السياسيين القدامى في حزبه ، متهما إياهم بأن ليس لهم سياسة اقتصادية بناءة . وجوهر حجته أن البروليتاريا ، ما دامت تحاول العمل وحدها ، ليست لديها أية فرصة في تحقيق الاشتراكية ، على الأقل في البلاد التي تحكمها أنظمة برلمانية ديموقراطية . فإذ دامت تعمل في عزلة سيكون نجاحها محدودا بعض الشيء نحو « دولة الرفاهة » ، وحتى هذا التقدم لا يمكن تحقيقه إلا في أوقات الرخاء الاقتصادي ، وعرضة دائما للفكسة في أوقات الكساد . ومن ثم دعا إلى أن البروليتاريا يجب أن تبحث عن الحلفاء في جميع قطاعات الشعب التي عانت من الاضطهاد الرأسمالي ، وحدد من بين هؤلاء بصفة خاصة صغار رجال الأعمال والفلاحين ، الذين تحت رحمة كل من كبار رجال المال والاحتكاريين الذين يسيطرون على عدد من الصناعات الأساسية . بيد أن هذه الجماعات لا يمكن بالتاكيد أن تؤيد أي برنامج للتشريك الشامل ، إذ سيقتربونه موجها ضدهم . ومن ثم فمن الضروري أن يضع الاشتراكيون خطة واضحة تقصر التشريك على البنوك وأجهزة الائتمان الأخرى وعلى الصناعات التي تحت سيطرة احتكارية ، وتؤكد لأصحاب المشروعات الأقل شأنا ، ليس أنهم سيكونون بآمن من التشريك خصب ، بل وبأنهم أيضا سيلتقون معاملة في ظل نظام الائتمان العام . بعد إصلاحه أفضل بكثير مما تحت الرأسمالية الاحتكارية .

وكان أمل دي مان بعرضه مثل هذه السياسة أن يضع حدا لحالة التوقف في السياسة البلجيكية بأن يجتنب جمهرة أعضاء الحزب الكاثوليكي ، الذي كان يقوم أساسا على تأييد النقابات الكاثوليكية وفي وسعه ، ما دام هذا التأييد

قائما ، أن يقف حائلا دون وصول حزب العمال البلجيكي إلى السلطة . ودعت
 حججه عندما أتركسدا ١٩٢١ والسنوات التالية تأثيرا سيئا في الاقتصاد
 البلجيكي وأدى إلى شعور منتشر بالعداء نحو إجراءات التخفيض التي واجهت
 بها الحكومة الأزمة . وفي ١٩٢٣ نجح في إقناع حزب العمال البلجيكي بقبول
 « خطة العمل » التي كانت تطوى على تغيير كبير في طبيعة دعوة الحزب .
 وخشى كثير من الزعماء الاشتراكيين ، بحق ، أن الحزب ، إذ يعمل على توسيع
 قاعدة دعوته ، سينقاد بعيدا عن الاشتراكية إلى نوع من التعاون الطبقي يهدم
 نفوذه بين الطبقة العاملة ؛ وزادت هذه المخاوف عندما صار من الواضح أن
 دى مان يعطف جدا على حركة « الاشتراكية الجديدة » التي كانت تنمو في نفس
 الوقت في فرنسا . ومع ذلك فإن « خطة العمل » كان فيها شيء من التفكير
 السليم ؛ لأنه مما لا ريب فيه أن الاشتراكيين البلجيكيين كانوا قد وصلوا وضعا
 اعتبروا فيه انقسام الطبقة العاملة بصفة دائمة بين حزب العمال والكاثوليك — وما
 يترتب على ذلك من ضرورة قيام وزارات ائتلافية لا تستطيع تحقيق أى تقدم
 حقيقى نحو الاشتراكية — أمرا يكاد يكون من المسلم به . وقد استمرت حالة
 التوقف ، التي كانت موجودة في بلجيكا كما رأينا منذ ما قبل ١٩١٤ بكثير^(١) ،
 إلى فترة ما بعد الحرب رغم الإصلاحات الدستورية ، وكانت محاولة دى مان
 محاولة ذات مغزى للتخلص منه ، وإن كان بشئ مرتفع جدا هو خطر فقدان
 ولاء أنصاره التقليديين . ولم يقتض الأمر هذا اثنين عمليا ، ولكن حالة التوقف
 لم تتغير ، لأن الكاثوليك لم يسمحوا لأنفسهم بالانصراف عن حزبهم . واستمر
 التوقف . بل أنه في الواقع استمر حتى الوقت الحاضر .

وقد ناقشنا نظريات بروكير وفاندرفلده في المجلد السابق^(٢) ولا حاجة بنا إلى
 البحث فيها هنا ثانية ، باستثناء ذكر أن فاندرفلده ، بعد أن زار روسيا في ١٩١٧
 لكي يبحث الحكومة الروسية على الاستمرار في الحرب ، صار من أشد خصوم

(١) انظر المجلد ٣ - الجزء ٢ - الفصل السادس عشر .

(٢) انظر المجلد ٣ الجزء ٢ نفس الفصل .

البشفية . وقد رأينا كيف عاد إلى روسيا في ١٩٢٣ بغرض تولي الدفاع عن الثوريين الاجتماعيين الذين اهتموا بالقيام بنشاط ضد الثورة ، ولم يلبث أن امتنع عن الدفاع احتجاجا على الطريقة غير العادلة التي سارت بها إجراءات القضية (١) . وكان فاندرفلده نشطا أيضا في قضية مناشفة جورجيا (٢) في صراعهم ضد البلاشفة بعد ١٩١٨ . وقام بدور فعال في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » في برن ١٩١٩ وفي « الدولية الثانية » بعد إحيائها . بيد أنه في ميدان الفكر لم يضيف كثيرا إلى مساهماته في التفكير الاشتراكي قبل الحرب ، وإن كان قد استطاع ، كوزير للعدل بين ١٩١٩ و ١٩٢١ ، أن يسهم بمساهمات عميلة كبيرة في قضية إصلاح السجون والإصلاح الجنائي . وبصفة عامة تصرف الاشتراكيون البلجيكيون خلال فترة ما بعد الحرب كحزب دستوري معتدل ، على استعداد للتعاون مع الأحزاب البورجوازية في قضايا التعمير القوي الملحة وهم يدركون تماما أنهم لا يملكون القوة الكافية لتحقيق أى برنامج اشتراكي بناء أكثر من بعض التقدم المحدود نحو « دولة الرفاهة » . وقد تعرضوا بسبب قبولهم لهذه الحدود لتفقد الجناح اليسارى باستمرار ؛ ولكنهم استطاعوا دائما أن يحتفظوا بولاء الأغلبية العظمى من الاشتراكيين البلجيكيين وأن يحولوا دون نمو الشيوعية البلجيكية إلى حركة كبيرة حقيقة . والواقع أنه لم يكن هناك أى مجال في بلجيكا بعد الحرب لأى نوع من النشاط الثورى ، لأن الموقف القوى كان يتطلب بوضوح مجهودا مشتركا نحو التعمير الاقتصادى وكذلك لأن وجود اتجاه اقصى أو مطالب بالاستقلال الذاتى بين الفلنسيكين جعل الجمهرة الرئيسية من الشعب تستكمل وراء الدولة القائمة . كما ان الشيوعيين أضعفوا فرصهم بالعراك بشدة فيما بينهم؛ ولكنهم حتى إذا كانوا متحدين فانه لم يكن من المحتمل أن يمحوا لأنفسهم أى وقع سياسى كبير . وقد كانوا فى مركز أفضل لإثارة القلاقل فى الميدان الصناعى ، بسبب البطالة ومشاكل الأجور الناجمة عن هبوط العملة وإجراءات التخفيض التى

(١) انظر الفصل السادس.

(٢) انظر نفس الفصل .

أثخنت بفرض الثبوت ؛ ولكن حتى في هذا المجال لم يصيروا قط أكثر من عامل مزيج . فقد واجهت حركة الطبقة العاملة البلجيكية ، سياسيا وصناعيا ، خصوما من الكاثوليك أخطر بكثير من الحزب الشيوعي « وجبهاته » المختلفة . ولم يبد قط أنها ستحصل على أغلبية خاصة في البرلمان ؛ ولكنها حافظت على مركزها ، في حدود أفكارها الإصلاحية ، باصرار كبير ومهارة في التنظيم .

* * *

سويسرا

لقد رأينا من قبل كيف أن الحزب الاشتراكي السويسري تعاون مع الإيطاليين في محاولة عقد اجتماع يضم اشتراكي البلاد المحاربة بأمل وضع حد للقتال ، وكيف أن روبرت جريم (ولد ١٨٨١) وشارلس نين (١٨٧٤ — ١٩٣٦) — والأول من سويسرا الألمانية والثاني من سويسرا الفرنسية — يرجع إليهما الفضل الرئيسى في ترتيبات عقد مؤتمر زيورخ في ١٩١٥ (١) . وقد عقد هذا المؤتمر ومؤتمر كيكتال في العام التالى في أرض سويسرية ، التي كانت مكانا مرموقا للاجتماعات الدولية منذ أيام « الدولية الأولى » . وإلى ١٩١٤ كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويسري ، بزعامة أوتولانج (١٨٦٣ — ١٩٣٦) ، يعتبر من الجناح اليميني للحركة الاشتراكية الدولية ؛ ولكن إبان الحرب تحول قطاع كبير منه فجأة إلى اليسار ، وبخاصة بعد الثورة الروسية ؛ وفي أراثل ١٩١٩ لم يقتصر مؤتمر الحزب على تقرير الانسحاب من « الدولية الثانية » ، حسب ، بل والانضمام إلى الكومنترن الحديث العهد أيضا . وكان هذا القرار نتيجة لتزايد التذمر الذى أدى ، في السنة السابقة ، إلى تكوين لجنة مشتركة من النقابات والحزب الديمقراطي الاشتراكي لصياغة مطالب تعرض على الحكومة للاستجابة للشكاوى التي كانت تتراكم مع ارتفاع نفقات

المعبشة وعجز الأجور من ملاحقتها . ودعت اللجنة المشتركة إلى عقد مؤتمر طوارئ. لتقابات والاشتراكيين ؛ واجتمع هذا المؤتمر في أولتن في يولييه ١٩١٨ وقرر الدعوة إلى إضراب عام للبلاد كلها إلا إذا وافقت الحكومة على الاستجابة لمطالبه . ولم تستجب الحكومة للطلبات المقدمة ؛ وزاد الأمر اشتعالا إرسال جنود الجيش ضد المضربين في زيوريخ وتحريم المظاهرات التي اقترحت تحية لمرور عام على « الثورة البلشفية » . فدعى فعلا إلى إضراب عام لمدة ثلاثة أيام في نوفمبر ١٩١٨ وصادف نجاحا كبيرا ، وقد توقفت السكك الحديدية بصفة خاصة توقفا تاما . وأوقع الإضراب العام الحكومة وأصحاب الأعمال بأن العمال في حالة فضال مما ساعد على تحقيق يوم الثمان ساعات في ١٩١٩ .

وكما رأينا من قبل ، لم يكن القرار الذي اتخذ في ١٩١٩ بالانضمام إلى «الدولية الثالثة» هو نهاية الأمر . فقد عرضت القضية في استفتاء عام للحزب الديمقراطي الاشتراكي وصوتت الأغلبية ضد الانضمام^(١) . وأعقب هذا الرفض للكونمترن انقسام . وكانت هناك جماعة من المتطرفين ، على رأسها فريتز بلاتن (١٨٨٣ - ١٩٤٢) ، قد انفصلت لتؤلف «الحزب الشيوعي» ، وفي ١٩٢١ تكاثفت هذه الجماعة مع المنفصلين الجدد . وفي هذه الأثناء صار الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، بعد أن تخلص من ارتباطه بالكونمترن ، عضوا في «الدولية الثانية والنصف» التي تمخض عنها «الاتحاد الدولي» في فيينا^(٢) ؛ ولكن عندما اندمجت هذه الهيئة في «دولية برن - جنيف» البينية وكومتا «الدولية العمالية والاشتراكية» في مؤتمر هامبورج ١٩٢٣ ، ظل الحزب السويسري خارجا خوفا من حدوث انقسام آخر في صفوفه بسبب الانضمام . وفي ذلك الوقت كان الشيوعيون ، الذين لم يستطعوا في أي وقت أن يمهضوا على أكثر من مقعدين أو ثلاثة في «المجلس الوطني الفدرالي» ، قد قدوا كل تأييد تحريبا؛ في حين أن الاشتراكيين كان لديهم في ١٩٢٨ ، ٥٠ مقعدا «مقابل ٤١ في

(١) انظر الفصل التاسع

(٢) انظر قسم الفصل

١٩١٩ ، وحلوا على أكثر من ربع مجموع الأصوات . بيد أنهم لم يستطيعوا النجاح في انتخاب أى عضو منهم فى « المجلس التنفيذى الفدرالى » ، الذى يعد أقرب شئ . فى سويسرا لمجلس الوزراء فى الدول الأخرى . ولم يصير الاشتراكيون حتى مجرد أكبر حزب فى « المجلس القومى » ، إلا فى ١٩٣٥ ، ولم يصيروا قط قريين من تكوين الأغلبية .

والواقع أن الاشتراكيين السويسريين ، بعد اتجاه قصير العمر نحو اليسار فى ١٩١٨ و ١٩١٩ ، عادوا إلى سياستهم القديمة من الإصلاح المعتدل ولم تظهر عليهم أية علامة للتحول نحو أى نوع من الثورة . وقد مات العضو الرئيسى فى الحزب ، هيرمان جرينلج (ولد ١٨٤٢) فى ١٩٢٥ ، بعد أن عمر طويلا ؛ ولم تظهر أية شخصية بارزة لتحل محله . وقد بقى روبرت جريم ، الذى كان أكثر شخصية يسارية عاملة إبان الحرب وبعدها ، أكثر زعماء الحزب شهرة ، وصار يمثلها الرئيسى عندما انضمت إلى « الدولية العمالية والاشتراكية » .

الفصل الخامس عشر

هولندا وسكندنافيا وفنلندا

استطاعت هولندا والبلاد السكندنافية أن تحتفظ بحيادها والحرب مشتملة في معظم أوروبا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . وبذلك كان من نصيبها أن تبقى هولندا مؤقتا « للمكتب الاشتراكي الدولي » عندما طرد من بلجيكا وأن تقوم بالدور الأول في محاولة عقد مؤتمر دولي يمثل حركات الطبقة العاملة في الجائين وفي البلاد المحايدة . وقد قل كاميل هويسماز ، سكرتير الدولية ، مكتبه من بروكسل إلى أمستردام في ١٩١٤ ، وحل مندوبون هولنديون مؤقتا محل الأعضاء البلجيكيين في اللجنة التنفيذية « للمكتب » . وكما رأينا أرسل الأعضاء الهولنديون في « المكتب الاشتراكي الدولي » في أبريل ١٩١٧ ، بعد قيام الثورة الروسية ، دعوات إلى جميع الهيئات المنتمة لحضور « مؤتمر اشتراكي دولي » . يسبق في استوكهولم في الشهر التالي ، وكان ذلك بعد استشارة السكندنافيين والأمريكيين . كما قرر أيضا إنشاء « لجنة هولندية سكندنافية » مشتركة في ستوكهولم للتعولي القيام بالترتيبات اللازمة بالتعاون مع هويسماز و « المكتب الاشتراكي الدولي » . وقد سردنا تاريخ هذا المشروع بعد ذلك في فصل سابق : وفي هذا الفصل سنتطرق في سير الأحداث داخل هولندا والبلاد السكندنافية إبان الحرب وبمدها .

* * *

هولندا

كانت الحركة الاشتراكية الهولندية ، بزعامة بيير ترولسترا (١٨٦٠ - ١٩٣٠) إلى ١٩١٤ واقعة تحت تأثير الديمقراطية الاشتراكية الألمانية إلى حد كبير ،

ولكن كان في داخلها مجموعة قوية من دعاة السلام والمناهضين للزعة العسكرية متأثرة إلى حد كبير جدا بداعية السلام الفوضوى دوميلا نيوفهويس (١٨٧٦ - ١٩١٩) ، وكذلك جناح سندكالى كانت الشخصية البارزة فيه هو كريستيان كورنيلسن (١٨٦٤ - ١٩٤٢) . وكان فيها أيضا جماعة ماركسية يسارية التفت حول صحيفة « تريبيون » ، وطردت هذه الجماعة من الحزب الاشتراكى في ١٩٠٨ وانشأت « الحزب الاشتراكى المستقل » في العام التالى ببرنامج ثورى خالص : وكانت الشخصيات البارزة في هذا الحزب المستقل هي دافيد وينكوب (١٨٧٦ - ١٩٤١) ، وعالم الفلك اخلون بانكويك (ولد ١٨٧٣) ، والشاعر هيرمان جورتر (١٨٦٤ - ١٩٢٧) ؛ وتحول بعد ١٩١٨ إلى « الحزب الشيوعى الهولندى » . وكانت جماعة « التريبيون » تتألف أساسا من مثقفين وليس لها جماهير ، ولكن بعد الانقسام دخلت في علاقات ودية مع فريق السندكاليين من الحركة النقابية ، الذى نما كثيرا إبان سنوات الحرب تحت ضغط التقص السائد في الطعام والمؤن الأخرى . والواقع أن ظروف الحرب في هولندا أثارت نفرا كثيرا . وعملت « الثورة الروسية » على نمو المشاعر الثورية فيها كما في غيرها ، وإن كانت الكتلة الكبرى من الحزب الاشتراكى والنقابات ظلت إصلاحية باستمرار . فقد كانت روسيا بعيدة جدا عن الأحداث هناك بحيث لم يكن لها تأثير على كبير على السياسة ، إلا بين اليسار المتطرف . أما ألمانيا فساكن لها وضع آخر ، وعندما اندلعت « الثورة الألمانية » في نوفمبر ١٩١٨ حدث هياج مفاجئ في المشاعر الثورية . وتحول ترولسترا زعيم الحزب الاشتراكى اليميني الاتجاه ، والذى كان عادة معتدلا ، فجأة إلى قضية الثورة ودعا العمال الهولنديين إلى الاحتذاء بالألمان ؛ ووقعت اضطرابات عنيفة ، وبخاصة في روتردام — المركز الرئيسى للاضطرابات دائما — وظلت المدينة في يد العمال فضلا بضعة أيام . بيد أن معظم الزعماء الاشتراكيين استنكروا دعوة ترولسترا واتخذت الحكومة خطوات قوية لانهاد القلاقل . وعادت هولندا إلى هدوئها المألوف ، إلا الأقلية الصغيرة التى بقيت وينكوب وجورتر فإنها احتفظت

بأبوابها الثوري واشتركت في المؤتمر الذي تأسست فيه الدولة الثالثة، في مارس ١٩١٩. وبقي مندوبا في المؤتمر، وهو المهندس س. روتجرز (ولد ١٨٧٩)، في موسكو إلى الخريف ثم عاد إلى هولندا يحمل هويضتين في إنشاء مكتب أوروبا الغربية، التابع للكونغرس في أمستردام، في نفس الوقت تقريباً الذي كان الكونغرس ينتهي فيه «سكرتارية أوروبا الغربية» في برلين تحت إشراف الحزب الشيوعي الألماني. وسرعان ما سيؤدي هذا الازدواج إلى مشاكل. إذ أن مكتب أمستردام جمع في فبراير ١٩٢٠ مؤتمراً دولياً حضره مندوبون من جماعات في هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبلاد السكندنافية وبريطانيا والولايات المتحدة، ومثل فيه ميشيل بورودين (١٨٩٠-١٩٥٤) الكونغرس. بيد أن الشرطة قطعت الاجتماعات في اليوم الثاني، ولم يكن للاجتماع أي أثر على سوى أن موسكو أغلقت مكتب أمستردام فوراً تقريباً وحولت أعماله إلى برلين.

وكان وراء هذا العمل نزاع أيديولوجي. فقد دخلت الجماعة الهولندية كما رأينا في علاقات وثيقة مع الاتحاد السندكالي، الذي يمثل العنصر لفتاهض للأساليب البرلمانية في الحركة النقابية الهولندية، وكان هذا العنصر متأثراً إلى حد كبير جداً بالأفكار السندكالية. وكان الكونغرس عند إنشائه قد وجه نداءه إلى السندكاليين الثوريين في طلب التأييد، ولم يكن قد أفصح بعد بجلده عن نيته في إخضاع النقابات تماماً لسيطرة الحزب الشيوعي أو عن تركيز السلطة في يده. ولكن في ١٩٢٠ كان الموقف قد تغير، ولم يعد هناك مكان للنقابة الثورية مستقلة في البناء الشيوعي، أو لقبول جماعات ترفض العمل البرلماني، كما كان يفعل الكثيرون من جماعة جورتر. وعندما نشر لئين في ١٩٢٠ هجومه على مثل هذه الانحرافات - في مؤلفه «الشيوعية اليسارية: مرض أطفال» - ودعاه عليه جورتر على الفور في «خطاب مفتوح للرفيق لئين». وكان جورتر قد ذهب إلى موسكو وتحدث مع لئين، وعاد بنية أمل شديدة. وكما قال لبانكويك بعد عودته: «لقد توقعت أن يحس هذا الرجل بأنه القائد الأعلى

الثورة العالمية ، ولكن كان على أن أدرك أن لنين يفكر باستمرار في روسيا ولا يرى الأمور إلا من زاوية روسية . . ولم يكن جورتر يهتم لنين بالثورة القومية فيما قاله ، أو بأنه يضع المصالح الروسية فوق مصالح « الثورة العالمية » . إن ما ينيه هو أن لنين تملكته فكرة أن كل ما فعله البلاشفة في الثورة لا بد أن يكون صحيحا ، لا في روسيا وحدها ، بل في كل بلد ، وأنه لا يفهم ظروف مشاعر الطبقة العاملة وحالتها في الغرب فهما حقيقيا .

وكان لنين في « الشيوعية اليسارية » يجادل ضد الشيوعيين الذين نبذوا العمل البرلماني على أساس أنه « إصلاح » ، وسخروا بالعمل داخل النقابات باعتباره يغلوى على تقام مع الرجعية ، فقال انه تفكير « طفولي » ، أن يفترض المراء إمكان إشعال الثورة دون الحصول على تأييد الجماهير أو دون استخدام كل أداة ممكنة لمصلحتها . وكان رد جورتر في « خطابه المفتوح » ، أنه في حين كان من الممكن عمليا في روسيا أن يكون أساس الثورة على تحالف العمال والجنود والفلاحين ، مع البلاشفة يقودون الجماهير ويوجهونها ، فإن مثل هذا العمل غير ممكن في غرب أوروبا . فالفلاحون والطبقات الوسطى والدنيا والمثقفون في الغرب جميعهم ذوو عقلية بورجوازية ويمارضون الثورة : بحيث أن الثورة يجب أن تعمل دون مساعدتهم — بل وضدهم — ومن ثم ، في رأيه ، فإن المهمة الأساسية في الغرب للثوريين هي خلق بروتارياتيا ثورية ، من القوة والوعي بحيث تستطيع العمل لحسابها ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتركيز على الدعوة الثورية بين العمال ، وليس بالتفاهم مع دعاة البرلمانية وزعماء النقابات الإصلاحيين . وهذا الكلام يعني أنه لا يمكن أن تقوم ثورة في الغرب حتى تتم مهمة تربية البروليتاريا هذه — وبعبارة أخرى . أن « الثورة » الفورية في الغرب التي يطالب بها لنين لا يمكن أن تحدث عملا — وهي وجهة نظر لم يكن الكومنترن طبعاً على استعداد لقبولها ، أو حتى للتسامح معها . وكنتيجة لهذا الصراع ، الذي أثار قضية جذرية بين السندكالية والشيوعية ، خرج جورتر وزملاؤه القريبون منه من الحركة الشيوعية . وفي مؤتمر الكومنترن الثاني أزعمت الجماعات الأخرى التي كانت

قد جرت عن مذاهب ماثلة ، مثل سيلفيا بانكهيرست في انجلترا وآخرين في فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة ، إما على إعلان النعم على انحرافهم أو على أن تفهم أنه لم يعد لها مكان في « دولية موسكو » . ولم يحل هذا دون وجود بقية شيوعية هولندية ، بزعامة وينكوب ، داخل البناء الشيوعي ، ولكنها لم تستطع الحصول على أى تأييد حقيقى كبير . وقد طرد وينكوب نفسه في ١٩٢٧ نتيجة لمعارضته للاتجاه الطائفى فى سياسة الكومنترن فى ذلك الوقت .

وفى هذه الأثناء سار الحزب الاشتراكى الهولندى فى طريقه الإصلاحى بعد أن تخلص من جناحه اليسارى . وخرج من الحرب أقوى بكثير عما كان فى ١٩١٤ ، فكان لديه ٥٦٨,٠٠٠ صوت فى انتخابات البرلمان فى ١٩٢٢ مقابل ١٤٤,٠٠٠ فى ١٩١٢ قبل قانون الإصلاح فى ١٩١٧ الذى عم حق الانتخاب للرجال . وفى ١٩١٢ كان لديه ١٩ مقعدا من ١٠٠ مقعد فى المجلس الأدنى ، وفى ١٩٢٢ كان لديه ٢٢ ، وفى ١٩٢٩ ارتفع إلى ٣٤ — قريبا جدا من ربع الكل . وقد احتفظ بسياسة ما قبل الحرب من رفض الدخول فى حكومات ائتلافية ، ولكنه منى تأييده للأحزاب البورجوازية عندما كانت مستعدة للقيام بإصلاحات اجتماعية . وفى ١٩٢٠ أقر برنامج تشريك على مراحل ، مبتدئا بالصناعات المحتكرة أو الشديدة التركيز مع دفع تعويض كامل لأصحابها ، ولكن لم تكن لديه أية فرصة لوضع هذا الجزء من سياسته موضع التنفيذ . ومن الناحية الدولية اشترك فى مؤتمر برن فى فبراير ١ٹ١٩ وأيد « الدولية الثانية » . ومن الناحية الصناعية كان يعوقه انقسام النقابية إلى عدد من الحركات المتنافسة — اشتراكية وسندكالية وكاثوليكية ومحيدة — تتنافس جميعا فى الحصول على أعضاء ، وإن كانت قد تعاونت من وقت لآخر فى الميدان الصناعى . ومات الزعيم الفوضوى القديم دوميلا نيوفنهويس فى ١٩١٩ ، ولكن قوذه بقى فى حركة فوضوية نشطة ، برغم صغرهما ، استخدمت كمرکز التقاء للجهود الفوضوية الدولية .

وكانت الشخصية البارزة فى حركة الطبقة العاملة الهولندية إبان العشرينات

هو إيدو فيمن (١٨٨١ - ١٩٤٢) ، سكرتير « الاتحاد الدولي لعمال النقل » ، أقوى ما عرف باسم « السكرتاريات النقابية » ، التي تصل « بالاتحاد الدولي للنقابات » في رباط غير وثيق وأكثرها نشاطا . وكان فيمن سكرتيرا « للاتحاد الهولندي للنقابات » من ١٩١٥ إلى ١٩١٩ : وفي السنة الأخيرة ساعد في إنشاء « الاتحاد الدولي لعمال النقل » وصار سكرتيه الفخري . وقام بدور كبير باسمه في تنظيم المقاطعة النقابية الدولية لهنتاريا في ١٩٢٠ ، التي كانت في ذلك الوقت ضحية « للأرهاب الأبيض » ، وكذلك المقاطعة التي فرضت على قتل الأسلحة إلى بولندا أثناء الحرب بينها وبين السوفيت . وفي ١٩٢٢ قام بدور رئيسي في « مؤتمر السلام الدولي » في لاهاي الذي دعا إلى عقد « الاتحاد الدولي للنقابات » ، وقد قام جزءا من الوقت في العام التالي بأعمال سكرتير هذا « الاتحاد » . وعندئذ تمارك هذه الهيئة ، ولكنه استمر طول الوقت يشغل وظيفة سكرتير « الاتحاد الدولي لعمال النقل » . وقد قام النزاع أساسا لأن فيمن ، دون استشارة سابقة ، للاتحاد الدولي للنقابات ، رأس وفدا دوليا من عمال النقل اجتمع « بعمال النقل » ، الروسين ولوزوفسكي في برلين وأنشأوا لجنة مشتركة . وأدى ذلك إلى احتجاجات قوية من جانب كل من زعماء « الاتحاد الدولي للنقابات » وبعض زعماء « الاتحاد الدولي لعمال النقل » ، أيضا . وعرض فيمن الاستقالة من مركزه مدافعا عن نفسه بالقول بأنه كان أفضل كثيرا التعاون مع الشيوعيين الروس مما مع الرأسماليين الغربيين ، ولكنه لم ينجح في دعوته وانتهت « اللجنة المشتركة » إلى لا شيء . بيد أنه استطاع مع ذلك أن يبقى على رأس « الاتحاد الدولي لعمال النقل » ؛ ولكنه لم يلبث طويلا حتى وقع في مشاكل ثانية بسبب اتصاله بأحدى الدوريات النقابية الدولية اليسارية التي كانت تنشر في بلجيكا ، وقد هاجمت زعماء النقابية المتصلين [بمنظمة استرداد هيجوما عيفا . وأرغم على قطع صلته بهذه الصحيفة ، ولكنه احتفظ بيموله اليسارية القوية . وعندما حدث انفصال يساري في حزب العمال الهولندي في ١٩٢٢ وأنشئ حزب يساري منفصل ، قبل فيمن أن يكون رئيسه ، ولكنه أرغم بمنظف من زملائه في « الاتحاد الدولي لعمال النقل » على ترك منصبه حتى يحتفظ بمنفذه في حركة « عمال النقل » . وفي المنازعات المتكررة

بين « الاتحاد الدولي للتقنيات » و « السكرتاريات التقنية » ، التي أراد « الاتحاد » أن يخضعها تماما لسيطرته ، دافع فيمن في اصرار عن استقلال « السكرتاريات » ونجح إلى حد كبير في تنفيذ رأيه . وقد نجح في ارساء قواعد « الاتحاد الدولي لعمال النقل » وجملة أنشط « الدوليات التقنية » بلا استثناء ، وكسب لنفسه أنصارا شخصيين مخلصين في كل بلد . وفي العشرينات أكد إلى أقصى حد ضرورة وحدة الطبقة العاملة كوسيلة للمحافظة على السلام ؛ ولكن بعد صعود النازية كانت فكرته الأولى هي تنظيم متانومة الطبقة العاملة لها في كل بلد كان ذلك فيه ممكنا . وقد أيد النصارى وبين بقوة في صراعهم الطويل ضد ذليل و « فرق الهجوم » ، كما ألقى بنفسه في قضية الجمهوريين الأسبانيين إبان للحرب الأهلية . وفي ١٩٣٨ أصيب بمرض خطير ، وبعد ذلك كان يعمل في ظل صعوبات متزايدة . وفي ١٩٣٩ ، عندما اقرب خطر الحرب ، نقل المركز الرئيسي « للاتحاد الدولي لعمال النقل » إلى لندن ، ولكنه بعد ذلك بستين قبل دعوة من « الكونغرس الدولي المكسيكي لعمال » ليكون ضيفه حتى تعود إليه صحته . وأخيرا مات في المكسيك في نهاية ١٩٤٢ بانفجار في المخ .

ولم يكن فيمن زعيما تقاييا مرموقا لحسب ، بل كان أيضا مفكرا اشتراكيا متازا ، فكتابه « بديل العمل : الولايات المتحدة الأوروبية أو أوروبا لمتحدة » هجوم قوى ضد الرأسمالية الدولية ودعوة إلى اتحاد الطبقة العاملة في العمل ضدها . وقد دافع في خطب ونشرات عديدة بقوة عن وحدة الطبقة العاملة باعتبارها السبيل الوحيد لبناء نظام عالمي راسخ ومسلم ولايقاف نمو قوة الرأسمالية الكبيرة كقوة دولية . وحتى أولئك للذين تشاجر معهم احتراموا اخلاصه وولاءه وواقفوا على جهوده الوحيدة في انشاء « الاتحاد الدولي لعمال النقل » ليكون قوة دولية ثابتة الدائم . ولكن فيمن لم يستطع ، أكثر مما استطاع الزعماء الآخرون الذين اتخذوا موقفا وسطا بين الجناح البيني والشيوعيين ، أن يحقق الوحدة التي كان يصبو إليها ويعمل من أجلها . وقد ظل ، في الحركة

التقاية الدولية ، شخصية وحيدة تقريبا يقع في للشكلة تلو المشكاة في جهوده في الوقوف ضد الشلل الذي بدا له أنه قد أصاب تقابات الغرب .

* * *

الدانمارك

لقد كانت الاشتراكية في الدانمارك حركة إصلاحية في جوهرها ، أكثر حق من هولندا ، قبل الحرب وبعدها . وعند نشوب الحرب كان الديموقراطيون الاشتراكيون ٣٢ مقعدا في « المجلس الأدنى » ، من مجموع ١٤٩ ، ولكنهم بالاشتراك مع الراديكاليين ، الذين كانوا يتعاونون معهم تعاوناً وثيقاً في محاولة تحطيم قوة « المجلس الأعلى » ، الرجعي ، كانوا يملكون أغلبية كبيرة في « المجلس الأدنى » ؛ وكانوا قد نجحوا لنوم في الحصول على أغلبية أيضا في « المجلس الأعلى » لأول مرة . وقد امتنعوا عن الاشتراك في الحكومات البورجوازية ، مما يرجع بعض السبب فيه إلى احترام قرارات « الدولية الثانية » ؛ ولكن ذلك لم يمنعهم من منح هذه الحكومات كامل تأييدها ضد اليمين . وقد أتاح النصر الانتخابي الذي تم في ١٩١٣ الفرصة لتعديل الدستور ، وفي ١٩١٥ صدر قانون انتخاب جديد يمنح حق الانتخاب للجميع رجالا ونساء على السواء ويضع نظاما من التمثيل النسبي . ولم يوضع هذا القانون موضع التنفيذ إلا في ١٩١٨ . وفي هذه الأثناء كان الاشتراكيون قد غيروا سياستهم السابقة ، تحت ضغط ظروف الحرب ، وسمحوا لرئيسهم ثوروالد ستاونج (١٨٧٣ — ١٩٤٢) بالدخول في وزارة راديكالية ، وظل فيها وزيرا حتى ١٩٢٠ . وفي الدانمارك لم تثر الثورة الروسية ولا الثورة الألمانية أية تغييرات يعتد بها المشاعر الجناح اليسارى ، وإن كان قد ظهر فيها حزب شيوعي صغير وبلا نقوذ . وفي انتخابات ١٩٢٠ ارتفع عدد ممثلي الاشتراكيين في المجلس الأدنى إلى ٤٨ . وبعد ذلك بأربع سنوات حصلوا على ٥٥ مقعدا وألفوا وزارة ديموقراطية اشتراكية برئاسة ستاونج برغم أنهم لم يحصلوا على أغلبية . وظلت هذه الوزارة في الحكم عامين . وعندئذ أسقطها ائتلاف من

خصوصها ، ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات ، في ١٩٢٩ ، ارتفع عدد مقاعد الاشتراكيين إلى ٦١ وألفوا الوزارة ثانية ، وكان فيها هذه المرة ثلاثة وزراء راديكاليين . وقد استطاعوا ، بمساعدة الراديكاليين ، إصدار قدر كبير من التشريعات الصناعية والزراعية والاجتماعية وأن يظلوا في الحكم باستمرار إلى أن احتل الألمان البلاد في ١٩٤٠ . بيد أنهم لم يحاولوا قط تطبيق الاشتراكية ، أو حتى التقدم في اتجاه اشتراكي واضح ، اللهم إلا إذا اعتبرت الاشتراكية هي الدفاع عن « الرجل الصغير » ضد ما يفرضه عليه صاحب الأرض والمحتكر ، وعن حق الاضراب ، والحفاظ على علاقات طيبة مع النقابات : والتقدم بخطى كبيرة فيما يتعلق بالتشريعات الاجتماعية نحو « دولة الرفاهة » . وقد بدا بلاريب أنه لم يكن هناك أمل في تفويض من الشعب بأكثر من ذلك ، في بلد تغلب فيه الزراعة ومستوى المعيشة فيه مرتفع ولديه حركة نقابية زراعية جيدة التنظيم . وأبرز سمات السياسة الاشتراكية الدانماركية هي الدعوة إلى السلام . التي تصل إلى حد المعارضة في وجود أية قوات مسلحة أكثر من مجموعة صغيرة من حرس الحدود . بيد أن المحارلة الخاصة بوضع هذه السياسة موضع التنفيذ تنتمي إلى فترة بعد تلك التي نتناولها في هذا الفصل بكثير . فإبان السنوات التالية مباشرة لسنة ١٩١٨ سار الدانماركيون في طريقهم الخاص الخالي من المشاكل في عالم كله مشاكل ، وأن لم يهربوا من الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في أواخر ١٩٢٠ . ومن الناحية الدولية اشتركوا في مؤتمر برن ١٩١٩ وسارعوا بلا تردد إلى الانضمام إلى « الدولية الثانية » .

* * *

السويد

عرضت السويد داخليا لأوقات أكثر اضطرابا بكثير من الدانمارك . وكما رأينا لم تترك الاشتراكية السويدية أثرا كبيرا في العالم حتى ١٩١٤ ، وإن كان زعيمها هالمار برانتج (١٨٦٠ - ١٩٢٥) قد ظهر فعلا كشخصية كبرى في

و المؤتمرات الاشتراكية الدولية . وفي ١٩١٤ كانت حركة العمال السويدية لا تزال تستعيد قواها بعد التسكفة الخطيرة التي نجمت عن الاضراب العام في ١٩٠٩ ، الذي تمخض عن خسارة كبيرة في الحزب والنقابات على السواء (١) . بيد أن هذه الخسارة عوضت من الناحية السياسية بأكثر منها بقانون الإصلاح الانتخابي في ١٩٠٩ ، الذي قرر حق التصويت للرجال (ولكن ليس للنساء) ، وجعل في وسع الديموقراطيين الاشتراكيين أن يكونوا لأول مرة حزبا برلمانيا قويا ، حيث كان لهم ٨٧ مقعدا من ٢٣٠ مقعدا في «الجلس الأدنى» ؛ وكانوا حزبا دستوريا معتدلا ، واستمروا كذلك ؛ وفي نوفمبر ١٩١٤ بعد نشوب الحرب أعلنوا عن استعدادهم الدخول في وزارة ائتلافية بعد انتهاء الحرب بغرض التصافر في التصميم . وقد عارض هذا القرار جناح يساري في الحزب معارضة شديدة ، واستمر التوتر حتى ١٩١٧ ، قبيل الثورة البلشفية بكرة ، وعندئذ انفصل المعارضون وألفوا «حزبا اشتراكيا مستقلا» . وفي هذه الأثناء كان برانتنج يقوم بدور نشط في محاولة عقد مؤتمر ستوكهلم في ١٩١٧ . وكان برانتنج ، مثل بقية الحزب - بل والأمة كلها في الواقع - يحمي جدا حياد السويد ؛ وبرغم ذلك كان يعتبر عادة مؤيدا للحلفاء بقوة ، في حين كانت أحزاب اليمين أكثر ميلا إلى الألمان بصفة عامة . وكان عطف برانتنج على الحلفاء من العوامل التي أبعدت اليسار ، الذي انتهج سياسة أنصار «زيمروالد» ثم بعد ذلك «كيتال» ، ورفض كل صور التعاون مع البورجوازيين الليبراليين ، أثناء الحرب أو بعدها . وقد أثير موضوع الائتلاف فعلا والحرب مازالت مشتعلة . فقد سقطت الحكومة المحافظة في ربيع ١٩١٧ ، وبعد بضعة شهور من التردد ، جلبت الانتخابات العامة وزارة من الاحرار برئاسة نيلز إيدن ، بعد أن فشلت محاولة الملك في تأليف وزارة من جميع الأحزاب : وعرض إيدن على الديموقراطيين الاشتراكيين أربعة مقاعد في وزارته ، منهم برانتنج وبارون أريك بالمستيرنا (ولد ١٨٧٧) ، وقبل العرض ، وإن كان برانتنج نمرعان ما استقال بعد ذلك لأسباب صحية .

وهكذا كان لدى السويد ، في السنوات الحرجة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠ ، وزارة تضم أقلية من الاشتراكيين ، وأكملت هذه الوزارة عملية الإصلاح الانتخابي بمنح حق الانتخاب للنساء . وبذلك تم حق الانتخاب للجميع في المجلسين .

وفي الوقت الذي أجريت فيه انتخابات ١٩١٧ كان الحزب الاشتراكي قد انقسم على نفسه ، وفي الانتخابات زاد عدد ممثلي الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى ٨٦ ، وحصل الاشتراكيون المستقلون على ١٢ مقعدا آخر . وانفصل عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي حوالي خمس أعضائه ، بزعامة كارل ليندهاجن (١٨٧٦ - ١٩٥٠) عدة ستوكلم وزت هوجلاند (١٨٨٤ - ١٩٥٦) الزعيم السابق للشباب الاشتراكي ، وشرعوا في تكوين حزب جديد أقام فوراً علاقات وثيقة مع البلاشفة الروس ، وبخانة بوخارين الذي كان قد عاش قبل ذلك في ستوكلم . وحذا الاشتراكيون المستقلون حذو الروس وأطلقوا على حزبهم اسم « الحزب الشيوعي » ، وكانوا من أوائل المنضمين إلى الكومنترن . وظل هوجلاند على رأس الحزب الشيوعي السويدي إلى ١٩٢٤ ، وبدأ في أول الأمر كأنه لا يجد اعتراضا على سياسات الكومنترن ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى اقتنع بعدم إمكان قيام ثورة في غرب أوروبا قريبا ، وصار معارضا أكثر فأكثر في توجيهات الكومنترن المركزية . وبلغت المشكلة ذروتها في المؤتمر الخامس للكومنترن في ١٩٢٤ ، عندما رفض هوجلاند رفضا صريحا إطاعة الأوامر قائلا أن السياسة الجديدة التي وضعت هناك للصراع ضد « الانتهازية » داخل الحركة الشيوعية سرعان ما ستؤدي ، إذا قبلت ، إلى تخفيض جميع الأحزاب الشيوعية الغربية إلى بقايا عاجزة . وقوبل تمرد هوجلاند ، الذي جاء في أعقاب تمرد الترويجيين برئاسة مارتن ترانمايل في ١٩٢٣ ، بطرده من الحزب ، ولكنه أخذ معه حوالي ثلث أعضائه . واستمرت البقية تحت زعماء جدد ، كان كارل كيلبوم (ولد ١٨٨٥) هو الشخصية الرئيسية بينهم ؛ وما يدعو إلى التعجب أن الحزب زادت قوته فعلا إلى أن اختلف الزعماء الجدد بدورهم مع الكومنترن وانسحبوا منه في ١٩٣٠ ، ولم يتركوا سوى أقلية صغيرة بزعامة هيجوسيلان (ولد ١٨٩٢)

ظلت مغلطة لمنظمة موسكو . وفي هذه المرة أقامت أغلبية الأعضاء ، بعد أن خرجت وراء زعمائها من الحزب الشيوعي الرسمي « حزباً شيوعياً مستقلاً ، جديداً خاصاً بها . واستمر هذا الموقف إلى ١٩٣٧ عند ما انضم معظم الشيوعيين المنشقين إلى الحزب الاشتراكي ثانية .

وبرغم أن أقسام ١٩١٧ أوقف نمو الحزب الديموقراطي الاشتراكي الرئيسي ، فإنه لم يمنعه من زيادة قوته بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة التالية . ورأس برانتنج « مؤتمرن الدولي » في فبراير ١٩١٩ وقام بدور رئيسي في أحياء « الدولية » البينية . وفي مارس ١٩٢٠ اختلف الوزراء الأحرار مع الوزراء الاشتراكيين حول موضوع الإصلاح الضريبي . واستقالت حكومة لندن ، وألف برانتنج ، برغم أنه كان بعيداً تماماً عن تكوين أغلبية مطلقة ، أول وزارة له ، اشتراكية تماماً ، ولم تبق في الحكم سوى بضعة شهور . وعندئذ عاد المحافظون إلى الحكم ، وكانوا في الحكم عندما بدأ كساد ما بعد الحرب . وكانت نتيجته تحول شديد إلى اليسار في الانتخابات ، وبعد الانتخابات العامة التي أجريت في خريف ١٩٢١ ، استطاع برانتنج أن يؤلف ثاني وزارة اشتراكية بأكملها ، ولكنها لا تمثل سوى أقلية في البرلمان ، ومن ثم كانت مرغمة على الاعتماد على تأييد الأحرار . وكانت المشكلة الرئيسية التي يجب مواجهتها هي مشكلة معونة التعطل التي أنفقت فيها مبالغ كبيرة جداً ، أساساً في صورة أجور لأعمال أنشأتها الحكومة للاغاثة . وفي أبريل ١٩٢٣ اختلفت وزارة برانتنج مع الأغلبية في الراجحستاج حول الشروط التي تمنح بها المعونة وعاد المحافظون إلى الحكم . وفي العام التالي هزموا بدورهم في الراجحستاج حول سياستهم في الدفاع ، وفي أكتوبر أُلِف برانتنج ووزارة اشتراكية ثالثة . بيد أن صحته ضعفت ، ومات في فبراير ١٩٢٥ ، وأخذ محله في رئاسة الوزارة ريتشارد ساندل (ولد ١٨٨٤) ، وهو أيضاً ديموقراطي اشتراكي .

لقد كان هالمار برانتنج الشخصية البارزة في الحركة الاشتراكية السويدية

منذ البداية هربيا (١). وكان طول حياته العاملة معتدلا - يؤمن عن اقتناع بالتدرجية والنمو النظامي بالأساليب البرلمانية . وقد كان من أولئك الذين أصروا بقوة ، فيما يتعلق بإعادة بناء «الدولة» بعد الحرب ، على أساس الاشتراكية والديموقراطية البرلمانية وندد بشدة بكل صور الدكتاتورية . وقد كان إبان الحرب كما رأينا من مؤيدى الحنفاء ضد الألمان بقوة ، وإن لم تكن لديه رغبة في أن تصبح السويد دولة محاربة فعلا . وبراقتج ابن أستاذ جامعة مئيسر ، ودخل الحركة الاشتراكية كصحفي راديكالي فاجحهم بنشاط بالاصلاح الاجتماعى، وبهذه الصفة قام بدور مهم في حصول الحزب الديموقراطى الاشتراكى على تأييد النقابات . وانتخب عضوا في الرايخستاج في ١٨٩٧ كأول ممثل للحزب في البرلمان وصار بذلك مطمئنا للرعاة قبل أن يكون للحزب أية أهمية كبرى كقوة سياسية بحدّة . وبرغم أنه كان ديموقراطيا اشتراكيا فإنه لم يكن ماركسيا : فقد ظل طوال حياته راديكاليا مصلحا لانهم النظرية الاشتراكية كثيرا أو جوانب الاشتراكية التي تتعدى حدود «دولة الرفاهة» ، وداخل هذه الحدود كان داعية قويا للتشريعات الاجتماعية والصناعية ، كفيلا بالهفاج عن رأيه في أى وضع ، ولكنه لم يسهم قط ، ولم يحاول أن يسهم قط ، بأى رأى أصيل في الفكر الاشتراكى . والواقع أنه كان الداعية الأساسى لذلك «الطريق الأوسط» الذى كسبت السويد من وراء العثور عليه ذلك الثناء العاطر في دوائر الاصلاحيين بين الحريين .

وقد سقطت وزارة ساندلر في يونية ١٩٢٦ ، بعد عام ونصف في الحكم . وكان السبب في هزيمتها تكسمل من الأحزاب الأخرى ضدها حول موضوع الشروط التي يجب توافرها للحصول على معونة البطالة . وعندئذ ألّف الأحرار بدورهم حكومة أقلية ، أعلنت سياسة السلام الصناعى في ١٩٢٨ واستصدرت قانونا للتحكيم الاجبارى في النزاعات الصناعية . بيد أنه لم يحدث أى تغيير حاسم في السياسة ، وبخاصة في الشؤون الدولية ؛ واستمر ب . ا . أوندن (ولد ١٨٨٦)

الذى كان وزيراً للخارجية تحت رئاسة برانتسج ، يمثل السويد في «صبة الأمم» .
وفي انتخابات ١٩٢٨ خسر الديمقراطيون الاشتراكيون خسارة كبيرة ،
فسيطرت عدد مقاعد من ١٠٥ في ١٩٢٤ (من ٢٣٠ في المجلس الأدنى) إلى ٩٠
مقعداً ، في حين ارتفع الشيوعيون ، وقد دخلوا الانتخابات تحت اسم «حزب
العمال» ، من ٤ مقاعد إلى ثمانية . وتولى المحافظون الحكم بوزارة أقلية أيضاً ،
ولكنهم سقطوا في منتصف ١٩٣٠ ، وقبل الحكم حزب أقلية آخر هو «حزب
الشعب» . وفي خريف ١٩٣٠ حصل للاشتراكيون على مكاسب كبرى في
الانتخابات المحلية ، وبعد ذلك بماين استعادوا قوتهم في الانتخابات العامة
التي جرت في ١٩٣٢ وحصلوا على ١٠٤ مقعد في «المجلس الأدنى» ، وحصل
الشيوعيون ثمانية على ٨ مقاعد . وفي هذه الظروف قبل الاشتراكيون تأليف
الحكومة ، برئاسة بير ألفين هانسون (١٨٨٠ - ١٩٤٦) ، وبذلك استأنفوا
تولى الحكم وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية في أضعف مراحلها . ثم بدأت تلك
الفترة الطويلة من الحكم الاشتراكي الممتد - الذي كثرت الإشادة بها - التي
استمرت حتى الحرب العالمية الثانية . وجعلت في مكانة الحزب الاشتراكي ،
وكان أرنست ويجفروس (ولد ١٨٨١) وزيراً للمالية ، أن يعطى للعالم
أمثلة طيبة عن الكفاءة المالية في علاج الأزمة الاقتصادية دون الاتجاه إلى
سياسات التخفيض التقايدية . بيد أننا يجب أن نترك هذه التطورات
للجلد القادم .

النرويج

إن النرويج هي المثل الوحيد في غرب أوروبا للحركة العالمية التي انضمت ،
بعد الثورة الروسية ، إلى «الدولية الثالثة» كتلة واحدة بمجرد إنشائها ، ولكنها
لم تلبث أن انسحبت كتلة واحدة أيضاً بمجرد أن أدركت نتائج خضوعها للنظام
الصلب المركزي الذي تفرضه هذه المنظمة . وكالت النرويج حتى ذلك الوقت

بدلاً تغلب فيه الزراعة أو استغلال الغابات وإرتياد البحار ، وكانت التنمية الصناعية تسير فيها بسرعة جداً إبان سنوات ما قبل ١٩١٤ ، بمصاحبة شعور قوى ضد سيطرة الرأسمال الأجنبي على المشروعات القومية . وكانت الحركة العمالية إلى ١٩٠٥ بدائية ، وكان الصراع من أجل الاستقلال الوطني يحتمل مركز الصدارة ، ولكنها أخذت تنمو بسرعة منذ ذلك الوقت وزاد تمثيلها البرلماني من ١٠ في ١٩٠٦ إلى ٢٢ في ١٩١٢ ، واتخذت اتجاهها سندكالياً إلى حد كبير ، مع الجنوح إلى اعتبار الإضراب العام أفضل سلاح لتحقيق الثورة الاشتراكية . ولكن السندكاليين والنرويجيين بدلاً من أن يرفضوا الاتصال بالحزب الاشتراكي شرعوا في العمل للاستيلاء عليه وتحويله إلى جهاز مساعد في تحقيق التغييرات الاجتماعية الثورية ، التي تحدد فيها للحركة النقابية الدور الرئيسي .

وكانت الشخصية البارزة في الحركة العمالية النرويجية هو النقاش مارتن ترانمايل (ولد ١٨٧٩) ، الذي كان ظاهر التفوق على جميع زملائه في صفاته الشخصية وقفوه الشعبي . وكان ترانمايل قد عاش فترة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اختلط بالجماعات التي تألفت منها « مجال العالم الصناعيين » . وعاد إلى النرويج في ١٩٠٥ وسرعان ما كونه لنفسه مركزاً كصوفي وخطيب ، كما أظهر أيضاً قدرة تنظيمية ممتازة . واستقر في بيرجن وجعل من نفسه زعيماً لحركة يسارية كوفت من نفسها جماعة متميزة داخل حزب العمال في ١٩١٢ ، وشرعت تعمل على تحويل الحزب لوجهات نظرها . وأثناء الحرب كون ترانمايل لنفسه مركزاً لا جدال فيه كزعيم للاضرابات ومنظم للتذمر الشعبي ، ليس بين العمال الصناعيين وحدهم ، بل وكذلك بين جنود الاحتياطى الذين كانوا قد استدعوا للخدمة وساءم جداً أخذهم من حياتهم المألوفة . ونجح في إقامة « مجالس جنود » تعاونت مع المجالس التي أقامها العمال ؛ وبعد الثورة البلشفية بدا أن النرويج تتجه بسرعة إلى ثورة اجتماعية خاصة بها تحت ضغط مصاعب اقتصاد الحرب التي ولدت شعوراً بالتمرد على نطاق واسع بين الطبقة العاملة . وفي ١٩١٨ كانت جماعة ترانمايل قد استطاعت السيطرة على حزب العمال ، الذي صار ترانمايل سكرتيره عندئذ .

بيد أن الحرب انتهت قبل أن تبلغ هذه الأزمة الخطيرة ذروتها ، وتجنبت الترويج
قيام ثورة لما خفت حدة التوترات الداخلية بانهاء الحرب ؛ ولكن ذلك لم يمنع
ترانمايل وأنصاره من دعم سيطرتهم على الكتلة الرئيسية من الحركة العاملة
الترويجية .

وعندما وجه البلاشفة الدعوة إلى الأحزاب الاشتراكية اليسارية والجماعات
الثورية الأخرى إلى المؤتمر التأسيسي ، للدولية الشيوعية ، في موسكو في أوائل
١٩١٩ ، وكان حزب العمال الترويجي قد قام بدور نشط في مؤتمر زيمروالد
في ١٩١٥ ، استجاب هذا الحزب للدعوة وبذلك صار أحد المؤسسين الأصليين
«للدولية» الجديدة . بيد أن ترانمايل وزملاءه لم يكونوا في أي وقت بلاشفة ؛
لقد كانوا اشتراكيين ثوريين تحذوهم أولا ميول سدكالية ، وإن كانوا لم
ينفذوا العمل البرلماني ، كما فعل معظم السدكاليين ، بشرط أن يكون خاضعا للسيطرة
الصناعية الثورية . وينبغي أن نتذكر أن «موسكو كانت في هذه المرحلة تطلب
التأييد ضد «الوطنيين الاجتماعيين» ، والاصلاحيين ، لا من العناصر اليسارية
في الأحزاب الاشتراكية لغضب ، بل وكذلك من أنصار الحركات الصناعية
الثورية ، مثل «عمال العالم الصناعيين» ، وحركة مندوبى الورش» ، الثورية برغم
أن هذه الحركة الأخيرة كانت في الغالب تقف موقف الخصومة الشديدة من
منهـب «المركزية الديمقراطية» ، الذى يدافع عنه لتين أو أى نوع من أنواع
دكتاتورية الحزب . ولكن هذه الخلافات الأساسية لم تكن قد تصدرت
الموقف بعد في ظروف ١٩١٨ - ١٩١٩ . قالى أن عقد معاهدة برست-
ليتوفسك كان «الاجتماعيون الثوريون اليساريون» ، في روسيا ، وهم يشاركون
ترانمايل في كثير من الأفكار ، شركاء البلاشفة في الحكومة السوفيتية وكان
لتين يرغب في الحصول على تأييد كل جماعة يسارية لقضية «الثورة العالمية» ،
وإن كان في نفس الوقت يعبر بشدة على مفهومه الخاص عن الاستراتيجية
الثورية . ومن ثم كان الاشتراكيون الترويجيون يستطيعون الذهاب إلى موسكو
دون أن يتقيدوا بالينينية من أية ناحية . فقد ذهبوا لأنهم يعطفون بكل قلوبهم

على قضية « الثورة البروليتارية » ، ولكنهم فسروها بطريقة الخاصة ولا يستبرون أنها تطوى ، على الأقل في الترويج ، على حرب أهلية بالسلاح أو على قبول السيطرة المركزية على استراتيجيتهم بواسطة هيئة دولية شولية . كما أنهم بوصفهم أعضاء في « الدولية الشيوعية » لم يقبلوا عملياً تنفيذ أوامرها أو يوافقوا على طرد جناحهم اليميني بحيث يحولون « حزب عمالهم » ، الذى يقوم على قاعدة واسعة ، إلى « حزب شيوعى » يخضع لنظام صلب تحت توجيه موسكو . ومع ذلك فقد تسامح معهم « الكومنترن » ، إذ عزف عن طرد الحركة الاشتراكية الوحيدة في الغرب التى انضمت كتلة واحدة إلى صفها ضد « الاصلاحيين » .

وطبيعى أنه كان هناك في الترويج نفسها أقلية كبيرة تعترض على سياسة ترانمايل وتدهو إلى الديمقراطية الاشتراكية الملتزمة (Orthodox) القديمة ، وكان لهذه الأقلية أنصارها في النقابات كما في الحزب الاشتراكي . بيد أن خصوم ترانمايل لم ينفصلوا في البداية عن الأغلبية اليسارية . فقد كان هناك نقور عميق لدى اليمين كما لدى اليسار من اقتسام الحركة صناعياً أو سياسياً ، وظلت الأقلية المهزومة فترة لدخل حزب العمال والنقابات حتى تحين فرصتها . بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى وجد السياسيون الديمقراطيون الاشتراكيون المتمسكون بمذهبهم أن سياسة ترانمايل اليسارية لم تعد تحتمل ، وفي ١٩٢٠ انصصلت مجموعة برلمانية كبيرة وألقوا «حزب عمال ديموقراطي اشتراكي» منفصل ، على رأسه ماجنوس نيلسن (١٨٧١ - ١٩٤٧) . وفي الانتخابات العامة التالية حصل حزب العمال على ٢٩ مقعداً والديموقراطيون الاشتراكيون على ٨ مقاعد . بيد أن بعض الزعماء القدامى ، وبخاصة في النقابات ، رفضوا اتباع الخارجيين وظلوا داخل حزب العمال يحذوم أمل قوى جداً بأن الانضمام إلى الكومنترن لن يطول أمره . ومن بين أولئك الذين اتبعوا هذه السياسة المجاهد القديم في «الدولية الثانية» كريستيان هولترمان كنودسن (١٨٤٥ - ١٩٢٩) ، الذى انسحب من النشاط الإيجابي ولكنه رفض أن يخرج مع الديمقراطيون الاشتراكيين الخارجيين .

يبد أن حزب ترانمايل سرعان ما تورط في نزاع خطير مع المسيطرين في الكومنترن ، من زعماء موسكو . وقد ثارت نقطة النزاع الرئيسية في أول الأمر بسبب تصرف حزب العمال الترويجي بطرد بعض الشيوعيين المعيّنين الذين اتهموا بخرق نظام الحزب - نظام الحزب الترويجي وليس نظام « الكومنترن » ، وعندئذ أعلن الكومنترن أنه لا يمكن أن يتم الطرد دون موافقته ، وأمر الترويجيين بإعادة الأعضاء المطرودين ورفض حزب العمال الترويجي ذلك في مؤتمر ب- ١٦٩ صوتا ضد ١٠٣ ، وبذلك رفضوا السلطة المركزية للكومنترن . وأعلن المندوبون الذين أوفدوا من موسكو عندئذ أن الكومنترن لم يعد يعترف بحزب العمال الترويجي كمضو مؤسس وأنه سينقل اعترافه إلى الأقلية ، التي انسحبت من حزب العمال وألفت « حزبا شيوعيا » منفصلا .

وفي ذلك الوقت كان ترانمايل قد خاب أمله تماما في سير الأحداث في روسيا - وخاصة فيما يتعلق بإتحاد « تمرد كرونستاد » في مارس ١٩٢١ - ولم يعد يعتقد أن البلاشفة الروس ومؤيديهم أي حق شرعي في تمثيل قضية الاشتراكية البروليتارية بأى معنى يمكن أن يقبله بوصفه من المؤمنين بالديمقراطية البروليتارية ، بيد أن للنزاع مع موسكو اقتضى عامين بعد « الترد » ليصل إلى القطيعة النهائية . فلم ينجح ترانمايل إلا في ١٩٢٣ في عزل مؤيدي الكومنترن من مناصب النفوذ والسلطة التي كانوا يحتلونها داخل حزب العمال ، وفي اقناع لجنة الحزب التنفيذية بالوقوف صراحة وبلا تقام ضد ادعاء أن موسكو لها الحق الأول في التدخل في شئون الحزب . وأكد ترانمايل بقوة أن الحزب الترويجي يجب أن يكون السيد المطلق داخل مثله ، وبذلك نبذ مذهب مركزية الكومنترن بأكمله . وأخيرا قرر الحزب في نوفمبر ١٩٢٣ بأغلبية كبيرة أن يترك الكومنترن . وعندئذ انشأت الأقلية الموالية للشيوعية « الحزب الشيوعي » الذي كان من القوة في ١٩٢٤ بحيث حصل على ٦ مقاعد في الانتخابات العامة الترويجية . ولكن نفوذه هبط بسرعة بعد ذلك ، وفي الانتخابات التالية لم يفز إلا بمقعد واحد . وفي هذه الاثناء عاد الديموقراطيون الاشتراكيون إلى حظيرة حزب العمال في ١٩٢٧ ، وكانوا قد

انفصلوا عنه في ١٩٢٠ وأعضوا بعد ذلك إلى الدولة الاشتراكية والعالية، وبذلك لم يعد الترويجيون ممثلين في أى من الدولتين المتنافستين. ولم ينضم حزب العمال الموحد إلى الدولة الاشتراكية والعالية، إلا في ١٩٣٨. وكان في ذلك الوقت قد تخلص من معظم اتجاهاته السندكالية ووجهة نظره الثورية.

وقبل ذلك بأمد طويل كان الحزب قد حصل على ٥٩ مقعدا من ١٥٩ في الانتخابات العامة في ١٩٢٧، وفي العام التالي ألف أول وزارة أقلية له، برئاسة كريستيان مورنسرود (١٨٥٩ - ١٩٠٤)، وتقدم على الفور بمشروع قانون لتحديد إعادة توزيع الثروة. وعندئذ اتحدت الأحزاب الأخرى في اسقاط الحكومة، ولكنة عاد إلى الحكم بعد ذلك بثلاث سنوات فألف وزارة برئاسة جوهان نيجاردسفولد (١٨٧٩ - ١٩٥٢)، الذي كان عامل سلك حديدية، في تحالف — وإن لم يكن في ائتلاف — مع الحزب الزراعي، واكتفى بقشريعات الإصلاح الاجتماعي المفيدة واستطاع أن يدعم مركزه ويزيد قوته بين الناخبين. بيد أن قصة هذه الإنجازات تنتمي إلى جزء متأخر من هذا السجل.

وتصور حالة الترويج بوضوح تام مصاعب ذلك القسم من اليسار الاشتراكي الذي كان يعطف جدا على الثورة الروسية، ولا يرضيه مطلقا الأسلوب البرلماني الإصلاحى الذى ينتهجه البين، ولكنه لم يكن مستعدا لأن يسير في طريق موسكو أو لأن يقبل السلطة النهائية للكونغرس. وكان الاشتراكيون الترويجيون برعاية ترانمايل ثوربين بمعنى أنهم يدعون إلى قلب الرأسمالية، لا بالأساليب التدريجية البرلمانية، ولكن بالتفاهة الجماهيرية يقوم بها العمال، ولكنهم لم يشكروا في ثورتهم، قط على أساس تمرد مسلح ضد الدولة البورجوازية؛ وقد ظلوا طوال المدة مناهضين بقوة للثورة العسكرية، وتلقوا بشدة كل صور الاتفاق العسكري ودعوا إلى التحكيم العالمى كوسيلة لحل النزاعات الدولية. وقد أثر هذا الاتجاه في مفهومهم عن الثورة. فكان اعتمادهم في نجاح الثورة على سلاح الاضراب الجماهيرى، وليس على الحرب الأهلية، الذى كان يجب عليهم المحافظة

على وحدة الطبقة العاملة من أجله ، بحيث كانوا على غير استعداد مطلقاً لأنباع استراتيجية موسكو التي تتطلب الصراع الشديد مع الوسط ، أو حتى طرد الجناح اليميني الإصلاحي من صفوف حزب العمال . بيد أن موقفهم كان يختلف عن موقف اشتراكي اليسار في البلاد الأخرى لأنهم كانوا يسيطرون فعلاً على الحزب والتغلبات سيطرة راسخة عندما انشأ « الكومنترن » ، بحيث صاروا أعضاء أصليين ولا يمكن الاحتجاج ضدهم « بالنقاط الإحدى والعشرين » كشرط لدخولهم فيه . وجعل ذلك في وسعهم الوقوف في وجه محاولات الكومنترن في الضغط عليهم وإرغامهم على اطاعة سياسة الحرب ضد الوسط ، وسمح لهم بالانسحاب بقوام كاملة عندما بلغ نزاعهم مع موسكو حداً لا يمكن السكوت عليه . بيد أنهم لم يكونوا مجموعة من الأهمية بمكان كبير في الحركة الاشتراكية العالمية بحيث يستطيعون انتهاز سياسة ثورية بمعزل عن غيرهم - بعد انفصالهم عن موسكو ؛ ومن ثم تحولوا في الوقت المناسب إلى سياسة اصلاحية لاختلاف في جوهرها عن تلك التي اتبعتها البلاد السكندنافية الأخرى .

إن ترانمايل ، الذي قاد الحركة النرويجية لإبان سنواتها الحرجة في فترة الحرب والثورة ، لا يزال حياً وأنا أكتب ، وإن كان قد خرج من السياسة العملية ، وينظر إليه باعتباره « رائد الكبر المعجوز » للاشتراكية النرويجية . وبالإضافة إلى أنه كان منظماً وزعيماً ممتازاً للحركة الشعبية شبه الثورية ، فإنه كان مصلحاً اجتماعياً متحمساً في كثير من الميادين ، بما في ذلك ميدان التسامح ، وكانت اشتراكيته دائماً تقسم بجانب اخلاقي قوى . وساعده ذلك على الحصول على تأييد رجال ونساء كانوا أكثر يمينية منه بكثير في الشئون الاقتصادية والسياسية ، وسمح باستمرار تفوقه بعد التخليعة مع الشيوعيين الخالص ، بيد أن هذه الصفات ذاتها منعت من أن يكون له أى نفوذ فعال في الكومنترن ، في حين أبعدته صلاته بهذه المنظمة عن الاشتراكيين اليساريين غير الشيوعيين في بلاد الغرب الأخرى لإبان سنوات ما بعد الحرب . وفي الوقت الذي خرج فيه حزب العمال النرويجي من « الدولية الثالثة » كانت محاولة تشييد طريق اشتراكي متوسط ، بواسطة

« الدولية الثانية والنصف » في فينا ، قد فشلت ، بحيث صار الزويجيون معزولين
عن الحركة الدولية ، حتى بعد أن فقدوا كل ميل نحو الكومنترن .

فنلندا

كانت فنلندا جزءا من الامبراطورية الروسية حتى الثورة البلشفية ، ولكن
كان لها « الدايت » الخاص بها — الذى كان في نزاع متصل مع السلطات الروسية
حول موضوع الاستقلال الذاتى الفنلندى . فكان هناك حاكم روسى ، وجنود
روس يمسكون في البلاد جنبا إلى جنب مع الفرق الفنلندية التى كانت تعتبر
جزءا من الجيش الروسى ولكن لا يمكن أن تستدعى ، على حد قول الفنلنديين
للعمل خارج بلادها . وإلى ١٩٠٦ كان « الدايت » الفنلندى ينتخب على أساس
طبقى لم يتح للعامل والفلاحين فرصة كبيرة لتمثيلهم ، ولكن خلال « الثورة الروسية »
في ١٩٠٥ - ١٩٠٦ اقتنع حتى هذا « الدايت » بأصلاح نفسه بتطبيق حق الانتخاب
للجميع ، بما في ذلك النساء ، ونظام الحكم بواسطة « مجلس » واحد ، واضطر القيصر
إلى قبول التغيير تحت الضغط الشديد من جانب « الثورة » . وفى أول انتخاب في
ظل النظام الجديد هذا الاشتراكى كون قفزة كبيرة إذ فازوا بـ ٨٠ مقعدا من ٢٢٠ ؛
وكان الدايت الجديد يضم ١٩ امرأة — أول نساء اتخبن في أى برلمان —
منهن ٩ اشتراكيات . وشرع الدايت بعد اصلاحه على الفور في إصدار مجموعة
كبيرة من التشريعات الاجتماعية التقدمية جدا ؛ ولكن لا يكاد يكون بينها ما سمح
بتنفيذه . إذ لم تسمح الأتوقراطية القيصرية بتنفيذها ، بعد أن اتسمرت على
الثورة في روسيا ، وأيدها في ذلك مجلس « الدوما » الرسمى الذى اختير بعد
هزيمة الثورة . وحلت الحكومة الروسية « الدايت » الفنلندى في ١٩٠٩ ، ومرة
ثانية في ١٩١٠ ، وحكمت فنلندا بقوانين من صنعها . وأخذت للثلاث
الاشتراكية والنفاية التى أنشئت إبان الثورة ، وأرسل كثير من زعمائها إلى

السجن أو المنفى . وابتداء من ١٩١٠ كان الاستقلال الذاتي الفنلندي قد أجهز عليه نهائيا واضطرت المقاومة إلى الالتجاء إلى الأقيية .

يبدأ الحرب أطاحت إلى الفنلنديين قدرا من الحرية بسبب المصاحب المتزايدة التي واجهتها القيصرية . كما جلبت معها نموا سريعا في صناعات الحرب وإحياء النشاط العام والاشتراكي . ولكنها في نفس الوقت خلقت سببا جديدا خطيرا للشاكل عندما حاولت حكومة القيصر فرض التجنيد الإجباري في وحدات عسكرية روسية وإجبار المجندين الفنلنديين على الخدمة خارج فنلندا . وفي ١٩١٦ أجريت انتخابات لتكوين . دايت ، جديد فاز فيها الاشتراكيون بالأغلبية المطلقة ١٠٣ مقعد من ٢٠٠ مقعد . وعندئذ جاءت الثورة الروسية الأولى في ١٩١٧ . وحتى هذه النقطة لم يكن الدايت الفنلندي قد طلب الاستقلال الكامل عن روسيا — بل مجرد حكم ذاتي كامل في الشؤون الداخلية . ولكن عندما نشبت الثورة أعلن الديمقراطيون الاشتراكيون أنهم يطالبون بالاستقلال الكامل ، وألح رئيس الوزراء الاشتراكي ، أوسكار توكوي (ولد ١٨٧٣) على الحكومة الروسية المؤقتة للاعتراف بمطالب فنلندا القومية . وبدلا من الموافقة على الاستقلال حل كيرنسكي الدايت الفنلندي وحاول الإبقاء على الحكم الروسي . وفي الانتخابات التالية في أكتوبر ١٩١٧ قد الاشتراكيون أغلبيتهم المطلقة ، إذ هبط عدد مقاعدهم من ١٠٣ إلى ٩٦ ، وألقت الأحزاب الأخرى وزارة بدوهم . وعند هذه النقطة جاء البلاشفة إلى الحكم في روسيا . وفي ديسمبر ١٩١٧ أعلن الدايت ، استقلال فنلندا ، واعترف لينين على الفور بحق البلاد في الانفصال . وفي يناير ١٩١٨ اعترفت الحكومة السوفيتية رسميا بفنلندا كدولة مستقلة ، وتضمنت معاهدة برست ليتوفسك هذا الاعتراف . بيد أن فنلندا نفسها كانت في ذلك الوقت تتجه بسرعة نحو الحرب الأهلية ، لأنه بالرغم من أن الاستقلال الذاتي كان مطلبا عاما ، فإنه كانت هناك خلافات حادة في الرأي حول طابع السياسة التي تتبع بعد التحرير . ووصفة عامة كانت الطبقة العاملة تعطف على « الثورة الروسية » بقوة ، ولكن الطبقات العليا ومعظم الأقلية

السويدية الكبيرة كانوا يميلون إلى الألمان ويتخذون موقف العداء من المطالب الشعبية الزراعية ومطالب الطبقة العاملة . وكان عمال المدن قد بدأوا قبل نهاية سنة ١٩١٧ بمدة في تأليف « حرس آخر » بغرض القيام « بالثورة » ، في حين كان المناهضون للاشتراكية قد شرعوا ، بزمامة جنرال مانرهايم ، في تأليف « حرس دفاع » كقوة مناهضة للثورة ، وهي القوة التي عرفت باسم « الحرس الأبيض » ، في مناطق الريف أساسا . وسرعان ما اصطدمت هذه القوى المتنافسة . ففي يناير ١٩١٨ قام « الحرس الأبيض » بالهجوم ، وأقام عمال هلسنكي حكومة ثورية في معارضة حكومة « الدايت » واستولوا على المدينة . وهزم « الحر » في الصراع الذي تلا ذلك ؛ ولكن البيض كانوا يدركون أنهم لا يستطيعون حكم البلاد بثورتهم وحدها ، وطلبوا من الألمان إرسال جيش لاحتلال هلسنكي . وهربت الحكومة الثورية من العاصمة ، وبدأ « البيض » حكم إرهاب يقال إن ١٥,٠٠٠ شخص من خصومهم راحوا ضحيته . وقيل إن هذه المذابح رد على الأعمال الإرهابية التي ارتكبها « الحر » ، إبان فترة حكمهم القصيرة . وليس هناك شك في أن « الحر » ارتكبوا أعمالا إرهابية ، ولكن على نطاق أصغر بكثير نسبيا . وكان « البيض » وليس « الحر » هم الذين بدأوا أعمال الإرهاب بالجملة ، بما في ذلك الذين قتلوا والاعداد الأكبر بكثير التي أقيمت في معسكرات اعتقال في ظروف قاسية جدا . وفي الوقت ذاته طرد الاشتراكيون — وهم قرابة نصف مجموع الأعضاء — من الدايت ، الذي كان قد عقد معاهدة مع ألمانيا في مارس وشرح الآن بوضع دستورا جديدا يجعل فنلندا ملكية ، ويدعو أميرا ألمانيا — هو فردريك شارل أوف هيس نسيب قيصر ألمانيا — إلى تولى العرش . وقبل فردريك شارل ، ولكن قبل أن يستقر رأيه على الذهاب إلى فنلندا انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا ، ولم يتوج ملكا قط . وبدلا من ذلك تولى مانرهايم السلطة العليا بصفة وصي على العرش في ديسمبر ١٩١٨ ، وألف حكومة من عدد متساو من « الملكيين » و « الجمهوريين » . وفي هذه الأثناء كان قد تم انتخاب « دايت » جديد في يونيو ١٩١٨ على أساس قائمة استبعدت

منها الطبقات العاملة ، وكان هذا الداييت الجديد هو الذي دعا فردريك شارل أوف هيس إلى قبول العرش .

وكان على الرجعيين الفنلنديين ، في مواجهة هزيمة ألمانيا ، أن يكيفوا موقفهم بسرعة بحيث يحصلون على رضا الحلفاء . فأبعدت القوات الألمانية ، التي كانت تحت قيادة فان در جولتر ، ونظم مانزهايم وحرسه الأبيض ، فجعله قوة نظامية للمحافظة على النظام . وأعيد قدر من الحقوق الدستورية ، وفي مارس ١٩١٩ سمح للعمال — باستثناء أولئك الذين كانوا لا يزالون في معسكرات الاعتقال — بالتصويت في انتخابات الداييت الجديد . وحصل الاشتراكيون على ٨٠ مقعدا ، وكان الحزب الزراعي هو التالي له في العدد إذ حصل على ٤٢ مقعدا . وعُدل الداييت من الملكية وقرر في يونيو ١٩١٩ بأغلبية الأصوات جعل فنلندا جمهورية ، وأن يكون الحكم فيها على أساس « مجلس » واحد يقوم على حق الانتخاب العام ، ولكن ظلت في الحكم وزارة إئتلافية مناهضة للاشتراكية . وعرض مانزهايم عدة مرات على ذول الحلفاء الافضل لم إليها في محاولات التدخل في روسيا ، أولا بتأييد القوات البريطانية في مورمانسك ثم بدعم قوات جنرال بودينيش في زحفه على بتروجراد قرب نهاية ١٩١٩ ؛ ولكن هذه العروض لم تقبل . ولم تعقد الحكومة الفنلندية « معاهدة صلح » مع روسيا البلشفية إلا في أكتوبر ١٩٢٠ ، وفي العام التالي أساء تمرد كاريليا في روسيا إلى العلاقات بينهما ثانيا وجعلها في خطر . وحملت الحكومة لفنلندية الأمر إلى « مجلس عصبة الأمم » ، بعد أن رفضت « محكمة العدل الدولية » النظر فيه على أساس أن روسيا ليست عضوا في العصبة . ولكن الروس ظلوا مصرين على أن كاريليا جزء من الاتحاد السوفيتي ونجحوا في إخماد التمرد .

وكان الشيوعيون الفنلنديون منذ ١٩١٨ منفصلين عن الديموقراطيين للاشتراكيين . وكان الحزب الشيوعي قد حل بقانون في ١٩١٩ ، ولكنه عاد بعد ذلك إلى الحياة — بعد « قانون العفو » الذي أصدرته حكومة فينولا

في ١٩٢١ - واستطاع الفوز بـ ٢٧ مقعدا في انتخابات ١٩٢٢ العامة ، عند ما هبط الديمقراطيون الاشتراكيون إلى ٥٢ مقعدا . وفي العام التالي حلت الحكومة مرة أخرى الحزب الشيوعي ، واتخذت صحاقته ، وألقت معظم زعمائه في السجن ، بما فيهم ٢٥ قائما من نوابه الـ ٢٧ . ومع ذلك فقد دخل الشيوعيون انتخابات ١٩٢٤ واحتفظوا بـ ١٨ مقعدا ، في حين زاد الديمقراطيون الاشتراكيون إلى ٦٠ مقعدا . وفي العام التالي سقط الائتلاف المناهض للاشتراكية وألف فاينوتازر (ولد ١٨٨١) ، الزعيم الديمقراطي الاشتراكي والتعاوني ، حكومة أقلية كلها من الاشتراكيين ، استطاعت استصدار قانون عفو ، ثان باطلاق سراح أولئك الذين كانوا لا يزالون في السجن بسبب اشتراكهم في الحرب الأهلية . وبعد انتخابات أخرى في ١٩٢٧ لم يتغير فيها موقف التمثيل الاشتراكي والشيوعي في البرلمان تحريبا ، هزمت الحكومة الاشتراكية في الانتخابات ، واستقلت ؛ وظل الاشتراكيون بعد ذلك في المعارضة حتى ١٩٢٧ ، وكان عليهم أن تواجهوا ، ابتداء من ١٩٢٩ ، نمو الحركة المناهضة للشيوعية التي أطلق عليها «لاپو» ، بيد أن قصة هذه الصراعات داخل المجتمع الفنلندي لا تنتمي إلى فترة الفصل الحالي .

والذي يهنا هنا في هذه المرحلة هو الانقسام الحاد المستمر داخل الحركة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة في فنلندا بين أولئك الذين اتجهوا نحو روسيا السوفيتية وأولئك الذين تطلّعوا ، في عدائهم للبشفية ، إلى الغرب في طلب التوجيه . وكانت الشخصية الشيوعية البارزة هو أوتو كوسين (ولد ١٨٨١) الذي كان زعيما للحزب الاشتراكي إبان سنوات الحرب ، ثم صار زعيما للشيوعيين في ١٩١٨ ، بعد هزيمة الحكومة الثورية الفنلندية ، ثم أقام في روسيا وصار شخصية مهمة في الكومنترن ، ثم عاد إلى الظهور ثانية في ١٩٣٩ على رأس حكومة فنلندا للشيوعية التي أيدتها الروس إبان الحرب بين روسيا وفنلندا . وكانت الشخصية الرائدة في الجانب الديمقراطي الاشتراكي هو فاينو الفرد تازر (ولد ١٨٨١) ، الذي كان أيضا على رأس الحركة التعاونية التقدمية الفنلندية . وقد صار

تأثر عضوا في الداييت لأول مرة في ١٩٠٧ ثم صار رئيسا للوزراء في ١٩٣٧ .
 وصار شخصية مرموقة في « التحالف التعاوني الدولي » . وكان دائما في الجناح
 اليميني من الاشتراكية الفنلندية ويقف موقف العداء الشديد من الشيوعية ،
 وكان له نفوذ قوى في الحزب الاشتراكي والحركة التعاونية بين الحريين .

الفصل السادس عشر

أسبانيا والبرتغال

كانت أسبانيا في حالة غليان داخلي شديد عند ما قامت الحرب العالمية في أغسطس ١٩١٨ . ولم يكن في ذلك شيء جديد طبعا ، ولكن زاحدة التوتر حكم العنف في قطلونية الذي بلغ ذروته في السنة الدموية ١٩٠٩ . وكذلك الصراعات المتصلة بتكرر استدعاء الاحتياطى للخدمة في حرب مراکش . وكانت الحركتان النفايتان المتنافستان — كوفندرال العمل ، السندكللى القوضوى و « الاتحاد العام للعمل ، الاشتراكى — تموان بسرعة ، وفي يولييه ١٩١٤ ظهر « كوفندرال العمل ، لأول مرة علنا — وكان قبل ذلك حركة سرية أساسا — وعقد مؤتمر قوميا ، عاما .

وعند ما نشبت الحرب صار من الواضح على الفور أن الميول في أسبانيا منقسمة اقساما حادا . فاليسار بصفة عامة كان يؤيد الحلفاء ، في حين كان المحافظون والطبقات العليا مع الألمان كتلة واحدة تقريبا . بيد أن أولئك الذين رغبوا في اشتراك أسبانيا في الحرب ، مع أى الجانبين ، كانوا أقلية . وبمقتضى اتفاق قرطاجة ١٩٠٧ تقرر أنه إذا حدث ما يهدد الوضع القائم الإقليمى في البحر الأبيض أو شمال غرب أفريقيا ، فتشاور كل من أسبانيا وفرنسا وبريطانيا بغرض الاتفاق على الإجراءات التى تتخذ . ولكن لم تجر مثل هذه المشاورات ، أو حتى طلبها أى جانب عند ما حان الوقت . وبهيت أسبانيا على الحياد وسرعان ما حصلت على مكاسب كبيرة من معاملات الحرب ، مع فرنسا خصوصا ، ولكن مع بريطانيا كذلك والبلاد الأخرى . وفيما بعد عند ما زادت حرب الفواصات تعرض الأسبان لحسارات كبيرة في الشحن ، ولكن حياد أسبانيا لم يكن قط موضع جدل حقيقى . وكان ما حدث هو ارتفاع حاد جدا في الأسعار

الداخلية ، أدى إلى مصاعب شديدة بالنسبة للطبقات الأقرح حالاً وإلى انتشار الاضرابات بسرعة ، وبخاصة في ١٩١٦ و ١٩١٧ . وفي خريف ١٩١٥ قام كل من « كوفندال للعمل ، و « الاتحاد العام للعمل » بحملات على نطاق قوى للطالبة بتخفيض نفقات المعيشة . وحدثت اضرابات غير منظمة في مايو حول هذا الموضوع في مدريد وغيرها ؛ وفي يولييه أعلن رجال السكك الحديدية لإضراباً قومياً انضم إليهم فيه معدنو استوريا . وردت الحكومة على هذه الحركة بإعلان حالة حصار ، وأوقعت الضمانات الدستورية ، واستدعت رجال السكك الحديدية إلى الخدمة العسكرية . وفي نوفمبر قام « كوفندال للعمل ، و « الاتحاد العام للعمل » ، خلافتها مؤقتاً تحت ضغط الرأى الشعبى وعقدا « حلفاً ثورياً » اتفقا بمقتضاه على الدعوة إلى إضراب عام مشترك احتجاجاً على ارتفاع نفقات المعيشة . وحدث إضراب عام لمدة ٢٤ ساعة في الشهر التالى .

وحاولت الحكومة مواجهة التذمر المتزايد بإجراءات مشددة من الإخماد البوليسى ، ولكن التذمر استمر ينمو . وفي مارس ١٩١٧ انفجرت موجة جديدة منتشرة من الاضرابات والقلاقل . واجتمع « الكوفندال » و « الاتحاد العام » ثانية للاشتراك في الاحتجاج على إجراءات الحكومة التحكيمية ، ولكنهما لم يتلقيا أى إرضاء . وفي يولييه ١٩١٧ حدثت موجة إضرابات جديدة على نطاق أوسع من أى وقت مضى ؛ وفي أغسطس أعلن « الاتحاد العام » مؤيداً من « الكوفندال » ، الدعوة لإضراب عام في جميع أنحاء البلاد وردت الحكومة بإلقاء القبض على معظم زعماء الإضراب وبتوجيه ألوان الاضطهاد العديدة ضد أشخاص اعتبروا مسئولين عن التشجيع على التذمر .

وفي هذه الفترة لم يكن الاشتراكيون والسندكاليون هم الجهة الوحيدة التى تهاجم سلطة الحكومة بأى حال من الأحوال . فنذ حوالى منتصف ١٩١٦ زاد التذمر بين ضباط الجيش وأدى إلى تكوين ما أطلق عليه « لجان الدفاع » ، التى جهزت بصورة متزايدة إلى التدخل في الشؤون السياسية ، مطالبة بإصلاح جذرى

نظام الحكم . وتناجعت الحكومات الضعيفة الواحدة تلو الأخرى دون أية أغلبية ثابتة وراءها في « الكورتيز »، وتحطمت الأحزاب التقليدية أكثر فأكثر إلى فرق متنازعة ، وزاد جنوح الملك إلى طرد أية وزارة تبدو عليها علامات محاولة تأكيد استقلالها ، وسقط نظام الحكم بأكمله في وحدة متزايدة من السوء . ولم يكن في الانتخابات أى علاج ، لأن نظام الانتخابات كله كان ، كما رأينا ، فاسدا تماما ، وإن كانت قدرة الحكومة على تزوير الانتخابات ضعفت ، وكانت النتيجة الوحيدة لذلك هي حدوث حالة توقف سياسى . وفي قطلونية ، أكثر مراكز التذمر نظاما ، أخذ الضغط القديم من أجل الحكم الذاتي يهدد بأن يتحول إلى طلب بالانفصال الكامل والاستقلال ، وكان هناك صراع دائم على السلطة بين السلطات العسكرية والمدنية وكذلك بين الطبقات الوسطى والعمال ، الذين قبل معظمهم الزعامة السندكالية ، لكونهم قد رال العمل . وبدأ أن الحكم على وشك الانهيار الكامل أمام هذا الموقف المعقد من الصراعات الدائرة بين الفرق والجماعات المتنازعة . وقرب نهاية ١٩١٦ حاولت حكومة كونت رومانوس الليبرالية أن تحمل منظمات الضباط ، بل وأصدرت الأمر باعتقال زعمائهم ، ولكن الملك تدخل وأخل سبيل الضباط المقبوض عليهم وسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم . واستقال رومانوس في أبريل ١٩١٧ ، وجاء خليفته المحافظ ، داتو ، فسلم تماما لمنظمات الضباط ، وأثار هذا التصرف سلسلة من بيانات الاحتجاج من الاشتراكيين والراديكاليين والجمهوريين اليساريين والوطنيين القطلونيين ؛ وفي يولييه عقد نواب قطلونية إجتماعا في برشلونه حددوا فيه بمقدار اجتماع غير رسمى لجميع نواب « الكورتيز » ، إلا إذا وافقت الحكومة على دعوته فورا . وردت الحكومة بأن أى اجتماع من هذا النوع سيحظر من أعمال التمرد ، ولكن الاجتماع تم مع ذلك في يولييه وحضره ٦٨ من النواب والشيوخ الاشتراكيين واليساريين ، وطالب باعادة النظر في الدستور ، وألف ثلاث لجان لإعداد تقارير تعرض على الاجتماع القادم .

وكانت هذه هي النقطة التي أعلن فيها « الكونفدرال » ، و « الاتحاد العام » ، الإضراب الثورى في أغسطس ١٩١٧ . وهكذا كان هناك في الواقع ثلاث ثورات

تتقدم في وقت واحد - الثورة العسكرية • لمنظمات الضباط ، ، الثورة البرلمانية التي قامت بها الأحزاب السياسية اليسارية ، والثورة السندكالية لل نقابات مجتمعة . بيد أن هذه الثورات الثلاث كانت متعارضة الأغراض ، ولم يكن تضافرها لقلب النظام القائم للحكم ممكناً بأي حال من الأحوال . فكان العسكريون على أتم استعداد القيام بدورهم في إخماد الاضرابات وغير مستعدين لتسليم السلطة إلى دعاة الحكم الذاتي في قطلونية ولا إلى السياسيين اليساريين ، وكان السياسيون اليساريون أعداء لكل من منظمات الضباط والسندكاليين والفوضويين الذين يسيطرون على « الكوفندرال » ، وكانت النقابات ، أو على الأقل « الكوفندرال » - أقوى منظمة فيها - تتخذ موقف العداء الشديد من العسكريين وتحققر الأحزاب السياسية اليسارية ؛ وفي هذا الموقف كانت القوة الحقيقية في يد الجيش ، الذي أخمّد الاضرابات بكل عنف وأرغم الحكومة المحافظة على الاستقالة . وجاءت وزارة ائتلافية لسد الفراغ مع الوعد بإجراء انتخابات حرة « لكورتيز » جسد يد .

بيد أن الانتخابات العامة في فبراير ١٩١٨ لم تفعل أكثر من استمرار التوقف السياسي . وتولت الحكم في مارس « وزارة جميع المواهب » ، مؤلفة أساساً من رؤساء وزراء سابقين ، وظلت حتى بداية نوفمبر ، ثم سقطت نتيجة للخلافات الداخلية في نفس اللحظة التي كان الألمان يسلون فيها للحلفاء . وكان للانهيّار الألماني طبعاً أثره في الموقف السياسي الإسباني ، حيث بدأ أنه يني من صلح يقوم على مبادئ ويلسون ودعم قوى الديمقراطية في أوروبا . وبعد فترة قصيرة عاد كونت رومانوس ثانية إلى الحكم كرئيس للوزراء وسارع إلى باريس ، حيث قابل الرئيس ويلسون ، وعاد ليجد نفسه يواجه أزمة سياسية جديدة نجمت عن الصراع الصناعي المرير في برشلونة . فقد حدث في يناير ١٩١٨ موجة من الاضرابات اجتاحت الجزء الأكبر من البلاد ؛ وفي فبراير قام العمال في خدمات محطات توليد القوة في برشلونة (اضراب « لافانادين ») بأضراب امتد أولاً إلى عدد من الحرف الأخرى ثم نما في مارس إلى اضراب عام في جميع

أنحاء قطلونية . وأنفقت السلطات المدنية في قطلونية مع المضربين على الاستجابة لمعظم طلباتهم ، ولكن العسكريين تدخلوا عندئذ ، وطردوا السلطات المدنية واستولوا على المدينة . وأدت هذه الأحداث إلى سقوط حكومة رومانوس ، وتموت الحكم في الشهور التالية الوزارة بعد الأخرى . وكانت كل منها لا تملك أن ترغم على الاستقالة تحت ضغط العسكريين ، وأجريت انتخابات عامة في ربيع ١٩١٩ في ظل ظروف من الرقابة المشددة ، وفشلت هذه الانتخابات ، برغم اللاتجاه إلى أقصى حد للإجراءات الفاسدة ، في أن تؤدي إلى أغلبية برلمانية يمكن العمل على أساسها . واستمرت الاضرابات على نطاق واسع ، وأعلن أصحاب الأعمال — وكانوا يؤلفون تسكتلا قويا عاصيا بهم لمقاومة النقابات — سلسلة من « الإغلاقات » أدت إلى قلاقل كبيرة وتدخل آخر من جانب العسكريين . وفي خضم هذه الاضرابات قرر « يوم الثمان ساعات » بمرسوم ملكي في أبريل ١٩١٩ وتعد في أكتوبر . وفي نفس الوقت حصل معدو الفهم على « يوم السبع ساعات » . وأنهى في أكتوبر أيضا لجنة محتلة في قطلونية بمرسوم ملكي لتسوية نزاعات العمل . ولكن هذه الإجراءات لم تفعل شيئا في إطفاء الاضرابات : وتتابعت الاضرابات والإغلاقات بسرعة في قطلونية وفي غيرها ، وصاحبتها أفعال عنف متزايد ، بما في ذلك عدد غير قليل من الاغتيالات .

وفي ديسمبر ١٩١٩ عقد « كونفدران العمل » وكان في ذلك الوقت قد صار يمثل أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ عضو ، « مؤتمر قوميا » في مدريد ، وقرر أن يعيد تنظيم نفسه على أساس جديد . فبدلا من النقابات المنفصلة التي تمثل كل منها حرفة أو صناعة بذاتها ، تقوم في كل منطقة نقابة واحدة ، أو اتحاد سنديكالي ، تضم جميع الحرف وتنقسم إلى قطاعات صناعية أو حرفية ، ويصير « الكونفدرال » نفسه اتحادا فدراليا من هذه النقابات المحلية ، التي كانت قد أنشئت فعلا في بعض المناطق . وأعلن هذا المؤتمر أيضا بياناً يتضمن مبادئ الشيوعية القوضوية ، ووافق مؤقتا على الانضمام إلى « الدولية الشيوعية » التي أنشئت حديثا — التي ينبغي علينا أن نذكر أنها كانت قد وجهت نداءها ، في مؤتمر تأسيسها الذي

عقدته في أوائل هذا العام ، إلى الصناعيين الثوريين كما وجهته إلى مؤيدى الشيوعية الثورية على الخط السوفيتي . ودعا « الكونفدرال » ، بمناسبة هذه القرارات ، إلى إقامة « نقابة واحدة كبيرة » في أسبانيا تضم جميع العمال ، وطلب إلى نقابات « الاتحاد العام للعمل » أن تتضافر قواها في مثل هذه المنظمة .

وحتى أثناء انعقاد مؤتمر مدريد صدر نداء بالاضراب العام في قطلونية احتجاجا على محاولة أصحاب الأعمال التمييز في المعاملة ضد الداملين من أعضاء النقابات بعد الاغلاق . وردا على هذه الفورة أعلنت الحكومة العسكرية في ٦ يناير ١٩٣٠ حل جميع النقابات في المدينة ، وقبضت على أكثر من مائة نقابي هامل . وفي نفس اللحظة تقريبا حدث تمرد بزعامة فوضوية في المعسكرات الحربية في سرقطة وأحمد بقسوة وأعدم سبعة من الزعماء . وحدثت إضرابات إبان الشهور القليلة التالية أكثر من أى وقت مضى ، إضرابات عامة وفي حرف بذاتها . وبدأ أصحاب الأعمال في برشلونة وبعض المدن الأخرى ينظمون نقابات مضادة خاصة بهم بأمل تقسيم قوى العمال . وفي يونيو عقد الحزب الاشتراكي ، الذي كان حتى ذلك الوقت معتدلا واصلحيا ، « مؤتمرا فوق العادة » في مدريد وقرر بـ ٨٠٠٠ صوت ضد ٥٠٠٠ ، مع امتناع ٢٠٠٠ ، الانضمام إلى « الدولية الثالثة » ، على شرط الحصول على شروط مرضية للانضمام . وعين مندوبان ليذهبا إلى موسكو بفرض المفاوضة في الشروط . ولكن بعد أيام قليلة فقط قرر مؤتمر « الاتحاد العام للعمل » ، الذي كان عادة يحنو حذو الحزب الاشتراكي ، نيزد السكومنترن ، كما قرر بأغلبية ساحقة الانضمام إلى « الاتحاد الدولي للنقابات » في امستردام . ولم يحل ذلك دون أن يوقع « كونفدرال العمل » في سبتمبر ١٩٣٠ اتفاقا جديدا بالتحالف مع « الاتحاد العام للعمل » . ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا . وحدثت صراعات عنيفة أخرى في برشلونة بين السندكاليين وما كان يسمى « النقابات الحرة » التي ألفها أصحاب الأعمال ، وأقام السندكاليون منظمة جديدة « للشباب السندكالي » ، بغرض مواجهة أعمال العنف التي تقوم بها فرق « النقابات الحرة » . ورد الحاكم المدني الجديد لبرشلونة ،

مارتينيز أنيدو ، بإلقاء القبض على عدد كبير من الزعماء السندكاليين ، وحل كثير منهم إلى ماهون — في جزائر الباليبا ، وباخاد نشاط « كوفندال العمل » . وعندئذ أعلن « الكوفندال » إضرابا عاما ، ولكنه دعا إلى إيقاف الإضراب في ٤ ديسمبر في مدريد وفي بيلباو وبذلك كان السبب في انهياره في هاتين المنطقتين . وعندئذ أعلن « الكوفندال » انتهاء الاتفاق مع « الاتحاد العام للعمل » متهما إياه بأنه غان القضية . ومات الإضراب العام شيئا فشيئا .

وأدت هذه الهزيمة إلى وضع حد لفترة الإضراب الشديدة . وكان عام ١٩٢١ عاليا نسبيا من الإضرابات الكبرى بسبب الإجراءات الاضطهادية الشديدة التي اتخذت ضد « الكوفندال » ، وإن كانت استمرت المناوشات العديدة بين السندكاليين والفوضيين وخصومهم . وألقي القبض على انجيل بستانيا ، زعيم الكوفندال ، في برشلونة عند هودته من روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ ؛ ولكن في الشهر التالي استطاع عضوا الحزب الاشتراكي ، فرناندو دي لوس ريوس ودافيد انجويانو ، أن يقدموا بتقرير إلى « المجلس القومي » للحزب عن مهمتهما في موسكو للمفاوضة في شروط الانضمام إلى الكومنترن ، وكانت النتيجة أن رفض المجلس « النقاط الإحدى والعشرين » بقسمة أصوات ضد ثلاثة . وفي أبريل ١٩٢١ تأيد هذا القرار في « مؤتمر فوق العادة » للحزب تقرر فيه عدم الانضمام إلى الكومنترن بـ ٨٨٠٨ صوت ضد ٦٠٢٥ صوتا . وعندئذ انقسم الحزب ، وانسحبت الأقلية وألفت « الحزب الشيوعي » بزعامة انجويانو واطورنيو جروسيا كرينيدو و.ا. تورايبا ييتشي . وفي نفس الشهر عقد « الكوفندال » ، مع تقيب أعضاء « لجنة القومية » وآخرين في السجون ، مؤتمرا لمنسوبي المناطق في ليريد ، وقرر فيه — تحت تأثير اندرياس فين (١٨٩٢ — ١٩٣٧) وبواكيم مودين (١٨٩٧ — ١٩٣٧) وآخرين ، لإرسال وفد إلى موسكو لمؤتمر « الدولية الثالثة » المقبل ؛ ولكن في أغسطس عقد مؤتمر آخر في لوجرونو وأفكر هذا التصرف ، وأخيرا في يونيو ١٩٢٢ ، بعد انتهاء حالة

الحصار واستعادة الضمانات الدستورية ، عقد مؤتمر كامل « الكونغرس » ، وقرر فيه الانسحاب من الكومنترن ، وأعيد تأكيد معارضة العمل السياسي ، والانضمام إلى « الدولية الفوضوية السندكالية » الجديدة التي كانت على وشك الإنشاء في برلين برئاسة رودلف روكر . وهكذا نبذ السندكاليون ، مثل أغلبية الحزب الاشتراكي و « الاتحاد العام للعمل » سياسات موسكو ، ولم يعد يؤيدها بعد ذلك سوى الحزب الشيوعي الصغير وجماعات ثقافية قليلة ، وبخاصة بين المعدنين ، استطاعت موسكو انتزاع ولائها من « الاتحاد العام للعمل » .

وفي هذه الأثناء كانت القوات الإسبانية في مراکش قد منيت بهزيمة عسكرية بلغت حد الكارثة في ١٩٢١ يولييه واضطرت إلى الانسحاب من منطقة مليليا بأكملها . وأثارت هذه الهزيمة القاسية أزمة داخلية . ونجحت حكومة جديدة ، برئاسة انطونيو مورا ، في جمع ١٤٠.٠٠٠ جندي وترسلهم إلى مراکش كجيش إنقاذ ، بيد أن الاستعداد للخدمة العسكرية من أجل هذا الجيش قوبل بمقاومة أخذت في الانتشار ، وتصاعدت الأصوات مطالبة بتحقيق كامل في أسباب الكارثة ، التي قيل أنها وقعت نتيجة للإدارة السيئة جدا والفساد في الدوائر العليا . ومن الناحية الأخرى أُلقت « منظمات الضباط » اللوم في الكارثة على البرلمان وساءها جدا تصرف الحكومة عندما عينت جنرال بيكاسو ليضع تقريرا رسميا عن الموضوع . وعندما واجهت الحكومة معارضة هذه « المنظمات » حاولت حلها وإبدالها « بمنظمات » رسمية تحت سيطرة وزير الحربية ؛ ولكن « المنظمات » غير الرسمية قاومت وأرغمت الوزارة على الاستقالة . وعندئذ تولت الحكومة وزارة محافظة جديدة برئاسة سانشيز جيرا في مارس ١٩٢٢ ، وعرض تقرير بيكاسو على لجنة من جميع الأحزاب ، تقدمت بدورها بثلاثة تقارير متنافسة . وبذل جيرا محاولة التهديد بإعادة الضمانات الدستورية واستعداد أنيد حاكم برشلونه المكروه ؛ ولكن عندما نوقشت التقارير المتنافسة في البرلمان انتهت المناقشات بمظاهرات عنيفة إلى حد أن الحكومة لنهارت وجاء الأحرار ، الذين تناسوا ما بينهم من خلافات مؤقتا ، إلى الحكم ثانية ، وأجروا انتخابات عامة في أبريل ١٩٢٣

زاد فيها عدد النواب الاشتراكيين من ٢ إلى ٦ ونازوا في مدريد بحسب مقاعد أساسا بسبب حملتهم القوية ضد الحرب المراكشية .

وسرعان ما وجدت حكومة الأحرار نفسها في مصاعب ، لاحول مراکش بحسب ، بل ومع الكنيسة أيضا . فقد اقترحت تعديل الدستور بحيث يقع نطاق التسامح الديني ليشمل الأديان الأخرى إلى جانب الكاثوليك . وأثار ذلك الكنيسة ودفعها إلى الاحتجاج الشديد ، وسارعت الحكومة بسحب اقتراحها . وفي هذه الأثناء كانت المناقشة حول موضوع مراکش قد استوفت وأدت إلى تهم خطيرة ضد عدد من الزعماء السياسيين وكذلك ضد الملك للتدخل بدون وجه حق في الشؤون العسكرية والسياسية . كما أن الموقف المالي ، بالنظر إلى الارتفاع الشديد في نفقات الحرب الذي حاولت الوزارة الجديدة تخفيفه ، كان خطيرا بصورة متزايدة ، وكانت منظمات الضباط ، في إسبانيا متزايد من النقد الموجه ضد السلطات العسكرية . وفي اللحظة التي كان فيها البرلمان على وشك إنهاء المناقشة ، قام القائد العسكري في قطلونية - ميغيل بريمو دي ريفيرا - بالاتفاق مع المحافظين في قطلونية بتمرد مسلح ضد الحكومة الإسبانية وأعلن تأسيس «إدارة» عسكرية تتولى حكم البلاد . وكان رئيس وزارة الأحرار ، ماركيز أوف الكويماس يريد أن يقاوم ، ولكن الملك رفض تأييده واضطر إلى الاستقالة . وبعد ذلك قبل الملك سلطة «إدارة» بريمو العسكرية وطلب من بريمو نفسه تأليف الوزارة الجديدة ؛ وعندئذ عين بريمو «إدارة» عسكرية موسعة أعلنت حالة الحرب في البلاد وأخضعت الصحافة لرقابة شديدة وحرمت كل الاجتماعات والمظاهرات السياسية وطردت جميع الحكومات الإقليمية واستبدلت بعسكريين ، وطهرت جميع السلطات المحلية بقسوة ووضعت تحت السيطرة العسكرية . وفي نفس الوقت أصدر بريمو بيانا موجها إلى الطبقات العاملة معينا إجراءات تنظيم الأجور وساعات العمل بواسطة السلطات العامة . وذهب رئيسا مجلسي البرلمان الإسباني إلى الملك وطالبا بدعوة «كوريتر» جديد طبقا للدستور ، ولكن الملك أحال

طلبهما إلى «الادارة» العسكرية، فرفضته على أساس أنه محاولة لإحياء نظام برلمانى قاسد وصار غير نكى موضوع .

وهكذا كان لإسبانيا «ثورتها» فى سبتمبر ١٩٣٣ ، ولكن من الجيش هذه المرة وليس من العمال . وأدت إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية كاملة . وحاول «الكونفدرال» القيام باقتراب مضاد باعلان إضراب عام ، ولكن «الاتحاد العام للعمل» رفض الاشتراك فيه . وحتى ربيع ١٩٣٤ استطاع «الكونفدرال» رغم الهزيمة فى الإضراب ، أن يحتفظ بظل تنظيم على . وفى مايو ذلك العام عقد «جمعية غير عادية للندويين» فى سباديل حضرها ٣٣٧ مندوبا ، وكان آخر عمل عام يقوم به فى ظل «الإدارة» . فى نفس الشهر أمرت الحكومة بالقبض على جميع زعمائه ، وبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠ ، وأمرت بإغلاق منظماته المحلية «السندكالات الوحيدة» التى فى كل منطقة . وتحول ما تبقى منه إلى الآقية حيث ظل موجودا فى خطر مستمر بزعامة فوضوية أساسا . وهرب عدد ممن كانوا أعضاء عاملين فيه إلى فرنسا حيث ألفوا جماعة أطلق عليها «الثلاثين» وحاولوا تنظيم تمرد مسلح داخل إسبانيا . وزحفوا فعلا على فيرا ، فى النافار ، فى نوفمبر ١٩٣٤ ، ولكنهم هزموا بسهولة - ويرجع جزء من الفضل فى ذلك «للعلاء الثميرين» الذين تسربوا إلى صفوفهم وكشفوا خططهم . وكان هناك أيضا عدد من الثورات المحلية داخل إسبانيا ، ولكن لم تقم ضد الدكتاتورية أية مقاومة منسقة .

وقد رفض «الاتحاد العام» كما رأينا أن يتعاون مع «الكونفدرال» فى الإضراب العام فى سبتمبر ١٩٣٣ ، وتجنب إلى حد كبير الاضطهاد الذى وقع على السندكاليين والفوضيين من أعضاء «الكونفدرال» . «قندراى» «الاتحاد العام» والاشتراكيون مؤقتا أن الأمر لا تنفع فيه حيلة وأحوا رؤوسهم للعاصفة . ولما كان البرلمان قد انتهى أمره فإن الاشتراكيين قدوا تمثيلهم النيابي فيه ، ولكنهم كانوا يعلمون أنهم أضعف جداً من أن يلتجئوا إلى السلاح . وكان برمودى ريفيرا يريد تجنب تكتل الطبقة العاملة فى معارضة نظامه ، وبدأ

قبل أن يمضي وقت طويل في مقابلة الزعماء المستقلين من « الاتحاد العام للعمل » .
وفي ديسمبر ١٩٢٤ أعلنت « اللجنة القومية » الحزب الاشتراكي موافقتها على
قبول فرانسيسكو لارجوكاباليرو (١٨٧٠ - ١٩٤٦) ، زعيم « الاتحاد » ،
منصب مستشار دولة في ظل « الإدارة » العسكرية ، وبعد ذلك اتبع « الاتحاد »
سياسة استخدام القدر الذي تسمح به الدكتاتورية من حرية إلى أقصى ما يمكن .
وفي مايو انتهت حالة الحصار وسمح بقدر من الحرية النقابية ، ولكن ليس الحرية
السياسية ، النقابات المستعدة للتعاون مع الدكتاتورية والتي تمتنع عن أى نشاط
ثورى . ولم يشمل هذا التسامح طبعا نقابات « الكوكتندال » التي استمر
وجودها سرا واشتركت في عدد من المؤامرات غير الناجحة ضد الدكتاتورية .
وفي هذه الأثناء كانت الحكومة العسكرية تعمل على تنفيذ عدد من الإجراءات
لتنظيم شروط العمل ومنع الصراع الصناعى . وفي أغسطس ١٩٢٦ نشرت
« مجموعة قوانين عمالية » جديدة ؛ وفي نوفمبر من العام ذاته أصدرت مرسوما
بقانون ينشئ منظمة قومية اندماجية للعمل مع وضع نظام من اللجان المشتركة
من العمال وأصحاب الأعمال لتسوية النزاعات . وفي حوالى الوقت نفسه عقد
الفوضيون الأسبان مؤتمرا في ليون وقرروا إنشاء « فدرال فوضوى لايبيريا »
بين المنفيين الذين يعيشون في فرنسا . وتلا ذلك مؤتمر فوضوى سرى في أسبانيا
نفسها ، في فالنسيا ، في يولييه ١٩٢٧ وتم فيه تأسيس « الفدرال الفوضوى
لايبيريا » نهائيا .

وحوالى ذلك الوقت كان بريمو دى ريفيرا يحاول إنشاء ، بدلا من برلمان ،
« جمعية وطنية » استشارية بجته من ٤٠٠ عضو لتكون جهازا مساعدا
« للحكومة العسكرية » وعرض على الاشتراكيين ستة مقاعد في هذه الجمعية ،
ولكن الحزب الاشتراكي رفض ، في مؤتمر عقد في أكتوبر ١٩٢٧ ، أن يسمح
لأى عضو من أعضائه بالدخول فيها ، ورفض الذين وجهت إليهم الدعوة
العرض . بيد أن « الاتحاد » قرر في مؤتمره الذى عقد في مدريد في سبتمبر التالى
الموافقة على تمثيل النقابات المنتمية إليه في الهيئات الاندماجية العامة التي أقامتها

الحكومة بشرط أن ينتخب المثلون بحرية وأن يطعموا تغليات الثقات التي تتعلق بها الأمر . واستمرت الأمور على هذا النحو إلى أن تنازل برمودي ريفيرا عن سلطته الدكتاتورية ، وحل محله على رأس الحكومة جزال بيرنجير ، الذي أعاد الضمانات الدستورية في أول الأمر وأعلن العفو العام بالنسبة للأشخاص المسجونين لأسباب سياسية أو اجتماعية ، ولكنه أوضح سريعا أنه ينوى الاحتفاظ بنظام الدكتاتورية العسكرية الذي أقامه برمودي منذ سبع سنوات في جميع سماته الأساسية .

وفي هذه الظروف اضطر حتى زعماء الجناح اليميني الذين كانوا على استعداد للتفاهم مع برمودي إلى التمرد . وقبل نهاية ١٩٣٠ اشترك لارجو كابليرو وفرناندو دي لوس ريوس وانداليثيو بييرتو في مؤامرة كان الغرض منها إسقاط بيرنجير والملكية وإقامة الجمهورية . ولما انكشفت خطتهم ألقي بهم في السجن — باستثناء بييرتو الذي هرب إلى الخارج . بيد أن القوى التي تتطلبها الانتفاضة الثورية كانت تزداد قوة بسرعة ؛ وفي العام التالي ، بعد أن خلف الأميرال أرنار بيرنجيه ، أجريت انتخابات بلدية في جميع أنحاء أسبانيا . وكالعادة أعلن أن أحزاب الحكومة فازت بمعظم المقاعد ؛ ولكن حقيقة أن الجمهوريين والاشتراكيين استولوا على جميع المدن الكبرى لم يمكن إخفاؤها . ودفعت هذه الظروف « اللجنة الجمهورية » برئاسة زامورا ، وهي التي كانت سابقا قد وصلت إلى اتفاق مع دعاة الحكم الذاتي القطلونيين ، إلى التقدم علنا بمطالبة الملك بالنزول عن العرش وبشكوين جمهورية . ورفض الملك التنازل ، ولكنه لما رأى المقاومة غير مجدية وافق على الكف عن ممارسة سلطانه وعلى مغادرة البلاد حتى يتقرر مستقبلها . وأجريت عندئذ انتخابات في ظل ظروف حرة ، وأدت إلى عودة « كوزيم » للجمهوريين فيه أغلبية ساحقة وعندئذ ألف زامورا ، وهو كاتوليكي محافظ ، وزارة من جميع الأحزاب ، ولكنه استقال في العام التالي لأنه كان يمارس السياسة المناهضة للكنيسة التي اتبعتها معظم زملائه . وخلفه الزعيم الراديكالي مانويل آزانيا في رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٣٠ ، ولكن

سرعان ما انسحب الراديكاليون من الحكومة وتركوها في أيدي الاشتراكيين أساساً . أما مصيرهم بعد ذلك وعاولتهم وضع دستور أسباني جديد ، وسير الأحداث التي أدت إلى التمرد العسكري في مراكش في ١٩٣٦ والحرب الأهلية في الأعرام التالية ، فإنها جميعاً تنتمي إلى فترة خارج تلك التي نعالجها في هذا المجلد وترك الأسبان ، وقد تحرروا مؤقتاً من كل من الملكية والحكم العسكري بواسطة الجيش ، يحاولون إقامة وحدة جمهورية في بلاد أنبتت المرة تلو المرة أنها غير قادرة على العمل معاً من أجل هدف مشترك .

يكاد يكون سجل إسبانيا إبان السنوات المضطربة من ١٩٠٨ إلى «الانقلاب» في سبتمبر ١٩٣٣ سجلاً بلا حكومة تقريباً ، لأنه برغم أن الوزارات كانت تتناوب في تعاقب سريع ، لم يكن في وسع أى منها أن تمارس سلطة فعالة ضد العسكريين أو الكنيسة الكاثوليكية أو ضد الفورات المستمرة للطبقة العاملة وتمرد الفلاحين أو الإجراءات العنيفة التي استخدمها أصحاب الأعمال وملوك الأراضي لإخمادها . فكانت قتلونه ، وبخاصة برشلونه ، مسرحاً للعنف باستمرار تقريباً ، كما في سنوات ما قبل ١٩١٤ ^(١) . فقد ارتكبت اغتيالات عديدة وجرائم اعتداء على الأشخاص والأملاك عاماً بعد عام من الجانبين ، وكانت هناك عصابات منظمة كثيرة من «الفتوات» الذين على استعداد للقيام بالاعتيالات مقابل مال من أى مصدر . واستمرت شرطة برشلونه طرفاً في هذه الفلاقل وفي استخدام «العلاء المثيرين» على نطاق واسع ، وتدخلت الحامية العسكرية من وقت لآخر لإخماد الاضطرابات ولشن حرب على الجماعات السندكالية والفوضوية ، التي لم يستطع إخمادها تماماً قط . وكانت القومية القطلونية منقسمة أقساماً حاداً إلى جناح يميني وآخر يساري ، وكان دورها متعدد الاتجاهات . فقد كان دعاة الحكم الذاتي القطلوني اليمينيون ، رغم معارضتهم للنظام المركزي ومطالبتهم بإعادة إنشاء برلمان قطلوني يتمتع بالحكم الذاتي ، على استعداد عادة للاتجاه إلى مساعدة الحكومة في إخماد الاضطرابات السندكالية وفي محاولات بناء «قابات حرة»

أليفة في معارضة الكونتال . . وكان برمودي ريفيرا عندما قام « بالثورة » ، كقائد عسكري قطلوني يعمل بتأييد دعاة الاستقلال الذاتي القطلوني اليمينيين ، الذين راودهم الأمل في أنه سيستخدم سلطته في الاستجابة لمطالبهم . ولكن سلطات الجيش كانت بصفة عامة تؤيد المركزية ، وسرعان ما اضطر برمودي إلى تغيير اتجاهه والإصرار على المحافظة على الحكم المركزي . وكان قد أنهى في ١٩٢٣ حزب اشتراكي قطلوني في برشلونه ، بعد « الانقلاب » بقليل ، بزعماء جابريل ألومار ، ولكنه لم يحظ بأصوات كثيرين أمام قوة السندكالية القوضوية في قطلونية وبسبب سياسة المركزية التي يقيعها الحزب الاشتراكي الإسباني . وبعد ١٩٢٣ انتقل مركز دعاة الحكم الذاتي القطلوني من اليساريين إلى فرنسا ، حيث شرع الكولونيل فرانيسكو ماسيا (١٨٥٩ - ١٩٣٣) في العمل على بناء « الاسكويرا » كحزب اليسار البورجوازي . وحاول ماسيا القيام بتمرد في نوفمبر ١٩٢٦ فآخذ ، وبعد ذلك كان على دعاة الحكم الذاتي القطلوني أن ينتظروا سقوط الدكتاتورية حتى يستطيعوا خلق حركة قوية ثانيا .

فند ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ كانت اسبانيا باستمرار على حافة الثورة ، ولكن لم تكن هناك أية قوة منظمة أو قوية إلى الحد الكافي لقلب الدولة القائمة ، برغم فسادها الواضح القبيح . وكان هناك عدد كبير جدا من المتنافسين على السلطة لا يستطيعون ولا يريدون التصافر حول أي برنامج بناء . وكانت الأحزاب السياسية المتنافسة ، التي تقوم على نظام انتخابي فاسد تماما ولا معنى له ، بلا أية قوة حقيقية ولا تمثل مبادئ منسقة أو واضحة : بحيث أن الملك كان يستطيع إسقاط الوزارات كما يشاء تقريبا ، واستخدام سلطته فعلا بطريقة تجعل أي حكم مدني فعال مستحيلا . وكان الجيش ، الذي تسيطر عليه منظمات الضباط والفرق ، يحقر السياسيين تماما ويشبه أي نقد من المدنيين ، وجعل من نفسه « دولة داخل الدولة » ، وهكذت الحكومة سيطرتها عليه تماما . والكنيسة ، وهي محصنة تماما بالسلطة الاحتكارية ، لم تقبل أية حركة سياسية ترمي إلى الانتقاص من سلطتها وكان في وسعها قلب أية حكومة تهرؤ على منازعتها في احتكارها . وكانت قوى

الطبقة العاملة مقسمة بين الاشتراكيين من دعاة المركزية ، الذين كانوا أيضا
إصلاحيين معتدلين ، والسندكاليين الفوضويين ، الذين كانوا دعاة نوريين للحكم
الذاتي للنطاق ورفضوا كل صور السلطة المركزية حتى داخل منظماتهم ذاتها .
وكانت النقابية مقسمة بين «كوفندرال العمل» الذي كانوا يسيطرون عليه ،
و«الاتحاد العام للعمل» الذي كان في الواقع ملحقا بالحزب الاشتراكي . ورغم
أن هذه الفرق تضارفت من وقت لآخر ضد الحكومة وأصحاب الأعمال ، فإن
كل تحالف عكسته انقسام على الفور تقريبا لأن مفاهيمها عن النقابية بأكملها كانت
مختلفة . فكان «الاتحاد» يتمسك بمبدأ النقابات «القومية» المنفصلة الحرف
والصناعات المختلفة ، في حين أن «الكوفندرال» تحول إلى مبدأ التضامن
«الحلي» الكامل عن طريق «الاتحادات السندكالية» .

وحيال هذه الخلافات لم يكن قيام حركة طبقة عاملة إسبانية متحدة في الحقيقة
ممكنا في الميدان السياسي أو الصناعي . وبما لا ريب فيه أنه بما خفف حدة
العداوات بين الحركات المتنافسة إلى حد ما أن الماغل الرئيسية «الكوفندرال»
و«الاتحاد» والسندكاليين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين كانت
إلى حد كبير في أماكن متفرقة من البلاد ، فكان «الكوفندرال» والسندكاليون
الفوضويون أقوى الفرق بكثير في قطلونية والجنوب الغربي ، و«الاتحاد»
والديموقراطيون في مدريد . بيد أنه كانت هناك مناطق فيها صراعات محلية
خطيرة — مثل بلباو — وكذلك مناطق واسعة لم يكن لأى الفريقين فيها أى
تنظيم مستمر من الأنصار . وينبغى أن نتذكر دائما أن إسبانيا كانت بلدا
تغلب فيه الزراعة ، بنظم واسعة الاختلاف فيما يتعلق بشغل الأرض والزراعة —
من ضياع ضخمة تزرع زراعة خفيفة جدا تملكها عائلات من ملاك الأراضي
إلى حيازات مرهقة الفلاحين في غاليسيا ، مع واحات من الأراضي الحصبة
والزراعة المتسيرة نسبيا في المناطق الساحلية في الشمال والشرق . وكانت
المنطقة الوحيدة التي نمت فيها الصناعة في قطلونية : أما في الأماكن
الأخرى فلم يكن فيها سوى شراخ من الأرض — مثل مناطق التعدين

فى الشمال والجنوب الغربى ، ومنطقة المعادن التى مركزها بيلباو ، وبعض التجمعات المحلية . ولم تكن مدريد نفسها مركزا صناعيا كبيرا . وكان هناك قدر كبير من السكان فى المدن يشتغلون بالحرف اليدوية الصغيرة ، ولكن قطلونية ، التى كانت تجتذب الكثيرين من العمال المهاجرين من المناطق الأخرى ، كانت المركز الذى لاجدال فيه النمو الصناعى ، تعتمد على اسبانيا كلها كسوق وتعد المصدر الداخلى الرئيسى لرأس المال المستثمر . فكان لا بد فى حالة قيام ثورة برولتارية اسبانية أن تقوم قطلونية ، وبخاصة برشلونة ، بالدور الرئيسى . بيد أنه كانت هناك عقبات كثيرة فى طريق زعامة قطلونية لغورة ثورية على نطاق قوى . فأولا لم يكن القطلونيون أنفسهم متحدين فيما يتعلق بنوع الثورة التى يريدونها . فقد وضعت جماعة من بينهم مطلب الحكم الذاتى فى الصدارة - المطالبة ببرلمان قطلونى يقوم عليه حكم ذاتى إقليمى ، ولكن حتى فى هذا الموضوع لم يكن القطلونيون من دعاة الحكم الذاتى متفقين . فالصناعيون ، الذين كانوا يسيطرون على الجناح اليميني كانوا يريدون الحكم الذاتى ، ولكنهم لم يريدوا الانفصال بأى حال عن بقية اسبانيا - لأن ذلك قد يكلفهم سوقهم التى يتمتعون فيها بمركز الأفضلية وكذلك مركزهم بوصفهم المورد الأول للاستثمار فى التنمية الاقتصادية الاسبانية ككل . ولم يكن دعاة الحكم الذاتى الأكثر راديكالية متأثرين بمثل هذه الاعتبارات الاقتصادية ، ولكن حتى هم كانوا يريدون فى الغالب الحكم الذاتى وليس الانفصال الكامل . لقد كانوا فدراليين أكثر منهم دعاة قوميين خلص مطالبون بحق تحرير المصير كاملا .

وكان يشارك دعاة الحكم الذاتى اليساريين فى هذا الاتجاه الفدرالى زعماء العمال القطلونيين المنتمين إلى « الكونفدرال » والجهاز الإقليمى الذى يمثل - « تضامن » الحركة النقابية القطلونية . بيد أن « الكونفدرال » كان يسيطر عليه السندكاليون الفوضويون ، الذين كانوا يمارضون فى كل صور الدولة والحكم البرلمانى ، ومن ثم كانوا لا يقلون عدا نحو البرلمان القطلونى الخاص عنهم نحو برلمان اسبانيا كلها وجهاز الحكم المدنى والعسكرى . فكان زعماء « الكونفدرال »

يريدون الحكم الذاتي لقطلوניה ، ولكنهم أرادوا ممارسته ، لا عن طريق البرلمان بل عن طريق بناء من الكوميونات المحلية التي تقوم على الاتحاد الحر بين العمال والفلاحين ، دون أية دولة تسلطية فوقهم في مركز الأمر . وتصوروا الثورة التي ستحرر قطلوניה بهذا المعنى ثورة في أسبانيا كلها ، يتضافر فيها العمال والفلاحون في جميع أنحاء أسبانيا ضد مضطهديهم ؛ واتخذوا موقف العداء من أية نزعة قومية قطلويفية خالصة تقطع صلتهم بزملائهم المتوردين في الأجزاء الأخرى من أسبانيا .

ولهذا السبب لم يكن قيام أية وحدة بين دعاة الحكم الذاتي البورجوازيين في قطلوونية والعمال الذين قبلوا الإنجيل السندكالي الفوضوي ممكنا — وبخاصة أن دعاة الحكم الذاتي اليمينيين كانوا خصومهم المباشرين في الصراع الطبقي المحلي الذي جعل برشلونة أكثر مدن أوروبا كلها قلاقل . فضلا عن أنه كانت هناك تيارات متعارضة حتى بين عمال قطلوونية ؛ لأن كثيرين منهم لم يكونوا قطلونيين بل مهاجرين من جهات أخرى من البلاد ، ولم يتأثروا بالمؤثرات النفاية القطلوونية التي لعبت دورا كبيرا في حركة الحكم الذاتي القطلوني .

وحق إذا كان العمال الصناعيون متحدين ، لا في قطلوونية وحدها بل في أسبانيا كلها ، فما كانت تقوم ثورة اجتماعية ناجحة بدون تأييد الفلاحين . ولا ريب في أن الفلاحين كانوا في أجزاء كثيرة من البلاد مستعدين تماما للتمرد عند أول إشارة لفرصة ، ولكن استعدادهم كان لفورات محلية بحتة ، ناجمة عن شكاوى محلية ، وليس لثورة على النطاق القومي . وقد استطاع خطباء الفوضويين والمنظمون المتجولون إغاثتهم فعلا إلى مثل هذه الثورات المرة تلو المرة ، ولكن لم توجد وسيلة لتنظيمهم لقيام بعمل مشترك في مناطق واسعة أو لربط حركاتهم المحلية بأية طريقة مستمرة بحركات برويتاريا المدن . بالإضافة إلى أن أهل المناطق استعدادا للتمرد كانت تلك التي فيها الظروف الزراعية أحسن من غيرها ، لأسباب اقتصادية ولأن قوذا الكنيسة كان على أشده بين الفلاحين المزدهرين .

وفي هذه الظروف لم يكن لدى الثورة البروليتارية أية فرصة للنجاح . فلا يمكن أن تكون ، في الفترة التي تقناؤها في هذا الفصل ، إلا ثورة سندكالية فوضوية ، لأن الديموقراطيين الاشتراكيين لم يكونوا ثوريين حقيقة مطلقا ، وكان الشيوعيون الذين انفصلوا عنهم في ذلك الوقت كية مهمة تقريبا . ولكن السندكاليين الفوضويين لم يكونوا قط ، رغم سيطرتهم في برشلونة وبعض المناطق الأخرى في اسبانيا ، وبخاصة في الشرق والجنوب ، في مركز يسمح لهم بتزعم حرب أهلية تضم اسبانيا كلها . فان عداؤهم ذاتة نحو كل صور السيطرة المركزية كان عقبة خطيرة في سبيل ذلك . وكان عجزهم النفسي في مدريد عقبة ضخمة أخرى . لقد كانوا من القوة بحيث يستطيعون أن يحولوا اسبانيا إلى دولة بلا قانون ، ولكن ليس بحيث يقبلون أيًا من القوتين المركزيتين الكبيرتين اللتين تقفان أمامهم - الجيش والكنيسة . والواقع أن الجيش كان ، كما أثبتت الحوادث ، القوة الوحيدة التي تستطيع فرض حكم القانون من أي نوع على البلاد بأكملها عندما يقر رأى زعمائه على الاستيلاء على السلطة في أيديهم ، وفي اسبانيا كان الجيش يعنى الضباط وليس الجنود العاديين . ولا ريب في أن الجنود العاديين قاموا فعلا في بعض المناسبات بمحاولات ، في أماكن بذاتها ، لتأكيد ذاتهم كقوة ثورية - في سرقسطه مثلا في يناير ١٩٣٠ ؛ ولكن مثل هذه الفورات كانت عملية محدودة ويسهل إخمادها . فالعمل المستمر من جانب الجيش كان في يد « منظمات الدفاع » ، في الفرق المختلفة التي سببت مشاكل خطيرة للحكومات المتعاقبة إبان الأزمة المراكشية الطويلة . بيد أن هذه « المنظمات » لم تكن في ذاتها قوى ثورية بناءة بل مصدر قلق . ولم تسقط الحكومة المدنية نهائيا ، ويقضى على الحركة الثورية السندكالية الفوضوية البديلة بسرعة ، إلا عندما تولى بريمو دي ريفيرا ومعظم الرتب العليا في الجيش الحركة بأنفسهم .

وهكذا برغم أنه بدا في ١٩١٩ أن البروليتاريا الإسبانية على وشك الانضمام إلى جانب الكومترن وقبول الزعامة الروسية من أجل قضية الثورة العالمية ، لم يكن مثل هذا التحول في أي وقت ممكناً حقيقة . فالشعور ضد كل زعامة

مركزية تسلطية كان أقوى بكثير من أن يمكن القضاء عليه ، وسرعان ما تراجع ، كوقفندال العمل ، بمجرد أن وجد نفسه وجها لوجه أمام ادعاء موسكو الحق في تحديد السياسة والنظام فوق رؤوس الثوريين الاسبان . والواقع أن الكومنترن وجد أصدقاء بين الديموقراطيين الاشتراكيين غير الثوريين أكثر مما وجد بين الفوضويين والسندكاليين ، لأن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا يمحذون المركزية وفي مأمن من « اضطرابات الطفولة اليسارية » التي هاجمها لينين بشدة . ولكن رغم أن أعضاء الحزب الشيوعي الاسباني الجديد جاءوا من الديموقراطيين الاشتراكيين أكثر مما جاءوا من الفوضويين ، فإن أعضاءه في مجموعهم كانوا أقل بكثير من أن يتحدثوا بصورة فعالة الحكومة أو الحركتين الكبيرتين الطبقة العاملة ، السندكالية والحزب الديموقراطي الاشتراكي الإصلاحي .

وقد مات إبان هذه السنوات عدد من الزعماء البارزين لحركة الطبقة العاملة قبل الحرب . فقد مات انسلو لورنزو ، أحد المجاهدين القدامى البارزين الذين كانوا نشطين إبان أيام « الدولة ، الأولى ، في برشلونه في نوفمبر ١٩١٤ . ومات فرنسيسكو مورا ، نائب رئيس الحزب الاشتراكي ومؤرخه ، في ١٩٢٤ ، وبابلو إيجليسياس (ولد ١٨٥٠) ، مؤسسه وزعيمه ، في العام التالي . ومات الكاتب الفوضوي ريكارد وميللا (ولد ١٨٦١) أيضا في ١٩٢٥ . وكان من بين الزعماء الذين حلوا محل إيجليسياس ومورا ، الأستاذ جوليان بيسيترو (١٩٤٠ - ؟) — وهو من جامعة مدريد ، وفرنسيسكو لارجو كابلان — الشخصية الرئيسية في « الكونفدرال » ، والصحفي انداليتيو برييتو — الذي كان يحتل مركز الصدارة في بيلباو ، وأستاذ آخر هو فرناندو دي لوسمدروس الذي صار المنظم الزراعي الأول للحزب . أما السندكاليون الفوضويون فاتهم لم يتجنبوا « رغم نشاطهم الكبير ، أي زعيم سوى آنجل بستانيا الذي قام بالدور الرئيسي في المفاوضات مع الكومنترن . وكان من الشخصيات المهمة بين من انضموا إلى الشيوعية لفترة ما أندرياس نين ويواكين مورين ، اللذان سيطرا

بـ P. O. U. M. فيما بعد ؛ وتام دافيد أجويانو وأظونيو جارسيا كوينيدو واء تورالبا يقش بالادوار الرئيسية فى إنشاء الحزب الشيوعى .

* * *

البرتغال

فى البرتغال، حيث قلبت ثورة ١٩١٠ الملكية وانشأت ما قيل أنه جمهورية دستورية ، تابعت الانقلابات والتمردات فى تعاقب سريع جدا إبان السنوات التالية ، ولكن لم يكن للاشتراكية دور فيها . فالحزب الاشتراكي الصغير يمتد وجهه إلى ١٨٧٦ باستمرار ، ولكن لم يكن له قط أى نفوذ حقيقى . وكانت الحركة النقابية أكثر أهمية منه ، وبخاصة بعد ١٩١٨ ؛ ولكن كان يسيطر عليها السندكاليون الفوضيون ، ولم يكن هناك أى ود بين السندكاليين الفوضيين والحزب الاشتراكي . وكان ما للحزب من قوة يوجد فى الجزء الشمالى من البلاد وبخاصة فى أوبورتو ، ثانى مدينة كبرى والمدينة الوحيدة التى تعد مركزا كبيرا للسكان باستثناء لشبونه . وكانت قوة الاشتراكيين فى لشبونة ضعيفة جدا ، وكان « الاتحاد السندكالى ، يسيطر على الموقف ، برغم أن المقر الرئيسى للحزب فى العشرينات كان هناك ، وكان سكرتيره الفريدو فرانكو . أما صحيفة الحزب الرئيسية « ريبيليكا سوسيال » فكانت تصدر فى أوبورتو ويرأس تحريرها يواكين دى سيلفا :

وقد كان السندكاليون يظهرون أحيانا على المسرح ، فى خضم الصراعات المتعاقبة بين الملكيين والجمهوريين وبين المحافظين والديمقراطيين والراديكاليين ، كقويدين ليسار البورجوازي ؛ ولكن الاشتراكيين كانوا يحاولون أكثر الوقوف يمتأى . وكانت الحكومات القائمة تزور بلا حياة فى الانتخابات البرلمانية المرة تلو المرة ، وكانت هذه الانتخابات كثيرة حتى جاء جنرال كارمونا وجعل من نفسه دكتاتورا بعد هزيمة تمرد الراديكاليين فى ١٩٢٦ ، وقيد حتى الانتخاب،

الذى كان لجميع الرجال اسما ؛ حتى وصل إلى أقل حد بفرض اختبار القراءة والكتابة يستبعد معظم العمال وكل الفلاحين تقريباً الذين كانت تتكون منهم أغلبية السكان . وفي مثل هذه الظروف كانت السندكالية القوضوية ، كما في أسبانيا ، هى الاستجابة الفريزية من جانب الكتلة الرئيسية من العمال الصناعيين عندما كانوا ينتجبون أصلاً . يبدو أن الصراع كان يدور في الغالب بين السياسيين والفرق المتنافسة في القنرات المسلحة ؛ وقد أسقطت هذه الفرق الحكومة المرة تلو المرة وطردت رؤساء الجمهورية المنتخبين قبل أن تنتهى مدتهم بفترة طويلة . وقد انشأ حزب شيوعى إبان ثورة المشاعر في ١٩١٩ ، ولكنه لم يحصل على قوة كبيرة . ومع مجيء الدكتاتورية في ٢٧ - ١٩٢٨ أخذ نشاط كل من الشيوعيين والإشتراكيين بقسوة ، وفرض على النقابات التحريم القانونى للإضراب . وكانت الحالة المالية فى أرتباك مستمر فى ظل الجمهورية ، وأدى التضخم إلى متاعب كبيرة بين الفلاحين والعمال الصناعيين .

الفصل السابع عشر

روسيا من السياسة الاقتصادية الجديدة

إلى خطة السنوات الخمس

توصف فترة الحرب الأهلية الروسية — (١٩١٩ و ١٩٢٠) — عادة بأنها «شيوعية الحرب» التي يخضع كل شيء فيها لمقتضيات «الجيش الأحمر» ولضرورة ضمان مؤن غذائية كافية للقوات المسلحة وسكان المدن المحيولة دون انهيار النظام السوفيتي. وعندما انتهت الحرب الأهلية بهزيمة رانجل نهائيا خلال الشهور الأخيرة من ١٩٢٠ صار من الضروري التفكير على الفور في الكيفية التي يجب أن يعدل بها بناء الحكم والسيطرة لتلائم مهام تدعيم النظام والتنمية الداخلية. وكانت المشاكل الأولى، وكانت مشاكل ملحة إلى أقصى حد، هي تخفيف حدة التذمر بين الفلاحين، الذي لم يمنعه من دفع الفلاحين إلى التمرد على نطاق واسع سوى أن «البيض» أثاروا كراهيتهم أكثر حتى من البلاشفة الذين يصادرون الطعام، والمصل على إعادة الإنتاج في الريف والصناعات التي أوديت كثيرا بالحرب الأهلية. فكان من الضروري العمل على إيجاد طرق لحل الفلاحين على زراعة طعام أكثر وزيادة الموجود منه للاستهلاك في المدن دون الاستمرار في إجراءات المصادرة العنيفة التي استخدمت في فترة «شيوعية الحرب»، وبإبداء بإقامة بناء اقتصادي يعمل من الممكن السير بسرعة في التصنيع مع عمل ما يمكن عمله لتوفير السلع الاستهلاكية لمبادلتها مع الفلاحين مقابل المؤن الغذائية والزراعية.

وكن هناك موضوع يتصل بذلك اتصالا وثيقا هو ماذا يفعل «بالجيش

الأحمر، أو بالأحرى بذلك الجزء منه الذي لم تعد له حاجة في الخدمة العسكرية فوراً. فإبان الحرب الأهلية، كان من الضروري تجنيد أعداد كبيرة من الجهاديين ذوي الصلابة من البروليتاريا الصناعية «لجيش الأحمر»، حتى مع اضغاف الجهة الصناعية بصورة خطيرة؛ وقد ماتت هذه العناصر في الجيش الأحمر، خسارات شديدة في القتال. بيد أن الجيش الأحمر كان أيضاً ميدان تدريب في غاية الأهمية للجندين المجدد الشيوعيين الذين أخذوا من كتلة الفلاحين، ولم يصر فقط قوة محاربة على كفاية وتنظيم ممتازين، بل صار أيضاً أداة كبيرة يمكن للدعاية الشيوعية والإدارة الشيوعية. وكان السؤال هو هل يبرح الجزء الذي يمكن الاستغناء عنه في الخدمة العسكرية ويسمح له بالاندماج في كتلة الجماهير أم يحتفظ به بصورة ما ويستخدم في بعض مهام التعمير المدني الملحة، وربما بالإضافة إلى ذلك يوضع رجال «الجيش الأحمر» الذين أثبتوا قدرتهم وإمكان الاعتماد عليهم في مراكز مهمة في الجهاز المدني — وبخاصة في النقابات.

وظهر تروتسكي، صانع «الجيش الأحمر» وزعيمه، في هذا الموقف كداعية السياسة الثانية. فكان يريد الاحتفاظ «بالجيش الأحمر» واستخدامه في تنفيذ المشروعات المدنية الكبرى تحت النظام العسكري؛ واقترح أيضاً تجنيد أعداد كبيرة من «الجيش الأحمر» في الجهاز الإداري، وبخاصة في المراكز الرئيسية في النقابات، لتقوية عود هذا الجهاز ولضمان أن تكون النقابات أجهزة تابعة يستمد عليها للحكومة السوفيقية و«الحزب» في تنفيذ مهام التعمير الاقتصادي الملحة. ولم يتردد تروتسكي في اقتراح هذه «العسكرية» في ميدان المشروعات الكبرى في التعمير الاقتصادي أوفى الرغبة في فرض جهادي «الجيش الأحمر» على النقابات حتى ضد رغبة الزعماء الموجودين ورغبة أعضاء النقابات أيضاً. فقد رأى قائدة استخدام «جيوش صناعية» كبيرة خاضعة للنظام العسكري في القيام بمهام مثل إعادة بناء شبكة المواصلات التي دمرت — السكك الحديدية والجسور والطرق والقنوات — وكان شديد الرية في النقابات، التي كان المناشفة والثوريون الاجتماعيون مازالوا معتمدين بنفوذ كبير فيها، وكانت المطالبة «بسيطرة العمال»

والديموقراطية الداخلية قد أخذت تشتد بعد أن خف ضغط ظروف الحرب . فضلا عن أنه برغم أن الحرب الأهلية انتهت فإنه كان يرى أن الوقت مازال مبكرا جدا للحكم بأن الأمر لن يتطلب قوة « الجيش الأحمر » كلها في القتال ثانية ، إن لم يكن لمواجهة أى تمرد جديد أو تدخل في روسيا نفسها ، فلكي يساعد « الثورة » عندما تقوم في البلاد الأخرى — في ألمانيا مثلا .

والذى حدث أن سياسة تروتسكى رفضت ، فقد وقف لينين نفسه ضدها ، حتى قبل أن يعلن « السياسة الاقتصادية » الجديدة في مارس ١٩٢١ . وقد استخدمت بعض فرق « الجيش الأحمر » فعلا في أعمال مدنية ملحة مؤقتا ، ولكن لم تحدث أية محاولة لوضع رجال منه في المراكز الرئيسية ، لا في النقابات ولا في الجهاز الإدارى — وإن كان عدد كبير منهم طبعوا وصلوا إلى مثل هذه المراكز . فقد كانت الضرورة القصوى في نظر لينين ، في ظروف الشهور الأولى من ١٩٢١ ، هى الزاجع المنظم من قيود الحرب الثقيلة التى فرضتها على الحكومة البلشفية الحرب الأهلية لتخفيف حدة التدمير بين الفلاحين ولتحديد مسئولية الحكومة المباشرة في الميدان الاقتصادى داخل حدود ضيقة . وقال إن « الحرب الأهلية » جعلت لا مفر من أن تسيطر الدولة السوفيتية سيطرة كاملة على قدر من اقتصاديات البلاد أكثر بكثير مما كان زعماءها يريدون أو يستطيعون إدارته بكفاية . وكانت النتيجة الحتمية أن تزعزعت حوافز الإنتاج ، وبخاصة في الريف ، وخصمت الصناعة لنظام تسلى غير مدروس جلب معه زيادة هائلة في البيروقراطية وفى تهرب المديرين المثقلين ، الذين عقدوا المزم على استمرار العمل فى منشآتهم بأى ثمن ، من القواعد التى يستحيل العمل بمقتضاها .

وكان الرد على المشكلة التى أثارها الأزمة الاقتصادية العامة فى نهاية الحرب الأهلية ، هو « السياسة الاقتصادية الجديدة » التى بدأ لينين بتطبيقها فى أرائل خريف ١٩٢١ . وقد بدأت هذه « السياسة » أساسا تقريبا كجزء خطوة يقصد بها زيادة المواد الغذائية ومواجهة تدمير الفلاحين ؛ ولكن كانت لها آثار

مباشرة على أجزاء أخرى من الاقتصاد السوفيتي ، وانتشرت بسرعة من الزراعة إلى التجارة بجميع أنواعها ثم إلى الصناعة ، وقبل أن يمضي وقت طويل امتدت إلى مبادئ المالية والميزانية . وكان أم أسها وأبعدها أثرا في التطبيق هو فرض ضريبة نوعية على الإنتاج الزراعي بدلا من الاستيلاء الذي فرضته الحرب على فائض الطعام لدى الفلاحين ، مع السماح للفلاحين بالتصرف فيما بقي لهم ، بعد احتجاز ما يقوم بأودم ودفع الضريبة ، بمبادئته بسلع أخرى يريدونها أو حتى يبيعه مقابل مال في الأسواق المحلية . وحددت الضريبة الجديدة على إنتاج الفلاحين بمعدل أقل بكثير مما كان الاستيلاء يتم عليه قبل ذلك ، بحيث يبقى للفلاح فائض كبير يتصرف فيه في الحصاد المتوسط . ولكن الغرض الأساسي كان توفير الحافز الاقتصادي للفلاحين لزيادة الإنتاج بوضع حد للنظام الذي لا يسمح بمثل هذا الحافز . وكان معروفا أن الكميات الأكبر من المواد الغذائية التي يبادلها الفلاحون أو يبيعونها ستعمل على زيادة إنتاج السلع الصناعية لمدم بها كقابل وبذلك تساعد على الاتعاش الصناعي إلى جانب الزراعي . وكان واضحا أن السياسة الجديدة ستكون حتما مفيدة أكثر للفلاحين الأفضل حالا ، الذين سيكونون في أحسن وضع لزيادة إنتاجهم ، وأنها قد تمنح بذلك إلى زيادة التفاوت في الريف ودعم مركز أولئك الفلاحين الذين كانوا أبعد الناس عن العطف على السياسات الشيوعية أو الاشتراكية ؛ ولكن ردي أنه بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الحصول على طعام أكثر وإصاله إلى المدن لابد من مواجهة هذا الخطر — حتى إذا كانت تحمل شيئا مزعجا بجهود ستوايين لإنشاء طبقة عليا من الفلاحين كعاجز ضد الاشتراكية بعد ١٩٠٥ .

وكانت هناك أيضا نتائج غير سارة يجب مواجهتها في الميدان الصناعي . فصانع المصانع الكبيرة ، وقد خربت آلاتها بسبب الإهمال إبان الحرب والحرب الأهلية ، كان من الواضح أنها ليست في مركز يسمح بزيادة الإنتاج بسرعة لمواجهة طلب الفلاحين المتزايد . وكان الأمر يتطلب إجراءات واسعة لتمهيد الصناعي واستئجار رؤوس الأموال ليكون ذلك ممكنا ؛ وكان هناك

أيضا قص خطر في المواد الأولية تلزم مواجهته . فكانت الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها زيادة السلع غير الزراعية بسرعة ، في المدى القصير ، هي التشجيع الكامل لتلك الصور من الاتساج الصغير الذي كان يمكن تنميته دون تكاليف رأسمالية كبيرة - أى الإنتاج الحرقى الفردى والإنتاج بواسطة المصانع الصغيرة وجماعات من المنتجين التعاونيين . وكان البلاشفة ، الذين يؤمنون إيمانا راسخا بمزايا الصناعة الكبيرة ، عازفين تماما عن رؤية هذا القطاع الاقتصادى يقوى ؛ ولكن الحاجة دفعتهم هنا أيضا ، لأنه كان مما لا جدوى وراءه أن يتوقع من الفلاحين زيادة إنتاجهم إلا إذا استطاعوا الحصول على ما يحتاجونه بالمبادلة بفائض ما لديهم بعد استهلاكهم الخاص . وبناء عليه بذلت أقصى الجهود في المراحل الأولى والسياسة الاقتصادية الجديدة ، لحل أصحاب الحرف والتعاونيات الإنتاجية على العمل كورد للسلع غير الزراعية التي يشتريها الفلاحون .

وقد وضعت السياسة الجديدة موضع التنفيذ فيما يتصل بالفلاحين في وقت متأخر جدا بالنسبة للبذر في الربيع في ١٩٢١ ، وغابت الآمال التي عقدت عليها في أول الأمر بكارثة في حصاد ذلك العام . وكنيجة لهذه الكارثة إلى حد كبير ارتفعت اسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا بالنسبة للسلع الصناعية ، التي خفض قيمتها تكاليف المشروعات المنتجة على البيع في منافسة . وزاد حدة هذا التكاليف أن نظام تمويل الصناعة وتزويد عاملها بمصدر الميث بأكله كان عرضة لتعديل جذوى كجزء من « السياسة الاقتصادية الجديدة » . في ظل « شيوعية الحرب » أدبرت المشروعات الصناعية ، باستثناء أصغرها ، باعتبارها مشروعات الدولة تأخذ رأسمالها العامل من بنك الدولة ، وكانت أرباحها وخسائرها تعود إلى ميزانية الدولة . فضلا عن أن العمال كانوا يتلقون الجزء الأكبر من أجورهم ، لا نقودا ، بل في صورة بطاقات تموين كانت تسمح لهم بأخذ مطالب الحياة من أجهزة تابعة للدولة ، على هدى حاجتهم الأساسية وليس على أساس أى تقدير لقيمة عملهم . وكان لهذا النظام أثر كبير في المساواة بين العمال ، ولكنه لم يوفر

أى حافز لزيادة الناتج . لقد كان النظام نتاج اقتصاد حصار لم يترك أى فائض لمكافحة المهارة أو المجهود المتنازين .

ومن الناحية الأخرى لم يعد العامل الصناعى ، فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، ، يحصل على تموينه بهذه الطريقة وحار يتقاضى أجوره من المشروع الذى يعمل به ؛ وقد كانت هذه الأجور لا تزال تدفع عينا إلى حد كبير لفترة ما ، ولكنها كانت تقدر على أساس الأسعار السائدة للسلع المطلوبة ، وكان الباقي يدفع قدا . وفتح هذا التغير الباب لزيادة التفاوت فى الأجور ، ولكن المهمة المباشرة التى تركزت عليه كانت أساسا هى أن المشروطات الصناعية صارت ملزمة بالعمل على إيجاد وسائل لتدفع أجور عمالها ، ولم يعد فى وسعها أن تسحب ببساطة ما تريده لهذا الغرض من مالية الدولة . وبالمثل كان عليها أن تحد المبالغ اللازمة لدفع ثمن المواد الأولية والوقود ومواجهة بعض النفقات الضرورية الأخرى . وأمرت بأن تدفع بما تحصل عليه ولا تنتظر التمويل من جانب الدولة ، ورغم إنشاء مصرف جديد خاص لتوفير التمويل الصناعى فإن ما كانت تستطيع أن تسحبه منه كان محدودا جدا طبقا للبدأ الجديد الخاص بإخراج الصناعة من ميزانية الدولة وإجبارها على إعادة تنظيم نفسها على أساس اقتصادى . قد أعلن مبدأ فصل ، الصناعة عن الدولة - وإن ظلت تعمل فى ظل الملكية العامة ، وكانت النتيجة المباشرة قصاصا شديدا فى رأس المال العامل أجبر المشروطات الصناعية على بيع ما تنتجه من السلع التامة الصنع بأسرع ما تستطيع ، وعلى حفظ ما لديها من مواد أولية لمواجهة التزاماتها الجارية .

وحيال ما ترتب على ذلك من هبوط حاد فى الأسعار الفسية^(١) السلع الصناعية ، سرعان ما لجأت المشروطات الصناعية - وقد تركت هكذا وشأنها فى تدبير ما تحتاجه من رأسمال عامل - إلى إجراءات النطاع عن الذات جماعيا .

(١) نسية لأن الرويل كان لا يزال فى انخفاض سريع مع استمرار الدولة فى الانتباه إلى طبع أوراق النقد الجديدة لمواجهة العجز الشديد فى ميزانيتها .

تجمعت في «موقوفات» وتكتلات كبيرة شرعت تعمل على منع تخفيض الأسعار المنافسة، وشرعت أيضا، بتشجيع كامل من الدولة، تعمل على تركيز الإنتاج في المصانع الأفضل كفاية لتخفيض تكاليفها. فأغلق كثير من المصانع الضعيفة الإنتاج، وأجر عدد من المصانع الصغيرة لجمعيات تعاونية، أو حق لأفراد خاصين، واستوفت الإنتاج فيها كجزء من القطاع الخاص الذي أنشئ بمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة. وكانت نتيجة هذه الإجراءات أن ارتفعت الأسعار النسبية للسلع الصناعية ارتفاعا سريعا حادا: والواقع أنه لم يمض وقت طويل حتى انقلب الحال، مع انتعاش الزراعة بعد كارثة ١٩٢١ ونجاح الإجراءات الخاصة بالحصول على المزيد من إنتاج الفلاحين في السوق في تحقيق العرض منه. ففي ١٩٢٣ جاءت أزمة «المقص» إذ ارتفعت الأسعار الصناعية ارتفاعا نسبيا فاحتأقضى على قدرة الفلاحين على شراء السلع المعروضة للبيع، وحدثت أزمة جديدة بين المدينة والريف تهدد بالقضاء على الاقتصاد السوفيتي بأكمله.

وفي ذلك الوقت كان زعماء السوفييت، الذين لم يهتموا كثيرا في المراحل الأولى للثورة بالسياسة النقدية أو المالية ولم يستطيعوا مواجهة التزاماتهم أثناء الحرب الأهلية دون الالتجاء باستمرار إلى المطبعة، قد انتهوا إلى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لتثبيت الاقتصاد داخليا وفي الخارج، وليصير في وسع الدولة مواجهة نفقاتها دون الالتجاء إلى إجراءات تضخمية. وكانت محاولة لإخراج الصناعة من ميزانية الدولة بإرغام المشروعات الصناعية على تدبير ما يلزمها بنفسها من الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، ولكنها وحدها لم تكن كافية. وكان من الضروري أيضا فرض ضرائب تكفي لمواجهة النفقات الجارية للحكومة والدفاع وتدير موارد للاستثمار العام إما من حصيلة الضرائب أو بواسطة قروض من أشخاص أو مؤسسات في وضع يسمح لها بالادخار. وجعل جريجورى سوكولنيكوف (١٨٨٨ - ١٩٢٠)، الذي حل محل ن. كرسنسكى كوزير للمالية في منتصف ١٩٢١، نفسه الداعية الأولى للعودة

إلى الأنساب المالية السليمة . وفي عهده فرضت ضرائب جديدة مباشرة وغير مباشرة وعقدت قروض من المؤسسات السوفيتية التي كان لديها فائض من المال ، وكذلك من الأفراد الذين كانوا يحصلون على مكاسب كبيرة في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » . كما شرع سوكونيكوف أيضا في العمل على إصدار وحدة نقدية جديدة ، هي « الشيرفونيت » ، تمثل قيمة ذهبية ، لتكون أولا وقبل كل شيء أداة للتبادل الخارجي ، ولكن كذلك كنوع من النقد الداخلي أقل تعرضا للهبوط من الروبل القديم ، الذي كان يهبط بسرعة مستمرة بالنسبة للعملة الجديدة مع استمرار التضخم . وفي نفس الوقت شرع سوكونيكوف بعمل على خفض النفقات العامة بمراجعة التكاليف الإدارية مراجعة شديدة ، واستطاع أن يقلل الثغرة بين المصروفات العامة ودخل الميزانية إلى حد كبير ، وكذلك أن يرغم الصناعة على اتخاذ وسائل أخرى لخفض نفقاتها بتخفيض الائتمان المتاحة لها تخفيضاً شديداً . والواقع أن سوكونيكوف طبق على الاقتصاد السوفيتي كثيرا من الإجراءات التقليدية للمالية الرأسمالية بالعودة إلى معيار الذهب واستخدام الضغط المالي كسلاح للسيطرة على صور المشروعات الجديدة التي أبحاثها ، بل وفرضتها في الواقع ، « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

وتأثرت التجارة بالصناعة تأثرا بالغا بالنظام الجديد . وكانت الدولة قد احتفظت باحتكار التجارة الخارجية في ظل « شيوعية الحرب » ، واستمر هذا الاحتكار في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » . ولكن التجارة الداخلية الخاصة لم يكن لها وجود تقريبا إلا في صورة « سوق سوداء » غير مشروعة لم تستطع أجهزة الدولة السيطرة عليها . وفي ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » طادت التجارة بسرعة إلى سائر نشاطها . وفي أول الأمر كانت القيمة متجهة إلى أنها ينبغي أن تأخذ صورة المقايضة المباشرة بين إنتاج الفلاحين والسلع الصناعية ، وأن يقتصر البيع والشراء قدا على عمليات المبادلة داخل الأسواق المحلية تماما . ولكن في العمل ثبت استحالة المحافظة على هذه الشروط ، واضطر الأمر السماح بحرية البيع والشراء بأسعار تحددها ظروف السوق بالنسبة لكل من فائض نتاج

الفلاح ومنتجات الصناعة الصغيرة . ومن ذلك سرعان ما طغت اقتصاديات السوق داخل المشروعات الكبيرة . فاشترت المصانع ما تحتاجه من مواد ، بل ومن وقود ، حيثما وجدته وكيفما وجدته ، وتصرفت في جزء من ناتجها بنفس الطريقة ، وإن كان ما زال مفروضا أنها تعطى الأولوية لمطالب أجهزة الدولة المستهلكة والصناعات المستهلكة التي في الملكية العامة .

وفي هذه الظروف سرعان ما ظهر نوع جديد من التاجر الخاص ، أطلق عليه « نيبان » ، كان أساسا يقوم بدور الوسيط في الجمع بين البائع والمشتري ، وكثيرا ما يقوم بدور العميل في تدبير احتياجات المشروعات الصناعية ، وبخاصة عندما كان الأمر ينطوي على أكثر من عمليات محلية . واستطاع كثيرون من هؤلاء الوسطاء « نيبان » أن ينجحوا أرباحا كبيرة جدا ، وأن يكسبوا ثروات ضخمة ، كان من الممكن عندئذ فرض ضرائب عليها بواسطة الدولة وامتصاصها بالقروض العامة .. وبذلك عاد الاتحاد السوفيتي في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » إلى أساليب الصناعة والمالية الرأسماليتين ، مع فرق أن معظم المشروعات الصناعية الرئيسية كانت ملكية عامة ، وأن التجارة الخارجية كانت في يد الدولة ، وظل الائتمان احتكارا عاما ، وفرق آخر هو أنه كان في وسع الدولة دائما أن تسحب أو تغير الظروف التي سمح في ظلها لاقتصاد السوق أن يعمل .

وكانت النتيجة الصافية صورة معدلة من « رأسمالية الدولة » مهد صراحة أن تكون مؤقتة وأن يحل محلها نوع ما من الاشتراكية بمجرد أن يشعر أولئك الذين في يدهم السلطة أنهم قادرون على استئثار التقدم الذي اقطع . ولم توضع قط المدة التي ستستمرها « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، أو أية طريقة سيوضع حد لها عندما يحين الوقت .

وكان لتطبيق « السياسة الاقتصادية الجديدة » أثر كبير في الحركة النقابية . فقبل أن تبدأ مرحلة « شيوعية الحرب » كان هناك كما رأينا خلاف كبير في وجهات النظر فيما يتعلق بمركز النقابات في المجتمع الجديد ، وبخاصة في علاقتها

بالحزب الشيوعي المسيطر . وكان هناك رأى بأنه يجب أن تبقى النقابات مستقلة كأجهزة مساومة العمال ، تتفاوض جماعيا مع مديري الصناعة المشتركة بطريقة مماثلة لتلك التي تساوم فيها النقابات أصحاب الأعمال في البلاد الرأسمالية ، باستثناء أنه من المتوقع أن تكون أجهزة الاستخدام السوفيتية أكثر عطفًا بكثير على مطالب الطبقة العاملة . ورأى آخر ذهب إلى أنه لن يكون هناك في الواقع موضوع للمساومة بعد إذ أزيل الاستغلال الطبقي ، وأن الأجور والشروط لتحدهما الدولة السوفيتية باعتبارها ممثلة للطبقة العاملة بعد ذلك ، وأن النقابات يجب أن تصبح جزءاً من جهاز الدولة وتسكّر نفسها أساساً لإدارة خدمات الرفاهة باسم الدولة ولتعاون مع المديرين الذين تعينهم الدولة في استخدام كل وسيلة ممكنة لزيادة الإنتاجية لمصلحة المجتمع كله . وتختلط بهذه الآراء المتعارضة وجهات نظر مختلفة حول الدور الذي تقوم به النقابات والعمال المنتمين إليها في الإدارة الفعلية للشروعات . وكان في النقابات عناصر كبيرة من السندكاليين والفوضويين في المراحل الأولى ، وذهب هؤلاء في معظم الحالات إلى أنه في مجتمع العمال يجب أن يهدى إلى العمال بإدارة مصانعهم وورشهم ، إما مباشرة عن طريق لجان مصانع منتخبة أو عن طريق نقابات منظمّة على أساس ديموقراطي لامركزي ، بحيث تتاح للعمال العاديين فرص حقيقية للمشاركة في الإدارة والسيطرة . وقد حصل دعاة هذا النوع من «سيطرة العمال» على ما أرادوا إلى حد كبير في المراحل الأولى للثورة ، حيث كان المديرون — الذين استمر معظمهم في مراكمهم منذ العهد القديم — مرغبين على العمل تحت سيطرة إجان إلى حد بعيد . بيد أن هذا النظام الذي ابتكر في وقتها اختفى أثناء فترة «شيوعية الحرب» ، التي منح المديرون في ظلها سلطات عليا لمواجهة الطوارئ بأفضل صورة ممكنة .

وعندما انتهت «الحرب الأهلية» تجدد الجدل بسرعة . ونمت «معارضة عمالية» من بين مطالبها الرئيسية تخفيض النفوذ البورجوازي والذهنى في كل من الحزب الشيوعي والجهاز الصناعي للمجتمع السوفيتي ، وكذلك قدر كبير من الحكم الذاتي والديموقراطية الداخلية للنقابات . وقد لعبت قضايا

« الديمقراطية الصناعية » ، دوراً كبيراً في إضرابات مصانع بروجراد التي سبقت تمرد كرونستات في مارس ١٩٢١ ، وكانت العناصر الفوضوية المعادية للسيطرة المركزية والبيروقراطية ظاهرة بين أنصار الترد . وصاحب إخامه إجراءات شديدة ضد الفوضويين والمشتبه في أنهم سندكاليون فوضويون في بروجراد وغيرها . بيد أن هذه الإجراءات لم تضع حداً للتأرجح على الحزب الشيوعي ، الذين ظهر بينهم الكسندرج . شليا بنيكوف (١٨٨٣ - ١٩٢٠) - الذي كان قوميديس العمل في الحكومة السوفيتية في ١٩١٧ - زعيماً للمعارضة العمالية ، تؤيده الكسندرام . كولوتاي (١٨٧٢ - ١٩٢٥) ، التي كان لها نفوذ كبير جداً قبل ذلك ، والتي أصدرت نشرة تشرح قضية المعارضة . وقد تبلورت المعارضة إلى حد كبير رداً على السياسة التي اتبعها تروتسكي بوصفه وزيراً للواصلات - وقد أخذ هذا المركز للقيام بالمهمة الملحة الخاصة بإعادة السكك الحديدية إلى العمل بصورة أكثر كفاية . وكان تروتسكي قد أصدر نشرة قرب نهاية ١٩٢٠ يشرح فيها سياسته الخاصة بوضع النقابات تحت سيطرة الدولة ، واستخدامها - بقيادات تعيينها الدولة - كأجهزة لدغم برامج الدولة للإنعاش الاقتصادي . وقد رفضت زعامة الحزب الشيوعي هذا الاقتراح « بتشريك » النقابات ، ولكن تألفت لجنة خاصة من لجان الحزب من عشرة أشخاص ، رفض تروتسكي أن يشترك فيها ، وتقدمت بقرار يقترح ترك النقابات كهيئات مستقلة وفي نفس الوقت تتخذ إجراءات لضمان تعاونها مع الدولة في جهود زيادة الإنتاج ، بأن تحارب التباطؤ والامتناع ، وتعمل بصفة عامة بتوجيهات الحزب في دعم المشروعات الاقتصادية للدولة السوفيتية . وكان الاقتراح في الواقع هو أن يقسرب الحزب الشيوعي إلى النقابات ، مثل السوفيتات والمهيات الرئيسية الأخرى خارج جهاز الدولة نفسه ، بحيث تصبح منفذة لسياسته دون أن تخضع رسمياً له أو للدولة .

وقد اعترضت « المعارضة العمالية » على ذلك بنفس الشدة التي عارضت بها خطة تروتسكي الخاصة بإدماج النقابات إدماجاً كاملاً في جهاز الدولة . ولكن لما

كانت لجنة العشرة تضم زينوفيف وستالين وكامنيف ومينخايل ب. تومسكى (١٨٨٠ - ١٩٣٦) ، الذى كان على رأس المنظمة المركزية النقابية ، ولتين نفسه ، فإن « المعارضة الهالية » لم تكن لديها فرصة فى الحصول على ما تريد . والواقع أنها أهملت تماما وأجريت حركة عزل لزعائنها من مراكز السلطة ، وليس حركة تطهير كما كان يحدث فيما بعد ، بعد أن حرم الحزب كل صور النشاط الطائفى . ولم يكن الحزب الشيوعى قد انتهى بعد فى ١٩٢١ إلى نظام « المركزية الديمقراطية » الذى سرعان ما سيفرض عليه . وكان طبعا مقيدا تماما بمبدأ أن الحزب متى انتهى إلى قرار فإن كل عضو ملتزم بتنفيذ هذا القرار سواء وافق عليه أم لم يوافق . ولكن كان لا يزال من المسموح به ، ما دام الحزب لم ينته إلى سياسة معينة نهائيا ، بتأليف جماعات للقيام بدعاية للأراء المتعارضة والعمل على الحصول على أصوات حتى اللحظة التى يتخذ فيها القرار .

وبرغم أن اقتراح تروتسكى — بإخضاع النقابات « لنظام عسكرى » وتحويلها ، فى الواقع ، إلى أجهزة للدولة بقيادات لا ينتخبها الأعضاء أنفسهم بل تعيينهم الدولة رسميا لتضمن ولاءهم فى خدمتها — رفض فإن السياسة التى اتبعت كانت أقرب بكثير لاقتراح تروتسكى منها لما تطلبه « المعارضة الهالية » . لقد كان شليما ينيكوف وجماعته يطالبون باستقلال النقابات عن كل من الدولة وسيطرة جهاز الحزب . وكانوا يريدون أن تكون النقابات ديموقراطية داخليا ؛ بمعنى أنها تحكم بواسطة أعضائها أنفسهم مع قدر كبير من اللامركزية الجماعات المحلية وجماعات المصانع ، وكذلك أيضا أن تكون أجهزة مباشرة للديموقراطية البروليتارية ، مستولة فى مجتمع العمال عن إدارة الصناعة فعلا وتمارس سيطرة كبيرة عليها . فكانوا فى الواقع يمثلون العنصر السندكالى أو شبه السندكالى الموجود داخل الحزب الشيوعى ، ولكنه كان منتشرا أكثر بكثير بين العمال خارج الحزب — مثلا بين أولئك الذين أيدوا « الثوريين الاجتماعيين اليساريين » وبين الجماعات السندكالية الفوضوية النشطة برغم صغرهما . وكان العنصر المنشقى لا يزال قويا فى عدد من النقابات ، وكان أيضا يدافع بشدة عن استقلال النقابات عن

كل من الدولة والحزب الشيوعي ، ولكنهم في الغالب علقوا أهمية أكبر على وظيفة النقابات في المساومة الجماعية مع املقرا على مطلب « سيطرة العمال » ، يسد أن المسألتين كانتا متعابكتين تماما ، وفي كليهما واجهت المعارضة العداء الشديد من جانب زعامة « البلاشفة » ، بما في ذلك أنباع تروتسكي إلى جانب أنباع لنين . فقد كانت الجماعتان تعارضان بصورة مطلقة في « سيطرة المال » ، المبعثرة ، التي اعتبرتاها مما لا يتفق وكفاية الإدارة الصناعية والتخطيط الاقتصادي المنسق بواسطة دكتاتورية البروليتاريا . وكانت الدكتاتورية تعني في نظرهما ، السيطرة المركزية بواسطة الطبقة العاملة بأكملها ، تمارس عن طريق نظام صلب مركزي ؛ واعتبرنا أي اقتراح بأن تكون لكل مجموعة من العمال في صناعة أو مؤسسة بذاتها سلطة على شئونها الخاصة ، حتى إذا كان ذلك كإغاثة من الطبقة كلها ، نوعا من « الطائفية » ، أو الشيوعية فتح الباب واسعا للانانية المتجمعة وتدمر كل إمكانيات العمل المنسق لمصلحة المجتمع البروليتاري بأكمله . ورغم أن العناصر السدكالية كانت موضع ترحيب في البداية كجنود للكومنترن في صراعه ضد البين والوسط الاشتراكيين ، فإنه لم تكن هناك نية قط بالسماح لآرائها بأن تصود ، أو حتى أن تبقى . لقد وجهت إليهم الدعوة بالانضمام إلى الكومنترن بفرض امتصاصهم فيه بتحويلهم إلى وجهة النظر الشيوعية الكاملة ، وكانت النية معقودة على أن تقتل قياداتها بسرعة إلى أيدي شيوعية يعتمد عليها . فلم تكن « الدولية الحمراء للنقابات » ، والجماعات التي تتألف منها في البلاد المختلفة تعتبر عند الشيوعيين هيئات مستقلة لها حق وضع سياستها لنفسها . ولكن أجهزة مساعدة يسيطر عليها ويديرها الكومنترن ، والأحزاب الشيوعية القومية تحت سيطرته . وقد أثار إخضاع النقابات للأحزاب بهذه الطريقة معاصب كبرى ، وبخاصة في فرنسا ، ولكن في روسيا كان الحزب الشيوعي في مركز قوي يستطيع فيه أن ينفذ إرادته تماما .

يبد أن الزعماء الرئيسيين ، باستثناء تروتسكي ، لم يريدوا جعل النقابات رسميا جزءا من جهاز الدولة . بل أرادوها أن تظل هيئات غير حكومية ، وكان

هدمهم أن يسيطر عليها الحزب الشيوعي وليس السوفيئات أو مجلس قومييرى الشعب . فالحزب يفسر إلى النقابات ولكنه لا يستولى عليها ، لأن الأرجح أنها إذا احتفظت باستقلالها رسميا ستقدم مساعدات حقيقية في دفع زيادة الإنتاج ، ولأنه يمكن استخدامها ، في هذه الظروف ، كأجهزة قوية لنشر الأفكار والسياسات الشيوعية بين البروليتاريا الصناعية كلها . وكان هناك شيء من الإيهام ، وبعض الشك الحقيقي ، فيما يتعلق بدرجة الاستقلال التي يسمح بها النقابات في مثل هذه الأوضاع وبخاصة فيما يتعلق بمدى حريتها في المساومة الجماعية في الأجور مع الهيئات المسئولة عن إدارة الصناعة ، إما على نطاق قومي أو في منشآت صناعية بذاتها . وقد أثار هذا الموضوع عدة مشاكل فيما بعد وكان المناسبة التي عزل فيها تومسكي من منصبه على رأس الحركة النقابية . ولكن في ١٩٢١ كانت الجمهورية السوفيتية الروسية لا تزال بلا سياسة اقتصادية عامة تطوى على تحديد مقدار « رصيد الأجور » مركزيا أو توزيعه على الجماعات والدرجات المختلفة من العمال ، وكان لا يزال من الممكن السير على أساس تجريبي والسباح لكل صناعة وجماعة بعض المجال لكي تتولى قضيتها الخاصة بواسطة المساومة الجماعية ، وإن افترضت المركزية إلى حد بعيد فعلا أن وظائف المساومة الكبرى ستكون في يد « اللجنة النقابية المركزية » . وفي هذه المرحلة كانت الصناعة قد خرجت لتوها من ظروف « شيوعية الحرب » ، التي كان العمال فيها يقبلون دخولهم ، لا على صورة أجور ، بل بتموين توزعه الدولة . فكان نظام دفع الأجور بأ كلة يوضع من جديد ، حيث كان المطلوب من الصناعات أن تكفي نفسها بنفسها ماليا وتدفع مرتبات عمالها بنفسها ؛ وكان الزعماء الشيوعيون يفضلون منح النقابات ، بشرط ضمان أن تكون تحت زعامة شيوعية موالية ، دورا مهما في وضع النظام الجديد للأجور بالاتفاق مع السلطات المسئولة عن وضع الخطة الاقتصادية العامة . ومن ثم ، بدلا من الاستيلاء على النقابات ، شرعوا يعملون على إخضاعها تماما لسيطرة الحزب الشيوعي بطرد المناشقة وعناصر المعارضة الأخرى من المراكز الرئيسية التي ما زالوا يحتلون ، وباستخدام كامل لخلايا الحزب داخلها لتأكيد موالاة سياسة الحزب . وقبل أن يمضي وقت طويل لجحوا في ذلك إلى حد أن

المعارضة في المستقبل لم تأت أساسا إلا من أعضاء الحزب الشيوعي الخارجين عليه ، وليس من الجماعات المنضوية أو السندكالية التي رفضت المفهوم الشيوعي من دور النفاذية في المجتمع السوفيتي .

وكان من النقاط المهمة التي أثارها « المعارضة العالية » ، أن « البيروقراطية » تهتم أسس الديمقراطية البروليتارية ، في الميدان الاقتصادي والميدان السياسي على السواء ، وأن البروليتاريين الحقيقيين ، الذين ينبغي أن تكون يدهم السيطرة ، يحكم فيهم الموظفون ويأمرونهم ، وهم موظفون - إلى جانب أن بعضهم أخذ من النظام القديم - ليسوا عمالا بل متغيبين بورجوازيين لا يأبهون كثيرا لاتجاهات الطبقة العاملة وآرائها . وأنه ليسكون من الغريب حقا ألا يكون في هذه التهمة عنصر كبير من الصحة . فقد كانت الحكومة السوفيتية مرغبة في ١٩١٧ على إنشاء جهاز إداري ضخم ، ولم يكن لديها الأشخاص الصالحون الذين تأخذ من بينهم ، وكان لا مندوحة من أن تقبل من تعثر عليه . وكان الجهاز الاقتصادي بصفة خاصة محدودا إلى حد كبير بأشخاص كانوا مستعدين ، تحت ضغط الحاجة إلى كسب عيشهم في ظل نظام جديد ، للعمل في الشؤون الاقتصادية من أجل البلاشفة ، رغم أنهم لم يتفقوا معهم في السياسة ؛ ومن بين هؤلاء الذين كانوا بلاشفة ومن ثم ترقوا بسرعة إلى مراكز السلطة ، كان لا بد أن يكون كثيرون من التافهين الذين لديهم كامل الاستعداد لإساءة استخدام سلطتهم الجديدة . بالإضافة إلى أن الندرة الشديدة في كل شيء مطلوب قريبا - من المواد إلى السلع التامة الصنع إلى المركبات - أدت إلى قيام جهاز ضخم يحكم من « السيطرات » تدهور بسهولة إلى صور من « الاجراءات الروتينية » ، الشديدة الإزعاج للديرين في كل ميدان والعمال الذين لا يستطيعون الاستمرار في العمل . وكان من الطبيعي إلقاء اللوم على « البيروقراطية » في هذه الصعوبات ، ولا ريب في أنها تستحق قدرا كبيرا من اللوم . ولكن أساس المشكلة كان قلة الموارد ، التي لم تكن هناك طريقة سهلة لمعالجتها .

وكان من بين موضوعات الجدل التي أثارها هذا الموقف مسألة هل يجب ، لتخفيف حدة النقص في السلع الاستهلاكية والآلات والمواد التي تتطلبها الصناعة ، الإكثار من الواردات رغم الصعوبة البالغة في إيجاد وسائل لدفع ثمنها . وكانت السلطات المالية ، التي تحاول جاهدة تثبيت العملة في الخارج كما في الداخل تعرض طبعاً على مثل هذه المشروعات وتصر على أنه لا يمكن زيادة الواردات — إذا لم تكن هناك قروض أجنبية — إلا بزيادته مقابلة في الصادرات . بيد أن زيادة الصادرات لاسيل إليها إلا إذا أمكن حمل الفلاحين على زيادة الإنتاج للسوق بما يفيض عن حاجات سكان المدن ؛ وكان ذلك صعباً لسببين ، أن جزءاً من أية زيادة لا بد أن تتمتعها الزيادة في الاستهلاك بواسطة الفلاحين أنفسهم ؛ وأن سكان المدن كانوا مازالوا يمانون نقصاً شديداً . وكان من الواضح أنه حتى إذا أمكن استئناف الصادرات الزراعية ، وبخاصة الحبوب ، على نطاق أوسع فإن ما يصدر لن يكون فائضاً حقيقياً ، ولكن انكاراً على السوق المحلية لما تحتاجه بصورة ملحة . وكان السؤال هو هل تراجع هذه الحاجة ، رغم إلحاحها ؛ أمام الحاجات الأشد إلحاحاً الخاصة بمبادلة السلع الصناعية مقابل تاج الفلاحين والحصول على الآلات والمواد اللازمة لإنعاش الإنتاج الصناعي .

وكان موضوع الواردات والصادرات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقضية أكبر هي قضية العلاقات الاقتصادية بين الفلاحين والسكان الصناعيين — أو بالأحرى بين مطالب كل من زراعة الفلاحين والصناعة الكبيرة . دافعية السياسة الاقتصادية الجديدة ، وضمت أساساً كما رأينا كوسيلة لحل الفلاحين على إنتاج أكثر ، وكان المقصود بالجانب الصناعي والجانب التجاري منها هو إلى حد كبير الحصول على سلع صناعية أكثر ليعمها للفلاحين مقابل المنتجات الزراعية . وبهذا التصدي كان الاهتمام أكثر بإنعاش الإنتاج الحرفي الصغير والصناعات الخفيفة وليس الثقيلة — لأنه بهذه الطريقة يمكن الحصول على نتائج سريعة دون استثمار كبير في آلات الإنتاج الجديدة ، الأمر الذي لم تكن الاقتصاديات المتعثرة في وضع يسمح بتحمل ثقافته . وكان قد بدأ من الضروري ، حيال الأزمة المباشرة ، تأجيل

المشروعات الكبرى فى التنمية الاقتصادية حتى يمكن مواجهة أزمة «المقص» .
وكائن هذه الضرورة مصدر نفور شديد ، لأنها تدم مركز الفلاحين - وبخاصة
الأكثر رغاء بينهم - ولأن البلاشفة كانوا مقتنعين تماما بأفضلية الصناعات
الكبيرة ، وشعروا باحتقار نحو أنواع الصناعات الحرفية الصغيرة التى أرغموا
على دعمها بدلا منها . فلم تكن رغبتهم فى تقوية العنصر الحرفى فى المجتمع الروسى
أكبر من رغبتهم فى تقوية الفلاحين . وكانوا يريدون ، بأسرع ما يستطيعون ،
استبدال حيازات الفلاحين الأفراد الصغيرة بمزارع كبيرة تستخدم فيها الأساليب
الصناعية ، وكانوا مقتنعين بأن فرصة روسيا فى البقاء تحت الحكم الشيوعى تعتمد
على قدرتهم على تجهيزها تماما ببناء صنغى حديث من الإنتاج الكبير لا بد أن
تقوم أسسه على التنمية السريعة الضخمة للصناعات الثقيلة .

ومن ثم كان نفور البلاشفة من «السياسة الاقتصادية الجديدة» شديدا
ولم يقبلوها إلا لأنهم كانوا مرغين ، وعلى أساس أنها لن تكون أكثر من وضع
مؤقت . بيد أن «مؤقتا» قد تبنى أكثر من شئ ، وسرعان ما صار موضوع
مصدر بقاء «السياسة الاقتصادية الجديدة» موضوعا حادا . فكان هناك
كثيرون يعتقدون أن نجاح السياسة الجديدة نفسه قد يجعل ، قبل مضى وقف
طويل ، التخلص منها مستحيلا ، بالنظر إلى ثبات جذور زراعة الفلاحين وزيادة
وظائف الوسيط «نيبان» وسيطرة المشروع الخاص فى تجارة التجزئة ؛
وسرعان ما بدأ أولئك الذين ساورتهم هذه الشكوك بقوة يطالبون
بإيقاف هذه السياسة واستئناف التقدم نحو الاشتراكية . وتصادت بصفة
خاصة صيحة بأن الفلاحين ، وقد تم التغلب على أزمة «المقص» وانخفضت
الأسعار النسبية للسلع الصناعية ، يحصلون على قدر أكبر مما ينبغى من الدخل
القوى المهرق وينفقونه على الاستهلاك ، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة
باصلاح ذلك دون أى تأخير . وكانت تروتسكى من الدعاة الأول لسياسة
الإسراع بالتصنيع ، وكان من الواضح أنه لا يمكن الحصول على الموارد اللازمة

لهذا التصنيع إلا بزيادة استغلال الفلاحين — لأن الجهود التي بذلت في ظل
 السياسة الاقتصادية الجديدة ، لاجتذاب المستثمرين الرأسماليين الأجانب ،
 بعرض تسهيلات في التنمية الصناعية ، لم تؤد إلى نتائج كبيرة . وصار واضحاً
 أن روسيا — أو بالأحرى الاتحاد السوفيتي ، الذي ظهر رسمياً إلى الوجود في
 ديسمبر ١٩٢٢ — عليها أن تدبر نفقات التصنيع من مواردها الخاصة الضئيلة ،
 على حساب خفض الاستهلاك الداخلي أثناء تنفيذ هذا التغيير ؛ وكان ذلك يعني
 عليها أن القسط الأكبر من العبء لا بد أن يقع على عاتق الفلاحين ، لأنه لم يكن
 هناك من يتحملة غيرهم .

وفي هذه الظروف تقدم الاقتصادي ا. ا. بريوبرازنسكي (ولد ١٨٨٦)
 بصيغة نظرية أثارت جدلاً حاراً . وكانت الفكرة التي عرضها هي « التراكم
 الاشتراكي البدائي » ، الذي يقابل « التراكم البدائي » الذي أكد ماركس أهميته
 في شرحه للراحل الأول للنمو الرأسمالي . وذهب بريوبرازنسكي إلى أن الاتحاد
 السوفيتي في حاجة الحصول من الفلاحين على الموارد المطلوبة للاستثمار الصناعي
 في صناعة مشتركة ، وليست هناك وسيلة أخرى يمكن بواسطتها استئناف التقدم
 نحو الاشتراكية بصورة فعالة . ومن ثم فإن انخفاض الأسعار الزراعية وفرض
 ضرائب ثقيلة على الفلاحين أمر لا مندوحة عنه في التقدم الاشتراكي . وكان
 معظم المعارضين في رأي بريوبرازنسكي يفعلون ذلك ، لا عطفاً على الفلاحين —
 الذين كان البلاشفة بصفة عامة يحقروهم — ولكن خشية أن يستطيع الفلاحون
 إزلال الهزيمة بالإجراءات المقترحة بتخفيض إنتاجهم وبذلك يعيدون نفس
 الأزمة التي قصد « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » وضع حد لها . وكانت هذه
 المخاوف قوية ، لفترة ما ، بحيث منعت الزعامة من العمل بمقترحات بريوبرازنسكي
 إلى حد كبير . واستمرت « السياسة الجديدة » ؛ ولكن حدث مع ذلك تحول في
 المبدآن الصناعي من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة والكبيرة فعلاً بمجرد الشعور
 بإمكان ذلك دون إثارة أزمة زراعية جديدة . وأجلت كل محاولة الهجوم على نظام
 الفلاحين في الإنتاج الفردي ، باستثناء إقامة مزارع ضخمة تابعة للدولة في

الأراضي غير المزروعة؛ واستمر الاعتماد الأول في زيادة الناتج الزراعي على التشجيع الذي تتيحه «السياسة الاقتصادية الجديدة» للفلاحين المتوسطين، الذين هم أكبر الجماعات عددا بكثير وكانوا في مركز يسمح لهم بالإسهام في المجموع بنصيب أكبر بكثير من الفلاحين الكبار «الكولاك»، رغم أن «الكولاك»، هم الذين حلوا على أكبر ميزة من العودة إلى «السوق الحر».

وكان بريورازنسكي قد بدأ يعرض آراءه منذ ١٩٢١، وكانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» في مهدها، ووجه لهن إليه قدما شديدا بشأنها. وعندما عاد إلى الهجوم ثانية في ١٩٢٣ بنظريته «التراكم الاشتراكي البدائي» كان لهن لا يزال على قيد الحياة، ولكنه كان قد ترك ميدان النشاط تقريبا؛ ووقف كل من ن. ا. بوغارين (١٨٨٩ - ١٩٣٨) و. ا. ا. ديكوف (١٨٨١ - ١٩٣٨) ضد هذا الهجوم الجديد وقالوا أن سياسة بريورازنسكي ستقضي لا محالة على التحالف بين العمال الصناعيين والفلاحين الذي يعتمد عليه بقاء «الثورة»، وقد تؤدي بسهولة، لا إلى هبوط حاد في الإنتاج الزراعي لحسب، بل حتى إلى تمرد واسع النطاق في الريف. وقد نجحنا مؤقتا في صد الهجوم؛ ولكن الواقع أن أفكار بريورازنسكي وتروتسكي لم ترفض لأنها خطأ في ذاتها، ولكن على أنها سابقة لأوانها فقط؛ فقد كان الحزب الشيوعي بأكمله لديه فكرة الإسراع بالتصنيع الثقيل إلى أقصى حد ممكن؛ وكان من الواضح أن ذلك يعني احتصار الفلاحين للحصول على الموارد المطلوبة. وكان السؤال الوحيد هو هل يبدأ الاقتصاد على الفور أم يؤجل حتى يصل تعلم إنتاج الفلاحين إلى حد يسمح لهم بتحملة دون عنت كبير يقضي على كل مالههم من نوايا حسنة وربما دفعهم إلى المقاومة الإيجابية. وتأجلت محاولة تحقيق «التراكم الاشتراكي البدائي»، ولكنها لم تنفذ. وقد قدر لها أن تتجدد في «خطة السنوات الخمس» الأولى وأن تعقبها محاولة أخرى لإبدال زراعة الفلاحين بالتمول على نطاق كبير إلى المزرعة الجماعية. بيد أن المزرعة الجماعية لم تكن موضع تفكير في ١٩٢٣، إلا بصورة عامة تماما، رغم أن بريورازنسكي أكد منذ ١٩٢١ أهمية التنمية السريعة

للزراع الكبيرة التابعة للدولة لزراعة الغلال ، وحث على اجتذاب الرأسمال الأجنبي للاستثمار في التجارب الكبرى للزراعة الرأسمالية المصنعة .

وقد اتفقت فترة الجدل حول آثار « السياسة الاقتصادية الجديدة » مع وقت الصراع من أجل الزعامة الذي حدث عقب هجر لينين عن العمل ، وزاد حدة بعد وفاته في يناير ١٩٢٤ . وكان لينين ، إلى أن اضطر إلى الانسحاب من ميدان النشاط ، الزعيم الذي لا جدال فيه « الثورة » ، وواضع سياساتها الأساسية ، وكانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » في ١٩٢١ ، بعد نهاية الحرب الأهلية من صنعه يكاد يكون فرضها على الحزب ، الذي ما كان ليقتنع ببولها إلا تحت تأثير سلطته السائدة . ولكن بعد لينين — بعده بمسافة كبيرة — يأتي تروتسكي بوصفه الشخصية البارزة الثانية ، أثناء الأيام الحرجة في ١٩١٧ ثم بعد ذلك عندما خلق « الجيش الأحمر » الذي كسب الحرب الأهلية . ولم يقتصر الأمر على أن اسمي « لينين وتروتسكي » كانا يقرنان عادة في تحديد زعامة « الثورة » في الخارج بحسب ؛ إذ لم يكن هناك من يقارن أو يقترب من تروتسكي في نفوذه كخطيب ومنظم على كفة العمال والجنود الثوريين . وبدأ عارح روسيا أن الأسر الطيعي بعد موت لينين أن يتخلفه تروتسكي في مكان الصدارة من الزعامة ؛ ولا شك في أن هذا الاعتقاد كان منتشرا على نطاق واسع في داخل روسيا أيضا . بيد أن عناصر كبيرة بين « النخبة » لم تشارك في هذا الرأي ، وكانت تعتبر تروتسكي « محدث نعمة » ذا ماض سيء من الارتباط بالمناشقة ومحاولة بناء جسور بين البلاشفة والمناشقة « للتوفيق » بينهما — وربما أكثر من أي شيء آخر أنه ليس « بلشفيا قديما » ، وبذلك يكون له الحق في المشاركة في ثمرات الانتصار البلشفي . وكذلك بما لا شك فيه أن حقيقة كون تروتسكي يهوديا كانت منه ، ولكن أثرها بين زعماء البلاشفة أقل بكثير مما كان بين قسم كبير من الناس العاديين ؛ لأن العداء السامية . الذي كان منتشرا منذ أمد طويل في روسيا وكثيرا ما استخدم كوسيلة متممة لتحويل التذمر الشعبي ، لم يكن من الاتجاهات المروعة بمسند ، في العشرينات ، لأنصار « الثورة » . رغم أن العنصر اليهودي كان

متفوتا في الحزب المنشق . ان الاسباب الأخرى التي أشرنا إليها كانت العامل الأساسي في أن كثيرين من البلاشفة القدامى ، لم يكونوا على استعداد قط لقبول تروتسكى زعيما لهم محل لينين ، ولم يعجز هؤلاء عن إيجاد أسباب أخرى للاعتراض عليه . لأن تروتسكى لم يكن حريصا ، أثناء الجهود الضخمة التي بذلت في خلق الجيش الأحمر ، وفي كسب الحرب الأهلية وفي إعادة إنشاء شبكة المواصلات ، في الالتفات التي يستعملها في الحديث عن زملائه من الزعماء الذين اعتبرهم عاجزين أو ضعاف التفكير . وكان من السهل اتهامه بأنه يفتى إمبراطورية خاصة عن طريق سيطرته على الجيش الأحمر ، وحتى بأنه يطمح في أن يجعل نفسه قيصرا على رأس نظام من الدكتاتورية الشخصية . وصار اتهامه بذلك أسهل عندما اقترح ، بعد الحرب الأهلية ، استخدام الجيش الأحمر ، كجهاز رئيسي في التعمير المدني ، ووضع رجال الجيش الأحمر ، في المراكز الرئيسية في الجهاز الإداري بأكمله ، « وتأمين » التقاطات بإخضاعها لزعماء تعيينهم الدولة معظمهم من أتباعه في الجيش الأحمر .

واعتقادى أنه من غير المحتمل مطلقا أن تروتسكى كانت تراوده الطامح التي اتهم بها أساسا . وأشير بالتمعن من أنه كان غلصا حقيقة القضية الثورية ولم يكن لديه أى طموح شخصى بحت . ولكنه لم يكن ممن يهتمون الآراء السخيفة أو حتى الخلاف في الرأي بسهولة . ويفرغ صبره مع أى شخص يهدد بالوقوف في سبيله ، سواء لأسباب طيبة أو سيئة . وكان متعودا على إلقاء الأوامر وعلى أنها استطاع ، ويميل إلى إصدار القرارات الحاسمة السريعة دون انتظار لاستشارة من تؤثر فيهم هذه القرارات أو الذين يحسون بأن من حقهم أن يستشاروا . لقد كان شخصا متسلطا وليس لبقا ، وكانت هذه الصفات من مزاياه إبان القتال ، ولكنها تحولت بشدة إلى نقائص . وقد استطاع أن يعمل مع لينين ، وتحت أمرته ، لأنه كان في نهاية المطاف عميق الإحساس بالاحترام للثورة لينين الثورية ، وكان على استعداد للتسليم له حتى عندما اختلفا . ولكن لم يكن هناك بالتأكيد أى شخص آخر يمنحه مثل هذا الاحترام : كما أنه لم يكن

شخصاً يستطيع العمل بسهولة مع الآخرين على قدم المساواة . ومن ثم كان كثير الحامض برغم هيبة الضخمة ؛ وحتى عندما كان لنين يعمل كان هناك من بين زملائه في الزعامة من يبذل كل طاقته لعدم تفوقه مع نين وفي شئون الحزب الشيوعي .

وينبغي أيضاً ، في اعتقادي ، أن تذكر أن تروتسكي كان بغيره أو اقتناعه رجل « سوفيت » أكثر منه رجل « حزب » . وقد رأينا كيف أنه في ١٩١٧ ، أكد أهمية دور سوفيت بروجراد ، أكثر من الحزب الشيوعي ، في الإعداد « لاقطاب » ، نوفمبر وكيف اختلف عن نين في هذا الموضوع (١) . وكان قد انضم كما رأينا إلى الحزب الشيوعي في صيف ١٩١٧ فقط ، عندما اندمج فيه إعدادا الثورة الثانية ، وكانت تجاربه الأولى في « الحزب » أثناء العمل قد بينت مدى تردد كثير من الزعماء في الاستجابة لمطالب نين بالعمل الثوري . ولم يكن قد نسي هذه التجارب بأي حال ، كما ظهر عندما كتب مقاله المشهور عن « دروس أكتوبر » ، في ١٩٢٤ ، وكما أوضح هو بجملاء في كثير من أقواله وتصرفاته في العديد من المناسبات . أما جريجوري زينوفيف (١٨٨٣ — ١٩٣٦) ، رئيس « الكومنترن » ، والشخصية الزائدة بين شيوعي بروجراد ، فكان تروتسكي يحترقه بوضوح ويعتبه ثورياً شقشاقاً تخفى كلأه الجريئة قاعاً شديداً في لحظة الأزمة . وكان يرى أن ل . ب كامنيف (١٨٨٣ — ١٩٣٦) أيضاً أكثر حرصاً والتواء مما ينبغي ؛ وكان بين تروتسكي وستالين ، السكرتير الجديد للحزب الشيوعي ، هوة مزاجية ضخمة منذ اللحظة الأولى لالتقائهما . وكان هذا العداء بينهما هو أهم العوامل كما أثبتت الحوادث بعد ذلك ، لأن ستالين هو الذي ظهر كمنافس لتروتسكي على الزعامة والسيطرة بعد موت نين ؛ واستطاع ستالين أن يستخدم زينوفيف وكامنيف كحلفاء في قلب تروتسكي أولاً ، ثم نبذهما بعد ذلك عندما فرغ منهما . فالتبصر الحقيقي « الثورة الروسية » سيكون جوزيف ستالين (١٨٧٩ — ١٩٥٣) وليس تروتسكي . ولكن الأمر كان يتطلب قدرة غير

عادية في التنبؤ لإدراك ذلك ، حتى بوصفه أمراً محتملاً ، عندما مات لين .

وكان مكتب ستالين بعد الثورة البلشفية مباشرة هو مكتب « قوميسير القوميات » - وهو مركز جعل في وسعه أن يعرف معرفة طيبة الأشخاص الرئيسيين في المناطق التي تحت الحكم السوفيتي البعيدة عن الأحداث اليومية في بروجراد وموسكو - المركزين الرئيسيين لمناقشات الحزب ووضع السياسة العامة . وفي ١٩١٩ عهد إليه لين بمنصب آخر جعل علاقاته أوثق حتى من ذلك بجميع جوانب جهاز الحكم والإدارة الجديدة . وكان هذا المنصب هو « قوميسير تفتيش العمال والفلاحين ، الذي عرف باسم « رابكرين » - الجهاز الخاص الذي أنشأه لين بفرض محاربة الاتجاهاات البيروقراطية بإخضاع كل قسم من الجهاز الإداري لتفتيش مستمر بواسطة أعضاء يعتمد عليهم من الحزب ، هم أنفسهم عمال أو فلاحون ، سمح لهم بالتدخل في أى ميدان لإصلاح الأخطاء الناجمة عن سوء الكفاية البيروقراطية أو الفساد . وكان العلاج في كثير من الأحيان أسوأ من المرض ، واكتسبت « رابكرين » سمعة سيئة وسرعان ما أدت إلى أن لين نفسه هاجم أساليبها التسلطية ، بل الوحشية ، التي أثارت قدراً ضخماً من التذمر بين الموظفين المرهقين الذين وجدوا أنفسهم من ضحاياها . ومع ذلك فإن الشخص الذي كان على رأس « رابكرين » كان بالضرورة في مركز يسمح له بأن يضع يده على كل جزء من أجزاء الجهاز الإداري ولمعرفة كل شخص قام فيها بدور وترقية البعض وخلع آخرين . وقد هرب ستالين إلى حد كبير من تبعه أخطاء « رابكرين » وجرائمها ، في حين استفاد بنشاطها المنحرف . وعندئذ ، في ١٩٢٢ بعد أن عزل « الثلاثي » الذي كان يقوم بعمل السكرتارية للحزب ، ثم عينه في المنصب الجديد - سكرتير عام الحزب الشيوعي - وعين ف . م . مولوتوف (ولد ١٨٩٠) مساعداً أول له . ومن الناحية النظرية لم تكن السكرتارية ، حتى في ظل الترتيبات الجديدة ، أكثر من مجرد خادم للجنة المركزية للحزب ، التي كانت تعمل أساساً عن طريق مكنتيها - المكتب السياسي ومكتب التنظيم . ولكن ستالين كان فعلاً عضواً في هاتين

الجتين الرئيسيتين وحلقة الوصل الأساسية بينهما ؛ ومكنه هذا الإزدواج في المنصب بمساعدة تجربته في « رابكرين » ، أن يحصل من منصب السكرتير العام منصباً ذا قوة ضخمة . وكان من مهام « مكتب التنظيم » أن يعد لأي عضو في الحزب بأية مهمة بذاتها يرى أنه يستطيع أن يخدم فيها الحزب أكثر من غيرها ، وبذلك كان ينقل أي عضو من مكان إلى آخر ، بحيث يمنعه من تحميل نفسه مطمئناً وراء جماعة من الأنباغ المحليين أو الوظيفيين . وقد استخدم هذا الاختصاص على نطاق واسع جداً . وكثيراً ما كان ذلك لأسباب وجيهة جداً . ولكن من الواضح أنه أتاح للشخص الذي يمارسه نفوذاً قوياً جداً على جهاز الحزب ، بل وعلى أعضاء الحزب كلهم في الواقع ، ولم يكن ستالين الشخص الذي يفشل في انتهاز مثل هذه الفرصة تماماً . ومنذ نهاية الحرب الأهلية ، إن لم يكن قبل ذلك ، أخذ ستالين يعمل بهمة لا تعرف الكلل ليجعل من نفسه سيد جهاز الحزب والجهاز الإداري للحكومة السوفيتية ، الذي كان يحتل فيه أعضاء الحزب المراكز الرئيسية . وكانت هذه هي العملية التي سرعان ما سيندد بها تروتسكي ، في كتيبه عن « الطريق الجديد » (كتب في ٢٣ - ١٩٢٤) ، باعتبارها « صيغ الحزب بالبيروقراطية » ، ويطالب بقلبها بالعودة إلى صور أكثر ديمقراطية من نشاط الحزب .

لأن تروتسكي ، رغم أن أساليبه هوكنت حرية بأن تمنح إلى الأوقراطية عندما يحس بأن العمل السريع ضروري ، كان متمسكاً بشدة بوجهة النظر الخاصة بأنه لا يمكن للحزب الشيوعي أن يحتفظ بحيويته ويعمل على نصرة قضية الثورة ، إلا إذا حكه الأعضاء العاديون فيه بطريقة فعالة ، وإلا إذا تجدد هؤلاء الأعضاء العاديون باستمرار بالتقدمين الجدد الذين يحتل بينهم العمال الآتون من المصانع مباشرة مركز الصدارة . ولما كن تروتسكي نفسه يعتبر « محدث نعمة » وقادماً جديداً بالنسبة « للحرس القديم » البلشفي ، فإنه هاجم استمرار سيادة هذا « الحرس القديم » في تحديد سياسة الحزب والدولة ، وهاجم عادة « الحرس القديم » أن يصل إلى قرارات دون استشارة أعضاء الحزب ثم يطالبهم بالطاعة

العمياء باسم الولا الحزب . وقال إن شيئا من هذا ربما كان لإمتنوحة عنه إبان « الحرب الأهلية » ، ولكن التمسك به يعد خطأ خطيرا في وقت السلم عندما يتطلب الأمر « طريقا جديدا ، لإنشاء الاشتراكي بالتخطيط والتنفيذ . وأكد أن للأعضاء الجسد حقا لا يقل عن حق « البلاشفة القدامى » في المشاركة في رسم السياسة للمستقبل ؛ ولكنهم يعدون عمدا ويخضعون للبيروقراطية التي قامت بسلطة « الحرس القديم » . وصحب هذه التهمة ضد « الحرس القديم » بتهمة أن أعضاء الحزب تميموا بالسباح بدخول أعداد كبيرة من غير العمال والفلاحين — من المثقفين والسياسيين والموظفين السابقين الذين قبلوا الخدمة في ظل النظام الجديد — ويمثلون نسبة مرتفعة من بيروقراطية الحزب والدولة . وأضاف إلى ذلك أن كثيرين من موظفي الحزب الذين جاؤوا من صفوف العمال فقدوا ، تحت تأثير الاتجاهات البيروقراطية لجهاز الحزب ، الصلة بكتلة البروليتاريا وصاروا بيروقراطيين غاضمين للسلطة المركزية « الحرس القديم » .

وبذلك لم يكن تروتسكي يطالب فقط بقدر أكبر من الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي بحيث يمكن أن تنبثق السياسات من أسفل بدلا من أن تفرض من المركز ، بل طالب كذلك بتغيير في تكوين الحزب ليتخذ صبغة بروليتارية حاسمة أكثر . وبعد وفاة لينين تحقق المطلب الثاني إلى حد كبير ، أولا « بحملة تطهير » كبرى خرجت فيها نسبة كبيرة من الأعضاء غير البروليتاريين في الحزب ، ثم بعد ذلك بفتح أبواب الانضمام الذي أدى إلى دخول مجموعة ضخمة من الأعضاء البروليتاريين في الغالب . بيد أن مطلب تروتسكي الأول لم يحظ بأي تنازل مماثل بإعادة ديموقراطية الحزب الداخلية . بل على النقيض من ذلك استطاع ستالين أن يزيد سيطرته على الحزب باستمرار وأن يستخدم التطهير سلاحا ضد المخالفين . وكانت حجة تروتسكي في هذا الموضوع تعتمد إلى حد كبير على زيادة اتجاه المجموعة الموجهة للحزب إلى استنكار جميع أنواع المناقشة داخل الحزب التي تؤدي إلى تكوين جماعات تعمل معا للدعوة لآراء معينة فيما يتعلق بالسياسة التي تتبع ، باعتبار أن مثل هذا العمل « انقسام » في الحزب .

وقد وافق على أن وجود « أقسام » أمر مكروه كدليل على قفلة الحزب ؛ ولكنه أنكر بشدة أن أية « جماعة » لها رأى خاص يخالف رأى السلطة المركزية لا بد أن تكون بالضرورة « أقساما » ، وأنكر أنه يمكن منع وجود « جماعات » أو « أقسام » بمجرد استنكارها ، اللهم إلا على حساب قتل الحياة في الحزب وجعله مجرد آلة ضمن الجهاز البيروقراطي . وأصر على أنه لا بد أن تقوم خلافات حقيقية ومشروعة حول السياسات التي تتبع داخل أى حزب حتى عليه أن يواجه مواقف متغيرة في الداخل والخارج ، وأنه ينبغي حل هذه الخلافات بواسطة المناقشة الحزبية الصريحة الكاملة ، وليس بإخمادها بالقوة . وقال إن القوة لا تفعل أكثر من دفع المخالفين إلى الأقلية ، دون حل الخلافات : والطريقة الوحيدة لحلها هي بالسلاح لوجهات النظر المختلفة بالتعبير عن نفسها ، بواسطة جماعات كما بواسطة أفراد — لأن الفرد عادة بلا حول عندما يعمل بمفرده — ثم الوصول إلى قرار جماعي ديموقراطيا على ضوء جميع الحجج التي عرضت . ولم يجادل تروتسكي في ضرورة تركيز القوة في أيدي حزب واحد في تلك المرحلة من « الثورة » : بل الواقع أنه أكد هذه الضرورة بشدة . وكان ما يطالب به هو أن يضع الحزب المسيطر سياسته الخاصة بالاستشارة الدائمة بين جميع أعضائه ، وألا يأخذها جاهزة من عصابة مركزية .

ومن السهل أن نرى أن تروتسكي ربما كان اتجه اتجاها مختلفا فيما يتعلق بديموقراطية الحزب لولا أنه كان على ثقة تامة من أن الأعضاء العاديين في الحزب — أو على الأقل العناصر البروليتارية فيه — ستكون إلى جانبه ضد البيروقراطية المكروهة التي يهاجمها . فلم يكن ممن يتمسكون بالإجراءات الديموقراطية إلا إذا اعتقد أنها تدعم الطريق الذي يرى أن « الثورة » ينبغي أن تتبعه . بيد أنه كان يؤمن بإخلاص أن نجاح « الثورة » ، بلى بقاءها ، يعتمد على المساندة المستمرة من جانب العمال الصناعيين ، وأن هذه المساندة في خطر . واعتقد أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » تخلق بحيث تدعم نفوذ « الكولاك » في القرى وتجعل في وسع الوسيط « النيجان » ، والرأسماليين الضغار احتلال مركز رئيسي بين كتلة

الفلاحين والعمال الصناعيين ، بحيث تنقطع الصلة المباشرة بين البروليتاريا الصناعية والفلاحين الأقرب حالا . وبدلا من « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، التي قصد بها المصالحة مع القرية ككل مع تجاهل التفرقة بين الكولاك والفلاحين الفقراء ، أراد تروتسكي العودة إلى الحرب الطبقة في الريف ، وأن تعاون البروليتاريا الصناعية الفلاحين الفقراء وتحثمهم ضد الفلاحين الأفضل حالا ، وبدلا له أن ذلك مستحيل إلا إذا شاركت الجمهرة الكبرى من العمال الصناعيين في تحقيقه مشاركة إيجابية . ولم توضع هذه السياسة بحيث تكون فيها مصلحة مباشرة حتى للفلاحين الفقراء بل روعى فيها أن تعمل على إمكان نمو التصنيع بسرعة أكثر بكثير ، الأمر الذي لا بد في المدى القصير أن يكون على حساب الفلاحين ، بما فيهم الفلاحين الفقراء . فلم يكن تروتسكي عبثا لاقتصاد الفلاحين ، الذين كان يحترم بشدة . وكان يرى أن الفلاحين في حاجة إلى أن يرغوا على الأسهم في الثورة ، حتى عند رغبتهم ، بتوفير الأرصدة اللازمة للتنمية الصناعية الكثيفة . وذنب إلى أنه يمكن إرغامهم على ذلك بصورة فعالة تماما إذا توقفت ملاينة « الكولاك » وقيامارة الفلاحين الصغار ضدهم .

ومع ذلك فن الواضح أن تروتسكي كان غلظا عندما نيز - في مؤلفه « الطريق الجديد » وفي مقالاته في براغدا في نهاية ١٩٢٣ - التهمة الموجهة ضده بأنه « لا يقدر مكان الفلاحين في الثورة حق قدره » ، فقد استطاع إثبات أنه أيد تماما - في ١٩٢١ - ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الجديدة الذي قصد به اجتذاب الفلاحين المتوسطين ، قبل أية فئة أخرى ، للعمل على زيادة الإنتاج بتخفيف أعباء الاستيلاء الذي فرض عليهم أثناء « شيوعية الحرب » . وأثبت أيضا أنه إذ ألف « الجيش الأحمر » من مجندين فلاحين أساسا أعطى دليلا عمليا على الأهمية التي يسلتها على الفلاحين باعتبارهم قوة لا غنى عنها لنجاح « الثورة » . ولكنه في نفس الوقت كان دائما حريصا على ألا يتحدث عن « دكتاتورية العمال والفلاحين » بل عن « دكتاتورية العمال بتأييد الفلاحين » ، وكان رده على من اتهموه بأنه لا يقدر الفلاحين أن تقاده منهمون بجميعة أخطر بكثير هي أنهم لا يقدرون القوى

الثورية الكامنة في البروليتاريا الصناعية . والواقع أن تروتسكى لم يقدر الفلاحين فعلا ، إذا كان إنكار قدرتهم على المشاركة الحقيقية مع البروليتاريا في الدكتاتورية الثورية يعتبر عدم تقدير . وليس هناك من رأى أكثر منه حاجة البروليتاريا الصناعية إلى أن يحصلوا على تأييد كتلة الفلاحين إلى جانبهم ضد الثورة المضادة ، ولكنه لم يعتبر الفلاح ، بوضعه هذا ، قادرا على القيام بدور ثورى بناء . فالفلاح في رأى تروتسكى لا يستطيع القيام بمثل هذا الدور إلا إذا تحول إلى جندى في « الجيش الأحمر » ، وحقن في وظيفته الجديدة بمفاهيم بلشفية . وطالما بقي فلاحا فإنه يمكن مرضاته وحش على تزويد المدن بالمؤن وحتى على أن يوفر فائضا للتصدير ؛ ومن الضرورى معاملته بهذه الطريقة لتحقيق النتيجة المطلوبة . ولكن من الضرورى أيضا اتخاذ الخطوات الحيلولة دون تحالفه مع الرأسماليين الخاصين الذين تشبههم أيضا « السياسة الاقتصادية الجديدة » ؛ وينطوى ذلك على ضرورة العمل للإبقاء على الصراع الطبقي في القرى بإثارة الفلاحين الفقراء ضد الكولاك . ومن ثم فإن أكثر الحاجات إلحاحا هي العمل على خفض أثمان السلع الصناعية إلى الحد الذى يستطيع الفلاحون دفعه ؛ وزيادة إنتاج هذه السلع بالتنمية الصناعية السريعة . ولكن التقدم نحو المجتمع الاشتراكى لا بد أن يعتمد أساسا ، لا على الفلاحين ، ولكن على قوة البروليتاريا الصناعية بتنمية سريعة للاستثمار في الصناعة الكبيرة . إن العمال الصناعيين و« الجيش الأحمر » هما القوتان الثوريتان الوحيدتان اللتان يمكن الاعتماد عليهما : أما الفلاحون فهم « على أكثر تقدير مجرد أدوات لا مندوحة من استخدامها » .

ولما كانت هذه هي وجهة نظر تروتسكى فن الطبيعي أنه كان من الدعاة الأقوياء للتقدم السريع نحو المجتمع المخطط . وقد أيد اثنين بقرة في الأهمية التي أضفها على خطة توليد القوى الكهربائية الضخمة التي بدأت بإنشاء « لجنة الكهرباء » (جبرلو) في ١٩٢٠ ؛ واعتبر مهمته بوصفه رئيس « لجنة المواصلات » التي أنشئت في نفس العام أن يعيد السكك الحديدية إلى حالة من الكفاية كخطوة جوهرية نحو وضع خطة اقتصادية عامة . وكان اثنين في هذه المرحلة لا يزال

يعتقد أن إنشاء أية هيئة تخطيط عامة سابق لأوانه ، رغم أنه قبل ضرورة إنشاء « مجلس العمل والدفاع » (S. T. O) ، المؤلف من معظم الأعضاء المهيمنين في « مجلس القوميسيرين » ، ليكون سلطة تنسيق عامة في الميدان الصناعي . وحمل لئين مترددا على الموافقة على إنشاء « لجنة تنسيق عامة » (جوسبلان) ملحقة « بمجلس العمل والدفاع » كهيئة استشارية ؛ وبدأت هذه اللجنة عملها في أبريل ١٩٢١ ، في الوقت الذي كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P) تتقرر ؛ « ولكن لجنة التنسيق العامة ، بدأت في أول الأمر بداية متواضعة ، ولم يكن من المستطاع التقدم كثيرا نحو التخطيط الاقتصادي العام في الوقت الذي تركزت فيه الجهود على تحقيق نجاح « السياسة الاقتصادية الجديدة » . وكان تروتسكي يريد جهازا أقوى لتخطيط التنفيذ ، لأنه أراد تصنيعا أسرع ، ولكن لئين كان يفكر أساسا في مشروع توليد القوى الكهربائية ، الذي كان يأمل بشدة من ورائه إدخال ثورة في أساليب الإنتاج في مناطق الريف ، وخشى أن يضع هذا المشروع في خضم خطة واسعة من التنمية الاقتصادية العامة . ولم يكن هناك خلاف طبعا حول وضع خطة اقتصادية عامة شاملة بمجرد أن تسمح بذلك الظروف . ولكن ما كان لئين يخشى هو أن القيام بهذه المحاولة فورا قد تعرقل تنفيذ مشروع الكهرباء بسرعة . وكذلك الإجراءات الأساسية التي يجب اتخاذها بمقتضى « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

وأثناء أن كانت هذه المناقشات الكبرى حول سياسة روسيا الاقتصادية دائرة ، كانت تحدث تغييرات كبرى في علاقات روسيا ببقية العالم . إذ أن نهاية التدخل العسكري من جانب الحلفاء والحرب الأهلية أتاح للروس حرية التوفر على مشاكلهم الضخمة في التعمير الاقتصادي ، ولكنه جعلهم أيضا في حاجة إلى إرساء أوضاع التعايش مع البلاد الرأسمالية . ففي يناير ١٩٢١ اعترف « مجلس الحلفاء الأعلى » باستقلال استونيا ولاتвия ، وفي مارس وقع اتفاق تجارة بين بريطانيا وروسيا . وفي نفس الشهر وقعت معاهدة صلح بين روسيا وأكرانيا وبولندا ومهدت السبيل لإنشاء « الاتحاد السوفيتي » في العام التالي . وفي أبريل

١٩٢٢ جاء التوقيع المرحى ، لمعاهدة رابالو ، بين روسيا وألمانيا — الدولتين الكبيرتين المنبذتين في التسويات الأوروبية بعد الحرب . وفي يونيه من هذا العام جاء مرض لينين الخطير واغتيل ولتر راتاو ، وكذلك أيضا مؤتمر لاهاى ، الذى استمر في يولييه ، حول العلاقات مع روسيا ، وهو المؤتمر الذى قدم إليه ماكسيم ليتفينوف (١٨٧٦ — ١٩٥١) خطته غير المثمرة بمنح امتيازات كبيرة للسوفييتات للتعمير الاقتصادى والمالى . وظهر ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، في نهاية ذلك العام ، ووضع دستور الفدرالى الجديد موضع التنفيذ في يولييه ١٩٢٣ . وفي يناير ١٩٢٣ احتل الفرنسيون الرور ، وبدأ الصراع الطويل ضد هذا الاحتلال . وفي يولييه قلبت الثورة المضادة في بلغاريا ستامبولسكى واغتالته ، بعد أن رفض الشيوعيون البلغار يون مساعدته . وفي ألمانيا ظل الشيوعيون مترددين طوال الربيع والصيف في القيام بتمرد مسلح ، ولكنهم انتهوا إلى أن الفرصة فاتتهم . وفي سبتمبر قام الشيوعيون بتمرد متأخر سرعان ما أخمده دماء . ونتيجة لهذه الأحداث تعرضت سياسة الكومترن لمراجعة شاملة حاسمة وكان من بين ما أدت إليه استئصال الزعامة الألمانية التى نصبت بعد هزيمة ١٩٢١ ، كما أدت إلى سلسلة من «ثورات القصر» والحركات الشيوعية الأوروبية . وفي يناير ١٩٢٤ مات لينين ، وفي اليوم التالى تولت وزارة رامساي مكدونالد العالمية الأولى الحكم في بريطانيا العظمى . وفي فبراير اعترفت بريطانيا العظمى بالاتحاد السوفيتى ، وسرعان ما بدأت بعد ذلك مفاوضات من أجل اتفاق بريطانى سوفيتى . وفي ٣١ مايو وقعت معاهدة بين الصين والاتحاد السوفيتى ، وفي يونيه خلف ادوارد هريو برانكاريه كرئيس للوزارة على رأس حكومة بورجوازية تقدمية . وفي أغسطس بدأ الفرنسيون في إخلاء الرور ، وكذلك وقع «اتفاق دوز» الخاص بالتعويضات من ألمانيا . وفي أوائل قس الشهر أقت حكومة العمال في بريطانيا القبض على ج. ر. كامبل (ولد ١٨٩٤) ، من صحيفة «الدلي ووركر» ؛ ولما أسقطت التهمة بدأت تواجه مصاحب خطيرة مع «الآحرار» الذين كانت تعتمد عليهم في الأغلبية . وفي ١٨ أكتوبر

هزمت في البرلمان والتجأت إلى الناجين . وأثناء الانتخابات العامة التي أجريت حدث موضوع « الخطاب الأحمر ، المزور إلى زينوفيف ، وتصرف مكدونالد بحاله بصورة أدت إلى كارثة ، وطانت حكومة العمال هزيمة خطيرة »^(١) . وحل بولدين محل مكدونالد في رئاسة الوزارة ، ووضع حد بشكل حاسم لمحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي . بيد أن الحكومة الفرنسية اعترفت أخيراً ، في خضم هذه الأحداث ، بالاتحاد السوفيتي . إلى جانب أنه في ١٩٢٥ قرر مؤتمر النقابات البريطانية ، نتيجة لتقرير موافق قدمه وفد نقابي كان قد سافر إلى روسيا ، إنشاء « لجنة نقابية استشارية انجليزية روسية » غرضها الرئيسي تحسين العلاقات بين الشعبين السوفيتي والبريطاني^(٢) .

وهكذا كان الاتحاد السوفيتي في ١٩٢٤ قد قطع شوطاً طويلاً نحو تأكيد ذاته كقوة لها حسابها في الشؤون الدولية ، وإن كان لا يزال يواجه صعوبات كبيرة جداً ، وكان هناك الكثيرون في ١٩٢١ يراودهم الأمل في أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P.) ستعني تحولاً تدريجياً عن محاولة بناء الاتحاد السوفيتي كجتمع اشتراكي ، وأن « الوسطاء » (نيبان) والفلاحين سيقضون تماماً الطابع الإشتراكي للنظام ويميدون الرأسمالية وينهار الحكم البلشفي مع الوقت . بل لقد كان هناك في الواقع بين البلاشفة أنفسهم عدد ليس صغيراً ممن راودتهم هذه المخاوف وراقبوا في قلق عميق ارتفاع « الكولاك » في الأثراء والفوز ، وسيطرة أصحاب المشروعات الخاصة على التجارة الداخلية ، وعروض الامتيازات للرأسماليين الأجانب . ورغم أن هؤلاء البلاشفة قبلوا راغبين « السياسة الاقتصادية الجديدة » تحت تأثير إصرار لينين ، فإنهم لم يكونوا سعداء بها قط ، وسرعان ما بدأوا يؤكدون أن الوقت قد حان للتوقف ، إذا لم يمكن وضع حد للنظام كله . بيد أن لينين ظل ، ما دام على قيد

(١) انظر الفصل الثاني عشر

(٢) نفس الموضوع .

الحياة ، مصرا على ضرورة الإبقاء على السياسة الاقتصادية الجديدة ، وعلى
قمة من أن المخاطر التي تتطوى عليها يمكن علاجها بنجاح ، بشرط أن تحتفظ
الدولة باحتكارها التام للتجارة الخارجية وتعمل بسرعة على تنفيذ مشروع
الكهرباء كأساس لبناء اقتصاد قائم على الآلة تماما . واستمرت سياسته بعد
وفاته على يد الثلاثي ، الذي تولى السلطة عند ما أعجزه المرض عن الاستمرار
في القيادة .

وتسمى الوثيقة المعروفة « بوصية لين » ، إلى الفترة الأخيرة من حياته ، وقد
كتب فيها وجهات نظره فيما يتعلق بإقامة الدولة السوفيتية والحزب الشيوعي ،
بوصفه مصدر وحيد وتوجيهها ، في المستقبل . ولم تنشر هذه الوثيقة التي كثيرا
ما استشهد بها الكثيرون ، على حق وباطل ، كاملة إلا بعد بضع سنوات من
وفاة لين ، وحتى عندئذ لم تنشر رسميا — والواقع أنها لم تنشر في نص رسمي إلا
في ١٩٥٦ . بيد أنها قرئت في اجتماع لأعضاء الحزب في ربيع ١٩٢٤ ، بعد
أن رفضت « اللجنة المركزية » طلب كريبسكايا عرضها على « مؤتمر الحزب » ،
وليس هناك شك حقيق فيما يتعلق بمعناها . وقد أمل لين « الوصية » ، في ديسمبر
١٩٢٢ ، بعد الثورة الثانية من المرض ، وأضيفت إليها حاشية في يناير ١٩٢٣ .
وفي هذه الحاشية اقترح لين صراحة عزل ستالين عن منصبه كسكرتير عام الحزب
الشيوعي ، ووصفه بأنه « فظ » ، وإبداله بشخص « أكثر صبرا وأكثر ولاء
وأكثر أدبا وأكثر اهتماما برفاقه » ، وأقل اتباعا لتزواته .. الخ . — ولكن دون
أن يذكر اسم من يخلفه . وكان لين في « الوصية » الأصلية قد هاجم ستالين
فحلا وقال عنه أنه « كسكرتير » ، « قد ركز سلطة هائلة في يده » ، وأضاف
« ولست واثقا من أنه يعرف دائما كيف يستخدم هذه السلطة بحرص كاف » ،
ووصف تروتسكي بأنه « شخصا أقدر رجل في اللجنة المركزية » ، ولكن
كذلك بأنه يتميز « بثقة في النفس أكثر مما ينبغي وبمجنوح إلى الاهتمام أكثر
بما ينبغي بالجانب الإداري البحت من الأمور » . وعبر لين أيضا عن عناقه
من الصدام بين هاتين الشخصيتين الضخمتين ومن خطر أن يؤدي هذا الصدام

إلى الانقسام . وأصر على أن الحزب عرضة لعدم الثبات لأنه يقوم على طبعين ، وإذا لم يستطع الوصول إلى اتفاق بين هاتين الطبقتين فإن سقوطه لا مكدوحة عنه .

وبالإضافة إلى هذا النقد لستالين وتروتسكى أشارت « الوصية » إلى أربعة أعضاء آخرين من اللجنة المركزية ، - زينوفيف وكامنيف وبوخارين وبياناكوف وقالت عن الاثنين الأولين عبارة ذات مغزى كبير هي « أن تصرف زينوفيف وكامنيف في أكتوبر » - وهي تعنى معارضة الانقلاب البلشفي - « لم تكن طبعاً أمراً عارضاً ، ولكن اثنين أضاف ، ويجب ألا يستغل ذلك ضدّهما إلا بأقل ما يمكن مثل لا بلشفية تروتسكى » - يعنى قبل ١٩١٧ . وكتب عن بوخارين في شيء من الإبهام ، واصفا إياه بأنه « أكبر وأتمن منظر للحزب » ولكنه يستطرد متهماً إياه « بالمدرسية » ويعرب عن « شك كبير » فيما إذا كان يمكن اعتباره « ماركسياً تاماً » ؛ لأنه « لم يتعلم المادية قط ، واعتقد أنه يفهمها قط » . وأخيراً تحدث لنين عن « بياناكوف » (١٨٩٠ - ١٩٣٧) بوصفه « رجلاً لاشك في أنه ممتاز في الإرادة والقدرة ، ولكن تجذبه أكثر مما ينبغي الإدارة والجانب الإداري من الأمور بحيث لا يعتمد عليه في المواقف السياسية الخطيرة » . وقد اختصر لنين الاثنين الآخرين بالإشارة بوصفهما أقدر أعضاء اللجنة المركزية ، الشبان : ولم تكن هناك أية توصية صريحة بمن يخلفه ، باستثناء التوصية السلبية الخاصة بعزل ستالين من السكرتارية . ولكن طبعاً كانت عيادات لنين ، التي لم يستطع إخفاؤها كلية ، تضر ضرراً بليغاً بزينوفيف وكامنيف كما تضر ستالين ؛ وذلك بما يزيد التصجب الذي يثيره أن هؤلاء الثلاثة هم الذين تألف منهم « الثلاثي » الذي خلف لنين .

والتفسير طبعاً يرجع بعضه إلى أن المعركة حول من يخلف لنين كانت قد دارت قبل وفاة لنين بمدة طويلة ، وكان مركز تروتسكى فيها ضعيفاً جداً لأن قدرته على التآمر كانت ضعيفة بشكل غير عادي . والواقع أن التقطيع بين (١٠) ٢

تروتسكى و « الثلاثى » بلغت مداها الحاسم فعلا قبل وفاة لينين بشهر ، مع نشر أول مقالات تروتسكى عن « الطريق الجديد » فى برافدا — وهى المقالات التى جمعت فيما بعد فى كتيب صدر بهذا العنوان بعد ذلك بشهور قليلة . تروتسكى بمهاجمته « البلاشفة القدامى » ويروقراطية الحزب الشيوعى كان ينتقص من قدر زينوفيف وكامينيف كما كان ينتقص من قدر ستالين ، وهو يعلم تماما أن الثلاثة ، الذين كانوا قد تولوا فى الواقع زمام الأمور ، اتحدوا فعلا بقصد العمل على تدمير نفوذه . وصحيح أنه ظل فى هذه الفترة عضوا فى « المكتب السياسى » ورئيسا « لمجلس الحزب » ، ولكن علاقته « بالمكتب السياسى » كانت قد صارت فعلا علاقة اسمية إلى حد كبير . وكان قد أبعد فعلا عن الدوائر الداخلية للحزب ، التى وقعت تحت سيطرة ستالين أكثر فأكثر . بيد أن ستالين لم يشعر بأن لديه القوة الكافية بعد وفاة لينين مباشرة للعمل على أن يختلفه وحده . فكان فى حاجة إلى زينوفيف ، الذى كان على رأس الكومنترن ولديه معقل قوى فى قطاع الحزب فى بتروجراد ؛ وكان فى حاجة أيضا إلى كامينيف الذى كان يحتل مركزا له احترامه بين « الجماعة البلشفية القديمة » . وبمساعدة هذين الحليفين رأى أنه يستطيع العمل على القضاء على تروتسكى ، برغم شعبيته الواسعة النطاق وهيئته ؛ وشرح يعمل على دعم مركزه بضم أعداد ضخمة من الأعضاء الجدد المنتقن — معظمهم منتقون بواسطة جهازه البيروقراطى — إلى صفوف الحزب . فقد ضم إلى الحزب أثناء قيامه بحملته قرابة ربع مليون عضو جديد — جميعهم من البروليتاريا الصناعية : وهو إجراء كان تروتسكى آخر من يفكر فى معارضته لأنه كان يدعو بقوة إلى دعم القاعدة البروليتارية للحزب .

واقضى الأمر عاما كاملا منذ موت لينين لجعل مركز تروتسكى كصاحب منصب كبير غير محتمل . وأثناء هذا العام وجهت ضده حملة شديدة بواسطة جهاز الحزب ؛ وفى يناير ١٩٢٥ أرغم على الاستقالة من آخر منصب هام له ، منصب رئيس « مجلس الحزب » . واستمر التحالف بين ستالين وزينوفيف وكامينيف قائما بصورة رسمية عاما هربيا بعد ذلك . ولكن فى ديسمبر ١٩٢٥

في « المؤتمر الرابع عشر الحزب » وقعت التغطية بين الحلفاء ؛ ولم تمض شهور قليلة حتى كان أنصار تروتسكي وزينوفيف وكامنيف يعملون معاً ضد ستالين في معارضة جديدة . وقد نمت هذه المعارضة في أعقاب قرارات اتخذت ، بتأييد زينوفيف وكامنيف ، في أوائل العام نفسه . وكانت هذه القرارات تتطوى على تنازلات كبيرة للفلاحين ، بما في ذلك إجراء انتخابات جديدة في قسم كبير من « سوقيات الفلاحين » ، قيل أنه أختير في انتخابات غير حقيقية سيطر عليها البيروقراطيون المحليون التابعون للحزب الشيوعي . وكانت الأوامر قد صدرت إلى العاملين من أعضاء الحزب بعدم لخط على الفلاحين أو اضطهاد « الكولاك » ؛ وزادت حرية الكولاك والفلاحين المتوسطين في استئجار أراض إضافية واستخدام عمال بالأجر زيادة ملحوظة . واستبعد الخوف بزینوفيف وكامنيف عندما بدأ تنفيذ سياسة التوفيق هذه وعندما بدأت أزمة جديدة تظهر بسبب التمسك في السلع الاستهلاكية التي يريد الفلاحون شرائها . وبدء ينشيان من أن يكون نقاد « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P) على حق في نهاية المطاف ، وأن سياسة استرضاء الفلاحين وتشجيع التجار الخاصين قد رسخت دعائمها بحيث صارت عقبة كاداء في سبيل الاشتراكية . ومن ثم بدأ يرددان صدى مطالب تروتسكي بزيادة الاستثمار في الصناعة الكبيرة وبإقامة بحملة ضد الكولاك والوسطاء . ورد ستالين بعنف ، كعهده ، على ناقدیه منكراً أن تصورهم للوقف صحيح ، وذهب إلى أن تجارة الدولة والتعاونيات تقدم فعلاً على حساب التجارة الخاصة ، وأن الفلاحين المتوسطين يكسبون أكثر من الكولاك من التنازلات التي قررت وأن عددهم قد زاد نسبياً . ولكن ستالين تبني في نفس الوقت جزءاً من سياسة خصومه بقبول دفع حجة الاستثمار الصناعي ، ووافق على توجيه الزيادة نحو الصناعة الثقيلة بصفة خاصة ، كخطوة نحو جعل الاتحاد السوفيتي في غنى عن استيراد الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى . وهذه السياسة ألحق هزيمة شديدة ببقية مقترحات المعارضة وانتقاداتها واستطاع دهم سيطرته على الحزب والحكومة أكثر من ذي قبل . وعندما توفي م . ف . فروتز (ولد ١٨٨٥) قوميسير الحرية .

في ١٩٢٦ حل محله ك. ا. فوروشيلوف (ولد ١٨٨١) أوتى حلفاء ستالين ، كما عزل م. لاشفيتش (١٨٨٤ - ١٩٢٨) - الذي كان نائب فروزون من أنصار زينوفيف . وفي أكتوبر ١٩٢٦ عزل تروتسكي أخيرا من «المكتب السياسي» وبذلك قد أخرج علامة على الاعتراف به ذعيا . ولكن الأمر اقتضى عامين آخرين للإجهاز على المعارضة . فبرغم أن سيطرة زينوفيف على حزب بروجراد كانت قد انتهت في أوائل ١٩٢٦ ، بعد المؤتمر الرابع عشر ، مباشرة تهريبا ، تطلب الأمر سنة أخرى لإخراجه من رئاسة الكومنترن ؛ ولم يتم إخراج بقية المعارضين من «لجنة الحزب المركزية» ، إلا في أكتوبر ١٩٢٧ . وبعد ذلك بشهر طرد تروتسكي وزينوفيف من الحزب . وسرعان ما أعلن زينوفيف التوبة ، كالعهد به ، واعترف بأخطائه فأعيد إلى الحزب ، وإن لم يعد إلى نفوذه السابق . ونفى تروتسكي في أول الأمر إلى سيبيريا في ١٩٢٨ ، وفي العام التالي طرد من الاتحاد السوفيتي إلى تركيا . فلم يكن لإعدام المخالفين الذين كانوا في مراكز عليا في الحزب قبل سقوطهم قد صار هو العادة المتبعة . فذلك لم يحدث إلا فيما بعد ، عندما صار ستالين يتمتع بالسيادة الكاملة وبلغت «عبادة الفرد» ذروتها . ولكن الاختلاف ، الذي يعتبر اقساما ، كان قد أصبح جريمة سياسية فظيعة .

وهكذا انضمرت خمس سنوات بين وفاة لينين وطرد تروتسكي نهائيا من الاتحاد السوفيتي . ولم يمض من الوقت إلا أقل من هذا بكثير حتى كان ستالين قد أخذ ينفذ القسم الأكبر من سياسة تروتسكي الاقتصادية ، بل أنه تجاوزها كثيرا بالتحول إلى التجميع الزراعي على نطاق هائل . أما القسم الذي لم ينفذ من برنامج تروتسكي فكان المطلب الخاص بقلب الاتجاهات البيروقراطية داخل الحزب الشيوعي . وعلى النقيض من ذلك ، استمرت هذه في الزيادة - وهو أمر كان لا مندوحة عنه كلما حلت الزعامة الفردية أكثر فأكثر محل الزعامة الجماعية . وكانت سيادة ستالين تعني أيضا تحولا متزايدا في مقر القوة من الصوفيات والحكومة الاسمية المسؤولة أمامها إلى الحزب ، الذي كان تحت سيطرة أكثر مركزة بكثير . فقد كان الاتحاد السوفيتي من الناحية الدستورية دولة فدرالية

مكوة من عدد من الجمهوريات المستقلة ، كانت أكبرها بما لا يقاس روسيا ؛ ورغم أن كثيرا من الوظائف الرئيسية كان في يد الاتحاد ، إلا أن الجمهوريات وهيئات الحكم فيها احتفظت بسلطات مستقلة ضخمة . وكانت السوفيات ، في المستويات العليا ، تحت سيطرة أعضاء الحزب في الغالب ، ويمكن الاعتماد عليها إلى حد بعيد في أنها لن تصرف ضد إرادة الحزب ؛ ولكن على مستوى القرية كثيرا ما كان من الصعوبة بمكان ، في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P) ، ضمان الانصياع طوعية لإبتروير الانتخابات . وهي عملية كانت قينة بإثارة غضب الفلاحين ، بل ومقاومتهم ، كما ثبت في السنوات الوسطى « السياسة الاقتصادية الجديدة » . في حين كان الحزب الشيوعي من الناحية الأخرى هيئة موحدة تستوعب الاتحاد السوفيتي كله ، بدون أقسام مستقلة في الجمهوريات أو المناطق المختلفة . وإن كان له طبعاً فروع في جميع المراكز المهمة . فقد كان منطوقاً كحزب واحد على مبدأ « المركزية الديمقراطية » ، التي صارت تعني أكثر فأكثر أن السياسات تحدد في المركز بواسطة الزعامة القومية ، أو فوق القومية . ثم تصدر بها الأوامر إلى أسفل ، ويتطلب من الحزب بأكمله طاعتها دون تساؤل . وصحيح أنه كانت لا تزال هناك « مؤتمرات الحزب » ، وكذلك اجتماعات للحزب سلطتها أقل ، وكان يتعين على الزعامة أن تحصل على تأييد هذه المؤتمرات والاجتماعات لقراراتها ؛ وكان لا يزال من الممكن مناقشة السياسة في هذه الاجتماعات ، وكذلك في الفروع حول القضايا التي لم يصدر فيها قرار ملزم بعد . ولكن صار من المستحيل تقريباً التقدم ، ابتداء من منتصف العشرينات ، بسياسات تناقض تلك التي تريدها الزعامة الرسمية دون أن يتهم مقدمها بالعمل على « الانقسام » ، ويهدد بالطرد ، الذي كان يستخدم بكثرة ضد أولئك الذين اعتبروا « منحرفين » . وكان « الحزب الواحد » الذي احتكر السلطة بعد خروج « الثوريين الاجتماعيين اليساريين » من الحكومة بسبب معاهدة رست ليتوفسك ، يسمح في أيامه الأولى بحال كبير للتعبير عن الآراء المتعارضة وحتى لتكوين جماعات تدعو إلى هذه الآراء إلى الوقت الذي يعلن

فيه القرار رسمياً . ولكن سرعان ما قضى على هذه الحرية النسبية في المناقشة تحت زعامة ستالين ، وبخاصة إبان صراعه المرير ضد تروتسكى ، وتحول الحزب الشيوعى إلى أداة ذات إرادة واحدة لفرض الطاعة العمياء لأية أوامر تأتى من الزعامة المركزية . ولم يكن من العسير على ستالين . وهو يفرض سلطته تماماً على كل جزء فى جهاز الحزب ، أن يضمن الحصول على تأييد المؤتمرات والاجتماعات لما يطلب اليها تأييده ، كما أكد انصياح ييروقراطى الحزب فى تنفيذ ذلك أن كل رجل فيهم يعرف أن بقاءه فى مركزه يعتمد على تنفيذ التوجيهات والتلبيحات التى تصل إليه من الجهاز المركزى بإخلاص .

وهكذا لم يعد « للبركزية الديمقراطية » أى شبه بالديموقراطية ، إلا بافراض أن الديمقراطية تعنى ببساطة العمل الموحد للحزب بتوجيه « النخبة » المركزية . وهذا ما كان يعنيه ستالين بها تماماً . لأنه تبعاً للنظرية البلشفية لا يمكن أن يوجد سوى حزب واحد يعبر عن الإرادة الجماعية للطبقة العاملة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك سوى سياسة واحدة يستطيع هذا الحزب أن يتبناها على حق ، ولا بد أن يأتى التعبير عن هذه السياسة الواحدة من زعامة الحزب . ومحاولة جعل أفكار أعضاء الحزب العاديين ، دون توجيه ، هى أساس السياسة تعنى صنفاً من الأصوات المتعارضة التى تمنع العمل الموحد وترجع بالحزب إلى أوضاع (الليبرالية البرجوازية) السيئة . فالتفكير الناتج من مصدر واحد هو وحده الذى يقيح العمل بإرادة واحدة ؛ والتفكير الناتج من مصدر واحد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أسكتت الأصوات المتعارضة ، ولاريب فى أن كثيرين من أعضاء الحزب كانوا لا يدرون ما يحدث للحزب واعتبروا بإخلاص أن هجمات تروتسكى على ييروقراطية الحزب تأمرًا وخيانة ضد « الثورة » التى بذل من أجلها كل ما بذل . وما كان فى وسع ستالين أن يدبر الحزب بهذه المهارة ويسيطر عليه بهذه القوة إذا لم يكن قد استطاع إقناع أعداد كبيرة من الشيوعيين بأنه لا يفعل سوى تنفيذ وصايا لين والروح الحقيقية للباركية بحرفيتها بإخلاص . وقد استطاع إقناعهم بذلك لأن ما يقوله كان صحيحاً إلى حد ما .

فلئن كان يدعو باستمرار إلى «عدم التسامح» باعتباره فضيلة ثورية، وكان على استعداد تاماً لتوجيه همه الحياة إلى رفقاء اشتراكيين قدامى رفضوا البلشفية، وكثيراً ما كان قاسياً في عباراته وهو يتحدث حتى عن زملائه من البلاشفة الذين رأى أنهم يسرون في الطريق الخطأ. بيد أنه كان يؤمن مع ذلك بمزايا المناقشة المفتوحة كوسيلة للوصول إلى سياسة متفق عليها بين الزملاء. وقد كانت صحبته دائماً أشد بكثير من أفعاله، إلا في لحظات الأزمة الحادة. أما ستالين فكانت أفعاله أشد من أقواله: «فالفاظظة، أو «الحشوة»، التي أهتم بها لئن كانت في الأفعال أكثر مما كانت حتى في الأقوال.

وقد وجد ستالين لديه حزبا مركزيا تحت تصرفه، مع جهاز بيروقراطي ضخم، ومن ثم كان أسهل عليه أن يحكم الاتحاد السوفيتي بواسطة الحزب من أن يحكمه بطريق غير مباشر بواسطة البناء السوفيتي. وكان لين على رأس الحزب والحكومة السوفيتية على السواء. وفضل ستالين أن يستعمل سلطته كسكرتير للحزب دون أن يتولى أى منصب حكومي. وأدى ذلك إلى نمو نظام مزدوج غريب من السلطة، يمكن أن تصدر فيه القوانين والمراسيم، الملزمة بدرجة مساوية، أما من «مؤتمر السوفيات» أو «لجنته التنفيذية المركزية» أو «هيئة الرئاسة» فيه، أو بدلا من ذلك تصدر من الحزب الشيوعي عن طريق «مؤتمره» أو «لجنته المركزية» بمكثيها اللذين يتمتعان بسلطة ضخمة، «المكتب السياسي» و«مكتب التنظيم». وصار استخدام هذا الطريق أوداك عاضدا لمجرد إرادة الزعامة أهما أنسب لها. وصارت الدكتاتورية، التي تقوم اسما على العمال والفلاحين كطبقتين متعاونتين، دكتاتورية «الحزب الشيوعي» عملا؛ إذ اعتبر الحزب ممثلا لهذه الطبقات، مع سيطرة العمال الصناعيين بوصفهم «الطليعة» لحركة الطبقة العاملة ككل. وقد استمر استخدام البناء السوفيتي، الذي كان هو نفسه يتيح للعمال الصناعيين تمثيلا أفضل بالنسبة للفلاحين، عندما كان يبدو أن استخدامه مناسب؛ ولكن السياسات الكبرى صارت بشكل متزايد باستمرار ترسم في ظل «الحزب» وتنفذ أيضا بسلطته المباشرة في الواقع. وفي

ذلك أيضا كان ستالين يقبع طريقا رسمه لئين نفسه في وقت « الثورة » ، لأنه كما رأينا أصر أن يتم « انقلاب نوفمبر » تحت إشراف الحزب وسيطرته إلى أقصى حد ممكن . بيد أنه بعد الانقلاب أقام بناء حكم سوفيتي في صورته وليس حكم الحزب الشيوعي . وشغل هو نفسه رسميا منصب رئيس « مجلس قوميساري الشعب » الذي يستمد سلطته من السوفيات وليس من الحزب . وبذلك كان القرار التي اتخذها ستالين بأن يحكم الاتحاد السوفيتي من مكتبته في الحزب وليس من « مجلس القوميساريين » قرارا دستوريا مهما جدا حول البناء السوفيتي بأكمله إلى ملحق بالحزب المسيطر .

وقد يرجع بعض السبب في أن ستالين اختار أن يعمل بهذا الطريق لأنه يكون في مركز أفضل بكثير في إلحاق الهزيمة بروتسكي إذا كان ميدان المعركة هو الحزب منه إذا تطلب الأمر أن يكون الصراع في السوفيات أساسا . ففي الحزب كان يستطيع استغلال أن تروتسكي ليس « بلشفيا قديما » ، بل قادم حديث ذو ماض مشفى استغلالا يعود عليه بأكبر فائدة . فكان يستطيع الاستعانة بزملائه من المجاهدين القدامى ضد « المحدث » ، ويستطيع اتهام تروتسكي بأنه يريد قويض نفوذ الحزب . فضلا عن أنه كان يستطيع الاعتماد على أن تروتسكي سيسهل عليه مهمته بأن يسمح لنفسه بأن يبدو أنه هاجم الحزب وهو هاجم « حرسه القديم » ، وبذلك يثير عداوة قسم كبير من أولئك الذين يتولون مناصب في جهاز الحزب ، مهما كانت الشعبية التي يتمتع بها بين الجماهير ؛ وبدأ أن تروتسكي من جانبه كان غافلا تماما عن عدد الأعداء الذين يثيرهم ، وأنه لم يقدر مطلقا قدرة ستالين على التآمر ولا تناجح أسلوبه هو المتعالي الذي كثيرا ما يشيع فيه الازدراء في معاملة خصومه . إن ماكس إيستمان في تقييمه لسلوك تروتسكي أثناء الصراع ، يشيد أكثر بكثير عما ينبغي ، في رأيي ، بنيل تروتسكي في عدم الرد على المفترين عليه إبان الفترة التي كان ستالين وحلفاؤه فيها يجندون كل إمكانياتهم للهجوم المستمر عليه . ويرجع بعض السبب في سلوك تروتسكي ، كما يقول إيستمان ، إلى أنه كان في مرحلة حرجة من مرض خطير ؛ ولكنه يرجع

أيضا إلى أنه كان يزدري خصومه ولا يستطيع أن يصدق مطلقا أنه يمكن تدمير
قوته إلى هذا الحد . وأيا كان التفسير ، فإنه تصرف كما يريد أعداؤه تماما .

فما هي القضية الحقيقية التي كانت بين ستالين وتروتسكي ، إذا نظرنا إلى الأمر
الآن ؟ ليس من اليسير مطلقا تحديدها ، فقد كان هناك . كما قال لينين في وصيته ،
عنصر كبير جدا من العداء الشخصي البحث الذي جعل من المستحيل على الاثنين
الاشتراك في السلطة . أو حتى أن يتعايشا في بلد واحد . وقد ذهب البعض أحيانا
إلى أن القضية الحقيقية هي قضية « الاشتراكية في بلد واحد » مقابل إيمان تروتسكي
بأن « الثورة الروسية ، لا بقاء لها إلا بأن تتحول إلى ثورة عالمية » . ولا ريب
في أن تروتسكي ، مثل لينين ، كان يؤمن بهذا الرأي في السنوات الأولى بعد ١٩١٧ ،
واستمر يؤمن به بمعنى أنه استمر يؤمن بمذهب الخامس « بالثورة الدائمة » (١)
الذي كان ينطوي على الاعتقاد بأن « الثورة الروسية ، لا بد أن تنتشر عندما يحين
الوقت في جميع أنحاء العالم الرأسمالي ، ولكن ستالين أيضا كان يؤمن « بالثورة
العالمية » : فقد كان يعني « بالاشتراكية في بلد واحد » فقط أنه يمكن تثبيت قواعد
الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي حتى إذا تأخر انتشار « الثورة » إلى البلاد
الأخرى كثيرا ، ودون انتظار لها . فهل غير تروتسكي رأيه بعد هزيمة محاولة
الانقلاب الشيوعي الألماني ؟ نعم ، لقد فعل ذلك بمعنى واحد ؛ ولكن ذلك كان
لسبب واحد هو أنه اعتقد أنه لا بقاء « للثورة الروسية » بدون معونة « الثورات »
الأخرى إلا إذا شرح الاتحاد السوفيتي في خطة تصنيع ضخمة ، تقوم على الصناعات
الثقيلة ، وحافظ على روحه الثورية بدعم الشعور الثوري لدى أعضاء الحزب
الشيوعي وحشهم على تجديد الصراع الداخلي ضد الكولاك والوسطاء (النهبان)
وحشد البيروقراطية والتقاليد داخل الحزب نفسه . وبالتالي كيد لم تكن للمركة
الرئيسية بين تروتسكي وستالين أية علاقة بالسياسة الدولية أو بشئون الكومنترن .
ففهوم « الثورة الدائمة » دخل المركة فيما يتصل بالسياسة الداخلية — بفكرة

(١) كتب مؤلف تروتسكي الذي يحمل هذا الاسم في ١٩٢٨ ونشر في ١٩٣٠ .

أن « الثورة » في روسيا نفسها لا بد أن تدفع إلى الأمام بدون توقف — أكثر مما دخلها فيما يتصل بمعاملات الاتحاد السوفيتي مع العالم الخارجي .

وهكذا فإن القضايا المباشرة كانت متصلة أساسا بموضوعات التصنيع وبمركز الفلاحين في « الثورة » ؛ ولكن لم يكن في أى من هذين الموضوعين صراع مبادئ . في الحقيقة ، فقد كان ستالين يؤمن مثل لنين على الأقل بحاجة الاتحاد السوفيتي إلى التصنيع على درجة كبيرة وإلى بناء صناعاتها الثقيلة بحيث تتخلص من الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية . والواقع أن ذلك كان غنصرا لاغنى عنه « للاشتراكية في بلد واحد ، — أكثر بكثير مما إذا كان الاتحاد السوفيتي سيضطر إلى استيراد السلع الرأسمالية من حكومات شيوعية تقوم في الغرب . كما أن ستالين لم يكن لديه أى عطف نحو الفلاحين ، أو أية رغبة في التنازل لهم عن أكثر مما هو مرغم عليه — ولا للوسطاء (النيبان) أيضا . وبمجرد أن أزيل تروتسكى من الطريق بدأ ستالين يتجهج نفس السياسة التى فضلها خصمه فيما يتعلق بالصناعة ؛ كما أن أساليبه في تنفيذ التجميع الزراعى كانت بالتأكيد أشد وقعا على الفلاحين من أى شئ . اقترحه تروتسكى . فالخلاف فيما يتعلق بهذين الموضوعين كان يتعلق بالتوقيت المناسب فقط ؛ ولا شئ أكثر من ذلك كثيرا ، باستثناء أن ستالين كان أكثر الاثنين تطرفا . أما الخلاف الأباسمى الحقيقى فكان يتعلق بطبيعة « الحزب » ، وحتى هذا الخلاف إنما ناز لأن ستالين كان المسيطر على الحزب وليس تروتسكى .

ومع ذلك فإن تروتسكى كان يتمتع بفعمية ونفوذ إلى حد لا يمكن معه التنازع منه ، اللهم إلا إذا أمكن الصاق وصمة « عدو الشعب رقم واحد » به . وكان لا بد لذلك من ابتكار أسطورة ضخمة ضد تروتسكى وغرسها بعمق في وعى جميع الشيوعيين الطيبين . فكان يجب أن يصير تروتسكى رمزا للقيصرية ، لكي يمكن إخفاء تزايد سيطرة ستالين الشخصية . ووجهت إليه التهم التى لا يصدقها العقل ، حتى وهو في المنفى ، لأن مثل هذه التهم يمكن استخدامها أساسا لتصفية أعداء

ستالين بعد ذلك ، وكذلك لأنه ظلت هناك دائما جماعات « تروتسكية » من القوة بحيث تمثل خطرا على الأحزاب الشيوعية الملتزمة خارج روسيا ، وربما داخلها أيضا . وقصة تروتسكي والتروتسكية بعد طرد تروتسكي من الاتحاد السوفيتي تقتضى إلى فترة خارج حدود هذا المجلد . وكذلك تاريخ الاتحاد السوفيتي بعد بداية « خطة السنوات الخمس » والانفراج نحو التجميع الزراعى . فالقسم الحالى ينتهى بانتصار ستالين انتصارا حاسما ويتفرق « الثلاثى » الذى تولى السلطة بعد وفاة لينين لمدة عام أو عامين .

ويبقى أمامنا ، للانتهاء من هذا الفصل ، أن نبحث باختصار فى المساهمة التى اشترك بها لينين فى نمو الفكر الاشتراكى . وقد تحدثت كثيرا فى هذا الموضوع فى مجلد سابق من هذه الدراسة ، فيما يتعلق بنمو لينين فى ١٩١٤ . وليست لدى نية استعراض الموضوع ثانيا . وقد حاولت أيضا أن أوضح دور لينين فى القضاء « على الدولة الثانية » وفى إنشاء « الكومنترن » . ولكن يبدو أن الأمر يتطلب محاولة لتقييم عام عند هذه النقطة . إلى أى مدى كان لينين مفسرا غلصا ومطورا غلصا لمذهب ماركس ، كما كان يدعى ، أو عرفا للباركسية دفع قسما كبيرا من الاشتراكيين فى العالم إلى كارثة الانحراف عن الديموقراطية الاشتراكية ، وبحجة إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة ، أقام فى الواقع دكتاتورية حزب واحد على عامة الشعب ؟ لا أمل لدى فى الاثنان بإجابة ترضى أكثر من بعض القراء القلائل ، لأن شخصية لينين وإنجازاته تثير انفعالات قوية جدا وليس من اليسير تحرى الموضوعية عند إصدار حكم .

من الواضح ، أولا وقبل كل شئ ، أن لينين كان ثوريا محترقا . فقد منح حياته كلها لقضية الثورة ، ولم يدر بخلافه قط أن يجادل فى صواب العمل الثورى ، أو أن يحدد أى هدف آخر منافس له كحافز . ولا تكاد تكون فى حياته لحظة يقظة لا يفكر فيها فى الثورة ومن أجل الثورة ؛ إلى هذا الحد تغلقت الفكرة الثورية جميع دراساته وتصرفاته . ومثل هذا الاتجاه بعد طبعها غير طبيعى ، وهو

غير طيعى حتى بالنسبة لروسيا في النظام القيصرى ، وإن كان عدد غير قليل من الأشخاص الأقل إنشأنا وصلوا إلى حد قريب من هذا أيام شباهم في روسيا القيصرية ؛ واحتفظ بعضهم بهذا الاتجاه طوال حياتهم بدافع الكراهية الشديدة لنظام الإخاد والاضطهاد المرير الذى يسانيه عامة الشعب . ومن المستحيل أن يحدد المرء مدى تأثير إعدام شقيق لينين الأكبر في وصول لينين إلى هذه الحالة ؛ ولكن لا شك في أنه تأثر بعمق بهذه المأساة . وأيا كان الأمر فإن تدمير القيصرية ومعه مباشرة جميع الحكومات المضطهدة في أنحاء العالم صار شهوره وارتبط في ذهنه باقتصار الطبقات المضطهدة على أعدائها الطبقيين ارتباطا لا يفصم . فصار ماركسيا ، وأصبح يتصور هذا الإقتصار على أنه انتصار الطبقة العاملة - البروليتاريا - على البورجوازية ، التى جمع لديها في فكره كل المضطهدين - الملوك والعسكريين وأصحاب الأراضي الإقطاعيين والديروقراطيين والشرطة - كل الجهاز العسكرى والإقطاعى والدولة البرليسية في كل صورها في الواقع . ولم يعجبه كثيرا أن التشخيص الماركسى لم يكن مناسباً حقيقة للوقف في روسيا ، الذى كان يهيمه أولا . فقد كان يدرك تماما أن الرأسمالية لا تزال ضعيفة في روسيا القيصرية ، وإن كانت قوة نامية بسرعة ، وأن الجمهرة الرئيسية من المضطهدين لم يكونوا عمالا صناعيين - بروليتاريين بالمعنى الحرفى ، بل فلاحين ، بعضهم لديه القليل من الأرض وبعضهم ليس لديه ، تختلف وجهة نظرهم اختلافا واسعا عن الأجير الصناعى . وقد فكر كثيرا في مشكلة « الثورة » البورجوازية في روسيا ، التى تتطوى على صراع بين الرأسماليين الناهضين والعناصر الإقطاعية ، وكيفية فى مشكلة العلاقة بين البروليتاريين والفلاحين فى الصراع ضد كل من الرأسمالية والإقطاع . ولكن فى حين كان الإطار الذى يعمل فيه هو المجتمع الروسى فى أواخر القرن التاسع عشر ، الذى كان إلى حد كبير فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، كان إطار نظريته العامة هو الإطار الماركسى الذى ينطبق أساسا على ظروف المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى الغرب ، وكان يعمل باستمرار على مواءمة الماركسية مع الظروف النائدة في روسيا والبلاد الأخرى الأقل تقدما ، بدلا

من ابتكار نظرية خاصة به على هدى الظروف الروسية . وكانت النتيجة صورة من الماركسية احتفظت بالمفاهيم الأساسية لنظرية ماركس ، ولكنها تختلف كثيرا عن مفهوم ماركس وتختلف أكثر عن الديمقراطية الاشتراكية التي كان يدين بها دعاة الماركسية في الغرب . وبرغم أنه كان على معرفة جيدة بالاصول الماركسية وبكتابات الاشتراكية الغربية والروسية على السواء ، وبرغم أنه عاش طويلا في الغرب ، فإنه كان دائما يرى المواقف على أساس الأوضاع الروسية عندما يفكر في خطط السياسات العملية ، ويمنح إلى تطبيق ما يستخلصه من التفكير في حاجات روسيا على البلاد الأخرى كما هو . وكان يمنح إلى تصور الرأسمالية الغربية في صورتين مختلفتين ، إحداهما مأخوذة من ماركس مباشرة وتعكس ظروف أربعينات القرن الماضي وخمسيناته ، التي قام عليها تشخيص ماركس إلى حد كبير ، والأخرى مأخوذة من دراسة الرأسمالية الحديثة في جوانبها الاستثمارية والامبريالية أساسا وليس في تطوراتها الأخيرة في الداخل . ولذلك كان قينا بالمبالغة شيئا ما في طبيعة الاستغلال الرأسمالي للبروليتاريا في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وبأن يحكم على الرأسمالية المعاصرة على أساس أسوأ جوانبها - الاستغلال المكثف لعموم المستعمرات والمنافسات الداخلية التي تقود الطريق إلى الحرب ؛ وجعلته هذه الاتجاهات يفقد كل عطف على سياسة الإصلاح ، وذلك بإخفاء التحسينات الحقيقية التي جلبتها في عدد من البلاد عن صينيه ، وبأن يكد أن السياسات الإصلاحية عاجزة عن وضع حد للاستغلال الاستثماري ومنع الحرب . ومع ذلك فقد ظل حتى ١٩١٤ معجبا جدا بالحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني ، لأنه كان يحمي جدا نظامه الكفء المتناسك تماما ولأنه صدق لفته الثورية . وكان الأمر في نظره أن الألمان لابد أن يقوموا بثورة لتخلص من القيصر والسكربين ، مثل الروس تماما الذين لابد أن يقوموا بثورة ليتخلصوا من القيصرية ؛ وكان يعتقد ، حتى ١٩١٤ ، أن كاوتسكي والاشتراكيين الألمان المناهضين « للتتبع ، يرون ذلك بنفس الوضوح الذي يراه به . ولم يفهم قط ، قبل ١٩١٤ ، إلى أي مدى كان معظمهم قد نبذ تماما هذه القضية الحيوية من تفكيرهم وصاروا يفكرون

نقط على أساس انتصار برلمانى مقبل يهد السيل بصورة ما إلى تحول لحاقى إلى المجتمع الاشتراكى . فكان يعتقد أن الألمان ، عندما كانوا يتحدثون عن الثورة ، يعنون نفس الشيء الذى يشكر فيه . واعتبر كلوتسكى منظرا ثوريا عظيما حين كان كل ما يفعله كاروتسكى هو ترديد عبارات ماركسية فقدت مغزاها حيال التقدم البرلمانى الذى أحرزه الديمقراطيون الاشتراكىون الألمان . وكانت معرفته بالحركات الاشتراكية الغربية أقل من ذلك كثيرا ، ولم يترك ما عرفة عنها أنرا طيبا في نفسه . وقد غالى جدا في تقدير قوة الشعور الثورى الكامن في الغرب ، وكان قينا بأن يعتقد بأن هذا الشعور « لابد » أن يكون موجودا ولا يتقصه سوى الزعامة الثورية الصلبة لإثارته إلى العمل . ومن هنا كانت حماسه في إنشاء أحزاب شيوعية بقيادة الثوريين المخلصين وحدهم ، وفي الحرب التي لا هوادة فيها ضد أنصار الوسط ، أكثر حتى من الجناح اليميني ، على حساب اقسام الحركات الاشتراكية في الغرب عند نقطة قينة بأن تودى إلى عزل الأحزاب الشيوعية الجديدة عن الجماهير ، بدلا من أن تجعلهم أداة فعالة في جذب الجماهير وراءها . وفي روسيا كان من الممكن البلاشفة ، الذين بدأوا بجماعة صغيرة صلبة ، أن تقضى على المناشئة بسرعة وكذلك على الحزب الثورى الاجتماعى الضخم الذى لم يكن منظما . ولم يستطع لينين أن يرى لماذا لا يمكن أن يتكرر هذا النصر في أماكن أخرى : فهو لم يدرك أن ما جعله في حيز الامكان في روسيا هو ميوعة الموقف تماما بعد انهيار القيصرية ، وضعف العناصر التحررية بين السكان ، وعدم وجود أية سياسة عملية وسطى ، في حين كانت السياسات الإصلاحية المعتدلة في الغرب ، سواء كانت على خطأ أو على صواب ، عملية تماما وكان لابد أن تكون لها جاذبية شديدة بالنسبة لقسم كبير من الطبقة العاملة الصناعية ، وبالنسبة كذلك لجماحت ضخمة من البورجوازيين الصغار .

ولم ير أحد موضوع مثل لينين ، في حدود ما يتعلق بروسيا ، أنه لا يمكن القيام بالثورة ولا الإبقاء عليها إلا بميوعة كتلة الفلاحين . ولابتداء من ١٩١٧ أخذ يصر باستمرار على أنه يجب التفكير جديا في الاتحاد ، أو التحالف ، بين

العمال الصناعيين والفلاحين ، وليس مجرد حجة لتصرف العمال الصناعيين في جر الفلاحين وراءهم . وحقيقة أنه كان شديد العداء للكولاك ، لأنه فهم تماما خطر وقوع كتلة الفلاحين تحت زعامة الكولاك وبذلك يتحولون إلى المسكر البودجوازي ، ودفعه هذا إلى تأكيد الفرق بين الكولاك والفلاحين الفقراء وضرورة إثارة الحرب الطبقة في القرى . ولكنه دفعه أيضا فيما بعد إلى احتضان الفلاحين المتوسطين ، لأنه تبين أنهم يؤلفون العنصر الرئيسي في التأييد الإيجابي للثورة ، التي كان كثيرون منهم مدينين لها بالأرض . ولم يكن لدى لينين أى عطف على زراعة الفلاحين ، فقد اعتبرها بدائية ومصيها الزوال . ولكنه لم يتردد مطلقا في ١٩١٧ في تبني سياسة الأرض الخاصة بالثوريين الاجتماعيين اليساريين ، برغم أنه كان يدرك تماما أن النتيجة المباشرة هي تقوية دعاتم نظام الفلاحين . فضرورات الثورة اقتضت أن تكون الكتلة الرئيسية من الفلاحين في جانبها ، وضرورات الثورة كانت لها الأولوية . وكان لينين قليل الصبر مع أولئك الذين ذهبوا إلى أن العمال الصناعيين ، باعتبارهم رأس الحرية للثورة ، ينبغي أن يملوا على الفلاحين لإرادتهم ويرغموم على العمل من أجل قضايا اهتزازية رغم أنهم - فلا ريب أن الوقت سيحين عندما يصبح من الممكن لإعادة تنظيم الزراعة على أساس الصناعة الكبيرة ، وجعلها بذلك أكثر إنتاجية بما لا يقاس . ولكن الأمر يقتضى شرطا سابقا هو تعميم مشروع القوى الكهربائية ، وشرطا آخر هو إقامة بناء صناعي قادر على توفير المنتجات الكافية للرفرفرف مستوى الحياة فيه ، وإلى أن يتحقق هذان الشرطان ، يجب أن تكون لدى الفلاحين حرية زراعة الأرض بطريقتهم الخاصة ؛ ولا يمكن أن تكون هذه الطريقة اشتراكية . وينبغي منحهم هذه الحرية كشركة للعمال الصناعيين في دكتاتورية العمال والفلاحين ، لا أن يعاملوا ك مجرد تابعين وأدوات للفلة الحاكمة من العمال الصناعيين .

وطبعا كان لينين ، مع إصراره على هذه المشاركة الحقيقية ، يتمسك بأن البروليتاريا الصناعية هي رأس الحرية للثورة وقدر لها أن تتولى زعامة مهام البناء

الاشتراكي : فالفلاحون ، برغم أنه لا غنى عنهم ، لا يمكن أن يكونوا أكثر من شركاء أصغر ؛ ولكن ذلك لا يعنى مطلقاً أن يكونوا عبيداً . إن المعارضة اليسارية ، هي التي تبادت في ازدهائها للفلاحين إلى حد الرغبة في معاملتهم كجرد تابعين ، مهمتهم التاريخية هي مجرد إطعام المدن بأرخص ما يمكن في مقابل سلع صناعية — وأن يحاربوا ، كجنود الجيش الأحمر ، معارك البروليتاريا الصناعية . وقد اقترب تروتسكي أحياناً من وجهة النظر هذه ، ولكن منعه من السقوط فيها تماماً احترامه للجيش ، الذي صنعه واعتقاده بأن الخدمة في الجيش يمكن أن تكون وسيلة قوية لتعليم الفلاحين أن يفكروا ويشعروا بشكل مختلف ، بحيث يصيرون مجندين طبيين لقضية الاشتراكية . وكان هذا هو السبب في أن تروتسكي وجد مؤيدين في القرى ، برغم إصراره على التصنيع السريع وعدائه لطبقة الفلاحين المتوسطين الصاعدة مثل الكولاك . ولكن ثلثين هو الذي أصر ، في السنوات الأخيرة من حياته ، باستمرار على أنه يجب معاملة المجرة الكبرى من الفلاحين كحلفاء ، وليس كجرد دواب حمل ليست لها حقوق خاصة بها .

وفيما يتعلق بالعمال الصناعيين فإن إصرار ثلثين على الدور الأسمى والحزب ، في بناء المجتمع الجديد دفعه بشدة إلى عدا كل ما يشتم منه رائحة الاقسام — بمعنى العمل على تحقيق أهداف أنانية مشتركة متميزة عن أهداف الطبقة العاملة ككل . ومن مرحلة مبكرة كان قد أدرك أهمية النقابية كوسيلة لتنظيم العمال وإثارة روح التمرد فيهم ؛ ولكنه عارض « النزعة الاقتصادية »^(١) بشدة ، وكل من أراد أن تسكرس النقابات نفسها أساساً لمجرد تحسين شروط العمل . ولكن قد أصر على أن الحزب ، يجب أن يعمل على السيطرة على النقابات ويحولها إلى أدوات ثورية يعتمد عليها ؛ وعندما قامت « الثورة » وقف موقف العداء من أولئك الذين أرادوا أن تتولى النقابات الصناعة المشتركة ، وذهب إلى أن مثل هذا النظام لا يؤدي إلا إلى دم الانانيات المشتركة للحرف المختلفة . وكان أكثر عداء حق من ذلك لفكرة أن يسمح « اللجنة المصنع » في كل مشروع بأن تعير القوة

السيطرة ، وفضل أن يرى القوة في يد نقابات كبيرة مركزية ، يمكن للحزب السيطرة عليها بصورة أسهل ، على رؤيتها موزعة بين عدد كبير من التندجات التي تتمتع بحكم ذاتي ولا تخضع للتوجيه المركزي إلا قليلا . ولكنه كان ضد كلا هذين الحليين ، ويؤيد بشدة مسؤولية شخص واحد عن الإدارة ضد أى نوع من أنواع « سيطرة العمال » . إذ لما كان يرى البروليتاريا كطبقة ، لا بد أن تتكامل متماسكة في تنفيذ مهامها البناءة ، فإنه أدخل إليها مفهوم « الديمقراطية المركزية » الذي كان هو نفسه قد قام بالدور الرئيسي في تطبيقه على الحزب . ومع ذلك فقد عارض أفكار تروتسكي الخاصة بصنع الصناعة بالصيغة العسكرية وتمويل النقابات إلى أجهزة حكومية تابعة ، لأنه فهم أهمية الإبقاء على ثورية النقابية وعدم مسخها وتحويلها إلى جهاز بيروقراطي ، وكذلك أهمية عدم إثارة الطبقة العاملة إلى تمرد واسع النطاق بمحاولة تنفيذ هذه الأفكار .

وقد أثبتت لئين المرة بعد المرة في معالجته لثورة روسيا ، إذا سلنا بأرائه الثورية ، أنه شخص متقبل بصورة ممتازة . وإذا كان متعصبا فإنه لم يدع تصبه قط يتغلب عليه في معالجة مشاكل روسيا الداخلية . وفيما يتعلق بالوسائل كانت لديه قدرة مدعشة على اختيار الطريق السليم في اللحظة المناسبة . وقد دفعت هذه القدرة الفاتحة نفسها إلى طرق مختلفة تماما للعمل في الأوقات المختلفة ، وجلبت عليه تهمة عدم الاتساق مع نفسه ، بل والانتهازية . بيد أننا إذا افترضنا أن الهدف السليم الوحيد هو إشعال الثورة وثبيت قواعدها - وكان هذا هو الغرض المسلم به لدى لئين باستمرار - فإن هاتين التهمتين ليستا صحيحتين ؛ لأن لئين ، حتى إذا كانت له بعض أخطاء ، تصرف دائما بما يقتضي تماما مع هذا الهدف . ولكن ماذا كانت « كانت » تلك الثورة التي يجب أن ينحى كل شيء آخر من أجلها ؟ هل كانت مجرد أى « ثورة » ممكنة لقلب القيصرية والأتوقراطية وإسقاط الرأسماليين من مقاعد السلطة ، بصرف النظر عن من يحمل عملهم ؟ بالتأكيد لم يكن هذا ما يدور بفسر لئين . بل كانت الثورة البروليتارية التي هم ، لفترة ما ،

دكتاتورية البروليتاريا ، التي تسمى في ظلها الفوارق الطبقة ويمهد السبيل لمقدم المجتمع اللاتطبق ، وتحمل « حكومة الرجال » محل « إدارة الأشياء » ، وتندوى « الدولة » — أداة الإكراه الطبقي . وكان لدى اثنين صورة واضحة ، من هذه النواحي ، « للثورة » التي يحاول تحقيقها ، واعتبر هذا النوع من الثورة هو الثورة التي تنمو في رحم التاريخ ، وأنها ضرورية وحتمية ، مهما حدث من نكسات في الطريق . فلم يفكر في نفسه كصانع « الثورة » ؛ بل أقرب إلى القيام بدور القابلة لها . فبالنسبة له كانت الثورة موجودة فعلا كحقيقة مستقبلية : فلا يتطلب الأمر صنعها ، بل مجرد الإسراع بها وقيادتها بعقل . وذلك طبعا كله جزء من الإنجيل الماركسي ، ولم يسهم بمجديد في تحديد الأهداف . وكان مثل ماركس لا يتم بتصور أوضاع المجتمع المقبل ، الذي يبدأ فيه الإنسان في « أن يصنع تاريخه بنفسه » . فكان اهتمامه بالأوحد بالوسائل التي تؤدي إلى غاية عديدة فعلا بما فيه الكفاية ، في نظره . بيد أن الوسيلة لا يمكن إلا أن تؤثر في الغاية ، على الأقل لفترة طويلة مقبلة . فإذا كان من الضروري ، لصنع « الثورة » ودعمها ، خلق حزب على درجة عالية من المركزية كجهاز ضمن ~~الخطوة~~ ^{هذا} كان من الضروري إخضاع بناء الحكم بأكمله لسيطرة الحزب وكذلك أيضا كل نظام اجتماعي يمكن أن يقوم بدور بناء في تنميته ؛ وإذا كان من الضروري إلغاء كل شخص يجرؤ على تحدى هيمنة الحزب — أو حتى يعبر عن اختلافه في الرأي مع السياسة المتبعة — في زوايا النسيان ، إذا كان كل ذلك ضروريا ، فهل يحتمل أن ينبثق عن مثل هذا الموقف القضاء الكامل الموعد على كل سلطة على الإنسان وازدهار الأرواح الحرة الذي يتوقع الناس أن يجدهوه في مجتمع المستقبل اللاتطبق ؟ ألا يكون هناك خطر جسيم من أن « الحزب » ، وقد مارس الدكتاتورية ليعضى على كل فرصة في هودة للنظام القديم ، يشغف بسلطته هو ويعزف تماما عن نبذها عندما يزول خطر الثورة المضادة ؟ ألا تتحول البيروقراطية إلى داء ينخر في قلب الدكتاتورية ، وتفتح لكل شخص يستطيع السيطرة عليها فرصة

لتحويل الدكتاتورية — التي لم تعد دكتاتورية العمال ، ولا حتى دكتاتورية
الحزب — إلى أداة للسلطان الشخصي ؟ .

ولم يكن لينين بأى حال غافلا عن بعض هذه الأخطار — وبخاصة خطر
الانحراف البيروقراطي للدكتاتورية . وقد تبين أهمية العودة ، بمجرد انتهاء
الحرب الأهلية . إلى نوع من الديمقراطية داخل الحزب ، وبذلك كل ما في وسعه ،
ما دام صحيح البين ، لتحقيقها . ففي عهد لينين كان الحزب فعلا يناقش السياسات
قبل أن تتقرر . ولكنه كان يصبر على أنه متى تقررت يجب أن تطاع طاعة
عمياء — « الديمقراطية المركزية » ، هي التعبير الصالح لهذا المعنى . وأعتقد أنه
لم يكن مدركا بالقدر الكافي للسهولة التي يمكن أن تنحرف بها مثل هذه السياسة
بواسطة زعيم شغوف بالسلطة يجعل نفسه سيداً لجهاز الحزب . فالخوف التي
عبر عنها فيما يتعلق بتسكين وتروتسكي كان أساسا خوفاً من أن تؤدي
« فظاظة » ستالين أو عنجهية تروتسكي إلى انقسام الحزب ، وليس خوفاً من
أن أيا منهما قد ينجح في فرض دكتاتوريته الشخصية . واعتقادي أنه كان على
صواب في أنه لم يخش ذلك فيما يتعلق بتروتسكي . والواقع أن حماسة تروتسكي
في مهاجمة الاتجاهات البيروقراطية داخل الحزب ليست هي ما ينتظره المرء في
شخص هدفه الاسمي هو الحصول على السلطة الدكتاتورية . لقد كان تروتسكي
دكتاتوري النزعة في كثير من الأحيان ؛ ولكنني أشعر بثقة من أنه لم يكن
دكتاتوراً . ولكن ستالين كان دكتاتوراً فعلاً ؛ كما أثبتت الأحداث بعد ذلك ،
ومهد السبيل له تطبيق « الديمقراطية المركزية » .

ولعلنا لم تكن لتهد له السبيل إلى هذا الحدولم يستطع أن يطيل حياة
الدكتاتورية فترة أخرى ، بعد أن انقضى خطر الثورة المضادة داخل الاتحاد
السوفيتي ، بالإصرار دائماً على أن الخطر مستمر من الخارج . فحالة بناء
« الاشتراكية في بلد واحد » كانت تنطوي على بناتها في عداوة للدول الرأسمالية
التي كان في استطاعتها ، بعد إذ لم تهم « الثورة » في أى مكان آخر ، الإحاطة

بالاتحاد السوفيتي وعرة نموه ، حتى وإن ترددت في حل السلاح ضده . وقد زاد هذا الخطر الخارجي شدة طبعاً بظهور الفاشية ، على الأقل منذ اللحظة التي وصل فيها هتلر إلى الحكم ؛ وينبغي ألا ننسى أن أسوأ تصرفات الستالينية إنما حدثت بعد ذلك . ولكن كان من الممكن دائماً تبرير استمرار الثورة بطريقة أو أخرى ، وعدم ظهور أى علامة على أن « الدولة » بدأت « تذوى » ، بحجة أن للاتحاد السوفيتي في حالة حصار دائم ولا يستطيع أن يخفف من تسلطه القاسية . وقد مات لينين قبل أن تصبح الفاشية قوة ضخمة بوقت طويل ، باستثناء في إيطاليا ؛ ولكن كان لديه فرص كافية يرى فيها ، بعد ١٩١٧ ، دلائل الإحاطة والمقاطعة ، وينتهي منها إلى أنه من الخطورة بمكان كبير التراخي في السيطرة . بل الواقع أن ضرورة التراجع من « شيوعية الحرب » إلى « السياسة الاقتصادية الجديدة » نفسها بدا أنها تجعل قوية سيطرة الحزب ، والصلابة التي تتطلبها الحيلولة دون تلوث اقتصاد البلاد بأكمله بمرثومة التجارة الخاصة التي أعيد إنشاؤها ضرورتين أكثر من أى وقت مضى .

يبد أنه من الواضح أن لينين لم يعتبر الدكتاتورية أكثر من مجرد ضرورة اتقالية ، وأن مصيرها أن تخف ، وسرعان ما تزول ، مع التقدم نحو المجتمع الذي بلا طبقات . واعتقد أنه لم يكن قط من الشغوفين بالسلطة لذاتها ، أو أن السلطة أفسدته . فقد كانت قسوه دائماً خاضعة لفرض اجتماعي ، هو لإنشاء مجتمع لا طبقي حر ، مع الوقت . ومن المعترف به بصفة عامة أنه كان في علاقاته الشخصية غير متعال إلى حد ما ، ومن المؤمنين بالمساواة ، وودودا . وإذا كانت تصرفاته الاجتماعية ليست على قدر كبير من السكياسة فذلك لأنه لم يكن لديه سوى قدر يسير جداً من الحياة الخاصة ، فهو الذي عاش « الثورة » ، ولا شيء سواها . ولو كانت زوجته ن. ك. كروبسكايا (١٨٦٩ - ١٩٣٩) أقل إخلاصاً للقضية لكانت طاشت في غنى كبير . والحقيقة أنها عانت كثيراً ، ولكنها تحملت المعاناة بسرور .

وبمعنى ما لا يمكن أن يجد المرء خطأ للثنين إلا إذا اختلف معهما في اتجاههما الأساسى — أى يافكر أنه من حق أى إنسان أن يجعل من نفسه تماما عاقدا « للثورة » بحيث لا يهجمه أى شيء آخر . فإذا كانت « الثورة فوق كل شيء » ، فليس هناك ما يقال بعد ذلك . ولكن هل « الثورة » هى كل شيء ؟ وهل يمكن أن تكون كذلك دون تشويه مفهوم « الثورة » نفسه ، أو دون ألقاء الأهداف التى تراد من أجلها « الثورة » فى زوايا الإهمال ، أو دون أن تصير القوة ، وإن لم يكن بالضرورة القوة الشخصية ، هى المعبود الاسمى ؟ فبالأأكيد ليس « الثورة » ، مهما كانت أهميتها ، هدفا فى ذاتها ، بل مجرد وسيلة لشيء آخر — وبينبى أن أقول ، وسيلة لرعاية الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر ولسماعتهم . أما بالنسبة للثنين فأنا واثق أن « الثورة » ، صارت فى الواقع ، حتى إذا كان قد اعتبرها بمعنى ما وسيلة لرعاية البشرية ، شيئا يرغب لذاته بشغف ، بحيث أن آثارها فى رعاية الفرد وسعادته سقطت من الحساب عند بحث مقتضياتها . لأن للثنين أخذ عن ماركس العادة الذهنية الخطرة من اعتبار الطبقات واقعة مجتمعة أكثر ، بصورة ما ، من الأفراد الذين تتكون منهم ، واعتبار تحرير طبقة البروليتاريا هو رعاية أعضائها الأفراد . وأعتقد أن إحساسه بالفردية البشرية كان ضعيفا إلى حد ما ، وأن إحساسه بالسعادة الشخصية كحالة عقلية ثمينة كان معدوما تقريبا . فكان ينظر إلى الأشخاص ، لا كأفراد لهم رغباتهم الخاصة التى تتطلب إشباعا إلى أقصى حد يمكن يتفق مع الحقوق المساوية للآخرين ، بل كأدوات تستخدم لدعم القضية الثورية . ولم يجعله هذا الاتجاه قليل الإحساس بالمعاناة التى يرى ضرورتها للصالح الثوريه حسب ، بل جعله أيضا لا يبالى بها ، ومن ثم كان لا يتعرض لتأنيب الضمير أو القلق فيما يتعلق بها . ويمكن القول حتى أن للثنين لم يكن لديه إحساس بالعدالة الإيجابية — بل كان لديه فقط بدلا منها حقد شديد على الظلم الطبقي ، جعله لا يرى أنواع الظلم الأخرى التى لا يمكن إرجاعها إلى الاضطهاد الطبقي كسبب . وبعد أن قبل « الثورة » هدفا لامناحة فيه ، كان مستعدا دون ما وازع أن يفعل « أى شيء » . يعتقد أنه يساعد فى نجاحها ، وأن يهاجم أى شخص لا يشاركه فى هذا الاتجاه .

وهكذا ، فمع أنه لم يكن وحشا فاسيا بطبيعته — كما كان ستالين ، أو صار ، قطعا — فليس هناك ضرب من القسوة يتورع عن تبريره إذا اعتقد حقيقة أنه ضرورى من أجل « الثورة » .

ومثل هذا الاتجاه فى نظرى لا أخلاقى ولا إنسانى . وأقول ذلك لأنى أعتقد أنه لا أهمية لآى شىء فى النهاية سوى رفاة الأفراد رجالا ونساء وسعادتهم . ولا أعتقد فى « الثورة » ، إلا عندما وحيثما أقتنع بأنه يمكن استخدامها لدعم هذه الرفاهة والسعادة ، وأن هذا الحيز لا يمكن تحقيقه بوسيلة أقل قسوة . وأنا لا أومن بذلك فقط : بل أنى أعتقد أيضا أن عدم الإيمان به خطيئة ، وأن أى شخص يرفع « الثورة » ، إلى مرتبة الهدف فى ذاتها أو يعتبر الطبقة أسمى ، أو أكثر حتمية ، من الأفراد الذين يؤلفونها ، ارتكب نفس الخطيئة ضد روح الإنسانية . ولهذا السبب لا أستطيع أن أعنى لنين ، كما لا أعنى ستالين ، من الخطيئة — وإن كان ستالين قد أضاف إليها خطايا أخرى قد تكون أسوأ منها . مثل القسوة الشخصية والرغبة فى السلطة الشخصية غير المحدودة . وأعترف بأن « الثورة الروسية » ، كانت وستبقى ، حدثا من الأحداث العظيمة القليلة جدا فى تاريخ العالم ، وأنه بدون إخلاص لنين الكامل « للثورة » ، كانت لاشك تفشل . لأنى لا أشارك فى الرأى الذى يقول بأن انتصار الاشتراكية حتمى ويمكن التنبؤ به عليها على أساس ماركسى . فاعتقائى أن مستقبل العالم غير مؤكد ولا يمكن التنبؤ به ؛ ولهذا السبب أجد نفسى أكثر ميلا ، برغم أوجه النقد التى سقتها ، إلى الاعتراف بفضل الرجل الذى أظهر ، بعد أن حقق « الثورة » ، بقوة أرائه الشخصية وحدها تقريبا ، مثل هذه المهارة فى قيادة السفينة ، إلى أن أبعد مرضه عن مركز القيادة ، فى خضم الصعوبات الهائلة التى أحاطت بها بعد نجاحها المبدئى .

ومع ذلك فإن هذه الإشادة بلنين بوصفه زعيم « الثورة الروسية العظمى » ، ومصدر وحيها لا يمكن أن تمر بلا تحفظ . إذ أن حماسه « للثورة » وتفسيره للماركسية ، الذى انبثق عن هذه الحماسة ، جعلاه غير قادر على رؤية الأشخاص

كما هم حقيقة ، أو على تقدير أية صفة فيهم باستثناء قدرتهم على الإسهام في قضية الثورة ، أو تعطيلها . وكان يؤمن إيماناً راسخاً بأن العامل الوحيد الذى له وزن فى صنع التاريخ هو المصلحة الطبقية . وعندما أبلغه راديك والاشتراكيون الغربيون الذين تعامل معهم أن بروليتاريات البلاد الغربية المتقدمة لا يرغب معظمها ولا يريد اللجوء إلى العنف والحرب الأهلية لقلب طبقاتها الرأسمالية الحاكمة ، رفض أن يصدق ذلك ببساطة ، وأصر على أن الأحزاب الشيوعية الغربية تستطيع ، إذا تصرفت بحوية ومهارة ، أن تفصل هذه البروليتاريات بسهولة عن الولاء لزعمائها « الخونة » . فالعمال الصناعيون ، فى نظره ، مصيرهم حتماً أن يحققوا الثورة البروليتارية ؛ ولما كان الأمر كذلك ، فقد كان مستعداً لاقسام كل حركة عمالية وهو على تمام الثقة من أن جبهة البروليتاريا ستسارع فى كل مكان إلى الالتفاف حول الشيوعيين وتهجر « الخونة الاجتماعيين » ، وتسير وراء القيادة الثورية . ولم يكن فى مكنته قط أن يرى أى اعتبار باستثناء المصلحة الطبقية كما تصورها ، له قيمة فى مواجهة نداء التضامن الطبقي . وعندما حاول راديك والآخرين إقناعه بالعدول عن إصدار الأمر « للجيش الأحمر » بالتقدم نحو وارسو بإبلاغه أن العمال البولنديين لن ينضموا إلى صفه ، لم يصدق ذلك مطلقاً ، ويقال أنه رد على مخاوفهم بقوله « دعونا نختبرهم بالحرب » .

وقد يكون هذا الجهل بقوة الدوافع المعقدة التى تدفع الناس إلى العمل من العوامل التى ساعدته كثيراً فيما يتعلق « بالثورة » فى روسيا نفسها ؛ ولكنه دفعه ، فيما يتعلق بألمانيا وبالعرب ، إلى ارتكاب خطأ أدى إلى كارته بفرض سياسة الكومنترن التى تعمل على إحداث اقسام فى حركات الطبقة العاملة فى البلاد الغربية بطريقة ضمنت عزل الأحزاب الشيوعية نفسها بدلاً من عزل « الخونة الاجتماعيين » . إذ أن « أسطورة » « الثورة العالمية » المقبلة ، التى تقوم على نظرية تفوق فكرة الحرب الطبقية على كل ماعداها فى جميع البلاد ، سيطرت على تفكير لينين بحيث أعتمه عن مجرد وجود القوى التى أتاحت لأهدافه أساس ما كسبه من تأييد .

أن عظمته كرهيم لروسيا الثورية يقابلها ، كنفيسة لها ، خطؤه الذى أدى
إلى كوارث فى فهم الموقف الدولى بسبب عدم إدراكه لأن معظم الناس ليسوا
ببساطة مجرد وحدات فى طبقة ، بل هم أيضا أفراد تدفعهم دوافع مختلفة لم يقبل
لثنين الاعتراف بوجودها فى الآخرين — لأنه لم يجربها هو نفسه .

الفصل الثامن عشر

أوكرانيا

تقع أوكرانيا إلى الجنوب من روسيا نفسها ، وهي الآن إحدى الجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد السوفيتي ، وقد اعترفت بها هيئة الأمم دولة ذات سيادة هي وروسيا البيضاء التي تقع في الشمال. ولأوكرانيا لغتها الخاصة ، أو على الأقل لهجتها ، وأتجت في القرن التاسع عشر قدرا لا بأس به من أدبها الخاص الذي يضم على الأقل شاعرا واحدا من مرتبة رفيعة هو تاراس شيفشنكو . وكانت لديها أيضا حركتها القومية الخاصة بها ، على الصعيد الثقافي أساسا ، ولكن مع عنصر سياسي متزايد تلقى دفعة قوية إبان الثورة الروسية في ١٩٠٥ . بيد أنه كان هناك جدل كبير حول حدود الإقليم الذي يمكن أن يعتبر أوكرانيا بحق. وكانت المنطقة الكبرى منها ، وهي أوكرانيا الشرقية ، جزءا من الإمبراطورية الروسية ؛ ولكن أوكرانيا الغربية ، التي تضم الجزء الشرق من غاليسيا ، كانت تحت الحكم النمساوي ؛ وفي غاليسيا كان البولنديون هم المجموعة المسيطرة ، وكان سادة الأراضي من البولنديين مقلطين على الفلاحين الأوكرانيين ؛ ومع ذلك فلن لقوف ، أو ليرج ، كانت مركز النزعة القومية الثقافية الأوكرانية . وكان ميخائيل روشفسكي (١٨٦٦ — ١٩٣٤) ، الزعيم المقبل للحكومة الأوكرانية في ١٩١٧ ، أستاذا بجامعة لقوف. وخارج أوكرانيا نفسها ، من الشرق والغرب ، كانت هناك مناطق كبرى في مقاطعات الحدود الروسية تسكنها شعوب ، كثيرا ما سميت روثينية ، تتحدث لغات أو لهجات قريبة الشبه جدا بالأوكرانية ولكن لم يكن لديها في الغالب أي وعي وقوى ولم تشترك في الحركة القومية الأوكرانية ؛ وكانت هناك أيضا شعوب مشابهة تحت الحكم الهنغاري في إقليم كلدانيا الذي صار جزءا من تشيكوسلوفاكيا بعد ١٩١٨ . وفي أوكرانيا الروسية

كائنات توجد أعداد كبيرة من الروس في المدن الكبرى ، مثل خاركوف وكييف ، كما أن طبقات سادة الأراضي اصطفت بالصبغة الروسية إلى حد كبير ؛ ولكن الريف ظل أوكرانيا أساسا .

وقد نمت حركة قومية وحركة اشتراكية قبل ١٩١٧ في كل من أوكرانيا الغربية والشرقية . ففي الغرب كان الديمقراطيون الاشتراكيون الأوكرانيون يؤمنون أحد القطاعات المستقلة داخل الحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي الفدرالي ؛ وفي الشرق كان بودان ياروشفسكي (١٨٦٩ - ١٩١٤) قد أسس « الحزب الاشتراكي الأوكراني » في أوائل القرن ، وقد اندمج هذا الحزب في ١٩٠٣ مع « الحزب الثوري الأوكراني » اليساري الذي تحدوه النزعة القومية ، واتخذت الهيئة الجديدة اسم « حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي الأوكراني » في ١٩٠٥ . وفي العام السابق ، ١٩٠٤ ، كان قد أسس « الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الأوكراني » كقطاع من الحزب الديمقراطي الاشتراكي لروسيا كلها . وكان هناك أيضا « الحزب الديمقراطي الأوكراني » وهو غير اشتراكي وتحديه النزعة القومية . وكان باناس ماتيوشنكو : زعيم متمردى « بوتيمكين » في ١٩٠٥ . أوكرانيا : وقد أسروا وشنق عندما عاد إلى روسيا في ١٩٠٧ - وكان قد هرب إلى الخارج . وكانت هناك أعداد كبيرة من الأوكرانيين طبعاً خدمت في الجيوش القيصرية وتعلم الكثيرون منهم اللغة الروسية إلى جانب الأوكرانية . وكان هناك صراع بين الروس والأوكرانيين الذين اصطفتوا بالصبغة الروسية في المدن من ناحية ، وكانوا أميل إلى التفكير على أساس القيام بثورة في روسيا كلها ضد القيصرية ، والأوكرانيين الذين منحوا ولائهم الأول للقومية الأوكرانية من الناحية الأخرى . بيد أن معظم الزعماء الأوكرانيين لم يضعوا نصب أعينهم إقامة دولة أوكرانية مستقلة . وكان الأوكرانيون في غاليسيا يفضلون جدا الحكم النمساوي على الحكم الروسي ولا يهدفون إلا إلى الحكم الذاتي داخل نطاق إمبراطورية نمساوية فدرالية ، في حين كان الأوكرانيون الروس يسكرون في الغالب في جمهورية

روسية فدرالية تسمح بالاستقلال الذاتي القوي للشعوب العديدة التي كانت تحت الحكم القيصري في ذلك الوقت .

وكان هذا هو المرقف عندما قامت الثورة الروسية الأولى في ١٩٠٧ . وقام الأوكرانيون بدورهم في هذه الثورة ، وأرغهم سقوط القيصرية على تحديد موقفهم من الحكومة المؤقتة الجديدة في بتروجراد . وفي مارس ١٩١٧ أعلن قيام « حكومة أوكرانيا المؤقتة » وجمعية شعبية - « الرادا » أو المجلس - برئاسة روشفسكي ، وفي الشهر التالي اجتمع « مؤتمر وطني » لأوكرانيا كلها في كييف ، ولم يطالب بإنشاء دولة أوكرانية ذات سيادة بل بجمهورية فدرالية تكون أوكرانيا وحدة تتمتع بالاستقلال الذاتي داخلها . ودارت مناقشات متقطعة بين « الرادا » والحكومات المؤقتة المتعاقبة في بتروجراد من مارس إلى نوفمبر ، ولكن لم ينته الأمر إلى شيء حتى يتم اجتماع « الجمعية التأسيسية » المقترحة لروسيا كلها . وأثناء الصيف بدأ الفلاحون في أوكرانيا ، كما في غيرها ، يستولون على الأرض ، وهرب كثير من الجنود الأوكرانيين من الجيش وانجسوا إلى بلادهم . ثم جاءت الثورة البلشفية في نوفمبر ، وأصبح من الضروري أن يحدد الزعماء الأوكرانيون سياستهم مرة أخرى . وفي ٣٠ نوفمبر أعلن « الرادا » « جمهورية أوكرانيا الشعبية » ، ولكنه لم يطالب بالانفصال عن روسيا . وكان معظم الزعماء الأوكرانيين في مبدأ الأمر يتوقعون سقوط البلاشفة بسرعة . وكانوا لا يزالون يريدون أن تتمتع أوكرانيا بالحكم الذاتي ، داخل جمهورية فدرالية . ولم يكن للبلاشفة قوة كبيرة في أوكرانيا - ولم يكن لهم أي نفوذ تقريبا خارج المدن الكبرى - إذ كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأوكراني ، برئاسة فولودومير فينشنكو ، متميزا تماما عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروسي . وبدأن البلاشفة الأوكرانيين أعلنوا في ٢٦ ديسمبر ، بمساعدة روسيا ، قيام « جمهورية سوفيتية أوكرانية » في خاركوف في معارضة حكومة « الرادا » ، وحدث قتال غير منتظم في أماكن متفرقة وكان معظم أوكرانيي أيدي « الرادا » ، وعندئذ جاء الألمان ، يسعون في طلب المؤن لساكنهم الذين يكادون يتضورون

جوعا وعلى استعداد تام لأخذ أوكرانيا تحت سيطرتهم واستعدادها ضد البلاشفة،
 وربما ليصلوا منها - بعد أن يكسبوا الحرب - منطقة للاستثمار الألماني ومرحلة
 في الزحف نحو الشرق. واعترف الألمان بحكومة «الرادا» باعتبارها تمثل
 أوكرانيا المستقلة، ودعوا مندوبيها إلى الاشتراك في مفاوضات برست ليتوفسك؛
 واضطر البلاشفة، عندما أرغموا على توقيع معاهدة برست ليتوفسك،
 إلى الاعتراف باستقلال أوكرانيا والتنازل عن سلطتهم على المنطقة المحددة لها.
 وحل محل فينيتسكو، الذي كان رئيسا للوزراء، فسولود هولوبوفيتش، من
 الثوريين الاجتماعيين اليمينيين، ووجد «الرادا» نفسه مطالبا بأن يحكم تحت
 شروط فرضتها سلطات الاحتلال الألماني. ولم يستمر هذا الوضع طويلا. ففي
 أبريل ١٩١٨ استولى الزعيم القوقازي الرجعي بول بتروفيتش سكوروبادسكي،
 وهو نقيب اصطبغ بالصبغة الروسية إلى حد كبير، على الحكم بمساعدة الألمان
 وقلب حكومة «الرادا»؛ واستمر يحكم حكما دكتاتوريا، خاضعا للألمان، إلى
 أن انتهت الحرب الكبرى بانتهاء دور الوسط في نوفمبر ١٩١٨. وعندئذ قلب
 سكوروبادسكي على الفور وتولت الحكم حكومة إدارة جمهورية، مع فينيتسكو
 رئيسا للوزارة، ووجدت نفسها متورطة في حرب مع الحكومة البلاشفية، وزاد
 الأمر تعقيدا، لفترة ما، أن قوات الاحتلال الألمانية ظلت في البلاد إلى أن تم
 سحبها تدريجيا تحت أمرة الحلفاء. وفي هذه الأثناء تقدم البلاشفة في المنطقة التي
 تسيطر عليها حكومة الإدارة، واستولوا على كييف في فبراير ١٩١٩. وقبل
 ذلك قامت في نوفمبر ١٩١٨ حكومة أوكرانية غربية في شرق غاليسيا وانضمت
 إلى حكومة الإدارة، الأوكرانية، وفي الجنوب كان الأسطول الفرنسي قد
 احتل أوديسا وبعض الموانئ الأخرى على البحر الأسود، وبدأت تتجمع
 تحت حماية الفرنسيين قوات الثورة المضادة من الروس البيض، لقيام بهجوم
 على البلاشفة؛ ولكن الفرنسيين لم تكن لديهم قوات كافية للتقدم أكثر من
 الموانئ، وكانوا في حيرة من أمرهم ماذا يفعلون.

وكانت حكومة الإدارة، الأوكرانية أيضا في حيرة من أمرها. فقد دفعها

صراعها مع البلاشفة إلى الاتجاه يميناً ، وفي فبراير ١٩١٩ سقط فينيشكو من الحكم بسبب اتجاهه الاشتراكي . بيد أن « البيض » لم يغفروا رغبتهم في إعادة النظام القديم وإعادة الأراضي التي كان الفلاحون قد استولوا عليها إلى أصحابها . ولم تكن « حكومة الإدارة » ، وقد خرجت لتوها من المعركة التي هزمت فيها سكوروبادسكي ، على استعداد مطلقاً لقبول ذلك . وعندما تقدم دينيكين ، بعد أن جمع قواته وحصل على مؤن حربية وغير حربية وفيرة من الحلفاء ، داخل أوكرانيا والمناطق المجاورة في مهمته ضد البلاشفة أثار هزرف قواته في المناطق التي استطاعت احتلالها عداء جميع السكان من الفلاحين على الفور . وقامت فصافات غير نظامية ، من بينها فصافات الفوضوى نستور ماخنو (١٨٨٩ — ١٩٣٤) ، بالإغارة على خطوط مواصلاته وقامت بحرب فصافات شديدة ضده . وكان ماخنو قد انضم بقواته في أوائل ١٩١٨ إلى البلاشفة ضد « الرادا » الذي يسيطر عليه الألمان . ثم عاد ، في يولييه ، إلى جنوب أوكرانيا ونظم جيش فصافات وانتقل به من مكان إلى مكان معلناً إلغاء كل حكم للدولة وحاول إقامة نظام (أو لا نظام) فوضوى من السيطرة المحلية البحتة . واستمر ماخنو بعض الوقت محتفظاً بعلاقة فضفاضة بالجيش الأحمر ، ولكنه انفصل في ربيع ١٩١٩ عن « الجيش الأحمر » ، وكان الجيش قد أصر على إدماج قوات ماخنو فيه ، وصار مجرد زعيم فصافات مغيرة ولا شيء أكثر من ذلك . وقد قام بدور هام في إرهاب قوات دينيكين وفي احتلال بعض المناطق التي خلفتها وراءها في تقدمها ؛ وعندما أرغم دينيكين على التفرغ ، عقد ماخنو مرة أخرى حلفاً مؤقتاً مع البلاشفة ضده ، وبعد ذلك ضد رانجل آخر القواد المضادين للثورة . وكان في انتهاء حرب التدخل نهاية له أيضاً . إذ اضطر إلى الحرب عبر الحدود مع حفنة من الأتباع واختفى عن التاريخ ^(١) .

وفي هذه الأثناء كان القائد الرسمي للقوات الأوكرانية المسلحة هو سيمون بتليورا (١٨٧٩ — ١٩٣٦) ، أحد أعضاء « حكومة الإدارة » ، وله بعض التاريخ الاشتراكي ، ولكنه كان أولاً وطنياً لا يهتم كثيراً بالسياسة الاجتماعية . وكان

بتليورا نشطا في «الرادا» منذ البداية ، وقاد الجانب العسكري من التمرد ضد سكوروبادسكي في ١٩١٨ . وبعد ذلك صار المنافس الأول لفينيشنكو في «حكومة الإدارة» ، وعارض كل محاولة للاتفاق مع البلاشفة . وفي فبراير ١٩١٩ ترك الحزب الديمقراطي الاشتراكي وأسقط فينيشنكو من الحكم ، وحاول الحصول على تأييد الفرنسيين لإستقلال أوكرانيا . بيد أن الفرنسيين كانوا قد عهقوا العزم على تقوية بولندا باعتبارها الحلقة الرئيسية في «النطاق الصحي» ضد البلشفية ؛ ولم يكن البولنديون يطالبون بأوكرانيا الغربية التساوية سابقا بحسب ، بل وكذلك بمنطقة كبيرة يسكنها سكان محتطون كانت سابقا تحت الحكم الروسي ، وكان الأوكرانيون يطالبون بها أيضا . ومن ثم أخفقت محاولات بتليورا في الحصول على اعتراف الحلفاء .

وجاءت عقب ذلك فترة من الارتباك الشديد . وكان الاشتراكيون ، وعلى رأسهم روشفسكي وفينيشنكو ، يريدون القيام بمحاولة للاتفاق مع البلاشفة ، وكانوا على استعداد لقبول جمهورية سوفيتية أوكرانية داخل نطاق الدولة الروسية كلها ، بشرط أن تتمتع أوكرانيا بالحكم الذاتي وأن تبقى فيها الحرية للأحزاب المتنافسة — على الأقل لأحزاب اليسار والوسط . في حين ظل القوميون اليمينيون مصرين على الحصول على اعتراف الحلفاء باستقلال أوكرانيا وأرسلوا ، بهذا الأمل ، بعثات لا عدد لها إلى العواصم الأوروبية المختلفة وإلى مؤتمر الصلح في باريس للدفاع عن القضية الوطنية ولتمثيل أوكرانيا كمدو لا يلين البلاشفة . وفي مارس ١٩١٩ أنشأت جماعة روشفسكي ، وهي تعترض بشدة على إجراءات «حكومة الإدارة» ، لجنة للدفاع عن الجمهورية ، في معارضة «حكومة الإدارة» . وعندئذ عدل بتليورا ، الذي كان يؤيد «حكومة الإدارة» ، سياسته وأقنع اللجنة الجديدة بأن تحمل تقصمها وغير «حكومة الإدارة» بوزارة مؤلفة أساسا من الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة بريس مارتوس . وعندئذ حاول اليمينيون القيام باقلاب مضاد ، ولكنهم هزموا وبقي بتليورا مسيطرا ، ولكن على ماذا ؟ على منطقة صغيرة جدا ، حيث كان معظم أوكرانيا في يد «الجيش

الأحمر ، أو البولنديين أو البيض ، بتأييد الفرنسيين الذين كانوا يحتلون موانئ البحر الأحمر . واضطرت الحكومة الأوكرانية الجديدة إلى الانتقال من مكان إلى مكان في قطار مصفح ولا سلطة لها إلا في المنطقة الضيقة التي تحتلها قواتها العسكرية المتهاوية .

وفي هذه الأثناء كانت المسألة الأوكرانية قد نوقشت مرارا في مؤتمر الصلح في باريس ، ولم يكن لأوكرانيا أى تمثيل رسمى فيه ، ولكن المناقشة كانت تدور أساسا فيما يتعلق بأوكرانيا الغربية ، وكان الفرنسيون والإيطاليون يؤيدون المطالب البولندية بقوة في حين كان لويد جورج والرئيس ويلسون لا يروهما ذلك ويريدان الضغط على بولندا لإيقاف الهجوم الذى يقوم به ييلسودسكى ضد حكومة أوكرانيا الغربية . بيد أن البولنديين ، وهم واتقون من تأييد الفرنسيين ، استمروا في هجومهم ، وصار الموقف العسكرى في شرق غاليسيا من الخطورة بحيث منح يوجين بتروشيفيتش سلطات دكتاتورية . ولم يستطع الدكتاتور إيقاف تقدم البولنديين ، ولم يمض وقت طويل حتى اضطرت قواته إلى الانسحاب إلى أوكرانيا الغربية وصارت غاليسيا كلها في أيدي البولنديين . وعندئذ وافق مؤتمر الصلح في باريس على الأمر الواقع ، في حين أجل الحكم فيما يتعلق بالتصرف النهائي في الإقليم المتنازع عليه .

وفي أثناء تقدم الغزو البولندى في غاليسيا الشرقية كان فيفيشنكو يحاول إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الحكومة الروسية السوفيتية . وكانت حكومة ييلا كون السوفيتية في الحكم في بودابست في ذلك الوقت ، ولكنها كانت تدرك تماما أن فرصتها في البقاء معدومة تقريبا إذا لم تحصل على مساعدة من روسيا . واقترح فيفيشنكو على ييلا كون أن يعترف الروس بحكومة سوفيتية في أوكرانيا تهوم على ائتلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين ، وأن يفتح الأوكرانيين الطريق للقوات الروسية للتقدم في هضابها عبر كارباتيا . ورفضت الحكومة البلشفية هذا العرض ونددت بفيفيشنكو باعتباره بورجوازيا صغيرا رجعا لا يمكن

أن تكون لها به علاقة . وكان لديها في الواقع ما يكفيها من مشاكل في صراعها مع دنيسكين مما جعلها تتأى عن مثل هذه المغامرة الخطرة التي ستؤدي إلى إقصائها في مشاكل مع رومانيا ومع بولندا وقد تثير تدخل فرنسا آخر .

وفي منتصف يونيه ١٩١٩ كانت قوات دنيسكين قد احتلت خاركوف ، وفي أغسطس كانت تتقدم نحو كييف . وكان بتليورا ، مدعما بجيش غاليسيا الشرقية ، يتقدم أيضا نحو كييف ، وبلغت القوات كييف في نفس الوقت واحتلتها من جانبيين مختلفين . وسرعان ما أدى ذلك إلى نزاع واضطر الأوكرانيون إلى الانسحاب . وعندئذ دخل جيش غاليسيا الشرقية في مفاوضات مع دنيسكين ، بدون موافقة بتروشفيتش ، وعقد معه معاهدة ألقى الجيش بمقتضاها سلاحه . وهرب بتروشفيتش إلى فيينا حيث استمر يقوم بدعاية لاستقلال غاليسيا . واستمر بتليورا ، بعد إحصار في مركز ميثوس منه حريبا ، في الصراع إلى نوفمبر ، ثم التجأ إلى بولندا . وتبذلت الاتهامات العنيفة بين الزعماء الأوكرانيين الغربيين والشرقيين ؛ فاتهم الشرقيون الغاليسيين بحماية القضية الوطنية ، واتهم الغاليسيون الشرقيين بأنهم بلاشفة مقسرون لأنهم رفضوا الانضمام إلى دنيسكين ، الذي كان الحلفاء في ذلك الوقت قد بدأوا يؤبدونه في دعواه بأنه منقذ روسيا كلها من الحكم البلشفي . وكانت هناك أيضا خلافات دينية هامة بين الأوكرانيين ، إذ كان الشرق أرثوذكسي في حين كان الغرب من الموحدين ويعترف بالبابوية ؛ وبالإضافة إلى ذلك كان الشرق تغلب فيه الاشتراكية ، وأن لم يكن بشفيا ، في حين كان الغرب قد صار في ذلك الوقت تحت زعامة مناهضة للاشتراكية . هذا فضلا عن أن الغرب كان أولا ضد البولنديين ، أكثر منه ضد الروس ، في حين كان الشرق يناضل لتحرر من السيطرة الروسية .

وهكذا انتهت الحرب الأوكرانية مؤقتا بالقضاء على كلا الحكومتين الأوكرانيتين ، ولكن ماخو وزعماء العصابات الآخرين ظلوا في الميدان يرمقون مؤخرة دنيسكين . ولم يدم نجاح دنيسكين في غزو روسيا طويلا : فإبان شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ أرغمت قواته إلى التقهقر باستمرار ، إلى أن أرغم في

مارس ١٩٢٠ على الإلتجاء إلى القرم حيث سلم القيادة للجزال رانجل . كما قضى « الجيش الأحمر » على الأميرال كولشاك أيضا ؛ وعندما أدرك الحلفاء أنه لا أمل في نجاح سياسة التدخل المسلح ، سحبوا قواتهم من الأراضي الروسية . وثبتت دعائم « الجمهورية السوفيتية الأوكرانية » بمساعدة من روسيا البلشفية ؛ وأصبح خصومها القرميون عاجزين تماما ، وإن كانوا قد استمروا في حملتهم بنشاط في الخارج . وكان هذا هو الوضع عندما اتفق بتليورا ، وكان لاجئا في بولندا ، مع ييلسودسكى : فتنازل عن المطالب الأوكرانية في شرق غاليسيا وحصل مقابل ذلك على اعتراف بولندا باستقلال أوكرانيا الشرقية ، على أن تحدد الحدود على أساس التنازل عن مناطق كبيرة على الحدود معظم سكانها من الأوكرانيين أو الروثينيين البولنديين . ولم يكن لدى بتليورا تفويض من « حكومة الإدارة » ، التي كانت في الواقع قد كفت عن القيام بوظيفتها ، بالدخول في هذا الاتفاق ، وقد هوجم تصرفه بشدة من كثيرين من مؤيديه السابقين . وقد أنكر روشفسكى وفينشنكو ، اللذان سرعان ما عادا إلى أوكرانيا السوفيتية وقبلا النظام الجديد ، حق بتليورا في عقد مثل هذا الاتفاق انكارا حديدا . بيد أن ما أطلق عليه « معاهدة وارسو » جعل في وسع بتليورا أن يشرح في العمل بمساعدة البولنديين ، في إنشاء جيش جديد للتعاون مع ييلسودسكى في غزو الأقاليم السوفيتية . واشتركت قواته ، وكان عددها قليلا ، في الغزو البولندي لأوكرانيا والاستيلاء على كييف في مايو ١٩٢٠ ؛ وفي ٢٥ مايو قامت حكومة أوكرانية جديدة في هذه المدينة ، ولكن لم يلبث « الجيش الأحمر » أن طردها منها قبل مضي أسبوع أو أسبوعين . إذ استعاد كييف في ١١ يونيو ، ثم تقدم بعد ذلك في غاليسيا الشرقية ولم يمحض وقت طويل حتى كان يهدد وارسو نفسها . ثم جاء بعد ذلك توقف الهجوم الروسي وهزيمة الروس أمام وارسو ، وفي أكتوبر ١٩٢٠ تم توقيع الهدنة بين روسيا وبولندا ثم معاهدة ريجما في مارس ١٩٢١ . وحتى بعد الهدنة ، التي أدت إلى تخلي البولنديين عن بتليورا ، لم يفقد الأمل . واستطاع احتلال منطقة صغيرة في فولينيا . وهناك حاول الاتفاق مع رانجل الذي كان « الجيش الأحمر » قد وجه

جده قرائه الرئيسية ولذلك ، ولكن هذه المحاور لم تنته إلى شيء ؛ وبعد توقيع معاهدة ريجما اضطرت بتليورا إلى التراجع في غاليسيا الغربية حيث ظل محتفظا بشبه حكومة في المنفى ، إلى ١٩٢٣ . وذهب بعد ذلك إلى باديس لهعيش فيها ، وهناك اغتيل بعد ثلاث سنوات بيد عامل يهودى اسمه صمويل شوارزبارت انتقاما للذابح التي تعرض لها اليهود في أوكرانيا في عهده . وكان بتليورا شخصية غريبة . ومن الخطأ أن نصفه بأنه كان « رجل عصابات » ، إذ من الواضح أنه كان مدفوعا برغبة حقيقية في استقلال أوكرانيا ، رغم أنه كان على استعداد تام للتخلي عن غاليسيا الشرقية البولنديين بأمل الحصول على تأييد ييلسودسكى لمطالبه في أوكرانيا الشرقية . وكان في أيامه الأولى محررا اشتراكيا وعضوا نشطا في الحزب الديموقراطى الاشتراكى الأوكرانى ، ولكنه سرعان ما تخلى عن اشتراكيته أثناء الصراع القوى وتحالف مع القوميين البولنديين ضد روشفسكى وليفيشنسكو ، وفيما بعد تحالف حتى مع ييلسودسكى — الذى كان له ماضى اشتراكى ووطنى عائل . وكان نبوغه في القيادة العسكرية فقط : أما كصانع سياسة فلم تكن له قيمة ، وقد جعلته الأوضاع المشوشة إلى حد لا يصدق العقل على الحدود بين روسيا وبولندا يستطيع أن يجعل من نفسه شخصية ذات شهرة في أوروبا لمدة بضعة سنوات بعد ١٩١٧ ؛ ولكن أهميته الحقيقية كانت ضئيلة . ولم تكن هناك أية فرصة قط في أن تصبح أوكرانيا دولة مستقلة ذات سيادة حقيقة بعيدا عن روسيا . فإذا كان الألمان كسبوا الحرب ، فربما كانت أوكرانيا قد بقيت مستقلة اسميا كالعوبة في يد ألمانيا ؛ ولكن منذ اللحظة التي هزمت فيها ألمانيا لم تكن هناك فرصة مطلقا لآى شيء سوى قيام أوكرانيا سوفيتية في اتحاد وثيق مع روسيا ، فيما صار بعد ذلك « الاتحاد السوفيتى » . وإذا كان البلاشفة هزموا ، وانتصر الروس البيض ، لما كانت هناك أية فرصة في أن تحتل أوكرانيا حتى بذلك القدر من الحكم الذاتى الذى حظيت به في ظل النظام السوفيتى .

وليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال فيما يتعلق بالاشتراكيين الأوكرانيين . فى الجانب البلشفي كان أشهر زعمائهم هو ديمتري ز. مانويلسكى (١٨٨٣ — ١٩٢٤)

— الذى صار فيما بعد شخصية عامة في الكومنترن — والذى كان أوكراني الأصل ، وكريستيان راكوفسكى (١٨٧٣ — ٤) ، الذى لم يكن أوكرانيا ولا روسيا ولكن بلغاريا من دوبروجا ، وكان له منذ أمد طويل دور رئيسي في الحركة الاشتراكية البلقانية وعهد إليه بزعامة الجمهورية السوفيتية الأوكرانية^(١). وكان زعيم الاشتراكيين الأوكرانيين غير البلشفيين الرئاسيين هما الأستاذ روشفسكى وفينيشنكو ، وكان الأول شخصية بارزة في الحركة القومية الثقافية والثاني شخصية أدبية إلى جانب كونه سياسيا . وكان ياروشفسكى ، مؤسس الحزب الاشتراكي الأوكراني ، قد توفي في ١٩١٤ ؛ وفيما عدا بتليورا لم يكن هناك أشخاص آخرون يتمتعون بأكثر من أهمية محلية . إلا إذا أدخلنا في حسابنا زعيم حرب العصابات الفوضوى نستورماخو ، الذى وصفنا وجهة نظره الثورية من قبل^(٢) . وكان يوريس مارتوس وإيزاك ماسيا ، وقد تولى كل منهما رئاسة الوزارة فترة ما ، ديموقراطيين لاشتراكيين . ولم يرق بين الثوريين الاجتماعيين الأوكرانيين ، وكان بعضهم من الفلاحين الذين لحقت بهم وصمة العداء نحو السامية ، أى زعيم ذي أهمية .

(١) انظر فيما يتعلق براكوفسكى المجلد الثالث — الجزء الثاني — الفصل الرابع عشر

(٢) انظر الفصل السادس .

الفصل التاسع عشر

بولندا ١٩١٤ - ١٩٣١

استعادت بولندا كيائها كدولة مستقلة في نهاية الحرب العالمية الأولى ، بعد أن عانت منطقة كبيرة من إقليمها ويلات كثيرة أثناء القتال . ولكنها عادت إلى الوجود دولة غير معينة الحدود ، وظلت كذلك عدة سنوات . وكان حتمًا في الاستقلال ، في ظروف ١٩١٨ ، يستمد أساسا على تقاطع الرئيس ويلسون الأربعة عشر التي كان أساسها هو حق تحرير المصير القوي . ولكن بين البولنديين أنفسهم كانت دعوى الاستقلال عادة تقوم على ما هو أكثر من ذلك . وكان معظم القوميين البولنديين يطالبون على الأقل ببولندا مستقلة تشمل إقليم بولندا في القرن الثامن عشر قبل التقسيمات ، وكان ذلك يعني أن تضم داخل حدودها أعدادا كبيرة من الأوكرانيين أو الزوثينيين والروس البيض والتوانيين والألمان ، كان بعضهم يعيشون كأقليات قومية في مناطق معظم سكانها من البولنديين ، ولكن كان هناك ألمان آخرون في مناطق لم يكن فيها البولنديون سوى أقلية بالنسبة لمجموع السكان . والواقع أن القوميين البولنديين لم يستقنوا إلى مبدأ الجنسية وحده ، بل وإلى التاريخ كذلك ، وقد وسع بعضهم مطالبه أكثر بكثير من الأقاليم التي كانت تتكون منها مملكة بولندا في القرن الثامن عشر ، وكانت تراودهم الآمال في إنشاء « بولندا الكبرى » التي تضم أوكرانيا بأكملها وروسيا البيضاء وسيليزيا كلها وليتوانيا كلها ، وربما منطقة دول البلطيق بأكملها وبروسيا الشرقية وبومرانيا - إن لم يكن داخل دولة بولندية موحدة فعلى الأقل في بولندا فدرالية تسمح بتدبير ضئيل من الحكم الذاتي للناطق التي يرغب فيها غير البولنديين .

وعندما اندلعت الحرب في ١٩١٤ كان هناك ثلاثة بولندا - الروسية والنسائية والبروسية - ووجد سكان هذه الأقاليم الثلاثة أنفسهم يخفون بعضهم ضد بعض

في الحرب - البولنديون الروس في جانب والبولنديون النمساويون والألمان في جانب آخر . واستدعى السكان للخدمة العسكرية في القوات المسلحة للدول الكبرى الثلاث واعتبرت مواردهم جزءا من موارد كل من هذه الدول في الصراع الدائر . ودار قتال كثير أثناء الحرب على أرض بولندية وانتقلت مناطق كبيرة من يد إلى يد ، وتعرض بعضها مرارا لهذا الانتقال . وكانت الخسائر جسيمة ، في كل من القوى البشرية والإنتاج ؛ وكانت المعاناة قاسية جدا . إذ أن معظم بولندا الروسية كان تحت الإحتلال الألماني وخاضعا للحكم العسكري مع تقييد بعض الوظائف لمجلس بولندي تحت السيطرة العسكرية الألمانية . وبذل الألمان جهودا كبيرة في الفترة الأخيرة من الحرب لتجنيد البولنديين في قواتهم المسلحة واستخدام روسيا البولندية كورد للثون ، وحاولت كسب تأييد البولنديين بوعدهم بنزع يامن الحكم الذاتي ، ولكي ليس بالاستقلال ، لبولندا الروسية بعد الحرب ، ولكن مع عدم توسيع هذا الحكم الذاتي ليشمل بولندا البروسية أو النمساوية . وراى كثير من البولنديين أن أفضل أمل لديهم ، وهم يعتقدون في انتصار دول الوسط ، هو هذا الحكم الذاتي ؛ وكان من الطبيعي أن يؤدى انهيار روسيا في ١٩١٧ إلى دهم هذا الاعتقاد إلى أن صارت هزيمة ألمانيا والنمسا - المجر وشيكة في صيف ١٩١٨ . ومنذ ذلك الوقت كان لابد لهذه الاتجاهات أن تعيد تشكيل نفسها بسرعة - وهي عملية لم تكن قد اكتملت تماما بأى حال عندما جاء الانهيار النهائي في أكتوبر ونوفمبر من ذلك العام .

وكانت بولندا النمساوية ، أو غاليسيا ، هي أقل أقسام بولندا الثلاثة تمعرا بكثير . فالنمساويون البولنديون ، رغم أنهم لم يكونوا أحد الشعبين السائدين الحاكمين في النمسا - المجر ، كانوا يحتلون فعلا مركزا معتزقا بأهميته في الامبراطورية النمساوية ويؤلفون مجموعة ذات نفوذ في الرايخسرات النمساوى . وكانوا يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي الإقليمي واستطاعوا استقلاله في حكم العدد الضخم من الأوكرانيين ، أو الروثينيين ، الذين يسكنون غاليسيا والمؤلفين أساسا من فلاحين فقراء . ولاريد في أن النمساويين بدا أحيانا أنهم يمنحون بعض التأييد

للطالب القومية الإوكرانية بغرض الحد من ادعاءات البولنديين ؛ ولكن بصفة عامة كانت السياسة النمساوية مواتية بالنسبة لآمال البولنديين في الحرية الثقافية ، وكان ارستقراطيو غاليسيا راضين تماما عن وضعهم بالنسبة لوضع مواطنيهم في بولندا الروسية - بل والروسية أيضا . وكان الاشتراكيون الغاليسيون ، بزعامة إيماناس دازيفسكى (١٨٦٦ - ١٩٣٦) ، يؤلفون قطا حاما من الحزب الديموقراطي الاشتراكي النمساوي الفدرالى ، وفى ١٩١٤ أيدوا النمسا - المجرى فى الحرب بقدر لا يقل عن الألمان النمساويين . بل الواقع انهم استمروا يفضلون إعادة بناء الامبراطورية النمساوية على أساس فدرالى ما دام هناك أى أمل فى بقائها .

وكان لدى البولنديين الروسين أسباب أكثر من ذلك بكثير تدفعهم إلى عدم الرضا عن وضعهم فى ألمانيا ؛ لانهم كانوا منذ أمد طويل يهاومون فى عناد محاولات بروسيا فى صبغهم بالصبغة الألمانية - بما فى ذلك توطين المستوطنين الألمان فى أرضهم والسيطرة الروسية على التعليم والعداء الروسى للكنيسة الكاثوليكية . بيد أن البولنديين الذين تحت الحكم الألمانى لم تمكن لديهم وسيلة التعبير الجماعى عن نفهم التى كانت لدى بولندي غاليسيا ؛ وحتى بصرف النظر عن ذلك كان كثيرون منهم يكرهون روسيا ويخافونها ويفضلون الحكم الألمانى على الحكم الروسى . وأثناء الحرب كان ما تعرضت له بولندا الروسية ، ولقد ظلت باستمرار فى أهدى الألمان ، أقل بكثير مما تعرضت له كل من بولندا النمساوية أو الروسية من مشاق ؛ وفى ١٩١٨ ، قبل أن تضطر القوات الألمانية إلى الانسحاب ، تأثرت إلى حد ما بوقوع الثورة الألمانية فى نوفمبر ١٩١٨ عندما تكونت « مجالس الجنود » بين الفرق التى كانت تعسكر فى تلك المنطقة . بيد أن الاشتراكية لم تكن قوة كبرى فى المناطق الألمانية التى يسكنها البولنديون ، باستثناء الأجزاء الصناعية من سيليزيا ؛ وقد ظل مصير سيليزيا معلقا لمدة طويلة بعد ١٩١٨ إلى أن قسمت بين ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا .

وأخيراً كانت بولندا الروسية ، ووارسو في وسطها ، هي قلب النزعة القومية البولندية وكانت الموئل الرئيسى للحزب الاشتراكي البولندى ، بزعامة جوزيف بيلسودسكى (١٨٦٧ - ١٩٣٥) ؛ الذى سيظهر فيما بعد بوصفه الزعيم البارز للدولة البولندية الجديدة . وكان الحزب الاشتراكي البولندى ، الذى كان يحظى بتأييد الكتلة الكبرى من العمال الصناعيين البولنديين ، تحذوه نزعة قومية شديدة وعداء ضيف ضد روسيا ، برغم أنه كان يضم جناحاً يسارياً يعارض كل صور التعاون من الجماعات الوطنية البورجوازية . وكان بيلسودسكى كارأينا^(١) ، في أيامه الأولى اشتراكياً غاملاً يقوم بدعاية لنقطة للاشتراكية في صحيفته السرية « روبرنيك » (العامل) ، التى وضع فيها حداً فاصلاً يميز بين النزعة القومية البورجوازية والبروليتارية . ولكن أياً كان الأمر فإن اشتراكيته بدأت تزول بسرعة ابتداء من ١٩١٤ ، وحلت محلها صورة راديكالية من النزعة القومية تقوم على شعور شديد ضد روسيا . وعلى خلاف الوطنيين البورجوازيين لم يكن الحزب الاشتراكي البولندى مناهضاً للسامية ولا حتى مناهضاً للأوكرانيين . وصارعداؤه ضد روسيا لفترة ما أقل وضوحاً بعد « ثورة فبراير » ؛ ولكنه عاد ثانية بعد الثورة البلشفية وهزيمة الألمان ، لأن اشتراكى الحزب الاشتراكي البولندى كانوا شديدياً للريبة في نوايا البلاشفة فيما يتعلق باستقلال بولندا وبتسوية الحدود بين بولندا وأكرانيا . وكانت اشتراكية بيلسودسكى والحزب الاشتراكي البولندى مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالصراع ضد السيطرة الروسية . وكان ينافس الحزب الاشتراكي البولندى « الحزب الديموقراطى الاشتراكي لمملكة بولندا وليتوانيا » ، التى كانت روزا لكسمبورج مصدر وحيه الرئيسى . ولم يدع هذا الحزب ، كما رأينا^(٢) ، إلى القومية البولندية أو أية قومية أخرى ، ولكن إلى العمل الموحد ضد القيصرية مع العمال الروس وجميع عمال الامبراطورية القيصرية . ولما كانت تحذوه نزعة دولية قوية وعداء شديد نحو كل صور القومية . فإنه اختلف ،

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الأول — الفصل الحادى عشر .

(٢) نفس الفصل

ليس مع زعامة الحزب الاشتراكي البولندي لحسب ، بل ومع ثنين أيضا حول قضية حق تقرير المصير القومي ، ودعا إلى الثورة البروليتارية الشاملة . وفي ١٩١٧ منح تأييده لكلا التورعين الروسيين ؛ وعند ما انتهت الحرب تصافر مع الجناح اليساري للحزب الاشتراكي البولندي في تأليف « الحزب الشيوعي البولندي » ، الذي كان من بين أوائل المنضمين إلى « الفولية الثالثة » . بيد أن مؤيديه كانوا ، حتى في ١٩١٨ ، أقل بكثير بين العمال البولنديين من الجبهة الرئيسية للحزب الاشتراكي البولندي ، الذي استمر يقبع بيلسودسكي في دور المحرر الوطني .

وعند ما نشبت الحرب في ١٩١٤ كان بيلسودسكي في غاليسيا ، حيث كان يحاول تنظيم حركة تهدف إلى تكوين قوة لحرب العصابات في الأراضي النمساوية ضد الحكم الروسي في بولندا الروسية ، بتأييد سلمي من جانب دازينسكي والديمقراطيين الاشتراكيين في غاليسيا . وكان بيلسودسكي قد نظم أتباعه في كتائب من حملة البنادق ، وحاول أن يحصل لهم على أسلحة من السلطات النمساوية . وبعد بداية الحرب زحف بسرعة في بولندا الروسية على رأس قوة مسلحة صغيرة جداً واستولى على مدينة كيلسه ، ولكنه لم يستطع الحصول على تأييد النمسا إلا بعد أن وافق مرغماً على إدماج كتائب رماته في الجيش النمساوي ، وإن كان على أساس أن يظلوا قوة منفصلة تحت قيادة ضباطها الخاصين . ووقع قتال عنيف إبان المراحل الأولى للحرب في كل من بولندا النمساوية والروسية ، ونجح الروس في احتلال قسم كبير من غاليسيا ورد الهجوم الألماني الموجه ضد روسيا . ولكن في ربيع ١٩١٥ قام الألمان والنمساويون بهجوم كبير في المنطقتين واحتلوا الجزء الأكبر منهما . ونتيجة لذلك قسمت بولندا الروسية بين النمسا وألمانيا ، مع تعيين حاكم ألماني في وارسو وآخر نمساوي في لوبلين . وبعد حوالي أكثر من عام أقام الألمان والنمساويون معا في يناير ١٩١٧ « مجلس دولة » و « دايمة » في وارسو لبولندا الروسية في محاولة لكسب تأييد البولنديين في تأليف قوات بولندية لتعزيز قواتهم المتناقصة : وعين بيلسودسكي عضواً في

هذا « المجلس » ، الذي كان خاضعاً تماماً لسلطات الاحتلال العسكري ، ولكنه سرعان ما وقع في نزاع معها حول شروط دعوة البولنديين إلى التطوع في الخدمة العسكرية . وفي يولييه ١٩١٧ استقال ييلسودسكى من « المجلس » ، بعد أن حاول إقناعه بالاستقالة الجماعية احتجاجاً على القيود التي فرضت عليه . وعندئذ أتى الألمان القبض عليه وسجنوه في قلعة ماجدبورج ، وظل فيها إلى أن أقضه انقياد الألمان في العام التالي . وسرعان ما استقال « مجلس الدولة » فعلاً بعد ذلك وحل محله « مجلس أوصياء » ، وسح بتأليف مجلس وزراء من نوع ما تحت أمرته ، ولكنه كان خاضعاً « للقيود » من جانب الحاكم العسكري . وعندئذ جاءت الثورة البلشفية في روسيا وأعقبتها مفاوضات الهدنة في برست ليتوفسك . وأبدى مجلس الوزراء البولندي رغبته في أن يكون ممثلاً في هذه المفاوضات ، ولكن الألمان رفضوا ذلك ؛ وعند ما سلبت مقاطعة بولندا الروسية — هي مقاطعة شولم — إلى أوكرانيا استقال المجلس البولندي ، وسحب الأعضاء البولنديون في الرابضرات النمساوى ، الذين كانوا قد طالبوا فعلاً باستقلال بولندا ، تأييدهم للحكومة النمساوية . وتولت الحكم في بولندا الروسية وزارة مؤلفة من موظفين تحت إشراف « الأوصياء » ، الذين قرروا أيضاً إنشاء نوع من البرلمان مضمّن منتخب وبعضه معين باسم « مجلس الدولة » . واجتمع هذا المجلس في يولييه ١٩١٨ ، ولكنه انحل في يولييه ، ولم يجتمع ثانياً قط . وأخيراً عندما صارت علام الانقياد الوشيك لدول الوسط واضحة ، حل « مجلس الأوصياء » البولندي « مجلس الدولة » في أوائل أكتوبر وحاول إقامة حكومة جديدة تمثل بولندا كلها لإجراء انتخابات « لجمعية عومية » جديدة (سجم) تنتخب على أساس حق الانتخاب العام . وأعلنت الحكومة الجديدة استقلال بولندا في ٣ نوفمبر ١٩١٨ . ولكن « الأوصياء » أقالوها عندئذ وعينوا وزارة مؤقتة من الموظفين . وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن الزعيم الاشتراكي العالييسى دازينسكى قيام « جمهورية شعبية بولندية » في لوبلين في المنطقة التي كانت تحت الاحتلال النمساوى . وفي ١١ نوفمبر أُخلى سبيل ييلسودسكى ووصل إلى

وإرسو حيث قبول استقبالا حماسياً . وأرغم الأوصياء الذين كانوا يحاولون تأليف حكومة جديدة على الاستقالة وتسليم كل السلطات ليلسودسكى حتى يتم تأليف حكومه قومية للمنطقة المحررة كلها . وبدأت بولندا ، التى ظلت عتجة عن الأنظار منذ التقسيم ، تستعد لاستئناف مركزها كدولة قومية مستقلة .

وكانت هناك اقتسامات حادة بين الزعماء البولنديين طوال سنوات الحرب . فالبروتونيون والنسايون انضموا كما رأينا إلى جانب النمسا ضد روسيا وكانوا على استعداد ، حتى لحظة انهيار النمسا قريبا ، لقبول حل فدرالى تقابل بمقتضاه غاليسيا وأكبر قدر ممكن من بقية بولندا تحت حكم هابسبورج . وكان البولنديون البروسيون قد ظلوا تحت الحكم الألمانى ، وإن لم يكن بدون احتجاج ، ولكنهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالقيام بأى عمل . أما البولنديون الروس فإنهم كانوا منقسمين إلى من أطلق عليهم « المائتين للروس » الذين كانوا يريدون فى مبدأ الأمر الحكم الذاتى فقط داخل نطاق الإمبراطورية القيصرية ، ولكنهم فيما بعد طالبوا بالاستقلال الكامل لبولندا الموحدة بمساعدة الحلفاء الغربيين والرئيس ويلسون ، فى جانب ، ومن أطلق عليهم « دعاة الاستقلال » الذين حاولوا فى مبدأ الأمر التعاون مع النمساويين ولكن بأمل الحصول على استقلال بولندا عن طريق انتصار دول الوسط — أو لعله يكون من الأصوب القول عن طريق هزيمة روسيا — فى الجانب الآخر . وكانت الكتلة الرئيسية من الجناح اليميني البولندى المحافظ — ما كان يسمى « بالحزب الديمقراطى الوطنى » — تؤيد الحلفاء وتمثلها « اللجنة الوطنية البولندية » ، إبان الحرب ومركزها فى باريس . واتهمجت الأحزاب اليسارية الرئيسية — الاشتراكيون و « حزب الشعب » أو « حزب التحرير » ، الخاص بالفلاحين (وايزفولنى) — عكس هذه السياسة . وكان المركز الرئيسى لحزب الفلاحين الآخر — « الياست » ، الذى كان يرأسه وينستى ويترس ومعظم أنصاره من الفلاحين المتيسرين نسبيا — فى غاليسيا ويسوده الاتجاه الموالى للنمسا إلى أن صارت بولندا دولة مستقلة . وكانت هناك عداوة شخصية شديدة بين يلسودسكى ، الذى كان يعتبر اشتراكيا ، ودموفسكى المحافظ المتعبد ، منبهتهما

من العمل مما حتى عندما كان الشاغل الأول لكليهما هو العمل على قيام دولة بولندا بنجاح في أوسع منطقة ممكنة .

وكانت بولندا طبعاً بلداً تغلب فيه الزراعة ، والحيازات فيه من جميع الأنواع والأحجام - من حيازات صغيرة مرهقة إلى ضياع ضخمة - وكانت أكثر الضياع الضخمة انقاساً في الجزء الشرقى من البلاد . وكانت إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه الجمهورية الجديدة في ١٩١٨ - ١٩١٩ مشكلة الإصلاح الزراعى ؛ وقد بذل وعود كثيرة لإعادة توزيع الأرض لمواجهة التذمر المنتشر في مناطق الريف . وقد أعيد فعلاً توزيع بعض الأرض ، وإن لم يكن قدراً كبيراً بالنسبة للمساحة كلها ، على الفلاحين الفقراء أو الذين لا يملكون أرضاً في السنوات الأولى للجمهورية ؛ وتقرر حد أعلى لمساحة الأرض المسموح بملكيتهما للأفراد يختلف في الأقاليم الشرقية عنه في بقية البلاد - وتقرر إعادة توزيع كل ما يزيد على هذا الحد تدريجياً في عدد معين من السنين . ولكن لم يمض وقت طويل حتى زيد الحد الأقصى ، وأجّلت حركة إعادة التوزيع إلى حد كبير بحيث بقيت مساحات ضخمة في أيدي كبار سادة الأراضي ، كما بقي أيضاً عدد كبير من الضياع الأقل حجماً - وإن كانت كبيرة مع ذلك . وفي البرلمان « السجم » الأول ، الذي تم اختياره بواسطة حق الاقتراع البالغين ، كان الفلاحون يمثلون فيه بأعداد كبيرة واستطاعوا الحصول ، بأغلبية صوت واحد ، على قرار بإصلاح زراعى حاسم كان له بعض الأثر في المحافظة على الهدوء بين الفلاحين فترة ما ، وإن لم يصدر أى قانون فعلاً إلا في ١٩٢٠ تحت تأثير نشوب الحرب بين روسيا وبولندا . وبمجرد انتهاء الحرب بدأ ملك الأراضي في القيام بحملة دعائية لتعديل القانون الزراعى ؛ وبعد الدفعة الأولى من النشاط لم تتخذ خطوات كبيرة لتنفيذه . وفي ١٩٢٣ حاول ويتوس ، وكان على رأس الحكومة ، أن يعدل القانون وأن يتخذ ، بهذه الطريقة ، خطوات في تنفيذه ، ولكن النتيجة الوحيدة كانت سقوطه من الحكم . وأخيراً صدر قانون في ١٩٢٥ لإعادة توزيع مليوني هكتار من الأرض سنوياً لمدة عشر سنوات ، على أساس تمويض طيب جداً للبلاك ، ولكن حتى

هذه النقطة المعلقة لم توضع موضع التنفيذ : وبعد الانقلاب الذي قام به بيلسودسكى فى العام التالى تركت عملية إعادة التوزيع بأكلها لتوت شيئا فشيئا .

وكانت مشكلة الإصلاح الزراعى ، الى أن حدث انقلاب بيلسودسكى ، شيئا يحوم فوق كل من الحكومات المتعاقبة وقضية تناقض فى « السجم » باستمرار . وكان السبيان الرعيسىان فى أن ماتحقق كان قليلا جدا ما أولأن مصالح ملاك الاراضى ، وكانت قرية فى ذاتها ، استغلت الاقسامات السائدة بين الجماعات التى دعت الى نوع ما من الإصلاح حول مدى الإصلاح وشروط التمويض وإعادة التوزيع ، وثانيا أن « حزب يباسك » بزاعة ويتوس كان مترددا باستمرار بين الوسط وتأيد اليمين ، بحيث لم تكن هناك قط ، بعد الشهور القلائل الأولى ، أغلبية تؤيد أى خطوة عمل محددة . وقد تولى ستانيسلاس ثوجوت (١٨٧٣ - ١٩٤١) ، زعيم « حزب الفلاحين ، الاكثر راديكالية ، الحكم فى ١٩١٨ - ١٩١٩ ومرة أخرى فى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ولكنه لم يستطع قط أن يحقق ما أرادته ؛ وكان الاشتراكيون ، وقد تخلى عنهم بيلسودسكى منذ أن بدأت الجمهورية ، باستمرار أضعف بكثير فى « السجم » من أن يكون لهم أى نفوذ كبير على سير الأحداث .

لقد انقسم الحزب الاشتراكي البولندى كما رأينا فى ١٩٠٦ عندما انفصلت أقلية وألفت « الحزب الاشتراكي البولندى اليسارى » برنامج قريب القبه جدا برنامج « الديمقراطيين الاشتراكيين » . وقد ظل هذا الحزب الجديد قائما طوال فترة الحرب ، ثم اندمج سنة ١٩١٩ فى الديمقراطيين الاشتراكيين وألفوا « الحزب الشيوعى البولندى » . وتعرض « الحزب الاشتراكي البولندى » لاقسام آخر فى ١٩١٦ عندما غادرته فى ١٩١٦ أقلية يمينية ، بزاعة بيلسودسكى وصارت قسما من أنصاره الشخصيين فى صراعه التالى فى سبيل السلطة الشخصية .

وهو راودت الروس فى ١٩١٩ - ١٩٢٠ آمال قوية فى قيام « ثورة بولندية » على نخط ثورتهم ، وتطلخوا الى هذه الثورة على أنها ستفتح الباب لانتشار « الثورة العالمية » الى ألمانيا والغرب . واستمرت هذه الآمال تراوهم حتى عندما وقعت الحرب الروسية البولندية فى ١٩٢٠ وظلوا يعتقدون أن الممال والفلاحين البولنديين

سيثورون لمساعدة الجيش الأحمر في قنده غرو وارسو (١). ولكن شيثانم ذلك لم يحدث : بل على القيص من ذلك هرعت أغلبية البولنديين إلى الالتفاف حول القضية الوطنية ضد النزاة ، وكانت النتيجة هي إخماد الحزب الشيوعي البولندي ، الذي أرغم على الاتجاه إلى الأقلية وقد قسما من مؤيديه . واستمر الحزب الاشتراكي البولندي يعمل ، منضيا إلى ييلسودسكي في معظم الأحوال في نزاعه المتكررة مع ديموفسكي وأحزاب اليمين وهو يعتبره من رجال اليسار ، إلى اللحظة التي قام فيها بانقلابه في ١٩٢٦ ؛ الذي أيدته الحزب الاشتراكي البولندي والشيوعيون كذلك ضد حكومة اليمين . والواقع أن ييلسودسكي ظل يجل اليسار البولندي فترة طويلة بعد أن كانت سياسته قد اختلفت تماما مع سياسة اليسار ؛ ولا يرجع ذلك إلى خدماته لقضية التحرير الوطني لحسب ، بل وكذلك إلى أنه كان العدو للدود لديموفسكي والوطنيين المحافظين . ولم يكشف الاشتراكيون غلطتهم إلا بعد الانقلاب ؛ وعندئذ لم يكن في وسعهم القيام بأية مقاومة فعالة للنظام الجديد الذي أقامه بتأييد الجيش والمصالح الرأسمالية النامية .

وبدا في أول الأمر أن ييلسودسكي ، وقد منح سلطات مطلقة مؤقتا ، على استعداد لقبول نظام ديموقراطي من الحكم البرلماني ، وإن كان معارضا بشدة في أجزاء الدستور الذي أقر في ١٩٢١ التي تعيد جدا من سلطات رئيس الجمهورية وتمس على خضوع السلطة التنفيذية السلطة التشريعية . وقال أنه لن يقبل مطلقا أن يصير رئيسا للجمهورية في ظل مثل هذا الدستور : وفي ١٩٢٣ قاعد رسميا إلى الحياة الخاصة ، وإن لم يكف لحظة عن استعمال نفوذه ، الذي ظل قويا جدا في الجيش وسمح له باستخدام الأحزاب السياسية بعضها ضد بعض مما كان له آثار مدمرة . وفي ١٩٢٢ ، عندما رفض ترشيح نفسه ، انتخب لرئاسة الجمهورية صديق وثيق الصلة به هو الاشتراكي السابق جابريل ناروتوفسكي (١٨٦٥ - ١٩٢٢) ، ولم يلبث أن اغتيل بعد بضعة أيام بيد متعصب وطني . وحل محله

الاشتراكي القديم ستانيسلاو ووجينيشوفسكى (١٨٦٩ - ١٩٥٣) الذى ظل بلا قوة فعالة فى هذا المنصب إلى أن اسقطه انقلاب ييلسودسكى فى ١٩٢٦ وأحل محله صديق ييلسودسكى الشخصى المهندس والاشتراكي السابق ايجناسى موسيكى (١٨٦٧ - ١٩٤٦). وإلى اللحظة التى اغتيل فيها ناروتوفسكى كان ييلسودسكى يعتبر أساسا من أنصار الحكم البرلماني الديموقراطى، وإن كان يريد سلطة أوسع. «الرئيس، والإقلال من عدد الأحزاب السياسية التى تمثل مجموعة مختلفة من الجماعات المنقسمة. ولكن قتل ناروتوفسكى أدى إلى تغيير حاسم فى اتجاهه، وأقنعه بأن النظام البرلماني لا يعتمد عليه، وكان انتخاب ناروتوفسكى قد تحقق، ضد مرشح اليمين الوطنى، بأصوات الاشتراكيين والأقليات القومية، بما فيها اليهود، ومعارضه الوطنيون المتطرفون معارضة شديدة. وتعين ييلسودسكى فرصة طوال السنوات الثلاث التالية، ثم استولى فى ١٩٢٦ على السلطة بواسطة انقلاب - وكان لا يزال أساسا خصما لليمين الوطنى المتطرف. وحتى بعد الانقلاب لم يكف الاشتراكيون تماما عن تأييد ييلسودسكى، فثلاثا داجيدزيچ مورافسكى (١٨٧٠ - ١٩٤٤) الذى كان رئيس وزراء اشتراكي فى الوزارة الأولى للجمهورية من ١٩١٨ إلى ١٩١٩، إلى الحكومة كوزير للأشغال العامة فى ١٩٢٥ وظل فى هذا المنصب طوال السنوات الثلاث التالية، كما داجيفسكى الذى كان نائبا للرئيس فى ١٩٢٠ - ١٩٢١، إلى الحكم كرئيس لمجلس «السجم».

وكان اتجاه الحزب الاشتراكي البولندى وسياسته فى الواقع راديكالية أكثر منها اشتراكية بأى معنى إيجابي باستمرار. وكان تمثيل الحزب فى «السجم» الأول الذى انتخب فى ١٩١٩ قويا، ولكنه تراجع كثيرا فى ١٩٢٢، وكان ما حصل عليه هو ٤١ مقعدا فقط - أقل من عشر المجموع. وكان فضيه أفضل إلى حد ما فى الانتخابات التالية إذ زاد عدد ممثليه إلى ٦٤، ورغم أنه زلزال المعركة ضد الحزب الجديد، «جبهة الحكومة» التى خلقها ييلسودسكى بعد انقلاب ١٩٢٦. وبعد ذلك أخذ المبعوث فى مواجهة الطابع الدكتاتورى المتزايد

لنظام بيلوسوسكى . وفى ١٩٢٨ استطاع الشيوعيون ، برغم أنهم كانوا معتبرين خارجين على القانون ، الحصول على سبعة مقاعد ؛ ولكن سرعان ما طرد ممثلوهم من « السجم » بعد أن هاجموا « الدكتاتور » فى المجلس .

وفى « السجم » الأول ، هند بداية الجمهورية ، استطاع الاشتراكيون مع حلفائهم الفلاحين وبتأييد الجماعات الراديكالية الأخرى ، استصدار بعض التشريعات الصناعية والاجتماعية النافذة ، بما فى ذلك يوم الثمان ساعات . ولكن حالة البلاد الاقتصادية كانت سيئة جدا ، ولم يتقلصا من موت الجماهير جوعا فيها إلا وصول المساعدة من الولايات المتحدة فى الوقت المناسب . وعندئذ اجتذبت الحرب الروسية البولندية فى ١٩٢٠ الاهتمام وتحول الاهتمام عن الشؤون الاقتصادية ، وبعد انتهائها كان اليسار قد ضعف إلى حد لم يعد يسمح إلا بأقل تقدم آخر . وفى خريف ١٩٢٢ وقعت إضرابات واسعة النطاق واضطرابات ، وأخذتها الحكومة ، وكانت فى يد اليمين المحافظ ، بالقوة العسكرية . وقام إضراب عام قصير الأمد عقب استخدام القوة العسكرية ضد إضراب قام به رجال السكك الحديدية ؛ وحده فى كراكوف تمرد فعلا استولى أثناءه العمال على معظم المدينة لمدة يومين قبل أن يسترجعها منهم العسكريون . وقد تمهدت هذه الاضطرابات الصناعية وزادت خطورة المشاكل التى بين البولنديين والأقليات القومية التى كان يتألف منها قسم كبير من السكان . وكانت ملزمة بمقتضى معاهدات الصلح بإقامة نظام يمنح قدرًا كبيرًا من الاستقلال الذاتى الثقافى لهذه الأقليات ، التى كان أهمها الأوكرانيون فى المقاطعات الشرقية واليهود المبعثرون فى معظم أنحاء البلاد ، ولكن أكثر أعدادهم كانت فى بولندا الروسية . وكان فى وسع هذه الأقليات ، مادامت الانتخابات حرة نسبيًا ، أن ترسل عددا كبيرا من ممثليها إلى البرلمان « السجم » ، وبذلك تعقد الصراعات السياسية بين اليمين واليسار وتجعل من العسير تكوين أغليات متسقة تستطيع أن تحكم . وكان العداء السامية قويا فى بولندا ، وبخاصة بين أحزاب اليمين ، مثل الديمقراطيين الوطنيين : وكان اليمين البولندى يقف أيضا موقف العداء الشديد من النزعة القومية الأوكرانية ،

ورغم المعاهدات استخدمت العنف الشديد في إخمادها ، بل وفي محاولة صيغ المناطق الأوكرانية بالصيغة البولندية فعلا . وكان بيلسودسكى يحلم ، كما رأينا ، « ببولندا الكبرى ، التي تتألف على أساس فدرالى ، مع منح الحكم الذاتى للهيئات القومية الداخلة في نطاق حدودها . ولكن هذه الخطط الفدرالية كانت تقوم على فكرة أن بولندا ستكون واسعة النطاق بحيث تضم كل ليتوانيا وكل أوكرانيا وروسيا البيضاء والجزء الأكبر من سيليزيا ، وربما أيضا لاتفيا وإستونيا وبروسيا الشرقية ؛ ولكن حتى على هذا الأساس ما كانت مشكلة اليهود لتحل ، لأن اليهود كانوا يعيشون مختلطين بالقوميات الأخرى وفي حاجة إلى الاستقلال الذاتى الثقافى وليس الاستقلال الذاتى الإقليمى .

وقد ضعفت هذه الخطط الفدرالية ، التي كانت دائما موضع معارضة قسم كبير من الجناح اليميني الوطنى ، عندما تبذرت الآمال في « بولندا الكبرى » بعد التسوية التي أعقبت الحرب الروسية البولندية . وكانت بولندا قد دخلت لفترة ما لبان سنوات الحرب في اتفاق مع نيمون بتليورا زعيم حرب العصابات الأوكراني تحلى بتليورا بمقتضاه عن مطالبة أوكرانيا بغاليسيا الشرقية مقابل مساعدة البولنديين في إنشاء أوكرانيا المستقلة التي تشمل معظم جنوب روسيا . وقد هاجم الوطنيون الأوكرانيون الآخرون هذا الاتفاق بعنف واعتبروه خيانة لفضية الوطنية الأوكرانية ؛ و انتهى إلى لا شيء . عندما نجح البلاشفة في ضم الجزء الرئيسى من أوكرانيا إلى الاتحاد السوفيتى . ولكن بولندا استطاعت في تسوية ١٩٢١ أن تستولى على منطقة كبيرة في الشرق يسكنها سكان أقرب إلى الجنسية الأوكرانية أو الروثينية منهم إلى البولندية ويقبعون الكنيسة الأورثوذكسية وليس الكنيسة الكاثوليكية ، بحيث ظل في بولندا الجديدة ، في كل من شرق غاليسيا ومقاطعات الحدود التي إلى الشمال منها ، قسم كبير من السكان يقاوم بشدة عملية صيغها بالصيغة البولندية وتحسده مشاعر الالتئام القوي والدينى ، وكذلك الاقتصادى والسياسى ، إلى جيرانهم الأوكرانيين في الاتحاد السوفيتى .

وإلى الشمال من ذلك وضع البولنديون ، وإن لم ينجحوا في ضم ليتوانيا بأكملها ، يدم على قسم كبير من إقليمها بما فيه العاصمة القديمة فيلنا — وكانت مدينة يلقب فيها العنصر البولندي في إقليم منجم وراهما يسوده العنصر الليتواني أو الروسي الأبيض : بحيث ثارت هناك أيضا مشكلة قومية حرجية في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى . لأن امتداد الدولة البولندية شمالا إلى فيلنا وماوراهما قطع الصلة بين الاتحاد السوفيتي وليتوانيا ، وبذلك فقد المنفذ إلى ألمانيا والغرب إلا عن طريق بولندا . وقضى هذا على إمكان مساعدة روسيا للثورة الألمانية التي كانت آمال زعماء السوفييت معقودة عليها منذ أمد طويل . وكانت منطقة فيلنا ، التي احتلتها بولندا بالقوة ، جزءا أساسيا من « النطاق الصحي » الذي كانت فرنسا تحاول خلقه كحاجز في طريق البلشفية إلى غرب أوروبا ؛ وكان استيلاء بولندا عليها أخطر نكسة أصابت روسيا في تسوية ١٩٢١ . وكانت التسوية السيلورية أيضا تغطوي على ضم أقلية ألمانية إلى بولندا ؛ في حين أن ضم روثينيا عبر الكارابات إلى تشيكوسلوفاكيا قطع صلة سكانها ، وهم قريبو الصلة بالأوكرانيين ، بالاتحاد السوفيتي مباشرة .

وبذلك كانت بولندا دولة متعددة القوميات يسيطر عليها شعب حاكم تعدده نزعة قومية شديدة ويذل أقصى جهده في التهرب من الالتزامات المفروضة عليه بمقتضى معاهدات الصلح بجهاد الأقليات القومية . وكانت الصراعات القومية الناجمة عن ذلك عاملا قويا ضد قيام حركة متحدة فعالة للطبقة العاملة ، وزادت حدة الخلافات بين الحزب الاشتراكي البولندي ، ويسوده العنصر البولندي ، والشيوعيين ، الذين جنحوا معظم أنصارهم بين الأقليات القومية واستطاعوا أن يجعلوا نداءهم بوليتاريا دوليا . ولما كان الحزب الشيوعي محرما بالقانون في بولندا واضطر إلى العمل باستمرار في الأقبية فإنه من العسير جداً تقدير قوته الحقيقية . ويبدو أن أنصاره كانوا كثيرين في مبدأ الأمر ، وأنه قد كثيرأ من قوته عند ما رجب « بالجيش الأحمر » النازي باعتباره مخلصاً . وعند ما انتهى القتال شرخ يعمل في إعادة بناء قواه ونجح في الحصول على بعض المقاعد في

« السجم » باسم منظمات سياسية دبرت عليها ومنحت كياناً قانونياً مؤقتاً لأغراض الانتخابات ولكنها كانت عرضة دائماً للتحطيم ومصادرة ثرائها وطرده مرشحيها ، إذا نجحوا ، من « السجم » ثم القبض عليهم وحبسهم . وقد اختلفت زعامته القديمة ، ومعظمها من الحزب الديمقراطي الاشتراكي قبل الحرب ، مع الكومنترن عندما انضم معظم أعضائها إلى براندل في النزاع الذي تارحول تصرف الشيوعيين الألمان في ١٩٢٣^(١) ، وبعد ذلك انتقلت الزعامة إلى مجموعة جديدة أكثر موافقة للكومنترن . وحدثت مشاكل كثيرة في بولندا حول موضوع أساليب « الجبهة المتحدة » التي اتبعتها الكومنترن بعد ١٩٢١ ، حيث اعتبرها كثير من البولنديين غير صالحة للتطبيق في الظروف البولندية . وفي ١٩٣٦ منح الشيوعيون ، والحزب الاشتراكي البولندي أيضاً كآرائنا ، تأييدهم ليلسودسكي في استيلائه على السلطة ، ولكنهم سرعان ما ندموا على خطتهم . وفي ١٩٢٨ حصل الشيوعيون وحلفاؤهم الأقربون على أكثر من نصف مليون صوت مقابل أكثر من مليون للحزب الاشتراكي البولندي .

أما الحزب الاشتراكي البولندي فانه احتفظ بموقفه من العداء الشديد للروس واستمر حتى ١٩٢٦ يعتبر يلسودسكي زعيم الوطنية الفعلية ضد الوطنية المحافظة التي يمثلها الديمقراطيون الوطنيون وحلفاؤهم . وعندما وقع الانقلاب في ١٩٢٦ كان الحزب الاشتراكي البولندي قد انسحب لتوه من الحكومة الائتلافية التي تكونت لتواجه الأزمة الاقتصادية القاسية واتخاذ إجراءات تثبيت العملة . وكان أمل الزعماء الاشتراكيين وزعماء الطبقة العاملة أن استيلاء يلسودسكي على السلطة سيعقبه إقامة حكم عمال وفلاحين يسيطر عليه الحزب الاشتراكي البولندي وحزب الفلاحين الشعبي ، وطالب هذان الحزبان يلسودسكي بحل « السجم » والأمر بإجراء انتخابات جديدة ، وكألا على قبة من أنهما سيستطيعان الحصول على أغلبية فيها ، ولكن يلسودسكي كان قد عقد العزم على تدمير « السجم » لآعلى قوته ؛ وكان مما يلائمه أكثر أن يترك « السجم » الذي يسيطر عليه

الجناح اليميني قائما وهو يدرك ضعفه ضد الجيش والمشاعر الشعبية السائدة . وبمجرد أن صار ذلك واضحا أعلن الحزب الاشتراكي البولندي ، بعد صراع داخلي مع المعجبين بيلسودسكى في صفوفه ، أنه يعارض النظام الجديد ، ودخل الانتخابات التالية في ١٩٢٨ على أساس أنه من أحزاب المعارضة ، وعلى هذا الأساس استطاع أن يعقد حلفا مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني في بولندا وأن يستعيد إلى صفوفه القسم الأكبر من الحزب الاشتراكي البولندي المستقل الذي كان قد انفصل عنه في ١٩٢٢ بزعامه بولسلاو درويزر لسكى يتجه سياسة أكثر صلابة . وبعد انتخابات ١٩٢٨ : أُنْتُخِبَ الوعيم الاشتراكي القديم دازيفسكى « زعيما للجلس » في « السجم » ، وخلفه في رئاسة الحزب مجاهد قديم آخر هو هرمان دياماند (١٨٦١ - ١٩٣١) . وهناك مجاهد قديم آخر ، هو فيليكس بيرل (ولد ١٨٧١) ، كان قد توفى في ١٩٢٧ . وقد أحرز الحزب بعد هذا التدعيم نجاحا كبيرا في الانتخابات المحلية ، وكذلك في انتخابات « السجم » ، وحصل - أما بمفرده أو متحافا مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني و « المصبة اليهودية » - على أغلبية تفوق له السيطرة في عدد من المدن . منها لودز ولوبلين وكذلك فيلنا ، وكانت الأغلبية في هذه المدينة الأخيرة بالتحالف مع حزب الفلاحين الشعبي ؛ كما حصل على رئاسة « مجلس المدينة » في وارسو .

يبد أن هذا النجاح لم ينقذ الحزب الاشتراكي البولندي من التعرص لضربة خطيرة عند ما شرع بيلسودسكى ، بمعونة الجبهة الرئيسية من الطبقات المالية والرأسمالية ، في بناء تكتل لا حزبي يضم أنصاره السياسيين الخاصين به : وجات نتائج ١٩٢٨ لا تسمح لبيلسودسكى بتنفيذ التعديلات الدستورية التي يريد بها - التي تتطوى على زيادة كبيرة في سلطات رئيس الجمهورية على حساب « السجم » - حيث كان التعديل الدستوري يتطلب أغلبية الثلثين . إذ لم ينجح « تكتل » بيلسودسكى في الحصول على أغلبية مطلقة إلا في انتخابات ١٩٣٠ ، التي تعرض فيها مرشحو المعارضة لإنحد شديد ؛ وحتى عندئذ لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة . ولم يستطع بيلسودسكى فرض دستوره الجديد

عن طريق « السجم » ، بالأغلبية المطلوبة إلا في ١٩٣٥ - وحتى عندئذ لم يتحقق ذلك إلا بجدعة برلمانية . بيد أنه نجح أخيراً في تحقيق غرضه ، إلا أنه مات بعد نجاحه بأسابيع قليلة تاركاً وراءه ما سمي « بنظام الكولونيلات » ، إرث سلطته .

وقد كان نظام بيلسودسكى ، كما نما بعد ١٩٢٦ ، وأكثر من ذلك بعد ١٩٣٠ ، في جوهره دكتاتورياً ، وإن كان قد سمح « السجم » بالبقاء كصورة واحتفظ بمعظم الشكليات البرلمانية . وقد قام على « صدين القوة » - النفوذ الضخم الذى كان يتمتع به بيلسودسكى نفسه ، والجيش الذى كان مخلصاً له . وقد استطاع في ١٩٢٦ القضاء على نفوذ ديموفسكى والديموقراطيين الوطنيين ، باستثناء في الجزء الذى كان بولندا البروسية ، وبعد ذلك أن يحطم « حزب يباست للفلاحين » ، المينى بزعامه ويتوس ، وأن يدفع زعيمه إلى المنفى . وبذلك قضى على قوة خصومه المحافظين وحمل كتلة أنصارهم على الانضمام إليه ؛ كما احتفظ أيضاً بتأييد كثير من الوطنيين الذين كانوا يؤيدون أحزاب اليسار قبل ذلك . وبذلك استطاع أن يواجه خصومه بقوة حاسمة - الحزب الاشتراكي البولندى والشيوعيين والفلاحين الشعيين وبعض الجماعات التى تنتمى لأقليات قومية ، منها اليهود . وفي البداية وقف بيلسودسكى وقفه قوية ضد نظام النازى في ألمانيا - حتى إلى حد الاتصال بالفرنسيين لاقتراح القيام بحرب وقائية . ولم تظهر علامات الانحياز إلى جانب النازى إلا على يد خلفائه بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨ . فلم يكن للدكتاتورية البولندية ، طول فترة زعامه بيلسودسكى ، صلات تربطها بالأيديولوجية النازية . فقد كانت تعطف على الطبقات الفقيرة أكثر مما تعطف على الأرستقراطيين المحافظين ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى حيال معارضة القوية . ولم تظهر علامت الاتصال بالأيديولوجى بالنازية على خلفائه إلا بعد موته ؛ وقد وقعت هذه التطورات في الثلاثينات بعد الفترة التى نعالجها في المجلد الحالى .

الفصل العشرون

جمهورية فيمار

١٩٢٢ - ١٩٣١

بعد تمرد الشيوعيين الفاشل في ١٩٢١ وما أعقب ذلك من اضطرابات داخل الحزب الشيوعي الألماني وبين زعمائه والكونغرس ، هبط عدد أعضاء الحزب بسرعة إلى أقل من النصف ؛ وكان على زعامته الجديدة أن تبحث سياسة جديدة تماما بتعليمات من المؤتمر الثالث للكونغرس . وقد أطلق على هذه السياسة الجديدة ، التي وضعت لتطبق في جميع أنحاء العالم ، اسم منور تماما هو « الجبهة المتحدة » ، وثار نزاع على الفوز حول معنى هذه العبارة . ووضعت تفرقة بين « الجبهة المتحدة من أعلى » ، التي تأخذ بصورة المفاوضات بين زعماء الأحزاب الشيوعية والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية أو النقابات للقيام بعمل موحد ، و « الجبهة المتحدة من أسفل » ، التي كان يقصد بها أن يقوم الشيوعيون بإثارة الجماهير فيما يتعلق بقضاياهم الجوهرية الرئيسية من العمال بصورة مباشرة بطريقة ترغم زعماء الديمقراطيين الاشتراكيين والنقابات إما على تأييد مقترحات شيوعيين أو تدفعهم إلى معارضة رغبات أتباعهم . واعتبر الأسلوبان مشروعين حتى نقطة معينة ، بشرط ألا تقاسم الأحزاب الشيوعية وهي تفعل ذلك للوصول إلى اتفاق مع أعدائها الديمقراطيين الاشتراكيين بل تصر على المفاوضات معهم بهدف عزلهم عن أنصارهم . وبهذه الروح دخل الكونغرس نفسه في مفاوضات ، كما سرى ، مع « الدولية الثانية » ، وه الدولية الثانية والنصف (١) ، ولكنه انتهى في المناقشات سياسة لاتسامل فيها مطلقا بحيث سرعان ما انهارت المفاوضات . وبالمثل طلب الحزب الشيوعي في بريطانيا الانضمام إلى حزب العمال ،

مع الاصرار بجلاء على أنه يحتفظ بالحق في الاستمرار في الدعوة لسياسته الخاصة إذا قبل - وطبعا لم يقبل - وفي ألمانيا أثر موضوع ما إذا كان ينبغي على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين للاشتراك في الحكومات الاشتراكية التي تتولى الحكم في بعض الولايات الألمانية ؛ ولكن الاهتمام الرئيسي كان « بالجبهة المتحدة من أسفل » - وبخاصة بمحاولة كسب تأييد في النقابات وفي « لجان المصانع » التي أنشئت بقانون في ١٩١٩ وذلك بالدعوة إلى العمل من أجل الحصول على أجور وشروط عمل أفضل ، بأمل أن حدوث صراعات حامية مباشرة مع أصحاب الأعمال قد يساعد في تحويل الجماهير إلى حالة ذهنية ثورية أكثر . وكانت هناك خلافات في الرأي بين الشيوعيين الألمان حول الأساليب التي تتبع فيما يتعلق « بالجبهة المتحدة » . فكانت هناك جماعة يسارية على رأسها روث فيشر (ولد ١٨٩٥) تحث على اتباع سياسة « الجبهة المتحدة من أعلى » ، أو حتى قبول التفاهم أكثر مما ينبغي في تنفيذ سياسة « الجبهة المتحدة من أسفل » ، قد تكون نتيجة أن يجد الحزب الشيوعي نفسه ، بدلا من الاستيلاء على جبهة صفوف الديمقراطيين الاشتراكيين والنقائين ، وقد استطاع خصومه إغراء أعضائه والاستيلاء عليهم . ولكن معظم الزعماء الشيوعيين افكروا أن ذلك يعد خطرا حقيقيا ، ودافعوا عن السياسة الجديدة على أساس أنها سياسة علمية بالنظر لضعف الحزب نسييا بعد كوارث ١٩٢١ .

وتقوم سياسة « الجبهة المتحدة » بأكملها طبعا على إدراك من جانب الكومنترن لأن الأمل في الثورة البروليتارية المباشرة في معظم أوروبا لم يعد له وجود بعد نكسات ١٩٢١ . والواقع أن المؤتمر الرابع للكومنترن ، الذي عقد في نوفمبر وديسمبر ١٩٢٢ • تردد الحديث فيه كثيرا حول « الهجوم المضاد للراسمالي » ، الذي بدأ في معظم أنحاء العالم ، وحول ضرورة تجنب أى نوع من التوجه إلى القيام باقتلايات في الظروف السيئة القائمة . وكان زعماء الكومنترن لا يزالون مقتنعين بأن فرصة العمل الثوري ستعود قبل مضي وقت طويل . فلم يكونوا قد تغلوا بأي حال من الأحوال عن الاعتقاد بأن الرأسمالية تقترب من

« أزمته الأخيرة ، وأن الانهيار الاقتصادى الوشيك الرأسالية سرعان ما سيعيد الظروف التى تتطلبها التقدم الثورى من جديد ، الذى كانوا يتوقعون أيضا أن ألمانيا ستحتل مركز الصدارة فيه . ولكنهم اعترفوا بأن « الثورة ، أصبحت مؤقتا مطلباً غير عملى ؛ ومن ثم فإن مهمة الشيوعيين هى الإعداد لها بدعم نفوذهم على الطبقة العاملة عن طريق المشاركة فى الصراعات اليومية لتحسين وضعها فى ظل الرأسمالية أو الدفاع عنه . هذا هو معنى سياسة « الجبهة المتحدة ، التى طلب إلى الأحزاب الشيوعية اتباعها فى مؤتمر الكومنترن فى ١٩٢٢ .

وكان أول ثمرات تطبيق السياسة الجديدة هو ما حدث فى إضراب عمال السكك الحديدية الألمان فى ١٩٢٣ ، الذى تجلت فيه سياسة « الجبهة المتحدة من أسفل » ، والمظاهرات التى أعقبت اغتيال وولتر راتناو فى يونيو من ذلك العام . وكان الديمقراطيون الاشتراكيون قد انضموا إلى الوزارة الائتلافية برئاسة جوزيف ويرث ، من الوسط الكاثوليكي ، فى أكتوبر ١٩٢١ ؛ وفى عهد هذه الوزارة صدر عنه من مراسيم الطوارئ لحماية النظام والقانون فى يونيو فى العام التالى . وبعد اغتيال راتناو حل محل هذه المراسيم « قانون حماية الجمهورية » . وقامت مظاهرات ضخمة « من أجل الجمهورية » ، موجهة ضد الرجعيين الممليكين ، وانضم الشيوعيون ، مع البورجوازيين الجمهوريين ، إلى هذه المظاهرات ؛ ولكنهم تلقوا عندئذ تحذيرا رسمياً من الكومنترن ضد أن يجعلوا من أنفسهم رمزا للدفاع عن جمهورية ويمار البورجوازية ، على أساس أن مثل هذا التراجع لا يقع فى نطاق أى تفسير مقبول لما تعنيه عبارة « الجبهة المتحدة » . وعندئذ انسحبوا وركزوا اهتمامهم الرئيسى على الصراع الاقتصادى اليومى وعلى قوية نفوذهم على « لجان المصانع » . وعدل نهائيا عن سياسة إحداث انشقاق فى الحركة النقابية بإلغاء قنابات شيوعية منافسة ، ولم يعد يسمح بقيام قنابات منفصلة إلا عندما لا يكون هناك سبيل آخر بعد طرد الشيوعيين من « النقابات الحرة » . وعندما جاء موعد انعقاد مؤتمر الكومنترن الرابع فى نوفمبر ١٩٢٢ كن فى استطاعة الحزب

الشيوعي الألماني أن يتم كشف حساب هنا عليه بما تحقق من تقدم كبير على هذه الأسس .

وعند هذه النقطة سقطت وزارة ويرث وحلت محلها وزارة يمينية على رأسها ويلهلم كولو ، من حزب الشعب ، بدون اشتراك الاشتراكيين . وفي يناير ١٩٢٣ وافق الحزب الشيوعي الألماني في مؤتمر ليزر على القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيين برغم المعارضة اليسارية التي كنز على رأسها روث فيشر وفوركلدى ماسلو (١٨٩١ - ١٩٤١) وارانست تايلان (١٨٨٦ - ١٩٤٤) . وعند هذه النقطة زحف الفرنسيون ، بدون تأييد من بريطانيا ، على الروهر ، على أساس أن ألمانيا لم تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعويضات بمقتضى معاهدة فرساي ؛ وبدأ الصراع الكبير الذي أثاره الاحتلال . فقام معدنو الروهر باضراب في ٢٢ يناير ، وبعد ذلك بأسبوع تولى الفرنسيون السيطرة على السكك الحديدية في المناطق المحتلة . وبدأت حركة عامة للقاومة السليية بين سكان الروهر ، وسرعان ما حلت بتأييد الحكومة الألمانية ، التي تعهدت بدفع تعاقبات المقاومة .

وليس هنا مكان لتتمة الكاملة لصراع الروهر ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . فان ما هنا هنا ليس أحداث الصراع في ذاتها ، بل آثارها في الموقف الداخلي لألمانيا ككل . فقد دخل الفرنسيون والبلجيكيون الروهر لأنهما اتهما أنهما بنبقض التزاماتهم عندما فيما يتعلق بدفعات التعويض ، وادعيتا حق الاستيلاء على الروهر كرهينة حتى تنفذ ألمانيا التزاماتها بمقتضى المعاهدة . ورد الألمان بأنه من المستحيل عليهم مواجهة المطالب غير المعقولة المفروضة عليهم - ولكن بما لا شك فيه أن ألمانيا كانت فيها قوى كبيرة تحف موقف العداء من سياسة « تنفيذ الالتزامات » ، بأكملها وتعمل ما في وسعها لتعطيل الأقساط التي كان من الممكن دفعها . وكانت نتيجة غزو الروهر المعروفة طبعا هي جعل تنفيذ الالتزامات أصعب ، على الأقل إلا إذا كان السكان ، محالا وأصحاب أعمال معا ، على استعداد للتعاون تماما مع القوات المحتلة ؛ وحتى إذا كان الأمر كذلك واستطاع الفرنسيون الاستيلاء على

ما يريدون من إنتاج المنطقة وحله معهم ، فان فقدان لحم الروهر وصلبه كل سيؤدي إلى أزمة اقتصادية حادة في ألمانيا ككل . بيد أنه لم يكن من المحتمل مطلقاً أن السكان سيكونون على استعداد تام للتعاون مع سلطات الاحتلال ، التي كان يظن أن تواجه معارضة مريرة من جانب العمال في صناعات الروهر ومن العناصر الوطنية التي تعادى سياسة تنفيذ الالتزامات ؛ والواقع أن هذين الفريقين ، رغم عدائهما الشديد لبعضهما ، تضافرا في حركة مقاومة مشتركة ، زادها حدة أن الفرنسيين بذلوا جهوداً في استخدام الاحتلال كوسيلة لتشجيع الحركات الانفصالية التي يقصد بها إنشاء دول جديدة منفصلة عن بقية ألمانيا ناهياً . وقد أثار نشاط هذه الحركات ، التي كان على رأسها عملاء لا قيمة لهم قاموا بتأييد الفرنسيين ، مشاعر شديدة ، لافي الروهر وحده بل وفي أجزاء أخرى من ألمانيا ، وساعدت على إرغام الحكومة الألمانية على تأييد المقاومة تأييداً كاملاً ؛ وكان هذا التأييد ، الذي ينطوي على اتفاق مبالغ كبيرة جداً في مساعدة العمال الذين رفضوا العمل للفرنسيين ، أو الذين أغلقت مصانعهم ، وكذلك في تويض أصحاب الأعمال الذين لحقهم ضرر ، بالإضافة إلى شراء المواد من الخارج لتحل محل منتجات الروهر لاستخدامها في بقية ألمانيا ، عملية لا يمكن المضي فيها إلا بإصدار كميات هائلة من العملة الورقية . وكان الرايخ الألماني قد أخذ يسقط في القيمة بسبب التضخم قبل أن يبدأ احتلال الروهر ؛ وعندما أضيف ضغط الاحتلال تحول التضخم بسرعة إلى كارثة ، إلى أن قضت العملة - قبل أن ينتهي الصراع بمدة - كل قدرتها الشرائية تقريباً في الداخل وفي التبادل الخارجي . وحدثت مضاربات ضخمة ضد المارك عجلت كثيراً بالتهور ؛ الأمر الذي كانت له نتائج فظيعة بالنسبة للعمال ، وأكثر من ذلك ، بالنسبة لتلك الفئات من الطبقات الوسطى الألمانية التي تعتمد على دخول ثابتة نسبياً . فقد هبطت القوة الشرائية للأجور والمرتبات في صورة كارثة ، وعييت تقريباً الدخول من المتوفرات والمعاشات وكل صور رأس المال المحددة قيمتها بالمال . وفي مقابل ذلك استفاد جميع المدنيين ؛ إذ صار يمكن دفع الديون بدون تكاليف تقريباً ،

بحيث أن المشروعات الرأسمالية التي قام تمويلها على قروض أو على صكوك سندية تخلصت من ديونها وأصبحت تملك الأصول الرأسمالية التي كانت قد حصلت عليها بمال مقترض . وحدث انقلاب في توزيع الملكية والدخل على حساب الاجراء وأصحاب المعاشات ، وصغار المستثمرين الذين يستغلون أموالهم بفائدة ثابتة ؛ وأدى خراب قطاع كبير من الطبقات الوسطى إلى إثارة مشاعر ثورية ، ليس بين العمال الذين يريدون الأحزاب الاشتراكية غصب ، بل أيضا بين الأشخاص المهمين .

والواقع أن صراع الزوهر قذف بألمانيا في موقف ثوري على جبهتين . فمن ناحية دفع الفقر المدقع ، مع هبوط مستوى المعيشة ، كثيرين إلى صفوف الحزب الشيوعي ، الذي كان يريد قلب جمهورية ويمار وإقامة دكتاتورية البروليتاريا على النمط الروسي ؛ ومن الناحية الأخرى قوى ساعد العناصر المضادة للثورة ، التي كانت تريد إسقاط الجمهورية وإعادة الحكم العسكري وإقامة دكتاتورية « اليمين » ، وتشجعت على الاعتقاد بأن نظام ويمار الكريه على وشك السقوط . وكان الجيش النظامي للجمهورية قد حصن نفسه في وضع يتمتع فيه باستقلال كبير عن السلطة المدنية ، ولا يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن الجمهورية ضد محاولات الثورة المضادة أكثر مما كان الحال في ١٩٢٠ . وكان قد أنشأ أيضا ، مخالفا لشروط معاهدة فرساي ، عددا من الوحدات المسلحة غير المرخصة عُرفت باسم « الجيش الأسود » ؛ وكان بإمكان الاعتقاد أقل حتى من ذلك في الدفاع عن الجمهورية على « الفرق الحرة » العديدة التي ظلت قائمة وانضم إليها مجندون جدد كثيرون كلما ساءت الظروف الاقتصادية في ألمانيا . وأخيرا كان هناك البافاريون يطالبون باستقلال ذاتي واسع داخل الرايخ الفدرالي ويمتثلون بقوات مساهمة مضادة للثورة خاصة بهم ولهم كذلك ارتباطات وثيقة بقوات « الجيش النظامي » المحلي و « الفرق الحرة » ، وكذلك باتباع هتلر من النازيين — الذين كانوا في ذلك الوقت ما زالوا مقتصرين على بافاريا — والذين كانوا يطالبون بالزحف على برلين لقلب جمهورية ويمسار ويأملون في الحصول على تعاون الحكومة البافارية و « الجيش النظامي » المحلي في بافاريا في هذه المغامرة .

وهكذا كان هناك في ألمانيا ١٩٢٣ متآمرون ثوريون من اليمين المتطرف ومن اليسار المتطرف على السواء ، وكان الطرفان على استعداد كامل للهجوم على بعضهما ، ومع ذلك فإنهم كانوا أيضاً يقفون في معارضة الفرنسيين والبلجيكيين وأولئك الذين أيدوا الحركات الانفصالية ، خوفاً أو لمصلحة ، وعاونوا القوات المحتلة . وكان الموقف الناتج معقداً للغاية . فقد كانت حكومة الرايخ في يد ائتلاف يميني يرأسه كونو ، الذي يمثل المصالح الرأسمالية التي استفادت من التضخم ، ولم يحاول العمل على إيقافه . وكان الاشتراكيون ، وقد اتحد معظمهم في الحزب الديمقراطي الاشتراكي بعد أن عاد إليه المستقلون غير الشيوعيين - باستثناء مجموعة صغيرة على رأسها جورج ليدبور - في سبتمبر ١٩٢٢ ، خارج وزارة كونو ويعارضونها في معظم المسائل ، ولكنهم مضطرون للدفاع عن الجمهورية ويعادون كلا من المعسكرين الثوريين ، الذين كانا يتقدمان على السواء على حساب الحزب الديمقراطي الاشتراكي .

وتدهورت الحالة الاقتصادية للمال - بل والشعب كله باستثناء أولئك الذين استفادوا بالتضخم المتزايد - طوال الربيع والصيف في ١٩٢٣ بسرعة وبلا توقف ، إلى أن بلغت في أوائل أغسطس حداً صار من الواضح معه أن الحكومة الألمانية لم تعد في وضع يسمح بالاستمرار أكثر من ذلك في مواجهة نفقات المقاومة السلبية للسلطات المحتلة في الروهر . إذ كان من الواضح أن أي إصدار للعملة الورقية بعد ذلك لم يعد له جدوى بعد أن فقدت كل قوتها الشرائية إلى درجة أنه كلما زادت النقود قلت الكمية التي يمكن شراؤها بالعملة المتداولة . وصار من الضروري قطع المقاومة والوصول إلى تسوية ، إلا إذا أريد تحلل الرايخ كله في فوضى ، والحصول على مساعدة أجنبية لإيقاف الاقتصاد الألماني على قدميه ثانية . وفي هذه الأزمة تغيرت وزارة كونو وحل محلها ائتلاف عظيم ، جديد على رأسه جوستاف شترسمان من حزب الشعب ، وأحد ممثل المصالح الرأسمالية أيضاً ، مع اشتراك الاشتراكيين على أساس أنه كان من الضروري تجميع كل القوى المتاحة للدفاع عن الدولة . وفي ذلك الوقت كانت الطبقة الرأسمالية

قد حصلت على كل المكاسب التي يمكن الحصول عليها من إلغاء ديونها وصارت على استعداد للتعاون في الإجراءات التي يقصد بها وضع حد التضخم . واقترح شترسمان نفسه بضرورة الوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين والاستعانة بالولايات المتحدة وبريطانيا لحل فرنسا على الاتفاق والمساعدة ألمانيا في الميدان المالي ؛ وأدرك أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت ألمانيا على استعداد ، وهي طالب بإعادة النظر في الالتزامات المفروضة عليها بمقتضى معاهدة فرساي ، لانتهاج سياسة تنفيذ الالتزامات ، وبذلك جهود حثيثة في تنفيذ ما يمكن تنفيذه عملياً من بنوده . وبناء على ذلك أعلنت حكومة شترسمان في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ انتهاء المقاومة السلبية في الروهر ، وشرعت بعمل بمعوة هالار شاخت ، كرئيس « لبنك الرايخ » ، على ابتكار وسائل إصدار عملة جديدة ثابتة تحمل عمل المارك الذي لم تعد له قيمة ، وعلى إقناع حكومات الحلفاء والحكومة الأمريكية للقيام باستثناء حالة ألمانيا وقدرتها على دفع تعويضات والإجراءات الضرورية ليكون هذا الدفع ممكناً ، وابتنى من هذه التطورات ، أول كل شيء ، إصدار عملة ورقية جديدة مؤقتة اسمها « ريكينارك » ، والمفروض أنها تعتمد على ائتمان على الأصول الرأسمالية الحقيقية في النظام الاقتصادي الألماني ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن لها أي أساس مطلقاً سوى إيقاف أي إصدار جديد للمارك الورق الذي لم تعد له قيمة مطلقاً وانقطاع الائتمان المصرفي على أساس العملة القديمة . وثانياً ، أدت مفاوضات شترسمان في لندن والولايات المتحدة إلى تعيين « لجنة داووز » ، برئاسة أمريكية ؛ وشرعت تدرس قدرة ألمانيا على الدفع وتقدم مقترحات تؤدي إلى تثبيت العملة الألمانية على أسس تمحو آثار المارك القديم من الوجود .

وكان هناك احتمال دائم لقيام ثورة في ألمانيا طوال شهور الصراع في الروهر ؛ إما من اليمين أو من اليسار ؛ ولم يحل دون ذلك سوى أن القويحتن الثوريحتن المتنافستين كانت أغراضهما متعارضة تماماً ومن ثم قضت كل منهما على آثار الأخرى . وكان الشيوعيون الألمان يقيمون كما رأينا سياسة حريصة بعد من يمتهم في ١٩٢١ حاولوا براسطتها ، تحت شعار « الجبهة المتحدة » ، أن يجتذبوا أنصار

الديمقراطيين الاشتراكيين ؛ وصارت علاقاتهم أقل عداء. عناصر الجناح اليسارى فى كل من « الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى » ، و « الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين » ، ومع الجناح اليسارى والحزب الديمقراطى الاشتراكى ، الجديد ، بعد اتحادهما فيه . وكان هذا المنصر أقوى ما يكون فى ساكسونيا وتورينجيا ؛ وقد قامت فى كلهما حكومة يسودها الاشتراكيون اليساريون فى ١٩٢٣ ، وحدث بينهما وبين حكومة الرايخ نزاع خطير . وأثير موضوع ما إذا كان ينبغي على الشيوعيين ، لتقوية هاتين الحكومتين فى مقاومتها ضد حكومة الرايخ و « الجيش النظامى » ، أن ينضموا إليهما ويقبلوا مناصب وزارية . وقد جذب بعض الشيوعيين ذلك على أساس أنه يتفق مع شعار « الجبهة المتحدة » ، فى حين ندد الجناح اليسارى الشيوعى به على أساس أنه يخلو على خيانة للباقي. الشيوعية بالائتلاف مع « الحقبة الاجتماعية » الذين التزموا بالقطع عن جمهورية ويمار . فضلا عن أنه أثير موضوع هل بلغت ألمانيا ثانية موقفا ثوريا ، مع انتشار الفوضى والعناء الناجمين عن احتلال الرومر ، بحيث أصبح يتعين على الشيوعيين أن يسودوا فوراً إلى سياسة « الثورة » ، بمحاولة استخدام التعلق العام فرصة لإقامة دكتاتورية بوليتارية ، رغم أن معظم الشيوعيين كانوا يدركون أن نجاح مثل هذه المحاولة مشكوك فيه جدا ، وأن كثيرين رأوا أن نتائجها قد تظهر ثورة مضادة ناجمة من جانب اليمين .

وفى هذه الظروف استشار الشيوعيون الألمان موسكو طلبا لمشورة الكومترن . ولكنهم وجدوا أن الكومترن أيضا كان مترددا فى تحديد الطريق الذى ينبغي اتباعه . وذهب هينريخ براندل (١٨٨١ - ١٩٦٠) ، الذى كان الزعيم الشيوعى الألمانى ، الى موسكو للتشاور ، وبقى هناك عدة شهور والكومترن يحاول أن يقر على رأى . ولم يكن فى وسع بقية الزعماء الشيوعيين الألمان فى غيبتهم ، وهم غير متأكدين من طريقهم فى المستقبل ، أن يقوموا بالإعداد نهائيا لتفرد ثودى ولا أن يقرروا عدم الإعداد ؛ وعندما عاد براندل أخيرا الى ألمانيا فى أكتوبر ١٩٢٣ كان الحزب لا يزال يتجادل فى الموضوع ، ولكن كانت لديه

أوامر بأنه يجب القيام بالمحاولة . وفي هذه الأثناء كان الرغماء في ألمانيا قد اتهموا إلى الانضمام إلى حكومة ساكسونيا وتورينجيا اللتين كانتا معرضتين للإسقاط بالقوة المسلحة بواسطة فرق من «الجيش النظامي» ؛ وصار براندل عندما عاد عضوا في وزارة ساكسونيا بعد إعادة تأليفها . وعندما قررت حكومة الرايخ عزل حكومة ساكسونيا ووضع ساكسونيا تحت «حاكم مدني» يعينه الرايخ . وأرسلت وحدات من الجيش النظامي لاحتلال البلاد لتنفيذ هذه السياسة . ووجدت حكومة ساكسونيا أنها أضعف من أن تقاوم هذا الغزو العسكري ، وأذعنّت لأمر العزل ؛ وسرعان ما لحق نفس المصير بحكومة تورينجيا ؛ وكان الشيوعيون قد بدأوا أخيرا استعداداتهم بنشاط للثورة في أجزاء أخرى من ألمانيا ، ولكن اعتمادهم في التأييد الأساسي كان على ساكسونيا وتورينجيا ؛ وقد رأوا أن الأحداث الأخيرة قضت على كل أمل في النجاح فأعلنوا في آخر لحظة العدول عن التمرد ، بيد أن تعليقات العدول لم تصل إلى هامبورج في الوقت المناسب ؛ وقام هناك بضغ مئات من الشيوعيين واستولوا على وسط المدينة ، ولكن بدون تأييد من الجماهير ، وسرعان ما سحقوا حركتهم . أما في الأماكن الأخرى فلم يقع التمرد ؛ ولكن العدول عنه لم يحل دون اعتقال كثير من الشيوعيين وحبسهم ، أو من تعريم الحزب الشيوعي ودفعه إلى الأقيية .

وفي الوقت الذي وقعت فيه هذه الأحداث في شمال ألمانيا ووسطها ، كانت هناك ثورة من نوع آخر تقبلور في بافاريا ، حيث كانت الحكومة اليمينية التي غلّ رأسها فون كار في نزاع شديد مع حكومة الرايخ فعلا قبل أن يتولى شترسمان رئاسة الوزارة . وغضب البافاريون غضبا شديدا لدخول الاشتراكيين في وزارة شترسمان ، وكان هناك حديث كثير حول الزحف على برلين للقضاء على جمهورية ويemar ، عن طريق تورينجيا وساكسونيا . وكان البافاريون على اتصال باليمين المتطرف في برلين ، بزعامة الأميرال فون تيربيتز ، وكان الأمل يراودهم في أن وحدات الجيش النظامي في بافاريا ، بقيادة الجنرال فون لوسو ، ستقتضهم إليهم ؛ ولكن قرار القيام بالعمليات الحربية فعلا عند الجمهورية أجل . ولكن

في ٢٦ نيتمبر أعلنت الحكومة البافارية حالة طوارئ ، ومنحت رئيس وزرائها
فون كار سلطات دكتاتورية . ورد شترسمان ، تحت ضغط جنرالات الجيش
النظامي ، بوضع السلطات التنفيذية الكاملة في يدى وزير الحربية ، الذى فرض
هذه السلطات إلى قائد الجيش النظامي الجنرال فون سيك . وكان من نتيجة
ذلك أن صار الدكتاتور البافارى رسميا خاضعا لقون سيك . وعندئذ أثير
موضوع هل يلعب البافاريون لذلك وهل سيعمل الجيش النظامي في بافاريا مع
فون سيك أم مع فون كار .

وفي هذه الآثناء كانت الجماعة التى حول هتلر ، التى ألق منها الحوب
الاشتراكي الوطنى ، النازى ، فى ميونخ سنة ١٩٢١ ، مستمرة فى الدعوة إلى
القيام بحرب مفتوحة ضد برلين ونجحت فى ضم جنرال لودندورف إليها ؛ ولكن
هذه الجماعة لم تكن من القوة بحيث تعمل بمفردها مطلقا . فكانت فى حاجة إلى
تأييد فون كار وإلى حياد قوات الجيش النظامي الذى تحت أمرة فون لوسو —
إن لم يكن مساعده الإيجابية . وعند هذه النقطة قرر جنرال لوسو عدم الخضوع
لقون سيك ووضع نفسه تحت أمرة فون كار ؛ وفى ٢٢ أكتوبر تولى
دكتاتور بافاريا أمر الجيش النظامي ، فى بافاريا ، بوصفه قائما مؤقتا عن الشعب
الألمانى ، متحديا بذلك حكومة الرايخ علنا ومهددا بالحرب الأهلية . وكانت
هذه هى النقطة التى سمح شترسمان عندها لقون سيك ، وهو يهدف إلى مراعاة
اليمين والحيولة فى نفس الوقت دون نجاح اليمين المتطرف فى قلب الجمهورية ،
بالعمل ضد حكومتى ساكسونيا وتورينجيا ، اللتين صار لزاما عليهما أن يحررا
قورا أما المقاومة المسلحة أو الإذعان . ورفض براندل ، وكان عضوا فى حكومة
ساكسونيا ، أن يتحمل مسئولية التصح بالمقاومة إلا إذا تصد الديموقراطيون
الاشتراكيون بالتأييد الكامل ؛ وقرر الديموقراطيون الاشتراكيون ، وم
يدركون أنهم لا يستطيعون الاعتماد على تأييد الكتلة الرئيسية من الحوب
الديموقراطى الاشتراكي خارج ساكسونيا وتورينجيا ، عدم الالتجاء إلى المقاومة

المسلحة ، وبذلك أتاحوا الشيوعيين فرصة إلقاء القوم في المدول عن الثمر المنتظر على عاقبتهم . ولكن رغم أن اشتراكي ساكسونيا وتورينجيا أذعنوا هكذا للعزل على يد الجيش النظامي ، فإن خلعهم جعل مركز الاشتراكيين في وزارة شترسمان غير ممكن في النهاية . فلم تكن هناك سلطة دستورية لطرد حكومتى ساكسونيا وتورينجيا ، الذى تم على يد الجيش النظامى بواسطة السلطات الخاصة التى منحت له . والواقع أن منح هذه السلطات كانت قد جعل فعلا مركز الاشتراكيين في الوزارة عديم القيمة تماما . وعند استقالتهم ألف شترسمان على الفور حكومة راينغ جديدة تعتمد كلية على تأييد أحزاب اليمين البورجوازي .

وقد خففت هذه الأحداث طبعاً من حدة التوتر بين بافاريا والراينغ . بيد أنه كانت هناك عناصر قوية في بافاريا غير مستعدة للتوقف عن القيام بمحاولة قلب جمهورية ويمار نهائياً ووضع حد لسياسة « تنفيذ الالتزامات » التى اتبعتها شترسمان فيما يتعلق بمهادنة فرساي للوصول إلى اتفاق مع الحلفاء وأمريكا . واستمر هتلر ولودندورف ، وقد ظل الأمل يراودهما في ضم كاروفون لوسو إليهما ، في استعداداتهما ، بالتشاور مع المتطرفين في شمال ألمانيا ؛ وأخيراً قرر القيام بتمرد في ميونيخ في ٨ نوفمبر — ليس ضد فون كار ، بل لإرغامه على الانضمام إليهما . وفي هذا المساء قامت جماعة كبيرة من النازيين بزعامة هتلر بالدخول عنوة في قاعة كان فون كار يلقي فيها خطاباً واعتقلوه هو وفون لوسو ، وطلبوا إليهما الانضمام إلى الزحف المزمع القيام به على برلين . وتظاهر فون كار وفون لوسو ، تحت الضغط ، بالمواقفة وأعلن تأليف حكومة جديدة للراينغ على رأسها هتلر كستشار للراينغ ولودندورف كقائد أعلى للهجوم على برلين . أما فون لوسو فقد أزمع تعيينه وزيراً للجيش : وبظل فون كار دكتاتوراً لبافاريا .

بيد أن فون كار وفون لوسو لم تكن لديهما أية نية في تنفيذ هذا الاتفاق . وكانا قد عقدا المزمع فعلاً على الاتفاق مع الراينغ ، وفي صبيحة اليوم التالى أطلقا الشرطة ووحدات الجيش النظامى في بافاريا ضد النازيين ومؤيديهم من الوطنيين

المتطرفين ، وفضى بسهولة على مقاومتهم . وساول النازيون أن يردوا بمظاهرة جماهيرية ، ولكن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين وفرقتهم . وألقى القبض على هتلر وبعض النازيين الآخرين وحكم عليهم بالاعتقال مدداً قصيرة في القلعة . وأطلق سراح لودندورف دون أية عقوبة ، وطبعاً لم توقع أية عقوبة على فون كار وفون لوسو لرفضهما السابق للانصياع لسلطة الرايخ . وهكذا قامت النازية بأول محاولة غير ناجحة لها في سبيل الاستيلاء على السلطة بالنسبة ، ودفع الفشل هتلر إلى أن يعقد النية على إيجاد وسيلة ، وهو يعيد تنظيم قواه ، للوصول إلى الحكم بحيث تكون الأوضاع القانونية في جانبه .

وفي هذه الأثناء كان الفرنسيون ، وهم يحتلون الروهر ، يملكون ما في وسعهم لتشجيع الحركات الانفصالية في الأجزاء التي تحت سيطرتهم من ألمانيا . وأقيمت حكومات انفصالية محلية ، تحميها القوات الفرنسية والبلجيكية ، ولكنها لم تستطع أن تمارس أى سلطة . وفي نوفمبر رخصت الحكومة الألمانية كما رأينا بإصدار عملة جديدة « الرنتنارك » ، كخطوة نحو التثبيت ، وفي ديسمبر عينت « لجنة داهرز » ، بضغط من البريطانيين والأمريكيين ، للنظر في القدرة الحقيقية لدى ألمانيا على الدفع . وفي نفس الشهر حل ويلهلم ماركس ، من الجناح اليميني من « حزب الوسط » ، محل شترسمان كاستشار ؛ ولكن شترسمان ، الذي أصبح وزيراً للخارجية ملتزماً بسياسة « تنفيذ » بنود معاهدة فرساي ، في حدود ما كان التنفيذ ممكناً ، ظل المسير الرئيسي لسياسة ألمانيا الخارجية ، ويعمل على اتصال وثيق مع شاخنت فيما يتعلق بالشئون المالية . وقدمت « لجنة داووز » تقريرها في أبريل ١٩٢٤ ، وبعد مفاوضات طويلة وقع في ٩ أغسطس « اتفاق داووز » ، الذي يحدد مدفوعات ألمانيا في التعويضات . وعندئذ بدأ الفرنسيون والبلجيكيون في آخر الأمريجلون عن المناطق المحتلة ، وتم الجلاء في نوفمبر ، واتجهت ألمانيا بمساعدة القرض الكبير الذي حصلت عليه بمقتضى اتفاق داووز ، إلى مهام التعمير الاقتصادي على أساس رأسمالي قبله حكومات الحلفاء ، التي كانت لا تزال الآمال الكبرى

تراودما في الحصول على تعويضات برغم الضرر الذي لحق بالاقتصاد الألماني نتيجة للصراع في الروهر .

وقد شغل كل من المؤتمرين الرابع والخامس الكومنترن ، الذين عقدوا في ١٩٢٢ و ١٩٢٤ ، إلى حد كبير بالالتزامات المتبادلة فيما يتصل بكوارث ١٩٢١ وأكتوبر ١٩٢٣ . وفي كلا المؤتمرين التي ألهم الأساس على مائق رجلين — براندلر وكلرل راديك ، وكان الأول زعيم الحزب الشيوعي الألماني في وقت صراع الروهر والثاني المستشار الأول للكومنترن في شتون هذا الحزب في ذلك الوقت . وكافت الاتهامات التي وجهها زعماء الحزب الجسد إلى سابقهم أولا أن دخول الشيوعيين في حكومة ساكسونيا الديمقراطية الاشتراكية اليسارية ، التي كان على رأسها زيجمر ، كان غلطة كبرى — وكذلك في نورينجيا ، وثانيا أن التمرد كان من الممكن أن ينجح لو أمد له بصورة أفضل ، وكذلك أنه كان من الأفضل القيام بالتمرد وللغفل بدلا من التراجع بجهن في اللحظة الحاسمة . واتفق براندلر ، في دفاعه عن نفسه ، تماما مع القائلين بأن الاستعدادات كانت سيئة تماما ، ولكنه أشار إلى أنه استدعى إلى موسكو وأبقى فيها إبان أكثر شهرين حرجا بينما الكومنترن يناقش في السياسة التي تتبع : بحيث أنه لم يعد إلى ألمانيا إلا بعد أن فاته فعلا فرصة الاستعداد ، ووجد نفسه حيال موقف لا يمكن أن ينتهي فيه التمرد إلا إلى هزيمة فاجعة . وفيما يتعلق بدخوله في وزارة ساكسونيا ، كانت التهمة أنه فعل ذلك دون أن يفرض أيا من الشروط التي لا يبرر الدخول سواها . وقد كانت هناك قبل ذلك إشارات كثيرة ، فيما يتصل بالمناقشات حول أساليب « الجبهة المتحدة » ، إلى إمكان اشتراك الشيوعيين في « حكومات العمال » التي لم تبلغ مرتبة « دكتاتورية البروليتاريا » الكاملة ، وهرضت عدة تعريفات مختلفة لما تعنيه عبارة « حكومات العمال » . وقال زينوفيف وغيره ، بعد الأحداث نفسها ، إن مثل هذه الحكومة لا بد أن تكون متميزة تماما عن مجرد الائتلاف الشيوعي الديمقراطي الاشتراكي داخل إطار الديمقراطية البورجوازية . ونهب إلى أنه يجب أن تقوم مثل هذه الحكومة على أساس نيل القوة البورجوازية ؛ حكومة

يسيطر عليها الشيوعيون وتطرد من البداية الموظفين المدنيين البورجوازيين وتكون على استعداد للدفاع عن نفسها ضد الهجوم البورجوازي — بما في ذلك هجوم زعماء الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، الذي اعتبره مجرد أداة في يد البورجوازية . والواقع أن هذه الحكومة يجب أن تكون ، من وجهة نظر زينوفيف — التي أيدها الكومنترن ، حكومة شيوعية في كل شيء. هذا الاسم . ومن الجلي أن حكومتى ساكسونيا وتورينجيا الديمقراطيتين الاشتراكيتين اليساريين لما تكونا كذلك قط : كما أن دخول وزيرين شيوعيين فيهما لم يغير من طابعهما أى تغيير جوهرى . ورد براندلر بأنه عندما عاد إلى ألمانيا في أكتوبر كان ما بدا ضروريا هو شد أزر ساكسونيا في مقاومتها لقلب حكومة زيجمر على يد القوات المسلحة لحكومة الرايخ ، وأنه بمجرد أن أتيح له الوقت لتقدير الموقف تبين أنه ليس هناك أى أمل في نجاح ثورة شيوعية عامة في ألمانيا بسبب عدم الاستعداد . وقال إنه كان قد وجد ، حتى في ساكسونيا ، اعتقادا منتشرا على نطاق واسع بأن تحركات قوات الرايخ في البلاد لم تكن موجهة ضد الحكومات الاشتراكية ، بل ضد البافاريين القاعين بالثورة المضادة والذين كانوا يعدون العدة للقيام بانقلاب ضد الجمهورية ويهددون بالزحف على ساكسونيا وتورينجيا في طريقهم إلى برلين . وذهب براندلر إلى أن هذا الاعتقاد السائد كان مسئولاً إلى حد كبير عن عدم الإعداد للقاومة المسلحة للجيش النظامى عندما هدد بالزحف . كما وجه براندلر قدراً شديداً ، إيماء وليس صراحة ، إلى زعامة الكومنترن التي لم تستطع أن تنتهى إلى قرار فيما إذا كانت تريد تمرداً في ألمانيا أم لا ، حتى فانت فرصة العمل فعلاً .

وقد اشتبك بهذا النزاع آخر يتعلق بسياسة الحزب الشيوعى الألمانى فيما يتصل بالتباينات . فقد كان من بين أساليب « الجبهة المتحدة » كما رأينا أن يصل الشيوعيون ، لاهل اقسام الحركة النقابية ، ولكن على التسرب في التباينات الموجودة وتحريكها إلى سياسة ثورية جهادية . بيد أن محاولاتهم في تنفيذ ذلك كانت تزدى باستمرار إلى طرد ؛ وكان هناك أيضا في ظروف الضائقة الاقتصادية

الشديدة في ١٩٢٣ حركة خروج ضخمة من النقابات من جانب العمال الذين لم يعد في وسعهم دفع الاشتراكات . وذهب الجناح اليساري من الحزب الشيوعي إلى أنه من المستحيل عدم السلاح لأولئك الذي طردوا بإقامة نقابات جديدة ولا الامتناع عن محاولة تنظيم تلك الأعداد الكبيرة عن سقطت عضويتهم . وكان هناك أيضا يسار متطرف يرى أن النقابات الموجودة رجعية بصورة ميثوس منها ، ورفض أساليب « الجبهة المتحدة » ، وأراد إقامة نقابات جديدة في كل مكان على أساس حرب العصابات ومحاولة اجتذاب أعضاء النقابات القائمة إلى جانب ضم من سقطت عضويتهم أو طردوا . وكان يعارض هذه المجموعة المتطرفة كل من الزعماء القدامى والجديد على السواء للحزب الشيوعي الألماني ، ولكنها استطاعت مع ذلك إسماع صوتها في مؤتمر الكومنترن في يونيو ويوليه ١٩٢٤ .

وكان من الأسباب التي جعلت موضوع سياسة النقابات تتخذ صورة حادة بصفة خاصة في ألمانيا أن النقابات الألمانية حتى ١٩١٨ ، برغم حسن تنظيمها وقوتها في بعض الصناعات ، كانت لا تستوعب سوى قسم صغير من العمال أقل بكثير من النقابات في بريطانيا كما كانت منقسمة على نفسها تقليديا إلى شيع متنافسة أيديولوجيا . وكان أكبر قطاع فيها بما لا يقاس ، مجموعة « النقابات الحرة » ، مرتبطة ارتباطا وثيقا ، وإن لم يكن رسميا ، بالحزب الديمقراطي الاشتراكي : وكانت النقابات المسيحية ومعظمها — وليس كلها — كاثوليكية ، قوة أساسا في الروهر وأرض الرين ، حيث كانت النقابات « الحرة » ضعيفة نسبيا ؛ وكان هناك قطاع ثالث أضخم منهما بكثير هو ما أطلق عليه نقابات ميرش دوفنكر — التي كانت ملحة أيديولوجيا بالبيرالية البورجوازية . وقد حدث نمو كبير في النقابية في الصناعات المعدنية إبّان الحرب ، وانبثقت حركة قوية « لمتدوني المصانع » ، واتجهت إلى اتباع سياسة صلبة ؛ وكان كثير من زعمائها متصلين بالاشتراكيين المستقلين (الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني المستقل) وعدد غير قليل منهم متصلين بحركة سيارتاكوس التي كان على رأسها روزا لكسمبورج وكارل ليبكنخت . وفي أثناء الثورة حدث تدفق كبير من الأعضاء

الجدد ، الذين كانوا من قبل خارج الحركة النفاية ؛ وكانت « مجالس العمال » ، المؤلفة أساسا من مندوبين تم اختيارهم في المصانع ، تضم عددا كبيرا من هؤلاء القادمين الجدد ، وكانت تتطوى على تحد من نوع ما للزعامة النفاية القائمة . وسارعت النقابات « العمرة » ، التي كان يقودها في المركز « اشتراكيو الأغلبية » ، في الغالب عن أيديها الحرب ، إلى عقد اتفاقات جماعية مع أصحاب الأعمال وإلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الاعتراف ، مع بذل أكبر جهد ممكن للابتعاد عن السياسة ومنع أعضائها من التقدم بمطالب تعرقل تحويل الصناعة إلى إنتاج وقت السلم . وقد جعلهم هذا الاتجاه يقفون ضد أهداف اليساريين الذين يطالبون بكل السلطة « لمجالس العمال والجنود » ويضبطون من أجل تحقيق تغييرات ثورية في إدارة الصناعة . وكان من رأى اشتراكي الأغلبية ومعظم الزعامات النفاية القائمة أن محاولة الضغط للتشريك فورا غير عملية . ودفعوا إلى أن المهمة الأولى هي إيقاف الإنتاج على قدميه بأسرع ما يمكن لتوفير حاجات السكان . وأحسوا بأن موضوع التشريك يجب أن يترك أمره حتى يتقرر في الوقت المناسب بواسطة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب كله .

ومن ثم كن من الأهمية بالمكان الأول لدى الزعماء القدامى العمل ، مادامت « المجالس » هي المصدر النهائي للسلطة - إلى أن تجتمع الجمعية التأسيسية - ومنها تلقت الحكومة المؤقتة سلطانها ، على السيطرة على « المجالس » ومنها من السقوط تحت سيطرة الجناح اليسارى . وقد نجحوا في ذلك بشكل واضح . لأن منظماتهم القوية المنتشرة على نطاق الأمة كلها جعلت في مكنتهم تحقيق انتخاب مؤيديهم كمندوبين في « المجالس » بأعداد كبيرة ، بحيث أنه عندما اجتمع مؤتمر « مجالس العمال » كان « اشتراكيو الأغلبية » ، ومندوبو النقابات « العمرة » هم الأغلبية البكرى واستطاعوا السيطرة على « اللجنة التنفيذية » التي أقامها المؤتمر وأن يستخدموها فيما بعد وسيلة لإلغاء سلطتها بتسليمها إلى « الجمعية التأسيسية » . وكان هذا يعني طبعاً نبذا كاملاً لأفكار « حكومة المجالس » وكتاتورية البروليتاريا ، والاعتراف « بالجمهورية » التي كان الاشتراكيون فيها بجميع اتجاهاتهم أقلية .

ورفتق ذلك تماما مع المفاهيم الديموقراطية البرلمانية لدى « اشتراكي الأغلبية »
 وزعماء النقابات القدامى مثل كارل ليجين (١٨٦١ — ١٩٢٠) ، ولكنه طبعاً
 كان لايسر مطلقاً شيوعى « سبارتا كوس » وكذلك « مندوبى المصانع » اليساريين
 ومعظم مؤيدى « الاشتراكيين المستقلين » ؛ لأن الاشتراكيين المستقلين ، حتى
 وإن لم يكونوا شيوعيين وكانوا منقسمين حول موضوع « حكومة المجالس »
 الكاملة ، كانوا كلهم قريبا يريدون الاحتفاظ بسلطة « المجالس » مؤقتا واستخدامها
 أداة للتجويل بالاشترك ، ومنحها على الأقل مركزا معترفا به بعض الاعتراف في
 بناء « الجمهورية » المقبلة . وفي برلين بصفة خاصة ، وكذلك في ساكسونيا
 وتورينجيا ، كانت عناصر اليسار تؤلف أغلبية في « مجالس العمال » وتعارض
 بشدة السياحة الحريصة التي يتبناها زعماء النقابات . وكان ريتشارد مولر ، زعيم
 مجال المعادن في برلين والشخصية البارزة في « مجلس العمال برلين » ، من المستقلين
 اليساريين الكبار ، وكان على تمام الاستعداد للعمل مع أنصار حركة سبارتا كوس
 إلى أن التزموا ، ضد نصيحة لينينخت وروزا لكسمبورج ، بسياسة تمردية
 فصلتهم عن أغلبية اليسار .

وأدى انتصار الجناح اليميني في « مؤتمر المجالس » وفي « لجنته المركزية »
 وحرمة محاولات التمرد المبصرة التي لم يعد لها الإعداد الكافي من جانب أنصار
 « سبارتا كوس » في ١٩١٨ وأوائل ١٩١٩ إلى وضع المستقلين والكتلة الرئيسية
 من « مندوبى الورش » اليساريين في مركز صعب . فلم يكونوا مستعدين لتسليم
 السيطرة على الحركة الصناعية المنظمة إلى ليجين و « اللجنة العامة » النقابات
 « الحرة » ، ولحل محلهم التي قامت على الانتخاب المباشر في المصانع . والذي
 حدث حملا هو أن الزعماء القدامى حصلوا على ما أرادوا ، حينما كانت النقابات
 « الحرة » القديمة قوية وراسخة ، واتفقوا مع أصحاب الأعمال — الذين كان معظمهم
 شديد الرغبة في الاتفاق معهم — لإعادة النظام في الورش وتجنب الاضرابات
 المنتشرة الموجهة ضد المشروع الخاص والعلاقات الصناعية التقليدية . ولكن
 كان من المستحيل على الزعماء القدامى ، وبخاصة حينما كانت النقابات « الحرة »

ضعيفة وتم تنظيم أعداد ضخمة من العمال لأول مرة ، أن يحولوا دون إقامة نقابات جديدة منبثقة عن « مجالس العمال » وغير مستعدة مطلقاً لقبول الاعتدال الذي تفرضه الزعامة القديمة . وهكذا حدث أن تمت نقابات جديدة ، معظمها بقيادات يسارية ، في أما كن ومؤسسات لم يكن للنقابات القديمة فيها قدم قبل الحرب ، وكذلك أنه حتى في الأما كن التي كانت النقابات القديمة قوية نسبياً فيها كثيراً ما تعرض زعمائها لتحذ من جانب لجان « مندوبي الورش » التي يسود فيها نفوذ الجناح اليسارى . وفي الشهور الأولى التي أعقبت ثورة نوفمبر ١٩١٨ كان هناك وباء مستمر من الإضرابات ، حيث كان العمال يحاولون تحسين الأجور لكي يحتفظوا بنسبتها إلى الزيادة المطردة في تكاليف المعيشة . وقد نجحت النقابات « الحرة » في المحافظة على سيطرتها على كثير من هذه الحركات أو الحصول على السيطرة عليها ، ولكن كانت هناك مناطق ، وبخاصة في برلين وساكنونيا والروهر ، ظل نفوذ الجناح اليسارى فيها قوياً ، و انتهجت بعض الجماعات المحلية أو النقابات الجديدة أساليب جهادية لم تستطع « اللجنة العامة للنقابات » إيقافها .

وقد بقيت ألمانيا في حالة من ضغط التضخم المتزايد طوال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٤ ، عند ما تحقق التثبيت في النهاية بمساعدة قرض داو ز . وطبعاً كان التضخم حتى ١٩٢٣ ، عند ما زحف الفرنسيون في الروهر ، أقل عنفاً بكثير مما صار بعد ذلك ؛ ولكنه كان طوال الفترة على نطاق كاف يتطلب عملاً مستمراً لمواصلة الأجور مع نفقات المعيشة المتزايدة ، وبذلك يشجع المصلاية النقابية . وكانت في هذه الظروف أن تمت المنافسة الكبرى بين أولئك الذين دعوا إلى ضرورة المحافظة على وحدة النقابات عن طريق الصراع من أجل سياسة إيجابية أكثر وأولئك الذين اعتبروا النقابات رجعية إلى حد أن السبيل السليم الوحيد هو الانفصال عنها وإنشاء نقابات منافسة تتبجح سياسة ثورية . وقد انضم الكومنترن ، وهو يحاول الخط من قيمة « دولية أمستردام النقابية » وإقامة « الدولية الحرة لاتحادات العمال » كنافسة لما تحت السيطرة الشيوعية ، إلى الفريق الثاني في مبدأ الأمر . ولكن عندما ذابت الآمال في ثورة طالية سريعة بعد

١٩٢١ وتحول الكومنترن إلى شعار « الجبهة المتحدة » ، صار من الأساليب الجمهورية لهذه السياسة الجديدة أن يبق الشيوعيون في نقابات « أمستردام » ، ويحاولوا اجتذابها إلى صفهم ، وصارت سياسة إنشاء نقابات منافسة تعد مروقاً خطيراً . وكانت النتيجة خلق خلافات حادة في الرأى بين الشيوعيين الألمان ، وكان كثير منهم يعملون بنشاط في النقابات الجديدة ضد القديمة ، وقد ظهرت هذه الخلافات بوضوح تام في مؤتمرات الكومنترن في ١٩٢٣ و ١٩٢٤ . وعندما طرد براندل وجماعته من زعامة الحزب الشيوعي الألماني بعد إخفاق التردد الشيوعي الذي أقرح في ١٩٢٣ ، كان من بين الزعماء الجدد عدد ممن انتقدوا بشدة سياسة « الجبهة المتحدة » . وقد تولى هؤلاء الزعماء السلطة في وقت كان فيه الأعضاء ينصرفون عن النقابات القديمة والجديدة على السواء بمعدل ضخم ، بسبب المشاق الشديدة التي نجمت عن صراع الروهر ، وكانت الحركة كلها تنحدر إلى حالة من العجز . وحتى يوم الثمان ساعات ، أكبر انتصار مفرد حققته ثورة ١٩١٨ ، اضطر العمال إلى التسليم فيه ، برغم أنه اكتسب قوة التنفيذ القانوني ، حيال السيطرة الكاملة للسلح الرأسمالية في حكومة شترسمان وحلفائه المباشرين ، وظلت الأجور ، التي كانت قد هبطت قوتها الشرائية بشدة إبان الأزمة ، في مستوى منخفض جداً بعد التثبيت بمدة .

ولم يحل إصدار « الرنكلوك » ، في نوفمبر ١٩٢٣ مشكلة التثبيت بأي حال . فلقد أوقف إصدار أية أوراق نقد أخرى على أساس تضخمى ، كما أن العملة المؤقتة الجديدة أتاحت أساساً للعمليات التجارية . ولكن لما لم يكن « الرنكلوك » أى رصيد حقيق يدعمه ، فإنه لم يكن في الواقع سوى « حيلة قه » لا يمكن أن تستمر إلا إذا تم وضع العملة على أساس حقيقى جديد — وكان ذلك مما لا يستطيعه ألمانيا مطلقاً في الظروف السائدة بدون مساعدة خارجية . وكانت الولايات المتحدة وحدها ، بما لديها من احتياطات كافية من الذهب ومواردها الضخمة من رأس المال الذى يمكن استثماره في الخارج ، في مركز يسمح بتقديم هذه المساعدة على نطاق كلف . وكان من الأغراض الأساسية « اللجنة داووز للتوصيات » ، التي صيغت

أمريكا رئيسها ، الإعداد لمنح ألمانيا قرض كبير يمكن لتمكينها من إصدار عملة جديدة على أساس مضمون من الذهب . وقد أدرك شترسمان ، تحديه الرغبة الشديدة في الوصول إلى اتفاق مع فرنسا وإيقاف انهيار الاقتصاد الألماني ، أن أفضل فرصة لديه ليست محاولة الاتفاق مع فرنسا مباشرة بل إدخال الأمريكيين والبريطانيين في الأمر لمساعدته في إيقاف الرأسمالية الألمانية على قدميها . وقد نجح كما رأينا في حل الأمريكيين على الاشتراك في « لجنة داو » التي قدمت تقريرا تجنب التعرض لموضوع قدرة ألمانيا على دفع التعويضات ، ولكنه يتقدم باقتراح خاص بالمبالغ التي تدفع خلال السنوات القليلة التالية ويربطه باقتراح عقد قرض دولي يسمح بإصدار عملة على أساس معيار الذهب وبيع للألمان وسيلة مباشرة لمواجهة المدفوعات الدولية . وجاء حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا في المراحل الأولى للمفاوضات ؛ وبعد أن صدر تقرير داووز سرعان ما سقط بوانكاريه في فرنسا وحل محله ائتلاف من اليسار البورجوازي برئاسة إدوار هيريو . وكانت هذه التغييرات السياسية مواتية جدا لقبول مقترحات داووز ، وفي أوائل أغسطس ١٩٢٤ وقع « اتفاق داووز » . وكان ينطوي على قدر كبير من إشراف حكومات الحلفاء على شئون ألمانيا المالية وتسليم السكك الحديدية في ألمانيا إلى هيئة خاصة يشترك فيها الحلفاء ، وعلى هذا الأساس تعرض الاتفاق لهجوم عنيف من الوطنيين المتطرفين في ألمانيا . بيد أن خطة داووز جعلت في حيز الإمكان تثبيت العملة الألمانية ، وبمجرد أن تحقق ذلك تدفق رأس المال الأجنبي ، وبخاصة الأمريكي على ألمانيا للانتفاع بالظروف المواتية جدا للكسب التي نجمت عن انخفاض تكاليف اليد العاملة وحاجة ألمانيا الفعيدة لرأس المال ، الأمر الذي أدى إلى عرض عائد أكبر للقرضين والمستثمرين . واستعادت الصناعة الألمانية ، بمساعدة هذا الاستثمار الأجنبي - الطويل الأجل والتقصير الأجل ، نشاطها بسرعة فائقة في الأسواق العالمية ، إذ ساعد انخفاض الأجور المنتجين الألمان على البيع بأسعار أقل من منافسيهم كما جعل توفر رأس المال لديهم في وسعهم أن يسهلوا ارتباطهم وسائل الدفع . وكان جزء كبير من استعادة النشاط هذه على أسس غير سليمة ، بسبب إصراف الهيئات العامة في الإنفاق على أشغال عامة

فخمة من ناحية ولأن النقود المطلوب ردّها على آجال قصيرة أقرضت أو قبلت بمشروعات طويلة الأجل : بحيث أصبح الاقتصاد الألماني بسرعة معتمداً على استمرار تدفق الفروض من الولايات المتحدة . بيد أن الأمر بدأ لفترة ما كما لو كان هناك رغاء عظيم ، وأن الرأسمالية الألمانية ، وقد تخطت من ديونها بواسطة التضخم ، حصلت على فترة جديدة من الحياة .

وفي هذه الظروف أصبح من الممكن ، مع الرغاء التضخم في العمالة ، أن يبدأ العمال الألمان في التخلص من الوعدة التي سقطوا فيها وأن يرفعوا الأجور شيئاً فشيئاً إلى مستوى أكثر ملاءمة . وكانت النقابات والحرّة ، في مركز أفضل ، فيما يتعلق بتحقيق هذا ، من خصومهم اليساريين الذين كانت قوتهم قد تدهورت بصورة أخطر إبان الأزمة : فقد استعادت النقابات والحرّة ، تدريجياً بعض قوتها — وكذلك استعادت النقابات المسيحية شيئاً من قوتها . وكانت الحكومة تفضلها كثيراً .

ومات إبيرت ، الذي كان قد ظل في مركزه رئيساً للجمهورية بعد أن سقطت حكومة الديمقراطيين الاشتراكيين في ١٩٣٣ ، في فبراير ١٩٢٥ ؛ وأثيرت مشكلة انتخاب خلف له في ظل دستور ويمار . وفي الانتخابات التي جرت في مارس تخدمت كل من الجماعات السياسية الرئيسية بمرشحها الخاص . وحصل دكتور ياردز ، مرشح أحزاب اليمين ، على $10 \frac{1}{2}$ مليون صوت ؛ وحصل أوتو براون (١٨٧٢ — ١٩٥٥) ، مرشح اشتراكيي الأغلبية ، على ثمانية ملايين تقريباً ، وحصل ويلهلم ماركس وهو الزعيم ذو الميول اليمينية لحزب الوسط ، وكان مستشاراً في ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ، على أربعة ملايين تقريباً ؛ وحصل إرنست ثايلان ، مرشح الشيوعيين ، على مليونين ؛ وحصل مرشحاً الديمقراطيين وحزب الشعب البافاري على مليون ونصف مليون على التوالي ؛ وأخيراً كان هناك جنرال لودندورف ، الذي تقدم به النازي ، وحصل على أكثر قليلاً من ربع مليون فقط . وكان ذلك يعني أنه ليس بين المرشحين من حصل على أغلبية مطلقة . وبمقتضى الدستور كان لا بد من إجراء انتخاب آخر . وحاول حزب

الوسط لإقناع أحزاب اليمين بتأييد ماركس ؛ ولكنها رفضت . يسد أن الديمقراطيين الاشتراكيين قروا سحب براون وتأييد ماركس باعتباره أخف الضررين - وهو قرار غريب بالنظر إلى سجله المومغل في الرجعية . والتفت النقابات الكاثوليكية أيضا حول ماركس طمعا ؛ وكذلك الديمقراطيون . ولما وجدت أحزاب اليمين نفسها في مواجهة هذا التكتل سحبت بارز ، وقدمت بالفيلد مارشال هندبرج مرشحا ، وكان في ذلك الوقت قد بلغ الثامنة والسبعين ، ووافق حزب الشعب البافاري والنازي على تأييده . وقدم الشيوعيون ، وهم يقفون موقف العداء الشديد من كل من هندبرج وماركس ، بتاييدان ثانية ، رغم أن الكومترن حاول ، وهو لا يزال يتشجع أساليب « الجبهة المتحدة » ، أن يضمهم بالانضمام إلى الديمقراطيين الاشتراكيين في تأييد ماركس . وفي الانتخابات الثانية التي أجريت في أبريل حصل هندبرج على $\frac{1}{4}$ ١٤ مليون صوت ، وحصل ماركس على $\frac{1}{4}$ ١٣ مليوناً تقريبا ، وتاييدان على ٢ مليون مرة أخرى . وهكذا صار الفيلد مارشال السن رئيسا للجمهورية التي لم يملأ قط لإيمانه بها ؛ وكانت النتيجة زيادة سيطرة الجيش النظامي على الحكومة المدنية . وكان دكتور هانز لوتر ، وزير مالية شترسمان السابق وكان خبيرا في الإدارة وعمدة مدينة أمسن ، قد خلف ماركس كستشار في يناير ١٩٢٥ ، وظل على رأس الحكومة إلى مايو ١٩٢٦ ، وعندئذ عاد ماركس إلى الحكم . وفي عهد لوتر كستشار أبرم « اتفاق لوكارنو » في ١٩٢٥ ، وهو الاتفاق المنبثق مباشرة من « اتفاق داود » . وجلت قوات الحلفاء عن أرض الرين الشمالية ، بما فيها كولونيا ، في ديسمبر من نفس العام ، بعد التوقيع رسميا على معاهدة لوكارنو مباشرة .

وكانت قد أجريت انتخابات عامة في مايو ١٩٢٤ ، بعد فشل تقرير داود مباشرة ؛ وكانت القضية الرئيسية هل ينبغي قبول التقرير أم رفضه لما ينطوي عليه من مهانة السيطرة الأجنبية على شئون ألمانيا المالية . وقد فقد الاشتراكيون كثيرا في هذه الانتخابات إذ هبطوا من ١٦٩ مقعدا إلى ١٠٠ مقعد في الرايخستاغ ،

وحصل الشيوعيون على ٣٤ مليون صوت وصار لهم ٦٢ مقعدا ، وحصل النازي على مليوني صوت تقريبا وصار لهم ٢٢ مقعدا . وكانت هناك أغلبية في الرايخستاج تميل خطة داووز ، ولكنها لم تكن أغلبية كبيرة بحيث تكفي لإدخال التغييرات الدستورية التي تتطلبها هذه الخطة . ومن ثم أجريت انتخابات عامة أخرى في ديسمبر ١٩٣٤ . وكانت النتائج هي أن الديمقراطيين الاشتراكيين كسبوا ١٤ مليون صوت تقريبا بالإضافة إلى ما حصلوا عليه في الانتخابات السابقة ، في حين انخفضت أصوات الشيوعيين ١٤ مليون تقريبا وهبط ممثلوهم من ٦٢ إلى ٤٥ . وفي الطرف الأقصى الآخر فقد النازيون أكثر من مليون صوت وحصلوا على ١٤ مقعدا فقط ؛ في حين حصل الحزب الوطني ، الذي عارض أيضا خطة داووز ، على نصف مليون زيادة عما سبق . ولما كان الديمقراطيون الاشتراكيون من مؤيدي خطة داووز ، وكان الوطنون في طريقهم إلى التخلي عن معارضتهم لها ويستعدون للانضمام إلى الحكومة . فإن هذه الانتخابات الثانية دعمت مركز شترسمان جدا ، ومهدت السبيل للتصديق على خطة داووز وتدفق رأس المال الأجنبي في ألمانيا ، التي صارت الآن في مأمن تحت حكم الرأسماليين والجيش النظامي . وبذلك انتهت مؤقتا فترة النشاط الثوري تماما . واستقر الأمر بالديموقراطيين الاشتراكيين في موقف المعارضة الدستوية ؛ وكان كل من النازيين والشيوعيين أضعف لفترة ما ، من أن يكونوا عقبة جدية .

وقد ظل الرايخستاج الذي انتخب في ١٩٣٤ قائما إلى مايو ١٩٣٨ . وفي ذلك الوقت كان الاتعاش الألماني قد تقدم كثيرا وتحسنت ظروف الطبقة العاملة إلى حد كبير . وأدى ذلك إلى زيادة قوة الديمقراطيين الاشتراكيين وإضعاف اليمين المتطرف بشكل خطير . فبالغارة بانتخابات ديسمبر ١٩٣٤ فقد الحزب الوطني مليوني صوت تقريبا ، في حين كسب الديمقراطيون الاشتراكيون مليوناً من الأصوات فحصلوا على أكثر من تسعة ملايين صوت . وارتفع عدد أصوات الشيوعيين أيضا حوالى نصف مليون فصاروا ٣٤ مليون ، في حين كان ما حصل عليه النازيون أقل من مليون بكثير . وفقدت الأحزاب البورجوازية الرأسمالية

قليلا، ولكن كثيرا من المقاعد التي قدماها الوطنيون ذهبت إلى أحزاب يمينية ضئيلة تحول معظم مؤيديها إلى النازية إبان الأزمة التالية .

وبعد تغير الموقف الانتخابي بهذه الطريقة عاد الديمقراطيون الاشتراكيون إلى الحكم في ائتلاف مع الأحزاب الرأسمالية التي أبدت سياسة « تنفيذ الالتزامات » التي نادى بها شترسمان . والواقع أنه كانت لهم السيطرة رسمياً في الوزارة الجديدة حيث صار زعيمهم هيرمان مولر (١٨٧٦ - ١٩٢١) مستشاراً ورودلف هيلفردينج (١٨٧٧ - ١٩٤٢) وزيراً للمالية وكارل سفيرنج (١٨٧٥ - ١٩٥٢) وزيراً للداخلية ورودلف ويسل (ولد ١٨٦٩) ، صاحب الدعوة لتنظيم الاقتصادى ، وزيراً للعمل . وظل شترسمان وزيراً للخارجية . وكان الديمقراطيون والوسط وحزب الشعب البافارى ، إلى جانب حزب الشعب - حزب شترسمان - والديمقراطيون الاشتراكيون ، ممثلين في الوزارة؛ وفي ظاهر الأمر بدا أن الاشتراكيين مسيطرون على المراكز الرئيسية ، على شرط أن يستطيعوا العمل مع شترسمان في الشؤون الخارجية ، بما في ذلك مشكلة التعويضات - وبدأ أن ذلك ليس فيه صعوبة كبيرة حيث كان الاشتراكيون مؤيدين تماماً لسياسة تنفيذ الالتزامات التي كان شترسمان داعيتها الأول .

ومع ذلك فإن الحقيقة كانت مختلفة تماماً عن الظاهر . فقد ظلت قوة الجيش النظامى واسنخه وسيطر على السياسة المالية في ظل « خطة داووز » الحلفاء . بالاتفاق مع دكتور شاخت ، الذى كان يعرف جيداً كيف يستخدم هذه السيطرة كوسيلة لدعم قوة المصالح الرأسمالية الكبرى في ألمانيا . وكانت هذه المصالح ، برغم أنها أبدت شترسمان حتى ذلك الوقت ، تعارض بقوة في عودة الديمقراطيون الاشتراكيين إلى الحكم وفي رغبة شترسمان في تكوين « الائتلاف الكبير » الذى يعتمد على التأييد المشترك من جانب الجناح اليميني للديمقراطية الاشتراكية والطبقات الوسطى من أجل جمهورية بورجوازية تقوم على أساس المشروع الخاص ؛ ومع وهون أن تويد هذه المصالح السياسات المناهضة للجمهورية التي يدعو إليها الوطنيون ورئيس الجمهورية وزعماء الجيش النظامى ، وقعت موقف العداء الإيجابي

من الحكومة الجديدة وبخاصة من هيلفردنج ، الذى وجد نفسه بلا حول تقريباً فى يد بنك الرايخ والمصالح المالية الكبرى . فضلاً عن أنه برغم أن الديمقراطيين الاشتراكيين استطاعوا العمل بصورة لا بأس بها مع شترسمان فى الشئون الخارجية ، فإن العمل مع حزب شترسمان ، حزب الشعب ، كان شيئاً مختلفاً ، حيث كان هذا الحزب يمدى بشدة رغبة الاشتراكيين فى إعادة يوم الثمان ساعات وإصدار تشريعات اجتماعية تقدمية وبخاصة فى ميدان التأمين ضد البطالة . ووجد الديمقراطيون الاشتراكيون أن شركاءهم فى الائتلاف يقفون فى وجه محاولاتهم لتحقيق هذه الرغبات ؛ ولم يستطيعوا إنجاز شيء تقريباً برغم أن النقابات استطاعت كما رأينا أن تحسن ظروف العمال ، إلى حد محدود بالمساومة الجماعية الناجحة . وداخل الحزب الديمقراطى الاشتراكى اعترض الجناح اليسارى ، الذى أصبح يرأسه وقتذاك بول لينى (١٨٨٣ - ١٩٣٠) الفيصوى السابق الذى عاد إلى الحزب بعد أن طرده الكومنترن فى ١٩٢١ ، اعتراضاً شديداً على اشتراك الديمقراطيين الاشتراكيين فى الحكومة على هذه الأسس ، ولكنه هزم فى التصويت . وتولى الوزراء الاشتراكيون وزارات وظلوا محتفظين بها ، حتى بعد أن أدركوا عجزهم عن تحقيق شيء كثير ، لسيين - رغبته فى الوصول إلى تسوية مع فرنسا وحل مشكلة التعويضات ، ولاعتقادهم أن أكثر ما يمكن الأمل فيه فى المستقبل القريب هو دعم الجمهورية البورجوازية ضد القوى المضادة للثورة التى يمثلها الوطنيون والنازيون والزعماء العسكريون . وقد بدا نصراً كبيراً أنهم أرغموا هندنبرج على قبول مستشار اشتراكى وأنهم هزموا الوطنيون والنازيين فى الانتخابات ؛ والواقع أن الديمقراطيين الاشتراكيين اكتفوا بأن يكونوا جمهوريين وتمثلوا عن كل عمل من شأنه أن يهدم الرخاء غير المستقر الذى جاء عقب قبول « خطة داووز » . وحتى عندما طالب حزب الشعب ، وهو حزب شترسمان نفسه ، فى ١٩٢٩ باستقالة هيلفردنج كوزير للمالية تركه الوزراء الديمقراطيون الاشتراكيون يخرج ولم يفعلوا أكثر من مجرد الاحتجاج وظلوا فى الحكومة بدونهم .

وفي هذه الأثناء كان شترسمان يعمل بشاغل لتجديد بمفاوضات إعادة النظر في « خطة داووز » والجللاء من ذلك الجزء من أرض الرين الذي لا يزال محتلا بواسطة قوات الحلفاء . وكان غرضه الأول تحديد مجموع التزامات ألمانيا في التعويضات وأن يضع حدا السيطرة الأجنبية على السكك الحديدية الألمانية وعلى المالية الألمانية ككل ، وكذلك أن يحقق الجللاء الكامل للسلطات الأجنبية المسيطرة والجنود الأجانب عن البلاد . وقد نجح في مؤتمر لاهاي الذي عقد في أغسطس ١٩٢٩ في الحصول على موافقة الحلفاء على معظم مطالبه . وكانت « خطة بونج » التي وضعتها لجنة جديدة برئاسة أمريكية والتي تتضمن مشروع تسوية نهائية لمشكلة التعويضات ، قد نشرت في يونيو واعتبرت الأساس لمناقشات لاهاي . وحدثت عدة مناقشات أخرى إلى أن أقرت تسوية أساسها « خطة بونج » نهائيا في يناير ١٩٣٠ ؛ ولكن كلن قد تم الوصول إلى اتفاق مبدئي في لاهاي في أغسطس ١٩٢٩ .

وهكذا بدا أن شترسمان نجح في دعم مركزه ؛ ولكن بعد مؤتمر لاهاي في أغسطس مباشرة حدث اتفاق عميق في مجلس الوزراء حول موضوع تأمين البطالة أدى إلى أزمة عاجلها شترسمان بصعوبة بواسطة حل وسط في ٢ أكتوبر . وفي نفس الليلة أصيب بسكتة قلبية . وبوفاته لم يعد هناك فورا أساس « الائتلاف الكبير » . وقد تم اتفاق لاهاي ؛ ولكن وزارة مولر ، التي كان تفوضه وحده هو الذي يضمها ، فقدت أغلبيةها في الرايخستاغ وسقطت من الحكم . وفي مارس ١ٹ٣٠ حل « الائتلاف الكبير » بسبب موضوع التأمين ضد البطالة ، وصار هينريخ برونينج ، الزعيم البميني النزعة لحزب الوسط ، مستقارا . وقبل ذلك مباشرة جاء موت بول لين في فبراير غرق اليسار الديمقراطي الاشتراكي زعيمه البارز .

وكان الموقف في ألمانيا قد حدث فيه تحول عميق حتى قبل أن يثولي برونينج الحكم ، على رأس وزارة استبدلتها الاشتراكيون . باندلاع أزمة سوق الأوراق

المالية الأمريكية في خريف ١٩٢٩ . والواقع أنه كان هناك كثيرون رفضوا أن يسلطوا أهمية كبرى على هذه الأزمة وتنبأوا بعودة سريعة إلى الرخاء . ولكن أثرها المباشر كان أن انتهى فجأة تدفق رأس المال الأمريكي في ألمانيا وأن بدأ تدفق مضاد عندما طُلب بسداد القروض القصيرة الأجل . وكان الالتعاش الألماني كارأينا نتيجة مباشرة لتدفق الأرصدة الأمريكية على نطاق واسع ، وكان استمراره متوقفا على استمرار هذا التدفق . وكان رجال المال والرأسماليون الألمان قد اقترضوا في الغالب قروضا قصيرة ، وأقروضها أو استثمارها لآجال طويلة ؛ بحيث أنه لم يمكن دفع الأموال الأمريكية عندما طالبا بها ؛ وحتى بصرف النظر عن ذلك ، لم يكن من المستطاع الاستمرار في التنمية الاقتصادية الألمانية دون تدفق مستمر من الأرصدة الأجنبية . ومع أزمة سوق الحبوب في شيكاغو في فبراير ١٩٣٠ وعودة الأزمة الشديدة والنصر الهامجى في سوق الأوراق المالية بنيويورك في مايو ، صارت الآثار أخطر بكثير في الاقتصاد الألماني ؛ ووجد بروينج نفسه في مواجهة انهيار داخل ساد حاول معالجته بنقل العبء إلى كاهل الهال . وأدت الإفلاسات المتفشية والبطالة المتزايدة إلى تحول عن اتجاه القبول السلبي للجمهورية البورجوازية التي تسيطر عليها الرأسمالية ، واقلب الحال فوادت قوة المتطرفين ، الوطنيين والنازيين من ناحية والشيوعيين من ناحية أخرى ، بسرعة على حساب الأحزاب البورجوازية والديموقراطيين الاشتراكيين ، الذين ألقى عليهم اللوم باعتبارهم شركاء في المصاعب المتزايدة التي تواجهها الجمهورية ، وبدأت فترة الأزمة التي انتهت بتولية هتلر الحكم بعد ذلك بثلاث سنوات .

ويقع تاريخ هذا الصراع خارج الفترة التي يتناولها المجلد الحالي . ولا ينبغي أماننا هنا سوى أن نرجع إلى الوراء خطوة خطوة نرى ماذا حل بالحزب الشيوعي الألماني بعد فقله في القيام بالتمرد في أكتوبر ١٩٢٣ ثم تخلصه من زعامة براندل وقبوله مجموعة جديدة من الزعماء بدلا منه — هم ماسلو وروث فيشر في برلين وارنست تايلان في ميونخ . وكان هؤلاء الزعماء الجدد يهتمون إلى اليسار

الذى كان يوجه أشد النقد لبراندلر ورايدك في تفسيرهما لسياسة «الجبهة المتحدة» و«معارض دخول الشيوعيين في الحكومات الاشتراكية اليسارية في ساكسونيا ونورنبرجيا»، وكذلك كان يعارض في معظم الأحوال محاولة العمل داخل النقابات «الحرية»، القائمة بدلا من العمل على قيام حركة منافسة . وهكذا برغم أنه كان لا يدع له أكتوبر ١٩٢٣ من الاعتراف بأنه لم يعد هناك أى أمل في ثورة يقودها الشيوعيون ، فإن الزعامة الجديدة وجدت نفسها مطالبة باحتياج أكثر سياسة تطرفا تتفق مع الموقف . وكانت اضطرابات ١٩٢٣ الكبيرة ، التى جذبت فيها «الجبهة المتحدة» عن أهم نشاط لها ، السبب المباشر في سقوط حكومة جنونو ودخول الديمقراطيين الاشتراكيين في ائتلاف خترسمان الكبير الذى هاجمه الشيوعيون أشد هجوم باعتباره خيانة الطبقة العاملة .

وحيال هذا الموقف وسقوط الاشتراكيين اليساريين في ساكسونيا ونورنبرجيا لم تعد هناك فكرة لاية «جبهة متحدة» تقوم على التعاون مع الحزب الديمقراطى الاشتراكى ؛ وألقى الشيوعيون بأنفسهم في حملة من الهجوم العنيف على الديمقراطيين الاشتراكيين أعضاء وزعماء . وقد أثر في سياسة الشيوعيين أيضا في هذا الميدان أن النقابات ، وهى في الغالب تحت زعامة ديمقراطية اشتراكية ، قتلت نصف أعضائها بسبب التكتلات الاقتصادية في ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، إذ أنه جعل الاستيلاء على النقابات «الحرية» القائمة التى حاق بها ضعف شهيد يبدو أقل أهمية من بناء حركة ثورية جديدة في المصانع تعارض هذه النقابات ؛ وأدى ذلك إلى مبوط النفوذ الشيوعى في النقابات «الحرية» ، وإلى محاولة العمل على انتخاب الشيوعيين مباشرة في اللجان القانونية في المصانع ضد مرشحي النقابات «الحرية» .

واستمر هذا التحول اليسارى في سياسة الشيوعية الألمانية من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٥ ، ثم انعكس بجمدة . ففي منتصف ١٩٢٥ كان إيرت قد مات وانتخب هندبرج رئيسا ؛ وكانت قنائج الشيوعيين في انتخابات لرئاسة سيئة جدا .

وصار من الضروري الاعتراف بأن السياسة الشيوعية الجديدة لم تمد منها ثالثة؛ وألقى اللوم، في ألمانيا وفي موسكو، على ماسلوروث فيشر، الذين طردا لجانة من مركزيهما وتركيا السيطرة لتايلان. وعند هذه النقطة كان ستالين في روسيا قد كسب معركته ضد تروتسكي، ولكنه لم يكن قد اقلب على زينوفيف وكامنيف بعد؛ وكان مما يلائم الأوضاع السائدة في روسيا التخفيف من حدة ثورية الأحزاب الشيوعية في الغرب. ومن ثم اتجه الحزب الألماني، بقيادة تايلان، خطوة واضحة نحو اليمين، وبخاصة في الشؤون التقاوية، إذ استأق فيها محاولته بسط نفوذه في التقايات والحررة التي كانت تقيق بسرعة من كوارث ١٩٢٣ - ١٩٢٤. ومرة ثانية عمل الشيوعيون على أن تبني التقايات مرشحين في انتخابات لجان المصانع وأن يتم انتخابهم باسمها، بدلا من أن يتقدموا فيها بمرشحين باسمهم؛ ولما كان الاشتراكيون في ذلك الوقت مقيدين بموقفهم في معارضة الوزارة البورجوازية اليمينية، فإنه صار من الممكن اجتذاب الجناح اليساري من الحزب الديموقراطي الاشتراكي ثانية. وإبان فترة الانتعاش الاقتصادي لجميع الشيوعيون الألمان سياسة لا ثورية بحجة تنفق مع السياسة السائدة لروسيا والكومنترن.

ثم جاء في ١٩٢٨ تحول حاد آخر في السياسة. إذ كان الديموقراطيون الاشتراكيون قد حصلوا على نتائج طيبة في الانتخابات العامة في ذلك العام، وعادوا إلى الحكم في ائتلاف شترسمان الكبير الجديد، وبذلك صاروا مرة أخرى «خوة اجتماعيين» صراحة؛ وفي نفس الوقت كان ستالين قد انتهى من زينوفيف وبدأ حركته الجديدة نحو اليسار في روسيا التي تمثلت في خطة السنوات الخمس الأولى. وفي تصفية الكولاك بالجملة وفي التحول إلى التعميل بالتجميع الزراعي. وكان الشيوعيون الألمان أيضا قد حصلوا على زيادة كبيرة في عدد الأصوات في الانتخابات العامة، وإن كان أقل مما فعل الديموقراطيون الاشتراكيون، وشجعهم ذلك على الاعتقاد بأن النزعة القومية والنازية في انهيار. ومن المفارقات أن الجناح اليميني للحزب الشيوعي الألماني - جماعة براندل القديمة - حصل عند هذه النقطة على أغلبية في اللجنة المركزية للحزب وأسقط تايلان.

ولكن انتصاره كان قصيرا لآمد : فقد عزل البينون على الفور بأوامر من موسكو وأعيد تأييدان على رأس اللجنة التي كانت على استعداد لتنفيذ أوامر الكومنترن للتحول الحاد إلى اليسار . ومن هذه النقطة فصاعدا تورطت الشيوعية الألمانية في الصراعات التي أدت إلى انتصار هتلر في ١٩٣٣ . وصارت الديمقراطية الاشتراكية ثانية هي العدو اللدود : والنقابات « الحرة » تجب محاربتها ثانية باعتبارها عانت قضية العمال . وقد ظل الشيوعيون طوال هذه السنوات يرفضون في إصرار اعتبار النازيين خطرا جديا ، بل واشتركوا معهم في لحظات معينة ضد الديمقراطيين الاشتراكيين - كما حدث مثلا في الاستفتاء الشعبي الذي أجرى كحاولة لإسقاط الحكومة الديمقراطية الاشتراكية البروسية في ١٩٣١ .

إذ بعد سقوط حكومة الرايخ برئاسة مولر في مارس ١٩٣٠ . انتقل الديمقراطيون الاشتراكيون إلى المعارضة في الرايخ ، ولكنهم احتفظوا بسيطرتهم على الحكومات في بروسيا وبعض الولايات الأخرى ، وبذلك ظلوا عاملا هاما في السياسة الداخلية . وكان الشيوعيون قد اتخذوا فعلا في ١٩٢٨ موقف المعارضة الشديدة ضد حكومة بروسيا ، التي كانت الشخصيتان البارزتان فيها هما أوتوبراون وكارل سفيرنج . وكان ذلك بمناسبة ما حدث في مظاهرات «يوم مايو» في برلين ، وهي عادة مظاهرات مشتركة لجميع هيئات الطبقة العاملة . ولكن في ١٩٢٨ قرر الشيوعيون القيام بمظاهرة خاصة بهم ؛ وخيت حكومة بروسيا وقوق اضطرابات خطيرة غرمت جميع المظاهرات . وقبل الديمقراطيون الاشتراكيون والنقابات « الحرة » ، التحريم ؛ ولكن الشيوعيين أصروا على تحدى الأمر . وأمر رئيس الشرطة ، وكان ديمقراطيا اشتراكيا اسمه ترورجيل ، بإطلاق النار على المتظاهرين قتل عدد منهم . وأقيمت المتاريس في حي الطبقة العاملة في نيوكون ظلت تقاوم يومين . وأصدر الشيوعيون نداء بالإضراب العام ، ولكنه لم يلق استجابة . وضاعفوا هجومهم على الحكومة الديمقراطية الاشتراكية البروسية وانضموا إلى النازيين كما أشرنا في محاولة إسقاطها . ولكن الديمقراطيين الاشتراكيين في

بروسيا ظلوا ، رغم تدهور قوام ، في الحكم إلى أن جاء فون بابن أخيراً واحتل
علمهم بدون مقاومة في ١٩٣٢ .

ولابد أن تختلف الآراء حول اشتراك الديمقراطيين الاشتراكيين في
« الائتلاف الكبير » ، في الرايخ سنة ١٩٢٨ ، بعد نجاحهم في الانتخابات ، وهل
كانوا على صواب فيه أم غلطين . فإن التمسك قد أخذ يشتد فعلاً بصورة حادة ،
ومخاصة في الريف ؛ ولكن رأس المال الأمريكي كان لا يزال يتدفق ، وكان من
الممكن الاعتقاد بأن أفضل ما يمكن حدوثه ، في الظروف السائدة ، هو دعم
الجمهورية ، مع جميع أخطائها ، عن طريق استمرار تدفق رأس المال الأجنبي .
وجاء موت شترسمان وبداية الأزمة الأمريكية الكبرى ، الذي قطع هذا التدفق ،
فنهض الموقف تماماً ؛ ومن الواضح لمن ينظر إليه الآن أنه كان من الأفضل لوزارة
مولر أن تستقيل على الفور ، بدلاً من الانتظار حتى تطرد بعد ذلك بشهور قليلة .
ويبدو أيضاً لمن ينظر الآن أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا على خطأ في
التمسك بالحكم في بروسيا بعد أن صار بروتيج مستشاراً ؛ لأن ذلك ودرهم في
إجراءاته وساعد على انتشار النفور الشعبي من الديمقراطية الاشتراكية وعلى
إبعاد كثير من مؤيديها - بعضهم تحول إلى الشيوعية ، ولكن عدداً أكبر بكثير
تحول إلى النازية - مع زيادة الأحوال سوءاً أكثر فأكثر . ولعل الوقت كان
قد فات فعلاً لجمع الطبقات العاملة في صراع أخير ضد النازية بالنظر إلى الانهيار
الأمريكي ؛ وعلى أي الأحوال فإنه لا الديمقراطيين الاشتراكيين ولا الشيوعيين
مع الاختلاف الشاسع في وجهات نظرهم ، قاموا بهذه المحاولة . إن الثورة
الألمانية ، لم تنجح قط من هزيمتها التي أعقبت نجاحها فوراً . حتى منذ ظهور
الأولى في ١٩١٩ كانت في تراجع مستمر ؛ لأنه لم يكن هناك قط طبقة عاملة
ألمانية متحدة تسير بها قسماً ، أو حتى تدافع عنها . ومن السهل ، تبعاً لمزاج المرء ،
أن يلقي اللوم إما على الديمقراطيين الاشتراكيين على أساس أنهم غانوا « الثورة » ،
بالالتجاء إلى فوسكو و « الفرق الحرة » ، لإخماد الجناح اليساري ، وبتركهم
الديمقراطية القديمة في سلطتها وإفاحة الفرقة للجيش النظامي ليحيد فرض سيطرته ،

أو بدلا من ذلك إلقاء اللوم على الشيوعيين على أساس أنهم أحدثوا انقساماً في حركة الطبقة العاملة المرة تلو المرة سعيًا وراء دكتاتورية البروليتاريا وهي فكرة خيالية وليس لها أى أساس راسخ من تأييد الطبقة العاملة . وأنا من ناحيتي ألقي اللوم على الاثنين معاً وأرى جذور المشكلة قديمة في سجل الاشتراكية الألمانية منذ أيام « الدولية الثانية » ، عندما أخفق الحزب بشكل ظاهر في مواجهة دلائل الاستيلاء على السلطة ضد نظام اليونكرز العسكري القديم ، وفضل أن يعيش على التهرب من مواجهة القضية الحقيقية يجمع بين العبارات الثورية والأساليب الإصلاحية ولا يحاول قط الإجابة على الأسئلة التي تنطوي عليها المحاولة الحقيقية في انشاء مجتمع اشتراكي . وقد كان هذا التهرب مشتركاً إلى حد كبير بين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في البلاد المتقدمة في العالم الرأسمالي : وكانت لقيته في ألمانيا أسوأ منها في غيرها لأن الديمقراطية الاشتراكية الألمانية كانت أقوى الحركات - بل لقد كن في الواقع النفوذ الذي قامت عليه إلى حد كبير الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في البلاد الأخرى . ولكن الشعب الألماني هو أكثر من تعرض للعنافة ؛ ومع ذلك فإن الدلائل لا تشير إلى أن هناك من استفاد من هذا الدرس حتى في الوقت الحاضر .

وأيما كان الأمر فما لا جدال فيه أن السياسة التي اتبناها الشيوعيون الألمان إبان السنوات الأخيرة لجمهورية ويمار أدت إلى كارثة محققة . وحتى إذا كان هناك الكثير من النقد يمكن توجيهه إلى السياسات التي اتبناها الحزب الديمقراطي الاشتراكي في هذه السنوات ، فإن تضافر الشيوعيين مع النازيين ضده كان إجراماً وعلاؤاً آخرق . ويمكن القول بأن القسم الأكبر من اللوم لا يقع على الهيويعيين الألمان ، الذين كانوا يتصرفون بمقتضى أوامر الكومنترن الذي لم يدخل في اعتباره تمهيداً ظروف الموقف في ألمانيا نفسها ، بل على ستالين الذي دفعهم إلى التصرف بهذه الطريقة . بيد أن ذلك ليس سوى عذر كسج ؛ لأنه ما كان ينبغي أن يرضخ الألمان إلى هذا الحد لإرادة ستالين . والواقع أن القصص كلها مثل بارز على الأخطاء والكوارث التي نجمت عن السيطرة الكاملة للكومنترن على الأحزاب

الشيوعية في بلاد الغرب — وسيطرة ستالين نفسه على الكومنترن . وقد جعلت هذه الظروف من التحميل على أى حزب شيوعى في الغرب أن يجد زعامة قادرة ؛ لأن أى زعيم أظهر جنوحا إلى الاستقلال في الحكم كان يطرد على الفور بأوامر ستالين . وقد قبل تايلان كزعيم لأنه لم يظهر مثل هذا الجنوح وعمل كمجرد دمية في يد موسكو . والسؤال الوحيد المهم هنا هو ما الذى جعل ستالين يصر على سياسة أدت إلى كوارث الشيوعية الألمانية والاتحاد السوفيتى أيضا . والتفسير الذى كثيرا ما يسوقه الشيوعيون هو أن النازية لم تكن تمثل خطرا حقيقيا وأن نجاحها في تقييد جمهورية ويمار إنما هو مجرد تمهيد السبيل للانتصار الشيوعى . وعلى هذا الأساس اعتبرت النازية مجرد محاولة أخيرة يائسة من جانب الرأسمالية الألمانية وهي في النزح الأخير ، وأنها غير قادرة على خلق نظام لا ينهاه سريرا تحت وطأة متناقضاتها الداخلية . وكان هذا الرأى مضللا بصورة خطيرة ، كما أثبتت الأحداث فيما بعد . ولعل الواقع أن النازية كانت لا تستطيع إقامة بناء اجتماعى دائم دون حرب ؛ ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أنها لن تستطيع ، إذا أدت إلى حرب وخرجت منها منتصرة ، أن تفرض نظامها الصلب على المهزومين مدة طويلة ، وأن تقضى على أى أمل في النجاح الاشتراكي أو الشيوعى لأمد طويل . وحتى إذا أمكن التنبؤ بهزيمتها النهائية في الحرب — وهو أمر لم يكن يمكننا في رأى — فإنه من المخالاة افتراض أن ستالين حقيقة قصد أن يساعد في انتصار النازى في ألمانيا ليشمل حربا عالمية تؤدي إلى القضاء عليها . وواضح أن تقديره للأمر لم يكن على هذا الأسس .

فعلى أى أساس إذن كان تقديره للوقت ؟ يبدو أنه كان يؤمن « بنحلة » عامة من النمو التاريخى تتفق مع المواقف الثورية واللائورية التى تناوبته ، وأنه اعتبر من العقائد الماركسية أن واجب الشيوعيين كلما بدا اقتراب موقف ثورى هو العمل على التحميل به بكل وسيلة في حيز الإمكان بصرف النظر عن طابع الثورة المقبلة ، ومن ثم العمل على دعم القوى الثورية حتى إذا كانت أهدافها متعارضة تماما مع أهداف الشيوعية . ففي القضايا المسلم بها في التفسير الشيوعى

النازكية أنت الثورة القادمة ستكون ثورة البروليتاريا ولم يدخل في الاعتبار احتمال أية ثورة أخرى حيث أن المفروض أن البروليتاريا هي القوة الثورية الوحيدة الجديرة بالاعتبار . ومن ثم فإن أية حركة تضغط النظام القائم لا بد ، بحكم النظرية المسلم بها ، أن تكون في اتجاه الثورة البروليتارية وتستحق تأسيس الشيوعيين . ولعل مما ساعد على تأكيد هذا اللوم أن ستالين ، ولينين من قبله ، كان قبل كل شيء آخر ثوريا معترفا ينحرف بفرزته إلى التعاطف مع الثورة لذاتها . وأما كان الأمر فإن مسئولية ستالين عن التأييد الذي منحه الشيوعيون الألمان النازيين في ١٩٣٠ - ١٩٣١ لا جدال فيها ؛ بل ويمكن حتى القول بأنه إذا أصدر الأمر بهذا التأييد ساعد في استيلاء هتلر على السلطة وبذلك كان من العوامل التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية - لا لأنه تقبلاً بهذا الموقف أو غلطاً له ، بل لأن منهجه التاريخي البوجاسي ضلّه وقاده إلى خطأ محيى . ولا شك في أن النازيين كانوا من الممكن أن يستولوا على السلطة حتى إذا كانت قوى العمال الألمان تصافرت في معارضتهم ؛ ولكن الأمر الذي لا ريب فيه أن الانشقاق في الطبقة العاملة الألمانية ، والتأييد للذي حظى به النازيون في مرحلة حرجية من جانب الشيوعيين ، جعل النصر في متناول هتلر بلا مجهود .

وإذا تساءلنا في الختام ما هي مساهمات الاشتراكية الألمانية في الفكر الاشتراكي بين ١٩١٨ وانهيارها في ١٩٣٣ ، فإن الجواب لا بد أن يكون أنها لم تسهم بشيء تقريباً . ففي ١٩١٨ كان زعماءها ، في اليمين واليسار على السواء ، غير مستعدين مطلقاً بأية أفكار حقيقية عن عملية بناء المجتمع الاشتراكي . وقد كان هناك طبعاً ، في اليسار المتطرف ، بعض من رأوا أن الخلاص في اتباع المثل الروسي بجميع جوانبه الممكنة ، وطالب « بالسلطة كلها للسوفيات » ، وبدكتاتورية الحرب الفيصري الجديد في نفس الوقت تقريباً . وكان هناك أيضاً ثوريون ، وبخاصة روزا لكسمبورج ، ممن رأوا حاجة مجرد القيام ، باقتلابات ، وبدأوا ينشئون فعلاً ، حتى في ١٩١٨ ، من اتحاد الثورة الروسية إلى دكتاتورية الحرب التي تدمر القوة الخسلة في الطبقة العاملة وتؤدي إلى الدكتاتورية الفردية أو

دكتاتورية ذمرة في الحزب . وكان هناك من الناحية الأخرى رجال ، مثل كلوتسكي ، ينظرون باستباحت إلى الدكتاتورية في أية صورة . بل وذهبوا إلى أن الثورة الروسية ما كان ينبغي أن تحدث مطلقا ، أو على الأقل أن تقف ضد المرحلة البرجوازية الديمقراطية في بلد متخلف مثل روسيا . بيد أن مثل هذه الآراء لا نستطيع أن نعتبرها إسهاما أصيلا في الفكر . والحقيقة أنه فيما يتعلق بالمحاكل التي واجهها الاشتراكيون الألمان في ١٩١٨ لم يحدث أى تفكير تحريرا ، وكان ما حدث من تفكير في السنوات التالية ضيلا للغاية .

وهكذا فإن الاشتراكيين ، في ساعة نصرهم المبني ، لم تكن لديهم فكرة كبيرة حتى عن الأنظمة الأساسية للجمع الجديد الذي عهد إليهم بإقامته على أقاصى إمبراطورية هويزلر . ولم يكن أى من الأشخاص الستة الذين تألفت منهم الحكومة المؤقتة الأولى - إيرت وشيدمان وأوتو لانسميرج من اشتراكيي الأغلبية وحاس وليديبور وإميل بارت من المستقلين - منظرا قط ، وكان عملهم الأول من ترك غير الاشتراكيين على رأس المصالح الوزارية الكبرى مع تعيين اثنين من الاشتراكيين ، واحد من كل فريق ، في كل وزارة لمراقبة رؤسائها دون تحديد لسلطاتهما ، يبدو عليه كل مظاهر الخل غير المدروس لمواجهة طارئ مباشر . بيد أنه ترك آثارا كبيرة جدا ؛ لأن نتيجته كانت أن الموظفين المدنيين القدامى احتفظوا بمراكزهم تحت إمرة الوزراء الجدد ، وبذلك استمرت التقاليد الإدارية للجمع القديم في الجديد . ومن الجلل أن هذا ما كان إيرت على الأقل يريده ؛ ولكن لم يبد أن الوزراء الاشتراكيين المستقلين كانت لديهم أية خطة بديلة برغم أن كلا من ليدبور وبارت أرادا فعلا الاحتفاظ بالسلطة فترة ما على الأقل في أيدي « مجالس العمال والجنود » ورأيا خطر ترك السلطة في أيدي مؤيدي النظام القديم . كما لا يبدو أن هناك من فكر قط بصورة جدية في خطر ترك القضاء القدامى والمحاكم القديمة قائمة واستمرار التقليد القانوني الخاص بالإرخ القديم . لقد تركز الاهتمام كله تحريبا على موضوع اختيار « جمعية تأسيسية » وعقد لها لوضع دستور رسمي للنظام الجديد ؛ ولم يجادل في أمر اختيار هذه

والجمعية ، بواسطة حق الانتخاب العام على أناس برلمانى - باعتبار أنها الطريقة الوحيدة التى تتفق والمبادئ الديمقراطية - سوى دعاة « حكم المجالس » ، الخلفاء ، ولم يكن النزاع الذى قام بين اشتراكى الأغلبية والمستقلين على موضوع قيام الجمعية ، من عدمه ، بل على توقيت انتخابها وعلى موضوع مدى حق الحكومة ، بوصفها منبثقة عن « المجالس » ، فى التصرف قبل اجتماعها . وكان من القضايا الكبرى فى هذا المجال قضية الإصلاح الزراعى . فهل يجب تجريد أصحاب الضياع الكبرى فى شرق نهر الالب من أراضيهم فوراً باسم الثورة وجعلها ملكية عامة أو توزيعها على الفلاحين ؛ أم هل ينبغي ترك الموضوع كله للجمعية التأسيسية ، لتقرر فيه ما تراه ؟ وكانت هذه القضية حرجية ، لأنه بترك سادة الأراضى فى ممتلكاتهم ، حتى مؤقتاً ، أتاحت لهم الحكومة قواعدا يعملون منها على بناء معارضة للنظام الجديد - بالسلاح « لفرق الحرة » ، التى سرعان ما ستكون مصدر كثير من المشاكل للثورة ، بالاتجاه إلى ضياعهم مثلاً .

وكان اشتراكيو الأغلبية ، وهم من أنصار الديمقراطية البرلمانية - يتجولون إقامة الجمعية التأسيسية ، بأسرع ما يمكن ، وأصرروا على أن يتركوا لها أن تقرر كل شيء . يمكن تركها . وكان فى ذلك ، بالمناسبة ، أفضل فرصة لهم فى هزيمة المستقلين والجناح اليسارى عموماً لأنهم كانوا يملكون تظليماً أفضل للأغراض الانتخابية وليس هناك وقت لدى خصومهم لبناء حركة مضادة فعالة . ولكنه كان أيضاً ينطوى على خطر أن الاشتراكيين - بكل جماعاتهم معا - قد يفشلون فى الحصول على أغلبية إذا أجريت الانتخابات على الفور ؛ وكان هذا هو ما حدث فعلاً كما رأينا ، بحيث أن مهمة وضع الدستور الجديد وتحرير المبادئ الأساسية التى يقوم عليها المجتمع الجديد سلبت إلى هيئة تسيطر عليها البورجوازية كان من الواضح أنها لن تشرع فى إقامة جمهورية « اشتراكية » . والواقع أن مهمة وضع الدستور الجديد كانت فى البداية فى يد شخص غير اشتراكى ، هو الأستاذ برويس ، وسارع « مؤتمر مجالس العمال والجنود » ، الذى كان اشتراكيو الأغلبية قد حصلوا فيه على أغلبية ، بالتنازل عن سلطته

« الجمعية التأسيسية » ، التي صارت بذلك قادرة على تولى كل السلطات لا ينازعها سوى متطرفي اليمين الذين رفضوا الجمهورية بأية صورة ، والشويعيين الذين أمكن إهمالهم بسهولة في الشهور الأولى . وأقل ما يمكن أن يقال هو أن اشتراكي الأغلبية لم يهدفوا إلى الاشتراكية مباشرة ، بل إلى الديمقراطية البرلمانية ، التي اعتبروها الطريق الوحيد للمشروع إلى الاشتراكية ، وكان المستقلون منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية إلى حد جعلهم لا يستطيعون أن يأثروا بديل متفق عليه ، وإن كانوا قد حاولوا فلا تأخير « الجمعية » ، وسبقها باتخاذ قرارات جوهرية معينة بمقتضى الثورة و « المجالس » التي تمثلها .

وكانت القضية الكبرى الأخرى جنبا إلى جنب مع الإصلاح الزراعي هي قضية التشريك الصناعي . فهل تقل تملكات الرأسماليين ، أو حتى القطاعات الرئيسية ، إلى الملكية العامة والسيطرة العامة فوراً ؟ وفي هذه القضية كان اشتراكيو الأغلبية ومعهم كثيرون من المستقلين كما رأينا ضد قلقلة أساس المشروع الصناعي وجبذوا ترك الأمر على ما هو عليه مع محاولة إعادة الإنتاج في ظل المشروعات القائمة ، وكانوا يضيفون عادة إلى ذلك أنه لا بد من وضع ترتيب ما لاشتراك العمال في السيطرة . وكان هناك خوف منتشر على نطاق واسع من أية محاولة للتشريك ستؤدي إلى قلقلة الإنتاج أكثر وتجعل القوضي السائدة أشد سوءاً ؛ وكانت هناك مخاوف أيضاً من أن حكومات الحلفاء إما ستعترض على التشريك أو تتخذ ذريعة لمصادرة الممتلكات المشتركة بجزء من التعويضات . وقد أكد اشتراكيو الأغلبية من الناحية الأخرى ضرورة ترك مثل هذه المسائل حتى تقررها « الجمعية التأسيسية » ، ولم يجذب كثيرون من زعماء النقابات التشريك وفضلوا عليه نوعاً من السيطرة المشتركة على نمط ما كان كارل لينين يدعو إليه قبل الحرب^(١) . وكانت النتيجة أن عادت الصناعة الألمانية إلى الحياة في ظل الملكية الرأسمالية ، وترك « الجمعية » أن تقرر مقدار

ما يحضّر للتشريك ، إذا كان هناك تشريك أصلا ، وما يمكن أن يفعل استجابة لطلب اشتراك العمال فى السيطرة ، إذا أمكن شئ. أصلا .

ومكذلك كان ما حدث أنه أثناء وضع الدستور فى ويمار أقيمت لجنة لبحث القضية العامة الخاصة بالمشروع العام فى مواجهة المشروع الرأسمالى ، وظهر رودولف ويسل بوصفه الداعية الديموقراطى الاشتراكى الأول للاقتصاد المخطط وقدم اقتراحاته الأساسية إلى الجمعية ، فى مايو ١٩١٩ . ولكن ويسل ، ولكن وقذاك وزيرا للاقتصاد القومى ، لم يستطع الحصول على الموافقة على مقترحاته فى الجمعية ، وسرعان ما أدرغم على الاستقالة ؛ ولم تقته « لجنة التشريك » ، إلى شئ سوى سوسى سلسلة من المقترحات التى ليست لها آثار عملية حتى ترجع إلى قوانين وضعية — ولم يحدث ذلك قط . وكل ما حدث هو وضع نظام دستورى « لمجلس العمال » ، بمقتضى الوعد الذى بذل فى مارس ١٩١٩ ؛ ولكن السلطات التى منحت لهذه الهيئات قيود بتأية بحيث تمنعها من أن تتخذ طابعا سياسيا من ناحية ومن أن تكون لها أية سيطرة فى الإدارة من الناحية الأخرى . وكانت وظائفها الرئيسية تتعلق بموضوعات مثل رفاهة العمال ، وإن كانت قد منحت العمال أيضا قدرا من الحماية ضد الطرد التحكى . ولم يفعلوا شئنا لتغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، أو لإقامة أى نوع من الإدارة المشتركة — ولا شئ على الإطلاق فى اتجاه التشريك . والحقيقة أن الاشتراكيين الألمان كانوا غير مستعدين مطلقا لمعالجة قضية التشريك ، التى استبعدوها من المناقشات باستمرار على أساس أنها شئ « بعد الثورة » ، وأنها لا تتطلب بحثا حتى تقع الثورة . والمشروعات الوحيدة التى وضعت كانت أفكار ليجين عن « السيطرة المشتركة » بواسطة أصحاب الأعمال والعمال ؛ وقد طرح أصحاب الأعمال هذه الشروط جانبا بمجرد أن بدأوا يفتقون من الملح الذى أصابهم فى أحداث ١٩١٨ . وقد ظلم السلك الحديدية مشركة ، كما كانت قبل الثورة ؛ وبقيت الإدارة فى أساسها بلا تغيير باستثناء أن حق النقابات فى المساومة قد اعترف به وطبق قدر ما من

التشاور المشترك . ولكن لم يطبق التشريك على أية صناعة كبرى — ولا حتى مناجم الفحم : ولم يد على اشتراكيي الأغلبية أنهم يأسفون حتى لذلك . وقد سمح لأعمالية الألامانية أن تظل مكتملة وأن تؤكد قوتها بمجرد ذوال خطر الثورة الاشتراكية . وصارت جمهورية وعمار جمهورية رأسمالية ، وكان لا بد أن تصير كذلك من اللحظة التي انتقلت فيها السلطة من « مجالس العمال » إلى الجمعية التأسيسية .

وفي السنوات التالية ، برغم أن الجدل العنيف استمر بين الديمقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين وكذلك بين اليمين واليسار لدى الاشتراكيين الديمقراطيين ، فإن أحدا لم يسهم بأي نصيب كبير في التفكير الاشتراكي . فقد كان الشيوعيون مشغولين تماما بتشكيف أنفسهم مع مطالب الكومنترن بحيث لم يكن لديهم وقت للتفكير الأميل الخاص بهم ، وإن كانوا يجادلوا بلانهاية بين أنفسهم حول أساليب الثورة وحول أمور مثل التضخيم الصحيح « للجهة المتحدة » . وكان الديمقراطيون الاشتراكيون أيضا مشغولين تماما تقريبا بالمناقشات حول الأساليب وحول مقتضيات المبادئ الديمقراطية وسوء الشيوعيين الدكتاتوريين . ولما كانوا قد اتخذوا موقف الدفاع باستمرار فإنهم لم يحسوا بحاجة إلى ابتكار أفكار من الاشتراكية وهم لا يرون أملا في تحقيقها . وصحيح أن هلفر دينج ، خبير المال الأول ، فكر كثيرا في مشاكل الضريبة الديمقراطية ، وإن ويسل حاول فعلا أن يضع بعض أسس الاقتصاد المخطط تقوم على سيطرة الدولة أكثر منها على التشريك العام ؛ ولكن فباعدة هذين الاتجاه كانت المسامات الجديدة لا تروى ظمأ . إن الاشتراكية الألامانية بعد ١٩١٨ لم تهيء بشيء مطلقا يقارن بزواجات « التنقيح » الكبرى التي حدثت قبل أيام الحرب ، أو بمؤلف هيلفردينج عن « رأس المال المالي » الذي نشر في ١٩١٠ ، أو بمؤلف روزا لكسمبورج « تراكم رأس المال » (١٩١٣) ، وإن كان المجلد الثاني من هذا الكتاب ، الذي ترد فيه على قاضها ، لم يظهر إلا في ١٩١٩ ، وإن كتابها العام

المخبر ، الثورة الروسية ، ، التي حرره بول لينين ، لم يظهر إلا في ١٩٢٢ .
 فالاشتراكية الألمانية بعد الحرب لم تنبئ أى منظر جديد مهم ، وقاكت معاركها
 النظرية تحت ظل روسيا أكثر مما ينبغي بحيث لم يكن فى وسعها أن تهيم بأفكار
 أصيلة خاصة بها .

الفصل الحادى والعشرون

بريطانيا إلى سقوط حكومة العمال الثانية

١٩٣٦ - ١٩٣١

بعد هزيمة الإضراب العام البريطانى فى ١٩٢٦ تراجعت النقابات كما رأينا بحيث صار دورها دفاعيا بحتا حتى أتيت لها فرصة لإعادة تشكيل أعضائها التى فضيت واسترجاع الأعضاء الذين انصرفوا عنها نتيجة للانهيار . بيد أن الحركة النهائية السياسية لم تعرض لمثل هذا الانحدار بل استفادت إلى حد ما بزيادة المطالبة بين العمال بتحسين ظروف العمل وإقامة التعطل — وكانت هذه الإطاعة قد ساءت بعد سقوط حكومة العمال فى ١٩٢٤ بقواعد يحرم يحتضنها من الإطاعة أولئك الذين لا يبحثون عن عمل بصورة جدية ، كما خفضت مدد تلقى الإطاعة غير المنصوص عليها . وإبان السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٢٩ كانت التجارة والعمالة تتحسن فى العالم بصفة عامة ، وبدأ أن النظام الرأسمالى قد أخذ يستعيد استقراره ؛ ولكن البطالة استمرت مرتفعة فى بريطانيا ، مما يعود السبب الرئيسى فيه إلى خطأ المحافظين فى العودة إلى معيار الذهب على أساس سعر الدولار قبل الحرب ، وزاد التذمر الاجتماعى بسرعة فى المناطق المنسكوبة ، التى تأثرت بالبطالة أكثر من غيرها . وكانت النتيجة أن حزب العمال تحسن مركزه كثيرا فى الانتخابات العامة سنة ١٩٢٩ فحصل على ٢٨٩ مقعدا مقابل ١٥١ فى ١٩٢٤ . وجعله ذلك مقبلا جدا على المحافظين الذين لم يحصلوا إلا على ٢٦٠ مقعدا ، ولكنه كان لا يزال أقلية ضد منافسيه عندما يؤخذ فى الاعتبار مقاعد الأحرار التى بلغت ١٧٠ مقعدا . وهكذا وجد حزب العمال نفسه ملزما مرة ثانية بأن يقرر هل يتولى الحكم بدون أغلبية خاصة به ، وإن كان مركزه أقوى بكثير مما كان فى ١٩٢٤ .

وقرر زعماءه بلا تردد تأليف الوزارة؛ وصار رامساي مكدونالد ثانيا رئيسا للوزراء دون أى اتفاق مع الأحرار، ولكنه كان يعلم أن هناك عددا كافيا منهم لإبقائه في الحكم يغلب أن يساعدوه على ذلك إذا اقتضت حكومته على سياسة لا تطوى على هجوم على الأنظمة الأساسية للرأسمالية. وكذا هذا التفاهم الضمني مع الأحرار سببا في استبعاد أى إجراء هام نحو التشريك، حتى تشريك ملاجم الفحم، ولكن بدا أنه يتفق تماما مع الإجراءات التي يقصد بها زيادة العالة عن طريق توسيع الأشغال العامة ومع السياسة الدولية التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر الدولي وإلى نزع السلاح تدريجيا بالاتفاق وتحرير التجارة الدولية، وبخاصة من طريق «الهدنة التعريفية». وكانت المهام الرئيسية في الميدان الأخير من نصيب آرثر هندرسون بوصفه وزيرا للخارجية ووليم جراهام (١٨٨٧-١٩٢٢) في «مجلس التجارة»؛ لأن مكدونالد لم يجمع بين وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة كما فعل من قبل في ١٩٢٤. وبدت الظروف في الجبهة الداخلية مواتية لأن قطاعا من الأحرار، على رأسه لويد جورج ومصدر وحيه الرئيسي هو الاقتصادى ج. م. كينز (١٨٨٢ - ١٩٤٦)، كان قد قدم، في تقرير البحث الصناعى الذى قام به الأحرار عن «مستقبل بريطانيا الصناعى» (١٩٢٨) وفي نشرات أصدرت أثناء الانتخابات - مثل «نستطيع أن نقهر البطالة» بقلم كينز و ه. د. هندرسون، برنامج واسع من سيطرة الدولة والعمل الإيجابي لزيادة العالة لا يقل تقدما، إن لم يزد، عن أى شئ. تقدم به حزب العمال نفسه إلى أن أصدر نشرته الخاصة «كيف نقهر البطالة» (بقلم المؤلف الحالي) كجزء من دعايته الانتخابية. ولم يكن الأحرار متحدين بأى حال في تأييد مقترحات لويد جورج وكينز؛ ولكن بدا من المقول اقتراض أن مجموعة لويد جورج على الأقل على استعداد لإبقاء حزب العمال في الحكم فترة ما، على أساس أنها ستتحذ خطوات في سبيل تنفيذ السياسة التي أعلنتها فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

وعندما تولت وزارة العمال الثانية الحكم في يولي ١٩٢٩ بدا الموقف الاقتصادى العالمى مواتيا للعمل في هذا الميدان وكذلك فيما يتصل بالشئون

الفعولية . ولكن بمجرد أن استقر بها الأمر حدث انهيار السوق المالية في أمريكا علامة على أن الموقف لم يكن طيبا قط في الجبهة الاقتصادية ، وفي منتصف ١٩٣٠ كان من الواضح أن هناك أزمة اقتصادية عالمية وشيكة تماما . وكان قد ثبت فعلا أن تسوية التعويضات الألمانية بمقتضى « خطة داووز » في ١٩٢٤ غير صالحة للعمل وأنه لا بد من إعادة النظر فيها . بيد أن ما كان أخطر من ذلك بكثير هو التضروب المفاجيء في تدفق رأس المال الأمريكي المتدفق على أوروبا ، وبخاصة إلى ألمانيا ، منذ الأخذ بخطة داووز . وقد كشف هذا التضروب عن حقيقة أن الانتماش الاقتصادى في أوروبا كان في الواقع معتمدا على تدفق الأموال الأمريكية وأنه بدونها لا يقتصر الأمر على أن الألمان لن يستطيعوا دفع التعويضات لحسب ، بل وأن نظام الائتمان في أوروبا كله يتعرض لخطر الانهيار السريع أيضا . بيد أنه كان من المستحيل منع الأمريكيين ، في سعيهم « للسيولة » ، من الاحتفاظ برأسهم في بلد بل والعمل على سحب ما يستطيعون سحبه من قروضهم واستثماراتهم في أوروبا ؛ ووجد كثير من المقرضين الأوروبيين أنهم قيسدوا موارد حصلوا عليها من الولايات المتحدة لأجال قصيرة في قروض طويلة الأجل . ولم تظهر النتائج الكاملة للانهيار الاقتصادى الأمريكى إلا على مراحل . وفي مبدأ الأمر كان الأمر يراود الكثيرين في أن انهيار السوق المالية سيمقبه امتعاش سريع وأن الأمريكيين سيستأنفون الإقراض على نطاق يكفى لإقاز الاقتصاد الأوروبي من الكارثة . بيد أنه سرعان ما صار من الواضح أن قوى عدم التوازن في الولايات المتحدة قوية جدا — وبخاصة مبطو القدرة الشرائية النفسية لقطاع الزراعة — وأن الأمريكيين يندفعون عاجزين نحو أسوأ أزمة شهنتها الرأسمالية وأنهم يفرقون معهم الاقتصاد الرأسمالى بأكمله في غرب ووسط أوروبا .

ولم يظهر سوء الموقف الاقتصادى بوضوح إلا بعد أن تولى العمال الحكم بفترة . ولكن في ١٩٣٠ كانت أعداد من لا عمل لهم ترتفع بسرعة ؛ وارتفعت نفقات إعالتهم بصورة أسرع بسبب التحسين الذى أدخلته الحكومة على شروط

الإعاقة . وفي نفس الوقت كان لانتشار الكساد آثار نسيئة على الصادرات البريطانية ، لأنه بصرف النظر عن المربوط في السوق الأمريكية كان كل بلد ، مع تزايد الصعوبات التي يواجهها ، توجه إلى تخفيض وارداتها بأمل تحسين ميزان مدفوعاتها . فضلا عن أنه كلما أغلقت أبواب الاستيراد في بلد بعد الآخر بذلك كل منطقة مصدرة أقصى جهودها لاكتشاف أسواق بديلة ؛ وكانت بريطانيا ، بوصفها البلد الرئيسي الذي لا يزال يحتفظ « ببحرية التجارة » ، هي المجال الواضح للإغراق بواسطة الفائض الذي لم تستطع التصرف فيه في غيرها . وأثر ذلك بصورة خطيرة في ميزان المدفوعات البريطانية ، الذي كانت الأزمة الاقتصادية قد أضرت به فعلا ؛ وكان العلاج الصحيح ، طبقا لوصايا المالية التقليدية ، هو سحب العملة بقصد خفض الأسعار البريطانية وتشجيع تدفق الأرصدة الأجنبية . ولسوء الحظ كان فيليب سنودن ، وزير مالية العمال ، سيئا تماما في آرائه في شئون النقد مثل أى صاحب مصرف رجعي ، واستنخم كل نفوذه وتشبته — وكان كلاهما كبير جدا — في منع الحكومة من إتفاق أية تقود تستطيع أن تتجنب إلقاءها . وكان هذا يعني صرف النظر عن مقترحات التوسع في الأشغال العامة لزيادة العمالة — ومعها القوة الشرائية — لأنها تكلف أكثر مما ينبغي ، وروى أن إمالة الأعداد المتزايدة من المتعطلين المرغين على البقاء بلا عمل أفضل من إيجاد عمل مفيد لهم ، لأن ذلك كان أقل كلفة في الإتفاق المباشر . ولما لم تستطع الحكومة وضع برنامج مقسق لعلاج البطالة عهدت بالمشكلة أولا إلى زعيم رجال السلك الحديدية البيئي ج. ه. توماس (١٨٧٤ - ١٩٤٩) — وهو أسوأ اختيار ممكن تقريبا — ثم أشركت معه جورج لانسبورى وتوماس جونستون (ولد ١٨٨٢) ، وكيل الوزارة لشئون سكتلندا ، ومعهم سر أوزوالد موزلى (ولد ١٨٩٦) ، الذي انضم مؤخرا من المحافظين إلى العمال وعين مستشارا لدوقية لانكستر . ولم يكن من المحتمل أن يتفق هذا الفريق فيما بينه على شيء أو ، حتى إذا اتفق ، أن يستطيع دحرجة سنودن عن تصميمه في انتهاز الأساليب المالية التقليدية .

وفي منتصف ١٩٣٠ ، وكان لحكومة العمال سنة في الحكم ، كانت البطالة المسجلة

قد ارتفعت من ٩٦ في المائة في يونيو ١٩٢٩ إلى ١٥٤ في المائة : وفي نهاية ١٩٣٠ كانت قد بلغت مليونين ونصف . وفي هذه الاثناء كان موزلي قد أخذ يدعو إلى اتباع سياسة أكثر جرأة بهدف زيادة العمال ، ولما فشل في إقناع توماس بها وضع مقترحاته في مذكرة - « مذكرة موزلي » - أرسلت إلى مجلس الوزراء بموافقة لانسبوري وجونستون . ورفضت المذكرة ، وعندئذ استقال موزلي من الوزارة . وفي أكتوبر عرض الموضوع على « مؤتمر حزب العمال » الذي هاجم فيه موزلي الحكومة ودافع عن سياسته ولم يهزم إلا بـ ١,٢٥١,٠٠٠ صوت ضد ١,٠٤٦,٠٠٠ - وهي علامة واضحة على زيادة التذمر بين مؤيدي حزب العمال في البلاد . واستمر موزلي في حملته ، وفي فبراير ١٩٣١ أصدر نشرة بعنوان « سياسة قومية » شرح فيها مقترحاته بتأييد شخصيات يسارية معروفة منها جون ستراشي (ولد ١٩٠١) وأنورين بيغان (ولد ١٨٩٧) . وبعد ذلك بقليل ترك موزلي حزب العمال لما أخفق في اجتذاب الكتلة الكبرى من النواب إلى جانبه ، وأنشأ « الحزب الجديد » الذي لم يلبث أن تحول إلى بدايات منظمة الفاشية البريطانية . ولم يبقه إلى الحزب الجديد سوى أربعة أعضاء في البرلمان - منهم زوجته ؛ واستقال أحدهم ، هو جون ستراشي ، على الفور تقريباً . أما الآخرون الذين أيدوا مذكرة موزلي - بما فيهم بيغان - فإنهم رفضوا أن تكون لهم أية صلة بالحركة الجديدة . ولا ريب في أن موزلي كان يتوقع تأييداً أكثر من ذلك بكثير : فهو لم يفهم مشاعر الولاء التي تربط جميع الاشتراكيين تقريباً بحزب العمال ، مهما كان تقدم لسياسته . كما أنه لم يشعر بأى ولاء للعمال أنفسهم . وفي هذه الاثناء كانت الحكومة تقع في صعوبة بعد أخرى . ولم يتضمن برنامجها التشريعي لدور الانعقاد الجديد ، الذي أعلن في أكتوبر ١٩٣٠ ، أى شيء عن مشكلة البطالة ؛ إذ لم يكن لديها أية فكرة عما تفعله حيالها سوى التثبت بموقفها والأمل فيما هو أفضل .

يبد أن ما حدث لم يكن إلى الأفضل ، بل تدهور سريع مستمر . وتحت ضغط الأحرار التجأت الحكومة حتى إلى محاولة خفض تكاليف إعالة المتطلين

يقانون استبعد عددا كبيرا ، خاصة من النساء المزوجات ، من بين العمال الذين يستحقون معونة البطالة . وعينت أيضا لجنة خاصة يسيطر عليها الحوصم السياسيون - « لجنة مايو الاقتصادية » - لوضع تقرير عن وسائل خفض النفقات العامة . ووضعت اللجنة تقريرا يشجع الذعر بتصويره الموقف بأسوأ حتى بما هو وساعد على هروب الأموال الأجنبية ووضع الحكومة في مواجهة الاستحالة المطلقة للحفاظ على قيمة الجنيه بدون مساعدة قروض ضخمة من الخارج . وقد تم في الواقع للحصول على قروض كبيرة من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وفرنسا ؛ ولكنها ذابت في مواجهة تزايد عدم الثقة في الاسترليني ، ومع ذلك فقد طلب عقد قروض أخرى ، دون أن يكون هناك ما يضمن أن هذه القروض أيضا لن تقبذ سريعا . وعند هذه النقطة يبدو أن المحافظ الرجعي لبلك إنجلترا ، مونتاجو نورمان ، استخدم نفوذه مع الأمريكيين لحلمهم على تقييد أية قروض أخرى بشروط أشد . وأيا كان الأمر فإن هذا ما قاله سنودن لزملائه في مجلس الوزراء . ووجد الوزراء العمال أنفسهم يواجهون إقذارا نهائيا بتخفيض معونات البطالة وباتخاذ خطوات اقتصادية حاسمة أخرى على حساب الطبقة العاملة ، على أساس أن ذلك هو البديل الوحيد للخروج من قاعدة الذهب ، التي كان سنودن متمسبا لها تماما .

ويبدو واضحا أن معظم وزراء العمال كانوا في ذلك الوقت قد صاروا في حالة ذهول تام . فهم لا يفهمون الأمور المالية الدولية ؛ واقرضوا - غخطئين - أن سنودن يفهمها . وكان مكدولاند مذهولا مثل الآخرين . وكان منذ مدة طويلة يرأس « المجلس الاقتصادي الاستشاري » ، الذي كان من بين أعضائه كينز وتوماس وبعض الوزراء الآخرين - ولكن بدون سنودن . وقد فوّش فيه الحل بعد الحل لمواجهة الموقف ، ودعا كينز بصفة خاصة إلى فرض ضريبة استيراد لخفض الواردات والحصول على موارد مالية للخزانة ؛ ولكن مكدولاند كان قد رفض الانتهاء إلى أي حل ، وكان في الصورة الخلفية للوقت يرفض سنودن لأي طريق آخر سوى الضغط وسحب العملة المتداولة .

وأخيرا جاءت الأزمة الأخيرة . ودعا مكدونالد مجلس الوزراء إلى قبول تخفيضات حاسمة على حساب المتعطلين ؛ وعندما رفضت الأغلبية ذلك أعلن استقالة الحكومة ثم ظهر رئيسا الوزارة « قومية » جديدة مكونة أساسا من المحافظين والأحرار ، مع الزعماء المال القليلين الذين تبعوه — من بينهم سنودن وتوماس الذين خرجا بذلك معه من الحركة العالمية التي خدموها الجزء الأكبر من حياتهم . وأعلنت الحكومة الجديدة أنها تتولى الحكم « لتنقذ الجنيه » ؛ ولكن أول عمل لها هربيا كان الخروج على معيار الذهب ، الذي كان حتى ذلك الوقت يعتبر مقدسا . وفي الحقيقة لم يكن أمامها في هذا الموضوع سبيل آخر ؛ لأن الأمور كانت قد بلغت حدا لا يسمح بالاحتفاظ بقيمة الاسترليني على أساس سعر المعادلة القائم . ولكنها استمرت في طريقها وطبقت ، لا مجرد الضريبة الجمركية ، التي دعا إليها كينز ، بل نظام حماية جمركية شامل قلب السياسة المالية التي ظلت قرنا يأكله .

وقد كان سقوط حكومة المال في ١٩٣١ أسوأ حتى من سقوطها قبل ذلك بسبع سنوات ، لأنه جاء نتيجة عدم الكفاية البحتة في معالجة الموقف الذي وضعت فيه بريطانيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية . ولا ريب في أن هذا الموقف كان صعبا جدا ؛ وما كان من الممكن بأية وسيلة أن تخرج بريطانيا غير متأثرة بالأزمة العالمية . ولكن الخطأ في سياسة هذه الحكومة أنها سمحت للموقف بالانحدار من سيء إلى أسوأ دون أن تحاول تنفيذ إما سياسة كينز أو السياسة التي تعهدت بها في بياناتها الأولى . ولم يحدث هذا لأن معظم الوزراء المال كأفراد كانوا غير أكفاء في مناصبهم الوزارية ، بل لأنهم لم يفهموا الموضوعات المالية وكذلك ، فوق كل شيء آخر ، لأن مكدونالد لم يستطع قط أن يستقر على رأى وسمح لسنودن بالاعتراض على كل إجراء كان من الممكن أن يحسن الموقف . وكان هندرسون ، أم شخصية في مجلس الوزراء مع هذين الاثنين ، مشغولا تماما بالشئون الخارجية إبان الفترة الحرجة — وبخاصة « بال مؤتمر التمهيدى لنزع السلاح » وبالجهود الأخرى للإكلال من حدة التوتر الدولي . ولم يشترك إلا

يدور صغير جدا في المناقشات الخاصة بالمسائل الداخلية حتى آخر مراحل الأزمة عندما انضم إلى أولئك الذين رفضوا إجراءات الاقتصاد، المقترح على حساب الطبقة العامة .

والواقع أن مكدونا قد كانت صلتها بمعظم زملائه قد أخفت تضعف أكثر فأكثر قبل أن يحدث الانفصال النهائي بمرحلة طويلة . وكان يحتل اجتماعيا بالطبقة الراقية ، ويتمتع بالمركز الاجتماعي السامي الذي تقيحه له وظيفته ، وكان لا يحتل إلا بعد قليل جدا من زملائه الوزراء وكثيرا ما يتجاهل الباقي صراحة - بما فيهم هندرسون ولانسبورى . وكان قد كف عن أن يكون اشتراكيا - بأى معنى من المعاني ، حتى من النوع اليميني جدا الذى كانه ؛ وكان من السهل عليه أن يقطع نفسه بأنه القائد الذى لا غنى عنه فساعة الأزمة القومية - حتى رغم أنه لم تكن لديه أية فكرة إلى أين يريد أن يتقود . وإبان الحرب اكتسب ، بسبب موقفه المبهم وبفضل الهجمات المسمومة التى وجهت إليه فى الصحف الرأسمالية ، سمعة لا يستحقها مطلقا بأنه أقرب إلى اليسار منه إلى اليمين ؛ وعلى هذا الأساس كان عمال الكلايد سايد قد حملوه إلى زعامة الحزب وفضلوه على الرجل الأمين البسيط . ر . كلايتز . ومنذ ذلك الوقت أثبت المرة تلو المرة أن كل عواطفه مع اليمين المتطرف فى الحزب ؛ ولكنه ظل حتى ١٩٢٩ يبدو على الأقل اشتراكيا من نوع ما ، وساعدته تصريحاته العلنية المبهمة المنمقة على إخفاء مدى بعده عن الأفكار الاشتراكية حتى أكثرها اعتدالا . وقد كشفه تصرفه فى ١٩٣١ أخيرا : وقد سمح له بالاستمرار بوضع سنوات كسجود رئيس صورى لوزارة يسيطر عليها المحافظون تماما ، ولكن لم تكن له أية قيمة - وهذه هى حقيقة جوهره .

ولم يقنع مكدونا سوى قليلين فى تأييد الحكومة القومية . وقد منع منوعون لقب فيكونت وأخذ يهاجم زملاءه السابقين بحملات مسمومة فى الانتخابات العامة التى أعقبت الأزمة مباشرة ، ولكنه سرعان ما تشاجر مع الفريق الجديد

واستقال من الوزارة « القومية » احتجاجا على سياستها الخاصة بالتعريف . وقد كان سنودن من معظم النواحي اشتراكيا أكثر بكثير مما كان مكندونالد في أى وقت من الأوقات ؛ ولكنه كان في قراراته مذهبيا ، وقد جمع إلى اعتناق « الجماعة » ، إخلاصا شديدا لحرية التجارة والأساليب التقليدية في الشؤون المالية . وقد جعلته هذه المعتقدات غير قادر مطلقا على قبول أية أساليب غير تقليدية في تناول حالة الطوارئ . ودفعته إلى الوقوف عقبه كثودكلما زادت الأمور سوءا بدرجة لا تهمل عن مكندونالد وتوجيهه . وكان بالإضافة إلى ذلك من أكثر الناس إيمانا بسلامة ما يفعل ولا يستطيع أن يصدق مطلقا أنه لم يكن على صواب تماما في كل ما فعل وكل ما لم يفعل . وبعد استقالته اختفى ببساطة من الحياة السياسية ، وعاش إلى أن كتب تاريخ حياته بنفسه وألقى فيه أكبر قدر من اللوم على كل شخص آخر ، وأكد بشدة أنه معصوم من الخطأ . أما فيما يتعلق ج . هـ . توماس فإنه لم يتظاهر قط بأنه اشتراكى . فقد كان زعيما تقائيا ماهرا يعرف جيدا كيف يساوم باسم رجال السكك الحديدية من أجل الأجور وشروط العمل ، ولكن لم يعطف مطلقا على أهدافهم الأوسع نطاقا - فلم يمه موضوع التشريك ، ووقف موقف العداء الإيجابي من مطلب رجال السكك الحديدية بالاشتراك في السيطرة على خدمات السكك الحديدية . وقد كان أوثق اتصالا بمكندونالد في العمل من معظم الوزراء لإبان وزارة العمال ، وكان من أول الداعين إلى فرض تعريفه تعدد من الواردات . وكان أكثر ما ينقصه ، كما أثبتت الأحداث التالية ، هو الأمانة في الأهداف .

وفي الانتخابات العامة التي أعقبت الأزمة في خريف ١٩٣١ أصيب حزب العمال ، وقد قد أشهر زعمائه وهبط مكاتته بسبب إخفاقه في القيام بأى عمل فعال ، بهزيمة كارثة . إذ هبط عدد أعضائه في البرلمان من ٢٨٩ إلى ٤٦ ، إلى جانب ستة أعضاء اقتبحوا بدون تأييد رسمى من الحزب . وكان من هؤلاء الستة ثلاثة يمثلون حزب العمال المستقل تقدموا بدون تأييد رسمى - منهم جيمس ماكستون (١٨٨٥ - ١٩٤٦) - وثلاثة آخرون منهم اثنان على صلة وثيقة بحزب العمال المستقل . وكان حزب العمال المستقل قد أخذ صبره يفرغ مع وزارة العمال بصورة

مزايدة إبان فترة توليها الحكم ؛ وكانت اللجنة التنفيذية لحزب العمال قد رفضت تأييد مرشحه إلا إذا واقفوا على قبول نظام الحزب كاملا . وفي وقت الانتخابات كان حزب العمال المستقل قد سار فعلا في طريق الانفصال معظم الشروط ؛ وقد انفصل عن حزب العمال أخيرا في العام التالي وحكم على نفسه بوضع معزول بين حزب العمال والشيوعيين فلم يكن له أى نفوذ فعال .

وقد قد معظم من بقى من زعماء حزب العمال مقاعدم في البرلمان في الانتخابات العامة . ولم يعد إلى البرلمان من أعضاء الوزارة التى سقطت سوى لانسيورى ، واختير زعيما برلمانيا لا لأنه أراد ذلك ولكن لأنه لم يكن هناك غيره . وصار كليمنت آتلى (ولد ١٨٨٣) التالى له في الرئاسة ، وتولى الزعامة فيما بعد عندما استقال لانسيورى بسبب نزعة السلام ضد تطورات موقف الحرب في ١٩٣٥ . وكان هندرسون قد هزم في ١٩٣١ ، ولم يعد إلى البرلمان إلا في ١٩٣٣ ، وكان قد صار رجلا محتضرا . ولم يستأق زعامة الحزب واستمر يكرس نفسه ، ما سمحت له صحته ، لمهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، السي . المعير ، برغم أن كل الأمل في نجاحه كان في ذلك الوقت قد انهار باتتصار هتلر في ألمانيا . ومات مرهقا ، في ١٩٣٥ . وقد كان دائما ، في معظم الأمور ، في يمين الحزب ، وخدمه بإخلاص تام تبعا لمفهومه وكان المهندس الأول لمصائره إبان سنوات ما قبل الحرب . وكان قد استخدم كل مجهوده ، المرة تلو المرة ، في المحافظة على وحدة الحزب برغم انقساماته . ويرجع إليه الفضل الرئيسى إبان الحرب في الحيلولة دون طرد حزب العمال المستقل بسبب موقفه المناهض للحرب ، وبرغم قوة معتقداته المعتدلة وقف مرارا إلى جانب التسامح في نزاعات الحزب . وقد بدأ هندرسون حياته السياسية ، مثل كثير من زملائه النقابيين من الجيل القديم ، كعضو في حزب الأحرار ، واحتفظ بكثير من معتقداته التحررية عندما انضم في وقت مبكر إلى « لجنة التمثيل العمالي » . ولم يعتبر نفسه اشتراكيا إلى أن تصافر مع سيدنى ويب في إعادة بناء حزب العمال على أساس من الاشتراكية التدريجية في ١٩١٧ . ومنذ ذلك الوقت وقف دائما وبنات إلى الجانب التدريجي . وكان ينهض

هندرسون المغناطيسية الشخصية ولم يكن خطيبا يعتمد به ، وإن كان يستطيع أن يلقي خطابا منطقيا ممتازا عندما تتطلب المناسبة ذلك . وكان يفقد هدوءه أحيانا ويصير فظا ؛ ولكنه لم يكن خبيثا أو يحمل ضغينة وكان مخلصا تماما للقضية العمال . ولم يكن لمخبرات حياة «المجتمع الراقى» تأثير فيه ، ولم تكن لديه عادات كثيرة الكلفة تدفعه إلى الانحراف ، وبرغم أنه لم يكن نافذ البصيرة قوى الخيال فإنه كان زعيما يعتمد عليه تماما في بذل أقصى ما لديه من جهد دون التفكير في نفسه .

ومع كلوة ١٩٣١ اختفى الجيل الأول من زعماء حزب العمال البريطاني من الميدان بلا مجد . وكان كير هاردى قد اختفى قبل ذلك بأمد طويل ، وقد أضنته خيبة الأمل بسبب الحرب ، في ١٩١٥ ؛ ولكن إلى ١٩٣١ استمر بقية زعماء ما قبل الحرب - مكدونالد وسنودن وهندرسون وتوماس ، يسيطرون على الحزب . وبعد ١٩٣١ لم يبق ، بعد إذ خرج هندرسون من الميدان تقريبا ، سوى جورج لانيسورى ومعه جويت وكلايتر وبعض الأفراد القلائل الآخرين ممن كانوا خارج البرلمان مؤقتا . وحان الوقت الذى احتل فيه جيل أصغر - كان أم شخصيات كليمنت آتلى وهربرت موريسون (ولد ١٨٨٨) وهيو دالتون (ولد ١٨٨٧) - مركز الصدارة . وتتمى قصة جهودهم في إعادة بناء الحزب على مراحل بطيئة بعد هزيمته إلى فترة خارج نطاق هذا المجلد . وترك السجل ، مؤقتا ، عند نقطة كان حزب العمال فيها قد وصل إلى أسوأ مواقفه الانتخابية منذ ما قبل الحرب وساء مركزه وتقوذه إلى أقصى حد بسبب فشل أكثر دعاماته شهرة في ظروف لم تكن مشرقة لهم ولا لأولئك الذين ظلوا مخلصين للحزب في أخرج ساعاته . وصحیح أن حكومة العمال ١٩٢٩ - ١٩٣١ كانت سيئة الحظ إذ اضطرت لمواجهة موقف كان يتطلب أسلوبا جديدا مغامرا في معالجته ، وصحيح كذلك أن عدم حصولها على أغلبية برلمانية حرّمها من التقدم بأية إجراءات اشتراكية بناءة والنجاح في تنفيذها ، ولكن ليس لديها أى عذر في هجرها الفاضح عن علاج مشكلة البطالة ؛ لأنه في هذا الميدان ، لو أنها شرعت

بزعجة في إيجاد أعمال جديدة للتعطلين ، كان من الموثوق فيه أنها ستحصل على قدر كاف من التأييد من جانب الأحرار يجعل في وسعها الحصول على الموافقة على مقترحاتها في مجلس العموم ولا يجرؤ مجلس اللوردات على الاعتراض عليها . والحقيقة التي لا مراء فيها أنه كان ينقصها العزم في محاولة تنفيذ حتى ما كان يدعو إليه الأحرار الأكثر تقدما ، وتركت نفسها للتيار الذي جرفها إلى الكارثة . ومع ذلك فإن حزب العمال كان ، منذ أيامه الأولى ، يعلن إن من واجب الدولة العمل على إبقاء العمالة عند مستوى مرضى : فقد كان « حق العمل » من أقدم الشعارات الاشتراكية وأكثرها استمرارا . ورغم ذلك سمحت حكومة العمال لنفسها بأن تضلل وتدفع إلى الاعتقاد بأن إعالة ملايين الأشخاص بلا عمل أكثر اقتصادا من إيجاد عمل لهم يتجهون فيه أشياء مفيدة يحتاجها الناس . فقد كانت الفكرة التي تراود أذهان الكثيرين من الاشتراكيين هي أن الرأسمالية بطبيعتها ذاتها تخلق البطالة وتعرض لآزمات وكساد متكررين ، ومن ثم فإنه لا يمكن عمل أى شيء مشر بدون تغيير النظام نفسه ، وهو أمر من الواضح أنه خارج نطاق قدرتهم المباشرة . وقد أخفقوا ، كما أخفق خصومهم السياسيون ، في فهم ما كان كينز يقوله لهم عن أثر العمالة الإضافية في خلق فرص أخرى للعملة عن طريق المحافظة على القدرة الشرائية . كما لم يفهموا مطلقا الدلالات الأوسع نطاقا لنظريات كينز أو أهميتها في تحديد الطريق نحو تثبيت الاقتصاد بطريقة تقيح للرأسمالية فترة جديدة من الحياة بشرط أن تقبل قدرا معينا من الخضوع للتخطيط والسيطرة العامين . ولو أنهم فهموا كينز لما رفض معظمهم نصيحته على أساس أنها تجعل الرأسمالية أكثر قوة ؛ لأنهم أنفسهم كانوا يريدون أن تبقى الرأسمالية وتزدهر حتى يصيروا مستعدين لأن يحلوا محلها . والواقع أنهم يبسطون لم يفهموا « الاقتصاديات الجديدة » — التي لم تكن قد تبلورت تماما بعد في ١٩٣١ ، ولم ينتشر فهمها على نطاق واسع إلا عندما وضع روزفلت قسما منها موضع التجريب العملي في ظل « التعامل الجديد » (New Deal) .

ولعلنا لا ينبغي أن نَحْكَم على حزب العمال بهذه الشدة لهذا السبب ؛ لأن حليم

النهم ينطبق على غير الاشتراكيين كما ينطبق على الاشتراكيين بقدر متساو .
 بيد أننا يجب أن نحكم عليهم طبقا لمعيار مختلف بعض الشيء ؛ لأنهم كانوا
 يدافعون جيلا كاملا عن سياسات قريبة جدا عما كان كينز يقترحه . ولو كان
 مكندوالف وسنودن ، أو أحدهما ، على استعداد للقيام بدور الزعامة البناءة لكان
 الباقيون ساروا وراءهما ؛ ولكن لم تكن هناك أية زعامة باستثناء موزلي ،
 الذي لم يحرقه الكثيرين ، ولا نسورى ، الذى أبعد على أساس أنه يسارى
 مرتبك التفكير لم يفهم الشؤون السياسية ولن يفهمها قط .

وأثناء أن كان حزب العمال يستعد للتقدم الانتخابى الذى أحرزه فى ١٩٢٩ ،
 وأيضا أثناء أن كان يضيع فرصه فى الحكم ، كانت هناك جماعات صغيرة من
 الجماعات اليسارية من الاشتراكيين تفعل ما فى وسعها للحفاظ على روح الجهاد
 حية فى النقابات بعد هزيمة الإضراب العام والمدن فى ١٩٢٦ . وقد امتنع
 معظم أصحاب الأعمال عدا ، كما رأينا ، عن اقتضاء ممن نصرم إلى أقصى الحدود
 ورفضوا استغلال الفرصة فى الاتفاق مع النقابات التى لم يعد فى وسعها أن تقاوم
 هفلا . ودخل « مؤتمر النقابات » بسرور ، وإن لم يكن بحماسة ، فى مفاوضات
 « موند - تيرز » التى بدأتها بمجموعة قوية من أصحاب الأعمال على رأسها سير
 الفريد موند من « الصناعات الكيماوية الإمبراطورية » . وعلى الفور تولى زعامة
 معارضة هذه المناقشات ، التى كان هدفها تحسين العلاقات بين أصحاب الأعمال
 والنقابات ، آرثر كوك ، سكرتير المدنين ، وجيمس ماكستون ، زعيم حزب
 العمال المستقل ، وأصدرا بيانا مشتركا وبدأ حملة احتجاج على نطاق قوى . ولم
 تؤثر هذه الحملة كثيرا على جبهة الحركة النقابية التى كانت روحها المعنوية قد
 هبطت بحيث لا يمكن أن تقبل أى نداء للجهاد . بيد أنها انفتحت فعلا مع التذمر
 المتزايد الذى كان حزب العمال المستقل يكتفه تجاه سياسة حزب العمال الرسمية ،
 وساعدت على زيادة حدة غضب حزب العمال المستقل ضد حكومة العمال لإبان
 السنوات التالية . ولم تنته مفاوضات « موند - تيرز » إلى شيء . لأن « فدرال
 الصناعات البريطانية » و « الكونفدرال القوى لأصحاب الأعمال » لم يكونا على

استعداد لقبول التنازلات التي كانت مجموعة موند على استعداد لقبولها ، ولم ينشأ
 أى جهاز مشترك مثل ذلك الذي اقترحه مؤتمر موند - بيرتر . بيد أن المؤتمر
 في الواقع ساعد النقابات على المرور بلحظة حرجية من كيانها ، لأنه مما لا شك فيه
 أن مبادرة موند كان لها بعض الأثر في منع أصحاب الأعمال الآخرين من القيام
 بهجوم شامل على النقابات في لحظة من الضعف الشديد وقد الانهزم . وكان عدد
 أعضاء مؤتمر النقابات ، الذين بلغوا أكثر من $\frac{1}{3}$ مليون في الدورة سنة
 ١٩٢٠ ، قد هبط فعلا إلى أقل من $\frac{1}{4}$ مليون في ١٩٢٦ . وفي ١٩٣١ وصل
 إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ واستمر يهبط إلى ١٩٣٤ حيث بلغ أقل من ٢,٣٠٠,٠٠٠ .
 بيد أن هذا الهبوط الأخير كان يرجع أساسا إلى المراحل المتأخرة من الكساد
 أكثر مما يرجع إلى الإضراب العام . فقد كانت الخسارة التي نجمت عن الإضراب
 العام حوالي مليون عضو - وهو قدر يكفى تماما ، بالإضافة إلى البطالة المتزايدة
 لمنع النقابات من الشروع في مغامرات خطيرة .

الفصل الثاني والعشرون

معركة الدوليات،

١٩٢٢ - ١٩٣١

تحدثنا في فصل سابق عن قصة الصراع بين الدوليتين، المتنافستين حتى إنهاء اتحاد فينا، في فبراير ١٩٢١. ومنذ تلك اللحظة كان هناك ثلاث دوليات، متنافسة — أو أربعة إذا أضفنا الدولية السندكالية، التي أقيمت في برلين في ديسمبر ١٩٢٢. بيد أن السندكاليين الفوضويين لم يكن لهم في أي وقت جمهور كبير، برغم أنه كان لهم عدد كبير من المؤيدين في أسبانيا وعدد غير قليل في إيطاليا وهولندا. أما الاتحاد السوفيتي فإن الحركة الفوضوية فيه انتهت عندما غادر نستور ماخو البلاد في ١٩٢١. وبعد ذلك صار من يقي من الفوضويين الروس مبشرين في المنفى في جميع أنحاء العالم، يهاجون بنصف في كل مكان النظام الاستبدادي الذي قام في روسيا ولكنهم لا يتركون أثرا كبيرا لأنهم يتقنون موقف المعارضة العنيفة أيضا من وجهة الرأي العام في البلاد التي ذهبوا إليها. وكان لديهم بين صفوفهم كتاب أقرباء، من إيمان جولدمان والكساندرو بيركان إلى فولين بين الروس، ومن رودولف روكر (ولد ١٨٧٠) في ألمانيا إلى خلفاء مالاتستا في إيطاليا؛ ولكنهم لم يؤلفوا حركة ذات أهمية حقيقية في أي مكان باستثناء أسبانيا.

أما فيما يتعلق بالدوليات الثلاث الأخرى — بصرف النظر عن الهيئتين التقائيتين المتنافستين اللتين كان مركز إحداهما في امستردام والأخرى في موسكو — فإن اتحاد فينا، لم يدع أنه «دولية» بأي معنى كامل. بل كان مجرد اتحاد عامل، يقصد به تمهيد السبيل لقيام دولية شاملة تمهيد الوحدة بطريقة ما إلى الشيوع الاشتراكية المتعاقلة. والواقع أنه لم يدم سوى عامين ثم

انضم ، في مؤتمر هامبورج في مايو ١٩٢٣ ، إلى «الدولية الثانية» ، — أو «دولية
 برن» ، في تكوين «دولية العمال والاشتراكيين» الجديدة التي ظلت قائمة بعد
 ذلك إلى الحرب العالمية الثانية . وقضى هذا الاندماج نهائيا على حركة الوسط
 التي كانت تهدف إلى التوفيق بين الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين
 على أساس من الاعتراف بأن أساليب تحقيق الاشتراكية تختلف بالضرورة
 من بلد إلى بلد وأنه لا يمكن فرض أى من الأسلوبين ، الديمقراطية البرلمانية
 أو الدكتاتورية السوفيتية ، كنهج يلزم به الجميع . وفي البداية بدا أن «الدولية
 الثانية والنصف» أقرب في كثير من النواحي إلى الشيوعيين منها إلى دعاة
 الأسلوب البرلماني الذين تتألف منهم «دولية برن» ؛ ولكن الهجوم الحاسم
 العنيف من جانب الكومنترن على الوسط دفع أنصارها ، حتى رغم إرادتهم ،
 نحو المسكر الآخر ؛ كما أن عددا من الأحداث المعينة بين ١٩٢١ و ١٩٢٣
 زادت مركز العناصر الوسط ضعفا . وصحیح أن محاولات هذه العناصر في التوفيق
 بين الخصمين الرئيسيين أصابت نجاحا في عقد مؤتمر مشترك في أبريل ١٩٢٢ في
 برلين يضم مندوبين من الدوليات الثلاث جميعا ؛ ولكن هذا الالتقاء ، الذي
 لم يكن جديا بالنسبة للطرفين الأفيصيين مطلقا ، بدأ واتهى ببادل الاتهامات
 العنيفة . فقد هاجم المندوبون الشيوعيون ، وعلى رأسهم راديك ، «الخوة
 الاجتماعيين» بوحشية ، ورد عليهم هؤلاء بالقذف في الشيوعيين لتصرفهم حيال
 مناشطة جورجيا و «الثوريين الاجتماعيين» الذين كانوا على وشك أن يقدموا
 للحاكة في روسيا . ولكن رغم التعارض الذي لم يفلح فيه التوفيق بين
 الإنجليامين فإن أيا من الحزبين المتطرفين لم يكن على استعداد في هذه المرحلة
 لأن ينتهى الأمر بالانحياز النهائي . فوافق الشيوعيون على أن تكون محاكة
 الثوريين الاجتماعيين علنية وأن يسمحوا لمحامين أجاناب من «دولية
 برن» بدخول روسيا للدفاع عنهم ، كما وافقوا أيضا على تأليف لجنة مشتركة
 لدراسة موضوع جورجيا . ووافق ممثلو «الدولية الثانية» من ناحيتهم من ناحية
 المبدأ على عقد ، في أول فرصة ممكنة ، مؤتمر مشترك كامل يمثل جميع قطاعات

الحركة الاشتراكية ويدور فيه البحث في موضوع إنشاء «دولية» واحدة شاملة. واستطاع مندوبو الهيئات الثلاث بعد ذلك أن يضعوا بياناً متفقاً عليه وجهوا فيه النداء للعالم في جميع البلاد لتنظيم مظاهرات جماهيرية ليوم الثاني ساعات وللإجراءات منع البطالة والحصول على الاعتراف بحق العمل ، كما طالب أيضاً بالقيام « بعمل موحد من جانب البروليتاريا ضد هجوم الرأسمالية على الثورة الروسية ، ومن أجل استئناف العلاقات السياسية والاقتصادية بين روسيا وجميع البلاد ، ولإعادة إنشاء « الجبهة المتحدة » البروليتارية في كل بلد وفي الدولية » ، وقرر أن تستمر « لجنة التسعة » — ثلاثة من كل دولية — التي كانت قد أنشئت فعلاً ، في المفاوضات وأن تتخذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الشامل المقترح .

ولم تكن جميع مظاهر التقارب هذه حقيقية في أغوار جوهرها . فلم يكن لدى الشيوعيين أية نية على الإطلاق في الاندماج بالكمونترن في دولية شاملة تتطوى على تصاون حقيق مع الجناح اليميني أو الوسط الذين كانوا يهاجمونهما بهتف . كما لم يكن لدى الجناح اليميني أية نية في العمل مع الشيوعيين على أسس ودية . ولكن لم يرد أى من الحزبين المتطرفين أن يأخذ على عاتقه مسئولية قطع المناقشات . وكان الشيوعيون ، بعد أن رحتم النكسة العامة في « الثورة العالمية » والكساد الاقتصادي ، قد أعادوا النظر في أساليبهم وبدأوا يتحدثون عن « الجبهة المتحدة » — التي كان من الممكن أن تأخذ عدة معان مختلفة تماماً . وكان مايعنيه بها زعماء الكومونترن هي أنها وسيلة للهجوم على الجناح اليميني والوسط من داخل منظمات مشتركة بدلاً من مهاجمتهم من الخارج ، بأمل استخدام هذا الوضع في فصل أتباع خصومهم عن زعمائهم ، وبذلك تهوى الحركة الشيوعية خارج روسيا . وكان الجناح اليميني من جانبه يدرك تماماً قوة الشعور نحو روسيا بين العمال في معظم البلاد وخشى أن يفقد تأييدهم إذا اتخذ موقفاً عدائياً في تعامله مع الزعماء الشيوعيين الروس . وكان أنصار الوسط الذين تجمعهم « الدولية

الثانية والنصف ، ثم وحدهم الذين يريدون حقيقة وسيلة للعمل على جمع الفريقين المتطرفين حول وجهة نظرهم المتوسطة .

ولم يكن استمرار بقاء القوى التي تعمل على الوحدة ممكنا . فقد اجتمعت « لجنة التسعة » في برلين في مايو ١٩٢٢ ، ولكنها لم تصل إلى نتائج . وبدأت عاكبات الثوريين الاجتماعيين في يونيو ، كما رأينا ، وأدت إلى انسحاب فاندرفلده وزملائه من عاصمي الدفاع احتجاجا ضد الأساليب التي أجريت بها المحاكمة . ويرجع إلى ذلك السبب الأكبر في أن « لجنة التسعة » رفضت الاجتماع ثانية ، وانتهت فجأة المفاوضات بين الدوليات الثلاث ، رغم أن زينوفيف ولوفوسكي قاما ، باسم السكومترون و « الدولية النفاية الحمراء » ، بمحاولة جديدة للاتصال بالدوليتين الاشتراكيتين المنافستين و « الفدرال الدولي للثقابات » ، بقصد القيام بعمل مشترك بمناسبة الغزو الفرنسي للروهر في يناير ١٩٢٣ . وقد انبثقت هذه المحاولة في التقارب جزئيا عن « مؤتمر السلام الدولي » الذي عقد في لإهاي في ديسمبر ١٩٢٢ بناء على دعوة من « الفدرال الدولي للثقابات » (استردام) وحضره ٧٠٠ مندوب يمثلون مجموعة واسعة النطاق من الهيئات النفاية والتعاونية والاشتراكية وهيئات الدعوة إلى السلام ، وبينهم بعض الشيوعيين نوابا عن قنابات وجمعيات تعاونية في روسيا نفسها . بيد أن نداء زينوفيف — لوفوسكي لم يفتح إلى شيء . فقد رفضه فدرال استردام والدولية الاشتراكية بصورة حاسمة .

وكانت الدولية الاشتراكية في الواقع قد زادت تماسكا بعد انهيار مفاوضات الوحدة الأولى . وقد فقد « اتحاد فينا » واحدا من مؤيديه الرئيسيين عندما قرر الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني المستقل بأغلبية في ١٩٢٢ ، وكان قد ضعف جدا بعد اتقسام حال في ١٩٢٠ ، الاتحاد ثانية مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني لتكوين جبهة متحدة ضد الرجعية بعد مقتل والتر راثناو . وفي الشهر التالي أدى زحف موسوليني على روما إلى أن الاشتراكيين الإيطاليين ،

الذين كانوا منقسمين على أنفسهم انقساماً حاداً ، صاروا في وضع سيء جداً . وكان من نتيجة هذين الحدين أن هبطت تماماً قوى الوسط ، الذي كان أيضاً قد أصيب بنجية أمل من موقف الشيوعيين إبان مفاوضات الوحدة . ولعل أهم حامل مفرد في حمل « الدولية الثانية والنصف » على الانضمام إلى « الدولية الثانية » هو اختفاء « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني المستقل » ، عملاً من الميدان ؛ لأنه رغم أن قطاعاً صغيراً منه ، على رأسه جورج ليدنبور ، حاول الاستمرار به كحزب مستقل فإنه لم يعد ذا أهمية بعد أن عادت الأغلبية إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني . فالنساويون ، الذين كانوا عماد « اتحاد فينا » ، كان لابد أن يتأثروا جداً بالأحداث في ألمانيا ، التي كانوا لا يزالون يأملون في الانضمام إليها كولاية من ولايات جمهورية ويمار ؛ وحتى بصرف النظر عن ذلك كان الضعف قد حل بهم في بلدٍ هم أنفسهم بعد أن أفاقت الأحزاب المناهضة للاشتراكية والكنيسة الكاثوليكية من حالة الفوضى التي حاقت بها في ١٩١٨ . وحتى بالنسبة للرعيمن النساويين ، أوتو باور وفردريك أدلر ، بدا أنه لم يعد هناك أمل حقيقي في قيام دولية شاملة ؛ ولم يترك لهما موقف الشيوعيين حيالهما أي خيار . إذ لما نبذهما الحكومتان باحتقار عقداً المزمع على بذل جهودهما في حل البين على النطاق بصورة أكثر نشاطاً عن الاشتراكية التي كانت في ذلك الوقت تواجه مجيهاً يكاد يكون عاماً من الجانبين . ومن ثم وصلت « الدولية الثانية » و « الدولية الثانية والنصف » إلى اتفاق في مؤتمر هامبورج في مايو ١٩٢٣ ، ووافق فردريك أدلر ، بعد شيء من الضغط ، على أن يكون سكرتيراً « لدولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التي أنشئت هناك وجعل مركزها الرئيسي في لندن حيث يستطيع آرثر هندرسون وحزب العمال البريطاني مراقبة تصرفاتها بيقظة . وفي البداية كان السكرتير الآخر مع أدلر هو توم شو (١٨٧٢ - ١٩٣٨) زعيم نقابة النسيج البريطانية الذي كانت لديه ميزة إجادة اللغات . ولكن عندما أُلّف راسمى مكدونالد وزارته العمالية الأولى في أوائل ١٩٢٤ صار شو عضواً فيها واضطر إلى الانسحاب من « دولية العمال والاشتراكيين » . ولم يحل أحد

محله : وصار آدل السكرتير الوحيد إلى أن سقطت وزارة العمال في نوفمبر ١٩٢٤ وعاد شو إلى مركزه ثانية فترة ما . وباستثناء آدل كل أعضاء اللجنة الإدارية، التي تولت الشؤون اليومية للدولية جميعهم من البريطانيين . وقد تغير أعضاؤها كلهم تقريباً عندما تولت حكومة العمال الأولى الحكم في أوائل ١٩٢٤ .

ولم تكسب « الدولية » الجديدة تقوم حتى تكاثرت عليها المشاكل الملحة . ففي ألمانيا كانت المقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسي للروهر تخلق موقفاً جديداً بالانهايار الكامل للعملة وانحلال جمهورية ويمار تماماً . ووراء الاحتلال كان الزواج حول التعويضات واتهام الفرنسيين للحكومة الألمانية بسوء النية . وفوق هذه المشاكل حدث الانقلاب في بلغاريا بعد مؤتمر هامبورج مباشرة . فقد قلبت حكومة ستامبولسكي الزراعية واعتقل ستامبولسكي نفسه ، وانضم « الحزب الاشتراكي الواسع » البلغاري إلى تسانكوف ضد الزراعيين . وصاحب استيلاء تسانكوف على السلطة إجراءات قاسية ضد أنباغ ستامبولسكي ؛ وفي سبتمبر انضم الشيوعيون البلغاريون ، الذين كانوا قد وقفوا جانباً عندما حدث الانقلاب ، إلى الزراعيين في تمرد مسلح أحمد بوشية . وخلال نفس الشهر وقع انقلاب بريمو دي ريفيرا الثوري في إسبانيا . وبدأ أن الرجعية الأوروبية ترتفع إلى ذرى جديدة في كل مكان ، وأن الطبقة العاملة الأوروبية قد انحدرت إلى أقصى درجات الضعف منذ نهاية الحرب . وعندئذ بدأ التيار يتحول : فقد أصاب الاشتراكيون النمساويون نجاحاً في انتخابات أكتوبر ١٩٢٣ ، وبعد ذلك بشهرين حصل حزب العمال البريطاني أيضاً على مكاسب انتخابية كبيرة أدت إلى تأليف وزارة مكدونالد الأولى . وبعد ذلك بجمهور قليلة جاء ادوارد هيريو إلى الحكم في فرنسا على رأس ائتلاف راديكالي ؛ وزادت قوة الاشتراكيين البرلمانية في كل من الدانمارك والسويد بحيث استطاعوا تأليف حكومتى الأقلية الخاصتين بهما . وقد شجعت كل هذه الانتصارات البرلمانية الاشتراكيين المعتدلين برغم أن الأمور استمرت تسير من سيء إلى أسوأ في إيطاليا وإسبانيا وهنغاريا وبلغاريا وبرغم أن الانتصارات البرلمانية في النمسا وفرنسا ماظهر أنها عابرة . إذ ما كاد الاشتراكيون

السويديون يتولون الحكم حتى سقطت حكومة العمال البريطانية سقطت كان لما دوى شديد وهزمت في انتخابات «الخطاب الأحمر». وفي هذه الأثناء حقق الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان، بعد الهزيمة التي تعرضوا لها في مايو ١٩٢٤، نجاحا كبيرا في الانتخابات الثانية التي أجريت قرب نهاية العام؛ وسويت مشكلة التمييزات مؤقتا بإقرار «خطة داويز»؛ واتخذت الخطوات لإصدار عملة جديدة بدلا من المارك الذي هبطت قيمته إلى أدنى حد. واتاحت هذه التطورات مادة وفيرة لتناقشها الدولية الجديدة، وإن لم تستطع التأثير بصورة جدية على سير الأحداث. ولم يكن الحزب الديموقراطي الاشتراكي في بلغاريا قد ارتبط رسميا باقتراب تسانكوف؛ ولكن عددا من زعمائه كان يعرف بأمره، وعند ما نجح قبل الحزب الاشتراكي في الحكومة الجديدة وبذلك صار شريكا في إخماد التمرد الزراعي - الشيوعي في سبتمبر ١٩٢٤. واشترك، بوصفه عضوا في «كتلة» الحكومة، في الانتخابات العامة التالية وحصل على عدد كبير من المقاعد في البرلمان الجديد، رغم أن الانتخابات أجريت في ظل نظام لاديموقراطي تماما للتصويت. وبرر الديموقراطيون الاشتراكيون اشتراكهم في الحكم بأن حكومة تسانكوف كانت، في الظروف القائمة، أفضل أمل موجود للديموقراطية وبأنهم يستخدمون نفوذهم داخل الحكومة في الحد من الاضطهاد الذي أعقب تمرد الخريف. بيد أنه ثبت أن نفوذهم لم يكن له وجود في هذا المجال؛ وفي مارس ١٩٢٤ انسحبوا رسميا من الحكومة واستأنفوا استقلالهم، ولكنهم ما لبثوا أن صاروا هم أنفسهم ضحايا الاضطهاد الشديد في السنوات التالية، وكان سجل العداء الطويل المتبادل شديدا بين الحزبين الاشتراكيين المتنافسين في بلغاريا، اللذين صار أحدهما «الحزب الشيوعي» كما رأينا، بما يساعد على تفسير موقف الديموقراطيين الاشتراكيين عند حدوث انقلاب تسانكوف. وقد ناقشنا في فصل سابق^(١) الأسباب التي دعت الشيوعيين إلى عدم مساعدة ستامبولسكي.

وقد منحت «دولية الاشتراكيين والعمال» تأييدها الكامل للديموقراطيين

الاشتراكيين البلغاريين منذ لحظة انسحابهم من حكومة تسانكوف في معارضتهم ضد كل من الحكومة والمتطرفين الشيوعيين الزراعيين - الذين انهمتهم بأنهم لجأوا إلى ارتكاب أعمال القتل بالجملة والعنف مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات اضطهادية شديدة . ودعت إلى عقد مؤتمرين اشتراكيين للبلقان في مارس ١٩٢٤ ويونيه ١٩٢٥ حاولت فيهما حل الأحزاب الاشتراكية في بلاد البلقان على القيام بعمل مشترك لمنع الحرب بينها - وبخاصة في مقدونيا - ولتحم العلاقات الودية بينها . وكانت الحرب الأهلية قد اندلعت في بلغاريا ثانياً قبل الاجتماع الثاني بقليل ، وحدثت فيها حادثة القنبلة الشهيرة في كندرائية صوفيا . وقبل هذا التمرد مباشرة كان الأعضاء الشيوعيون قد طردوا من البرلمان : وظلوا بلا تمثيل في البرلمان حتى ١٩٢٧ ثم سمح لهم بتأليف « حزب عمال » ، حصل على أربعة مقاعد في الانتخابات التالية . وفي هذه الأثناء كان الديمقراطيون الاشتراكيون قد طردوا في ١٩٢٦ بعض زعمائهم ممن كانوا على صلة وثيقة باقلام تسانكوف - بينهم آسن تسانكوف وهو غير سيمه المشهور الآخر . وطوال هذه الأحداث ظلت الدكتاتورية قائمة ؛ ولم يستطع حتى الديمقراطيون الاشتراكيين المعتدلين بزمامة يانكو ساكوف ممارسة نشاطهم إلا في أصعب الظروف . ولا ريب في أن الشيوعيين كانوا يحظون بتأييد كبير بين العمال حتى تمرد ١٩٢٣ . وعند ما لحقت بهم الهزيمة واضطروا إلى الالتجاء إلى الأقلية ظلوا جماعة قوية ؛ ولكن الديمقراطيون الاشتراكيين ، وكانوا يعملون متحالفين مع قطاعات معينة من الزراعيين والحرفيين في المدن ، حصلوا على تأييد أكثر شيئاً ما بتأييد قوى من جانب « دولية الاشتراكيين والعمال » التي كانت تعارض الشيوعيين معارضة مريرة كما تعارض الجماعات الرجعية التي عقدت العزم على فرض صورة من الحكم الفاشي على بلاد البلقان .

وفي التقرير الذي قدمته السكرتارية إلى المؤتمر الأول للدولية الجديدة ، الذي عقد في مارسيليا في أغسطس ١٩٢٥ ، استعرضت الأحداث وذكرت تعليقاتها على المرحلة التي بلغها الموقف . وفي رأيها كان هناك تحسن ملحوظ في ظروف

الطبقة العاملة خلال هذين العامين رغم استمرار الدكتاتورية الرجعية في هنغاريا وإيطاليا وأسبانيا وبلغاريا . وأشادت بفضل الأحزاب الاشتراكية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجهودها الموحدة في حل مشكلة التعويضات وفي تحقيق بعض النجاح الجزئى على الأقل في هذا المجال . وهنأت السكرتارية أيضا الدولة بأن المكاسب التي تحققت في التشريعات الاجتماعية والصناعية عقب الحرب أمكن المحافظة عليها بصفة عامة ، رغم ما شن عليها من هجوم تحت ستار الكساح الاقتصادى . ولم تحقق أية مكاسب جديدة ؛ ولكن ذهب التقرير إلى أن الظروف قد صارت مواتية لتقدم تدريجى آخر يمكن تحقيقه بواسطة «دولة الاشتراكيين والعمال» ، و «فدرال النقابات الدولى» في استرداد والحركات المنضمة إليهما؛ وأكد التقرير ضرورة وحدة الطبقة العاملة في تحقيق هذا الهدف، ولكنه لم يشر مطلقا إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق بأى نوع من التعاون مع الكومنترون أو مع الروس . وعلى النقيض من ذلك يبدو أن السكرتارية كانت تعتقد أن الحركة الشيوعية العالمية ، على الأقل خارج الاتحاد السوفيتى ، على وشك أن تتحطم تحت وطأة انقساماتها الداخلية وأنه لن يمضى وقت طويل حتى يعود الاشتراكيون الخاطئون الذين ظلوا خارج «دولة الاشتراكيين والعمال» - أو على الأقل من بقى خارجها من اشتراكيى غرب أوروبا - سيعودون إلى الخطيرة .

ووصفت المهام التى تواجه «دولة الاشتراكيين والعمال» في ١٩٢٥ بأنها تنقسم أساساً إلى ثلاث شعب : الصراع ضد الحرب ومن أجل تحقيق الظروف التى تضمن «سلاماً ثابتاً» ، والصراع ضد الرجعية «التي تقف حجر عثرة في سبيل تحرير الطبقة العاملة من أغلال الرأسمالية» ، و «الصراع من أجل تحسين وضع العاملين الذى يجب أن يعتبر رمزاً له النصر النهائي في تحقيق يوم الاثنين ساعت» . وبعبارة أخرى كان ما تفسر فيه «دولة الاشتراكيين والعمال» بصفة عامة هو العودة إلى ألوان نشاط الدولة الثانية قبل ١٩١٨ ، إلا في البلاد التى تحكمها الدكتاتورية حكماً سافراً ، أى بالعمل على التحسين التدريجى

العلاقات الدولية وظروف الطبقة العاملة باليهود البرلمانية والتقائية . أما الاتجاه شبه الثوري الذي كان يدعو إليه « اتحاد فينا » فقد اختفى كلية : ولم تعد الشيوعية حليفًا محتملًا يمكن اعتبار سياسته على الأقل ملائمة جزئياً للبلاد التي أقفل فيها طريق الإصلاح التدريجي بالعنف : بل صارت عدوًّا يحارب بأمل حرمانها من التأييد بعد إذ ضاع الأمل تماماً في « الثورة العالمية » القريبة .

ولم يمنع هذا الموقف من أن تضغط « دولية الاشتراكيين والعمال » على جميع البلاد التي يمكن الضغط عليها للاعتراف بالقانوني بالاتحاد السوفيتي . وقد تم فعلاً حتى منتصف ١٩٢٥ الاعتراف بالحكومة السوفيتية من جانب الجمهورية الألمانية (في ١٩٢٢) وبريطانيا وإيطاليا والنرويج والنمسا واليونان والسويد والصين والدانمارك والمكسيك وهنغاريا وفرنسا (في ١٩٢٤) واليابان (في ١٩٢٥) - بحيث لم يرفض الاعتراف بها سوى الولايات المتحدة من الدول الكبرى . وقد أبدت « دولية الاشتراكيين والعمال » بوضوح أملها في أن تأييدها للاعتراف بروسيا سيكون من نتائج السرعة تمرير النظام داخل روسيا والعفو العام عن المسجونين السياسيين - وبخاصة من ينتمون منهم إلى الأحزاب الاشتراكية الخفافة . وطالبت أيضاً بانسحاب الجيش الأحمر من جورجيا وإعادة استقلال جورجيا المنشقة والكف عن تدخل السوفيت في شئون دول الحدود المستقلة وبخاصة استونيا . وأبدت بقوة التردد في جورجيا في أغسطس ١٩٢٤ واحتجت ضد محاولة الانقلاب في استونيا في ديسمبر من نفس العام . وقد تأثر موقفها تجاه روسيا إلى حد كبير بوجود ممثلين في اجتماعاتها للأحزاب الروسية المنفية - أبراموفيتش من « الرابطة اليهودية » والحزب المنشقي ، وسوخوملين من الحزب الثوري الاجتماعي ، وتسيريتيللي من مناشقة جورجيا ، وقد رخصت لهذا الأخير بإعداد نشرة تتناول الظروف السائدة في روسيا . وعندما عاد وفد النقابات البريطانية من روسيا في نهاية ١٩٢٤ شنت « دولية الاشتراكيين والعمال » هجوماً قوياً ضد البيانات الطيبة التي أعلنها الوفد عن تحسن ظروف الاقتصاد الروسي وعن الحرية الدينية في روسيا وعن بعض الأمور الأخرى التي كان رأى

زعما أحزاب «دولية الاشتراكيين والعمال» فيها مختلفا تماما . واتهمت دولية العمال والاشتراكيين كلا من ا. ا. بورسل (١٨٧٢ - ١٩٣٥) وفرد براملي (١٨٧٤ - ١٩٢٥) ، رئيس مؤتمر النقابات البريطانية ، ونسكرتير ، بصفة خاصة بإخفاء عيوب الاتحاد السوفيتي دعما لدعوتهما إلى قيام الصداقة بين النقابات البريطانية والروسية ، وبأنهما تجاهلا محاولات روسيا في القضاء على «فدرال النقابات الدولي» ، وبأنهما يعملان ضد مصلحة الحركة التي كان مفروضا أنهما يمثلانها .

أما فيما يتعلق بإيطاليا فإن دولية الاشتراكيين والعمال اتخذت طبعاً موقفا العداء الشديد نحو النظام الفاشي النازي ، وفعلت ما استطاعت لمساعدة الحزب الاشتراكي الإيطالي في المراحل الأخيرة من معارضته . وعندما اغتال الفاشيون الزعيم الاشتراكي الإيطالي جيوكومو مانيولى (١٨٨٥ - ١٩٢٤) في يونيو ١٩٢٤ أحرقت دولية الاشتراكيين والعمال عن استبشاعها وأعلنت احتجاجها قائلة ان الفاشية بهذه الجريمة الوحشية «حفرت لنفسها قبراً لن تخرج منه» . وأعلنت أن البروليتاريا الإيطالية هي التي انتصرت معنويًا على نظام الإرهاب . وسجلت بتحجيد مقاطعة الاشتراكيين الإيطاليين البرلمان ، وبدأ أنها متفائلة تماماً بأمل السقوط الوشيك للنظام الفاشي . بيد أنها ما كانت تستطيع أن تفعل أكثر من الاحتجاج وتقديم مساعدة محدودة للاجئين الاشتراكيين الذين استطاعوا الهرب من إيطاليا ، معظمهم إلى فرنسا (١) .

وفي الوقت الذي عقد فيه مؤتمر مارسيليا سنة ١٩٢٥ كان لدولية الاشتراكيين والعمال نوع ما من الحزب المنضم في كل بلد أوروبية ذات أهمية سوى سويسرا ، ولكن لم يكن لها خارج أوروبا سوى الأحزاب الاشتراكية الصغيرة في الولايات المتحدة (١٥٠٠٠ عضو) والأرجنتين (أقل قليلاً من ١٠٠٠٠ عضو) و «اتحاد العمل» الصغير جداً في غيانا البريطانية (١٠٠٠ عضو) . ومن بين

الأحزاب التي اعتبرت أعضاء الأحزاب المنفية لروسيا (المناشفة والثوريين الاجتماعيين) وأوكرانيا وجورجيا وأرمينيا ، وكذلك جماعة هغارية منفية ، بما فيها كونفي وبوم في فينا . ولم تسجل أعداد أعضاء هذه الأحزاب المنفية . أما الأحزاب الأخرى فقد كان أكثرها عددا هو حزب العمال البريطاني ، وكان عدد أعضائه أكثر من ثلاثة ملايين معظمهم منضم جماعيا عن طريق النقابات . وكان حزب العمال المستقل ، برغم أنه كان منضما إلى حزب العمال : منضما انضماما منفصلا لدولية الاشتراكيين والعمال ب ٥٠.٠٠٠ عضو ، وكذلك كانت البقية الصغيرة من « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » ، (٢٠٠٠ عضو) والجمعية القارية المركزية (أقل من ٢٠٠٠) منضمتين إلى الدولية انضماما منفصلا . وكان التالي في الحجم بعد حزب العمال هو الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني بعد إعادة توحيد (٨٦٩.٠٠٠) وبعده حزب العمال البلجيكي (٦٢١.٠٠٠) عضو بما فيهم النقابات المنضمة) والحزب الديموقراطي الاشتراكي النمساوي (٥٧٠.٠٠٠) . ولم يكن هناك غير ثلاثة أحزاب أخرى تزيد على ١٠٠.٠٠٠ وهي أحزاب تشيكوسلوفاكيا (٢٠٠.٠٠٠) هربيا) والسويد والدانمارك ، ثم فرنسا بعد ذلك (٩٩.٠٠٠) . وكان لبولندا ٦٥.٠٠٠ عضو مقسمين بين ثلاثة أحزاب ، ولكن « الحزب الاشتراكي البولندي » كان يضم معظمهم . وكان لتشيكوسلوفاكيا خمسة أحزاب منضمة معلا — تشيكي وألماني وروثيني وهنغاري وبولندي ؛ ولكن الحزب التشيكي (١١٦.٠٠٠) والالماني (٧٢.٠٠٠) كانا الحزبين الكبيرين الوحيدين . أما بقية الأحزاب المنضمة فكانت صغيرة ، فلم يكن للايطاليين أكثر من ٣١.٠٠٠ وللرومانيين سوى ٨٠٠٠ — وكانوا يؤلفون العنصر الديموقراطي الاشتراكي الذي انفصل عن « حزب العمال الروماني » ، الذي كان أكبر بكثير ولم ينضم إلى دولية العمال والاشتراكيين حتى ١٩٢٨ . وقد أعلنت دولية العمال والاشتراكيين أن مجموع الأعضاء المنضمين ، باستثناء المنفيين ، هو ٦.٢٨٠.٠٠٠ عضو ، كان منهم ٧٥٢.٠٠٠ نساء ، ومجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحوم في آخر انتخابات هو

٢٥,٦٠٠,٠٠٠ منهم حوالى ثمانية ملايين فى ألمانيا وحوالى خمسة ملايين ونصف فى بريطانيا . وكان مجموع ما لهذه الأحزاب من نواب فى البرلمانات المختلفة أكثر قليلا من ١٠٠٠ نائب ، وهو يمثل ١/١٥ فى المائة من المجموع . وكان لديهم ٣١١ جريدة يومية ، أكثر من نصفها كان فى ألمانيا .

وكان يحكم « دولية الاشتراكيين والعمال » بين المؤتمرات لجنة تنفيذية من ٣٨ عضوا ، مع مكتب من ٩ أعضاء . وفى ١٩٢٥ كان من أشهر أعضاء اللجنة التنفيذية آرثر هندرسون وأوتو باور وجين لونجيه ولويس دى بروكير ، و . ج . تسير تيللى (ولد ١٨٨٢) من جورجيا ، وآرثر كريستين ، وهرمان مولر وأوتو ويلز من ألمانيا ، و . و . ه . فليجن من هولندا ، وجوليان بستيرو من اسبانيا ، وأنطونين نيميك من تشيكوسلوفاكيا ، وآرثر انجبرج من السويد ، وزيكوف توبالوفيتش من يوغوسلافيا ، وكارل ف . مادسن من الدانمارك ، وألكساندر بريك من فرنسا ، وكلاوديو تريفيش من إيطاليا . وكان فكتور بيرجر وموريس هيلكيت من الولايات المتحدة أعضاء أيضا اسميا ولكنهما لم يحضرا أى اجتماع بعد الاجتماع الافتتاحى فى هامبورج ١٩٢٣ . وكان بعض الأعضاء المشهورين فى اللجنة التنفيذية قد انصرفوا عنها — منهم مكدونالد وفاندرفلد وستاونج وج . ه . توماس وترولسترا وبرانتيج (الذى كان قد توفى فى فبراير ١٩٢٥) . وكان عدد كبير من هؤلاء الأعضاء ، برانتيج وترولسترا وفاندرفلد ودى بروكير وفليجن ولونجيه وبريك نيميك ومولر ومادسن — وإلى حد ما مكدونالد ، أعضاء نشطين فى « الدولية الثانية » قبل ١٩١٤ . وكانت اللجنة التنفيذية « لدولية الاشتراكيين والعمال » فى مجموعها جماعة من المحاربين القدامى معظمهم من يمين ووسط اشتراكيى ما قبل الحرب ؛ وكانت فى الواقع أوروبية بمحة تقريبا — ويغلب فيها عنصر وسط وغرب أوروبا . وكان أتباعها فى البلقان قليلين جدا ؛ ومن بين الدول التى تناخم روسيا لم يكن هناك سوى بولندا وتشيكوسلوفاكيا اللتين انضمت منهما جماعات كبيرة .

وكان رأينا كانت « دولية الاشتراكيين والعمال » والفدرال الدولى للتقابات،

هامستردام يعملان معا في تعاون وثيق . وكان الفدرال الدولي للنقابات قد أقيم في مؤتمر عقد في امستردام في أغسطس ١٩١٩ بمشاركة «الفدرال الأمريكي للعمل» وسمويل كومبرز كزعم له . وكان كومبرز قد قام بدور هام في مؤتمر باريس للسلام في إنشاء « منظمة العمل الدولية » كهيئة ثلاثية الأطراف تمثل الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على أن تلحق « بعصبة الأمم » المقترحة ، ولكن على أن تكون متمتعة بحكم ذاتي كامل في ميدانها الخاص « بالتشريع » العمال الدولي . وفي الوقت الذي عقد فيه المؤتمر بدا من المؤكد أن « الفدرال الأمريكي للعمل » سينضم إلى « الفدرال الدولي للنقابات » ، ويقوم بدور نشط في عمله . بيد أنه كانت هناك انقسامات حتى منذ البداية . فقد كان الأمريكيون يخشون أن يكون للامان مركز أقوى مما ينبغي في الفدرال الدولي للنقابات ؛ وكانوا يريدون أيضا الابتعاد عن أية صلة بالسياسة ، وبخاصة مع الأحزاب الاشتراكية . وقالوا أيضا أن قيمة الاشتراك المقترحة أعلى مما يجب ؛ ولكن الغالب أن هذا الاعتراض لم يكن سوى عامل ثانوي . وعندما عاد كومبرز وزملاؤه المندوبون إلى الولايات المتحدة وجدوا اختلافا عماليا لا يختلف كثيرا عما كان في أوروبا الغربية . فكان «عمال المناجم المتحدون» يطالبون بتأميم المناجم ، وكانت «روابط عمال السكك الحديدية» تطالب بتأميم السكك الحديدية بمقتضى «خطة بلب»^(١) ؛ وكان الحديث يدور كثيرا حول إنشاء حزب عمال على النمط البريطاني على أن تكون النقابات عناصره الأساسية . وكان هناك أيضا كما رأينا نشاط كبير قائم للاستشارة من جانب الشيوعيين واليساريين ، وبدأت تتخذ إجراءات إخماد للقضاء عليها . وكان زعماء «الفدرال الأمريكي للعمل» مضطرين لتراجع مؤقتا أمام حالة المشاعر السائدة بين الطبقة العاملة : فثلا قبل كومبرز نفسه رئاسة عصبة «خطة بلب» . بيد أن زعامة «الفدرال الأمريكي للعمل» كانت معارضة تماما في إنشاء أي نوع من أحزاب العمال أو أي تحالف مع الاشتراكيين - حتى مع اشتراكيي اليمين المتطرف . ومن ثم هبطت حماسهم «للفدرال الدولي للنقابات»

بسرعة جدا ، وسرعان ما أخذ كومبرز يهاجم موظفيها مطالباً إياهم بأن يمتنعوا عن إدلاء التصريحات في المسائل السياسية وعن التدخل في الشؤون السياسية . وأجلب « الفدرال » بأنه من المستحيل لعاما في الظروف السائدة في أوروبا وضع حد فاصل بين القضايا السياسية والقضايا الصناعية ، وأنه بما لاغنى عنه مطلقا مطالبة الحكومات بالعمل لمصلحة العمال . وأشار في الرد أيضاً إلى أن « الفدرال الأمريكي للعمل » نفسه سبق أن أدلى بتصريحات سياسية عديدة ، وبخاصة عن روسيا ، وذكر كومبرز بمركزه هو في « راجلة خطة بلب » . وواضح أن « الفدرال » انتصر في معركة الكلمات ، ولكن ذلك لم يؤثر في النتيجة . وقرر « الفدرال الأمريكي للعمل » في مؤتمره الذي عقد في مونتريال في يونيو ١٩٢٠ أن يترك مسألة الانضمام إلى الفدرال الدولي لل نقابات في يده اللجنة التنفيذية . وأعقب ذلك مناقشات أخرى كثيرة : فقد رفض الأمريكيون دفع اشتراكهم في « الفدرال » وأنكروا أنهم انضموا إليه . بل أن كومبرز كتب في ديسمبر ١٩٢٠ خطاباً أعلن فيه أن « الفدرال الدولي لل نقابات » قد صار هيئة سياسية دولية مصيرها المنطقي إلى السوفييتية وأنها ذات برنامج « للتشريك » و « الشيوعية » .

وكان ذلك طبعاً هراء مجنأ ؛ بيد أن اتجاه كومبرز انتصر في المؤتمرات التالية « الفدرال الأمريكي للعمل » ، وصارت القطيعة مع الحركة النقابية الأوروبية كاملة . واعتقد أن العامل الأكبر في موقف « الفدرال الأمريكي » لم يكن أن الفدرال الدولي لل نقابات يشغل نفسه بالقضايا السياسية بصفة عامة — لأن « الفدرال الأمريكي » نفسه كان يفعل ذلك — ولكن أن فدراله أمستردام كان ، برغم عدائه الحاد للشيوعية و « للدولة النقابية الحرة » ، يجذب اعتراف البلاد الغربية بالسوفييتات ، في حين لم يكن « الفدرال الأمريكي » ، ولا الحكومة الأمريكية ، عبيداً لذلك . إذ أن الزعة ضد الشيوعية اتخذت في الولايات المتحدة صورة عدم قبول وجود الدولة الروسية الشيوعية ، إلى جانب العداء الشديد نحو الكومنترن و « الدولة النقابية الحرة » . فلم يفرق الأمريكيون ، كما اضطر حتى الجناح اليسني في أوروبا أن يفرق ، بين الاثنين . فقد كانوا ضد الشيوعية في كل صورها

ومن ثم فهم يتأثرون حيثما ترفع رأسها . وكانوا كذلك طبعاً مناهضين بشدة للاشتراكية بقوة ، وعلى هذا الأساس غير ميالين للتفرقة بوضوح بين الشيوعية وصور الاشتراكية الأخرى ، معتبرين الأولى « النتيجة المنطقية » ، الثانية ، على حد قول كومبرز . ولن يمضي وقت طويل حتى يغير كومبرز ، قبل وفاته في ديسمبر ١٩٢٤ بملحة قصيرة ، من عاداته « لدولية أمستردام » ، إلى حد ما ، مما يرجع السبب الأساسي فيه إلى أنه ، عندما انهمزت الموجة الاشتراكية في أوروبا بسبب الكساد ، شغل كل من « الفدرال الدولي للنقابات » ، و « دولية الاشتراكيين والعمال » ، بمهام الإقناذ المباشرة في ألمانيا وغيرها أكثر مما اعتبا بمهاجمة الرأسمالية أو المطالبة بالشريك العام . بيد أن التغيير لم يصل إلى حد يكفي لإعادة « الفدرال الأمريكي للعمل » ، إلى « دولية أمستردام » .

والواقع أن « الفدرال الدولي للنقابات » نفسه كان عند هذه النقطة قد صار ميداناً للحركة التي أقحمته فيها إلى حد كبير النقابات البريطانية . ففي مؤتمر هامبورج التأسيسي لدولية « الاشتراكيين والعمال » ، كان جان أودجست (١٨٧٠ - ١٩٥٠) ، السكرتير المتأوب الهولندي « للفدرال الدولي للنقابات » ، قد أعلن استعداد « الفدرال » ، للتعاون مع « الدولية الاشتراكية » ، الجديدة ؛ وقرر الشيوعيون ، وقد صاروا أمام الاتحاد ثنائية بين اليمين والوسط ، أن يقوموا بحملة جديدة للدعوة لما أسموه « الجبهة المتحدة » ، وأن يستخدموا النقابات الروسية كخط أمى الهجوم . ومن ثم عرض « مجلس نقابات روسيا كلها » ، على أمستردام اقتراحاً بتنسيق العمل ضد الحرب والفاشية . وأجاب « لجنة الإدارة » في أمستردام بأنها لن تتعامل مع النقابات الروسية إلا إذا كفت عن مهاجمة « الفدرال الدولي للعمل » ، وصارت منتقلة حقيقة عن الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية . وعند مارد الروس بنضب على ذلك انقطعت الاتصالات .

وعند هذه النقطة وجه فريد براملي ، سكرتير « مجلس النقابات البريطانية » ، قدماً شديداً « للفدرال الدولي للنقابات » ، لموقفه في مؤتمر فيينا في يونيو ١٩٢٤ ؛

وبعد مناقشة حادة أصدر المؤتمر قرارا يعبر عن الأسف لغبة الروس وأصدر تعليماته « للسكتب » باستمرار التشاور معهم بقصد حملهم على الانضمام على أساس قبول قواعد « الفدرال الدولى للتقابات » وشروط عضويته . وفى هذا المؤتمر استقال ج. ه. توماس من الرئاسة وخلفه ا. ا. بورسل ، الذى كان أكثر منه يسارية بكثير . وانتخب أيضا شخص ثالث ، بريطانى ، سكرتيرا للاشتراك فى الوظيفة مع أودجيسست وزميله الألمانى ، جوهان ساسبنافى ، اللذين كانا يقسمان العمل حتى ذلك الوقت .

وفى الشهر التالى دعت اللجنة التنفيذية « للفدرال » التقابات الروسية إلى الانضمام . وأجاب الروس مقترحين عقد مؤتمرين « دولية امستردام » ، وخصمها المباشر « الدولية التقابية الحرة » . وهندت طلب « الفدرال » إلى الروس أن يحدوا بالضبط الأسس التى يرونها أساسا للنقاشات ؛ وأجاب تومسكى ، الزعيم التقابى الروسى ، بأن التقابات الروسية على استعداد للتعاون مع دولية تقوم على أساس مبدأ « جرب الطبقات إلى النهاية » ، و« الرفض التام لآية صورة من صور التعاون الطبقي » . واقترح عقد اجتماع تمهيدى بين امستردام والتقابات الروسية . وبرغم موافقة المندوبين البريطانيين قرر « المجلس العام » للفدرال رفض العرض فى فبراير ١٩٢٥ ، ولكنه أعلن استعداده لقبول انضمام « مجلس التقابات لروسيا كلها » ، بالشروط القائمة .

وأعقب ذلك اجتماع فى لندن فى أبريل ١٩٢٥ بين الروس و « المجلس العام » لمجلس التقابات البريطانية . واتفق فى هذا الاجتماع على إنشاء « لجنة استشارية بريطانية روسية » تمثل الميئتين ، مع موافقة الروس على الانضمام إلى دولية تقابية جديدة أساسها دولية أمستردام ، وموافقة البريطانيين على تأييد عقد اجتماع بين ممثلى الروس و « الفدرال الدولى للتقابات » ، بلا شروط . ولكن بعد عدة اتصالات أخرى رفض « الفدرال » ، برغم اعتراض الأعضاء البريطانيين ، تمديد اقتراحه الذى عرضه فى فبراير ١٩٢٥ ، كما رفض طلبا تقدم به البريطانيون

بأن يعيد الفدرال النظر في قراره . وفي ذلك الوقت كانت النقابات البريطانية على أعتاب الأزمة التي أدت إلى الإضراب العام في ١٩٢٦ . وعندما انهار الإضراب العام وترك المعدنون البريطانيون يقاثلون وحدهم ، قام كل من « الدولية النقابية الحمراء » والكومنترن بحملة شديدة ضد « خيانة » المعدنين وهاجمات مؤتمر النقابات البريطانية هجوما شديدا . وفي هذه الأثناء جمعت النقابات الروسية مبالغ كبيرة جدا لمساعدة المعدنين وطالبت مؤتمر النقابات البريطانية ودولية أمستردام بتنظيم حملة تأييد دولية لهم بما في ذلك حظر قتل الفصح . وفي اجتماعات مختلفة « اللجنة البريطانية الروسية » تبادل الجانبان العبارات القاضية ، وإن كان الممثلون البريطانيون استمروا يحثون على عقد مؤتمر بلا شروط بين « الفدرال الدول للنقابات » والروس . وأدت هذه الأحداث إلى إنهاء اللجنة البريطانية الروسية قبل مضي وقت طويل وإلى تخلي البريطانيين تماما عن محاولة ضم الروس إلى دولية أمستردام . والواقع أن المسألة كلها انبثقت من اتجاه مؤقت للرأى العام النقابي البريطاني إلى اليسار في أعقاب زيارة وفد النقابات البريطانية إلى روسيا في ١٩٢٤ . وبهزيمة الإضراب انعكس هذا الاتجاه اليسارى بصورة حاسمة ؛ وصار في وسع دولية أمستردام أن تسير في طريقها لا يزعجها دعاة الوحدة النقابية .

ويجب أن لا نفترض أن النقابات البريطانية تحولت في هذه الفترة ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ ، إلى الشيوعية . فبراملي وبررسل وجورج هيكس (١٨٧٩ - ١٩٥٤) ، الشخصيات البارزة فيها ، لم يكونوا من مجنذى الشيوعية كذهب أو كسياسة بأى معنى من المعانى . بيد أن اضطهادهم كانت طيبة بما راوه أو سمعوه من التقدم الاقتصادى الروسى في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وتمشوا لفكرة إمكان تحقيق الوحدة النقابية عمليا حتى إذا لم تكن هناك أية وحدة في الميدان السياسى . كما أنهم لم يتعرضوا لمشاكل قيام نقابات شيوعية منافسة في بلادهم ، وكذلك لم يتعرضوا كثيرا لمشاكل وجود قوّة شيوعي كبير داخل للنقابات الرئيسية - برغم ا. ج. كوك - ومن ثم لم يفهموا مدى عمق المشاعر

ضد الشيوعية السائدة بين زملائهم في أوروبا ، الذين تعرض معظمهم لتجربة مختلفة تماما . وبدأ لهم أنه مما لا مناقشة فيه أنه ينبغي أن توالف النقابات في جميع البلاد حركة متحدة ؛ وتوقعوا أن تدوى « الدولية النقابية الحمراء » دون ضجة إذا انضمت النقابات الروسية إلى « الفدرال الدولى للنقابات » . وصحيح أن الزعماء البريطانيين في هذه السنوات كانوا يرعون فعلا في سياسة نقابية أكثر صلاية ، وبخاصة بعد الهزيمة المشينة التي لحقت بحكومة مكدونالد في قضية « الخطاب الأحمر » . فقد كانوا يساريين بالمقارنة بمن سبقهم ومن جاء بعدهم من الزعماء ؛ ولكن ذلك كان شيئا مختلفا تماما عن أن يكونوا شيوعيين أو وضع الحركة النقابية البريطانية تحت السيطرة الشيوعية أو النفوذ الشيوعي . وكان برامل قبل ذلك داعية نشطا في حزب العمال المستقل ، وكان بورسل من أنصار اشتراكية الطوائف : وكان جورج هيكس ، زعيم عمال البناء ، عضوا ذا تاريخ طويل في الفدرال « الديموقراطى الاشتراكي » ، وكان و.م. سيتين (ولد ١٨٨٧) ، الذى خلف برامل في سكرتارية مؤتمر النقابات وتولى أمره إبان الإضراب العام ، كهربائيا ذا اتجاه يسارى في شبابه في حركة « مندوبى الورش » ، ولكنه كان قد اتجه إلى اليمين إلى حد كبير قبل أن يتولى منصبه . وكان آرثر بوف (١٨٧٠ - ١٩٥٥) ، زعيم عمال الصلب ورئيس مؤتمر النقابات البريطانية إبان الاضراب العام ، معروفا بانستمراره بأنه معتدل .

وهكذا ابتداء من ١٩٢٦ عادت العلاقات النقابية الدولية إلى ما كانت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات تقريبا . وصحيح أن النزاع بين البريطانيين والأوروبيين الآخرين استمر في ١٩٢٧ ، عندما رفضت الأغلبية في مؤتمر باريس في أغسطس إعادة انتخاب بورسل رئيسا وقبلت استقالة اثنين من السكرتارين الثلاثة — هما أودجيت و.ج. و. براون — وترك ساسيناخ وحده في هذا المنصب . وبعد ذلك مباشرة صفي مؤتمر النقابات البريطانية أعمال « اللجنة البريطانية الروسية » نهائيا ، وكانت قد توقفت عن العمل قبل ذلك بفترة . وفي العام التالى سوى

النزاع الذى أثير داخل « الفدرال الدولى لل نقابات » . وانتخب سبترين رئيسا ؛ وكف البريطانيون عن مضايقة الدولية إذ انشغلوا بالعمل على معالجة الجروح الخطيرة التى أصابتهم نتيجة لمزيمتهم فى ١٩٢٦ .

وفى هذه الأثناء كانت الدولية الاشتراكية تسير فى طريقها متعرضة لمزادات أقل من « الفدرال الدولى لل نقابات » . وقرر مؤتمر مارسيليا فى ١٩٢٥ نقل المقر الرئيسى من لندن إلى زيورخ ، وتم النقل قبل نهاية العام . واستمر أدلر سكرتيرا لها ، ولكن « اللجنة الإدارية » التى كانت مؤلفة من بريطانيين فقط حل محلها — حتى ١٩٢٨ — « المكتب » الذى كان يضم أعضاء من البلاد الرئيسية . ولم يجتمع المؤتمر الثانى «لدولية الاشتراكيين والعمال» حتى ١٩٢٨ ، وكان اجتماعه هذه المرة فى بروكسل .

وقد ظل الأعضاء العاملون فى اللجنة التنفيذية طوال هذه الفترة بلا تغيير تقريباً . فيما عدا الأعضاء الذين كانوا يستقيلون ويعودون عندما يتولون مناصب فى حكومات بلادهم . كما لم يحدث تغيير كبير فى الأحزاب المنضمة . وقد انضم السويسريون أخيراً إلى « الدولية » فى ١٩٢٦ وبعدهم إسلاندا فى نفس العام . وفى مقابل ذلك انسحب الديموقراطيون الاشتراكيون الترويجيون عندما اتحدوا ثانية مع حزب العمال الترويجى الذى لم يكن منضماً . ولم يدخل الدولية أى حزب غير أوروبى جديد سوى « يوالى صهيون » ، الحزب الاشتراكى اليهودى ، الذى سمح له بتمثيل عمال فلسطين بتفويض . وانقسم الحزبان الأرجنتينى إلى فريقين متنافسين . واستمر المناشفة الروس والثوريون الاجتماعيون والمناشفة من جورجيا يعتبرون أحزاباً بمنظمة بنفس مبادئهم السابقين . وفى النمسا انضم الحزب الألمانى والحزب التشيكي منفصلين ، برغم أنهما كانا يعملان فى اتصال وثيق معاً . وفى بريطانيا كان حزب العمال المستقل قد هبط إلى مجرد ٣٠,٠٠٠ عضو فقط .

ولا يكاد التقرير الطويل الذى قدمته السكرتارية إلى مؤتمر بروكسل ، فى

بمجموعه ، يبدو كتحريير هيئة مكرسة أساسا لقضية الاشتراكية . فقد كان قسم كبير جدا منه يتناول قضايا ، مثل سياسة « عصبة الأمم » وتكوينها ونزع السلاح والفاشية ، لا علاقة مباشرة بينها وبين التقدم نحو المجتمع الاشتراكي ، أيا كانت أهميتها للاشتراكيين . والواقع أن التقرير اعترف بأن أية محاولة للتقدم نحو المجتمع الاشتراكي كانت ، وما زالت ، غير عملية . وقد جاء فيه حديث كثير من خطوات التقدم في سبيل استقرار اقتصاديات البلاد المختلفة ، وبخاصة ألمانيا في ظل « خطة داووز » ؛ وبرغم ملاحظة استمرار البطالة إلى حد خطير في كثير من البلاد فإن ذلك عزى إلى التقدم التكنولوجي الذي يوفر اليد العاملة أكثر منه إلى أى خلل في الاقتصاد الرأسمالي . وبدأ التقرير متطلعا إلى فترة من الرخاء الاقتصادى المتزايد في ظل ظروف الاستقرار المتحسنة : ولم يتضمن أية إشارة إلى الكساد الكبير الذى سيبدأ بانهار سوق الأوراق المالية في أمريكا بعد ذلك بسنة واحدة . واستبعدت التنبؤات الشيوعية بقرب وقوع أزمة باعتبارها نتاج آمال كاذبة لا أساس لها — ولا ريب في أنها كانت كذلك ؛ ولكن كانت هناك أيضا آمال لا أساس لها من جانب زعماء دولية الاشتراكيين والعمال الذين بدأ أنهم قد قبلوا تماما أن يكون التقدم تدريجيا جدا ، حتى في ميدان التشريع الاجتماعى ، وأنهم وضعوا أملهم الرئيسى في « عصبة الأمم » كأداة للسلام ونزع السلاح . وفيما يتعلق بألمانيا أبدت الدولية رضا ملحوظا . وقد سرت جدا لنجاح النسبى الذى حققه الحزب الديموقراطى الاشتراكي الألمانى في انتخابات الرايخستاج ، ولم تبد أى توقع لخطر النازية المتزايدة ، برغم أنها كانت متنبهة تماما لنجاح الفاشية الإيطالية في استكمال غزوها لحركة الطبقة العاملة الإيطالية ؛ وكانت إيطاليا في ذلك الوقت قد انضمت إلى قائمة الأحزاب الاشتراكية فى المنفى التى لا يمكن الحصول على إحصائيات لعضويتها .

وفي يولييه ١٩٣١ ، عندما عقدت « دولية الاشتراكيين والعمال » مؤتمرها التالى في فينا ، كانت وجهة النظر إلى شئون العالم قد اختلفت تماما ، وأقر تقرير السكرتارية مكان الصدارة للأزمة الاقتصادية العالمية التى وصفها بأنها « أخطر

أزمة مرت بها الرأسمالية ، ، وبأنها تسيطر على « الحياة السياسية والاقتصادية بأكملها في العالم » . نيد أن التقرير لم يتضمن أى إجماع بأن الرأسمالية العالمية دخلت « أزمتها الأخيرة » التي كان الشيوعيون يتطلعون إليها . بل على النقيض من ذلك فالتقرير ، رغم اعترافه بأهمية العوامل السياسية ، وصف الأزمة بأنها « مرحلة في الدورة الاقتصادية الرأسمالية » ، واعتبرها بمثابة « للازمات السابقة » التي مرت دائما بنفس المراحل — صعود ثم ازدهار مفاجئ ، ثم أزمة ثم كساد ثم صعود تدريجي ثانياً ، . وكان واضحا أن واضع تقرير « دولية الاشتراكيين والعمال » يتوقعون أن تفيق الرأسمالية من الأزمة الجديدة كما أفاق من الأزمات السابقة ، وأعلنوا أن المهمتين الكبيرتين اللتين تواجهان الأحزاب الاشتراكية هما : « قاتلوا الأزمة — قاتلوا الفاشية » ، وأضافوا « وهناك شيء واحد جوهري بالنسبة للمهمتين ، هو المحافظة على السلام وتنظيمه » . وبدلا من أن تعمل « دولية العمال والاشتراكيين » على استغلال الأزمة كوصيلة لإثارة المشاعر الثورية بين الناس ، أرادت أن تجعل الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الموقف ، واقترحت الاستمرار في الحملات من أجل السلام وضد الفاشية التي كانت قد بدأتها قبل أن تنفج الأزمة .

والواقع أنه كان من المعترف به أن الخطر الفاشي قد زاد وانتشر نتيجة للكثرة الاقتصادية . وقد اضطرت السكرتارية إلى أن تسجل أنه منذ ١٩٢٩ أضيفت يوغوسلافيا إلى قائمة البلاد الخاضعة للحكم الدكتاتوري ، وأن بولندا قد اتجهت نحو الدكتاتورية إلى حد كبير جدا ، وأن الصراع ضد الفاشية قد دخل مرحلة حرجية في ألمانيا والنمسا وفنلندا . ومقابل ذلك كان حزب العمال البريطاني في الحكم منذ سنتين ، واحتفظ الديموقراطيون الاشتراكيون الدانماركيون بالحكم في ائتلاف مع الراديكاليين مدة مماثلة . وفي تشيكوسلوفاكيا أيضا كان هناك ائتلاف يضم الأحزاب الاشتراكية في الحكم منذ أواخر ١٩٢٩ . بالإضافة إلى أنه في إسبانيا تولت الحكم مؤخرا حكومة جمهورية للاشتراكيين نصيب فيها بعد انتصار اليسار في انتخابات البلديات التي أجريت في أبريل ١٩٣١ . ولم يكن في

أوروبا أى بلد آخر تولى الاشتراكيون فيه الحكم فى الفترة التى أعدها فيها التقرير .

وفى غدد من البلاد التى كانت الفاشية تتقدم فيها بسرعة تحول الصراع فى ١٩٣١ إلى مقترحات لإعادة النظر فى الدستور بطريقة تدمر الحكم البرلماني . وكان هذا هو ما حدث فى بولندا والنمسا وفنلندا وكذلك فى ألمانيا . وفى ألمانيا كان النازيون قد حصلوا على مكاسب كبيرة فى انتخابات سبتمبر ١٩٣٠ ؛ وبعد ذلك بشهرين كان أنصار بيلسودسكى قد انتصروا فى الانتخابات البولندية العامة ، ولكنهم لم يحصلوا على أغلبية الثلثين التى تتطلبها إعادة النظر فى الدستور^(١) . وفى النمسا كان الاشتراكيون قد حصلوا على نتيجة طيبة فى الانتخابات فى نفس الشهر ، ولكنهم لم يستطيعوا منع زيادة الإرهاب والعنف اللذين قام بهما عصابات « الهايمفر » المسلحة^(٢) . وفى جميع هذه البلاد كانت « دولية العمال والاشتراكيين » قد احتجت المرة تلو المرة على تقييد حرية القول والحكم البرلماني ، وعلى اعتقال زعماء الاشتراكيين واغتيال عدد غير قليل منهم ، وعلى تزايد العنف من جانب العناصر الفاشية . بيد أنها لم تستطع أن تفعل أكثر من الاحتجاج والاتجاه إلى الرأى العام العالمى بأمل أن يؤثر ذلك إلى حد ما على الدكتاتورين المقيبلين . واستمرت أيضا تحتج بقوة على استمرار الاضطهاد، بل وزيادته ، ضد المتهمين السياسيين فى كل من الاتحاد السوفيتى والبلاد التى خضعت فعلا لنوع من الحكم الفاشي ، مثل هنغاريا ويوغوسلافيا ؛ وضعت ما فى وسعها ، عن طريق « رصيد مانيوتى » الخاص الذى جمع لإحياء ذكر الزعيم الاشتراكي الإيطالى الذى اغتيل ، للتخفيف عن ضحايا الاضطهاد الفاشي . بيد أن ذلك لم يكن شيئا يذكر بالنسبة للحاجة المتزايدة بسرعة .

وكان من بين آثار الأزمة الاقتصادية توثيق الصلة بين « دولية الاشتراكيين

(١) انظر آخر الفصل التاسع عشر .

(٢) انظر الفصل العشرين .

والعمال ، و«الفيدرال الدولى للتقابات» . وفى أكتوبر ١٩٣٠ عقدت الهيئتان اجتماعاً مشتركاً في كولونيا وأنشأتا لجنة خاصة لإعداد تقرير عن الإجراءات التى يجب اتخاذها لمقاومة الأزمة . وصدر تقرير اللجنة بعد ذلك بشهور قليلة وجعل موضع التأكد الأساسى هو فشل الرأسمالية فى المحافظة على مستوى فى القدرة الشرائية يكتفى لامتناس الإنتاجية النامية بسرعة ، وعارض بشدة فى إجراءات سحب العملة من السوق التى تنجأت إليها الحكومات والمصارف المركزية تحت ضغط صعوبات ميزان المدفوعات . وأكد أهمية المحافظة على الأجور لدعم القوة الشرائية لدى الطبقة العاملة ، وكذلك ضرورة تخفيض ساعات العمل لنشر العمالة ورفع سن ترك المدرسة كإجراء خاص لتخفيض البطالة بين الناشئين . وكان التقرير وثيقة مسهبة تسجل أساساً السياسة المعروفة التى اتبعتها الأحزاب الاشتراكية فى معالجة الأزمات . وأكد التقرير حق العمل أو الحصول على ما يكتفى للحياة عن طريق التأمين أو المعونة ؛ كما أكد أن من واجب الحكومات أن توفر عمالة إضافية عن طريق الأشغال العامة . وبرغم أن التقرير صدر باسم «الفيدرال الدولى للتقابات» ، و«الدولية الاشتراكية» ، فإن تأثيره كان ضعيفاً . وسارت الأزمة من سيئ إلى أسوأ ؛ واستمرت محاولات علاجها بإجراءات سحب العملة — الأمر الذى كان يزيدُها فى الحقيقة سوءاً — إلى أن شرع الرئيس روزفلت عند ما تولى الحكم فى أمريكا فى سلسلة من الإجراءات التى عرفت باسم «التعامل الجديد» . بيد أن هذه الأمور لا تدخل فى نطاق الفترة التى ينطويها المجلد الحالى .

وكانت «دولية الاشتراكيين والعمال» لا تزال فى ١٩٣١ تمثل نفس القطاعات تقريباً من الحركة الاشتراكية التى كانت تمثلها فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٨ . وابتداءً من ١٩٢٩ ، عند ما استقال آرثر هندرسون من الرئاسة — التى احتفظ بها منذ البداية — بسبب تولى وزارة الخارجية فى حكومة العمال البريطانية ، عاد أميل فاندرفلد إلى الرئاسة مستأنفاً المركز الذى تولاها فى الدولية الثانية قبل ١٩١٤ . وفى ١٩٣١ كان الموت قد حرم «دولية الاشتراكيين والعمال» من بعض

زعماؤها القدامى ، أبرزهم هرمان مولر (توفي ١٩٣١) من ألمانيا وجاكوب
 بيسيتير (توفي ١٩٣٠) من رومانيا وجوزيف ووترز (١٨٧١ - ١٩٢٩)
 من بلجيكا وهرمان دياماند (١٨٦١ - ١٩٣١) من بولندا ؛ ولكن في معظم
 الأحيان ظل نفس الأشخاص يحتلون الصدارة . وكان تسرتيللي من جورجيا
 قد استقال من اللجنة التنفيذية في ١٩٢٩ ؛ وفي ١٩٣١ تار نزاع مرير بين الثوريين
 الاجتماعيين الروس في المنفى الذين عزلوا سوخوملين من مركزه في اللجنة التنفيذية
 ولكنهم لم يستطيعوا الاتفاق على مرشح جديد . وظل رافايل آراموفيتش يمثل
 المناشقة المنفيين . وعن إيطاليا كان توحيد الجماعات الاشتراكية في المنفى في يولي
 ١٩٣٠ قد أدى إلى تعيين بيتروني (ولد ١٨٩١) كممثل لإيطاليا جديد في اللجنة
 التنفيذية في دولية الاشتراكيين والعمال . وفي الأرجنتين ظل الانقسام بين
 الأحزاب الاشتراكية المتنافسة قائماً برغم جهود الدولية ؛ كما لم تنجح الدولية
 في اجتذاب أية أحزاب غير أوروبية أخرى إلى صفوفها . وكان حزب العمال
 المستقل البريطاني قد جدد في فبراير ١٩٣١ محاولة إقناع زعماء « الدولية » ، بعقد
 مؤتمر وحدة اشتراكي مفتوح للجميع ؛ ولكن « الدولية » ، أجابت بأن مثل هذا
 الاجتماع لن يكون سوى مسرح ملامح العناصر المدمرة ، ولم يبقه الأمر إلى شيء .
 وكانت « الدولية » ، قد استمرت تركز قسماً كبيراً من انتباهها إلى شئون عصبة
 الأمم ، وبخاصة نزاع السلاح فيما يتعلق « بالمؤتمر التهديد لنزع السلاح » ، الذي
 كان قد نجح أخيراً في ترتيب عقد المؤتمر الكامل المحدد له فبراير ١٩٣٢ . وكان
 هندرسون ، باسم حكومة العمال البريطانية ، نشطاً بصفة خاصة في هذا المجال
 وظل على اتصال وثيق « بالدولية » ، بعد استقالته من رئاستها . كما كان تأييد
 « الدولية » ، قوياً للقرارات الخاصة « بالهدنة الجبركية الدولية » ، التي كان ولیم
 جراهام ، رئيس « مجلس التجارة » البريطاني في عهد العمال ، من محركيها
 الرئيسيين .

وبالاختصار كانت « دولية الاشتراكيين والعمال » في ١٩٣١ مستمرة في
 نفس أنواع النشاط التي كانت تمارسها قبل الازمة الاقتصادية العالمية ، مع فرق

أنها اضطرت إلى زيادة اهتمامها كثيراً بالخطر الفاشي النامي وبال حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة لمعالجة البطالة المتزايدة في البلاد الرأسمالية . ولم تكن هناك إشارة إلى أى اتجاه نحو العمل على تحقيق قدر أكبر من وحدة الطبقة العاملة في مواجهة هذه الأخطار ، أو أى تخفيف لحدة العداء بين « الدوليات » المتنافسة .

ويجب الآن أن ننقل من « دولية الاشتراكيين والعمال » إلى خصمها الرئيسى « الكومنترن » . وكانت هذه المنظمة في سنواتها الأولى تلتقي سنوياً في مؤتمر كامل ، وبين المؤتمرات تركت سلطات واسعة جداً في يد « اللجنة التنفيذية » . والنظرية التى قام عليها الكومنترن ، كما رأينا ، هى نظرية الحركة الواحدة الموجهة مركزياً ووظيفتها هى السيطرة على أساليب « الثورة العالمية » واستراتيجيتها : بحيث أن الحزب الشيوعى فى كل بلد لا يعتبر نفسه هيئة مستقلة لها الحق فى أن تقرر سياستها وتتار زعماءها ، بل مجرد قطاع من الكل ، مع ما يصاحب ذلك من أن الكومنترن يستطيع إصدار الأوامر إليها وأن « اللجنة التنفيذية » ، للكومنترن لها حق مراجعة قرارات المؤتمر القومى لأى حزب بذاته وليس قرارات اللجان التنفيذية لحسب . وداخل هذا الإطار العام من السيطرة المركزية التى تهدف إلى « الثورة العالمية » ، تجب دراسة تاريخ الكومنترن — برغم أن النظرية طبعاً لم تكن ممكنة التطبيق عملياً دائماً .

وقد عقد الكومنترن مؤتمراته المحددة فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ . ولكن المؤتمر الخامس لم يعقد إلا فى صيف ١٩٢٤ ، وفيه تقرر عقد المؤتمرات المقبلة كل عامين . ولكن ما حدث أن الكومنترن برغم قواعده لم يعقد أى مؤتمر فى ١٩٣٦ ؛ ولم يجتمع المؤتمر التالى إلا فى ١٩٢٨ . ولأريب فى أن هذا الانقطاع الطويل إنما يرجع إلى أنه الصراع داخل روسيا على السلطة بين ستالين ومنافسيه كان فى ذروته فى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ، وكان لا بد أن يتحول إلى معركة منهجية ضخمة تقسم الكومنترن إذا عقد المؤتمر . وفى ١٩٢٨ كانت

أخرج المراحل في هذا الصراع قد انتهت باستئصال زينوفيف بعد تروتسكي ؛ وبرغم أن الصراع التالى بين ستالين وبوخارين كان قد بلغ أشده ، فإن ستالين كان واقفاً من مركزه فى السلطة إلى حد يجعل فى وسعه المخاطرة بالسلاح باجتماع الكومنترن . والواقع أنه كان المناسبة التى أتم فيها القضاء على بوخارين ، وسرعان ما أعقبه طرد بوخارين من زعامة الكومنترن ، التى اشترك فيها ستالين بعد ذلك بدور مباشر أكبر بكثير .

ولإن السنوات القليلة الأولى من وجود الكومنترن كن الاعتقاد السائد فيه أن موجة « الثورة العالمية » ستحملة إلى تحقيق أهدافه . وكان يبذل أقصى جهوده كما رأينا فى شن الحرب على الوسط ، أكثر حتى من الجناح اليميني بين الاشتراكيين ، أثناء محاولاته لإنشاء أحزاب شيوعية من يضمن لإخلاصهم الثورى فى كل مكان . ولكن فى ١٩٢١ كان قد صار من الجلى أن الموجة الثورية تتراجع وأنه لا بد من مرور فترة قبل أن يصبح من الممكن نقل الثورة إلى البلاد الأخرى . وصار من الواضح أيضاً ، وبخاصة بعد أحداث ألمانيا فى ١٩٢١ ، أن انتهاج سياسة الانقلابات بدلاً من أن تجتذب جماهير العمال إلى الشيوعيين ترك أثراً عكسياً . وفى روسيا نفسها ، بعد إضرابات بتروجراد فى يناير ١٩٢١ وإخماد تمرد كرونستات ، كان قد حدث تغيير عميق فى الاستراتيجية الداخلية تضمنته « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وما صاحبها من تحسن فى معاملة الفلاحين . وكان لا بد لهذه التغييرات الداخلية أن تحدث رد فعل فى السياسة الخارجية وفى « الكومنترن » باعتباره أداة روسيا فى علاقاتها مع حركات الطبقة العاملة فى العالم الخارجى . وكان لنين نفسه قد قد الشيوعيين الأجانب الذين خضعوا للانحرافات اليسارية الطفولية ، وتقدم فى المؤتمرات الذى عقد فى يونيو ويوليه ١٩٢١ بشعار « إلى الجماهير ! » ، يناشد به أحزاب الكومنترن ألا تسمح لنفسها بالانزاع عن جمهرة العمال كشعبة منفصلة وأن تنشئ صلات مع هذه الجمهرة بإظهار الاستعداد للتعاون معها ، حتى إذا كان ذلك يتطلب على الاشتراك فى بعض الأعمال مع هيئات زعامتها يمينية أو من الوسط .

وصحيح أن لثين وهو يقدم هذه المشورة أعلن أيضا ، في عبارات صارت مشهورة في كتابه عن « الشيوعية اليسارية » ، أن دور التأييد الذي يعرضه الشيوعيون على الاشتراكيين هو « دور الحبل في رفع المشنوق » .

وهكذا ولدت في يونيه ١٩٢١ فكرة « الجبهة المتحدة » - تلك العبارة التي يحولها الإبهام إلى حشد كبير والتي ستؤدي إلى نزاعات عديدة في تفسيرها في الأعوام التالية . وأياً كانت النية التي تمكن وراء « الجبهة المتحدة » فانها كانت تطوى عند ما عرضت على التراجع عن أساليب الإقسام المتطرفة التي سادت في السنوات السابقة . ولهذا السبب قامت ضدها معارضة شديدة من الجانب الشيوعيين الغربيين ، الذين كانوا قد تلقوا مؤخرا جدا تعليمات بقطع كل صلة بينهم وبين « الحزبة الاجتماعية » من الوسط واليمين ، ومن ثم وجدوا صعوبة كبيرة في أن يفهموا لماذا يطلب اليهم الآن التكاتف معهم . وقد فسر لهم الأمر بأن هناك خطأين متضادين من الأهمية بمكان أن يتجنهما الشيوعيون بنفس القدر . أحدهما هو « الانتهازية » ، التي تتضمن التضيحية بالمبدأ من أجل الحصول على تأييد الطبقة العاملة بسرعة على حساب الأهداف الثورية . والثاني هو « الانزالية » ، في شيعة منفصلة التي تؤدي إلى انقطاع الصلات بينهم وبين الجماهير العاملة برفض الاشتراك في حملات الإصلاح التي تهم الجماهرة الكبرى من العمال بصورة مباشرة . وطلب إلى الأحزاب الشيوعية أن تفتح طريقها المستقيم الضيق دون أن تقع في أى من هذين الخطأين . وكان ذلك يعني عملا أن الشيوعيين يجب أن يجدوا وسائلًا للتعاون مع الأحزاب التي انشعقوا عليها أخيرا مع تجنب الوقوع في أسرها والمحافظة على حقهم الكامل في الاستقلال في العمل ، وكذلك أن يعملوا داخل النقابات القائمة ، رغم أن زعماءها من اليمينيين ، ويحاولون دفعها نحو صلاية أكثر والامتناع عن إنشاء نقابات منافسة ستكون أضعف من أن تضع نفسها على رأس الصراع الصناعي بصورة فعالة .

ويكن وراء هذا التغيير في الاتجاه طبعاً إدراك الزعماء الروس ، أو معظمهم

على الأقل ، أن الأمل في « الثورة العالمية » الوشيكة قد زال ، وأن مهمة الشيوعيين في السنوات القليلة التالية هي بناء قوتهم حتى يكونوا في مركز أقوى عندما تعود الفرصة ، وكانوا على ثقة من أنها ستعود . فكأن روسيا اضطرت إلى التراجع كثيرا عن السياسات التي كانت تلائم فترة التدخل الخارجي والحرب الأهلية ، وأن تركز نفسها لبناء قوتها في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، لا بد كذلك أن تتحول الشيوعية العالمية من أساليب الثورة المباشرة إلى أساليب قيادة جمهرة العمال في الصراع اليومي من أجل تحسين ظروف العمل ، أو منعها من أن تزداد سوءا .

وقد انبثقت عن مناقشات مؤتمر الكومنترن في ١٩٢١ شعارات أخرى إلى جانب « إلى الجماهير » و « الجبهة المتحدة » . فقد صارت عبارة « حكم العمال » تستخدم كثيرا ؛ وكانت هي أيضا موضع تفسيرات كثيرة . فقد كان من الممكن تفسيرها على أنها تعني أنه حيثما يكون الديمقراطيون الاشتراكيون والشيوعيين معا أغلبية في البرلمان ، فإنه ينبغي على الشيوعيين أن يكونوا على استعداد للدخول في حكومات ائتلافية تحكم طبعا للأوضاع الديمقراطية البرلمانية ، فتؤيد الإصلاحات التقدمية وتستخدم قوتها في دعم مركز الطبقة العاملة . وهذا هو التفسير الذي أخذت به فعلا تلك الأجزاء من ألمانيا التي تحققت في برلمانات ولاياتها أغليات اشتراكية — شيوعية وقتية ^(١) . بيد أن « حكم العمال » يمكن أن يعني أيضا قيام حكومة سوفيتية تطبق نظام دكتاتورية البروليتاريا ؛ ولم تحصل هذه السياسة على تأييد عام إلا لأن العبارة تركت بلا تحديد بين هذين المعنيين . فكان من الواضح أن راديك ، الذي كان في ١٩٢١ يعد المستشار الروسي الأول في شئون غرب أوروبا ، كان يميل إلى التفسير الأول : في حين كان زينوفيف ، رئيس الكومنترن ، يميل إلى الثاني بنفس الوضوح ؛ بيد أن جمهرة الرأى في روسيا كانت مع راديك في هذه الفترة . وإلى جانب ذلك كان

هناك حديث كثير حول « حكم العمال والفلاحين » ، وفي سنة ١٩٢٢ عقد الروس « مؤتمر فلاحين دولي » ، تقرر فيه إنشاء « دولية فلاحين حراء » ، قبل سقوط حكم الفلاحين الذي أقامه ستامبولسكي في بلغاريا مباشرة . ولم يفته هذا القرار إلى شيء بسبب عدم تأييد الفلاحين له تأييداً ثابتاً كافياً ؛ ولكن من الواضح أنه قصد به أن يكون الهيئة الدولية المصاحبة لتغير الموقف تجاه الفلاحين الروس بمناسبة « السياسة الاقتصادية الجديدة » . والواقع أن البلاشفة كانوا يحشون ، تحت تأثير تغير الظروف ، عن وسيلة لزيادة قوتهم الفعالة في العالم ، ليس بين العمال الصناعيين وحدهم بالمشاركة بنصيب أكبر في صراعاتهم اليومية ، بل وأيضا بين الفلاحين الذين كانوا يحسون بأن الطبقات الحاكمة تضاعدهم .

وهكذا فإن الكومنترن في ١٩٢١ والسنتين أو الثلاث التالية اتجهت سياسة جديدة إلى اليمين ، وبذلك محاولات الحصول على مركز يمكن منه التأثير على أعضاء الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والنقابات التي يترعها الديمقراطيون الاشتراكيون . وبالنظر إلى الرقوض البات الذي قوبلت به محاولات التقرب من الكومنترن نحو أحزاب الدولية الثانية ، فإن السياسة الجديدة أحرزت نجاحا أكبر في الميدان النقابي منه في الميدان السياسي . وعُدل عموما عن محاولات إنشاء نقابات منافسة ، وأحرز الشيوعيون بعض النجاح في الحصول على مراكز ذات نفوذ على في النقابات القائمة . وكان لهذا التغيير في الخطة أثره في ألمانيا حتى سياسيا ، حيث أثار نزاعات حادة داخل الحزب الشيوعي ولم ينفذ إلا تحت ضغط قوى من جانب الروس أو الكومنترن . وقد أبدى مؤتمر الحزب الشيوعي الألماني الذي عقد في يناير ١٩٢٣ في ليزج السياسة الجديدة بزعامة هينريخ براندلر ، ولكنه لم يلبث أن غلب على أمره في نفس العام بسبب نتائج صراع الروهر وبسبب تردده هو والكومنترن في السياسة التي تتبع حياله . وأعقب هذا الفشل طرد براندلر ، الذي جعله زينويف كيش الفداء في حين كان الجزء الأكبر من المسؤولية في الإخفاق يقع على عاتق الكومنترن .

وأدت الأحداث في ألمانيا ١٩٣٣ ، وما تلاها من مفاوضات انتهت بمحطة داووز ، إلى إعادة النظر في سياسة الكومنترن مرة أخرى . فوضع حدين نوعين من « الجبهة المتحدة » — الأول هو « الجبهة المتحدة من أعلى » ، وينطوي على تعاون في أعلى مستوى بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، والآخر « الجبهة المتحدة من أسفل » ويرفض مثل هذا التعاون ولكن يقصد به أن يتضافر الشيوعيون وجنود الديمقراطي الاشتراكيين والنقائين في حركات مشتركة كان الشيوعيون يأملون أن يتولوا قيادتها وتوجيهها لتلائم أغراضهم . وأيد زيفوفيتش النوع الثاني من « الجبهة المتحدة » كما أيد ذلك التفسير لعبارة « حكم العمال » الذي يلائمه ويجعل منه نوعا ما من دكتاتورية البروليتاريا . وهكذا اتجهت سياسة الكومنترن إلى اليسار ثانيا ، ولكن ليس لحد الرجوع إلى أساليب ١٩١٩ بأي حال — إذ استمر الإدراك سائدا بأنه لا أمل في « ثورة عالمية مباشرة » ، وأن المهمة المباشرة هي إثارة العمال إلى إتباع سياسة أكثر صلابة في تحقيق مطالبهم الاقتصادية القريبة .

وكان هناك بالإضافة إلى ذلك تيارات متقاطعة . ففكار رأينا كانت النقابات البريطانية تتجه إلى اليسار بعد ١٩٢٤ مع اقتراب أزمة المعدلين وسوء الحالة الاقتصادية بعد سقوط حكومة العمال . وكانت فرصة الحصول على التأييد النقابي البريطاني أمثل من أن تضيق ؛ وفي ١٩٢٥ — ١٩٢٦ استخدمت النقابات البريطانية لدعم سياسة « الجبهة المتحدة » في الشؤون النقابية . وبدأ في المؤتمر الخامس للكومنترن في ١٩٢٤ أن هناك تحولا حاسما إلى اليسار بتغيير براندل في الزعامة الألمانية ؛ ولكن الكومنترن ظل في الواقع يقبع طوال السنتين التاليتين سياسات مختلفة في مواقف مختلفة ولا يمكن تحديد اتجاه واضح . ويساعد هذا الإيهام في تفسير السبب الذي أدى إلى عدم عقد المؤتمر الذي حدده عام ١٩٢٦ . ففي ١٩٢٥ طرد الزعماء اليساريون الألمان الذين حلوا محل براندل بتهمة الانحراف اليساري ؛ وصار ارنست تايلبان (١٨٨٦ — ١٩٤٤) ، الذي سارع بقبول السياسة الجديدة ، الزعيم المعترف به للحزب الشيوعي الألماني .

وفي هذه الأثناء كانت النزاعات القائمة داخل الحزب الشيوعي الروسي تبلغ ذروتها . وكان ستالين قد تخلص فعلا من تروتسكي في المنافسة على الزعامة بعد موت لينين ؛ ثم قرب نهاية ١٩٢٥ كان ستالين وزيروفيف قد تشاجرا ، وكانا حتى ذلك الوقت حلفاء ، حول المعاملة التي يعامل بها الفلاحون الأفضل حالا . وفي العام التالي تحالف تروتسكي وزيروفيف ضد ستالين ؛ و انتهى العام بطرد زيروفيف من زعامة الكومنترن ووضع بوخارين مكانه — وهو تحول حاسم إلى اليمين . وفي ١٩٢٧ تعرضت الأحزاب الشيوعية خارج روسيا لحملات تطهير للعناصر اليسارية بين زعمائها كانت لها آثار بعيدة المدى ، في حين ظل الصراع بين ستالين وخصومه متأججا داخل روسيا . وفي نفس العام حدث ، في تعاقب سريع ، انهيار السياسة الشيوعية في الصين وانتهاء الاتفاق التجاري بين بريطانيا وروسيا والمرد الفاشل في فينا وسلسلة من الأحداث الأخرى التي أثارت ذهرا جديدا من الحرب في الاتحاد السوفيتي . وقبل نهاية العام كان تروتسكي وزيروفيف قد طردا من الحزب الشيوعي ، وانتهت تماما فترة « الجبهة المتحدة » في تاريخ الكومنترن . وفي الوقت الذي عقد فيه مؤتمر الكومنترن السادس في ١٩٢٨ ساد القول بأن « فترة ثالثة » في تاريخ ما بعد الحرب على وشك أن تبدأ ، فترة تختلف عن قترتي « الثورة ، المباشرة و « الجبهة المتحدة » ؛ ولكن لم يكن هناك من لديه فكرة واضحة عما تنطوي عليه هذه الفترة . فكان هناك البعض ، بما فيهم بوخارين ، يتوقع استمرار انتعاش الرأسمالية — وهم بذلك يتفوقون مع التحليل الذي جاء في تقرير سكرتارية «دولية الاشتراكيين والعمال» إلى مؤتمرها في ١٩٢٨ ؛ في حين تنبأ آخرون بأزمة وشيكة في العالم الرأسمالي تفتح الطريق نحو تقدم ثوري جديد . وكرس بوخارين ، الذي كان قد أدرك فعلا أنه لن يترك زعما الكومنترن طويلا ، قسما من خطابه كرئيس لل مؤتمر لعرض وجهة النظر الأولى ، كما هاجم بقوة التصلب المزاييد في المنهج والسياسة الذي كان ستالين يعمل على فرضه على الحركة الشيوعية . واستشهد بخطاب كان قد تلقاه فيما مضى من لينين يقول فيه « إذا أبعدت جميع الأذكياء غير الموثوق فيهم تماما واحتفظت

بالأغبياء المخلصين فقط فإنك ستدمر الحزب قطعا . . وليس مما يدعو إلى العجب أنه سرعان ما أعفى من منصبه الكبير ، أو أن أحدا لم يعين محله فلم يرغب ستالين أن يكون له منافس يستطيع ، من مركزه كرئيس لسياسة الشيوعية العالمية ، أن يتحدى سلطته .

ولم يعقد أى مؤتمر كامل آخر للحكومتين بعد ١٩٢٨ إلا في ١٩٣٥ - وكان هتلر في ذلك الوقت قد تولى الحكم في ألمانيا منذ سنتين ، وتجاوزت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ مدة مرحلة خطرها الأقصى في ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . وكانت الشيوعية كحركة عالمية تكيف نفسها تدريجيا إبان هذه الفترة مع التغييرات التي حدثت في الموقف العالمى نتيجة لانهايار الحركات العالمية الألمانية التي كانت قوية في وقت ما ولاثر الأزمة الاقتصادية في الحركات العالمية في البلاد الرأسمالية الكبرى الأخرى . وكان يجب مواجهة حقيقة أن الأزمة الاقتصادية ، برغم أن آثارها كانت أسوأ من أية أزمة سابقة للرأسمالية ، لم تؤد إلى إثارة العمال إلى القيام بعمل ثورى ، بل إلى ثورة مضادة في البلاد الذي كان الشيوعيون يركزون فيه أملهم في أن يتبع الأمثلة الروسية ، وفي البلاد الأخرى إلى مطلب لاثورى تماما باتخاذ إجراءات إنعاش الاقتصاد الرأسمالى للحد من المعاناة التي تتعرض لها الطبقات الأحرار حالا بسبب البطالة وسحب العملة من السوق . وتبين أن « الفترة الثالثة » التي أعلن مقدمها في ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ليست فترة انتصار وتقدم بروتارى ، بل فترة نمو قاتى على نطاق واسع وتراجع عام لقوى النفاية والديموقراطية الاشتراكية وتصعد خطير في صفوف الشيوعيين . وبصفة عامة كان رد الفعل الأول بين الشيوعيين للأزمة الاقتصادية في سنواتها الأولى هو الانسحاب إلى اليسار ، لأن أزمة الرأسمالية يدت في أول الأمر فرصة واضحة لتعديد الدعوة الثورية وانقلب الجماهير ضد الزعماء الديموقراطيين الاشتراكيين الذين بدا هجرهم عن القيام بأى شىء من أجل هذه الجماهير . وقد حصل الجناح اليميني للحزب الألمانى في ١٩٢٨ على أغلبية في « لجنته التنفيذية » لفترة قصيرة جدا ، ولكنها طردت على الفور بأوامر من الحكومتين . وبعد ذلك عاد الحزب

الاماني إلى طاعته الكومنترن ، ووجد نفسه في مواجهة قوة النازي النامية التي ظهرت بوضوح لأول مرة في نجاح النازيين في انتخابات سبتمبر ١٩٣٠ . وقد وقف الكومنترن إبان الازمة جانبا لا يستطيع التأثير كثيرا في سير الاحداث ويتقابه القلق بصورة متزايدة بسبب عواقب الصراعات الدائرة داخل الاتحاد السوفيتي في أنحاء العالم . وكان الروس أنفسهم ليسهم ما يكفيهم تماما إبان هذه السنوات في تنفيذ خطة السنوات الخمس ، الأولى والمشاكل الضخمة لتجميع الزراعي . فقد كان ستالين مشغولا بتصفية الكولاك وتدمير بقايا المعارضة داخل الاتحاد السوفيتي إلى حد لم يترك له وقتا يقيح له الاهتمام بشئون العالم الخارجي أكثر من اهتمام فانوي . وحدثت مشاكل « تروتسكية » في كثير من الأحزاب الشيوعية خارج روسيا ؛ ورغم أن الازمة بطبيعة الحال جلبت لهم كثيرين من المحبذين الجدد ، وبصفة خاصة بين المتعطلين والشباب ، فإن هؤلاء المحبذين لم يكن قيادهم سهلا في ظل النظام الشديد الذي اعتبر فرضه ضروريا دون الاهتمام كثيرا بالظروف المختلفة في كل بلد بذاته . ومنذ اللحظة التي أعلن فيها ستالين لأول مرة نظريته الخاصة ببناء « الاشتراكية في بلد واحد » ، في سنة ١٩٢٤ تحول الكومنترن أكثر فأكثر إلى مجرد جهاز خاضع للشيوعيين الروس يستخدم في الدفاع عن الاتحاد السوفيتي ضد أعدائه ، أكثر منه أي تعبير منظم عن حركة عالمية تدافع عن المصالح العامة للطبقة العاملة . والحقيقة أنه ما كان يمكن أن يصير غير ذلك بالنظر إلى عدم وجود أي مشاعر ثورية على نطاق واسع بين العمال في البلاد الرأسمالية . لأنه بعد أن صار من الواضح أن ألمانيا قد خرجت من الميدان فيما يتعلق بالثورة الشيوعية أو الاشتراكية - وخرجت الصين ، كما بدا ، من الحلبة نهائيا - لم يعد هناك مكان « الثورة الاشتراكية » التالية . فبالأكد لم يكن لها مكان في فرنسا ولا بريطانيا ولا الولايات المتحدة ، ولا حتى الهند ، حيث كان نقوذ غاندي في ذروته . وكذلك بالتأكيد لم يكن لها مكان في إيطاليا التي سحقتها الفاشية . ولا في البلاد السكندنافية ، التي كانت تمر بالازمة بشكل أفضل نسبيا ، أو في النمسا حيث كانت الديمقراطية الاشتراكية تراجع

باستمرار أمام الرجعية وما تقوم به من أعمال العنف المتزايد ؛ أو في بولندا حيث كان بيلسودسكى يدعم بسرعة سلطته الدكتاتورية ؛ أو هنغاريا حيث تربع هورتى فى ثبات وانهارت حركة الطبقة العاملة تماما تقريبا . وقد كانت هناك ولاشك إمكانيات ثورية أوسع فى المكسيك ؛ وكانت الثورات ، من نوع ما ، وباء منتفرا فى أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية . بيد أن مثل هذه الثورات ، حتى إذا اتخذت اتجاها اشتراكيا أو شيوعيا - وهو أمر بدا غير محتمل - لم تكن ذات صلة تقريبا بالموقف الذى يواجهه الكومنترن فى المناطق الرئيسية فى العالم الرأسمالى . فالأزمة العالمية هيأت الفرص لإثارة الشعب ، ولا شيء أكثر من ذلك ؛ وإثارة الشعب ، حتى إذا كان للاتحاد السوفيتى استطاع أن يستفيد منها إلى حد ما فى معاملاته مع العالم الخارجى ، فإنها ما كانت تستطيع أن تفعل شيئا فى إحياء الآمال التى أنشئ فى ظلها الكومنترن غداة الحرب العالمية الأولى .

ولم يكن النازى قد استولوا على الحكم بعد فى ألمانيا فى النقطة التى تنتهى عندها الفترة التى أتاوها فى هذا المجلد ، كما أن الرئيس روزفلت لم يكن قد بدأ بعد فى « تعامله الجسديد » فى الولايات المتحدة . وكذلك لم تكن أفكار ج . م . كينز قد أحدثت الثورة التى أحدثتها فى المجال الاقتصادى إبان السنوات القليلة التالية . وصحيح أن كينز كان قد تقبى خطى ج . ا . هوبسون وأعلن أنه من النبا . محاولة مراجعة وضع البطالة بإجراءات سحب العملة وحدها ، وهى التى تزيد الحالة سوءا ؛ بيد أن الأساس النظرى لأفكاره وإمكانياتها فى إعادة بناء الرأسمالية على أساس من المعالة الكاملة لم يكن قد فهم بعد إلا قليلا . وكان الديموقراطيون الاشتراكيون ، مثلهم فى ذلك مثل الشيوعيين ، لا يزالون يصرون على أن الأزمة والبطالة الواسعة ظاهرتان متكررتان بصورة حتمية فى النظام الرأسمالى ولا سبيل إلى التخلص منهما إلا باتساع اقتصاد اشتراكى ؛ وإن كان الديموقراطيون الاشتراكيون ، فى عدائهم للثورة ، يطالبون بإجراءات ملطفة تودى إلى إنعاش الرأسمالية مصحوبة بتحسينات فى ظروف العمال فى ظلها ، فى

حين كان الشيوعيون يؤملون في انقيادها السريع ويقبأون به ، برغم أنهم لم يكونوا مستعدين بأى شئ . يحمل عليها شوى « الثورة العالمية » التي كان من الواضح أنها لن تقع . وكان الشيوعيون لا يزالون يعتبرون الفاشية مجرد التجاء من جانب الرأسمالية إلى الصنف والأساليب الدكتاتورية في مقاومة مطالب الطبقة العاملة ، وبرفضهم الاعتراف بأنها تمثل قوة جديدة ، تعمل بتأييد الرأسمالية في الواقع ، ولكنها تقوم على أسس خاصة بها من النزعة القومية والعسكرية . ولاشك أنه كان هناك ما يبرر ، إلى حد ما ، وجهة النظر هذه فيما يتعلق بالصور التي اتخذتها الفاشية وشبه الفاشية في بلاد البلقان وفي بولندا وهنغاريا ، وحتى في إيطاليا ؛ وإن كان حتى في هذه البلاد مما يضل المرء أن يتجاهل العناصر القومية والعسكرية ويمرر إلى طبقاتها الرأسمالية المتخلفة نسبيا فتوقا وقدرة لم تكن تملكهما قطعا . أما في ألمانيا ، فبرغم أن الرأسمالية كانت طبعا أقوى بكثير وأكثر نموا ، فإنه كان من غير المعقول أكثر حتى من البلاد الأخرى اعتبار هتلر مجرد عميل رأسى ، أو حتى اعتبار تقدم الرأسمالية شيئا سينتهى قبل مضي وقت طويل لعدم قدرتها على حل « متناقضات الاقتصاد الرأسمالى » ، وبذلك تعمل فعلا على الاجتهاد نحو ثورة اشتراكية أو شيوعية . وسيفهم الشيوعيون مع الوقت أن الفاشية هي أقوى أعدائهم وأخطرهم ، وسيغيرون استراتيجيتهم ويبحثون عن حلفاء ينضمون إليهم في جهاد ضد الفاشية في العالم كله . بيد أن هذا الإدراك لم يتحقق إلا بعد أن كان هتلر قد دمر جمهورية ويمار ودعم سلطته في ألمانيا كمرحلة أولى للسيطرة على أوروبا ، بل والعالم .

ومعكنا دعت الدوليتان المتنافستان طوال الفترة التي يتناولها هذا المجلد إلى سياسات أبعد من أن تقع أى فرصة حقيقية للعمل المشترك بينهما . فقد كانت « دولية برن » وخليفتهما « دولية الاشتراكيين والعمال » ، هفنان موقف العداء باستمرار من مفهوم « الثورة العالمية » ، ومن فكرة تفرد مشلى الطبقة العاملة بالحكم — وطبعا أشد عداء حتى من ذلك لحكم حزب واحد يدعى أنه يمثل هذه الطبقة . فقد كانتا مؤلفتين من ديمقراطيين برلمانيين لا يدهون أى حق في إقامة

الاشتراكية إلا برضا أغلبية الشعب في كل بلد مثلاً في انتخابات برلمانية حرة حيثما أمكن على أساس حق الانتخاب العام . والواقع أنهم ، بالنسبة للبلاد التي لا يمكن فيها إجراء مثل هذه الانتخابات ، لم تكن لهم رسالة : وكل ما كانوا يستطيعون أن يعملوه هو الاحتجاج فقط على الإجراءات غير الديمقراطية التي أبدتهم تماماً عن السلطة السياسية . أما بالنسبة للبلاد التي تسود فيها . أساساً ، نظم برلمانية — وهي البلاد التي عقدوا عليها آمالهم — فإنهم تصوروا فيها تحولاً تدريجياً بين أغلبية الشعوب إلى الاشتراكية ، وتحسناً تدريجياً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؛ وبعد أن يتم تحول الأغلبية إلى الاشتراكية يبدأ تحول تدريجي آخر ينطوي ، إبان فترة الانتقال ، على اقتصاد مختلط تتعايش فيه الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية في سلام . وكان من الواضح أن هذا التقدم التدريجي نحو الاشتراكية يتطلب استمرار عمل النظام الرأسمالي والحفاظ على رخائه بقدر الإمكان وكذلك تجنب الحرب بين الأمم المختلفة . ومن هنا جاء « إخلاص » دولية الاشتراكيين والعمال ، وأحزابها المنضمة لقضية السلام والتحكيم الدولي ونزع السلاح ورغبتها في مساعدة عملية الإنعاش الاقتصادي ، عندما تعرضت بلاد هذه الأحزاب لوطأة الأزمة العالمية ، بدلاً من استخدام الأزمة في إثارة المصاعب في وجه الرأسمالية أكثر .

ومقابل هذه النظرة إلى الأمور تصور الشيوعيون الموقف العالمي على أسس مختلفة تماماً . فبالنسبة لهم كانت الثورة الروسية مرحلة الافتتاح في « ثورة عالمية » ستقع بالضرورة لأن النظام الرأسمالي لا بد أن ينهار ، إن عاجلاً أو آجلاً ، تحت ضغط متناقضاته الداخلية ، وتخلفه الاشتراكية باعتبارها البديل الوحيد الممكن في سير تطور العالم . إن الروس شقوا الطريق ؛ وعلى بروليتاريات البلاد الأخرى التزام لا مفر منه بأن تحنو حنوم وتستخدم نفس الأساليب التي أثبتت كفايتها بصورة فعالة في اقتدار « الثورة الروسية » وفي تمكينها من المحافظة على نفسها ضد أعداء أهراباء كثيرين . وحتى عندما تأجلت آمالهم الأولى في « ثورة عالمية » سرية ، فإنها تأجلت غصب ولم يعدل عنها . فالتوقيت قد يكون موضع شك : أما النتيجة والأساليب التي تستخدم فلا شك فيها . إن الثورة المقبلة

مستكون على نطاق العالم كله ولا تنقسم ، وإن كان توقيتها قد يختلف من بلد إلى بلد . ومن ثم فإن المهمة الأساسية هي خلق المفاعل الثورية بين الجماهير الكادحة في جميع البلاد واستخدام كل صعوبة تواجه الرأسمالية العالمية والأمبريالية كفرصة لزيادة التخمر الثوري ، دون اعتبار للآثار المباشرة على ظروف الطبقة العاملة . وكان طبعاً من الضروري الوقوف إلى جانب العمال فيما يتعلق بمطالبهم المباشرة — لأن ذلك كان شرطاً ضرورياً لاجتذابهم إلى جانب الثورة — ولكن نتائج هذه الصراعات اليومية لا أهمية لها إلا بقدر ما تؤثر في النجاح الثوري .

ولم يرد الشيوعيون رفق النظام الرأسمالي ليستمروا حتى يتم تحقيق الاشتراكية تدريجياً ؛ بل كانوا يريدون تدميره ، وإلى أن يصبح ذلك ممكناً ، إرماقه والتشريح عليه بقدم ما يستطيعون . وبذلوا جهودهم بصفة خاصة ، وهم يتقنون انهياره في مراكز قوته الرئيسية ، في إثارة الاضطرابات ضده في البلاد الخاضعة — المستعمرات ومجالات النفوذ الاقتصادية — التي يعتمد عليها في جزء من قوته . ولما كانت روسيا بلداً آسيوياً كما هي بلد أوروبي ، فإن أنسب الوسائل لتحقيق ذلك كانت في آسيا ، وبخاصة في الصين ، التي كانت تمر بثورتها الخاصة بزعماء سان يات سن . وكانت هناك أيضاً فرص في الهند ، وهي تصارع من أجل الحكم الذاتي ضد البريطانيين ، وفي إندونيسيا ، تحت الحكم الهولندي ، وفي بلاد الشرق الأوسط ، من مصر ، تحت الاحتلال البريطاني ، إلى إيران ، التي ظلت أمداً طويلاً مسرحاً لصراع بين بريطانيا وروسيا . وخارج آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط كانت هناك فرص في المكسيك وفي أجزاء كثيرة أخرى من أمريكا اللاتينية لإثارة المقاومة ضد الإمبريالية الأمريكية ، وفي جنوب أفريقيا بين عمال المناجم المضطهدين تحت السيطرة البيضاء . وقد انتهزت كل هذه الفرص وأوفدت رسل من روسيا والكومنترن كان لهم نشاطهم المستمر في كل مكان تقريباً ؛ وبالإضافة إلى ذلك جلب عدد كبير من الثوريين الأجانب إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب على فنون الحياة الثورية وأوجه النظر الروسية . وكان انهيار التحالف

بين الشيوعيين الصينيين والكيومتانغ خيرية قاصمة للاتحاد السوفيتي والكمونترن، لئلا له من أثر في الشرق الأقصى غصب، بل وأيضاً لآثاره الأوسع نطاقاً على هيئة الشيوعية. ولكن سياسة إثارة المتاعب ضد الإمبرياليين لم يعدل عنها؛ بل إنها تلقت دفعة جديدة بالازمة الاقتصادية العالمية التي كانت أشد ماتكون وقعا على البلاد التي تعتمد أساساً على السوق العالمي الحصول على المواد الأولية. وكان الديموقراطيون الاشتراكيون على استعداد طبعاً مثل الشيوعيين للاحتجاج ضد مساوىء الإمبريالية وللطالبة بحق الحكم الذاتي للمجوعوب الخاضعة؛ ولكنهم اتجهوا إلى التفكير أساساً على أساس من التنازلات التدريجية من جانب الدول الإمبريالية وإدخال الحكم البرلماني الديموقراطي في البلاد التي مازالت تخضع لحكم أرستقراطي إقطاعي، وليس على أساس تمرد أو ثورة تقوم بها المستعمرات. ومن ثم كانت استحالته أن يعمل الديموقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون معاً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية لا تفل عنها في أوروبا أو الولايات المتحدة. فبرغم أن كليهما من دعاة الاشتراكية، وأنهما طالبا بالملكية الجماعية في وسائل الإنتاج والقضاء على التفرقة العنصرية، فإنهما كانا يفسران كلا من الاشتراكية وأساليب تحقيقها تفسيراً مختلفاً.

وإني أختم قصة الدوليتين المتنافستين في ١٩٣١ والصراع بينهما ما زال قائماً. كما هو قائم حتى اليوم بين وجهتي النظر المتصارعتين. وكان لا بد أن يبقى كذلك إلا إذا انهار الاتحاد السوفيتي بحيث لا تبقى هناك قاعدة للشيوعية كقوة عالمية، أو إذا فقد الديموقراطيون الاشتراكيون ولا جبهة العمال في البلاد الرأسمالية المتقدمة — الأمر الذي لم يحدث قط إلا في ألمانيا. فضلاً عن أن هذا الصراع كان لا بد أن يسيطر على شئون الاشتراكية العالمية، برغم أنه كان هناك دائماً اشتراكيون أفراد غديدون يوجهون قدراً شديداً لكلا الفريقين المتطرفين وليسوا على استعداد للنظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه المثل الجميد الذي لا مفر من اتباعه، ولا للاكتفاء بالتدريجية القنوعة التي انتهجها الاشتراكيون البرلمانيون زعماء «دولية الاشتراكيين والعمال»؛ وقد ظل «المتوسطون»، كما رأينا المرة بعد المرة، عاجزين بين العملاقين المتنافسين.

الفصل الثالث والعشرون

الولايات المتحدة — كندا

لقد رأينا في جزء سابق من هذا المؤلف أن الاشتراكية في الولايات المتحدة بعد أن أحرزت تقدماً بسرعة طيبة حوالي سنة ١٩١٢ كانت قد بدأت تفقد نفوذها قبل نشوب الحرب الأوروبية في ١٩١٤^(١). وقد بذلت بعض المحاولات في تفسير هذه الواقعة في المجلد الثالث من هذا المؤلف ؛ ولا حاجة بنا إلى العودة إليها ثانياً . وكل ما يلزم قوله هنا هو أن العوامل التي أضرت بالاشتراكية قبل ١٩١٤ ظلت تؤثر بصورة أكثر شدة بعد الحرب واستمرت تعمل ، بعد فترة انقطاع قصيرة إبان سنوات الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات ، إلى الوقت الحاضر . وإني واثق أن أهم هذه العوامل هو النجاح الهجيب للرأسمالية الأمريكية في « تسليم البضاعة » على نطاق متزايد باستمرار — باستثناء فترة الأزمة التي انعكس فيها الاتجاه بمحنة — ووصول نصيب كبير من هذه الإنتاجية المتزايدة إلى أيدي العمال الأمريكيين . وكانت هذه الظاهرة الأخيرة أوضح طبعاً منذ « التعامل الجديد » في الثلاثينات منها قبل ذلك . وقد زادت قوة المساومة لدى النقابات الأمريكية بصورة حاسمة ، واستخدمت هذه القوة في الحصول على قدر كبير جداً من الأمن الاجتماعي وتحسين وضعها ، وليس في الحصول على أجور أعلى فقط ؛ ولم يتم ذلك بالهجوم على النظام الرأسمالي ولكن باعتباره بوسائل الضغط المستمر من أجل عقود أفضل للعمل . وفي نفس الوقت كانت رأسمالية الولايات المتحدة ، التي عرفت من قبل بتطرفها في العداء نحو مطالب النقابات ، تغير استراتيجيتها تغييراً جذرياً ، وتدرك مزايا شراء تأييد النقابات والعمال بتنازلات كبيرة — وهي تنازلات كانت تستطيع أن تتحملها من فائضها الوفير . ففي ذلك الاقتصاد المتوسع بسرعة الذي تميز بمهالة كاملة باستمرار تقريباً ، كان

(١) انظر الجزء الثاني من المجلد الثالث الفصل الواحد وعشرين .

من مصلحة العمال تماماً ، بمعنى مادي ، ألا يبعثوا طاقاتهم في محاولة قلب الرأسمالية ، بل أن يتعاونوا معها ، منع اليقظة الدائمة والاستعداد بالنظر إلى احتمال ألا تدوم هذه الظروف إلى الأبد .

وما جعل انتاج هذه السياسة أيسر أن المجتمع الأمريكي قد صار ، بسبب الميوط الحاد في الهجرة ، أكثر تجانساً بكثير مما كان ، مما أدى إلى هبوط شديد في النفوذ الأوروبي على أساليب التفكير الأمريكية ، بما في ذلك النفوذ الاشتراكي . وقبل ذلك كانت الحركة الاشتراكية في الولايات المتحدة إلى حد كبير تحت سيطرة المفاهيم الأوروبية التي حملتها معها الموجات المتتابعة من المهاجرين : فالاشتراكية لم تسيطر قط على أخيلة البهرة الكبرى من العمال المولودين في أمريكا ، مما يرجع السبب الأكبر فيه إلى أن التسكوين الطبقي الأمريكي كان أكثر سيولة بكثير ، ولم يشعروا كأفراد أنه حكم عليهم بالبقاء طوال حياتهم في وضع اجتماعي أدنى لا فكاك منه . إذ أن عدم وجود أرستقراطية وراثية ثابتة الجذور وقوية ، وإمكان الصعود في السلم الاجتماعي بالمجهود الشخصي ، جملاً الوعى الطبقي أقل قوة بكثير مما هو في أوروبا ، كما أن فرص التحسن المادي ، برغم أن الحدود الجديدة ، التي كانت مهرباً للجهامير من عبودية الأجر قد قفلت تقريباً قبل ١٩١٤ بمدة ، كانت طيبة إلى حد يكفي لإطفاء جذوة الرغبة في أحداث تغيير ثوري في البناء الأساسي للمجتمع . وكانت الاشتراكية بالنسبة لمعظم الأمريكيين ، بما فيهم العمال ، منهباً أجنبياً لا يصلح لظروف الولايات المتحدة بل وموضع كراهية أيضاً لأنهم بدت تقطوى على تدخل متزايد من جانب الدولة في حياة الناس وفرض سيطرات بيروقراطية تتعارض مع المفاهيم الأمريكية عن الحرية .

فالاشتراكية التي وجدت في الولايات المتحدة في ١٩١٤ كانت منهباً لا تؤمن به سوى أقلية صغيرة بعضهم من المهاجرين من أوروبا أو من أبنائهم الذين أخذوا أفكارهم عن آباء من المهاجرين ، وبعضهم من المثاليين الذين أقاموا

اشتراكيهم على دواعى الضرورة أكثر بكثير مما أقاموها على أى مفهوم للحرب الطبقية .

وكان انهيار الدولة الثانية ومسارة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الكبرى إلى الوقوف وراء حكوماتها ضربة كبرى للاشتراكيين الأمريكيين ، الذين كانوا قد تبنا جددا البيانات المناهضة للحرب والمناهضة للامبريالية التي أصدرتها الدولة ، ووجد معظمهم صعوبة في فهم كيف أمكن أن يحدث الانهيار . ولما لم تكن هناك في ١٩١٤ أية مناقشة حول دخول الولايات المتحدة وشيكاً في الحرب ، فإن الاشتراكيين الأمريكيين لم يضطروا إلى مواجهة أية مشكلة حول التصويت أو رفض التصويت لاعتمادات الحرب . فقد كانوا في البداية مجرد مقترحين ؛ وكان أول ما يفكر فيه معظمهم هو إمكانيات وضع حد للصراع البغيض . وانضمت أقلية صغيرة ، منها وليم أنجليش والنيج (ولد ١٨٧٧) و م . ا . م . سيمونز (ولد ١٨٧٠) وجون سبارجو (ولد ١٨٧٦) ، إلى جانب الحلفاء منددين بالزعة العسكرية الألمانية باعتبارها تقوم بدور الرجل الشرير في القصة وباشراكي الأغلبية الألمان بوصفهم معاونيها الخونة ؛ وظهرت علامات الولاء للزعة الألمانية بين بعضهم ، على الأقل الأمريكيين الذين من أصل ألماني من أهل ولاية ويسكونسن . ولكن الجبهة الكبرى اكتفت بالتنديد بالصراع ، دون تفرقة بين المتقاتلين ، على أنها « حرب امبريالية » ، انبثقت عن المنافسة الرأسمالية الامبريالية بين الدول الكبرى وفرضت على عامة الناس ضد رغبتهم ومصالحهم . وفي سبتمبر ١٩١٤ أرسلت « اللجنة التنفيذية القومية » للحزب الاشتراكي الأمريكي إلى الأحزاب الأوروبية اقتراحاً بعقد مؤتمر دولي يعقد في واشنطن للنظر في وسائل وطرق وضع حد للحرب . ولم تمر أحزاب الدول المحاربة هذا النداء اهتماماً ؛ ولكن بعض الأحزاب الأوروبية من البلاد المحايدة أجابت بالموافقة ودعت إلى عقد المؤتمر المقترح في أرض أوروبية محايدة وليس في الولايات المتحدة . وقبل الحزب الاشتراكي الأمريكي هذا الاقتراح ؛ وأعدت الترتيبات الأولية للتوتمر لعقده في كوبنهاجن في

يناير ١٩١٥ ، وكان الأمر يكون في هذه المرحلة لا يزالون يأملون في أن توفد الأحزاب الاشتراكية في البلاد المحاربة مندوبين عنها . وعند ما وجدوا أن الأمر ليس كذلك ، فقدوا اهتمامهم بالأمر . وكان كاميل هوريسان ، سكرتير المكتب الاشتراكي الدولي ، قد كتب مهاجماً المؤتمر المقترح على أساس أن وقته لم يحن بعد ، وعُدل عنه ^(١) . وعند ذلك رفض الحزب الاشتراكي الأمريكي دفع أى اشتراكات للمكتب ، وترك عضويته في « الدولية الثانية » تسقط .

وبعد ذلك تخلى الاشتراكيون الأمريكيون عن محاولة وضع حد للحرب في أوروبا وكرسوا ، إلى ١٩١٧ ، جهودهم لمنع الولايات المتحدة من الدخول فيها . وجعلهم ذلك يقفون ، فترة ما ، مع الرئيس ويلسون وكذلك ، ولفترة أطول ، مع عدد من هيئات السلام الأمريكية . وظل الاشتراكيون فترة ، باستثناء المجموعة الصغيرة الموالية للحلفاء ، يدعون لفرض حظر على جميع المؤن للبلاد المحاربة ما دام القتال مستمراً ؛ ولكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا المطلب عندما وجدوا أنه يجعلهم يقفون في صف مؤيدي الألمان - لأنه لما كانت السيطرة على البحار للحلفاء فإن التجارة مع دول الوسط كانت قد انقطعت فعلاً ، وصار هذا المطلب يعنى رفض إرسال المؤن إلى بلاد الحلفاء فقط . وعند ما بدأ الرئيس ويلسون يدعو في نهاية فترة رئاسته الأولى في ١٩١٦ إلى برنامج من « الاستعداد ، العسكرى عارضه الحزب الاشتراكي الأمريكي بقوة . وانضموا كذلك إلى ما دعا إليه آللان لويس بنسون في « نداء إلى العقل » من عدم إعلان الحرب بواسطة الولايات المتحدة إلا لدفع غزو فعلى ، إلى أن عرض الأمر لاستفتاء عام بواسطة الشعب كله . وقد رشح الاشتراكيون بنسون ، إلى حد كبير بسبب هذا الاقتراح ، للرئاسة في ١٩١٦ ، بعد أن رفض يوجين دبز (١٨٥٥ - ١٩٢٦) الترشح ثانية لأسباب صحية أساساً . وكانت النتيجة سيئة بالنسبة لبنسون فلم يحصل إلا على ٨٥,٠٠٠ صوت - أقل مما حصل عليه دبز في ١٩١٢ بأكثر -

عما يرجع بعض السبب فيه إلى أن بنسون لم يكن شخصية قومية مثل دبز، وكذلك لأن الحزب الاشتراكي كان يتقهر بصورة حاسمة ، ولأن الرئيس ويلسون كان لا يزال في ١٩١٦ يتمتع بتأييد كثير من التقدميين الأمريكيين الذين يقفون على حافة الاشتراكية .

وفي العام التالي دخلت الولايات المتحدة الحرب نتيجة لحرب الغواصات غير المحدودة التي شنتها ألمانيا ، وصار لزاماً على الاشتراكيين أن ينتهوا إلى قرار فيما يتعلق بالسياسة التي يتبجحونها حيال الحقيقة الواقعة وحيال موجة المشاعر الوطنية المتزايدة التي صاحبها . وفي مؤتمر الحزب الاشتراكي الأمريكي في سان لويس في أبريل ١٩١٧ وقف الحزب موقفاً قوياً ضد الحرب ، ولم يؤيد تقرير الأقلية الموالي للحرب الذي قدمه جون سبارجو سوى حفنة ضئيلة من المندوبين . وتأيد هذا القرار بأغلبية الثلثين في استفتاء آخر بين جميع الأعضاء . ومنذ تلك اللحظة واجه الاشتراكيون الأمريكيون ، بما فيهم أنصار حزب العمال الاشتراكي الصغير الذي كان يتدهور بسرعة ، معارضة نامية بسرعة وعقبات متزايدة إذ عرقل تداول صحفهم بمنعهم من استخدام البريد ، وتعرض عدد أكبر فأكثر من الخطباء الاشتراكيين وكتابهم للسجن بتهمة نص عليها تشريع خاص أصدر بسرعة لحماكة أى شخص يتهم بخرقة التجنيد للخدمة العسكرية أو يعوق بأي شكل الإجراءات التي تتطلبها الجهود الحربية . وعاملت المحاكم ناقدى سياسة الحرب الأمريكية وخصوماً بشدة وسرعة ، ومنح الرئيس ويلسون تأييده الكامل للوظفين الفدراليين الذين عاملوا الاشتراكيين أقصى معاملة . وبالإضافة إلى إصدار القوانين الفدرالية ضد الشعب - وبخاصة قانون الشعب في ١٩١٨ - أخذت الولايات تصدر الواحدة بعد الأخرى قوانين لإنحاداية حركة . وقد تعرض لوطأة هذه القوانين الجناح المينى كما تعرض لما الجناح اليسارى الحركة الاشتراكية ، وأيدتها إلى حد كبير الاتحادات العمالية التابعة للفدرال الأمريكى العمل، الذى اتخذ سياسة موالية للحرب بقوة تحت قيادة صموئيل كومبرز الحازمة . وكانت الولايات المتحدة حتى ١٩١٧ بلداً سمح فيه بحال واسع الحرية السياسية فى القول والتنظيم

بصفة عامة ، برغم أن التقايين اليساريين من أعضاء «عمال العالم الصنايعيين» كثيرا ما عاملهم القانون بلا رحمة ، وبرغم أن القوات الفدرالية وقوات الولايات كثيرا ما استخدمت ضد المضربين ؛ ولكن منذ اللحظة التي دخلت فيها البلاد الحرب تغير كل ذلك فجأة ، ووجد أولئك الذين يمكن أن يتهموا بخرقة المحمود الحربي من أية ناحية ، وليس الخطباء والكتاب المناهضون للحرب وحدهم ، أنفسهم في خطر مستمر من التعرض للعقوبة الجنائية بل وحتى للتعسف ضد أشخاصهم .

هذا فضلا عن أن موقف الحزب الاشتراكي الأمريكي ضد الحرب في ١٩١٧ أفضده تأييد عدد غير قليل من أفضل مؤيديه من المفكرين ، منهم آلان بنسون وآبتون سنكلير (ولد ١٨٧٨) وك. ا. رسل (١٨٦٠ - ١٩٤١) بالإضافة إلى من سبق ذكرهم . وبدأ الاشتراكيون الموالون للحرب بتنظيم «الرابطة الدايموقراطية الاشتراكية» في عدااء الحزب الاشتراكي الأمريكي ، التي ضمت مجموعة كبيرة من الشخصيات المعروفة ولكن أنصارها كانوا قليلين جدا . وسرعان ما اندمجت هذه الهيئة مع الجماعات التقدمية الأخرى الموالية للحرب وتألف منها «الحزب الوطني» ، الذي كان شارلس. ا. بيرد (١٨٧٤ - ١٩٤٨) عضوا نشطا فيه أيضا ؛ ولكن الحركة لم تفلح في إقامة وسرعان ما ماتت . وبدأ لفترة ما أن الحزب الاشتراكي الأمريكي يقاوم مقاومة طيبة برغم هذه الانفصالات . فكان ما حصل عليه من أصوات في الانتخابات البلدية في خريف ١٩١٧ لا بأس به ، وبخاصة في نيويورك حيث حصل موريس هيلكويث (١٨٦٩ - ١٩٢٣) المرشح لمنصب العمدة على عدد من الأصوات أكثر مما حصل عليه أي مرشح اشتراكي آخر في أي وقت . ولكن سرعان ما اتضح أن مظهر القوة هذا كان مجرد وهم . فقد كان عدد أعضاء الحزب يهبط باستمرار إبان سنوات الحرب ؛ وصار مركز الحزب أكثر صعوبة بكثير قرابة آخر ١٩١٧ قتيحة لكل من الثورة البلشفية في روسيا ونشر «النقاط الأربع عشرة» بواسطة الرئيس ويلسون ، التي لم يستطع معظم الاشتراكيين إلا الموافقة عليها إلى حد كبير جدا . وأدى نشر «النقاط الأربع عشرة» أولا ثم سلوك الألمان في

مفاوضات برسم ليتوفسك إلى المطالبة بتعديل سياسة مناهضة الحرب التي وضعت في المؤتمر الاشتراكي في سانت لويس . وزاد الشعور المناهض للألمان في الحزب الاشتراكي الأمريكي ؛ وبدأ في نفس الوقت صراع داخل الحزب بين أولئك الذين أيدوا البلاشفة تأييدا كاملا والجناح اليميني المؤلف من خصوم دكتاتورية البروليتاريا . بيد أنه بدا من غير الممكن عمليا بالنظر لظروف الإخماد السائدة عقد مؤتمر كامل للحزب يمكن فيه تسوية هذه الخلافات ؛ وما كان يمكن تغيير السياسة التي وضعت في سانت لويس بأية سلطة أخرى سوى سلطة المؤتمر الكامل بمقتضى دستور الحزب . وفي النهاية عقد الحزب الاشتراكي الأمريكي في أغسطس ١٩١٨ اجتماعا لبحث السياسة بواسطة «لجته التنفيذية القومية» مع سكرتيرى المنظمات الإقليمية في الولايات ، ولكن هذا الاجتماع لم يؤد إلى شيء إلا ظهور مدى اتساع شقة الخلاف داخل صفوف الحزب . وظلت سياسة مناهضة الحرب بلا تغيير رسميا ، رغم أنه كان من الواضح أن هناك أعضاء من الحزب يخرجون بسببها ، كما ظل النزاع بين الجناح اليميني والجناح اليساري حول الثورة السوفيتية قائما . وظل الموقف غلي هذا الوضع إلى أن واجه الاشتراكيون الأمريكيون موقفا جديدا بانتهاء دول الوسط في أكتوبر ونوفمبر ١٩١٨ ، إذ لم تعد القضية تأييد الحرب أو معارضتها بل قضية السياسة التي تنتهج — ثورة أم إصلاح — كأساس للعمل في فترة ما بعد الحرب .

وبصفة عامة كان الموقف الذي انبثق في الولايات المتحدة عندما انتهى القتال موقفا فريدا . فدخلت الولايات المتحدة الحرب أدنى إلى ظهور اتجاه عنيف نحو «الأمريكية مائة في المائة» ، موجه ضد كل صور النزعة اليسارية وضد المهاجرين الذين لم يستسلموا أن يقبلوا «طريقة الحياة» الأمريكية ، وليس ضد أولئك الذين اعتنقوا سياسة مناهضة للحرب أو الدعوة للسلام لحسب . وقد أضعف هذا الاتجاه النقابات رغم ما منحه معظم زعمائها من تأييد للحرب ؛ لأن كل محاولة لضغط من أجل تحقيق أى مطلب اقتصادى لمواجهة ارتفاع الأسعار اعتبر عملا

غير وطني . ولم تكن التقايسة قد حققت في الولايات المتحدة في أى وقت من الأوقات ما حقته في غرب أوروبا من اعتراف بها . فبرغم أنها كانت راسخة الجذور في بعض الصناعات ، على الأقل بين العمال المهرة ، قد أخفقت في اجتذاب أكثر من قسم ضئيل جدا من المهاجرين المشتغلين بالصناعة ؛ وكان هناك عدد كبير جدا من أصحاب الأعمال ، منهم نسبة كبيرة من المندجات الكبرى ، رفض المساومات الجماعية على أساس أنها لا تنفق و « حرية التعاقد » — وإن كان عدد المؤسسات التي أقامت نقابات خاصة للشركات التابعة لها ، لإبعاد النقابات المستقلة ، قليلا جدا حتى نهاية ١٩١٨ . وكان القانون قد استخدم فعلا من قبل على نطاق واسع كوسيلة لمنع منظمى النقابات من دخول المناطق أو المؤسسات التي تقوم بها نقابات بقصد جمع الأعضاء للنقابات حتى إذا كانت من نوع نقابات « الفدرال الأمريكي للعمل » المعتدلة . وبصفة عامة كان أصحاب الأعمال الأمريكيون يقفون موقف العداء الشديد من التقايسة العالية ؛ وبالرغم من كبح جماحهم إلى حد ما عن اتخاذ إجراءات إيجابية ضد التقايسة بوصفها هذا طوال فترة الحرب ، فإنهم لم يتركوا فرصة للهجوم بقسوة على أية نقابة تبدي اتجاهها نحو الصلابة وبنلوا ما في وسعهم لصنع الحركة كلها بصفة جناحها اليسارى الشديد الصلابة والذي كان « عمال العالم الصناعيون » رمزا له . وكانت هذه المنظمة الصلبة ، التي كانت قوتها الرئيسية بعد انفصال « فدرال المعدنين الغربى » ، قد حازت بين العمال المهاجرين في الولايات الشرقية والوسطى ، قد فقدت فعلا معظم قوتها قبل ١٩١٧ بصفة ؛ ولكنها مع ذلك هوجمت بوحشية واستخدمت أداة للتشويه سمعة كل صور النشاط النقابى الجهادى . فعلا عن أن أصحاب الأعمال المناهضين لنقابات لقوا تأييدا على نطاق واسع في حملاتهم ضد المنظمات العمالية من الرأى العام بين الطبقة الوسطى ومن السياسيين الفدراليين وسياسي الولايات الذين يقفون لكلا الحزبين الكبيرين . وبرغم أن الرئيس ويلسون كان يعتبر تقيديا في كل من سياسته الدولية والاجتماعية فإنه كان ضيفا مثل أى شخص آخر ضد أولئك الذين بدا أنهم يرققون الجهود الحربى ، ولا شك في أنه شجع وزرائه ، مثل ألبرت بيرلسون

وزير البريد وبعد ذلك ، ا. ميتشل بالر المدعى العام ، في إجراء اتهم التصفية ضد الاشتراكيين ومن وصفوا بأنهم سندا كاليين واتهموا بالقيام بأعمال شغب « لا أمريكية » .

ولم يؤد انتهاء القتال إلى تخفيف هذا الاضطهاد أو الحملات ضد النقابات ، بل إلى تشديد كليهما . فقد انتهرت النقابات ترقف القتال فرصة الضغط من أجل مطالبها الاقتصادية ؛ وبدلاً من أن يحاول كبار أصحاب الأعمال مقابلتها في منتصف الطريق ردوا بحملة ضخمة ضد النقابات وأصروا على إنكار كل حقوق التكتل النقابي والمساومة الجماعية وبسكوير النقابات « الصفراء » الخاصة بالمؤسسات لإبعاد عمالها عن الاتحادات العمالية الديمقراطية . وفي نفس الوقت استمرت المحاكم بمقتضى قانون الشغب ، لأن الحرب لم تكن قد انتهت قانوناً بتوقيع الهدنة ، وظل أولئك الذين سبق سجنهم بتهمة خاصة بوقت الحرب في السجون برغم المطالبة بالعفو العام عنهم . واستخدم لإجراء المنع بحكم المحكمة ضد الاتحادات العمالية على نطاق أوسع بكثير . وفي ١٩١٩ حدثت موجة من الإضرابات أخذ الكثير منها بعنف بواسطة الشرطة والجنود الفدراليين وجنود الولايات ؛ واستأجرت المندمجات الكبرى عدداً كبيراً من جوانيس العمال والمبلعين الذين قذفوا إلى داخل النقابات وكذلك إلى داخل المنظمات اليسارية بقصد تخريب إجراءاتها والتبليغ ضد « المهيجين » — وهو اصطلاح وضع معناه بحيث صار يشمل كل نشاط عمالي أو اشتراكي . وكان من الطبيعي أن هذا الاضطهاد بالجملة كان له بعض الأثر في اتجاه حتى بعض النقابات المعتدلة إلى اليسار : فقد انضم « الفدرال الأمريكي للعمل » إلى المطالبة بالعفو العام وانتهج بعض تقاياته سياسات صلبة شيئاً ما في رد هجمات أصحاب الأعمال . وبذلك محاولة أيضاً ، بتأييد « الفدرال الأمريكي للعمل » لمواجهة حملة أصحاب الأعمال بإلغاء نقابات لبعض الفروع الممينة في الصناعات الكبيرة التي لم تنجح فيها حتى ذلك الوقت محاولات تكوين نقابات — وبخاصة الصلب . وتألفت « لجنة تنظيم عمال الصلب » التي قامت بمحاولة قوية لجمع جمهرة العمال غير المنظمين ، وكان على

رأسها ولیم ز . فوستر (ولد ١٨٨١) ، الذى كان قبل ذلك عضوا نشطا في «عمال العالم الصناعيين» ، ولكنه صار بعد ذلك من خصوم «التقاية المزدوجة» وأحد الدعاة الرئيسيين لسياسة «العمل من داخل» ، النقابات القائمة التابعة «للفدرال الأمريكى للعمل» . وكانت نقابة «عمال الصلب المندمجين» ، التى كانت في وقت ما نقابة قوية ، قد فقدت نفوذها بعد هزيمتها للكبرى في إضراب هومستيد في ١٨٩٢ وصارت هذه الصناعة مركزا حصينا للنشاط المناهض للتقاية . وعندما تجدد الصراع في ١٩١٩ تضافرت ٢٤ نقابة منفصلة ، تدعى كل منها الحق في تنظيم قطاع ما من عمال الصلب ، وكونت «لجنة التنظيم» المركزية ، التى سادت المنازعات باستمرار ، والتى كانت تقبل انضمام الأعضاء إليها مباشرة بقصد تقسيمهم بعد ذلك وتوزيعهم على النقابات المناسبة للقطاعات المختلفة . وطالبت «اللجنة» بالاعتراف بحقوق المساومة الجماعية وإعادة العمال المعيديين الذين كانوا قد فصلوا لنشاطهم النقابى وإلغاء نقابات المؤسسات كما طالبت ببعض التنازلات الأخرى فيما يتعلق بساعات العمل والأجور . ورفضت مندجات الصلب الكبرى هذه المطالب ، وفي سبتمبر ١٩١٩ أضرب أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عامل . وظلوا مضربين ستة أسابيع في مواجهة إجراءات غاية في العنف قامت بها شرطة الولايات ضد الإضراب قتل خلالها ثمانية عشر شخصا . وعندئذ انهار الإضراب وأخذ العمال يعودون شيئا فشيئا إلى العمل ، وظلوا بلا أى تنظيم نقابى إلى أن أقام «مؤتمر المخططات الصناعية» ، «لجنة تنظيم عمال الصلب» في ١٩٣٧ ونجح أخيرا في الحصول على الاعتراف بالحقوق النقابية . وكان فوستر ، الذى صار بعد ذلك شخصية بارزة في الحركة الشيوعية الأمريكية ، ورشحه الشيوعيون عدة مرات للرئاسة ، في وقت حدوث إضراب ١٩١٩ سندكاليا متأثرا بعمق بالأفكار السندكالية الأوروبية ومصرراً على «العمل من داخل» ، الفدرال الأمريكى للعمل بقصد تحويله إلى سياسة صناعية صلبة . وبعد فشل إضراب عمال الصلب تحول إلى الشيوعيين وصار الشخصية البارزة بينهم في الحركة النقابية .

ومع ذلك فبرغم مرارة الصراعات الصناعية في ١٩١٩ ظلت الجبهة الكبرى

من النفاية الأمريكية تحت زعامة مناهضة للاشتراكية بشدة ، ولم تحصل الأحزاب الاشتراكية ، وقد شوه سمعتها موقفها المناهض للحرب ، على أنصار كثيرين من النقابات ، وإن كان بعض عدداً النفايين القدامى ، مثل ماكس هايز (١٨٦٦ - ١٩٤٥) وجيمس هـ . مورر (١٨٦٤ - ١٩٤٤) ، ظلوا على إخلاصهم لها ، كما حصلت فعلاً على تأييد كبير من بعض النقابات القليلة خارج د الفدرال الأمريكي للعمل - وبخاصة من نقابة د عمال الملابس المندمجين ، التي يزعمها سيدنى هيلمان (١٨٨٧ - ١٩٤٦) والتي كان معظم أعضائها من بين المهاجرين الذين لم يعتنقوا بعد الطرق الأمريكية في التفكير تماماً .

يبدأن الحزب الاشتراكي الأمريكي الذي فقد الكثيرين جداً من أعضائه لبأن الحرب حظي بتدفق سريع من الأعضاء الجدد بعد الهدنة . ولم يحى هذا التدفق في الغالب من النقابات التابعة د للفدرال الأمريكي للعمل ، بل من المهاجرين الذين لم يتأمرخوا بعد والذين كان معظمهم غير منضم لنقابات ، باستثناء عمال د أشغال الإبرة . وكانت النتيجة أن تعرض الحزب لتحول صعب مفاجئ في تكوينه واتجاهه . وقد تدفق الأعضاء الجدد في سرعة هائلة بحيث صار عدد أعضائه بعد بضعة أشهر أكثر مما كان قبل ١٩١٤ . يبدأن الأعضاء الجدد جاءوا من مصادر مختلفة ولم ينضم معظمهم إلى منظمات الحزب المحلية وفي الولايات ، بل إلى د فدرالات ، لغوية منفصلة منحها الحزب مركزاً خاصاً يعفيها من سيطرة المنظمات المحلية ومنظمات الولايات ويجعلها تابعة لمركز الحزب وحده . وبدلاً من أن يستعيد الأعضاء الذين تقدم ، والذين كان معظمهم من المولودين في أمريكا ومنهم عدد كبير من الأنصار في الولايات الغربية وبين الفلاحين والجماعات الزراعية ، صار الحزب الاشتراكي الأمريكي إلى حد كبير حزب المهاجرين من شرق أوروبا وجنوبها الشرقي الذين كانوا بطبيعة الحال متأثرين إلى حد أكبر بكثير بالأحداث المعاصرة في أوروبا وبهغه خاصة بالثورة الروسية والموجة الثورية التي اجتاحت أوروبا بسقوط إمبراطوريتي الموهنزلون

وها بسبورج بعد انهيار القيصرية . وإلى نوفمبر ١٩١٨ كان يماخضف ونع الثورة الروسية على الاشتراكية الأمريكية انشغال الاشتراكيين في الولايات المتحدة بصراعمهم الخاص في مناهضة الحرب ؛ ولكن بمجرد أن انتهى ذلك كان عليهم أن يواجهوا وقع الثورات الأوروبية بأكله على الشعب الأمريكي وبخاصة على المهاجرين الحديثين الذين لم يتأمرکوا تماما بعد . فضلا عن ذلك كان عليهم أن يواجهوا ذلك وهم في نفس الوقت عرضة لاضطهاد استمر بقوة لاهوادة فيها برغم انتهاء الحرب : بحيث أن أشهر زعمائهم ، يوجين دبز ، حكم عليه فعلا بعد الهدنة بالسجن مدة طويلة لخطاب ألقاه ضد الحرب وهي لا تزال قائمة ، برغم أن وزارة العدل أمرت عن شكلها تماما في أن الخطاب يعلوى على شيء ضد القانون .

وأثناء سنة ١٩١٩ صار من الواضح أنه لا مفر من حدوث انقسام كبير في الحزب الاشتراكي الأمريكي . فند اللحظة التي انتهى فيها الكومنترن في موسكو في مارس ١٩١٩ كان لابد من قيام نوع ما من الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة ، إما باستيلاء الناصر البلشفية بين أعضاء الحزب الاشتراكي الأمريكي عليه أو بانفصالها لتكوين حزب منافس . وكانت قطرة الحفك المباشر الوحيدة هي هل يبقى اليسار المتطرف داخل الحزب بأمل الاستيلاء عليه أم ينفصل هل القور ليؤلف حزبا جديدا ؛ وكان هناك اختلاف حاد في الرأي حول هذه النقطة . فالجنة التنفيذية للقومية للحزب الاشتراكي الأمريكي كانت ، في تلك الفترة ، في يد خصوم الشيوعي - فقد كانت مؤلفة من أشخاص كانوا ضد الحرب ولكنهم كانوا يقفون أيضا بقوة ضد أية محاولة للقيام بثورة سوفيتية في الولايات المتحدة . ولكن اللجنة كان قد حان وقت إعادة انتخابها ، وكان من الواضح أنه لا مفر من قيام معركة شديدة بين الفريقين المتنافسين .

وكان النزاع داخل الحزب الاشتراكي الأمريكي قد بدأ يصير خطيرا عندما ألقت الفدرالات السلافية للحزب في شيكاغو في نوفمبر ١٩١٨ د عصبة النعابة

الشيوعية ، دون أن تتفصل من الحزب ، وأصدر القدرال ذو الميول اليسارية في بوستن صحيفة يسارية باسم « العصر الثوري » يرأس تحريرها لويس فرايما ، وهو أحد أعضاء « حزب العمال الاشتراكي » القدامى من زملاء دى ليون وانتقل إلى الحزب الاشتراكي الأمريكى إبان الحرب ونشر مؤخرًا كتابًا بعنوان « الاشتراكية الثورية » يتضمن دفاعًا قويًا عن قضية الشيوعية . وفي فبراير ١٩١٩ نشرت صحيفة فرانكفورت برنامجًا وضعتها العناصر اليسارية في الحزب الاشتراكي الأمريكى ، وبعد ذلك بحوالى أسبوع أنشأ اليساريون في نيويورك ، دون أن ينفصلوا هم أيضًا عن الحزب الاشتراكي الأمريكى ، « القطاع اليسارى » وأعلنوا أن هدفه هو السيطرة على الحزب . وطالب الجناح اليسارى بأن يلغى الحزب الاشتراكي الأمريكى برنامجه كله الخاص بالمطالب المباشرة للإصلاح الاجتماعى وأن يشرع فى تأليف « مجالس عمال » بقصد القيام بثورة بروتارية فورا ، بما فى ذلك « سيطرة العمال » على الصناعة عن طريق سوفيتات العمال ، وإنهاء الدين القوى وتشريك البنوك والسكك الحديدية وكل التجارة الخارجية ، وأن يرتبط دوليا بالبلاشفة الروس وأنصار رابطة سبارتاكوس من الألمان من أجل دعم الثورة العالمية .

ومن هذه المراكز فى نيويورك وشيكاغو شرع الجناح اليسارى يعمل على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الهيئات المحلية للحزب ، وكان يعمل بالاتفاق مع القدرالات القوية ، التى كانت فعلا فى أيدى يسارية فى الغالب . وبدلا من أن ينتظر « الحرس القديم » من زعماء الحزب الاشتراكي خصومهم وهم يستخدمون كل وسيلة ممكنة للقضاء على نفوذهم ، ردوا على الفور فى منطقة نيويورك بطرد الهيئات المحلية التى أيدت الجناح اليسارى وحاولوا إنهاء هيئات أخرى خاضعة لنفوذهم . ورد اليساريون الذين لم يطردوا بالاتفاق مع القدرالات القوية على قائمة مشتركة للرشحين فى انتخابات اللجنة التنفيذية الوشيكة ، ومهد الفريقان بإعطاء أصواتهما كتلة واحدة للقائمة المشتركة . وقرر الجناح اليسارى فى نيويورك

أيضا أن يدعو إلى عقد مؤتمر قومي لجميع الجماعات اليسارية في يونيو ١٩١٩ لتوحيد السبيل للسيطرة على المؤتمر القادم للحزب الاشتراكي الأمريكي .

وبعد أن تم التصويت على اللجنة التنفيذية الجديدة ، ولكن قبل إحصاء الأصوات رسميا أو اعلان النتائج ، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحزب في مايو ١٩١٩ اجتماعا كاملا قررت فيه اتخاذ إجراءات شديدة ضد خصومها . وفي هذا الاجتماع بدأت اللجنة التنفيذية بإصدار قرار ، بشأن أصوات ضد اثنين ، بإيقاف الفدرالات اللغوية السبعة التي كانت قد أيدت برنامج اليساريين - وبذلك طردت في الواقع حوالي ثلث مجموع أعضاء الحزب بضربة واحدة . وفوق هذا قررت اللجنة التنفيذية بعد ذلك ، بسبعة أصوات ضد ثلاثة ، إلغاء ميثاق وفدرال ولاية ميتشجان ، الذي كان قد أصدر قرارا ، دون أن ينضم فعلا إلى الجناح اليساري ، يهدد بالطرد لكل عضو يستمر في الدعوة للإصلاحات المباشرة التي يتضمنها برنامج الحزب الاشتراكي الأمريكي . وكان ذلك لم يكن كافيا ، فقد أعلنت « اللجنة التنفيذية » ، أنها تلقت بيانات عديدة عن مخالفات في التصويت في انتخابات اللجنة التي تخلفها وتجد نفسها مضطرة إلى الإمر بإرسال أوراق الانتخابات إلى المركز الرئيسي لفحصها قبل أن يقرر ما إذا كانت النتائج سليمة أم لا . وقد أدى هذا القرار إلى تمرد قطاع ماساشوستس من الحزب ، فاجتمع في اليوم التالي وقرر إرسال مندوبين إلى مؤتمر الجناح اليساري المقترح . وعندئذ استقالت الأقلية التي أيدت « اللجنة التنفيذية » ، في قطاع ماساشوستس ودعت « اللجنة » إلى الاعتراف بها على أساس أنها القطاع الحقيقي لماساشوستس - وقد استجابت « اللجنة » على الفور لذلك . ثم أعلنت « اللجنة التنفيذية » ، بعد أن خضعت ما عرض عليها من أوراق الانتخابات ، أن انتخابات « اللجنة » غير سليمة وأن انتخابات « اللجنة » الجديدة لن يتم بواسطة اقتراع عام آخر ، ولكن بواسطة مؤتمر خاص للحزب دعت إلى عقده في نهاية أغسطس .

وهكذا طردت « اللجنة التنفيذية » ، التي انتهت قوتها أو أوقفت أكثر

بكثير من تلك مجموع أعضاء الحزب دون أن تفتح لمجموع الأعضاء أية فرصة لأن يقرروا ما يريدون . وأياً كانت التحالفات التي جرت في انتخابات « اللجنة التنفيذية » الجديدة ، فإنه يبدو جلياً أن الجناح اليسارى استطاع فعلاً الاستيلاء على أغلبية المقاعد سواء بأساليب مشروعة أم غير مشروعة . بيد أن ما حدث من طرد غير ميزان التصويت في الحزب بشكل حاسم وجعل الغالب ، إن لم يكن من المؤكد ، أن « الحرس القديم » سيكون من القوة في المؤتمر المقبل بحيث يسيطر على الموقف . وفي هذه الظروف كان على اليساريين الذين بقوا في الحزب أن يفكروا جدياً هل الإصرار على محاولة الاستيلاء عليه مفيد أم أن من الأفضل أن ينسحبوا منه على الفور وينتشوا « الحزب الشيوعي » الذي كان الكثيرون منهم يصيرون إليه . وقد وجدوا أنفسهم منقسمين في ذلك الموضوع . وقد قررت الفدرالات القوية المطرودة طبعاً الشروع في إنشاء حزب شيوعي ودعت بقية الجناح اليسارى إلى العمل معها . ولكن القطاع الآخر من اليسار ، المؤلف أساساً من الأمريكيين الأصليين أو المهاجرين الذين تأمر كوا ، انقسم على نفسه في هذا الشأن ، مما يرجع السبب الأكبر فيه إلى أن كثيراً من أعضائه لم يرقهم الانضمام إلى حزب سيطر عليه أساساً السلافيون والمهاجرون الجديثون الآخرون من أوروبا ، وكان الأمل لا يزال يراودهم في اجتذاب أغلبية « الحزب الاشتراكي الأمريكي » إلى وجهة نظرهم .

وعندما عقد المؤتمر القوي للجناح اليسارى في يونيو ١٩١٦ حضره قطاعاً الجناح اليسارى معاً ؛ ولكن بمجرد أن هزم الاقتراح بالانفصال فوراً عن الحزب الاشتراكي الأمريكي وتأليف حزب شيوعي ، تركت الأقلية المسكونة أساساً من الفدرالات القوية ووجدت متشيجان الذي طرد من قبل المؤتمر وشرعت تعمل على إنشاء حزب شيوعي . واستمرت الأغلبية في اجتماعها وأقامت « مجلساً مؤقتاً » للنظر في شئونها مؤقتاً ، واتفقت على عقد مؤتمر آخر في شيكاغو في نفس الوقت الذي سيعقد فيه مؤتمر الطوارئ للحزب الاشتراكي الأمريكي . وقرر الحزب الشيوعي الذي أنشئ لتوّه أيضاً أن يعقد مؤتمراً تأسيسياً في نفس الوقت

والمكان : بحيث أنه تم عقد ثلاثة اجتماعات مختلفة ولكنها مترابطة في شيكاغو في نهاية أغسطس . وعند هذه النقطة أعلنت منظمة الجناح اليسارى ، التي كانت قد استطاعت الحصول على عدد كبير من أوراق الانتخابات الأصلية في انتخابات اللجنة التنفيذية الجديدة للحزب الاشتراكي الأمريكي ، أن هذه الأوراق تثبت أن انتخاب مرشحى اليسار كان صحيحا . وعندئذ عقد هؤلاء المرشحون اجتماعا في كليفلاند وأعلنوا أنهم ، اللجنة التنفيذية ، الحقيقية للحزب الاشتراكي الأمريكي . ثم أعادوا الجماعات التي طردها أو أوقعتها ، اللجنة التنفيذية ، القديمة ، وردت ، اللجنة التنفيذية ، بإضافة قطاع أو هيو إلى قائمة الجماعات السابق طردها . بيد أن ، اللجنة ، الجديدة لم تتخذ أى إجراء آخر من جانبها أو تحاول منع عقد المؤتمر الذى دعت إلى عقده اللجنة القديمة .

وبدأت اجتماعات شيكاغو في ٢٩ أغسطس باجتماع عقده الجناح اليسارى الذى ظل في الحزب بقصد وضع خطط للسيطرة على المؤتمر الرسمى للحزب الاشتراكي الأمريكي الذى سيعقد في اليوم التالى . ولكن ، اللجنة التنفيذية ، القديمة نجحت بمعونة الشرطة في منع مندوبى الجماعات المطرودة من احتلال المنصة في قاعة الاجتماع ؛ وبعد نزاعات طويلة حول حق المندوبين في شغل مقاعدهم هزم من بقى من أنصار اليسار في التصويت . وعندئذ انسحبوا من المؤتمر وعقدوا اجتماعا خاصا بهم أنشأوا فيه ، حزب العمال الشيوعى ، متميزا عن الحزب الشيوعى الذى أنشأته من قبل الفدرالات القوية ومندوبو مقيجان . وبذلك حاولت الوصول إلى اتفاق لدمج الحزبين المتنافسين ؛ ولكن المفاوضات قطعت ، ومضى عام قبل أن يتمكن الكومنترن من حملهما على الانضمام إلى بعضهما . وكانت العقبة الرئيسية في الوحدة بين الحزبين هي أن الحزب الشيوعى ، الذى سرعان ما طرد منه وقد مقيجان باعتباره ، وسطا ، كان يقوم على الفدرالات القوية وكان أساسا حزبا مؤلفا من مهاجرين حديثي الهجرة لم تم أمركتهم معظمهم من السلافين ، في حين كان حزب العمال الشيوعى يمثل أساسا اليسار المتطرف بين الاشتراكيين الأمريكيين الأصليين والمتأمركين وكانت له صلات أوثق بالجناح

اليسارى من الحركة النقابية ، بما فيهم بعض العمد القديمة في د عمال العالم الصناعيين ، . وكان لويس فرانيا وشارلس ا. روتبرج من زعماء اليسار الذين حاولوا حل الجماعتين الشيوعيتين على الاندماج ؛ ولكن الفدرالات القوية هزمت الاقتراح . وشرع الحزب الشيوعى تحت تأثيرهم يضع برنامجا يدعو إلى دكتاتورية البروليتاريا ومعارضة جميع مشروعات الإصلاح الاجتماعى داخل إطار النظام الرأسمالى رفضاً باتاً . وفي هذه الأثناء وضع حزب العمال الشيوعى ، بعد صراع داخلى قاس أدى إلى انفصالات عديدة من جانب القطاع الأقل تطرفا من اليسار ، برنامجا مائلا ؛ وأعلن الحزبان انضمامهما إلى الكومترن .

ولعله كان المفروض أن تتجه بقية الحزب الاشتراكى الأمريكى ، بعد أن تخلصوا من الفدرالات القوية ومن القطاعات الأشد تطرفا إلى اليسار ، إلى اليمين بصورة حاسمة وقبيل زعامة الدعاة القدامى المعتدلين مثل فيكتور بيرجر (١٨٦٠ - ١٩٢٩) من ويسكونسن . بيد أن ذلك لم يحدث . وكان الزعيم البارز الذى بقى فى الحزب الاشتراكى الأمريكى هو موريس هيليكيت من نيويورك الذى كان مريضا طوال هذه الفترة ولكنه استطاع ، برغم غيابه ، أن يمارس نفوذا كبيرا عن طريق وفد نيويورك . ولم يكن هيليكيت قد اشترك فى الإجراء الحاسم الذى اتخذته اللجنة التنفيذية ، القديمة ضد اليسار ، وكان أكثر يسارية بكثير من جماعة ويسكونسن وإن لم يكن بلشويا . وفى غيابه وجه جون لويس انجيدال ، على رأس وفد نيويورك ، قدحا حادا إلى اللجنة التنفيذية ، فى سياستها ، وعند ما جاء وقت التصويت فى المؤتمر نفسه من أجل انتخاب لجنة جديدة بدلا من تلك التى اعتبرت اللجنة القديمة أن انتخابها لم يكن صحيحا ، لم يعد انتخاب أى من أعضاء اللجنة القديمة سوى جيمس أونيل (ولد ١٨٧٥) . وكان من بين القضايا الكبرى التى نظرت فى المؤتمر قضية السياسة التى يقبها الحزب الاشتراكى الأمريكى حيال الدوليتين المتنافستين . وأحيل هذا الموضوع إلى لجنة خاصة من لجان المؤتمر فأصدرت بشأنه تقريرين متنافسين أحدهما تقرير الأغلبية والآخر تقرير الأقلية . وقد نذ التقريران بداءة دولية برن ، الحديثة

الإثناء التي يسيطر عليها الحزبان البريطاني والالمانى : واقترحت الاغلبية تأليف « دولية » جديدة في مؤتمر تدعى إليه جميع الأحزاب التي تقبل مبدأ صراع الطبقات ، بما في ذلك الحزب الشيوعي الالمانى والحزب الشيوعي الروسى؛ واقترحت الأقلية ، وعلى رأسها انجمدال ، الانضمام إلى الكومنترن « لا لأن الحزب الاشتراكى الالمانى يؤيد برنامج موسكو وأسايلها بقدر ما هو اعتراف بالوقفة التي تقفها موسكو ضد الامبريالية وضد القوى المجتمعة للرأسمالية العالمية » . وبدلا من أن يقبل المؤتمر أبا من هذين الاقتراحين أحالهما إلى الاستفتاء العام بواسطة جميع أعضاء الحزب ، وكانت نتيجة الاستفتاء في يناير ١٩٢٠ تأييد تقرير الأقلية . وعندئذ قدم الحزب الاشتراكى الأمريكى طلبا بالانضمام إلى الكومنترن ؛ ولكن الكومنترن ، وكان لديه طلبان فعلا من الحزبين الشيوعيين المتنافسين ، لم يرد على طلب الحزب الاشتراكى الأمريكى لأنه كان مشغولا تماما بصياغة « النقاط الإحدى والعشرين » التي كانت تتضمن تنديدا بملكييت بوصفه من دعاة الوسط الخطيرين ، ومن ثم لم يكن من المتوقع أن يوافق عليها الحزب الإشتراكى الأمريكى . وتجدد النزاع حول الانضمام في مؤتمر الحزب الاشتراكى الأمريكى في مايو ١٩٢٠ ، وقدمت لجنة العلاقات الدولية أيضا بتقريرين متنافسين . ووافقت الاغلبية هذه المرة على الانضمام إلى الكومنترن على شرط أن يكون مستعدا لأن يحول نفسه إلى « دولية » شاملة تضم جميع القوى الاشتراكية ، وألا يصير على دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها مبدأ لا جدال فيه يطبق في جميع الحالات . وحبنت الأقلية ، ومنها انجمدال ، الانضمام غير المشروط ؛ وتقدم فيكتور بيرجر ، بوصفه المتحدث باسم اليمين المتطرف ، بتقرير ثالث يرفض كل صلة بالكومنترن . وعرض التقريران الأساسيان على الاستفتاء مرة أخرى كانت نتيجة أغلبية ضئيلة جدا في صالح الانضمام المشروط . وفي المؤتمر التالى في ١٩٢١ هزم الاقتراحان بالانضمام المشروط وغير المشروط على السواء ، كما هزم اقتراح بانضمام الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى « الدولية الثانية والنصف » ، فيينا . بيد أن هذا القرار الأخير انقلب إلى العكس في العام

التالى . وانضم الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى اتحاد فينا الذى سرعان ما اندمج فى « دولية برن » وتألقت منهما « دولية الاشتراكيين والعمال » . وهكذا صار الحزب الاشتراكى الأمريكى فى آخر الأمر عضوا فى « دولية الاشتراكيين والعمال » وكان ممثلا فى لجنتها التنفيذية هما هيلكيت وبيرجر .

وفى ذلك الوقت كان ما بقى من الحزب الاشتراكى الأمريكى قد سار شوطا طويلا إلى اليمين . ولكن التحول كان تدريجيا وقامت العناصر اليسارية الباقية فيه بمجهود قوى من أجل الانضمام إلى الكومنترن . وفى هذه الأثناء كان الحزب قد تقدم مرة أخرى إلى انتخابات الرئاسة فى ١٩٢٠ . بالمجاهد القديم يوجين دبز الذى كان قد رفض الترشيح فى ١٩١٦ . وكان دبز كما رأينا قد سجن فى أوائل ١٩١٩ بمقتضى قانون الشغب وكان لا يزال فى السجن بعد أن رفض الرئيس ويلسون بنفسه النداءات المتكررة بإطلاق سراحه . وكان على دبز أن يدير حملته الانتخابية من السجن : ولم تكن لديه فرصة لاستخدام مواهبه الخطابية ، ولم يسمح له بأكثر من ٥٠٠ كلمة مكتوبة فى الأسبوع فى اتصالاته بالعالم الخارجى — وكان ذلك عقبة كبرى لأنه كان كاتباً ضعيفاً بقدر ما كان خطيباً قوياً . ومع ذلك فقد حصل على ٩١٥,٠٠٠ صوت — وهو أكبر عدد من الأصوات حصل عليه مرشح اشتراكى من قبل . والواقع أن الحملة تركزت على الدعوة إلى العفو عنه وعن مجموعة السياسيين الذين حكم عليهم بمقتضى قانون الشغب بإبان الحرب وبعدها ؛ ولكن الرئيس ويلسون ظل دلى إصراره ، ولم يطلق سراح دبز وعدد من زملائه إلا على يد الرئيس هاردينج الرجعى جدا بعد أن تولى الرئاسة . وكان مطلب إطلاق سراح دبز وإصدار العفو العام يحظى بتأييد أوسع من مجرد صفوف الاشتراكيين : إذ حق صمويل كومبرز و « الفدرال الأمريكى للعمل » أيداه ، وذهب كومبرز نفسه لزيارة دبز فى السجن فى ١٩٢١ . ولا ريب فى أن العطف على دبز بسبب طول مدة حبسه ساعد على زيادة الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات الرئاسة ؛ لأن الحزب الاشتراكى الأمريكى فى ذلك الوقت كان قد فقد معظم نفوذه . وقد كان عدد

أعضائه في ١٩١٩ . قبل الانفصال الشيوعي مباشرة ، أكثر من ١٠٠,٠٠٠ بكثير . وفي العلم التالي كان قد هبط في وقت انتخابات الرئاسة إلى أقل من ٢٧,٠٠٠ عضو ؛ وبعد ذلك بعامين هبط إلى أكثر قليلا من ١١,٠٠٠ عضو . ووجد الحزب الاشتراكي الأمريكي في هذه الظروف أنه صار يتعين عليه أن يجد طرقا جديدة للعمل ، لكي يقاوم الشيوعيين وليتخذ نفسه من الغناء الكامل . وكان زعماءه يدركون أن هناك قدرا كبيرا من الرأي العام الاشتراكي ، من نوع ما ، لا يستطيع الحزب اجتذابه إلى تأييد برنامجه ، ولكن يمكن حله على تأييد سياسة إصلاحية فيها بعض العناصر الاشتراكية ، مثل الملكية العامة للشبكة الحديدية وبعض الخدمات الأخرى إلى جانب إجراءات الإصلاح الاجتماعي ومعارضة ما أطلق عليه « المحلة الأمريكية » التي يجذبها كبار أصحاب الأعمال .

ومن ثم تقدم موريس هيليكيت في مؤتمر الحزب الاشتراكي الأمريكي في ١٩٢١ بقرار ووجه عليه بإصدار التعليمات « للجنة التنفيذية » باستعراض جميع المنظمات الراديكالية والعالية في الولايات المتحدة بقصد التعرف على إمكان استعدادها للتعاون مع الاشتراكيين في برنامج لا يتعارض مع برنامج الحزب الاشتراكي الأمريكي وعلى أسس تحفظ على الحزب « ققاء واستقلاله الذاتي » داخل إطار سياسي أوسع . وطلب من اللجنة التنفيذية أن تقدم تقريرا عن ذلك لمؤتمر ١٩٢٢ . وكان قرار هيليكيت ، الذي مر ضد معارضة قوية ، يشير بجلاء إلى محاولة الارتباط بالجماعات غير الاشتراكية والتقدمية الأخرى وتكون وراة فكرة إنشاء نوع من الحزب الثالث ذي اتجاه تدمي في السياسة الفدرالية وسياسة الولايات ، على قاعدة راسخة من التأييد النقابي إن أمكن . ومن الواضح أن ما كان هيليكيت يفسر فيه هو نوع من التجمع المشابه لحزب العمال في بريطانيا ، ولكن على أن يكون من الاتساع بحيث يضم على الأقل قطاعا من الفلاحين والتقدميين الآخرين الذين يمكن فصلهم عن الولاء الحزبين الكبيرين القائمين . وبدا الموقف في ١٩٢١ موافقا من بعض النواحي لمثل هذه الحركة . فالفدرال

الأمريكي العمل كان قد أصيب بخيبة أمل لما لقيه من نجاح ضئيل في جهوده في انتخابات الكونجرس والمجالس التشريعية في الولايات التي بذلها لتجتاح المرشحين الذين يعطفون على التقاية العمالية والتشريعات الاجتماعية ويقفون موقف العداء من «الحطة الأمريكية» ؛ وكذلك في منسح انتخاب المرشحين الذين يعملون بفشاط ضد مطالب الطبقة العاملة ؛ وخارج الفدرال الأمريكي العمل كان هناك عدد من النقابات المستقلة النامية ، مثل « نقابة عمال الملابس المندمجين » ، و « رابطة عمال السكك الحديدية » ، الهامة اللتين كانتا تميلان إلى الأفكار الاشتراكية في بعض الميادين المحدودة على الأقل . وكانت « رابطة عمال السكك الحديدية » بحفة خاصة قد قدمت في أوائل ١٩١٩ بخطة للملكية العامة في السكك الحديدية الأمريكية وإدارتها في ظل نظام من السيطرة المشتركة بين ممثلين للإدارة والعمال والدولة . ولم تكن « خطة بلب » هذه ، التي وضعها جلن ا. بلب المستشار القانوني « رابطة عمال السكك الحديدية » ، قد حظيت بتأييد هذه المنظمات خشب ، بل وكذلك بتأييد « عمال المناجم المتحدين » و « الفدرال الأمريكي العمل » — وتولى صمويل كومبرز فعلا رئاسة « رابطة خطة بلب » التي أنشئت للقيام بالدعاية لها . وكان هناك تأييد على نطاق واسع أيضا ، في النقابات وبين التقدميين عموما ، للسيطرة على الخدمات العامة الرئيسية وإدارتها بواسطة هيئات عامة ؛ وراود الاشتراكيين الأمل في أن هذه الحركات قد تكون عاملا على تمهيد السبيل للحزب الجديد الذي سيكون في وسعهم ، برغم ضعفهم ، السيطرة عليه قبل مضى وقت طويل بمساعدة النقابات . وعندما وجهت « روابط عمال السكك الحديدية » الدعوة في خريف ١٩٢١ لمعد مؤتمر في شيكاغو في فبراير ١٩٢٢ بغرض تبني « برنامج اقتصادي جذري يقصد به استعادة سيادة الشعب التي هي من حقه » ، قبل الحزب الاشتراكي الأمريكي الدعوة للاشتراك فيه .

وقد عقد المؤتمر المقترح في حينه وحضرته جماعات تمثل نطاقا واسعا من وجهات النظر . قال جانب روابط رجال السكك الحديدية وعدد من النقابات الأخرى كانت الجماعات الممثلة تضم « حزب العمال الفلاحين » الجديد الذي أنشئ.

في ١٩٢٠ وكان يحاول إحياء «الحركة الشعبية»، وكذلك راجلة «غير المتحيزين» التي كانت تحاول العمل على نجاح المرشحين التقدميين من كلا الحزبين الكبيرين، وكذلك بقايا حركة تيودور روزفلت «الحركة التقدمية الجمهورية»، وعدد من الجماعات الدينية والاجتماعية، والحزب الاشتراكي الأمريكي - فضلا عن عدد كبير من المصلحين غير المتتمين إلى هيئات من دعاة الإصلاحات المعينة إلى مجرد أشخاص خياليين. ووافق مؤتمر شيكاغو على إنشاء هيئة مشتركة يطلق عليها «مؤتمر العمل السياسي التقدمي»، تقوم بحملة نشطة لمصلحة المرشحين الأكثر تقدمية، بصرف النظر عن الأحزاب التي ينتمون إليها، في انتخابات الكونغرس والولايات في ١٩٢٢. ولم يرض ذلك الشيوعيين الذين كان يأملون في إنشاء «حزب ثالث، جديد، ولكنهم قرروا تأييد «المؤتمر» برغم أنهم لم يمنحوا سوى ممثل واحد في لجنته.

وبدا أن «حزب العمال الفلاحين» هو أفضل أمل بين الجماعات الممثلة في شيكاغو في هذه المرحلة. وكان قد أنشئ قرابة نهاية ١٩١٩ في شيكاغو باسم «حزب العمال الأمريكي، بزعامة جون فيتز باتريك (١٨٧١ - ١٩٠٢) (الزعيم المحلي «لفدرال العمل الأمريكي»، والجاهد الاشتراكي القديم ماكس هايز الذي كان قد ترك الحزب الاشتراكي الأمريكي أوهيو عند مانهاتن شارلس روتبرج (١٨٨٢ - ١٩٢٧) على قطاع أوهيو باسم الجناح اليساري. وكان فيتز باتريك على اتصال وثيق ب. ف. د. فوستر في محاولة تنظيم عمال الصلب في نقابات وكان شخصية ذات نفوذ في الجناح اليساري «لفدرال العمل الأمريكي». وبعد ذلك انضم «حزب العمال الأمريكي» في يولييه ١٩٢٠ مع «لجنة الثمانية وأربعين»، وهي مجموعة ممن بقوا من «الحزب التقدمي» القديم، وألفا «حزب العمال الفلاحين» الذي رشح بابل كريستنسن (١٨٨٠ - ١٩٠٢) من يوتا وماكس هايز للرئاسة ونياية الرئيس في انتخابات ١٩٢٠ وحصل على ٣٠٠,٠٠٠ صوت. وكان قد حاول في ١٩٢٠ حل «الحزب الاشتراكي الأمريكي» على سحب ديو. والموافقة على القيام بحملة انتخابية مشتركة؛ ولكن الاشتراكيين رفضوا. وفي

١٩٢١ بدا أن التغيير الذى طرأ على أسلوب الاشتراكيين يجعل من «حزب العمال الفلاحين» حليفاً محتملاً؛ ولكن فى العام التالى سيطر عليه الشيوعيون الذين نجحوا فى التسرب إليه عن طريق عدد منظمات الجبهة، الثانوية. وتركه فيتر باتريك ومايز وانحل الحزب؛ وقام قطاع ميسوتا من الحزب بمحاولة فى ١٩٢٤ لإحيائه ولكن المحاولة باءت بالفشل عندما نجح الشيوعيون ثانية فى السيطرة عليه.

وكان الأمل فى «رابطة غير المتحيزين»، التى أنشئت فى ١٩١٥ فى نورث داكوتا بواسطة الاشتراكي السابق آرثر. ك. تونلى، كحليف أضعف بكثير؛ برغم أن معظم زعمائها المؤسسين كانوا اشتراكيين أو اشتراكيين سابقين — ومن بينهم والتر. ت. ميلز (١٨٥١ — ١٩٠٤) وشارلس إدوارد رسل. لأن «الرابطة» كانت قد انبثقت بسبب خيبة الأمل فى فرص تأليف الحزب الثالث؛ وكانت سياستها أساساً هى العمل على ترشيح الأشخاص الذين تفضلهم تحت اسم أى من الحزبين القديمين. وقد حظيت «رابطة غير المتحيزين» فى نورث داكوتا بنجاح مرموق لفترة ما، إلى أن اتحد الحزبان القديمان ضدها فى ١٩٢١ ونجحا فى القضاء على نفوذها. وانتعشت فيما بعد ونجحت فى إرسال بعض أنصارها إلى الكونجرس. ولكنها كانت طوال الوقت حركة فلاحين «شعبية» لا صلة حقيقية بينها وبين الاشتراكية سوى تهيئتها مساعدة الدولة للفلاحين، والمطالبة بإعضاع «صوامع الغلال» للإدارة العامة، لصالح الفلاحين.

وكان الأمل فى تأليف أى «حزب ثالث» من النوع الذى يريده الحزب الاشتراكي الأمريكى يتوقف على تأييد قسم كبير على الأقل من الحركة النقابية وبخاصة، فى المرحلة الأولى، تأييد روابط السكك الحديدية التى كان لها السبق فى إقامة «مؤتمر العمل السياسى التقدمى». ولكن لا «الروابط» ولا النقابات الأخرى التى أرسلت مندوبين إلى مؤتمر شيكاغو كانت على استعداد لأن تنهب إلى حد إنفاء حزب سياسى جديد بحيث تقطع صلتها بأصدقائها فى الأحزاب القديمة. وفى ١٩٢٢ نجح «المؤتمر» فعلاً فى إسقاط بعض المرشحين

الرجعيين جدا ، ولكنه لم يحقق الكثير . وقد طالب الاشتراكيون في المؤتمر الثاني في ديسمبر ١٩٢٢ بلا جدوى بإنشاء حزب جديد فورا ، ولكنهم هزموا بـ ٦٤ صوتا ضد ٥٢ صوتا . وكان التأييد الأساسي الذي حصلوا عليه ، في هذه القضية ، من جانب الهيئات البورجوازية التقدمية وليس من جانب النقابات . حتى «روابط عمال الصكك الحديدية» كانت لا تزال تفضل أساليب «غير التحيزين» في العمل على اجتذاب الأصدقاء في الحزبين القاتنين . ومع ذلك استمر الحزب الاشتراكي الأمريكي يشترك في أعمال «مؤتمر العمل السياسي التقدمي» ، وزاد لديه الأمل عندما قرر هذا «المؤتمر» في مؤتمره سنة ١٩٢٣ أن يتقدم بمرشحيه الخاصين في انتخابات الرئاسة في العام التالي ، في حين اكتفى بتأييد قوائم مشتركة على نطاق قوى لانتخابات الكونجرس والولايات . ووقع الاختيار على روبرت لافوليت (١٨٥٥ - ١٩٢٥) من قديمي ويسكنسون للرئاسة وقام «المؤتمر» بحملة كبيرة . وصارت فرصه أفضل إلى حد كبير عندما غير «فدرال العمل الأمريكي» سياسة عدم التحيز التي كان يتبعها مؤقتا وقرر تأييد لافوليت ومرشح «المؤتمر» لنائب الرئيس ، وإن لم يقرر الانضمام إلى المؤتمر ، نفسه أو تأييد إقامة أى حزب جديد .

وقام لافوليت بحملته على أساس برنامج تقدمي ، ولكنه لم يكن اشتراكيا مطلقا ، أبده مؤتمر الحزب الاشتراكي الأمريكي مع إضافة أنه لا يزال يتمسك بمبادئه الاشتراكية الخاصة به .

وقد بذلت محاولات عديدة في الانتخابات التالية لاتهام لافوليت بأنه شيوعي سرا ولصنح «مؤتمر العمل السياسي التقدمي» بالصبغة الشيوعية السرية ، رغم أن لافوليت هاجم الشيوعية بشدة فعلا وأن «المؤتمر» طرد بصورة حاسمة أى صلة بالشيوعية في شئونه . وحصل لافوليت في الانتخابات على قرابة خمسة ملايين صوت — حوالي ١٧ في المائة من المجموع — ولم يتصر إلا في ولايته وحدها ، ولكنه تفوق على ج. و. دافيز مرشح الديمقراطيين في ١١ ولاية أخرى ، وبصفة خاصة في الغرب . واتصر مرشح الجمهوريين كاليفن كوليدج

بأغلبية كبيرة . وفي انتخابات الكونجرس والولايات تقدم الحزب الاشتراكي الأمريكي بقائمه الخاصة به ، منفصلة عن قوائم الجماعات التقدمية الأخرى ، ولم يصادف نجاحا . وقد حصل فيكتور بيرجر على مقعد في الكونجرس عن ميلووكي ؛ ولكن الاشتراكيين فشلوا إلى حد كبير في المجموع سواء في انتخابات الكونجرس أو الانتخابات المحلية . وعندئذ أثير موضوع ما إذا كان ينبغي على « مؤتمر العمل السياسي التقدمي » ، بعد أن أثبت قدرته على الحصول على قدر محترم من الأصوات في انتخابات الرئاسة ، أن يحول نفسه إلى « حزب ثالث » ؛ ولكن النقابات رفضت هذا الاقتراح في المؤتمر الذي عقد في فبراير ١٩٢٥ وتركت الجماعات اليسارية التي تؤيده - وكانت أساسا هي « الحزب الاشتراكي الأمريكي » وبعض الفلاحين - تناقض المسألة فيما بينها . وعندئذ انهار المشروع لأنه في حين كانت الجماعات للتقدمية الباقية تريد حزبا يقوم كلية على العضوية الفردية ، أصر الحزب الاشتراكي الأمريكي على تنظيم فدرالي يسمح باضلم الاشتراكيين كهيئة تحتفظ باستقلالها الذاتي على مدى التسكون الفدرالي لحزب العمال في بريطانيا . وعندما رفض هذا الاقتراح انسحب الحزب الاشتراكي الأمريكي من « مؤتمر العمل السياسي التقدمي » ، الذي سرعان ما اختفى بعد ذلك ، تاركا الحزب الاشتراكي في استقلاله مرة أخرى ولكنه أضعف من أي وقت مضى ، إذ كان عدد أعضائه في ١٩٢٨ قد هبط إلى أقل من ٨٠٠٠ في حين كان قد بلغ ١٠٨,٠٠٠ قبل ذلك بلسع سنوات فقط . ومنذ هذه اللحظة حدث شيء من الانتعاش تحت قيادة جديدة . وفي انتخابات الرئاسة في ١٩٢٨ ظهر الحزب بمرشح جديد ، هو نورمان توماس (ولد ١٨٨٤) وكان قسا سابقا ذا حماس أخلاقي كبير وارتقى بسرعة إلى مركز الصدارة . وكان هناك من الزعماء التقدمي للحزب هيلسكيث وبيرجر مازالا نشيطين في الحزب ، ولكن مولدهما الأجنبي أبعدهما عن الترشيح للرئاسة . وكان ديز ، للزعيم الكبير القديم للحزب ، قد مات في ١٩٢٦ وقد أزعته الجهود التي بذلها وما عاناه في سبيل القضية ؛ وكان توماس أفضل من يمكن أن يخلفه في هذه الأوضاع بوصفه الداعية الأول للديموقراطية الاشتراكية . وقد كان ديز

طوال ما عاش ، وكان على استعداد لترشيح ، هو المرشح الحتمي للرئاسة ؛ فبرغم أنه كان دائما يقف إلى اليسار الشديد في الحزب فإنه كان العضو الوحيد المعروف في كل مكان ويحظى بتأييد شعبي حقيقى على نطاق واسع . فضلا عن أنه بذل عنايته بأن يبقى بعيدا بقدر الإمكان عن النزاعات الداخلية للحزب ولم يكن الجناح اليميني يحبه مطلقا ، وحاول المرة تلو المرة أن يحد من يستطيع أن يأخذ مكانه ؛ ولكنه اضطر المرة تلو المرة ، باستثناء سنة ١٩٣٤ عندما رفض الترشيح ، أن يقف وراءه باعتباره المرشح الوحيد الذى يمكنه الحصول على عدد محترم من الأصوات . فقد كانت نزاهة ديز ولإنكاره لذاته عمالا جدال فيه . ولم يكن منظرا عظيما ؛ ولكن كانت تعدوه إنسانية حارة جذبت إليه كثير من الناس البسطاء ، وبخاصة في الولايات الغربية ، الذين لم تستلمهم النداءات الأكثر حدقة . وقد كون اسمه العظيم أولا كزعيم تقابلي يمثل روحا نقابية مختلفة تماما عن روح صمويل كوميرز أو « الفدرال الأمريكى للعمل » - بل الحقيقة أن روحه كانت أقرب إلى الصلابة الطبقيّة « لعمال العالم الصناعيين » . ولكنه كان اشتراكيا سياسيا وليس سندا كاليا ، وكان على استعداد تام للعمل من أجل إصلاحات جزئية بقدر ما يعمل من أجل الاشتراكية ، وكان - فوق كل شيء آخر - على استعداد أن يهرع لمعونة المضطهدين . وكانت هذه النخوة بصفة خاصة هى التى جعلته ناجحا في اجتذاب تأييد أشخاص مثل صغار الفلاحين والمزارعين كما في اجتذاب العمال الصناعيين ، وجعلت في وسعه أن يقوم بدور كبير في كسب التأييد للحزب الاشتراكى الأمريكى في الولايات الغربية من « الاتحاد » . بيد أن قوته كانت قد أخذت تضعف في السنوات السابعة على وفاته : والواقع أنه لم يبق تماما من آثار سجنه من ١٩١٩ إلى ١٩٢١ ، ويرجع هبوط الحزب الاشتراكى الأمريكى في الغرب إلى حد كبير إلى حرمانه من زعامته إبان هذه السنوات وبعدها . فبدونه لم يكن في الحزب الاشتراكى الأمريكى من يستطيع اجتذاب هذا التأييد . فقد أخرج و. د. هايبود (١٨٦٩ - ١٩٢٥) . الذى كان لديه شيء من هذه الجاذبية بين المعدنين وعمال البترول وعمال السواحل ، من الحزب بسبب عدائه للعمل السياسى ؛ ولم تكن هناك أية شخصية كبرى أخرى تحظى بهذا النوع من التأييد .

أما الشخصيات البارزة الأخرى في الحزب الاشتراكي الأمريكي بعد انقسام ١٩١٩ فتم موريس ميلسكيث ، وكان محامياً من نيويورك على قدرة كبيرة في الدعوة الماركسية الديمقراطية الاشتراكية وفي الميدان القانوني ، ولكنه كان أساساً من سكان المدن ومثقفاً لا قدرة كبيرة لديه على قيادة الجماهير . وكان قد لعب دوراً نشطاً إلى حد كبير قبل الحرب في الدولية الثانية ؛ وكانت اشتراكيته من النوع الديمقراطي الاشتراكي التقليدي الذي كان سائداً قبل الحرب . وقد اتجه إبان فترة التخمر الثوري التي بدأت في ١٩١٨ إلى اليسار شيئاً ما بعض الوقت ، ولكنه لم يسر في هذا الاتجاه إلى حد يفيد من أن يكون هدفاً لتشنيد الاشتراكيين بوصفه الداعية الرئيسي والوسط ، الذي كان الكومنترن يهاجمه هجوماً مربراً . وفي أثناء الصراع الشديد جداً بين الحزب الاشتراكي الأمريكي والشيوعيين بعد الانقسام عاد فاتجه إلى اليمين وصار الداعية الرئيسي للحركة التي دعت الحزب الاشتراكي الأمريكي إلى الائتلاف غير المشرع التقدميين غير الاشتراكيين في تأييد روبرت لافوليت كمرشح للرئاسة في ١٩٢٤ . وعندما أخفقت محاولة إقامة حزب عمال فدرالي بمناسبة هذه الانتخابات وماد الحزب الاشتراكي الأمريكي إلى استقلاله ، ظل على رأس ما بقي منه بعد هبوطه الشديد كديموقراطي اشتراكي سني من نوع ما قبل ١٩١٤ ، وإن كان قد سبب لوملائه بعض الإزعاج بقبوله ، بوصفه محامياً ، بعض القضايا الكبيرة التي كانت مهمته فيها الدفاع عن مصالح رأسمالية غير نظيفة . ولم يكن له خارج نيويورك ، التي كان له فيها أنصار كثيرون ، سوى شخصية ثانوية .

وكان فيكتور بيرجر ، كإرأينا في جزء سابق من هذه الدراسة (١) ، أيضاً ديموقراطياً اشتراكياً سنياً إلى حد كبير ، ولكنه كان من نوع إصلاحى أكثر من ميلسكيث بكثير . وفي ١٩١٩ لم يتأثر مطلقاً بالحماسة الثورية التي اجتاحت قسماً كبيراً جداً من الحزب ، واحتفظ بمركزه فيه ولكنه نأى تماماً عن معاركه الداخلية وانتظر حتى يستعيد الحزب رشده وركز معظم جهده في هذه

الاتقاء في شتون ويسكنسون ، وبخاصة ميلووكي ، حيث استطاع أن يحتفظ بسيطرته على الحزب المحلي دون منازع تقريباً . وكان بيرجر جامعياً ، يؤمن بشدة بفنغائل المشروع العام ، ولكنه كان عملاً مصلحاً اجتماعياً قبل كل شيء . شديد الاهتمام بالإدارة البلدية وإدارة الولايات بكفاية وعلى أسس قديمة . ومن الناحية الدولية كان من كبار المعجبين بالديموقراطية الاشتراكية الألمانية ومعارضاً تماماً للبشيفية ولكل نوع من السياسة الثورية . وكان له في ولايته أنصار كثيرون بحيث استطاع الحصول على مقعد في الكونغرس في انتخابات متكررة ، وكان في معظم الأوقات ، الاشتراكي الوحيد الذي حقق ذلك ؛ ولكن لم يكن له نفوذ كبير على النطاق القومي ولم يحظ بشعبية واسعة . وقد ظل يعمل بنشاط في ويسكنسون حتى وفاته في حادث طريق في ١٩٢٩ . ولا يبقى معه ذلك من زعماء الحزب الاشتراكي الأمريكي بعد الحرب من كان له أثر كبير سوى جيمس أوويل ، وكان دوره أقرب إلى الدعاية المتشددة الشيوعية منه إلى دور الزعيم الاشتراكي البناء . وكان جيمس هـ. مورر ، الذي ظل طويلاً رئيساً لـ « لندال العمل في بنسلفانيا » ، شخصاً مرهوقاً باعتباره الشخصية الثغاية الوحيدة التي ظلت على ولائها باستمرار للحزب الاشتراكي . وقد قام بأعمال طيبة من أجله في الثقابات ، وبخاصة في الميدان التربوي ، ولكنه لم يصر شخصية شعبية قط .

أما فيما يتعلق بحزب العمال الاشتراكي الذي أنشأه دي ليون فلم تكن له أية قيمة حقيقية بعد وفاة دي ليون في ١٩١٤ ، برغم إشادة لينين بدي ليون باعتباره مفكراً ماركسياً ممتازاً . وكان المتحدث الرئيسي باسمه بعد ١٩١٤ هو آرنولد بيترسن (ولد ١٨٨٥) ، الذي شن حرباً كلامية مريعة على الفيسوعيين الأمريكيين وعلى الحزب الاشتراكي الأمريكي على السواء . بيد أن حزب العمال الاشتراكي ، الذي لم يكن أكثر من مجرد طائفة حتى في عهد دي ليون ،

صاد أكثر طاقية في عهده الأخير ، ولا حاجة بنا إلى الحديث عنه أكثر من ذلك هنا .

أما في الجانب الشيوعي فلا ريب أن الشخصية البارزة في ١٩١٩ كانت الصحفي جون ريد (١٨٨٧ - ١٩٢٠) الذي يعتبر مؤلفه عن الثورة البلشفية « عشرة أيام هزت العالم » ، من عيون الأدب الثوري . وقد قام بدور رئيسي في محاولة اجتذاب الحزب الاشتراكي الأمريكي إلى الشيوعية في ١٩١٩ وفي تأسيس حزب العمال الشيوعي في ١٩١٩ عندما أخفقت هذه المحاولة . وكان يعمل في اتصال وثيق مع لويس فرانكا في هذه الجهود ، وقد غير لويس فرانكا اسمه فيما بعد إلى لويس كوري وصار أستاذا جامعياً ومؤرخاً اقتصادياً معروفاً . وفي ١٩٢٠ اتهم فرانكا بأنه جاسوس للشرطة ولكنه برىء بعد بحث قام به الحزب الشيوعي . وبعد ذلك بعامين تشاجر مع الحزب واتهم بخرقة العمل على تنظيم جماعة مناوئة في المكسيك . وقد ظل شخصية يحوطها الغموض إلى حد ما ؛ ولكن لا ريب في أنه قام بدور رئيسي في أقسام ١٩١٩ وكان صحفياً على قدرة جدلية كبيرة .

وهناك شخصية كبيرة أخرى في شؤون الشيوعية الأمريكية في ١٩١٩ هو الزعيم الأيرلندي جيمس لاركين (١٨٧٦ - ١٩٤٧) الذي كان مقيماً في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ^(١) . وكان لاركين قد غادر أيرلندا في ١٩١٤ بعد هزيمة إضراب دبلن الكبير في ١٩١٣ - ١٩١٤ وهو ينوي العودة إلى وطنه بعد زيارة لا تطول للولايات المتحدة . وفي أمريكا عمل مع الحزب الاشتراكي ، على اتصال وثيق مع يوجين دبز ، كما تحدث أيضاً باسم « عمال العالم الصناعيين » وبعض الجماعات اليسارية الأخرى . وكان مناهضاً للحرب بشدة ، وقد مرع في ١٩١٧ إلى المقاطع من الثورة الروسية واشترك مع ك. إ. روتبرج وبرترام . ه. وولف (ولد ١٨٩٥) ، الذي أصاب شهرة بعد ذلك بكتابته « ثلاثة صنعوا

(١) فيما يتعلق بلاركين انظر المجلد الثالث - الجزء الأول - الفصل الرابع

الثورة (١٩٤٨) ، في اللجنة اليسارية التي نظمت الحملة من أجل السيطرة على الحزب الاشتراكي الأمريكي في مؤتمر أغسطس ١٩١٩ . وقد قبض عليه بعد ذلك بشهور قليلة ، مع عدد من الدعاة اليساريين ، وبعد عدة تأجيلات في السجن قدم للحاكمة بتهمة « الفوضى الإجرامية » وحكم عليه بالسجن من خمس إلى عشر سنوات . وبقي في السجن إلى أن أطلق سراحه حاكم نيويورك آل سميث في ١٩٢٣ ثم رحل إلى أيرلندا . وقد ظل طوال غيبته التي بلغت تسع سنوات سكرتيرا ، بالاسم ، لقناة « عمال القفل وعموم العمال » ؛ ولكنه عندما عاد وجد من المستحيل العمل مع الزعماء الذين تولوا زمام الأمور أثناء غيابه . وتشاجر مشاجرة عنيفة مع هؤلاء الزعماء وقاد جماعة من المؤيدين واستولى بالعنف على المركز الرئيسي للقناة وظل محتفظا به إلى أن تم طرده بحكم قضائي . وعندها تأسس قناة جديدة — « اتحاد عمال إيرلندا » — حظيت بنجاح كبير ، وبخاصة في دبلن ، كما اشترك أيضا بدور نشط في الشؤون البلدية لهذه المدينة . ولكن لاركين خطيبا قويا ومثيرا جدا ، وقد استطاع الاحتفاظ بانياته إلى الكنيسة الكاثوليكية مع إيمان راسخ في الشيوعية ، مثل زميله في العمل جيمس كونواي (١٨٧٠ - ١٩١٧) ؛ ولكن صلته بالحركة الأمريكية كانت مجرد علاقة عابرة .

ولحسن الحظ لا يبدو ضروريا في هذا المؤلف الدخول في تفاصيل الخلافات التي لا نهاية لها الشيوعية الأمريكية بعد أن اضطر الحزبان المتنافسان إلى الاندماج في ١٩٢٠ تحت ضغط شديد من الكومنترن . فقد أظهر الشيوعيون الأمريكيون ، ومعظمهم من مهاجري شرق أوروبا — وإن كان بين زعمائهم عدد من الأمريكيين الأصليين ومن غرب أوروبا ، ميلا غريبا للزاعات الطائفية ، بحيث أن كل اندماج كان مناسبة لاقتسام جديد . وحتى في ١٩٢٠ أدى إنشاء « الحزب الشيوعي المتحد » على الفور إلى انقصال أقلية اتهمت الزطامة التي كانت تتلقى الوحي من موسكو بأنها انخرفت عن الطريق الثوري السليم وشرعت في إقامة حزب شيوعي منافس مؤلف إلى حد كبير من مهاجرين من روسيا . وفي ١٩٢١ كان هناك ما لا يقل عن عشرين حزبا شيوعيا لا يوحده بينهم سوى العداء الشديد

نحو الحزب الاشتراكي ، ونحو طريقة الحياة الأمريكية ، طبعاً . وحيال الاضطهاد الذي تعرض له اليساري ككل اضطرت الأحزاب الشيوعية إلى الالتجاء إلى الأقلية ؛ ولم يكن في وسعها ، حتى لو أرادت ، أن تدخل الانتخابات أو حتى أن تقوم بدعاية علنية . وعندما غير الكومنترن أساليبه في ١٩٢١ بالنظر إلى المهبوط الواضح للأمل في « الثورة العالمية » غير الحزب الشيوعي الرئيسي ، الذي كان يحظى بتأييد موسكو ، سياسته وقام بالدور الرئيسي في إقامة حزب عاملين « كواجهة » احتفظ من ورائها الحزب السري بوجوده وحاول الاحتفاظ بالسيطرة في يديه . وصار و. ز. فوستر ، منظم عمال الصلب في ١٩١٩ ، شخصية مرموقة في « حزب العاملين » ، وكان مرشحه للرئاسة في ١٩٢٤ . ومرعان ما تار شجار بين أولئك الذين أرادوا الاحتفاظ « بحزب العاملين » مجرد آلة في يد الحزب الشيوعي السري و « المصفين » الذين أرادوا إلغاء هذا الحزب وتركيز كل نشاطهم في « حزب العاملين » ، أو في التسرب إلى الهيئات العلنية الأخرى ، مثل حزب العمال الفلاحين ؛ وأيد معظم الشيوعيين المشهورين « بما فيهم فوستر وإيرل براودر (ولد ١٨٩١) وشارلس روثبرج (الذي مات في ١٩٢٧) ، وجاي لافستون (ولد ١٨٩٨) ، الذي صار فيما بعد مناهضاً معروفاً للشيوعية وشغل منصب المستشار الرسمي في السياسة الدولية « للفدرال الأمريكي للعمل » ، وجيمس ب. كانون (ولد ١٨٨٥) ، وجهة النظر الثانية التي دعمها نجاح الشرطة في الاستيلاء على جميع سجلات الحزب بمناسبة مؤتمر سري عقده الحزب الشيوعي في أغسطس ١٩٢٢ .

وهكذا ترك « حزب العاملين » ليدبرشونه بنفسه ، ومرعان ما انقسم إلى فريقين أحدهما بزعامة فوستر وبرادور وكانون والآخر بزعامة روثبرج وجاي لافستون والمنغاري جوزيف بوجاني ، الذي يعرف الآن باسم جون بير ؛ وكان موجوداً في أمريكا بوصفه ممثل الكومنترن . وكان موضوع المناقشة الرئيسي هو الموقف الذي يتخذ تجاه المحاولات التي بذلت لإنشاء حزب عمال . وقد مارس فوستر في مبدأ الأمر في الاشتراك في هذه المحاولات ، ولكنه غير بعد ذلك

موقفه ودعا إلى تأييد لافوليت و « مؤتمر العمل السياسي التقدمي » ، في انتخابات الرئاسة في ١٩٢٤ . يده أن موسكو قررت عدم تأييد لافوليت وغير فوستر مرة أخرى موقفه واتباع توجيه موسكو .

وفي ذلك الوقت كان الصراع الدائرين تروتسكي وستالين قد أصبح يحتل مركز الصدارة على كل القضايا الأخرى في روسيا . ونشر ماكس ايستمان (ولد ١٨٨٢) ، وهو من أرائل رجال الأدب المدافعين عن الشيوعية الأمريكية ، في ١٩٢٥ كتابه ، « منذ أن مات لينين ، يشيد فيه بتروتسكي ويتضمن سرداً « لوصية » (١) » لثمن غير المنشورة وهجوماً شديداً على ستالين ؛ وسرعان ما نشب صراع داخل صفوف الشيوعيين الأمريكيين بين أنصار ستالين وأنصار تروتسكي ، وكان أنصار ستالين لا يزالون منقسمين على أنفسهم إلى فريقين متنافسين يحاول كل منهما الحصول على تأييد الكومنترن . وعندئذ تشاجر زينوفيف مع ستالين وطرد من رئاسة الكومنترن ؛ وبعد ذلك بقليل اتهم بوخارين ، الذي حل محله ، بانحراف يميني وطرد بدوره . وقد استطاع فوستر الاحتفاظ بزعامته للحزب الشيوعي الرئيسي طوال هذه المراحل المتعاقبة إلى سنة ١٩٢٩ . وفي ١٩٢٥ كاد الحزب ينقسم في نزاع إلى فريقين ، أحدهما وراء فوستر والآخر وراء روثنبرج ، وكان الفريق الأول هو الأغلبية . ولكن موسكو تدخلت لمنع طرد روثنبرج وأنصاره من مناصبهم الرئيسية ؛ واضطر فوستر إلى التراجع . وفي سنة ١٩٢٧ مات روثنبرج وترك فوستر بلا منازع في السيطرة . وفي يونيو ١٩٢٨ طرد أنصار تروتسكي ، وعلى رأسهم جيمس كافون وماكس شاختمان (ولد ١٩٠٢) ، بتهمة الانحراف إلى اليسار وألفوا « حزب عاملين ، مناصف » ؛ وبعد ذلك بقليل استهدى لافستون وبنجامان جيتلو (ولد ١٨٩١) إلى موسكو ثم طردا أيضاً من الحزب بوصفهم مؤيدين لبوخارين ، فألفا حزبا ثالثا ، لا أكثر من شذو حزب ، باسم « معارضة الحزب الشيوعي » . وعند هذه النقطة قررت موسكو أيضاً تأديب فوستر ، فعزل من منصب السكرتير وحل محله واحد من أتباعه السابقين

هو إيرل براودر . واستدعى بير ، الذى كان على صلة وثيقة بروثنبرج ، إلى موسكو وسرعان ما اختفى في تظاهرات الثلاثينات . وقد احتفظ فوستر بعنونه في الحزب وعاد إلى زعامته عندما عزل إيرل براودر نهائياً في ١٩٤٥ . وفي ١٩٢٩ كون ا.ج. موسى (ولد ١٨٧٥) ، وكان من النعاة البارزين في إضراب مصانع نسج لورانس في ١٩١٩ ، هيئة جديدة باسم « المؤتمر التقدمي للكفاح العمالي » ، واشترك بدور رئيسي في إقامة نوادي المتعطلين إبان الكساد الذي حدث في أوائل الثلاثينات . وفي ١٩٣٣ أسس حزبا آخر لم يطل عهده هو « حزب العاملين الأمريكيين » الذي اجتذب لفترة ما أعضاء مرموقين منهم سيدنى هوك (ولد ١٩٠٢) ، وهو منظر ماركسي مهم إلى حد ما ، وجيمس بورنهام (ولد ١٩٠٥) ، الذي شهر فيما بعد بوصفه مؤلف « الثورة الإدارية » . وفي ١٩٣٤ اندمج مع أنصار تروتسكي في حزب آخر هو « حزب العاملين » .

وليست هذه سوى عدد قليل من شذرات المنظمات العديدة التي انبثقت عن الحركة الشيوعية الأمريكية في سنواتها الأولى . ولكن ما ذكره يكتفى لتصوير الميل المتطرف للاقتسام في الحركة ، مما يرجع معظم السبب فيه إلى فشل الحركة في أن ترمي دعائمها بين الجماهير الرئيسية من الطبقة العاملة واعتمادها على سبيل المهاجرين من أوروبا الشرقية الذي كان قد بدأ ينضب مع فرض القيود الشديدة على الهجرة بعد ١٩١٣ .

وإن أدرك أن ما كتبه في هذا الفصل لا يبدو أن يكون تسجيلا للأحداث من النوع العادي . لأن الحقيقة الواضحة هي أن الاشتراكية في الولايات المتحدة لم ترق في أي وقت من الأوقات بعد ١٩١٤ إلى مرتبة حركة ذات أهمية حقيقية . وينطبق هذا على الشيوعيين بقدر ما ينطبق على « الحزب الاشتراكي الأمريكي » ، أو البقايا الباقية من حزب دانييل دي ليون « حزب العمال الاشتراكي » ؛ لأنه برغم أن الشيوعية الأمريكية كانت تحدث منحة في العالم أكثر من منافسيها الاشتراكيين ، فإن الجزء الأكبر من المنحة كان بسبب خصومها لا بسبب جمودها الخاصة . فلا الشيوعية ولا الديمقراطية الاشتراكية كان لها في أي وقت من

الآوقات بين ١٩١٤ والثلاثينات تأثير حتى مثل تأخير «عمال العالم الصناعيين» لبضع سنوات في أوائل القرن ، أو حتى مثل تأثير الاشتراكيين في «الفدرال الأمريكي للعمل» في مرحلة أسبق . فالزيادة السريعة في عضوية «الحزب الاشتراكي الأمريكي» في ١٩١٨ و ١٩١٩ ترجع كلها تقريباً إلى تدفق السلافين والمهاجرين الآخرين من شرق أوروبا الذي حدث عقب الثورات في روسيا وصاحب فترات ما بعد الحرب في أوروبا في ١٩١٨ — ١٩١٩ . ولا جدال في أن هذا الاختيار انتقل إلى حد ما إلى الأعضاء الموجودين ودفع الحركة الاشتراكية بأكملها تقريباً شوطاً طويلاً إلى اليمين . ولكنه لم يجذب أى جمهرة كبيرة من الأعضاء من بين الأمريكيين الأصليين أو المتأمركين في النقابات أو يهدد بانتزاع السيطرة ، حتى ولو للحظة ، على الحركة النقابية من يد زعمائها القدامى الذين كان معظمهم من المناهضين للاشتراكية . وقد اتجهت فعلاً بعض النقابات المعنية ، وبخاصة «روابط السكك الحديدية» ، نحو المطالبة بالملكية العامة ومشاركة العمال في السيطرة الصناعية ؛ ولكنها فعلت ذلك دون أن تصير ثورية بأي شكل أو حتى تحولت إلى فكرة تأليف «حزب عمال» على النمط البريطاني الإصلاحى ؛ وحتى الحركات التي قامت بها في اتجاه العمل السياسى لم تدم طويلاً أو تغير بأي شكل اتجاهها الأساسى . ولا شك في أن بعض السبب في ذلك يرجع إلى أن الولايات المتحدة ، على خلاف الدول المحاربة الأخرى ، خرجت من الحرب دون أن تضار قوتها الإنتاجية ، بل زادت إلى حد كبير ، وإلى أن الرأسمالية الأمريكية لم تواجه أى خطر من الانحلال ، بل على العكس كانت أقوى من ذى قبل . بيد أن هذا ليس ، في اعتقادى ، السبب كله . كما لا يكتفى القول بأن التحديد الحاسم للهجرة ، وبخاصة من البلاد الأوروبية الأقتر حالا ، قطع المدد الرئيسى للعناصر الثورية — وإن كان مما لا ريب فيه أن ذلك كان من العوامل ذات الأهمية الحقيقية في العشرينات ، لأنه زاد من قوة المساومة لدى نقابات «فدرال العمل الأمريكى» وأتاح لهم فرصاً أفضل للاستفادة المباشرة من أساليب «الجماعات الضاغطة» الموجهة ضد الحزبين الكبيرين القائمين .

ولكن فوق هذه العوامل كلها لم يكن هناك أى تدمير جذرى بالأنظمة الاجتماعية القائمة وكان هناك اتجاه قوى إلى المطابقة مع « طريقة الحياة الأمريكية » ، وقف حائلا قريبا ضد قبول الأفكار الثورية التى تهب من أوروبا وأفاد في وصف هذه الأفكار بأنها « لا أمريكية » ، ومن ثم غير جذيرة بالاهتمام الجدى إلا برصفها خطرا على الأنظمة الأمريكية .

وصحيح أن هذه « الروح الأمريكية » لم تحل دون نمو حركة أطلية صلبة حقيقة في الحركة النقابية في الفترة السابقة على ١٩١٤ عبرت عن نفسها في « عمال العالم الصناعيين » . بيد أن هذه الحركة لم تنتشر قط بين الجبهة الرئيسية من الأعضاء المنضمين إلى نقابات « الفدرال الأمريكى للعمل » . فقد كان نموها الرئيسى ، في مراحلها الأولى ، بين المعدنين وعمال البترول وعمال قطع الأشجار في الولايات الغربية التى كانت لا تزال قليلة السكان ، وإن كانت تنمو بسرعة ، ومن هذه المنطقة انتشرت إلى الغرب الأوسط والشرق ، ووجدت أنصارها أساساً بين المهاجرين الذين كان منهم معظم العمال غير المهرة في المدن الكبرى أكثر مما وجدتهم بين الأمريكيين المولودين في أمريكا أو بين جماعات المهاجرين التى تمت أمركتهم . ففي كاليفورنيا وأوريجون وواشنطن والولايات الغربية الأخرى كان « عمال العالم الصناعيين » ، وسلفه « الفدرال الغربى للمعدنين » ، إلى حد كبير حركات بين الأمريكيين الأصليين والإيرلنديين والأوروبيين المتأمركين : أما في لورانس وبارتسون وشيكاغو فإن « عمال العالم الصناعيين » وجدوا جبهة أنصارهم أساساً بين العمال الجدد نسبياً على الظروف الأمريكية . وصحيح أن بعض نقابات « الفدرال الأمريكى للعمل » - وبخاصة « عمال المناجم المتحدنين » ، اضطرت إلى التحول إلى الصلاية الصناعية بسبب الموقف المتطرف في مناهضة النقابية الذى اتخذته كبار أصحاب الاعمال ؛ ولكن حتى مع ذلك فإن الصلاية في العلاقات الصناعية لم تنجح في تحويل هذه النقابات إلى الاشتراكية أو السنفكالية اللتين بدا لمعظم أعضاء النقابات أنهما مذهبان غريبان عنهم يروج لهما في الغالب أجانِب ينظرون إليهم على أنهم في درجة أدنى مصيرهم لأن يعملوا في

أنواع من العمل أقل هبة وأجرا . وحتى مع أن « الحدود » كانت قد بدأت فعلا تنقل ، فقد ظل هناك مجال للتحرك الاجتماعي في مجتمع يتقدم بسرعة في الثروة الاقتصادية ، وكان هناك أيضا اتجاه منتشر على نطاق واسع إلى احتقار السياسيين وعدم الثقة فيهم ، الأمر الذي جعل اقتراحات توسيع نطاق عمل الدولة في الميدان الاقتصادي غير مقبولة . والواقع أن الاختيار الذي أثمرت الحركة الاشتراكية في ١٩١٩ أخفق تماما ، برغم الاتجاهات الرجعية تماما لدى كبار أصحاب الأعمال والكونجرس ، في الاقتدار بين جبهة الطبقة العاملة الأمريكية .

كيف إذن حدث أن الاشتراكيين أنفسهم ، القدامى منهم والقادمين الجدد ، وصلوا إلى حالة الإثارة التي كان من الواضح أنهم وصلوا إليها بعد نهاية الحرب؟ هناك منهم طبعاً من لم يصل إليها : فنيكتور بيرجر وأنصاره من ويسكونسن هلاوا كما كانوا تماماً من قبل ، فاستمروا يدهون إلى سياساتهم الإصلاحية ويمارسونها كما كانوا يفعلون منذ سنين عديدة ؛ ولكنهم كانوا الاستثناء ، وقد فقدوا كل نفوذهم تقريباً على جبهة « الحزب الاشتراكي الأمريكي » فترة ما . ففي نيويورك وماساشوسيتس وميتشيجان وأوهيو انتجعت جبهة الاشتراكيين ، بين الأمريكيين الأصليين والمتأخرين كما بين « القدرات القوية » المتضخمة ، إلى اليسار بشكل حاد ، بحيث أنه حتى بعد أن انهار كلا الحزبين الشيوعيين على السواء استمرت البقية الباقية من الحزب الاشتراكي الأمريكي تصدر قرارات تؤيد الانضمام إلى الكومنترن إلى أن أوضح الكومنترن بجملة تام أنه غير مستعد لقبولهم بأي ثمن . ولا أعتقد أن السبب الأساسي في ذلك يرجع إلى إدراك أنه ليس هناك أمل مطلقاً في أي تقدم كبير نحو الاشتراكية بالأساليب الدستورية ، على الأقل لفترة طويلة في المستقبل . والراجح أنه يرجع أكثر بكثير إلى أن كل أنواع الاشتراكية ، حتى أكثرها اعتدالاً ، كانت توصم بوحشية بالبلشفية ، وإلى الاضطهاد الشديد الذي تعرض له كل نوع من الاتجاه المفترض إلى اليسار منذ اللحظة التي دخلت أمريكا فيها الحرب . فباستثناءات قليلة قطع عارض الجناح اليميني والجناح اليساري للحزب الاشتراكي الأمريكي الحرب

وبذلك عرضوا أنفسهم للاهتـام بالحياة ، وعندما استمر الاضطهاد بعد أن انتهت الحرب كانت النتيجة أن اندفعت الحركة الاشتراكية ، دفعا عن قسما ، إلى اليسار أكثر مما كان كثيرون من أعضاء الحزب يريدون حقيقة . بيد أنه لا سبيل إلى إنكار ، فوق هذا كله وقبله ، أن الاختيار الثوري في أوردوباوإن لم يجد صدى لدى الجماهرة الكبرى من العمال المنظمين في أمريكا ، فإنه أثربشدة فعلا فرة ما في الاشتراكيين ودفعهم مؤقتا إلى السير شوطا كبيرا في اتجاه اليسار بحيث لم يراجعوا بعد أن زال أثره إلا عندما وجدوا أنفسهم معرضين ، بعد الاقسام ، لهجوم عنيف من جانب الشيوعيين الذين كانوا ، بتعليمات من موسكو ، يهاجمون « الوسط » بنصف أكثر مما يهاجمون الجناح اليميني المستورى . وتحت تأثير هذا العنف غير المحدود في لغة الهجوم اتجه ، الحزب الاشتراكي الأمريكي ، المنهار فجأة إلى اليمين قبل مضى وقت طويل ، كما رأينا ، وأغرق اشتراكيته تقريبا فترة ما في محاولة اجتذاب النقابات والفلاحين والجماعات البورجوازية التحررية إلى تحالف تقدمى لا يستطيع أن يقوم فيه الاشتراكيون إلا بدور صغير . وعندما أخفقت هذه المحاولة ، بسبب هدم تأييد النقابات لها أساسا ، استأنف ، الحزب الاشتراكي الأمريكي ، عزله ووجد نفسه عاجزا تماما ، لا في الفترة التي استمرت فيها موجة الازدهار الاقتصادى لحسب ، بل حتى عندما غرق الاقتصاد الأمريكى في الكساد الماثل إبان الثلاثينات .

ويقع الكساد الأمريكى الكبير في الثلاثينات ، الذى بدأ بانهار وول ستريت في ١٩٢٩ ، خارج نطاق الفصل الحالى . لقد بدأ الاقتصاد الأمريكى طوال العشرينات لمعظم الناس ، برغم المشاكل الخطيرة في الجبهة الزراعية . في مرحلة من الازدهار السريع التوسع في ظل الرأسمالية بحيث استطاع كبار الاقتصاديين ، مثل ت.ن. كلرف ، أن يكتبوا كتباً يقولون فيها إن الولايات المتحدة مرت بثورتها الاقتصادية دون أى قفلة سياسية وأنها قطعت شوطا في تحقيق الازدهار الشامل في ظل الحكم الصالح « للشروع الخاص » ، دون أن يجادلهم في ذلك أحد تقريبا . وكانت عضوية النقابات الحرة طوال هذه الفترة . برغم التقدم في الاقتصاد

الصناعي ، تهيئ باستمرار في مواجهة نمو نقابات الشركات ، و « الورشة المفتوحة » ، بعد أن كانت قد صعدت بسرعة في ١٩١٩ و ١٩٢٠ . وقد هبط عدد أعضاء « الفدرال الأمريكي للعمل » ، الذي كان قد بلغ ٤ ملايين في ١٩٢٠ ، إلى ٣ ملايين في ١٩٢٣ ، وإلى أقل من $2\frac{1}{4}$ مليون في ١٩٣٠ . وأثناء نفس هذه الفترة هبط مجموع أعضاء النقابات من خمسة ملايين إلى أقل من $3\frac{1}{4}$ مليون ، أو من حوالي ٢٠٪ من العمال الذين تتوفر فيهم الشروط إلى حوالي ١٠٪ منهم . وتتضمن هذه الأرقام كندا ؛ ولكن ذلك لا يغير كثيرا من اتجاهها . والواقع أن أصحاب الأعمال استطاعوا إبعاد النقابية تماما تقريبا عن صناعات الإنتاج الكبير ، باستثناء التعدين ، وتدمير المركز العملي الذي كانت نقابات السكك الحديدية قد شيدته إبان الحرب وبعدها مباشرة . إذ أن ما أطلق عليه « الخطوة الأمريكية » ، التي تقوم على « الورشة المفتوحة » ، نجحت إلى حد كبير في منع النقابية من أن تصير قوة حقيقية في أكثر قطاعات الاقتصاد سرعة في التوسع ، فضلا عن نجاحها في تدمير الحركة الاشتراكية ؛ فقد هبطت الاشتراكية والشيوعية إلى حركات شيع عاجزة ، تقابل الواحدة الأخرى بمرارة شديدة ، ولكنها لا تترك أثرا في جبهة الرأي العام الأمريكي ؛ بل وحتى النقابية لم تستطع الثبات في مركزها ، باستثناء بعض الجهات المتناثرة ، إلا بعد أن مهد الكساد والتعامل الجديد ، في الثلاثينات السبيل لنقابات « عمال المناجم المتحدين » ، بزعامة جون ل. لويس و « كونجرس المنظمات الصناعية » ، بزعامة فيليب موري .

* * *

كندا

« ليس هناك الكثير عن الاشتراكية في كندا إبان الفترة التي يغطيها هذا المجلد . فكارايبا أنثني . « الحزب الاشتراكي الكندي » ، في ١٩٠٥ ليوجد المنظمات المبعثرة التي كانت قائمة فعلا ؛ كما أُنشئت هيئة أخرى باسم « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » ، في ١٩١١ وانضم إلى « الدولية الثانية » ، التي رفض

« الحزب الاشتراكي الكندي ، الانضمام إليها لأنه كان يفترض على وجود حزب العمال البريطاني وحزب العمال الاسترالي فيها ، وكان يعتبرهما غير اشتراكيين إلى الحد الكافي . ولم يكن للحزب الاشتراكي الكندي ولا لمنافسه الحزب الديموقراطي الاشتراكي أنصار كثيرون ، وإن كان الأول قد نجح في انتخاب بعض الأعضاء المبعثرين في المجالس التشريعية الإقليمية في ألبرتا ومانيتوبا . وإبان الحرب زادت قوة الحزب الاشتراكي الكندي إلى حد ما ، كما حدث نمو كبير في الصلابة ، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع حول التجنيد . وعندما انتهت الحرب زادت الصلابة نوعاً ما ، وبخاصة في الأقاليم الغربية ، ونمت حركة كبيرة تأييداً لفكرة « النقابة الكبيرة الواحدة » لتقوم بصراع أشد وأكثر تنسيقاً في الميدان الصناعي . وبلغت هذه الحركة ذروتها في الإضراب العام في وينيبيج في الشهور الأولى من ١٩٢٠ — وهو صراع تميز بقدر كبير من العنف وانتهى بهزيمة المضربين وبسكة خطيرة للسيار الكندي . وفي نفس الوقت قامت أحزاب عمالية ، إلى حد كبير في تحالف مع منظمات الفلاحين الصاعدة ، في عدد من الأقاليم ؛ وفي ١٩٢٠ انتخب آنجوس مكدونالد (ولد ١٨٩٠) من أونتاريو للبرلمان الفدرالي بوصفه مرشح حزب العمال ومنظمة « الفلاحين المتحدين » ، في أونتاريو . وفي العام التالي انتخب جيمس شيفر وودزورت (١٨٧٤ — ١٩٤٢) ، الذي أصاب شهرة بوصفه محرر جريدة المضربين — « أبناء عمال القرب » — أثناء إضراب وينيبيج ، نائباً عن وينيبيج كمرشح لحزب العمال . وكان وودزورت قد أهل ليكون قساً ووقف موقفاً قوياً في مناهضة الحرب أيام صراع التجنيد وعزل من مركزه كرئيس « لمكتب الأبحاث الاجتماعية » ، الذي أنشئ بالاشتراك بين الحكومات الإقليمية لسانكاتشيوان ومانيتوبا وألبرتا . وعندئذ تحول إلى داعية متفعل للاشتراكية وكون لنفسه نفوذاً شعبياً جعله الزعيم الطبيعي للحركة العمالية السياسية والحركة الاشتراكية الصاعدة . وكان أبرز أنصاره في هاتين الحركتين هو م. ج. كوليدويل (ولد ١٨٨٨) ، المدرس الذي ولد في إنجلترا والذي عمل معه في إقامة « الفدرال التعاوني للحكومات » ، في ١٩٢٢ برنامج اشتراكي

معتدل حاول على أساسه اجتذاب تأييد الملاحين الأكثر تقدمية إلى جانب العمال . وعند هذه النقطة فقط ، التي تقع خارج نطاق هذه القصة وتتفق في حدودها مع أشد وقع الكساد العالمي على الاقتصاد الكندي ، بدأت الاشتراكية الكندية في العمل سياسيا على نطاق قومي . وصحيح أنه كان هناك حزب شيوعي كندي أنشئ في ١٩٢٠ ؛ ولكنه كان ضعيفا وسرعان ما حرمه القانون ، واضطر إلى العمل في الأقيية فلم يكن له أى نفوذ حقيقى .

الفصل الرابع والعشرون

الحركات العالمية في أمريكا اللاتينية من ١٩١٤ إلى أوائل الثلاثينات

بذلك محاولة في مجلد سابق من هذا المؤلف لمرض صورة عامة لنمو
الاشتراكية في أمريكا اللاتينية إلى ١٩١٤ ، واستمر بعض أجزاء هذه القصة
مدة طويلة بعد هذا التاريخ للصعوبة الكبيرة في تحديد نقطة توقف ملائمة (١) .
وأجد نفسي الآن حيال صعوبة مماثلة ، لأنه يكاد يكون من المستحيل إعطاء أية
صورة واضحة عن التطورات التي حدثت في العشرينات دون الاستمرار بالسجل
ليستوعب قسماً من الثلاثينات أيضاً . فالحرب العالمية الأولى والثورة الروسية
في ١٩١٧ كان لهما أثر عميق في الحركات العالمية في بلاد أمريكا اللاتينية ، ولكن
هذا التأثير اختلف وقعه اختلافاً بيناً من بلد إلى بلد . ولم تبدأ النتائج الكبرى
في الظهور إلا في التاريخ — حوالي ١٩٣١ — الذي ينتهي فيه هذا المجلد .
ومن ثم سأكون موجراً جداً وسأترك التفاصيل الكاملة إلى المجلد القادم ، إذا
عشت لا كتبه .

وقد ظهرت أول الآثار الكبرى لحرب ١٩١٤ — ١٩١٨ في هبوط
الواردات واستئثار رؤوس الأموال — وكذلك هبوط الهجرة — من أوروبا .
فقد أرغمت ندرة السلع الاستهلاكية الأوروبية بلاد أمريكا اللاتينية على تنمية
صناعات خفيفة خاصة بها — وبخاصة المنسوجات — وساعدت هذه الصناعات
على التصنيع في الصناعات الخفيفة أساساً وليس في الصناعات الثقيلة . وحدثت
أيضاً زيادة في الاستئثار من الولايات المتحدة على الاستثمار الأوروبي ، وكان

الاول صغيرا نسبيا قبل ١٩١٤ باستثناء المكسيك وبعض الجهات الأخرى من أمريكا الوسطى ، وكان تدفق رأس المال الأمريكي عاملا قويا في إثارة مشاعر النزعة القومية الاقتصادية ، في حين أدى هبوط الاستثمار البريطاني في نفس الوقت إلى هبوط في النفوذ البريطاني حتى في الأرجنتين التي كانت ترتبط بروابط وثيقة جدا بالسوق البريطاني وتستمد من بريطانيا معظم رأس المال المستثمر في السكك الحديدية والمنافع العامة .

وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب في ١٩١٧ ، حمل كثير من بلاد أمريكا اللاتينية على نذ حيادها والانضمام إلى الحلفاء . وإلى ذلك الوقت كانت هناك اقتسامات حادة واتجه الكثيرون من أمريكا اللاتينية إلى دول المحور التي كان عملاقها في غاية النشاط . وقد كان للثورة الروسية تأثير كبير جداً في جميع أنحاء حركات اليسار . وكان النفوذ السائد حتى ذلك الوقت في حركة الطبقة العاملة في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية ، كما رأينا ، هو النفوذ الفوضوي السندكالي ، وليس الديموقراطي الاشتراكي ، رغم أنه حتى قبل ١٩١٤ كان الفوضويون السندكاليون قد بدأوا يتراجعون حيثما حلت العمالة على نطاق كبير محل الإنتاج الحرفي الصغير . وبعد الثورة الروسية ، وأكثر من ذلك بعد أن بدأت « الدولة الثالثة » تهتم اهتماما إيجابيا بقضية « الثورة المالية » في ١٩٢٠ ، تحولت عناصر اليسار في الأحزاب الاشتراكية إلى الشيوعية ، بل وكذلك كثيرون من الفوضويين والسندكاليين السابقين . قامت بسرعة أحزاب شيوعية في أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية ، وصار النفوذ الشيوعي قوياً في كثير من الحركات النقابية ، التي كانت لا تزال في مرحلة الجنين في معظم الحالات . وليس من السهل مطلقاً تقدير القوة الحقيقية لهذه الحركات الشيوعية أو التي يسيطر عليها الشيوعيون في أية لحظة بذاتها ؛ لأن الشيوعيين صاروا ، بصفة خاصة في الميدان النقابي ، أساندة حذقوا فن إقامة منظمات تحمل أسماء ضخمة ولكن في كثير من الحالات لا يحظى بتأييد أنصار مؤكدين أو كثيرين . فضلاً عن أن هذه الحركات تأثرت إلى حد ما بالاقتسامات التي لا نهاية لها بين أنصار الشيوعية في الولايات المتحدة ،

وكذلك فيما بعد بظهور مجموعات متنوعة من التروتسكيين ، وأيضا بانصراف العناصر التي أصيبت بخيبة أمل وبنمو مذاهب منافسة تهم على أساس الظروف في أمريكا اللاتينية خاصة وليس على أية نظريات شاملة عن الثورة ضد الرأسمالية .

وكان المبعوثان اللذان أوفدتهما الدولية الثالثة ، وكلفتها بصفة خاصة في العشرينات الأولى بحمل رسالة الشيوعية إلى أمريكا اللاتينية هما أولا : م. ن. روى (١٨٩٣ - ١٩٥٤) الهندي - وكان ذلك من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٢ - ثم الياباني سن كاتاياما (١٨٥٨ - ١٩٣٣) - وهو مجاهد قديم في الاشتراكية اليابانية كان معروفا فعلا في الولايات المتحدة . وكانت الأحزاب الاشتراكية قبل الحرب في بعض البلاد ، وبخاصة أوروغواي وشيلي ، قد تحولت إلى الشيوعية وقبلت النقاط الإحدى والعشرين التي يصر عليها السكومتزن . وفي غيرها ، وبخاصة الأرجنتين ، انشق قطاع من الحزب الاشتراكي ولم يلبس أن تحول إلى الحزب الشيوعي . وفي عدد كبير تماما من هذه البلاد لم يكن هناك وجود لحزب اشتراكي ، أو على أي الأحوال لحزب اشتراكي له قيمة ، قبل ١٩١٤ . فالحزب الاشتراكي البرازيلي مثلا أسس في ١٩١٦ فقط . وكان الحزب الاشتراكي الأرجنتيني ، الذي بدأ ١٨٩٤ ، وحده الذي ظل قائما باستمرار منذ مدة . أما حزب أوروغواي فيرجع تاريخه إلى ١٩١٠ فقط ، وحزب شيلي ، بزعامة لوبيس ريكانان (١٨٧٦ - ١٩٢٤) فيرجع إلى ١٩١٢ فقط . وهكذا استطاع الشيوعيون أن يدخلوا ميدانا لا يزال بكارا إلى حد كبير ، وإن كانت هناك طليعا جماعات اشتراكية وقابات ، في معظم الحالات لا يطول عمرها ، في أغلبية هذه البلاد من قبل . وابتداء من ١٩٢٠ كان التقدم الشيوعي سريعا . ففي ذلك العام بدأت الأحزاب الاشتراكية عملها في أوروغواي وفي بوليفيا ؛ وفي ١٩٢١ بدأت تعمل في الأرجنتين والبرازيل ؛ وفي ١٩٢٢ في المكسيك وشيلي ؛ وفي ١٩٢٥ في اکوادور وكوبا . وتبعها بيرو في ١٩٢٩ ، العام الذي عقد فيه أول مؤتمر شيوعي للقارة في منتفديو ، وجاءت بعد ذلك كولومبيا وكوستاريكا في ١٩٣٠ ، وفنزويلا في ١٩٣١ .

وقد أنهت المشاعر المناهضة للإمبريالية في أمريكا اللاتينية جدا إبان سنوات الحرب بتدخل الولايات المتحدة في شئون عدد من الدول الأمريكية . فقد احتلت جمهورية الدومينيكان عام ١٩١٦ ، وهايتي في العام السابق طيه ؛ وفي ١٩١٦-١٩١٧ كانت قوات الولايات المتحدة قد تقدمت في المكسيك واحتلت قوة بحرية فيراكروز . وحدثت اعتداءات أخرى في العشرينات - في هوندوراس في ١٩٢٤ ونيكاراجوا في ١٩٢٥ مثلا . وكانت النتيجة إثارة مشاعر قومية ضد الأمبريالية ، موجة بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة ، ولكن كذلك ضد كل صور دخول رأس المال الذي أدى إلى خلق مشروعات اقتصادية أجنبية في ملكيتها وإدارتها .

وقد انتشر هذا الشعور ضد الأمبريالية على نطاق واسع جدا . ولم يقتصر أثره على الطبقة العاملة وحدها ، بل تعداه إلى الطبقات الوسطى أيضا - لا بين الطلبة والمثقفين بحسب بل بين أصحاب الأعمال والتجار الذين كانوا يحشون الترخيصة لنافذة المشروعات المملوكة لأجانب والتي في متناول يدها أساليب فنية أكثر كفاية وقديما ، وتذمروا من مستويات المعيشة المرتفعة المتوفرة للبراء الأجانب الذين يقيمون بينهم ، تماما كما تضرع العمال من الأجور الأكثر ارتفاعا التي يتقاضاها العمال الأجانب . وصحيح أنه كان هناك إدراك عام على نطاق واسع لضرورة استرداد رأس المال لأغراض التنمية الاقتصادية ، ولكن ذلك لم يمنع انتشار المخاوف من سيطرة المصالح الرأسمالية الأجنبية . وجمعت النزعة القومية والمخاوف ضد الأجانب إلى الانتشار عبر الأقسام التقليدية بين البيض واليسار وأثارت نزاعات داخل الحركة الاشتراكية والحركة القومية كما بين الجماعات والأحزاب الأقدم عهدا . وبصفة عامة كانت المشروعات المملوكة لأجانب تدفع أجورا أعلى وتوفر ظروف عمل أفضل من معظم المشروعات المملوكة محليا ، ولكن ذلك لم يحل دون انتشار المشاعر ضد الأجانب حتى بين أولئك الذين استفادوا منهم ماديا . كما جمعت سيطرة النفوذ الرأسمالي في الولايات المتحدة إبان سنوات ما بعد حرب ١٩١٤ إلى جعل كل من حكومة الولايات

المتحدة والمندجات الاقتصادية الكبرى ذات المصالح في أمريكا اللاتينية حلفاء. لأشد العناصر السياسية رجعية في أمريكا اللاتينية — الاسترطاطيات القديمة من سادة الأراضي والمخاطات الصغيرة من رجال المال التي تهتم بالتنمية الاقتصادية على النطاق الكبير؛ وعملت هذه الأسلاف على تحويل دعاء القومية وقطاع كبير من الطبقات الوسطى — بما فيه كثيرون من أصحاب الأعمال، إلى جانب العمال المنظمين — إلى قوى معادية للتغلغل الاقتصادي الإمبريالي، وبخاصة تغلغل أمريكا الشمالية. بيد أنه كانت هناك أيضا تيارات ماركسية؛ لأن الاشتراكيين كانوا بطبيعة الحال، في الغالب، متحمسين لتصنيع السريع كوسيلة لدعم الطبقة العاملة الصناعية، التي كانت صلاتها في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية بالجماعات غير المنظمة من عمال الريف والفلاحين الفقراء. الخاضعين إلى حد كبير للسيطرة الإقطاعية صلات قليلة جدا.

وكان هذا موقفا يستطيع الشيوعيون استغلاله وهم يعملون في اتصال وثيق مع الكومنترن وعماله في أمريكا. وكانت سياسة الكومنترن في سنوات ما بعد ١٩٢٠ تهدف إلى استخدام الطبقات العاملة في بلاد أمريكا اللاتينية أدوات في صراع شديد ضد الإمبريالية، وبصفة خاصة ضد إمبريالية الولايات المتحدة الاقتصادية. بيد أنها كانت تهتم أيضا على نظرية صراع طبقى تسجد كل صور التحالف مع اليسار البرجوازي أو مع المخاطات والأحزاب الاشتراكية أو الديموقراطية الاشتراكية التي نبذت فكرة دكتاتورية البروليتاريا. ومنع ذلك الشيوعيين، فترة طويلة من الوقت، من أن يضعوا أنفسهم على رأس القوى المصادية للإمبريالية وأرغمتهم على تركيز جهودهم إلى حد كبير على اجتذاب النقابات ومحاولة جمعها معا في كوتفدرالات مركزية في كل بلد تحت الزعامة الشيوعية والتفوذ الشيوعي. وقد أجازوا في ذلك نجاحا كبيرا، وبخاصة بين المدنيين الذين تعرضوا لاستغلال شديد وعمال البترول وعمال النقل — أي بين جماعات الطبقة العاملة التي تتعرض لتجربة مباشرة من آثار التنمية الاقتصادية على النطاق الكبير تحت إشراف الشروط الأجنبية في الغالب. وقد استطاعوا، إلى

حد كبير ، أن يحلوا في هذه الجماعات محل نفوذ الفوضويين السندكاليين الذي كان سائدا من قبل ، بل وأن يجتذبوا كثيرين من الفوضويين السندكاليين السابقين إلى صفوفهم . ولكن نجاحهم بين الحرفيين المهرة والعمال الآخرين في المشرعات الصغيرة كان ضئيلا ؛ ولم تكن نتائج نشاطهم تؤدي عادة إلى تحقيق وحدة الطبقة العاملة تحت السيطرة الشيوعية ، بل إلى اقسام النقابات إلى شيع متنافسة لكل منها منظمتها المركزية الخاصة بها ، وإلى رفض كثير من النقابات الارتباط بأي من للراكر المتنافسة بأمل المحافظة على قدر محدود من التضامن .

وحتى هذه النقطة لم يكن للنقابات في أمريكا اللاتينية ، في معظم الأحوال ، أية صلات رسمية مطلقا بالنقابات في الولايات المتحدة أو أوروبا . ولكن ابتداء من ١٩٢٠ تعرضت لضغط شديد لإقامة مثل هذه الصلات . فكان الشيوعيون طبعاً يبذلون ما في وسعهم لحل الحركات التي يسيطرون عليها أو لهم نفوذ فيها على الانضمام إلى « الدولية الحمراء لاتحادات العمال » التي أقيمت في موسكو^(١) ، وكذلك لإقامة علاقات أوثق بين المراكز القومية المختلفة التي تسيطر وراءهم في أمريكا اللاتينية . وكانت النقابات التي تغلب عليها الديموقراطية الاشتراكية والمصلحة ، بافتدال الدولي للنقابات ، في أمستردام أقل نشاطا بكثير في حملة الدعاية المضادة التي تقوم بها بأمل اجتذاب النقابات غير الشيوعية إلى فلكها ؛ ولكن نجاحها في مبدأ الأمر أكثر بكثير إذ تضافر « الفدرال الأمريكي للعمل » مع النقابات الأمريكية في إقامة « فدرال عمل على نطاق الأمريكتين » منذ ١٩١٨ . وقد ظلت هذه الهيئة قائمة اسماً إلى ١٩٣٠ ، ولكن لم يكن لها قط نفوذ فعال في معظم أنحاء القارة . وكانت المراكز النقابية في الأرجنتين وأورجواي وشيلي والبرازيل من بين من رفضوا الانضمام إليها ؛ وكان معظم ما حظيت به من تأييد خارج المكسيك والولايات المتحدة من مجموعات من النقابات تسيطر عليها الحكومات في بلاد تخضع للحكم الدكتاتوري بواسطة حكام قبلهم الولايات

المتحدة ومنذ مجاتها التي لما نشاط في أمريكا الوسطى . وحتى المكسيكيين المتتمين إلى « كوفندال العمال الإقليمى المكسيكى » كانوا في ١٩١٩ يوجهون النقد الشديد « لفدرال الأمريكى للعمل » لأنه لم يقف موقفا فعالا ضد تصرفات حكومة الولايات المتحدة التحكيمية في أمريكا اللاتينية ضد « عمال العالم الصناعيين » ، والجماعات البسارية الأخرى في الولايات المتحدة . وزاد النزاع شدة في « مؤتمرات العمال على نطاق الأمريكتين » المتعاقبة ؛ وبعد انسحاب الكوبيين غاضبين في ١٩٣٠ ، وكان قد سبقه انسحاب المكسيكيين عملا في مرحلة سابقة ، لم يعد « لفدرال الأمريكتين » وجود .

وفي هذه الأثناء لم يكن الفوضويون السندكاليون قد سلخوا في المعركة . ففي ١٩٢٨ عقد مؤتمر في بيونس آيرس بزعامة « فدرال العمال الإقليمى للأرجنتين » الذى كان يسيطر عليه الفوضويون ، وأثنى فيه « فدرال العمال النقابة » الذى انضم إلى الدولية السندكالية الأوروبية - « الاتحاد الدولى للعمال » - ولكنه لم ينجح وسرعان ما اختفى . وكان « فدرال العمال الإقليمى للأرجنتين » فى ذلك الوقت قد أخذ فعلا يفقد نفوذه أمام المركز النقابى الخافض - « الاتحاد العام للعمال » - الذى كان يحظى بتأييد الاشتراكيين ويكرس نفسه للقضايا الاقتصادية المباشرة وليس للأهداف الثورية . وفى العام التالى ، ١٩٢٩ ، اندمج « الاتحاد العام للعمل » و « فدرال العمال الإقليمى للأرجنتين » ، وقررت الهيئة المندمجة - « الكوفندال العام للعمال » - الانضمام إلى « دولية أمستردام » ، وسرعان ما صارت تحت السيطرة الاشتراكية أساسا . وفى نفس العام جمع الشيوعيون مؤتمرا وأنشأوا « الكوفندال النقابى لأمريكا اللاتينية » ، الذى كان مركزه الرئيسى فى « وتنفيديو » كقطاع إقليمى « لدولية الحزب للاتحادات العمالية » . وكان هذا الكوفندال يدعى أنه يمثل النقابات فى معظم بلاد أمريكا اللاتينية فى حين لم يكن له إلا أنصار محدودون فى معظم هذه البلاد ، ولم يكن له فى بعضها سوى مجرد تأييد اسمى . واستمر قائما إلى ١٩٣٦ ، وامتص ما بقى منه بعد ذلك فى « كوفندال العمال لأمريكا اللاتينية » الذى كان فى ذلك الوقت

أكثر أهمية منه بكثير والذي نظمته وتولى زمامته المكسيكي فينسترو لومباردو توليدانو (ولد ١٨٩٣) .

وقد جاءت الفترة التي بلغ فيها نفوذ توليدانو ذروته بعد الوقت الذي ينتهي فيه هذا الجدل بجملة . وقد كون اسمه أولا كحام ومدرس ، حيث شغل منصب الأستاذية للقانون والفلسفة في جامعة المكسيك من ١٩١٨ إلى ١٩٣٣ . واتجه بنشاطه إلى سياسة اليسار ودخل الحركة الثائرة كساعد للرئيس مودونس (ولد ١٨٩٠) في « الكونفدرال الإقليمي للعالم المكسيكيين » ، الذي أنشئ في ١٩١٧ . وبعد ذلك اعتنق الماركسية ، وفي الثلاثينات دخل في علاقات ودية مع الشيوعيين بعد أن تحولوا إلى سياسة العزلة إلى « الجبهة الشعبية » . وفي ١٩٣٦ ، بعد انهيار « الكونفدرال الإقليمي للعالم المكسيكيين » ، أنشأ مركزا قايما مكسيكيا « جديدا باسم « كونفدرال العمال المكسيكيين » ، وتولى منصب سكرتيره . وعلى هذا الأساس قام في ١٩٣٨ ، بمساعدة من ليون جوهر من « الفدرال الدولي للثقافات » ، ومن جون . ل . لويس (ولد ١٨٨٠) « دعم كونجرس المنظمات الصناعية » ، في ذلك الوقت ، بإنشاء « كونفدرال عمال أمريكا اللاتينية » ، الذي صار لفترة ما أهم المنظمات العمالية التي قامت في ذلك الجزء من العالم وأوسعها انتشارا بما لا يحاس . وكان لومباردو توليدانو كاتباً وخطيباً قويا ، كما كان منظما ممتازا . وقد اتهم كثيرا بأنه شيوعي ، ولكنه أفكر التهمة باستمرار ويبدو أنه لم ينضم في أي وقت من الأوقات إلى الحزب الشيوعي فضلا . يبدو أنه عمل في اتصال وثيق مع الشيوعيين ، في الثلاثينات وبعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية التي هبطت في أثنائها نفوذه في الحركة المكسيكية إلى أن طرد في النهاية من « كونفدرال العمال المكسيكيين » ، في ١٩٤٨ ، وإن احتفظ بمركزه على ما بقي من « كونفدرال عمال أمريكا اللاتينية » ، الذي كان مسيطرا في وقت ما ، وبقي له نفوذ فكري قوي في أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية . وقد انتهزت الحركة المكسيكية ، التي كانت قد تعاونت بنشاط مع الرئيس كلرديناس في إجراءاته الواعنة في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي

التي قام بها إبان فترة رئاسته من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠ ، أثناء الحرب العالمية الثانية ولم تستد وحدها بعد ذلك قط . وتوضح حالة لومباردو توليدانو مجلاء الصعوبة القصوى في الوقوف عند أية نقطة قبل ١٩٣٩ في سرد نمو الحركة الاشتراكية والعالمية في أمريكا اللاتينية ؛ ولكنني سأحاول ما أمكن ، أن أترك جانباً التطورات التي حدثت في ١٩٣٠ إلا حيثما بدت مرتبطة تماماً بأحداث سابقة .

لقد قلنا ما يكفي لإظهار أن الحركات الناقية النامية في أمريكا اللاتينية كانت في العشرينات في حالة فوضى إلى حد كبير تتنافس فيها جماعات مختلفة ، في الغالب من الفوضويين السندكاليين والشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين ، باستمرار في بسط نفوذها ، الأمر الذي كانت نتيجته أن صار العمل المتحد على نطاق واسع مستحيلاً . وكانت الأحزاب الاشتراكية ، وقد مزقتها انقسامات الشيوعيين ، بل وفي بعض الحالات استولى عليها الشيوعيون بحيث تطلب الأمر إنشاء أحزاب جديدة من جماعات تمثل الأقلية في أحزابها السابقة ، تجاهد في ظل صعوبات ماثلة ، فضلاً عن أنها لم تكن أقل تعرضاً من النقابات إلى التحطيم أو الالتجاء إلى الأقلية على يد دكتاتوريين متعاقبين جاءوا إلى السلطة عافة بواسطة انقلابات عسكرية ويحظون بتأييد كل من الأرستقراطيين الكريول الرجبين والولايات المتحدة والمندجات الاقتصادية الأمريكية . وكان دكتاتوريو أمريكا اللاتينية في هذه السنوات معظمهم من النوع الرجس البحت . أما النوع الجديد من الدكتاتورية التي تقوم على إثارة مشاعر النزعة القومية لدى الجماهير وتعمل على اجتذاب تأييد الطبقة المسالمة بواسطة مزيج من نداءات التحسين المادى والدعوة لكراهية الأجانب ، فإنها لم تظهر إلا بعد ذلك ولم تبلغ ذروتها إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وبما عرقل جهود كل من الشيوعيين والفوضويين السندكاليين إلى حد كبير في إثارة المخاض ضد الامبريالية ، وأكثر من ذلك ، في استخدامها استخداماً بناء أنهم قبلوا مذهباً ثورياً ليس فيه أى دور ثورى للطبقة العامة وحدها .

وفي أكثر البلاد في أمريكا اللاتينية عندما كان العمال الصناعيون أقل كثيرا من الفلاحين وعمال الريف المعدمين الذين لم يتم بينهم أى تنظيم قريبا باستثناء بعض المناطق القليلة . فضلا عن أن معظم السكان ، باستثناء في الأرجنتين وأوروغواي حيث كان معظم السكان من أصل أوروبي ، كانوا يتألفون من خليط من الهنود أو المولدين مع عناصر مختلفة من الزواج من أصل أفريقي . ومن المستحيل العثور على بيانات إحصائية دقيقة ؛ ولكن تبعا لآخر تقدير عام ، كان ٣٠٪ من مجموع سكان البرازيل من الزواج و ٢ في المائة تقريبا هنود غير مختلطين ، في حين كان الزواج في المكسيك أكثر من ٥٪ والهنود الخالصون ٢٨٪ تقريبا . وفي جواتيمالا يؤلف الهنود الخالص أغلبية ، وفي بوليفيا وبيرو واكوا دور يؤلفون بين ٤٠ و ٥٠٪ من مجموع السكان ؛ أما الزواج قليلون نسبيا في هذه البلاد . أما في الأرجنتين وأوروغواي فإن الهنود الخالصين والإفريقيين كانوا أعدادا ضئيلة جدا ؛ وكان هناك أيضا عدد ضئيل في كل من شيلي وباراجواي . وفي جزر الكاريبي يؤلف الزواج أكثر من ثلثي مجموع السكان . ويبدو أن عدد المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ . بلغ حوالى ١٧ مليونا ، منهم سبعة ملايين إلى الأرجنتين وأربعة إلى البرازيل واثنين إلى شيلي و ١½ إلى كوبا و ١ إلى أوروغواي . ولكن ٦ مليون فقط إلى المكسيك ، والمليون الباقي مبعثر على نطاق واسع في البلاد الأخرى . وجاء أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين (٦ ملايين) من إيطاليا ، معظمهم إلى الأرجنتين . وهناك أربعة ملايين من اسبانيا ومليونان من ألمانيا ومليون من البرتغال ونصف مليون روسي وربع مليون فرنسي وربع مليون يهودي ، إلى جانب حوالى مليون من الشرق الأقصى (أغلبهم من الصين واليابان) ونصف مليون من الشرق الأدنى والأوسط ، ويبقى بعد ذلك ١½ مليون من جميع المصادر الأخرى .

وهكذا ، باستثناء الأرجنتين وأوروغواي ، كانت الأغلبية العظمى من شعوب أمريكا اللاتينية من الهنود أو المولدين ، مع خليط كبير من الزواج في بعض المناطق . وفي معظم هذه البلاد كان سكان الريف أكثر من سكان المدن كثيرا . وحتى في ١٩٥٠ لم يبلغ مجموع سكان المدن إلى المجموع الكلي ٦٠٪ إلا

في شيلي والأرجنتين . ففي كوبا وفنزويلا كانوا فوق ٥٠٪ وفي أوروغواي أقل قليلا من ٥٠٪ من المجموع . وفي بيرو وبوليفيا وجواتيمالا وبنما والبرازيل كانوا بين ٣٠ و ٤٠٪ ، وفي معظم البلاد الأخرى كانوا بين ٢٥ و ٣٠٪ أو حتى أقل . وقد ظلت نسبة الامة في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية مرتفعة جدا حتى في ١٩٥٠ . وفي طليعة البلاد كانت الأرجنتين فيها أقل نسبة بكثير الامة وهي ١٧٪ . وكانت نسبتهما في كوستاريكا وكوبا وأوروغواي من ٢٠ إلى ٢٥٪ ، وفي شيلي ٢٨٪ ، وفي بنما ٣٧٪ ، وباراجواي ٤٠٪ وكولمبيا ٤٤٪ . وكانت نسبة الامة في البرازيل والمكسيك والاكوا دور ٥٠٪ وفي بيرو ٥٢٪ وفي فنزويلا ٥٨٪ وفي جواتيمالا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان ٦٥٪ ، وفي نيكاراغوا وسلفادور ٧٠٪ وفي بوليفيا ٧٥٪ وفي هايتي ٨٠٪ فضلا . وكثير من هذه النسب ، رغم ارتفاعها ، يمثل تقدما كبيرا عن الفترة التي تقناوها في هذا المجال . وكانت نسبة الامة بطبيعة الحال أكبر بكثير ، كقاعدة عامة ، في المناطق الريفية منها في المدن ، وكانت عقبة هائلة في طريق التنظيم السياسي والاقتصادى . وكان حاجز الامة والاختلاف الشديد في مستويات المعيشة بين العمال والنظامى في المدينة وسكان الريف عقبة قوية أخرى في سبيل التعاون بين العمال والفلاحين المنظمين ، وأدت أحيانا ، كما رأينا من قبل في حالة المكسيك^(١) إلى عداوات شديدة بينهما .

ولم يكن سكان الريف في أمريكا اللاتينية أميين إلى حد كبير وفي قمر مدقع لحسب ، بل كانوا أيضا في الغالب بلا أرض ، حيث كانت الأرض لا يزال معظمها في أيدي الأرستقراطية من سادة الأراضي ، وكان قسم كبير منها متروكا بلا زراعة حتى إذا كان هناك ضغط شديد في السكان . فسادة الأراضي كانوا يزرعون من الأرض ، أو يستخدمونها للرعى أو يؤجرونها بشروط قاسية من الخدمة الاقطاعية ، ما شاءوا ؛ وكانت الزراعة في الأماكن التي وجدت فيها صعبة جدا بسبب نقص الماء في كثير من الأحيان ، وكذلك بسبب استخدام

أساليب بذائية محنة . وكان من الواضح أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تحل مطلقا إلا بإعادة تنظيم جذري في نظام شغل الأرض تعقبها حملات كبرى لتسمية الأرض والري والتربة الزراعية . ولكن الأرستقراطية القديمة ماله الأرض كانت تقف موقف العداء الشديد من مشروعات الإصلاح الزراعي التي قد تروض قوتها ؛ كما أن مستثمري رأس المال من الخارج لم يهتموا مطلقا بالتنمية الزراعية ، باستثناء زراعة الفاكهة على نطاق كبير لتصدير في بعض مناطق أمريكا الوسطى ، أو بالصور الأخرى من تنمية الأرض باستثناء استخراج المعادن والبترو . وكان من مصلحة المستثمرين الأجانب عادة أن يتفكروا مع مصالح ملاك الأراضي ، لا أن يشجعوا أية تطورات قد تثير القرد في الريف . وجمحت الرأسمالية الوطنية ، حيثما وجدت ، إلى اتباع نفس السياسة وإلى معارضة أية حركة قد توقف تدفق العمل الرخيص الذي يوفره سيل العمال الفائضين الجوعائين من الريف إلى المدن . وحتى الثورة المكسيكية أخفقت مدة طويلة في تغيير الظروف التي تعيش فيها جمهرة سكان الريف تغييرا حقيقيا — وحتى اليوم لم تفلح في تغييرها كثيرا .

وكانت الاشتراكية في أمريكا اللاتينية حتى ١٩١٤ تقوم كلية تقريبا على أسس أوروبية ، ولم تنتج أى مفكر حقيقى متميز خاص بها . وقد تنافست المذاهب الفوضوية والسندكالية والديموقراطية الاشتراكية المستوردة من أوروبا في اجتذاب المؤيدين ؛ وكان كثير من المتنافسين أنفسهم من المهاجرين من اسبانيا أو إيطاليا أو ألمانيا أو فرنسا . وكان اشتراكيو الأرجنتين ، بزعامة دكتور ج. ب. جوستو (١٨٦٥ — ١٩٢٥) على صلة وثيقة جدا بالدولية الثانية ، ؛ ووضع جوستو انجيله الماركسي الخاص به في محاولة لتطبيقه على الظروف الأرجنتينية . وكانت وجهة نظره ، كما رأينا من قبل ^(١) ، هي أنه ليس من الضروري أن يمر كل بلد بعملية التنعيم المتقدم لكي يصبح مهيا لنمو حركة اشتراكية . وذهب جوستو إلى أنه في الأرجنتين تستطيع جماهير العمال الريفيين الذين هاجروا إلى المدن بحثا عن العمل أن تحل محل البروليتاريا الصناعية النامية ، حتى لو لم يكن لهم أعمال في

الصناعات الكبيرة . والواقع أن الاشتراكية في الأرجنتين قامت إلى حد كبير على التأييد الذي منحه إياها جبهة كبيرة من مثل هؤلاء المهاجرين ، أكثر مما قامت على أى نجاح حققته في اجتذاب تأييد عمال الريف . بيد أن هذه الفكرة ، برغم أنها اتفقت إلى حد كبير مع ظروف بيونس آيريس العاصمة المزدهرة تماما في مرحلة كانت فيها التنمية الصناعية لا تزال غير متقدمة جدا ، لاتحل مشكلة الثورة الاجتماعية أو التسمية الاجتماعية للقارة ككل ، بالنظر إلى زيادة سكان الريف في معظم المناطق عن سكان المدن . فقد كلن لا بد أن تكون المشكلة الكبرى مشكلة أرض — وهي مشكلة لم يكن معظم الاشتراكيين مهتمين مطلقا لمعالجتها بأي طريقة بناءة — حتى في المكسيك ، حيث كانت الثورة ، ، التي بدأت قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، تجتذب الأنظار في عنف إلى مطالب سكان الريف المدققين .

وقد أدرك الشيوعيون فعلا ، عندما شرعوا يعملون في العشرينات الأولى على السيطرة على قوى الثورة في أمريكا اللاتينية ، الأهمية الرئيسية لمشكل الأرض إلى حد كبير ، وبذلوا جهودهم لتولى زعامة تمرد الفلاحين وإثارة حيثما رأوا فرصة . بيد أنهم كانوا يعملون على مدى نظرية تجعل البروليتاريا الصناعية الرعامة بالضرورة القوى الثورية ، وكانوا مستعدين لمخ الفلاحين مركزا ثانويا فقط تحت زعامتهم . وكان معظمهم من رجال المدن وقينعين باحتقار الفلاح ، بل وباعتباره رجسما محتلا حيثما تحسنت أحواله . وبرغم أنهم أحرزوا بعض النجاح في إثارة تمردات فلاحين هنا وهناك ، فإنهم لم يكونوا مهتمين أفضل من الأحزاب الاشتراكية بأى سياسة أرض بناءة ، وجنحوا لهذا السبب إلى وضع الثقل الرئيسى على مطالب القضاء على التمييز العنصرى ، كجزء من حملة ضد الامبريالية ، وليس على القضايا الاقتصادية المتصلة بتوزيع الأرض وتميمتها . وقد تغير اتجاه الشيوعيين كثيرا في الثلاثينات بعد أن جاءتهم الأوامر من الكومنترن بتأييد حركات « الجبهات الشعبية » . ولكن إبان الفترة التي يستوعبها الفصل الحالى وقفت نظريتهم العنصرية ، مع تأكيدها الشديد على تفوق البروليتاريا الصناعية ،

عقبة في طريق تكوين أى مفهوم اشتراكي أو سياسة اشتراكية تلائم حقيقة الموقف في قارة أمريكا اللاتينية ككل .

وكانت المحاولة البارزة الوحيدة في خلق مفهوم متميز للاستراكية الخاصة بأمريكا اللاتينية — إذا كانت اشتراكية — ينطبق على الظروف السائدة فيها هي حركة « آبريسستا » التي تأسست في المكسيك في ١٩٢٤ على يد فيكتور راؤول هايما ديلا توري (ولد ١٨٩٥) الذي كان وقتذاك منفياً من وطنه بيرو ، الذي طرد منه بسبب نشاطه في حركة الطلاب وفي إنشاء جامعات شعبية تعارض الدكتاتور أوجستولي جويو . وعند ما غادر هايما ديلا توري بيرو وزار أولاً أمريكا الشمالية ثم أوروبا ، بما فيها الاتحاد السوفيتي ، ثم عاد بعد ذلك واستقر فترة من الوقت في المكسيك حيث أسس « الحلف الشعبي الثوري الأمريكي » كحركة دولية قصد بها أن تمتد إلى كل أنحاء أمريكا اللاتينية ، أو « أمريكا الهندية » كما كان يفضل أن يسميها . وبدأ لفترة أن « الحلف » قد ينجح في تكوين جمهور من الأنصار في بلاد كثيرة ، وليس في بيرو وحدها التي صار فيها بسرعة أكثر حزب يحظى بالتأييد على نطاق واسع . بيد أنه دخل منذ البداية في نزاع مع الشيوعيين ، الذين كان هايما يرفض مفهومهم عن الصراع الطبقي تماماً . إذ أنه كان يدعو ، لا إلى إقامة حركة تتولى زعامتها البروليتاريا وحدها ، بل إلى ضرورة تأليف جبهة مشتركة من العمال والمثقفين والطبقات الوسطى ضد الأرستقراطية المالكة للأرض وحلفائها ، الرأسماليين الأجانب و« وديهم » من الوطنيين . ونبتذ النزاعات القومية المنفصلة لشعوب أمريكا اللاتينية المختلفة ، وطالب بالقيام بعمل موحد على نطاق القارة ، بما في ذلك الملكية العامة للدولة للأرض والموارد الرئيسية الأخرى وتحقيق نظام للضمان الاجتماعي على نطاق القارة كلها . وكانت هناك سمات كثيرة مشتركة في أساليب التنظيم بين « الحلف » والشيوعيين : فقد أصر هايما على ضرورة قيام حزب نظامي متشدد يعمل بتوجيه وسيطرة مركزيين ، وكان هو نفسه حاكماً مطلقاً لا يبلين . وقد ظل هايما حتى ١٩٣١ ، عند ما سقط ليجويا أخيراً ، يوجه « الحلف » من مقره في أوروبا ، في لندن ثم في برلين .

وعاد إلى بيرو عند ما سقط ليجويما وصار مرشح « الحلف » للرئاسة ، وانتخب فعلا ولكن سرعان ما اقلب حكمه وألقي في السجن بواسطة سانشيز سيرو . وفي ١٩٣٣ أغلى سبيله بعد اغتيال سيرو ؛ ولكن جاء دكتاتور جديد ، هو أوسكار بينيا فيديو ، فحرم « الأبريستا » قانونا واضطرها إلى الاتجاه إلى سفارة كولمبيا — وهو حادث كانت له نتائج من النزاع بين بيرو وكولمبيا انتهى في آخر الأمر إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي . بيد أن هذا الجزء من حياة هايبا ديلانورى يتسمى إلى مرحلة متأخرة عن تلك التي تناولها في هذا الفصل .

وكانت حركة هايبا — « أبريستا » — تدعو كما رأينا إلى تحالف العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة — بما فيها أصحاب رؤوس الأموال من الوطنيين — ضد الرأسمالية الأجنبية والإمبريالية وضد الأرستقراطية الوطنية مالكة الأرض . ومن ثم شرعت تعمل على تحسين علاقات العمل ، باستثناء مع المندجات المملوكة للأجانب ، وبذلك اصطدمت بالجماعات النفاية الأكثر صلابة وبالشيوخ عيين . وقد بدأ الطباع الصحفي البيرواني جوزيه كارلوس ماريانيجي (١٨٩١ — ١٩٣٠) ، الذي صار المنظر الأول للشيوعية في أمريكا اللاتينية ، حياته السياسية مؤيدا « للحلف الشعبي الثوري الأمريكي » ، ولم ينشق عليه إلا في ١٩٢٨ ليؤسس الحزب الشيوعي البيرواني . وكان ماريانيجي مريضا دائما قيد كرمى ذى عجالات ، ولكنه كان برغم ذلك نشطا كنظم وفي توجيه الصحف وتأليف الكتب . وكان قد تلقى منحة للدراسة في أوروبا أيام كان طالبا ، وعاد ماركسيا ، وأن لم يكن من النوع السني . وأفضل كتبه يحمل عنوان « دفاع عن الماركسية » ؛ ولكن تفسيره للماركسية ، في تطبيقها على ظروف أمريكا اللاتينية ، كان يتطوى — قبل كل شيء آخر — على حل لمشكلة الأرض بإعطاء المنود حتى امتلاكها . ورفض وجهة النظر التي ذهبت إلى أن ذلك يمكن أن يتم بإحياء التقاليد العتيقة لشيوعية الأرض البدائية ، وأصر على وجود فرق عميق بينها وبين الشيوعية الحديثة ، التي اعتبرها نتاج التنمية الصناعية . بيد أن ذلك لا يعني أنه كان يشارك في احتقار الفلاحين الذي كان منتشرا بين الماركسيين

من سكان المدن . بل على النقيض من ذلك كان إخلاصه في العمل على تحقيق المساواة الكاملة في كل ما يتعلق بالهنود والبيض أقوى أثرا من انحيازه للبريتانيا الصناعية ، وجعله يصظم بزملائه من الشيوعيين في مؤتمر مونتفيدو الشيوعي في ١٩٢٩ ، الذي رفض نظريته فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية . وبالإضافة إلى « المقاطع عن الماركسية » (١٩٢٧) نشر ماريانجي « الموقف المعاصر » (١٩٢٧) « ومقالات في تفسير الواقع البيرواني » (١٩٢٨) وكذلك عدة دراسات في مجلته « آماوتا ، التي أفضلت أكثر من سره . وقد انتشر نفوذه بعيدا خارج بيرو ، وكان موته وهو في التاسعة والثلاثين خسارة جديّة للحركة الشيوعية في أمريكا اللاتينية .

وهناك منظر ثالث يستحق الذكر فيما يتصل بمحاولة إعادة صياغة الفكر الاشتراكي بقصد جعله أقرب إلى الانطباق على ظروف أمريكا اللاتينية هو ألبرت ماسفيرير (١٨٩١ - ١٩٢٣) من سلفادور ، الذي كان وقتا ما قنصلا لسلفادور في بروكل حيث بدأ يكون مذهبه الخاص « بالحد الأدنى الحيوي ، الذي لا يقتصر على توفير حد أدنى من الأجور لحسب ، بل ويضع أيضا خطة شاملة من الضمان الاجتماعي تدرج في تشريعات كل بلد . وقد بدأ ماسفيرير بالاهتمام أساسا بالإصلاح التربوي ، وعند عودته إلى سلفادور أنشأ مدرسة « عقلانية ، أقرب إلى الأسس التي سار عليها فيرير في إسبانيا^(١) . ولكنه سرعان ما اندفع إلى الدعوة إلى أفكاره الاجتماعية الأوسع نطاقا ؛ وعندما وجد أن السياسيين يستخدمونها فيما رأى أنه مجرد شعارات لاصطياد الناخبين غادر سلفادور ثم طرد من عدة بلاد في أمريكا الوسطى البلد نلو الآخر ، وأخيرا استقر في كوستاريكا حيث توفي في ١٩٢٣ . وذهب ماسفيرير إلى أن من يموتون جوعا لا يقومون بشورات ، وأن الخطوة الأولى بالضرورة في سبيل إنعاش أمريكا اللاتينية هي القيام بإجراءات جديّة المدى لضمان حد أدنى معقول من المستوى المعيشي للجميع . وقد كان في الواقع أول نبي في أمريكا اللاتينية يبشر « بدولة الرفاهة » ،

وكان له بلا شك أثر في التشريعات الاجتماعية اللاحقة التي صدرت في عدد من بلادها — وإن كان معظم التشريعات التي صدرت لم تحظ بأي تطبيق جدي بحيث لم تكن لها نتائج إيجابية حريفاً .

ولا جدال في أن حركة آبريستا أسهمت بالنصيب الأول في تكوين حركة اجتماعية يسارية متميزة في أمريكا اللاتينية نظرياً وسياسياً . وكانت سياسة « الحلف الشعبي الثوري الأمريكي » ، كما عرضها هايا ديلا توري ، تقوم على خمس قطب رئيسية — الصراع ضد امبريالية أمريكا الشمالية ، الوحدة السياسية لأمريكا الهندية ، تشريك الأرض والصناعات الكبرى ، تدويل قناة بنما ، والتضامن العالمي بين جميع الشعوب والطبقات المضطهدة . والنقطتان الأولى والرابعة من هذه النقاط تجمل حركة « آبريستا » من المناهضين للامبريالية ، في حين أن الثانية والخامسة تجعلها معارضة للزعة القومية القائمة على كراهية الأجانب والتي كثيراً ما ارتبطت بمناهضة الامبريالية في أفهام الناس . وقد اتخذت النقطه الثالثة — التشريك — شكلا مختلفا جنوديا عندما المرتبط بمطلب الوحدة السياسية لجميع شعوب أمريكا الهندية ؛ لأنها صارت عندئذ مطلباً بالملكية الدولية أكثر منها مطلباً بنظام خاص من الملكية العامة وتنمية الموارد داخل حدود كل دولة متميزة . وأخيراً فإن مفهوم « أمريكا الهندية » ، وليس أمريكا اللاتينية ، باعتبارها الوحدة الضرورية لتغيير ظروف المعيشة ، لم ينطو على تحد لصور الزعة القومية الضيقة الحسب ، بل وكذلك لمفهوم سيادة البيض على الشعوب الوطنية بأكمله ، وكان في الواقع يعنى أيضا المساواة الكاملة للزوج في المناطق التي يكون فيها الزوج ، وليس الهنود ، قسما كبيرا من أكثر الطبقات الاجتماعية فقراً وبهجلاً .

وأعلن هايا « أن السيادة القومية تحتج بقدر ما يزيد الاستعمار الرأسمالي من جانب رأسمالية أمريكا الشمالية في بلادها » . فهو لم يرق في الامبريالية الأمريكية تحديا لحق كل دولة تتدخل فيها في الاستقلال ، بل وضع مقابها مفهوم أوسع نطاقا لتضامن أمريكا الهندية وبنائها في كوتقودال واحد من شعوب

موحدة على أساس من المساواة العنصرية الكاملة . وكان هذا هو العنصر في مذهب « أبريستا » ، وسياستها الذي كسب للحركة ولاء كثيرين من المثاليين والمثقفين الذين نفروا من الصور الأكثر بدائية من النزعة القومية وأحسوا في نفس الوقت أن المفهوم الشيوعي عن دكتاتورية البروليتاريا الصناعية لا علاقة له بحاجات شعوب أمريكا اللاتينية وواقمهم . فهذه المثالية هي العامل الجذري فيا حظي به « الحلف الشعبي الثوري الأمريكي » ، من جذبية ؛ بيد أنه ينبغي أن نذكر أيضا أن « الحلف » ، إذ وقف موقف المعارضة من الصور الأكثر بدائية من النزعة القومية جعل من العنصر عليه بناء أساس قوى من التأييد الجماهيري . إذ كان من الواضح أن من أضخم المهام إيجاد وسيلة لتوحيد ذلك العدد الكبير من الدول التي تختلف ظروفها الاقتصادية والديموقراطية في وحدة سياسية متسقة تستطیع وضع برنامج أبريستا موضع التنفيذ . فكان أسهل بكثير في كل دولة على حدة أن يستغل الديماغوجيون المشاعر القومية ويعدوا بإصلاحات يمكن تحقيقها داخل وحدة سياسية قائمة . وكان من السهل اتهام دعاة « أبريستا » بأنهم خياليون ، والتعديدهم لدى العمال الصناعيين بأنهم خوة الصراع الطبقي يريدون أن تتصالح النقابات مع أصحاب الأعمال في سلام بدلا من القتال بشجاعة من أجل تحقيق مطالب البروليتاريا .

وفي مواجهة هذه الصعاب لم ينجح « الحلف » قط في بناء كتلة جماهيرية من الانصار على نطاق القارة كلها . وصحيح أنه تحول إلى حركة جماهيرية في بيرو بجنالاي ومجموعات ، لا في المدن والمناطق الصناعية وحدها ، بل وكذلك في جميع أنحاء الريف ، مع كتلة كبيرة من الانصار بين الهنود الذين وصلت إليهم دعوته على نطاق لم يعرف أبدا من قبل . كما تحقق له أيضا جبهة كبيرة من الانصار بين الناس في عدة بلاد مختلفة ، منها باراجواي وفنزويلا وكوبا . ولكن برغم أنه كان يحظى بحماسة مؤيديه في معظم أنحاء القارة ، فإن معظمهم كانوا من المثقفين لا من العمال ، ولم يفلحوا في تكوين قوى سياسية قوية أو فعالة في مقاومة النزعة القومية الديماغوجية التي صار ييرون فيا بعد أبرز تمثيلا . وحتى في بيرو ،

التي كان أنصار أبريستا فيها من القوة في التأييد الجماهيري إلى حد أنهم وصلوا إلى انتخاب هايا رئيسا للجمهورية ، لم يستطيعوا الحيلولة دون قلب حكمه بواسطة انقلاب عسكري أو دون تحريم حزبهم قانونا والتجاء إلى الأمية . وصحيح أن الحيوية التي انطوت عليها حركة أبريستا كانت أقوى من أن يطفئها الاضطهاد : فقد ظلت تعاود الظهور مدة طويلة بعد الفترة التي ينطفيها الفصل الحالي . ولكنها فشلت فعلا في أن تجعل من نفسها قوة مستمرة من النوع الذي كان هايا يحلم به ، أو أن تجتذب جبهة الرأي العام الاشتراكي والعمال إلى فكرة ضرورة العمل الموحد على نطاق القارة كلها . بالإضافة إلى أن قسما أساسيا من برنامج أبريستا — هو عداؤها لأمبريالية أمريكا الشمالية — فقد شيئا من قوته عندما أعلن فرانكلين د. روزفلت في الثلاثينات سياسته في «حسن الجوار» وهبطت المشاعر الشعبية ضد الأمريكيين هبوطا كبيرا لفترة ما .

وقد نشأ عدااء مرير ، بعد انسحاب مارياتيجوي من «الحلف الفعبي الثوري الأمريكي» في ١٩٢٨ وتأليف «الحزب الشيوعي البيرواني» ، بين الشيوعيين وأنصار أبريستا حول قضية الحرب الطبقية . ولكن عندما تحول الشيوعيون في الثلاثينات ، في مواجهة التهديد الفاشي المتزايد ، إلى سياسة «الجبهة الشعبية» ، كان أنصار أبريستا في مركز يسمح لهم بأن يقولوا للشيوعيين أنهم إنما يدعون لهذه السياسة ذاتها منذ البداية وأن «الحلف» نفسه هو فعلا «الجبهة الشعبية» التي يدعون لها الآن . وقد نبذ الشيوعيون طبعا هذا الرأي ؛ لأن ما كانوا يهدفون إليه هو «جبهة شعبية» تحت زعامة وسيطرة بوليتارية وليس حربا يشترك فيه العمال والفلاحون والمثقفون ، بل وحتى الرأسماليين ، على قدم المساواة . وصحيح أن أنصار أبريستا كانوا من دعاة القسريك ، وبخاصة فيما يتصل بملكية الأرض ؛ ولكنهم كانوا دعاة سياسيين لديموقراطية البرلمانية وليس لاسي نوع من الدكتاتورية ، سواء بوليتارية أو غير بوليتارية . فقد كانوا مثاليين يمدوم انفعال أخلاقي إلى العمل على وضع حد للتفرقة العنصرية

وخلق نزعة فوق القومية ووعى ذاتي في أمريكا الهندية الجديدة القوية التي تسمو على حواجز اللون وكل صور العداء العنصري . وكانت سياستهم في هذه القضية هي المساواة الوحيدة ، في المدى الطويل ، التي توحى بأمل حقيق في حل المشاكل الاقتصادية الأساسية في قارة أمريكا اللاتينية . وعلى ذلك فليس من المستغرب أن « الحلف الشعبي الثوري الأمريكي » فشل خلال الثلاثين عاما التي مرت منذ ولادته في تحقيق أى قسم مهم من برنامجه فعلا . إن مهمة دعاة الوحدة الدولية تكون أصعب ما تكون عندما تواجهها من ناحية الإمبريالية المسلحة بموارد اقتصادية متفوقة بما لا يقاس ومن ناحية أخرى بموجة صاعدة من النزعة القومية الشعبية في كل بلد أو منطقة بذاتها . ومن ثم فإن برنامج هابا كان ، في هذه الظروف ، غير عملي وطوبى ؛ ولكن مع ذلك قد ثبت أن فيه قبا باقية أكثر مما ينطوى عليه أى من منافسيه بكثير .

ويبقى أمامنا أن نشير باختصار إلى التطورات المهمة التي حدثت بين ١٩١٤ و ١٩٣٠ في بعض البلاد بذاتها التي جرت فيها حركات الطبقة العاملة شيئا من الثورة الحقيقية . ففي شيل كانت حركة الطبقة العاملة ، كما رأينا من قبل ^(١) ، قد اتجهت إلى الصلابة إلى حد كبير قبل ١٩١٤ ، وبخاصة بين المعدنين في الإقليم الشمالى . فقد أنشئ « فدرال مركزى النقابات » في ١٩٠٩ ، وبعد بدايات تقسم بالاحتدال اتجهت هذه الهيئة بحدة إلى اليسار إبان الحرب العالمية الأولى . وفي ١٩١٢ انتمى الاشتراكيون ، الذين كانوا يعملون من قبل داخل نطاق « الحزب الديموقراطى ، القديم ، وأنشأوا حزبا مستقلا هو « حزب العمال الاشتراكي » . إذ كان الحزب الديموقراطى في ذلك الوقت قد قد معظم دفعته الإصلاحية ، وكان من قبل شديد العطف على الاشتراكية ؛ وتزعم الانفصال عنه الزعيم النقابى المعروف لويس ريكا بارن (١٨٧٦ - ١٩٢٤) ، الذى كان أيضا سكرتير « الفدرال المركزى للنقابات » . وبعد الحرب انضم الحزب الاشتراكي الشيلى ،

تحت تأثير ريكا بارتن ، إلى الكومنترن ، كما انضم الفدرال المركزي للقطاعات إلى «الدولية الحمراء للاتحادات العمالية» في موسكو المناقشة «الفدرال الدولي للقطاعات» في أمستردام . ولكن سرعان ما قامت مشاكل خطيرة داخل «الفدرال المركزي للقطاعات» . واتصل رجال السلك الحديدية عنه في ١٩٢٣ ، ثم تلازم عدد من القطاعات الأخرى . وأخذت قوة «الفدرال» في الهبوط بشكل مستمر ؛ ولكن لم يبق مركز تقاطع آخر يحمل عمله إلى ١٩٣٦ . وحتى ذلك الوقت عملت القطاعات في الصناعات المختلفة منفصلة ، تحت تأثير أحد حزبي الطبقة العاملة أو الآخر أحيانا .

وقد هبط نشاط رأس المال الأجنبي جدا ؛ إبان الحرب في شيل ؛ واستغلت الأرستقراطية مالكة الأرض المصاعب الاقتصادية لاستعادة سلطتها . وأدى ذلك إلى تحالف بين التحرريين والراдикаليين والاشتراكيين ، الذين اتحدوا في ١٩٢٠ في انتخاب الزعيم التحرري آرثورو الساندرى لرقاسة . وقد تقدم الساندرى ببرنامج كبير من الإصلاحات الصناعية والاجتماعية ، ونجح برغم المعارضة الشديدة في إصدار قوانين تقرر التأمين ضد الحوادث ، والتمريض عن الطرد ، والتحكيم لتسوية النزاعات العمالية . ولكن لم يلبث أن طرد الساندرى باقلاّب عسكري ؛ بيد أن جماعات الجيش التي كانت وراء الاقلاّب كانت مقسمة على نفسها أقساما سادا ، فكان فيها قطاع محافظ يريد إعادة الأرستقراطية إلى الحكم وقطاع يساري تحدوه أفكار اشتراكية من نوع ما ولكن ينقصها اتجاه نظري واضح . وكان زعيم هذه الجماعة الثانية هما الكولونيل مارما ديوك جروف (ولد ١٨٧٨) والكولونيل كارلوس ايبانيز (ولد ١٨٧٧) . وكانت القطاعات قد سادها التنمر بسبب البطء في تقديم إصلاحات الساندرى فايد معظمها جروف وايبانيز ؛ وقد ظل الحزب الاشتراكي ، الذي كان منضيا إلى الكومنترن في ذلك الوقت ، على الحياد ، في حين أيد معظم الاشتراكيين غير الشيوعيين القادمين الثوريين . وبأمل ضئيل تأييد الطبقة العاملة أصدرت «حكومة الإدارة» العسكرية بحوطة قوانين عمالية تضمن الاعتراف بالقطاعات كأشخاص قانونيين وتحميد العمل

الليل النساء والأطفال وتحديد حد أدنى للأجور وتحرير التأمين ضد المرض ، بيد أن النزاع داخل الحكومة العسكرية استمر ، وبدأت العناصر الرجعية تتفوق . وأدى ذلك إلى تمرد قام به اليسار العسكرى بقيادة جروف وإيانيز ، واستطاعا فى ١٩٢٥ قلب حكومة الإدارة ، ودعوة الساندرى إلى الحكم ثانية . وأيد الشيوعيون فى البداية الساندرى ، ولكنهم سرعان ما غيروا رأيهم ، رغم أنه قدم برنامج إصلاح تقدمى ، يتضمن دستوراً ديمقراطياً جديداً ينطوى على ضمان لفصل الكنيسة عن الدولة ولحق الاتحاد الحركى بقر أسبوع الثمان وأربعين ساعة قانوناً بالإضافة إلى تغييرات أخرى . بيد أنه عندما قامت الإضرابات على نطاق واسع أصيب الساندرى بالذعر ولجأ إلى سياسة اضطهادية أقدمته فيما كبراً من التأييد الشعبي . وفى العام التالى انتخب الكولونيل الثورى كارلوس إيانيز للرئاسة مرشحاً من اليسار . ولكنه حكم كدكتاتور ؛ وفى ١٩٣١ ، عندما بدأت الأزمة العالمية تؤثر بشدة فى الشيليين فعلاً ، أرغم على الاستقالة بإضراب عام وترك السلطة فى يد نائب رئيس محافظ . وفى العام التالى حدث انقلاب يسارى بقيادة الكولونيل مارمادوك جروف ، الذى أعلن ، بمعوة سلاح الطيران والبحرية ، شيلي جمهورية اشتراكية . وشرح جروف على الفور فى تنفيذ برنامج طوارئ من إجراءات الإغاثة ، بما فى ذلك رد الأشياء الموهونة فى حال الرهونات بواسطة أشخاص معسرين ، وإنشاء مستعمرات العمل فى الأرض للمتطلين ، وتوفير الاقتن للشرعاعات الصغيرة . وكانت هذه الإجراءات كافية لأن يقوم الرجعيون ، بمساعدة معظم الجيش ، باقلاق ثورة مضادة بقوده كارلوس دافىلا . ولكن المجموعة العسكرية الجديدة لم تستطع تثبيت أقدامها فى الحكم ؛ ولم تمض شهور حتى هرب دافىلا وسرعان ما أعيد انتخاب الساندرى رئيساً بعد ذلك .

وبرغم أن الثورة الاشتراكية الشيلية فى ١٩٣٢ فشلت ، فقد كانت لها نتائج هامة بعيدة المدى ؛ لأنها أثارَت حماسة شعبية على نطاق واسع وأدت إلى دعم قوة النقابات بسرعة وكذلك إلى نحو أحسن الأحزاب الشيوعية تنظيمياً وأكثرها قوة

في أمريكا اللاتينية . بيد أن هذه التطورات تنتمي إلى فترة خارج نطاق الفصل الحالي تماما .

أما في البرازيل فإنه برغم وجود جماعات اشتراكية منذ مرحلة مبكرة^(١) لم يحم أي حزب اشتراكي حتى ١٩١٦ . وقام نزاع على الفور في صفوفه بين طاعة الحبياد ، وكان معظمهم من الألمان والإيطاليين ، وأولئك الذين فضلوا التدخل إلى جانب الحلفاء ، وكانوا من البرازيليين الأصليين والبرتغاليين أساسا . وفي ١٩٣١ قرر الحزب بأغلبية الانضمام إلى الكومنترن ، وعندئذ انفقت الأقلية وأنشأت في ١٩٢٥ حزبا منافسا لم يصب أي نجاح . وفي ١٩٢٨ أنشئ ، بتأييد كبير من جانب النقابات ، حزب عمال على نمط الحزب البريطاني إلى حد كبير ، وسرعان ما زاد عدد أعضائه إلى ٨٠٠,٠٠٠ في ١٩٣٠ ، ولكنه لم يلبث أن اختفى في أواخر الثلاثينات عند ما أقام جيتوليو فارجاسي نوعا ما من الدولة الاندماجية ، وحتى ١٩٢٩ لم يكن هناك أي تنظيم نقابي مركزي ؛ ولكن خلال هذا العام قامت هيئتان متنافستان ، إحداهما يسيطر عليها النفوذ الشيوعي والأخرى يسيطر عليها النفوذ السندكالي . بيد أن الشيوعيين فقدوا السيطرة على « السكونفدرال العام للعمل » البرازيلي في ١٩٢٣ . وشرعوا يعملون في إنشاء هيئة ثالثة : « كونفدرال النقابات المتحدة » . وفي ١٩٣٧ حل فارجاسي جميع هذه الهيئات وأرغم المال على الدخول في إطار تنظيم اندماجي جديد . وكانت الشخصية البارزة في الحركة البرازيلية في هذه الفترة هو لويس كارلوس بريستيس (ولد ١٨٩٨) ، وهو شخصية رومانسية ولم يكن له في مبدأ الأمر صلة بالشيوعية برغم أنه اعتبر فيما بعد زعيمها وصار عضوا تنفيذيا في الكومنترن . وكان بريستيس مهندسا عسكريا واشترك في محاولات تمرد منذ ١٩٢٣ و ١٩٢٤ . وقد استطاع المحافظة على نفسه وهو على رأس حصاية محتلة من الجنود والفلاحين أكثر من سنتين بالانتقال من منطقة إلى منطقة ، إلى أن التجأ أخيرا في ١٩٣٧

(١) انظر المجلد الثالث - الجزء الثاني - الفصل الثاني والمشرين .

إلى بوليفيا . وحتى هذه النقطة كان مجرد متهم وليس له أى برنامج واضح ولكنه كان يتمتع بقدرة ممتازة على إثارة حماسة الجماهير . ودعى إلى موسكو حيث قوبل بمفاودة كبيرة وفى ١٩٣٤ انضم أخيرا إلى الحزب الشيوعى ، وعاد إلى البرازيل فى العام التالى ليشارك فى الصراع ضد فارلجى . وسرعان ما قبض عليه وظل تسع سنوات فى السجن ، ولم يطلق سراحه إلا عند ما سقط فارلجى حيث استأق زعامته للحزب الشيوعى .

وفى الأرجنتين كان « الحزب الاشتراكى ، القوى بزعامه دكتور ج . ب . جوستو والفريدول . بالاثيونى (ولد ١٨٨٠) ، الذى كان على صلة نشطة بالدولية الثانية ، وقد عانى انشقاقا فى ١٩١٣ ، كما رأينا (١) ، عند ما خرج منه الشاعر مانويل أوجلرت (١٨٧٨ — ١٩٣٢) على رأس مجموعة صغيرة تحدهما النزعة القومية . ولإن حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ حيد الحزب الاشتراكى الحياد برغم أن أبرز زعمائه كانوا من مؤيدى التدخل فى صف الحلفاء . وفى ١٩١٧ انقسم الحزب نائيا ، فانفصل الجناح اليسارى وألف الحزب الاشتراكى الدولى الذى سرعان ما انضم إلى الكومنترن وأعاد تنظيم نفسه ليكون « الحزب الشيوعى » . ولكن الحزب القديم استمر فى النمو رغم الانفصال واستطاع أن يرسل ١٨ نائبا إلى البرلمان فى انتخابات ١٩٢٥ العامة . وكان قد انضم إلى « الدولية الثانية » بعد إعادة تكوينها ، واتبع سياسة برلمانية دقيقة . بيد أنه تعرض فى ١٩٢٧ لكثرة انقسام نالك أشد وقما عند ما انفصل فريق بزعامه أنطونيو دى توماسو على أساس أن النياسة الرسمية للحزب ليست قومية بدرجة كافية . وحل المنشقون معظم التأييد الاشتراكى الشعبى مهمم ؛ وفى ١٩٣٠ حصل الاشتراكيون المستقلون على ١٠٩,٠٠٠ صوت وقازوا بيشرة مقاعد ، فى حين لم يحصل الحزب القديم إلا على ٨٣,٠٠٠ صوت ولم يفز إلا بمقعد واحد . وفى هذه السنة ذاتها طرد الرئيس التحردى هيبوليت ايرجوين (١٨٥٢ — ١٩٣٣)

من منصبه باقـلاب عـسـكـرى عـلى رآسـه الجـنـرال أوجـسـتـين جـوسـتـو والجـنـرال
يـورـيـورـو . وـلـيـس لـجـوسـتـو هـذا صـلة بـالـزعم الاـشـتراكـي جـ. بـ. جـوسـتـو الـذي
كـان قـد تـوفـى فـى ١٩٢٥ . وـتـضـافـرت بـقـايـا الحـزب الاـشـتراكـي القـديـم مـع الـأحرار
فـى الـاحتـجـاج ضـد الـاقـتـلاب العـسـكـرى ، وـلـكـنـه لـم يـقـم بـأية مـقاوـمة إيجـامـية . أـما
الـاشـتراكـيـون المـسـتـقـلون فـأنـهـم انـضـمـوا إـلى جـانـب الجـنـرالـيـن و سـاعـدـوا عـلى انـتـخـاب
جـوسـتـو رئـيسـا للـجـمـهـورية . و سـرعـان مـاقـتـدوا قـسـمـا كـبـيـرا مـن أـهـلـهـم بسـبـب هـذا
المـوقـف ، و انـتـهـى بـهـم الأـمر إـلى الزـاع فـيـا بـيـنـهـم و لـم يـلبـثـوا أن تـفـرـقـوا . يـد أن
الحـزب القـديـم سـرعـان مـا أخـذ يـتـراجـع تـامـا أـمـام الفـيـو عـيـن ، بـسـد أن كـان قـد
اسـتـعـاد قـوتـه قـرة مـا .

وفـى أورو جـواى كـان امـيـليـو فـريـجـونى (و لـد ١٨٨٠) قـد نـظـم هـ الحـزب
الـاشـتراكـي ، فـى ١٩١٠ كـا رآيـنا (١) . و بـعـد ذلـك بـعـشـر سـنـوات قـرر الحـزب
الـانـضـم إـلى الكـومـتـرن ، و خـرجـت مـنـه الأـقـلية بـزعامـة فـريـجـونى . و ظل حـزب
الأـقـلية هـذا ضـمـيـفا طـوال العـشـريـنات ، بـرغم أن فـريـجـونى اسـتـعـاد مـقـعدا فـى
الـبرلـانـة فـى ١٩٢٧ . و عـندـما أصـابـت الأـزمـة العـالمـية الاـقـتـصاد الأورو جـوانى ،
اسـتـطاع الرئـيس جـابـريـل تـورا الـاحتـفاظ بـمنـصبـه باقـتـلاب و هـرب فـريـجـونى إـلى
الـأرجـنـتـيـن ، و لـكـنـه عـاد فـيـا بـعـد و اسـتـأنـف زعامـة الحـزب الاـشـتراكـي .

و خـلال السـنـوات التـالـية أحرزت أورو جـواى ، بـرغم الضـعف الـاتـخـابى
للـاشـتراكـيـن ، قـدما كـبـيـرا فـى مـيـدان التـشـريـعات الاجـتمـاعـية قام عـلى الأـسـس الـتي
كـانـت قـد بنـيت مـن قـبل فـى عـهـد الرئـيس الـارـيـكـالى العـظم بـائـل ي . أورو دويـر .
يـد أن هـذه التـطـورات تـقع أـيـضـا خـارج نـطاق هـذا الفـصل .

و البـلـدان البـاقـيـان بـعـد ذلـك اللـذان يـسـدو أن الأـمر يـتـطلب أن نـضيـف عـنـهـما
بـضـعة سـطـور هـما كـولـومـبيا و نـيـكـارا جـوا . و قـد كـان الـحـدث البارز فـى كـولـومـبيا فـى
العـشـريـنات هـو العـصـاص الـذى قامـت بـه التـقـابـات ضـد هـ شـركـة الفـواكـه المتـحـدة ،

التي تملكها الولايات المتحدة . وقد بدأت النقابات هذا الصراع قبل أن تقع تحت السيطرة الشيوعية ، وابتدأ بعدة إضرابات عملية منتصرة لتحسين ظروف العمل . ولكن في خلال الإضراب الكبير الذي قام به عمال مزارع اللوز في سانتا مارتا سيطر الشيوعيون على الحركة وساولوا تحويل الإضراب إلى معركة سياسية . وفي فترة الاضطهاد التي أعقبت هذه الحركة قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص وجرح أكثر من ٣٠٠٠ وأرسل حوالى ٥٠٠ إلى السجون . وتحملت قوة النقابات واستمرت حملة الإخماد فترة طويلة بعد هزيمة العمال . وأثنى . حزب العمال الكولومبي ، في ١٩٣٠ ، ولكن النقابات لم تستطع تنظيم فدرال جديد إلا في ١٩٣٧ . وقد وقعت هذه الأحداث في بلد كان من قبل متمسكا لفترة طويلة جدا بنظام مستقر ومتحدر إلى حد لا بأس به .

وفي نيكاراغوا يتصل الاهتمام الرئيسى بنشاط الزعيم المتمرد أجوستو ك . ساندينو (١٨٩٣ - ١٩٣٤) ، الذي لم يكن شيوعياً ولا حتى ماركسياً ، بل مجرد راديكالى رومانى مناهض للإمبريالية اعتنق قضية عمال الريف التمساء فوق كل شيء آخر . وقد تعرضت نيكاراغوا أربع مرات لاحتلال قوات الولايات المتحدة في عهد رؤساء أمريكيين متعاقبين ؛ واستمر هذا الموقف حتى سحب فرانكلين روزفلت أخيراً قوات الاحتلال الأمريكية في ١٩٣٣ . وكانت القضايا محل النزاع هي حق الولايات المتحدة ، بمقتضى بنود معاهدة « بريان - شامارو » ، في شق قناة عبر نيكاراغوا وإقامة قواعد بحرية في هذا البلد . وإبان الاحتلال الرابع رفض ساندينو في ١٩٢٧ ، وكان وقتذاك مجرد ملازم في الجيش ، إطاعة الأمر بقسليم الأسلحة للأمريكيين ، وألف جيشاً ثورياً صغيراً استطاع المحافظة على نفسه في الجبال طوال السنوات الست التالية ، يتسلح أساساً بالأسلحة التي يستولى عليها ويقاتل كلا من قوات الولايات المتحدة وقوات الحكومة الألبرية الموالية للولايات المتحدة . وكثيراً ما نفد ساندينو بأنه « رجل مصابات » ؛ ولا ريب في أنه كثيراً ما اضطر إلى تموين قواته بالإغارة على البلاد . بيد أنه كان في الحقيقة مقاتلاً ثورياً ضد الإمبريالية ، وأكسبته

مغامراته شهرة ذائعة الصيت في أنحاء أمريكا اللاتينية . ومع ذلك فقد أثار عدا
وحشياً من جانب الأحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية ، لأنه رفض إقامة
جمهورية سوفيتية في المناطق التي يسيطر عليها جنوده ، ولأنه اتفق مع أنصار
حركة «أبريستا» في الرغبة في إقامة الصراع ضد الامبريالية ، لا على البروليتاريا
وحدها ، ولكن على تحالف بين العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة المحلية ضد
التدخل الأجنبي . وفي ١٩٢٣ ، عندما انسحبت قوات الولايات المتحدة ، قاد
جنوده من الجبال وطالب بتوفير الأرض لهم . ودعى إلى المشاء مع الرئيس
سوموزا حيث ألقي عليه القبض بواسطة حرس وطني وهو يغادر القصر ، وقتل
رمياً بالرصاص على الفور . وماتت حركته معه ، واستمر سوموزا يحكم
نيكاراجوا كدكتاتور سنوات عديدة .

إن ما كتبناه في هذا الفصل يكفي لتصوير ظروف الفوضى التي سادت
الاشتراكية في أمريكا اللاتينية إبان السنوات التي تناولناها بالبحث . وكانت
الحركتان الوحيدتان اللتان حاولتا أن تضيفا على نفسيهما طابعاً قارباً بدلا من
الأسس الإضيق نطاقاً لكل دولة على حدة هما حركة «أبريستا» وحركة
الشيوعيين ؛ وكانت هاتان الحركتان ، برغم هداهما المشترك لامبريالية أمريكا
الشمالية ، على عداء مرير فيما بينهما . ولم تنجح أى منهما في أية لحظة في بناء كتلة
قوية حقيقة من التأييد في جميع أجزاء القارة . وصحیح أن حركة «أبريستا»
كان لها أنصار في عدة بلاد غير يبرو ؛ ولكنها لم تنتشر بصورة فعالة إلى الأرجنتين
أو الأوروغواي . وقد نجح الشيوعيون في إنشاء منظمات «جبهات» ومراكز
قائية في منطقة واسعة ؛ ولكن في معظم الأماكن لم يكن لهذه الهيئات وجود
سوى على الورق ، كما أنها في الأماكن التي كان لها فيها قوة حقيقية نجحت إلى
اتباع سياسات متضاربة من دولة إلى دولة وإلى إبداء قدر كبير من المقاومة عندما
تلقى أوامر لا ترضيها من الكومنترن . وتعرض الكومنترن نفسه لذبذبات في
سياسته بسبب عاولاته في الإصرار على أساس بروليتاري بحث في الأحزاب
الشيوعية ولاظهار تضامنه في نفس الوقت مع حركته «التحرير» الوطني حتى

عندما لا تكون تحت سيطرة الشيوعيين . وقد صار الوضع أسهل فترة ما بالنسبة للشيوعيين في الثلاثينات عندما تحولوا إلى الدعوة إلى « الجبهة الشعبية » لكي يجمعوا أكبر قدر ممكن من التأييد ضد الفاشية ؛ ولكن الأمر لم يستمر سهلاً عندما بدأت الفاشية والنزعة القومية تتحالفان بصورة أوثق فأوثق في الحركات التي عرفت بعد ذلك باسم « البيرونية » ، وصارت بذلك أكثر فعالية في اجتذاب قطاع كبير من العمال الصناعيين على أساس من النزعة القومية العدوانية المصحوبة بهجوم على الأرستقراطية التقليدية مالكة الأرض . ولكن هذه التطورات حدث معظمها بعد الفترة التي يغطيها هذا الفصل ؛ وأجدني مضطراً إلى قطع قصة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية عند نقطة غير مناسبة لكي ألتجئ إلى التقدم أكثر مما ينبغي في الفترة التي احتفظت بها للجلد الأخير .

الفصل الخامس والعشرون

ظهور الشيوعية في الصين

وسقوطها ثم انعاشها

لم يكن في الصين ، كما رأينا في فصل سابق من هذه الدراسات (١) ، أية حركة اشتراكية هزياً حتى ١٩١٤ ، وإن كانت هناك أفكار اشتراكية كن أبرزدعاتها هو سان يات من (١٨٦٦ - ١٩٢٥) . وقد عبر سان يات عن العصر الاشتراكي في تفكيره في مفهوم « معاش الناس » باعتباره أحد المبادئ الثلاثة ، التي ذهب إلى أنه ينبغي أن يقوم العمل السياسي عليها . وقد جعله هذا المبدأ يقف في الجانب الذي ضد القوى القوية التي أبقت الشعب الصيني في فقر وخضوع واستنزفت مقدرات الأمة ومنعت تنميتها اقتصادياً . فقد جعله ضد الإمبرياليين الذين كانوا يستغلون الصين من الخارج ويحاولون إما إنشاء مناطق نفوذ لأنفسهم أو العمل معاً في تحالف مصالح ، للسيطرة على البلاد كلها ، وجعله ضد « سادة الحرب » الذين سيطروا على مناطق بذاتها واستنزفوا مقدرات الشعب في صراعات داخلية كثيرة ما كانوا مستعدين فيها للتعاون مع الإمبرياليين للحصول على تأييدهم ضد « سادة حرب » منافسين . وجعله ضد سادة الأرض والمرايين — ضد الأولين كطبقة أفقرت الزراع الفلاحين بما تفرضه عليهم وتركزت معظمهم بلا وسيلة يحصلون بها أساليبهم الزراعية لو يصلون إلى الأسواق بشروط عادلة ، وضد الآخرين كجموعة استغلت ما يلاقيه الفلاحون من صعاب لفناقتهم باهترلز فوائدهم فاضحة القروض . وجعله كذلك ، إلى حد ما ، ضد الرأسماليين الذين يستغلون العمال بشروط غير عادلة ؛ ولكنه كان أقل عدا

(١) انظر المجلد الثالث - الجزء الثاني ، الفصل الخامس والعشرين .

لرأسماليين منه لسادة الأراضي لأنهم كانوا بصفة عامة إلى جانب التنمية الاقتصادية : بحيث أنه أحسن أن ما يقتضيه الأمر في حالتهم هو إرضائهم على تحسين الظروف الصناعية وليس طردهم فوراً . وكان سان يات سن يريد في الصناعة اقتصاداً مخططاً تقوم فيه حكومة من نوع جديد بدور الرائد في تنمية اقتصادية سريعة ، فتتولى الصناعات الجديدة بنفسها من ناحية ، ولكنها أيضاً تستخدم الرأسماليين أداة تحت سيطرتها لضمان رفع مستويات المعيشة للعمال الذين يستخدمونهم .

وقد ناقشنا أفكار سان يات سن الرئيسية في المجلد السابق من هذا المؤلف^(١) ، ولا حاجة بنا إلى مناقشتها مرة ثانية . لقد كان أساساً وطنياً ديموقراطياً يعتبر أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بشرط ضمان مستوى مرضى من المعيشة للشعب بأكمله ، ومن ثم دعا إلى خطة من التنمية الاقتصادية تحت السيطرة الديمقراطية وتضمن استخدام الأساليب الغربية الحديثة ، ولكن على أن تكيف بحيث تلائم الظروف الصينية ، وتنمية طريقة الحياة الصينية التقليدية لا تدميرها ، إذ كان يمكن لها احتراماً كبيراً . وقد رأينا أنه رفض الدعوة لتولى رئاسة الجمهورية الصينية في ثورة ١٩١١ بأمل توحيد البلاد كلها كجمهورية تحت حكم يوان شيه كاي ، وقبل بدلاً من ذلك منصباً قصد به أن يكون الهيئة التنفيذية المسؤولة عن خطة كبرى لإعادة التنظيم الاقتصادي . ولكن يوان كان يفكر في وضع مختلف تماماً وحاول أن يجعل نفسه امبراطوراً ؛ ووجد سان يات سن نفسه عاجزاً تماماً عن وضع مشروعاته موضع التنفيذ . وبدلاً من الوحدة القومية التي كان يحلم بها تحطمت الصين ، وبخاصة بعد موت يوان في ١٩١٦ ، إلى عدة أقاليم يسيطر عليها سادة حرب متنازعون ، ولم يعد للجمهوريين وسان يات سن سوى منطقة صغيرة مقلقة من الجنوب ؛ واستغل اليابانيون فرصة انشغال الدول الكبرى في حربها الخاصة في الغرب لصنع قسم كبير من البلاد بتجانس فعال في ظل «النقاط الإحدى والعشرين» التي وضعت في ١٩١٥ .

وعندئذ قامت الثورة في روسيا وتلاها إعلان الحكومة السوفيتية عن اعترافها بالمعاهدات غير المتكافئة التي فرضت على الصين قبل ١٩١٤ . ولم يكن الروس ، لفترة طويلة بعد الثورة البلشفية ، في مركز يسمح لهم بالقيام بأى عمل فعال في الشرق الأقصى . ولم يسيطر البلاشفة بصورة فعالة على روسيا الآسيوية إلا بعد انتهاء الحرب الأهلية في ١٩٢١ ؛ وحتى عندئذ تطلب الأمر بعض الوقت لتصفية التدخل الياباني وبقايا قوى « الروس البيض » . ولكن بمجرد أن انتهت الحرب الأهلية في روسيا الآسيوية صار موضوع العلاقة بين الثورة الروسية والثورة الصينية ذا أهمية مباشرة كبيرة . فالروس الذين اعتبروا أنفسهم رواد « ثورة عالمية » ، مصيرها الحتمى أن تمتد بسرعة إلى كل البلاد كان عليهم أن يقرروا السياسة التي يتجهونها تجاه الثورة الصينية التي لم تكتمل ، وكذلك طريق العمل الذي يوصون به أنصارهم في الصين ، الذين كانوا لا يزالون حفاة قليلة معظمهم من المثقفين ولكنهم كانوا يفكرون فعلا في إنشاء حزب شيوعي صيني مضم إلى الكومنترن .

وكانت الحركة الشيوعية الصينية قد نشأت أصلا على نطاق صغير كنتاج مباشر للثورة البلشفية . فقد بدأت في ربيع ١٩١٨ بتكوين مجموعات للدراسات الماركسية في بكين تحت تأثير اثنين من المثقفين هما لي تاشاو وشن تشيهو الذين كانا أستاذين بالجامعة . وبعد ذلك بعام قامت الحركة التي عرفت باسم « حركة الرابع من مايو » ، وهي أول موجة في المظاهرات المتتالية ضد الإمبريالية في سنوات ما بعد الحرب . ولم تكن هذه الحركة بأى حال حركة شيوعية . أو حتى تنذب عليها الشيوعية : فقد بدأت في وقت لم يكن للشيوعية وجود كقوة منظمة تقريبا . ولكن برغم أنها نشأت أصلا بين المثقفين أساسا ، وبخاصة بين الطلبة ، فإنه ما تجدد ملاحظته أنها اجتذبت أنصارا كثيرين من الطبقة العاملة وأدت إلى أول موجة من الإضرابات لغرض سياسي . وافتشرت من مدينة إلى مدينة ، وكانت تقطوى على دعوة واسعة النطاق لمقاطعة البضائع اليابانية ، وصحبها حركة أدبية وفنية فامية من النزعة القومية الثقافية . وفي

هذه السنة ذاتها أقام سان يات سن ، بالاشتراك مع تانج شاوي ودونتشينج تانج ، « حكومة وطنية جمهورية » ، في كاتون في معارضة سادة الحرب الذين كانوا يسيطرون على الصين الشمالية والوسطى .

وفي ربيع العام التالي - ١٩٢٠ - ألق الطلبة الصينيون في باريس « جماعة الشباب الشيوعي » - أول منظمة صينية شيوعية تماما ، وعاد تانج منج شاي إلى الصين يصحبه ف . س . فوينسكي (ولد ١٨٨٧) ممثلا للكونغرس . واتصل فوينسكي بلي تاشاو بكين وبشن تي هسيو ، وكان في شنغهاي في ذلك الوقت ، وبدأ معهما الخطوات الأولى في إقامة حزب شيوعي صيني . وقد بدأوا في أغسطس بإنشاء « جماعة شباب شيوعي » في شنغهاي صارت نواة للمنظمة الشباب الشيوعي ، الكبيرة التي أنشئت في ١٩٢٥ . وفي الشهر التالي عقد مؤتمر في شنغهاي للنظر في إنشاء حزب شيوعي ، وكان بين المنظمين شانج تاي شاو لي تسو وشانج نان سان ، وكذلك شن تي هسيو ؛ ولم تظهر نتيجة حاسمة مباشرة ، ولم تكن قرارات المؤتمر الثاني للكونغرس بتحييد تعاون الشيوعيين مع حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمرة قد بلغت الصين عندما حدث الاجتماع . وفي نفس الوقت تقريبا تمكثف دوبيو ، القائد المسيطر على شيهل ، مع شانج تسولين من مفوريا في القضاء على جماعة « آتسو » التي كانت تسيطر على حكومة بكين برئاسة نيوان شي جوي ، وانهارت هذه الحكومة عند ذلك . ودخلت الحكومة الذي خلفتها على الفور في مفاوضات مع الحكومة الروسية السوفيتية وكذلك مع « جمهورية الشرق الأقصى » التي قامت حديثا ؛ وتم اتفاق مؤقت ولكنه لم يلبث أن نبذ عند ما طمعت حكومة بكين المفاوضات لإرضاء دول الغرب . وعندئذ غيرت الحكومة الروسية سياستها ، وفي أكتوبر ١٩٢٠ أرسل شيترين خطابا إلى سان يات سن ، بوصفه رئيس الجمهورية في جنوب الصين ، يقترح إجراء مفاوضات تجارية . يبدو أن هذا الخطاب لم يصل إلى

سانيات سن إلا في يوليو التالي - وفي ذلك الوقت كانت هناك خطوات أخرى اتخذت في تكوين حزب شيوعي في الصين . وفي يوليو ١٩٢١ اجتمعت هيئة مؤلفة من إثني عشر مندوبا ؛ في مؤتمر اقترح في شنتهاي واستمر في كاشنج ، وأنشأت حزباً شيوعياً صينياً برئاسة شن تي هسيو ، الذي كان غالباً في كاتون . وكان ماوتسه تونج (ولد ١٨٩٣) بين المندوبين ، وحضر المؤتمر نيابة عن الكومنترون ك . مارينج (الذي كان اسمه الحقيقي ه . سيفيليت) الأندونيسي^(١) . وفي نفس الوقت أنشئ في شنتهاي اتحاد عمال صيني ، - وهو المنظمة السابقة لـ "فدرال العمل الصين كلها" ، الذي أنشئ في كاتون في العام التالي - برئاسة شانج كوتاو ، وبذلك بدأت محاولة تنظيم عمال المدن الصينيين على نطاق قومي . وبعد ذلك بشهرين أو ثلاثة أنشئ فرع الحزب الشيوعي في هونان وكان ماوسكوتيره - وبعد أول خطوة في اتجاه خلق حركة فلاحين ثورية تعمل في تحالف مع عمال المدن - كما بدأ بنج باي ينظم حركة فلاحين مماثلة في كوانجتونج .

وكان كل هذا النشاط لا يزال على نطاق صغير جداً . وفي نفس العام - ١٩٢١ - جمع الجنوبيون أكبر عدد استطاعوا الوصول إليه من أعضاء برلمان ١٩١٣ ؛ وانتخب هذا البرلمان رسمياً سن رئيساً للجمهورية الصينية ، ولكن في ١٩٢٢ اختلف قادة الحزب الجنوبيون مع حكومة سن وأخرجوه مؤقتاً من كاتون ، ولم يعد إليها إلا في العام التالي . وقد حدث في أوائل ١٩٢٢ إضراب واسع بين البحارة الصينيين في هونج كونج انتشر إلى كاتون والمناطق المجاورة وأصاب نجاحاً ملحوظاً . وكان الشيوعيون نشطين في هذه الحركات ونجحوا في الحصول على عدة مراكز ذات نفوذ في النقابات التي أنشئت لإدارة هذه الحركات . ومثل شانج كيو تاو العمال الصينيين في مؤتمر الكادحين في الشرق ، الذي عقد في روسيا في يناير ١٩٢٢ ؛ وعند عودته أنشئ "فدرال العمل لعموم الصين" ، وعقد أول اجتماع له في كاتون في مايو ١٩٢٠ حضره ١٧٠ مندوباً يمثلون مائة نقابة . وفي الوقت نفسه عقد "العقاب الشيوعيون في الصين" أول

(١) انظر فيما يتعلق بنيفيليت الفصل السابع والعشرين .

اجتماع لم ؛ وفي نفس الشهر اجتمع المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الصيني وانتخب شن توهسيو سكرتيرا عاما ورئيسا للسكرتبات السياسي . وأصدر هذا المؤتمر أيضا أول بيان للحزب يحدد سياسته بتأييد « الثورة الديمقراطية » . وأعلن البيان أن هذا التأييد لا يعني « التسليم للرأسماليين » ، ولكن تدمير النظام الإقطاعي كضرورة مطلقة لزيادة قوة البروليتاريا ولمصلحة البروليتاريا العاطية . كما أعلن أن المعارضة البروليتارية للرأسمالية ستقوم عندما تبرز الرأسمالية الصينية ، وكانت لا تزال في مهدها بعد ، تقدا جديدا ، وأنه عندما تتحقق هذه المرحلة سيتمين على البروليتاريا أن تقوم بصراعها « من أجل دكتاتورية البروليتاريا » ، متحلفة مع الفلاحين الفقراء ضد البورجوازية ، ولكن الضرورة الأولى مؤقتا تتطلب برنامجا تراعى فيه المصالح المشتركة للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة كشرط سابق لتحريرهم من الاضطهاد الذي يعانونه ومن أجل « جبهة ديموقراطية متحدة من العمال وقرء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة » . يبد أن العمال « يجب ألا يصيروا مجرد حاشية ملحقة بالبورجوازية الصغيرة داخل هذه الجبهة الديموقراطية المتحدة ، بل ينبغي أن يقاتلوا من أجل مصالحهم الشخصية الخاصة بهم » . ومن ثم فإنه مما لا بد منه أن ينظم العمال في الحزب (أى الحزب الشيوعي) وكذلك في النقابات ، . وأعلن الحزب الشيوعي الصيني أنه « حزب البروليتاريا » وأن أهدافه هي تنظيم البروليتاريا والكفاح من أجل دكتاتورية العمال والفلاحين وإلغاء الملكية الخاصة وتحقيق المجتمع الشيوعي تدريجيا . ويتضمن برنامجهم المباشر « القضاء على القوضى الداخلية وطرء الجماعات العسكرية وتحقيق السلام الداخلي » ، والقضاء على الاضطهاد الناجم عن الامبريالية الدولية وتحقيق الاستقلال الكامل للأمة الصينية ، وتوحيد الصين الأصلية (بما فيها منشوريا) وجعلها جمهورية ديموقراطية حقيقية ، وتحرير منشوريا والتبث وسنكيانج وإقامة جمهورية صينية فدرالية يوحداهما جميعا في فدرال حر ، وتحقيق حق الانتخاب غير المحدود لجميع العمال والفلاحين ، بدون نظر إلى الجنس ، في جميع الهيئات المنتخبة والهيئات البلدية ، والحرية المطلقة في القول والاجتماع

والنشر والاتحاد والأضراب ؛ وكذلك إصدار التشريعات ، التي تسمى العمال والفلاحين والنساء . بما ذلك في يوم الثمان ساعات وتشريعات المصانع والتأمين ، وإلغاء نظام العقود ، وحماية المتعطلين ، وتحديد إيجارات الأرض ، وفرض ضريبة قومية على الأرض وضريبة تصاعدية على الدخل ، وإلغاء جميع الضرائب غير العادية — مثل ضريبة « ليكين » ، وإلغاء كل تشريع يقيد حقوق النساء ، وإقامة نظام تربوي أفضل .

وكن هذا البرنامج برنامجاً ثورياً وإصلاحياً في نفس الوقت . فالمطالب المالية البحتة التي تضمنها إصلاحية : أما ثوريته فقد أقيمت بمثابة داخل حدود الثورة « الديمقراطية ، وليس الاشتراكية أو الشيوعية . فهدفه المباشر هو العمل من أجل تكوين جبهة ديمقراطية متحدة مؤلفة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بكيان الحزب داخل هذه الجبهة والعمل على تنظيم حركة نقابية مستقلة داخلها تحت النفوذ الشيوعي . وأعلن أن الهدف البعيد هو دعم قوة منظمات الكفاح المالية ، « تهديد السبيل لإقامة السوفيئات بالاشتراك مع الفلاحين الفقراء وتحقيق التحرر الكامل » . وأعلن الحزب الشيوعي الصيني أيضاً أنه « قطاع من الدولية الشيوعية » ، كما أعلن أن « تحالف البروليتاريا في العالم والشعوب المضطهدة يمكن أن يؤدي إلى تحرير العالم » .

وقد اختلط الأمر إلى حد ما في هذا كله . فقد طالب الحزب الشيوعي الصيني الجماهير المضطهدة في الصين كلها بأن تتآكل مع العمال والفلاحين الفقراء (تحت راية الحزب) ، وبدأ بذلك كأنه يفكر في جبهة متحدة يقودها الحزب الشيوعي ، أو حتى تقوم داخل الحزب . ولم يشر إلى أي حزب آخر سيكون جزءاً من الجبهة المتحدة المقترحة — فلم يشر مثلاً إلى الكيومتانج ، حزب ساه يات سن والثورة الديمقراطية . بيد أن المتنبئين لا يمكن أن يكونوا قد افترضوا أن الحزب الشيوعي ، الذي كان لا يزال ضئيلاً ، يمكن أن يصير حزب جبهة الناس

في الصراع من أجل الثورة الديمقراطية ، حتى إذا كان الأمل راووم في أنه قد يصير حزباً جماهيرياً في الثورة البروليتارية التالية . كما أنه لم يتضح من عباراته هل تضم كلمة « بروليتاريا » الفلاحين مع العمال الصناعيين ، أو هل يستبد دور البروليتاريا موازياً لدور العمال الصناعيين أم تابعا له . وكل ما كان واضحا في هذه المرحلة هو أنه ستكون هناك ثورتان متعاقبتان ، ثورة ديمقراطية وطنية وثورة بروليتارية ، وأن الحزب الشيوعي الصيني سيعمل في الوقت الحاضر لتحقيق الأولى ولكنه أيضاً سينظم نفسه ويعد قواته لثانية . وقد أدى الإبهام في السياسة التي وضعت في صيف ١٩٢٢ إلى كثير من المصاعب والنزاعات قبل معنى وقت طويل ؛ ولكن هذا الإبهام كان مؤقتاً الأساس المناسب لبحث الشروط الممكنة عملياً لقيام الشيوعيين بدورهم في الثورة الوطنية على أساس نوع ما من الجبهة المتحدة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة . وبما تجدد ملاحظته أنه لم تكن هناك إشارة إلى البرجوازية الكبرى باعتبارها جزءاً من هذه الجبهة ، ولا إلى أنه ينبغي أن ينضم الشيوعيون إلى الكيومنتانج ، أو حتى أن يصوروا حلفاءه .

وقد كان الكيومنتانج في ذلك الوقت ، وهو حزب سافيات سن والثورة الوطنية ، حزباً فضفاض التنظيم ، وكان حزباً وطنياً يقوم على قاعدة واسعة ، يضم عناصر بورجوازية كبيرة وليس متحداً مطلقاً فيما يتعلق بسياسة سان الراديهكالية ، بل والاشتراكية في كثير من جوانبها . فكان أعضاؤه وأنصاره مترددين تماماً ، وبخاصة في الصين الوسطى والشمالية حيث كانت القوة السياسية في أيدي سادة الحرب . والواقع أنه لم يكن حزباً بقدر ما كان رابطة فضفاضة من الجماعات والمصالح التي اتحدت ضد سادة الحرب والدول الإمبريالية والتمزمت الصراع من أجل الاستقلال الوطني في ظل نوع ما من الجمهورية الديمقراطية . ومع ذلك ، ورغم كل نواحي النقص فيه ، فإنه كان المنظمة الجماهيرية الوحيدة الموجودة الثورة الصينية ، وما كان الشيوعيون يستطيعون تجنب تعديد موقفهم منه .

وقد حددوا موقفهم منه في اجتماع كامل للجبهة المركزية المنتخبة ، وبحضور

مارنج (سيفليت) مع الكومنترن ، في أغسطس ١٩٢٢ . وتقر في هذا الاجتماع أن ينضم الشيوعيون ، دون أن يجلوا حزبهم ، إلى الكيومنتانج كأفراد ويحاولوا الحصول على مراكز رئيسية داخلية . بالعمل من الداخل ، إذا كان لنا أن نستخدم العبارة الأمريكية . وحظيت سياسة التعاون مع الكيومنتانج بموافقة المؤتمر الرابع للكومنترن الذي عقد في موسكو في نوفمبر ١٩٢٢ ، الذي دافع فيه راديك عن التحالف بين الشيوعيين والكيومنتانج ، وإن لم تكن هناك أية إشارة تحيد سياسة القرب الشيوعي داخل الكيومنتانج أو ضدها . ويد وأن هذا القرار بالذات اتخذ على مسئولية مارج الشخصية وقبله زعماء الشيوعيون الصينيون مترددين بعد أن حصل مارج على موافقة سان يات سن عليه . وقد أوضح سان فيما بعد ، في مذكرة بخط اليد ما زالت باقية ، أنه إنما فعل ذلك بشرط أن يقبل الشيوعيون النظام الذي ترضه زعامة الكيومنتانج .

وأيا كان الأمر فإن التسرب تم . وعند هذه النقطة وصل إلى الصين ١.١.١٠ يوفى (٩ - ١٩٢٣) كمثل الحكومة الروسية السوفيتية ، وليس كمثل الكومنترن . وذهب أولا إلى بكين ، حيث حاول أن يفاوض الحكومة الصينية الجديدة التي قامت تحت سيطرة أحد سادة الحرب ، هو ووي فو ، بعد أن وقع نزاع بين وو وحليفه السابق شانج تسولين واضطره إلى الانسحاب إلى منشوريا . بيد أن وو لم تكن لديه النية قط في الاتفاق مع الروس وإثارة عداء الدول الغربية ؛ وبعد بضعة شهور من الإلتظار غير المجدى توجه يوفى جنوبا وقابل سان يات سن في شنغهاي ، وكان سان قد اضطر إلى الانسحاب من كاتون في يونيو . وبعد أن قد يوفى الأمل في الاتفاق مع بكين صار على استعداد للتعامل مع سان ، وبعد مناقشات طويلة أصدر الاثنان بيانها المشترك للشهور في يناير ١٩٢٣ ، الذي سردنا جزءاً منه في المجلد السابق من هذه الدراسة (١)

وفي هذا البيان اتفق سان يات سن ويوفى على أن الظروف اللازمة للاشتراك الشيوعي لم تتحقق بعد في الصين ؛ وأعلن يوفى أيضا أن « مشكلة الصين الدائمة والملمحة هي تحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال القومي الكامل » ، وتعهد

بأصدق العطف والتأييد من جانب روسيا والشعب الروسي لتحقيق هذه الأهداف . وواضح أن هذا الإعلان بما يتفق تماما مع سياسة تسرب الشيوعيين داخل الكيومتناج ، كما مهد السبيل لمساعدة روسيا في إعادة تنظيم الكيومتناج نفسه كحزب جماهيري مركزي مكافح . واستطاع سان بعد ذلك بفترة قصيرة العودة إلى كاتون ، التي صارت مرة أخرى مركز حكومة الجمهورية الجنوبية .

وفي هذه الأثناء وقع إضراب في فبراير ١٩٢٣ في سكة حديد بكين - هانكاو، تحت زعامة شيوعية أساسا . وأخذ ووبيو الإضراب بقسوة وقتل عددا كبيرا من العمال ، بما فيهم الزعماء الشيوعيون الذين لهم علاقة بالإضراب وكان منهم لين هسياج شين وشاوشيه ين . وقد أظهرت الإجراءات الشديدة القسوة التي اتبعت في سحق الإضراب للثقات ضعفا في مواجهة استعداد سادة الحرب استخدام القوة المسلحة ضدها ، وجعلت الرغبة أشد لدى الزعامة الشيوعية في السيطرة على الكيومتناج . وأصدر المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الذي عقد في كاتون في يونيو يانافا يدعو إلى التعاون مع الكيومتناج في الصراع القومي ، وضم في نداءه «التحار المعتدلين المسالمين» إلى الجماعات التي تحس الاضطهاد . وأكد أن الكيومتناج ينبغي أن يكون القوة المركزة في الثورة الوطنية ويتولى الزعامة ، وفي نفس الوقت وجه إليه النقد لأنه يسعى للحصول على معونة أجنبية في الثورة الوطنية وتركيزه على العمل العسكري «مهمل النعاية بين الشعب» . وطالب الكيومتناج بإصلاح هذه العيوب وبأن يتولى قيادة النعاية الجماهيرية ، ولكنه في نفس الوقت حدد مهمته الخاصة بأنها النعاية بين العمال والفلاحين ، وأعاد تأكيد إخلاصه لمصالح الطبقة العاملة . وأعيد انتخاب شن تي هسيو سكرتيرا عاما ورئيسا للسكرتير السياسي . وقررت «اللجنة المركزية» في اجتماع عده في أغسطس الاحتفاظ بالاستقلال عن الكيومتناج ، مع الاستمرار في سياسة تسرب الشيوعيين فيه . وفي الشهر التالي وصل ميكائيل برودين (١٨٩٠ - ١٩٥٤) إلى كاتون مبعوثا من روسيا إلى سان ياتسن ،

وشرح يعمل ، بالاشتراك مع سان ، فى إعادة تنظيم الكيومنتانج ليكون حربا مركزيا على الخط الروسى .

وعقد مؤتمر قوى الكيومنتانج فى كاتون فى يناير ١٩٢٤ لإنجاز إعادة التنظيم ، وأعلن أنه يؤيد التحالف مع الحكومة السوفيتية الروسية ومع الحزب الشيوعى الصينى كما منح تأييده لحركات العمال والفلاحين وكان بين اللجنة التنفيذية الجديدة للكيومنتانج ثلاثة أعضاء شيوعيين - لى تاشاوى وتان بنج شان ويو شونج - وكذلك ستة أعضاء مناوئين ، كان أحدهم ماوتسى تونج . وبعد ذلك بفترة قصيرة أنشأ الكيومنتانج الأكاديمية العسكرية فى هوايبوا ، بهدف تدريب القادة العسكريين لجيش نوى جديد ، وكان رئيسها شيانج كاي شيك ، وكان شواين لاي (ولد ١٨٩٨) رئيس القسم السياسى فيها . وهكذا شرع الكيومنتانج بعد تنظيمه فى استعداداته للقيام بالهجوم ضد سادة الحرب الذين سيطروا على معظم البلاد .

وقد استمرت طوال عام ١٩٢٣ فى بكين حكومة جمهورية لا نفوذ لها تحت حماية ووبى فو . وكان رئيس الجمهورية اسما هو تساو كون ، الذى صدر فى هذه دستور جمهورى جديد فى أكتوبر من ذلك العام . ولكن فى ١٩٢٤ هزم الجنرال الذى كان يسمى « المسيحى » ، قنج يوهسيانج ، وو وطرده من بكين ، وتمت رعايته تولى رئاسة الجهاز التنفيذى توان شى جوى الذى كان رئيسا للوزراء فى ١٩١٦ . وكان توان يدرك ضعفه فشرع فى الدخول فى مفاوضات مع حكومة الجنوب ، وقرب نهاية العام اتجه سان بات سن شمالا للتصام مع قنج عن إمكانيات الوحدة وفى يناير ١٩٢٥ عقد الحزب الشيوعى الصينى مؤتمره الرابع ، أولا فى كاتون ثم فى شنغهاى ، وقرر استكمال تنظيمه بإقامة « مكتبين » ، خاصين لشمال الصين ووسطها بإقامة لى شى هوشن الأول وشانج كوو تاول الثانى . وفى فبراير عقد توان سلسلة من الاجتماعات مع سان وزعماء آخرين حول موضوع إعادة التنظيم القوى ؛ ولكن فى أثناء هذه الاجتماعات مرض سان بات سن مرضا خطيرا ومضى فى بكين فى مارس ١٩٢٥ ، وبذلك قد

الكيمونتايج والثورة الصينية أبرز زعمائهما وأكثرهم احتراماً . وفي هذه الظروف لم تقه القسوة المقرحة إلى شيء ، واستمر سادة الحرب المتنافسون في صراعاتهم الداخلية ، وفي مايو عقد د فدرال العمل لعموم الصين ، مؤتمره الثاني في كاتون ، وحضره هذه المرة ٢٨١ مندوباً يمثلون ١٦٦ قباية . وانتخب ليووى صن رئيساً وتنج شونج مسيا سكرتيراً عاماً . وفي نفس الشهر حدثت اضطرابات خطيرة في شنغهاي أطلقت فيها شرطة المستعمرة الدولية ، النار على متظاهرين ضد الأجانب وقتل ١٣ شخصا . وحدث على أثر ذلك إضراب عام في شنغهاي وانتشر إلى مناطق أخرى ، منها هونج كونج التي حاصرها عمالها الميناء البريطاني . وفي اضطراب وقع في شامين بالقرب من كاتون أطلق البحارة البريطانيون النار على المضربين ، وقتل وجرح عدد من الأشخاص . وانتشرت موجة من المظاهرات ضد البريطانيين واليابانيين في معظم المدن الصينية . وقام الشيوعيون على رأس هذه الحركة التي حرفت باسم حركة ٣٠ مايو ، وارتفع عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من أقل من ١٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠,٠٠٠ فجأة . وفي نفس الوقت بدأ ماوتسى تونج في هونان بتنظيم الفلاحين كقوة ثورية ، ولكن الزعامة الشيوعية ظلت فترة لا توليه اهتماما وكانت مشغولة بحمل داخل الكيمونتايج وتركز اهتمامها أساسا على النقابات وطبقة عمال المدن .

وقامت مظاهرات في جميع أنحاء الصين حزفا على موت سان يات سن . وقد ترك وراءه كما رأينا (١) وصية ، اعتبرت ، على الأقل اسما ، أساسا لسياسة الكيمونتايج في التعمير القوي . وأنشئت في موسكو في ١٩٢٥ ، جامعة تحمل اسم سان يات سن ، كان راهيك أول مدير لها ، لتخليد ذكراه ولإعداد زعماء للثورة الصينية المقبلة .

وفي يناير ١٩٢٦ عقد الكيمونتايج مؤتمره القوي الثاني في كاتون ؛ وقد

سيطر الشيوعيون في هذه المناسبة على الإجراءات إلى حد كبير وكان لهم سبعة ممثلين و ٢٤ عضوا مناوبا في اللجنة التنفيذية المركزية . بيد أن هذا كان أكثر مما يمكن أن يحتمله الجناح اليميني في الكيومنتانج ، وفي مارس قام شيانج كاي شيك باقلاق ضد الشيوعيين وحل اللجنة التنفيذية للكيومتانج على إصدار قرار بتحریم المراكز الرئيسية في الحزب عليهم . بيد أنه حتى هذا العمل لم يؤد إلى قطيعة بين الكيومنتانج والشيوعيين ، فقد استمروا يرادهم الأمل في أن الجبهة الرئيسية ستبهم وليس شيانج ، الذي كان مشغولا بالترتيبات النهائية في استعداداته لحلة العسكرية الشمالية التي كان يزمع القيام بها ضد سادة الحرب في وسط الصين وشمالها . وفي مايو عقد « فدرال العمل لعموم الصين » ، الذي أصبح يمثل أكثر من نصف مليون نقابي ، مؤتمره الثالث في كاتون ، وانتخب سو شاونج رئيسا . وفي يونيو بدأت الحلة العسكرية الشمالية وأحرزت تقدما صريحا في الصين الوسطى فاحتلت هانكار في سبتمبر ١٩٢٦ . وفي نوفمبر انقلبت الحكومة الوطنية ، التي كانت تضم ثلاثة شيوعيين ، من كاتون إلى ووهان في هيوبي ، وكانت تمثل عناصر الكيومنتانج التي لا تزال على استعداد للتعاون مع الشيوعيين . أما شيانج والجناح اليميني للكيومتانج فكانوا من فاحيتهم قد أصبحوا في ذلك الوقت ينفون صراحة ضد اليسار . وكان بورودين ، الذي يرجع إليه الفضل الرئيسي في إعادة تنظيم الكيومنتانج ، قد طرد قبل أن يبدأ الحلة العسكرية الشمالية ، وعندما وصل م . ن . روى الهندي إلى الصين في ديسمبر ١٩٢٦ مثلا للكمونترن وجد النظام الذي وضعه بورودين قد انهار بأكمله .

وقد استمرت حكومة ووهان بعض الوقت تمثل التحالف بين الكيومنتانج والشيوعيين ؛ ولكن لم تكن لها سيطرة على شيانج أو القوات المسلحة التي تحت أمرته . واستمر شيانج في تقديمه العسكري ، بمساعدة الاضرابات والاضطرابات التي أثارها الفلاحون وهروب أعداد كبيرة من الجنود من جيوش سادة الحرب الذين حاولوا اعتراض طريقه . وفي مارس ١٩٢٧ كان قد استولى على نانكينج ويقدم نحو شنغهاي . وحدث تمرد في شنغهاي بقيادة الشيوعيين عندما اقترب

من المدينة ، وساعده التمرد على الاستيلاء عليها ؛ ولكن في الشهر التالي قام شيانج ، وقد قطع صته بحكومة ووهان ، باقلاب ضد الشيوعيين في شنغهاي ونانكينج ، وحل منظمات اليسار وأعدم آلافا من الشيوعيين والنفائين والمكافحين اليساريين الآخرين . وفي فترة حكم الإرهاب هذه عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الخامس في هانكاو ، وكانت لا تزال في يد حكومة ووهان التي نبذ شيانج سلطتها . وسجل الحزب الشيوعي الصيني في هذا المؤتمر عدد أعضائه ٥٠,٠٠٠ عضو . وهاجم المندوبون شيانج والجنح اليميني في الكيومنتانج بشدة ، ولكنهم كانوا لا يزالون مترددين في الاعتراف بأن التحالف في الكيومنتانج قد تحطم تماما ، وراودهم الأمل في الاحتفاظ بعلاقة طيبة بفريق ووهان . وكان الحزب الشيوعي الصيني لا يزال بقيادة شن تشي هيو ، الذي استمر يدعو إلى وحدة العمل مع الكيومنتانج . وكان من بين أعضاء « المكتب السياسي » الذين اختيروا في المؤتمر تساي هوشن ، رئيس مكتب شمال الصين التابع للحزب ، ولي لى سان ، زعيم الجناح اليسارى في الحزب ، وشو شيو هاى ، الذى سرعان ما سيخلف شن كسكرتير عام ، وشانج كوو تاو ، أحد الزعماء النفائين وكان سكرتير « فدرال العمل لعموم الصين » ، وقان بنج سان ، وزير الزراعة في حكومة يوهان ، وسو شاوشنج ، وزير العمل في ووهان ، وشواىن لاي ، الذى سيعير فيما بعد أحد معاونى ماو الرئيسيين في الصراع الطويل في الثلاثينات والأربعينات . وبذلك مثل « المكتب » كل الجماعات الشيوعية الرئيسية ، ولكن هذه الوحدة الظاهرة لم تدم طويلا . وفي يونيو ١٩٢٧ كان الشيوعيون الصينيون لا يزالون يحشون الجناح اليسارى في الكيومنتانج على تولى زعامة « الثورة » وقيادة الصراع ضد شيانج ومؤيديه اليمينيين ، وفي أوائل يولييه كانوا لا يزالون يحاولون الوصول إلى اتفاق مع حكومة ووهان . ولكنهم عند هذه النقطة غيروا سياستهم فجأة ، بناء على تعليقات من موسكو ، وأمرؤا تمثيلهم بترك حكومة ووهان ، وأعادوا تنظيم « المكتب السياسي » بحيث استبعدوا شن تشي هيو ومؤيديه . وبذلك انتهى التعاون بين

الحزب الشيوعي مع الكيومتناج بجميع أقسامه، وانتهت مع زعامة شن الحزب. وفي الوقت ذاته غادر بورودين ووهان وهرب إلى روسيا مع من لم يقع من معاونيه في يد شيانج. وطرد النفوذ الروسي من الصين، وكان شن كبش الفداء الرئيسي لانتهيار محاولة الحزب الشيوعي الصيني في التعاون مع الحركة الوطنية الثورية.

وعقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمر طواري. في أغسطس ١٩٢٧ لتنفيذ التغييرات في الزعامة والسياسة التي أدى إليها التحول الجديد في الأحداث. واختير شو شيو باي ليحل محل شن سكرتيرا عاما للتوتم؛ وانتخبت لجنة مركزية، جديدة استبعد منها أنصار شن؛ وتحررت احتجاج برنامج أكثر راديكالية والكف عن مجازاة أهواء الكيومتناج. وكان إعدام عدد كبير من الشيوعيين بأمر شيانج وتحطيم كثير من منظمات اليسار بالعنف ضربة قاسية للحزب الشيوعي الصيني، الذي وجد صعوبات أيضا في الانفصال تماما عن الكيومتناج. وزاد إخماد اليسار قسوة باستمرار وأرغم الشيوعيين واتحادات العمال على الاتجاه إلى الأقلية أكثر فأكثر. ولكنه أثار أيضا تمردات محلية في عدة مناطق—وبخاصة في هونان بقيادة ماوتسي تونج.

وكان التمرد في هونان حركة فلاحين في جوهره، وإن كان قد أعلن أنه ثورة عمال وفلاحين. وكان ماوتسي تونج كإينا يعمل بهمة في تنظيم فلاحو هونان منذ سنتين؛ وفي ١٩٢٧ كان أنصار حركته قد بلغوا فعلا أكثر من مليونين. وطالب المتمردون في هونان بالانفصال الكامل عن الكيومتناج وإنشاء جيش ثوري للعمال والفلاحين ومصادرة ممتلكات سادة الأرض وإقامة نظام شيوعي محلي وتنظيم السوفييتات. وأخذ التمرد بسرعة، ووجهت اللجنة المركزية الشيوعية نفسها اللوم إلى ماو لقيام به، ولكن حركة الفلاحين لم تغلق. وظل ماو يقودها.

وحدثت انتفاضات محلية أخرى. ففي سبتمبر احتلت عصابات شيوعية

سواتاو واحتفظت بها بضعة ايام إلى أن طردت منها؛ وفي أكتوبر أقام بنج باى سوفيات في كواتونج وحافظ عليها عدة شهور؛ وفي نوفمبر أقام ماو أيضا نظاما من السوفيات المحلية في قسم من هونان. وفي ديسمبر ثار العمال في كاتون بقيادة شايخ تاي لاي - الذي قتل في المعركة - وأقاموا كوميون كاتون للتصير الأمد. وقد حطى هذا التمرد، على قبض تمرد ماو، بكامل تأييد الزعامة الشيوعية والكومنترن. وأعقبه في يناير ١٩٢٨ تمرد فلاحين، في جنوب هونان هذه المرة، بقيادة شوته، الذي انضم بعد ذلك بشهور قلائل إلى ماو وكونا «الجيش الأحمر الرابع» - بدون تأييد زعامة الحزب الشيوعي الصيني التي استمرت لاهلق أهمية كبيرة على حركات الفلاحين وتصر على أن بروليتاريا المدن وحدها هي القادرة على القيام بالدور الرئيسى في الثورة. وبالنظر إلى سيطرة قوات الكيومنتانج على المدن وإلى الإخمد القاسى الذى تعرض له عمال المدن لم يكن هناك أمل من مثل هذه السياسة في النجاح القريب؛ بل إنها في الواقع عرضت حركة العمال لكوارث. ولكن الزعامة الشيوعية كانت في ذلك الوقت قد فقدت اتجاهاتها تماما. إذ حقى اللحظة التي تمرد فيها شيانج كاي شيك كان الأمل يراود الشيوعيين في السيطرة على الكيومنتانج واستخدامه أداة لهم، أولا في تنفيذ الثورة البورجوازية ثم في وضع أسس استيلاء البروليتاريا على السلطة بعد ذلك. ولما كن معظم زعمائهم من مثقفي المدن، ونعت تأخير الثورة الروسية، فإنهم وجهوا جهودهم التنظيمية الرئيسية إلى النقابات، التي بلغ عدد أعضائها في ١٩٢٧ حوالى ثلاثة ملايين ملحقين «بفدرال العمل لعموم الصين».

وكانوا يدركون فعلا أن نجاح الثورة لا يتم إلا بتأييد الفلاحين؛ ولكنهم لم يروا في الفلاحين أكثر من أدوات مساعدة للحركة التي يقودها ويسيطر عليها عمال المدن، وهم أقل عددا بكثير ولكمهم أكثر حركة وضوضاء، في حين كان ماو قد فهم فعلا أن الثورة الصينية لا بد، لكي تحرز أى تقدم بعد المرحلة البورجوازية، أن تكون أولا حركة فلاحين تقوم على برنامج موجه مباشرة للريف. ولما لم يستطع ماو في هذه المرحلة أن يؤثر على الزعامة القومية أصرا على

السير في طريقه الخاص مبتعدا إلى حد ما عن الأجهزة المركزية للحزب وظل يقاوم التأثير الروسي وتأثير الكومنترن . وقد أخذ ماو بتصرفه هذه الطريقة الشيوعية الصينية من الانهيار الكامل الذي تعرض له الحزب عندما تحول شيانج ضدّه يوحشية في ١٩٢٧ ؛ ولكن نفوذه ظل فترة لا يتجاوز منطقة صغيرة ، أما في معظم أنحاء الصين فقد تعرض الشيوعيون وحلفاؤهم من العمال لجزية ساحقة .

وفي هذه الأثناء كان يدور جدل شديد في موسكو بين الروس والكومنترن حول شئون الصين . فكان تروتسكي يهاجم بشدة سياسة ستالين والكومنترن فيما يتعلق بالصين . وقدماهما بسبب الاستمرار في تأييد شيانج كلى شيك إلى اللحظة التي قام فيها بانقلابه في أبريل ١٩٢٧ ، وكان من رأيه أن الحزب الشيوعي الصيني بدلا من أن يسيطر على الكيومنتانج ، كما أمل ستالين ، قد أصبح في خطر من أن يسيطر عليه الكيومنتانج أو يصفيه . بيد أن ستالين والكومنترن أصرا ، حتى بعد انقلاب شيانج ، على محاولة الاحتفاظ بالتحالف مع الجلاح اليسارى في الكيومنتانج برئاسة وانج شينج دى ، زعيم حكومة ووهان ؛ ولكن وانج ، الذي كان يدرك تماما أن الحزب الشيوعي الصيني يعمل على الاستيلاء على حكمته وليس لديه نية قبول السيطرة الشيوعية ، رد في يولييه ١٩٢٧ هارداشيوعيين منها وقام بحملة إخماد لاقتل في صفوفها كثيرا عن حملة شيانج ضد الشيوعيين بمعونة بعض الفواد العسكريين . وحيال هذا التحول اضطر كل من الحزب الشيوعي الصيني والكومنترن إلى التفكير في سياسة جديدة . ففي أثناء فترة التحالف مع الكيومنتانج كانا يحاولان "حل على أساس جبهة متحدة لانضم العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة فحسب ، بل وكذلك العناصر الوطنية بين البورجوازية الكبيرة وحتى بين سادة الأراضي . وصحيح أن تفكيرهما اتجه إلى أن هذه العناصر الأخيرة ستدخل عن التحالف بمجرد انتصار الثورة البورجوازية ؛ ولكنهما اعتمدا على استمرار الجمهرة الكبرى من البورجوازية الصغيرة إلى جانب العمال والفلاحين . وحاولا تفسير تحول شيانج على أساس طبق بأنه يعنى أن البورجوازية الكبيرة قد انضمت إلى جانب سادة الأراضي والرأسماليين ، يل وحتى الأمبراليين

الأجانب ، ضد الثورة ؛ ثم عقدا آمالهما عند ذلك على إعادة بناء الجبهة المتحدة بحيث تضم عناصر البورجوازية الصغيرة التي تمثلها حكومة ووهان . وعندما اقلب وانج عندهما خاب هذا الأمل وصار من الضروري التفكير في سياسة جديدة وفي تفسير جديد لما حدث يخفيان به الخطأ في حكمهما الذي أدى إلى كارثة . وتيسر لهما هذا جزئيا بالهجوم على شيانج والبورجوازية وإتهامها بخيانة الثورة ، وكذلك بالتدبير بانقلاب حكومة البورجوازية الصغيرة في ووهان ضد الحركة . بيد أنه لم يكن هناك من سبيل لإخفاء حقيقة أن الشيوعية في الصين كانت مزيفة ماحقة .

ولم يكن الحزب الشيوعي الصيني ، وهو يطار من مكان إلى مكان ، في مركز يسمح بعقد مؤتمر نظامي في أرض صينية . فاجتمع مؤتمر السادس في موسكو في صيف ١٩٢٨ في نفس الوقت الذي عقد فيه المؤتمر السادس للكونغرس . وبالضرورة لم يكن هذا الاجتماع كامل التمثيل ، وبخاصة أن نظام الحزب كان قد اختل تماما ، كما تعرض الضغط من جانب زعماء الكونغرس أكثر من المؤلف . وقد حاول في السياسة التي وضعها أن يحتط طريقا وسطا بين الانحرافات اليمينية التي اتهم بها شن تي هسيو وخطة العمل على إثارة التمردات الفورية التي لا أمل في استمرار نجاحها . وقد حدثت في ١٩٢٧ والشهور الأولى من ١٩٢٨ كآراءنا ثورات متعاقبة بين الفلاحين وفي المدن ؛ وألقى بعض اللوم في تشجيع هذا النوع من العمل على عاتق شو شيو هاي ، السكرتير العام الجديد الحزب . وضعف شو وصدر إليه الأمر بالبقاء في موسكو ممثلا الحزب الشيوعي الصيني لدى الكونغرس ، وحل محله كسكرتير عام هسيانج شونج فا الذي كان أحد الوزراء الشيوعيين في حكومة ووهان . وعين شواين لاي رئيسا « لمكتب التنظيم » ، ومن هذا المركز انتقل فيما بعد إلى زعامة « المكتب العسكري » التي كان يشغلها من قبل هو وين شيانج . واختير لي سان ، زعيم منظمة الشباب سابقا ، لرئاسة « مكتب النخبة » ، واختير ليوشاوشو ، الذي صار فيما بعد رئيسا « لفدرال العمل لعموم الصين » ، لرئاسة « مكتب العمل » في الحزب . وأخيرا

عين بنج باي ، الذي كان قد تزعم حركة السوفيات التي قام بها الفلاحون في كواكونج في العام السابق ، رئيسا « لمكتب الفلاحين » .

وأعاد المؤتمر السادس أيضا صياغة دستور الحزب الشيوعي الصيني وأصدر سلسلة قرارات قلب تماما سياسة الحزب بالنظر إلى تغير الموقف . وبدأ بالاعتراف بالهزيمة : فقال إن الموجة الثورية تراجعت نهائيا ولا بد من مرور بعض الوقت قبل أن تستأنف تقدمها . بيد أنه أكد بشدة أن تجديد المد الثوري متوقع تماما ، وأنه ينبغي على الحزب الشيوعي الصيني أن يشرع فوراً في الإعداد له . واستمر المؤتمر في اعتبار « الثورة العالمية » حدثاً مؤكداً في المستقبل وأن التمرد المسلح هو أسلوبها الضروري . ومن ثم فبرغم أن الموقف يتطلب الاحتياط ببنائة ضد كل صور أثاره الفورات التي لا جدوى منها لأنها تبعد قوى حركة العمال بلا طائل ، برغم ذلك فإن المهمة التي لا غنى عنها هي الاستعداد للتمرد المسلح الذي سيؤدي إليه بمجرد انتهاء فترة التمهق . ولم تكن هناك أية إشارة تحدد المدة التي سيستمر فيها التمهق - والواقع أنه ما كان يمكن تحديدها ؛ بيد أنه من الواضح أن التفكير فيها كان على أساس أنها لن تطول إلى الحد الذي يجعل الاستعداد فوراً للتمرد المقبل غير مهم . وحتى عندما تمر الفترة العصية فإن الثورة التي ستقوم لن تكون اشتراكية بل بورجوازية ديموقراطية لحسب ، وإن كانت لن تتم بمساعدة البورجوازية ، التي انضمت إلى معسكر سادة الحرب والامبرياليين ، بل ضدّها . ولكنهما مع ذلك لا يمكن أن تكون ثورة اشتراكية ، لأن الظروف لم تكن قد نضجت بعد . كما يجب ألا تعتبر بأي حال من الأحوال « ثورة دائمة » - فهذا يعدّ خطيئة تروتسكية : وهو يخطئ على تقمّ مستمر للموجة الثورية ، وهذا قبيح الخفايا الواقعة في الموقف . ومهمة الحزب الشيوعي أن يعمل على إنجاز الثورة الأولى - إتمام القضاء على الإقطاع وسيادة الأرض والتدخل الإمبريالي - لا كحليف مؤقت للبورجوازية ، الصغيرة أو الكبيرة ، ولكن برغم خيانتها الجبهة المتحدة .

ولا يمكن إنجاز ذلك إلا إذا وضع الحزب الشيوعي الصيني نفسه على رأس

حركة جماهيرية حقيقية من العمال والفلاحين ، الطائفتين اللتين تشكلون منهما القوة الثورية الوحيدة الباقية . وكان على الحزب أن يشق طريقه بضاية بين خطرين مضادين لكي يحقق ذلك ، فمن ناحية عليه أن يتجنب اتخاذ موقف دكتاتوري تجاه الحركة الجماهيرية ، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إقصاء الجماهير والقضاء على نفوذ الحزب . فالحزب يجب ألا يأمر ، العمال أن يضرخوا ، أو الفلاحين أن يمتردوا . بل ينبغي أن يتدخل الحركة الجماهيرية ويوحى إليها دون أن يعمل على إحلال الحزب محلها . والشيوعيون يجب أن ينضموا إلى النقابات ويعملوا من داخلها ، حتى إذا كانت تحت نفوذ رجعي ، وكذلك أن يساعدوا على إقامة نقابات جديدة صلبة . وبالمثل يجب أن يعملوا مع حركات الفلاحين ويوحوا بها ، ويتعدوا عن الإملاء عليها . بيد أن الحزب الشيوعي الصيني واجه في هذا الأمر عقبة ضخمة . خلفاؤه الحقيقيون هم الفلاحون الفقراء والمتوسطون ، لا الفلاحون المزددهرون الذين كانوا أقرب إلى البورجوازية ؛ ولكن كان من الخطورة بمكان الإصرار على ذلك لأن الضرورة المباشرة كانت لإثارة حركة جماهيرية على أوسع نطاق ممكن ، ويتطلب ذلك توجيه النداء إلى الفلاحين ككل لا إثارة المداوات في القرى ، إلا ضد طبقة سادة الأرض . فضلا عن أن حركة الفلاحين الشعبية قيمة بأن تجعل هدفها مصادر ممتلكات سادة الأرض لتقسيمها بالمساواة فيما بينهم ، وقد أعلن مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في موسكو أنه ضد هذا التوزيع المتساوي بحدس ، إذ اعتبره تمهيرا عن اتجاه من اتجاهات البورجوازية الصغيرة وأنه يتعارض مباشرة مع الهدف الشيوعي الخاص بالشيوع في ملكية الأرض ووضعها في يد سوفيات القرى التي يجب أن تسيطر على توزيعها واستخدامها . وقد حذر المؤتمر في قراراته الشيوعيين الصينيين مرارا من أن تكون لهم أية صلة بمشروعات التوزيع المتساوي وأصر على الأهمية القصوى لوضع الأرض تحت سيطرة السوفيات . وصحيح أنه لم يؤكد تأميم الأرض ، الذي كان سياسته التي أعلنها في الماضي ، خشية إغضاب حركة الفلاحين . فاعتمد طريقا وسطا بالحث على سيطرة السوفيات وتحذير الشيوعيين ، في نفس الوقت ، بأن يتجنبوا إثارة غداة

الفلاحين الاحسن حالا وأن يذكروا واجيبهم في الصراع من أجل الفلاحين الفقراء ضد مصلحتهم - وهي مهام من العسير الجمع بينها .

والحقيقة أن مشكلة السياسة الشيوعية فيما يتعلق بالأرض والفلاحين كانت أصعب مما حاول المؤتمر السادس أن يتناوله . فإلى عام ١٩٢٧ ، وحتى إلى ١٩٢٨ ، لم يترف الشيوعيون في الصين قط بأن الفلاحين يمكن أن يقوموا بأكثر من دور ثانوى ضمنى في الثورة . فقد كانوا ، باستثناء قلة ، متأثرين بمعايير المدينة ، وتطلخوا الى بروتياريا المدن لتتولى ، تحت قيادتهم ، الريادة وتجنّب الفلاحين وراها . ولكن على ألا تسمح لهم بأى نصيب جدى في تحديد سياسة الثورة . ولم يرقهم انفعال ماو بجانب الفلاحين في الثورة ، بل ووجهوا النقد الى جهوده من وقت لآخر . بيد أن الريف صار ، بعد انهيار قوتهم في المدن ، أكثر المناطق المفتوحة أمامهم للإعداد التورى لأن سادة الحرب والكيومنتانج لم يستطيعوا فرض السيطرة البولييسية عليه ؛ وكانوا مضطرين شاءوا أم لم يشاءوا الى تغيير نظرهم إلى حركة الفلاحين والاعتراف بأهميتها أكثر . وحتى مع ذلك ظلوا غير مستعدين مطلقا للاعتراف الفلاحين بدور مستقل في الزعامة الثورية . فقد تشبثوا بفكرة أن عمال المدن لا بد أن يقودوا الفلاحين ويستمرروا في القيام بالدور المسيطر . ولكنهم أدركوا أنه في المستقبل المباشر يمكن القيام بعمل في الريف أكثر بكثير من المدن ، وأن المهمة الأولى الملحة هي إيجاد حل عمل للمشكلة الوراكية . واعتبروا أن هذا الحل ، في جانبه المباشر ، جزء من الثورة البيورجوازية الديمقراطية ، وليس من الثورة الاشتراكية ، لأنهم رأوا أن تجميع الزراعة غير ممكن مطلقا مؤقتا ، وأدركوا خطر الحل الذى لن يؤدى إلا إلى تأصل جنود نظام الملكيات الصغيرة والزراعة على النطاق الضيق .

وكان من المصائب الكبرى التى واجهت الحزب الشيوعى الصينى في تحديد موقفه من الفلاحين اختلاف طريقة الزراعة وطابع حركات الفلاحين من جزء الى آخر في الصين . فقد كانت المجرة الكبرى من الفلاحين في جنوب الصين

ووسطها مؤلفة من فلاحين فقراء وعمال لا أرض لهم ، وكانت حركات الفلاحين في أيدي هذه الجماعات إلى حد كبير . أما في الشمال فكانت هناك أعداد كبيرة من الفلاحين المتيسرين نسبياً يملكون أرضهم ، جنباً إلى جنب مع الفلاحين المستأجرين والضياع الكبرى . وكان الفلاحون المتوسطون عنصرًا كبيراً هاماً في كلتا الحالتين ؛ وأعلن الحزب الشيوعي الصيني مؤكداً أنه لا يمكن نجاح الثورة بدون تأييدهم . ولكن في حين كان في كثير من أنحاء الجنوب والوسط صراع طبقي حاد فعلا وقف فيه الفلاحون الأثرياء ضد الفلاحين الفقراء والعمال الذين لا أرض لهم ، لم يكن الأمر كذلك في مناطق أخرى - وبخاصة في الشمال - حيث كان الفلاحون كلهم في الغالب متحدين ضد سادة الحرب وسادة الأرض وضد الضرائب المرفقة ، ومن ثم أيدوا الثورة في حدود ما هي موجهة ضد هذه الشرور . ولذا بدا أن الدعوة إلى انتاج سياسة موحدة في جميع أنحاء البلاد أمر غير عملي . ففي الشمال ، والمناطق المماثلة في جهات أخرى ، بدا أن الأمر يتطلب تحسب إثارة عداء حتى أغنياء الفلاحين ، حتى لا يلقوا بأنفسهم في أحضان الثورة المضادة ، في حين كان ذلك قد حدث فعلاً في معظم مناطق الجنوب وكثير من الوسط ، ومن ثم كان « الحزب الشيوعي الصيني » حراً في الوقوف إلى جانب أكثر الجماعات تعرضاً للاضطهاد الشديد . وحتى في مثل هذه المناطق كانت إثارة الفلاحين المتوسطين خطأ مميّز ، إذ كان لا بد من العمل على حملهم على تأييد الثورة ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تركيز الاهتمام على مطلب مصادرة ضياع سادة الأرض التي يمكن أن يكون لديهم الأمل في نصيب منها ، وإذا لم يكن هناك أي خطر على ما في حياتهم . ولكن هذا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة بسيطة واحدة : بل يجب التفكير في كل منطقة على حدة ، ومواءمة العمل مع ظروفها الخاصة . وينبغي على الشيوعيين أن يسعوا في كل مكان إلى القيام بدور رائد في حركات الفلاحين ، ولكن ماهية الدور ينبغي أن تختلف من مكان لآخر .

وهكذا نجد أنه فيما يتعلق بحركتان التوزيع المتساوي للأرض التي كان المؤتمر

قد حاجبها بصراحة في قراراته العامة الخاصة بالسياسة، جاء القرار الخاص بمسألة الفلاحين أكثر إلهاما. فقد اعترف هذا القرار بأن مطلب التوزيع المتساوي لا بد أن يثار في مناطق كثيرة وأن على الشيوعيين، في المناطق التي تضم نسبة كبيرة من الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم والتي جاء فيها هذا المطلب بوضوح من حركة الفلاحين المحلية، أن يؤيدوه. «ولكن عليهم أيضا أن يتقدموا». يجب عليهم تأييده كخطوة تؤدي إلى تصفية الإقطاع الزراعي، ولكن أن يتقدموا بوصفه وهما من أوامير اشتراكية البورجوازية الصغيرة». كما يجب عليهم ألا يوافقوا على التوزيع المتساوي في المناطق التي يؤلف فيها الفلاحون المتوسطون الأغلبية؛ لأنه لا بد في هذه الحالة أن يشارك عدا الفلاحين المتوسطين ويقضي على كل أمل في نجاح الثورة. وكان هذا القرار لا شك معرضا لاختلافات واسعة في التفسير، ولكن لم يكن من السهل الخروج من المعضلة.

وقد جاء الكثير في هذا القرار عن مشاكل تنظيم الفلاحين. فمن ناحية كان يتضمن تأكيذا شديدا لضرورة تنظيم «البروليتاريا وشبه البروليتاريا في القرية»، بما في ذلك العمال الحرفيين والعمال الريفيين الذين يملكون أرضا، والعمل على تنظيم هذه الجماعات في تنظيمات مستقلة خاصة بها وعلى وصولها إلى مراكز ذات نفوذ كبير في حركة الفلاحين العامة. كما أكد بشدة أيضا ضرورة الاتحاد الوثيق بين حركات الفلاحين وحركات العمال في المدن المجاورة، وكذلك ضرورة تسرب عمال المدن إلى منظمات القرى لتأخذ طابعا بروليتاريا أكثر. وأكد كذلك تأكيذا كبيرا على ضرورة تجنيد النساء كشريكات إجماعيات في حركة الفلاحين، وعلى الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به منظمات الشباب. وحث الشيوعيين على ألا يغفروا فرصة للحصول على الزعامة في حركات الفلاحين والقيام بدور قوي في صراعاتها اليومية، مع الاحتفاظ بطابع منظمات الفلاحين مثلا لجانهم الفلاحين على أوسع نطاق. وقرر أن «حرب المعايير، هي الأداة الرئيسية،

٢ (٧٥)

في الصراع في القرية . وتضمن هذا الصراع رفض دفع الإيجارات والضرائب ، ومصادرة ممتلكات سادة الأرض وتوزيعها ، ودقل سادة الأرض والأعيان المضطهدين ، ، وإقامة لجان مندوبين للفلاحين وسوفيئات قري . ومع ذلك فإن « حرب المعصابات » ليست وحدها كافية : بل يجب أن تؤدي ، في الأماكن المناسبة ، إلى تمردات في المناطق التي تبشر بالأمل واستيلاء السوفيئات على السلطة كلها وإنشاء جيوش فلاحين . بيد أنه نبه الشيوعيين في نفس الوقت إلى أن مثل هذا التمرد « لا يمكن أن يصير قطعة البدء في التمرد المنتصر للجماهير على نطاق قري إلا بشرط أن يتم في تحالف مع موجة ثورية جديدة بين البروليتاريا في المدن » . وبعبارة أخرى لا أمل لدى الفلاحين في القيام بالثورة بدون المشاركة الكاملة من جانب العمال في المدن وبتوجيههم — وهو شرط بدأ أنه يتعقد حدوث مثل هذا التمرد بعض الوقت . ولكن القرار استطرد إلى أنه « ينبغي على الحزب أن يتولى قيادة تمردات الفلاحين الثلقائية » ؛ وترك الأمر لأعضاء الحزب يفعلون ما في وسعهم فيما يتعلق بهذه النصيحة المزدوجة .

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن القرار يفكر في إمكان وجود مناطق تسودها النظم السوفيقية وتستطيع فيها هذه النظم أن تدافع عن نفسها ضد جيوش خصومها . وطلب إلى السوفيئات في مثل هذه المناطق أن تشيد لنفسها قوات مسلحة ومنظمة يعتمد عليها ، وأن تنشئ نواة « للجيش الأحمر » من العمال والفلاحين وتدعمها وتغويها شيئاً فشيئاً بوصفها الأداة الرئيسية لقوى الثورية . ويجب العمل جدياً على تدريب « الكادرات » لهذا الجيش ، وعلى الشيوعيين أن يعملوا في نفس الوقت بنشاط داخل فرق الميليشيا التي يحتفظ بها سادة الأراضي ومن داخل المعصابات التي تولفها العناصر التي لا عمل لها والتي لا أرض لها ، يقصد تحويل أكبر عدد ممكن منها إلى الجانب الثوري .

وهكذا بذل مؤتمر موسكو كل ما في وسعه لوضع سياسة جديدة للثورة الصينية بطريقة يلتقي بها الروم في المزامم الماضية على أخطاء « الانتهازين » ،

اليمينين ودعاة الفورات التي لا جدوى منها من اليساريين ، لا على « الفولية الشيوعية » ، أو الحكومة الروسية ، الذين كانوا في الحقيقة المسؤولين الرئيسيين عن السياسات التي أدت إلى الكارثة . فقد كان تفوذ الكومترن والتفوذ الروسي هما اللذان دفعا الحزب الشيوعي الصيني إلى التعاون مع الكيومتانج ، من الخارج في أول الأمر ثم بالتقرب إليه والعمل من داخله . وقد أيد زعماء الكومترن بقوة الجبهة المتحدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكبرى ، كما أبدوا الجبهة الضيقة باستبعاد البورجوازية الكبرى بعد انقلاب شيانج . وكان بورودين شريكاً إيجابياً في محاولة استمرار التعاون مع حكومة ووهان بعد أن شرع شيانج في قتل الشيوعيين وحل المنظمات العمالية . وتبعاً لقرارات مؤتمر ١٩٢٨ كان الكيومتانج كله ، اليسار واليمين على السواء ، مؤلفاً من عناصر رجعية ؛ ولكن ذلك لم يكتشف إلا بعد أن وقف وانج ، كما وقف شيانج ، ضد الحزب الشيوعي . ولكن يجب ألا يقال شيء في المؤتمر من شأنه امتداد الروس أو الكومترن - وبخاصة أي شيء - ينطوي على تبرير لمجوم تروتسكي العنيف ضد سياسة ستالين فيما يتعلق بالصين . فالقول كله يجب أن يقع على عاتق « خونة » الكيومتانج وأخطاء الحزب الشيوعي الصيني نفسه وقفاؤه .

وكانت القرارات التي أصدرها مندوبو الحزب الشيوعي الصيني في موسكو تطوى على تغيير جذري في السياسة ، وبخاصة لأنها اعترفت بالأهمية الأولى لمشكلة الأرض ولمكان الفلاحين في الحركة الثورية . ومع ذلك فإنها كانت لا تزال قائمة على أوامهم إلى حد كبير . فقد بالغت بشكل مغل في الدور الذي يستطيع العمال الصناعيون القيام به في الثورة . وقد كان القطاع الصناعي في روسيا سنة ١٩١٧ لا يمثل سوى قسم صغير في اقتصاد وراسي أساساً ؛ ولكن المنافع الكبيرة الحديثة كانت في وضع استراتيجي في يقرجوراد وموسكو يفتح لها تفوذاً حاسماً في المحطات الحاسمة ، كما كان القطاع يضم ضمناً كبيراً من الصناعة الثقيلة التي تستخدم عمالاً أكثر من الرجال الذين كانوا نواة طيبة لقوة ثورية مسلحة .

أما الصناعة الصينية فلم يكن فيها مثل هذا القطاع النامي من الصناعة الثقيلة ؛ كالم تكن هناك أى مدينة واحدة تستطيع أن تحتل المركز الرئيسى الذى احتلته بروجراد فى الثورة الروسية . فى شنهوى كانت صناعة المنسوجات غالبية وكان النفوذ الأجنبى حصة قوية فى سبيل العمل الثورى . وكانت كاتون أكثر المدن ثورية ، ولكنها كانت مركزاً للشروعات التجارية أكثر منها مركزاً للشروعات الصناعية . وكانت نسبة مرتفعة من العمال الصناعيين الصينيين من الحرفيين المنقشرين فى مساحات واسعة فى جماعات صغيرة أو يعملون لحسابهم ، وليس من السهل تنظيمهم فى أية حركة طبقية . ولذا كان وهما محضاً التفكير فى أن البروليتاريا الصناعية يمكن أن تكون المنصر الرئيسى فى الثورة الصينية ، أو حتى فى قيادتها وتوجيهها ، سواء الثورة البورجوازية أو الاشتراكية ؛ بيد أنه كان من الصعب بالنسبة للكوسترن ولزعما الشيوعيين الصينيين الاعتراف بذلك لأن الدور القيادى البروليتارىيا الصناعية كان جزءاً من عقيدة الماركسية الثورية . وكما رأينا ظل الشيوعيون ، حتى عند ما دفعوا حركة الفلاحين إلى مركز الأهمية الأولى فى الاستراتيجية الثورية ، غير قادرين على تصورهما قعود الثورة فعلاً واستمروا يصرّون على أنه لا بد من حلها على العمل بإسحاء من العمال الصناعيين وتوجيههم .

ومع ذلك فإن التحول فى السياسة كان حاسماً لأن الثوريين الصناعيين لم يعد فى وسعهم ، فى غالب الأمر ، العمل على أى نطاق كبير بعد ١٩٢٨ إلا عن طريق حركة الفلاحين . ومنذ ذلك الوقت لم يعد ماو شخصية ثانوية بوجه إليها الكثير من النقد بين زعماء الحزب الشيوعى الصينى ، وارتفع مركزه بسرعة بينهم لأنه ، إذا استمر يعمل بالمبادئ التى تعرض من أجلها النقد كثيراً ، استطاع الاحتفاظ باستمرار بمستوى مرتفع من النشاط الثورى وتحدى الجهود الهائلة التى بذلها شيانج كاي شيك للقضاء على حركته . فابتداء من ١٩٢٨ كان هناك باستمرار فى الصين مناطق سوفياتية تحميها قوة « الجيش الأحمر » المنظمة ، وكانت تحدث فى هذه المناطق أعمال ثورية ضد سادة الأرض والمستغلين الآخرين ، وتوزع الأرض وتخفض الضرائب إلى حدود مادية ، وتدور الحرب على نطاق

كامل ضد الجيوش النظامية التابعة لشيانج ومعاونيه بين انتصار وهزيمة ، وأن تحقق بصفة عامة نجاح ملحوظ . وتقع قصة هذه الأحداث في الغالب خارج نطاق الفترة التي يغطيها هذا المجلد ، الذي يقف قبل الغزو الياباني في منشوريا في ١٩٣١ . ولكن البدايات تمت بين ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بإقامة السوفيات الصينية الأولى وتكوين « الجيوش الحمراء » الأولى في هونان وكيانجسى وهوناي . وفي ١٩٣٠ كانت هذه الحركة الجديدة قد اتسعت إلى حد يكفي لعقد مؤتمر قوى اللندوين من المناطق التي تحت سيطرة السوفيات في شنغهاي ، ويقترح إنشاء « حكومة سوفيتية مركزية ، للصين » وتوضع فصلا بمجموعة قوانينها الأساسية . وطبعاً كان لا يزال هناك طريق طويل قبل أن يصبح مثل هذه الحكومة أى وجود حقيقى ؛ ولكن الأسس التي لا غنى عنها كانت توضع .

وفي هذه الأثناء كان الحزب الشيوعى الصينى ككل يتعرض لمصاعب أخرى . فال مؤتمر السادس ، الذى عقد في موسكو بعيداً جداً عن الصين ، لم يكن كمثل التمثيل بأى شكل ؛ واقتضى الأمر بعض الوقت قبل أن يعرف أعضاء الحزب عامة قراراته . وفي يونيه ١٩٢٩ تم اجتماع لكامل هيئة اللجنة المركزية في شنغهاي صدقت فيه أخيراً على قرارات موسكو واتخذ الحزب اتجاهه الجديد . وفي أغسطس أقام ماو وشوته نظاماً سوفيتياً في أجزاء من كيانجسى ؛ وفي نفس الشهر أسس بنج باى ، منشئ سوفيات كواتونج في ١٩٢٧ ، وأعدم في شنغهاي بواسطة الكيومتانج . وفي الشهر التالى عقد في شنغهاي اجتماع للجماعات المعارضة ، بزعامة شن تشى هيو السكرتير السابق للحزب الشيوعى الصينى ، وحاول وضع سياسة منافسة لتلك التي وافق عليها مؤتمر موسكو . واشترك مع شن شخصيات من زعماء الحزب الشيوعى الصينى مثل بنج شوشيه وليوجن شنج . وسرعان ما أعقب ذلك طرد شن من الحزب الشيوعى الصينى ؛ ومنذ ذلك الوقت ألف هو وآخرون أحزاباً ضئيلة معارضة ، كانت تهم عادة بأنها « تروتسكية » ، ويقال أن هذه الأحزاب هي التي أشارت على شن بتأليف « كتلته » المعارضة . وفي ذلك الوقت كان لى لى سان قد صار الشخصية الأولى في الحزب الشيوعى

الصيني ، إذ خلف شو شيو باي بعد أن تعرض للتأنيب في مؤتمر موسكو . وهكذا كان على لي أن يضع سياسة موسكو موضع التنفيذ ، بأن يثق طريقا متوسطا بين « الانتهازية » و « نزعة القيام بفورات لا جدوى منها » ، وبالإعداد للتمرد دون إثارة فلاح حق فصل الموجة الثورية الجديدة . وكان موضع التساؤل هو من الذي له أن يقول إن اللحظة قد حانت . ووجد لي نفسه معرضا لمطالبات مستمرة من موسكو باقتراح سياسة أكثر نشاطا . وفي يولييه ١٩٣٠ قرر لي العمل ، معتقدا أن للصحة وشيكا ، وأمر قوة مسلحة من الفلاحين من المناطق التي تحت سيطرة السوفييات في هونان بالمحور واحتلال مدينة شانجشا . وكانت النتيجة هزيمة كبرى ؛ ووجد لي نفسه متبعا بالتزوج إلى الفورات التي لا جدوى منها ومهددا بالطرد من الزعامة . ورغم ذلك استطاع الفوز بأغلبية في اجتماع الهيئة الكاملة للجنة المركزية عقد في سبتمبر ١٩٣٠ بناء على دعوة شو شيو باي ، الذي كان قد أوفد حديثا مع موسكو لتقديم تقرير عن الموقف في الصين . ولكن باغل ميف ، الذي كان قد جاء إلى الصين في مايو مثلا للكونغرس ، اتخذ موقفا شديدا العداء من لي ، شاركه فيه مجموعة كبيرة من الطلبة المدربين في جامعة صنيات سن بموسكو وأيده الكومترن . واتهم الطلبة العائدون سياسة شديدة وشرعوا ، بتأييد ميف ، في السيطرة على الحزب . وفي نوفمبر ، عندما أدان الكومترن سياسة لي ونجما ، أرغم على الاستقالة من مناصبه . وبعد صراع ضيف استطاع القادمون الجدد ، بتأييد ميف ، السيطرة على جهاز الحزب وطردوا الزعماء القدامى وعلى رأسهم لوشانج لونج ، رئيس « فدرال العمل لعموم الصين » ، وهو منج هسيانج ، الذي أسرف في العام التالي وأعدم بواسطة الكيومتانج . وسافر لي سريعا إلى موسكو بعد عزله حيث أقر بذنبه في الأخطاء التي عزيت إليه ، ثم سرعان ما عاد إلى الخطوة ثانيا . وفي هذه الأثناء تولى شن شاو يو ، أحد الشخصيات الزائدة في المجموعة التي كانت قد جاءت من موسكو مع ميف ، مكان لي على رأس الحزب كمكتمر عام .

وبإبان هذه الفترة كان ماركس تونج ، الذي كان قد انتخب عضوا في لجنة

المركزية ، بدعم مركزه في هوان وكيانجسى . وقد ظل إلى نهاية ١٩٣٠ تحريبا بلا إزعاج بأى هجوم عسكري كبير ؛ ولكن في ديسمبر ١٩٣٠ قام شيانج كلى شيك بأول هجوم كبير له على المنطقة التى تحت سيطرة السوفيات ، التى كانت تقع فى بلاد وعرة يسهل الدفاع غير النظامى عنها . ونجح الهجوم فى أول الأمر ولكن لم يمض وقت طويل حتى هزم ؛ ولكن تلاه هجوم ثان وثالث بقوات متزايدة فى ربيع ١٩٣١ وصيفها . وقد هزمت هذه الهجمات الجديدة أيضا ؛ وفى نوفمبر ١٩٣١ اجتمع أول مؤتمر سوفيتى لمعوم الصين فى يواشين ، فى كيانجسى ، وأنشئت « الجمهورية السوفيتية الصينية » برئاسة ماو وشوته قائدا أعلى للقوات المسلحة . واختير ماو أيضا رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، وهكذا حصل أخيرا على الاعتراف به بوصفه الشخصية البارزة فى الحركة الشيوعية الصينية . وفى ذلك الوقت كانت اليابان قد غزت منشوريا وكشفت عن نيتها فى تحويل الصين إلى دولة تابعة ؛ ووجد الحزب الشيوعى الصينى نفسه يواجه عدوا جديدا . وفى فبراير ١٩٣٢ أعلنت « الجمهورية السوفيتية الصينية » الحرب على اليابان ، وبدأت تدعو إلى تأليف جبهة متحدة جديدة موجهة ضد الامبريالية اليابانية . بيد أن شيانج كلى شيك فضل التفاهم مع اليابانيين على العدول عن محاولة قلب نظام السوفيات الصينية . فقام بالهجوم بعد الهجوم ، كل منها أكبر من سابقه ، ضد مناطق السوفيات ، إلى أن قرر ماو فى أكتوبر ١٩٣٤ إخلاء المنطقة التى دافع عنها دفاعا مجيدا وأن يقود قواته السوفيتية للانضمام إلى قوات منطقة سوفيتية أخرى كانت قد أنشئت فى شمال شنشى . وبدأ « الزحف الطويل » المشهور عبر القارة الصينية ؛ وبعد حوالى عام بلغ جيش ماو هدفه . وبعد ذلك بعام آخر ، فى خريف ١٩٣٦ ، انضمت إلى قوات ماو قوات شوته التى كانت قد بقيت فى شيشوان ؛ وفى أوائل العام التالى قامت حكومة سوفيتية جديدة فى شنشى - كانسو تجسدا فى شمالى غرب الصين ، وانخفضت حاصمتها فى ينانف ، واختير لها رئيسا شيانج كوو تاو ، أحد الجنود القدامى فى الحركة وكان فى وقت ما رئيس « مكتب التنظيم » فى الحزب الشيوعى الصينى والسكرتير العام

« لفدرال العمل لمعوم الصين »، في ١٩٢١ . وعندئذ جاءت الحرب الصينية اليابانية على نظامها الكامل في ١٩٣٧ التي أدت ، فيما أدت اليه ، إلى انفصال شانج كوو تاو وانضمامه إلى الكيومنتانج وطرده من الحزب الشيوعي في ١٩٣٨ . بيد أن هذه الأحداث تمت إلى فترة متأخرة عن تلك التي يتناولها هذا المجلد : ويقتضى الفصل الحال بداية « الزحف الطويل » ، في أكتوبر ١٩٣٤ .

وهكذا علينا أن نترك قصة نمو الشيوعية الصينية في المنتصف تماما ، وعند نقطة لم تتحقق فيها بعد آمال الكومنترن الوطنية في انهيار العالم الرأسمالي وفي تجديد المرجة الثورية في الصين ، برغم أن الكساد الاقتصادي الكبير كان قد حل على العالم وانتشرت ثانيا ثقبوات الانهيار الوشيك للرأسمالية انتشارا شديدا . وكان تقدم الحركة الثورية في الصين قليلا في استعادة سيطرتها على المدن : إن اقتضارها كان في مناطق الريف ، وقد تولى الفلاحون ، وليس العمال الصناعيون ، القيادة وأثبتوا قدرتهم على القتال ضد محاولات شيانج في القضاء عليهم . وكانت الشيوعية الصينية ، يوحى ماو ، قد أخذت طريقها الخاص باستقلال متزايد عن الكومنترن والنفوذ الروسي ، ووضعت لنفسها تفسيرها الخاص بها للإنجيل الماركسي . وقد حل شانج وز. يتان محل شيو بانج هسيو سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي الصيني في أواخر ١٩٣٤ ، ولكن ماو ، ومعه شوته 'وشواين لاي معاواناه الرئيسيان ، صار الشخصية الرائدة والزعيم الوطني الرائد .

الفصل السادس والعشرون

اليابان من ١٩١٤ إلى ١٩٣١

كانت الحركة الاشتراكية في اليابان قد بحيث تماما ، كما رأينا في المجلد السابق^(١) ، بواسطة اعتقال وإعدام من وصفوا بأنهم « فوضيون » ، في ١٩١٠ و ١٩١١ و بإخضاع الصحافة الاشتراكية بأكملها وتحريم كل الاجتماعات الاشتراكية . وكان لهذه الإجراءات أثرها القوي في النقابات أيضا ، وكانت زعامتها اشتراكية أو يسارية إلى حد كبير . فقد اختفى كثير من زعمائها ، واضطر غيرهم إلى الالتجاء إلى الألفية . ولم يسمح بالبقاء علنا إلا لجماعة صغيرة معتدلة ، برئاسة بونجي سوزوكي (١٨٨٥ - ١٩٤١) ، منظمة في هيئة مركزية ، هي « يواكاي » ، وذلك بتأييد عدد من أصحاب الأعمال الذين كانوا يأملون في توجيه العمال إلى الأساليب السليمة . وقد هوجم سوزوكي وأتباعه بشدة طبعا من جانب الاشتراكيين الذين كانوا مطلق السراح بعد ؛ ولكن الاشتراكية اليابانية ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى غير موجودة تقريبا .

يبد أن الحرب ساعدت على التنمية الاقتصادية السريعة . ورغم أن اليابان كانت متحالفة مع البريطانيين ضد ألمانيا بمقتضى المعاهدة الإنجليزية اليابانية ، فإنها لم تشارك في القتال إلا بدور صغير لا يتجاوز احتلال المناطق التي كان يحتلها الألمان من قبل في الصين وحراسة البحار في الشرق الأقصى وتوفير الحاية البحرية للسفن التي تحمل البضائع إلى أوروبا . وكرست اليابان اهتمامها الرئيسي للضغط من أجل تحقيق مطالبها في الصين - « النقاط الإحدى والعشرين »^(٢) - ودعم نفوذها على الاقتصاد الصيني ، من ناحية ، وتكوين الحلفاء الأوروبيين بكليات

(١) انظر المجلد الثالث - الجزء الثاني - الفصل السابع والعشرين .

(٢) انظر أول الفصل السابق .

ضخمة من الصادرات واحتلال مكان المتقاتلين في أنحاء كثيرة من السوق العالمي من ناحية أخرى . وأدت هذه الظروف إلى نمو سريع في عدد العمال الصناعيين وإلى حالة عمالة كاملة ملائمة تماما لتحقيق مطالب الطبقة العاملة . وقد زاد عدد الإضرابات ، مع ارتفاع الأسعار ، رغم الإخفاق المستمر ؛ وحتى منظمة « يواكل » غير الصلبة جرفت إلى النشاط وتحولت إلى شيء أقرب بكثير إلى طبيعة الحركة النقابية الحقيقية مما كانت في مبدأ الأمر . وأدى هذا إلى أن أصحاب الأعمال الذين أيدوها سحبوا مساعدتهم وأقاموا هيئة منافسة ، هي « روشي كيوشوكي » أو « جمعية تنسيق العمل ورأس المال » . ولم يكن لهذه الحركة أثر : وغيرت « يواكل » اسمها إلى « نيهون - رودو سودومزي » (الفدرال الياباني للعمل) وزادت عضويتها بسرعة ، وكان برنامجها يضم مطلب « يوم الثماني ساعات » و « أسبوع الستة أيام » وحق التصويت العام . وإبان ١٩١٨ كان هناك قطع منتشر بسبب صعوبة الحصول على الطعام وارتفاع أسعاره - وبخاصة الأرز ، وعادت الاشتراكية إلى الظهور كقوة اجتماعية واقتصادية .

وكان هذا هو الموقف عندما انتهت الحرب ؛ وكان على الحكومة اليابانية أن تحزم أمرها فيما يتعلق بالموقف الذي تتخذه تجاه الحركة النقابية النامية بسرعة والضغط الشعبي المتزايد من أجل الإصلاح السياسي . وكان انتصار الحلفاء ، في وقعه على اليابان ، يمثل انتصار الديمقراطية على الآتوقراطية والزعمة العسكرية ، وأدى إلى زيادة الاهتمام بالآفكار التحررية والديموقراطية الغربية . فترجم ونشر عدد كبير من الكتابات عن السياسة والاقتصاد ، إما للبيع العام أو من نسخ محدودة تصدرها جمعيات خاصة من المثقفين ، متصلة بالجامعات في كثير من الحالات ؛ ونشرت عدة صحف تقدمية ، مثل كايزو ، مقالات بقلم كتاب غربيين ديمقراطيين وانهمكت في مناقشات حول الأفكار والسياسات الغربية . وفي الناحية المقابلة ، بدا قرة أن اليابان ستعورط في حرب قارية كبرى ضد البلاشفة في الشرق الأقصى ؛ ولكن بعد انسحاب قوات الحلفاء الأوروبيين وهزيمة كولشاك حل اليابانيون تدريجيا ، تحت ضغط أمريكي قوى ، على

الانسحاب من مناصرتهم في سيبريا وتعديل موقفهم من الصين أيضا . واشتركت اليابان في المفاوضات التي أدت إلى « معاهدة واشنطن » في فبراير ١٩٢٢ ؛ وكانت طرفا في كل من « المعاهدة البحرية بين الدول الخمس » التي تنظم نسبة أحجام أساطيل بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإيطاليا ، و « معاهدة الدول التسع » التي تضمن عدم تجزئة أقاليم الصين وتوفر فرصة متساوية لتجارة الأمم كلها ولصناعاتها في جميع أنحاء الصين ؛ وساعدت هذه المعاهدات على تهيئة السبيل للمعاهدة « السوفيتية اليابانية » في ١٩٢٥ .

أما فيما يتعلق بالنقابات فإن الحكومة اليابانية لم تكن مستعدة لاتخاذ أي إجراء إيجابي للاعتراف بها ؛ ولكن استمرار سياسة الإخضاع السابقة لم يعد من الممكن عمليا ، وسمح في الواقع بوجود النقابات وبنموها ، ولئن لم تكتسب أية صفة قانونية إيجابية . وبلغ الموضوع ذروته عند إنشاء « منظمة العمل الدولية » التابعة لمعصية الأمم بمقتضى معاهدة فرساي . وقد قامت « منظمة العمل الدولية » على أساس تنظيم ثلاثي يتطلب من الحكومات المشتركة تعيين نصف المندوبين بعد التشاور مع أصحاب الأعمال ومنظمات العمال . وطالبت « يوايكاي » ، بوصفها أكبر هيئة نقابية ، بحقها في أن تستشار ؛ ولكن الحكومة رفضت طلبها وأصررت على تعيين المندوبين كلهم بنفسها رغم ما يقضى به الدستور الأساسي « لمنظمة العمل الدولية » . وأدى ذلك إلى صيحة احتجاج كبرى ؛ ورغم أن الحكومة أصرت على موقفها في تعيين المندوبين في المؤتمر التأسيسي للمنظمة الذي عقد في واشنطن سنة ١٩١٩ ، فإنها اضطرت بعد ذلك ، تحت ضغط دولي إلى جانب الضغط الداخلي ، إلى التراجع واستشارت كلا من « فدرال العمل الياباني » و « نقابة رجال السكك الحديدية » ، وهي أكبر نقابة خارج الفدرال ، وأن تضم كلا من سوزوكي وفارازاكي (١٨٦٥ - ١٩٣٢) ، زعيم رجال السكك الحديدية ، إلى الوفود التي اشتركت في اجتماعات المنظمة التالية . وقد أثرت مشاكل عاتقة في الهند ، حيث تخبطت الحكومة مرشح « مؤتمر النقابات الهندية » م . ن . يوشي وهينيت بدلا منه ب . ب . واديا في ١٩١٩ ؛ ولكن

في هذه الحالة اتفق الاثنان على اقتسام الوفد على أن يظل يوشى رسميا في مركز البديل .

وفيا يتعلق بقضية حق الانتخاب رفضت الحكومة اليابانية مطلب حق الانتخاب العام أو حق الانتخاب للرجال ، ولكنها وسعت في أوائل ١٩١٨ حق الانتخاب إلى حد كبير بتخفيض شرط دفع ١٠ ين ضرائب إلى ٣ ين فقط . بيد أن المطالبة لم تنقطع ؛ وفي ١٩٢٥ أصدرت حكومة اتلافية ، ألغت بعد الانتخابات العامة في ١٩٢٤ ، قانونا يقرر حق الانتخاب للرجال . ولكن منح حق الانتخاب للنساء ظل خارج الموضوع ، وقد ظل طوال فترة الحرب محرومات حتى من حضور الاجتماعات السياسية .

ولم تكن الحركة العالمية أو الاشتراكية قد صارت بعد في السنوات التالية لـ ١٩١٨ قوة سياسية لها وزن ، إلا بوصفها جماعة ضاغطة تعمل أساسا عن طريق النقابات أو عن طريق جماعات من المثقفين مرتبطة بالجامعات إلى حد كبير . وكان الحزبان السياسيان الرئيسيان هما « سيوكاي » ، الحزب المحافظ تقليديا ، « كينسايكاي » الذي صار يعرف فيما بعد باسم « مينسيتو » ، والذي كان يمثل مصالح رجال الأعمال إلى حد كبير . وفي أول انتخابات بعد الإصلاح الانتخابي في ١٩٢٨ نجح ثمانية من مثلي المال ، ولكنهم لم يكونوا يمثلين لأى حزب اشتراكي أو عمالي راسخ . فقد كانوا في الواقع مقسمين إلى ثلاث جماعات — « الرنو » ، بقيادة أوهاما ، و« نيشيرو » ، بقيادة آسو ، و« شاي » ، بقيادة الأستاذ إيب . ومع ذلك فإن للتنظيم كان ينتشر من العمال الصناعيين إلى صغار المزارعين ؛ وبذلك محاولات للتحالف بين الفئتين . وفي ١٩٢٥ عقد في طوكيو اجتماع يمثل المنصرين ، ولكن ظهرت خلافات حادة . وانفصل « فدرال العمل » والجماعات المعتدلة الأخرى ، أما حزب « المال — الفلاحين » (نومين رودو — تو) الذي أسسه المندوبون الباقون ، فإن السلطات حلت على الفور على أساس أن بعض مطالبه خطر على الدولة . وفي ذلك الوقت

كان الشيوعيون قد بدأوا ينشطون ثانية ويكسبون بعض النفوذ في الجماعات النفاية اليسارية الرئيسية ، ولكن لم يجتمع حولهم جمهور كبير ، وظلت الحركة النفاية القديمة تحق موقف العداء الشديد من محاولاتهم في تحويل التذمر الاقتصادي إلى اتجاه سياسي .

وقد صدر أول « قانون مصانع » في اليابان - وكان مخففا جدا - في ١٩١١ ، ووضع موضع التنفيذ في ١٩١٦ . وفي ١٩٢٣ صدر قانون جديد ، أساسا كنتيجة لعضوية اليابان في « منظمة العمل الدولية » ، ووضع موضع التنفيذ في ١٩٢٦ ، بعد تعديل آخر . وحدد هذا القانون ساعات العمل للأطفال أقل من ١٦ وللساء بأحدى عشرة ساعة في اليوم ، وحرمت العمل الليل بالنسبة للفتيات ، ولكنه لم ينظر على أى تحديد لساعات العمل العمال الذكور البالغين . كما أنه لم يقرر سوى تعويض محدود جدا لإصابات العمل وأنفا نظاما من العلاوات لتفقات الدفن في حالة الوفاة في العمل . كما أنشئ أيضا نظام للتأمين الصحي في ١٩٢٦ ، وأصدرت الحكومة أيضا قرارا معدلا لتسوية نزاعات العمل وألغت أيضا القرارات الجنائية التي كان الإضراب يعتبر بمقتضاها جريمة - وكانت هذه القرارات قد ثبت أنها غير عملية وعُدل عن العمل بها منذ أمد طويل . وهكذا سارت اليابان الخطوات القليلة الأولى نحو إصدار مجموعة لتشريعات العمالية تتفق مع المرحلة التي بلغت في نموها الصناعي .

ييه أن فترة التحررية النسبية هذه لم يفيض لها البقاء . فقد انتهت فجأة عند ماحل الكساد الاقتصادي العالمي ومعها أزمه منشوريا في ١٩٣١ - ١٩٣٢ . إذ أن انتصار الكيومتانج في الصين بعد هجوم شيانج كاي شيك على الشيوعيين كان قد وحد معظم الصين في ظل حكومة ملازمة بالوقوف في وجه الامتيازات الأجنبية ، ولما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة تتبع ، بصفة عامة ، سياسة ترفيق تجاه شيانج بعد قطع صلته بالاتحاد السوفيتي ، فإن غضب الصين كان موجها أساسا إلى الاتحاد السوفيتي واليابان ، وبخاصة فيما يتعلق بشئون

«سكك حديد الشرق» التي يسيطر عليها الروس وسكة حديد جنوب منشوريا التي يسيطر عليها اليابانيون. وفي ١٩٢٩ قام دكتاتور منشوريا شانج هسيه ليانج بتجديد الهجوم على الإدارة الروسية «لسكك حديد الشرق» وطرد الموظفين الروس واعتقلهم بدعوى أنهم يستخدمون السكك الحديدية في أغراض سياسية. ورد الاتحاد السوفيتي على الفور بالقوة العسكرية، فهاجمت قواته منشوريا بالأسلحة وهزمت قوات شانج في سلسلة من الاشتباكات بدون أي إعلان رسمي للحرب. واضطر شانج إلى التراجع وإعادة الروس إلى إدارة السكك الحديدية. وقدمت دول الغرب عددا من الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتي، ولكن بلا أثر.

والتت الما كل بعد ذلك حول سكة حديد منشوريا الجنوبية، التي شرع شانج في هدمها عن طريق رفض دفع الفوائد على الديون التي اقترضت لإنشائها، واحتجت اليابان ولكنها لم تجد أي استجابة؛ وداخل اليابان نفسها نمت المشاعر الوطنية بسرعة وساعدت على تهريض مركز حكومة مينسيتو، التي كانت الأزمة العالمية قد أضفتها بشكل خطير. في نهاية العشرينات كانت اليابان قد أفادت لتوها من كارثة الزلازل الكبرى في ١٩٢٣، وأعادت حكومة مينسيتو، التي كان مؤيديها الاقتصاديون من كبار رجال الأعمال يهدفون إلى المحافظة على علاقات طيبة مع الغرب، قاعدة الذهب قبل بداية الكساد الكبير مباشرة. وقد تأثرت اليابان بشدة بالأزمة في مرحلة مبكرة جدا — وبخاصة بالهبوط المفاجيء للمصادرات الحربية إلى الولايات المتحدة. وأدت محاولة المحافظة على ميزان المدفوعات باتباع أساليب مالية انكشائية حادة إلى انتشار البطالة بشدة وكساد زراعي عميق. وبدلا من أن تكون هذه الظروف سببا في دعم قوى اليسار، أدت إلى موجة من المشاعر الوطنية والعسكرية وإلى مطالبات، لا بمجرد تغيير في السياسة الاقتصادية، ولكن بمحاولة تحيين الموقف بواسطة إجراءات سريعة من التدخل العسكري الموجه ضد المقاطعة الوطنية الصينية للواردات اليابانية وشد سلوك شانج العدواني في منشوريا؛ وقرر العسكريون

اليابانيون ، وهم يتصدرون هذا التيار من المشاعر الوطنية ، الالتجاء إلى الحرب العنيفة في منشوريا واستولوا على عاصمتها موكدن في سبتمبر ١٩٣٠ . وقبل نهاية العام كانت وزلوة مينيتو قد سقطت وعاد حزب سايبو كاي إلى الحكم . وبذلك انتهت تلك الفترة القصيرة من الحكم التحرري المسالم نسبياً لجأة ، ومنذ ذلك الوقت التزمت اليابان بسياسة من التوسع الامبريالي لم تستطع الدول الغربية ، وهي مشغولة بمشاكلها الاقتصادية الخاصة ، أن تكبح جماحها . وجاء تولي هتلر السلطة في ألمانيا في أوائل ١٩٣٣ فبدأ أنه إنما يؤكد أقول التحررية اليابانية ويشجع على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحركات العمالية والاشتراكية . وابتداء من ١٩٣١ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ كانت الروح المسيطرة في اليابان هي النزعة الامبريالية العسكرية متخفية وراء شعاره الازدهار المتبادل ، لتحقيق السيطرة اليابانية في الصين والشرق الأقصى . وفي مثل هذا الجو من النزعة الوطنية لم تكن هناك فرصة للاشتراكية ، أو حتى النفاية ، لأن تسمع صوتها . وصحيح أن الشيوعية ظلت حية كحركة أقيية تعرض لاضطهاد شديد ، ولكن صور الاشتراكية الأخرى عمت تقريباً إلى أن وجد الشعب الياباني نفسه ، في ١٩٤٥ ، يواجه ضرورة التكيف ، بعد الهزيمة ، مع الظروف المتغيرة تماماً في آسيا التي ظهرت فيها الهند و بورما و أندونيسيا وكوريا ، وبعد ذلك بقليل الهند الصينية ، كدول مستقلة ، والتي انغمست فيها الصين نفسها في حرب أهلية جديدة سرعان ما استخرج منها الشيوعية منتصرة .

الفصل السابع والعشرون

الهند - أندونيسيا

بما لا جدوى منه ، بل ومن المستحيل في معظم الحالات ، أن نحاول تسجيل تاريخ نمو الاشتراكية بين ١٩١٤ و ١٩٣٠ في عدد من البلاد حدث فيها فعلا تطورات ذات مغزى إبان هذه السنوات دون أن تؤدي إلى قيام حركات متميزة إلى الحد الكافي ، في مجال الفكر أو العمل ، بحيث يمكن تحديد العناصر الاشتراكية من العناصر غير الاشتراكية التي ترتبط بها بطريقة لا يمكن فصلها . وينطبق هذا على الهند قبل غيرها ، فقد كان فيها مفكرون وزعماء في حركة الاستقلال القومي متأثرين جدا بأفكار اشتراكية ، وكان بعضهم ، مثل جواهر لال نهرو ، قد أعلن فعلا أن الرأسمالية لا تتفق مع الديمقراطية وأخذ يتطلع إلى الاشتراكية باعتبارها النتيجة الضرورية للصراع الديمقراطي من أجل الاستقلال الوطني ؛ ولكن لم توجد فيها ، باستثناء الحزب الشيوعي ، أية صياغة مهمة لسياسة اشتراكية ، ولم تنشأ فيها أية منظمة اشتراكية متميزة حتى الثلاثينات على أقل تقدير - ولم يظهر أى قدر كبير منهما إلى أن تحقق استقلال الهند في نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا يمكن أن يكون هناك سجل للاشتراكية الهندية إلى ١٩٣١ أكثر من مجرد تجميع قصاصات ؛ لأن الاشتراكية لم يكن لها وجود ، باستثناء صورتها الشيوعية ، إلا داخل إطار حركة الاستقلال الوطني التي بدأت برعاية المؤتمر الوطني الهندي ، ووجدت في المهاتما غاندي (١٨٦٩ - ١٩٤٨) في هذه الفترة زعما لا يمكن أن نقول عنه حقيقة أنه كان اشتراكيا أو مناهضا للاشتراكية ، لأن القضايا التي يتعلق بها الأمر لم تخطر على ذهنه ، ولكن لأن هناك قضايا أخرى بدت له أكثر إلحاحا وأعق جنونا . وأعتقد أن غاندي في بعض المناسبات أشار في محادثاته الخاصة إلى أنه فوضوى ؛ ولكن ذلك لم يحدث إلا (٢٦) ،

لكراميته المركزية في الدولة وإيمانه بالعمل الاختياري الذي يصدر عن مفاهيم أخلاقية قوية مباشرة . فإذا كان ينفر من الاشتراكية البرلمانية ، وأكثر من الشيوعية ، فإنه كان ينفر كذلك من الرأسمالية والاستغلال في جميع صوره . فكان يؤمن فوق كل شيء آخر بفضائل المجتمع المحلي الصغير الذي تمحده روح الخدمة المتبادلة ، ويرتاب رؤية عميقة في «رجال السياسة» الذين ينشرون شباكهم من المؤمرات ويلحون في طلب الحكم بروح بعيدة جدا عن الناس البسطاء العاديين . وحتى الشيوعية ، التي تبلورت في الهند في «حزب شيوعي هندي» في ١٩٢٤ ، وإن كانت قد وجدت طريقها قبل ذلك في كتابات م. ن. روى ، منظرها البارز في أيامها الأولى والمتحدث الرئيسي باسم الهند في الكومنترن ، كانت مظاهرها العملية تسببها عن مناهضة الإمبريالية وعن الثورة العالمية أكثر منها سياسة اشتراكية أو فكرا اشتراكيا متميزا ، برغم أن روى حاول طبعاً أن يجعل من الصراع الطبقي النامي أساساً للثورة لأنه كان واقفاً من أن الوطنيين البورجوازيين سيمثلون على إيقاعها ، لو حتى خيانتها بمجرد أن يروها تهدد مصالحهم كطبقة .

وقد بدأت الشيوعية في الهند ، كما في بعض البلاد غير النامية الأخرى ، أساساً حركة بين جماعة محدودة من المثقفين . والواقع أنه ما كان يمكن أن تقوم إلا في هذه الصورة بسبب الطابع المحدود جداً لحركة الطبقة العاملة . بيد أنها استطاعت أن تحرر نجاحاً مبكراً في الميدان النقابي . ولم ينشأ «مؤتمر نقابات عموم الهند» ، الذي كان في مبدأ الأمر على اتصال وثيق «بالمؤتمر الوطني الهندي» ، إلا في ١٩٢٠ — وكان العامل الأكبر في ظهوره هو التوسع الكبير في الصناعة لإبان الحرب . وبسبب قلة المتعلمين من العمال لشغل المراكز الرئيسية ، اضطرت النقابات إلى الاستعانة بموظفين من الطبقة المتعلمة ، وكان ذلك بلا ريب عاملاً مهماً في تسهيل دخول السياسة في الشؤون النقابية وساعد الشيوعيين على زيادة نفوذهم لإبان فترة التعلق الصناعي المنتشر الذي جاء عقب الحرب في ١٩١٨ . وفي ١٩٢٧ كان الشيوعيون قد سيطروا على «مؤتمر النقابات لعموم الهند» ؛ ولكن هذه الهيبة لم تكن مثله «لحركة النقابية الهندية كلها ولو عن قريب ، كما أن الاتصال

الشيوعي سرعان ما أدى إلى إنهاء « فدرال تقابلي » منافس وإلى أن عددا من النقابات المهمة رفض الارتباط بأي من الفريقين . وفي هذه الأثناء أنشأ الشيوعيون الهنود ، بتوجيهات من الكومنترن « حزب عمال وفلاحين » جديد بغرض توسيع نطاق دعوته ، ولكن الاشتراكيين ، في حدود وجودهم كقوة متميزة ، ظلوا داخل « المؤتمر الوطني الهندي » ولم يحاولوا إنهاء حزب مستقل خاص بهم أو حتى تنظيم فريق اشتراكي داخل حركة « للتوتمر » حتى ١٩٣٤ .

وكان ماناينندرا نات روى (١٨٩٣ - ١٩٥٤) ، الذي كان طوال السنوات الأولى للكومنترن الزعيم البارز للشيوعية الهندية ورسول الكومنترن في كل من أمريكا اللاتينية^(١) والصين^(٢) ، قد قام بدور نشط جدا في المناقشات الأولى في موسكو حول موضوع السياسة الشيوعية فيما يتصل بالامبريالية والحركات الوطنية في البلاد المستعمرة . وأكد وجهة النظر القائلة بأن الرأسماليين الوطنيين في هذه البلاد سرعان ما سيتضافرون مع الطبقات الإقطاعية ومع الإمبرياليين ضد العمال ، وأن الحاجة الكبرى هي تقوية العناصر البروليتارية التي في جانب الثورة دون حاجة إلى تقديم تنازلات لجميع الحركة إلى الوطنيين البورجوازيين . وقد اصطدم حتى بلينين حول هذه القضية وكان رأيه أثره المحسوس . ولكن لم تمض سنوات قليلة حتى كان قد تذر من السياسة التي اتبناها الكومنترن والحزب في الهند ، وفي ١٩٢٨ طرد من الحزب باعتباره « منحرفا » . وبعد ذلك ظل روى في عزلة إلى حد كبير ومعرضا لهجمات من كل من زملائه الشيوعيين القدامى وخصومهم . بيد أنه استمر في إعلان رأيه صراحة بلا تحول إلى أن قبض عليه وقدمته الحكومة للحاكم ، وقضى السنوات التالية في السجن برغم الجهود التي بذلتها « لجنة الدفاع » التي اشترك فيها جواهر لال نهرو . أما نشاطه فيما بعد ، كقائد للبريطانيين ضد الألمان في الحرب العالمية الثانية وكزعيم « لحزب الديموقراطي الراديكالي » الخاص بإبان سنوات ما بعد الحرب ، فإنه ينتمي إلى قسم ثالث في هذا المؤلف .

(٢) انظر الفصل الخامس والعشرين .

(١) انظر الفصل الرابع والعشرين .

وقد استهلت فترة ما بعد الحرب في الهند بإدخال الإصلاحات الدستورية التي أقرتها لجنة مونتاجو - شلزو فورد في ١٩١٩ ، وكانت تهدف إلى منح قدر من الحكم الذاتي على أساس إقليمي مع فرض شروط ملكية مرتفعة في الناخبين وتقسيم الأعمال الحكومية إلى قسمين - موضوعات « يحتفظ بها ، وأخرى « تحول » - والاحتفاظ بسلطة تقض قرارات « المجالس التشريعية » ، المنتخبة أساسا ، إذا اتخذت إجراءات لاستطيع قبولها حكومتا الهند والمملكة المتحدة . وكان هذا هو النظام المعروف باسم « الحكم المزدوج » ، الذي لم يقبله زعماء « المؤتمر الوطني الهندي » مطلقا . وفي مبدأ الأمر قاطع « المؤتمر » ، الانتخابات ، وكانت النتيجة أن تألفت المجالس الجديدة من « المعتدلين » ، الذين كانوا على استعداد للعمل بهذا النظام والذين شن عليهم أنصار « المؤتمر » هجوما شديدا .

وكانت هذه هي الظروف التي صعد فيها غاندي إلى مركز الزعامة غير المتنازع فرأى العام الهندي . وقد ترك الدستور الجديد السلطة المركزية في الهند في يد نائب الملك ومجلسه التنفيذي ، مع مشاركة صغيرة من جانب مجلسين أغليتهما الكبرى بالانتخاب يختاران على أساس شروط ملكية مرتفعة جداً في الناخبين ، ولكن حتى مع ذلك فلنائب الملك تقض قراراتهما في أية لحظة . فضلا عن أن الحكومة المركزية كانت قد سلحت نفسها ، قبل تنفيذ إصلاحات مونتاجو - شلزو فورد ، بسلطة خاصة واسعة ، بمقتضى « قانون رولات » ، الشهير ، لإخماد « الفتنة » ، ومعالجة أى عمل ثورى أو تأمرى من أى نوع . وقد أدخلت هذه الإجراءات في وقت ، هند نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت البلاد فيه تتوجج بالتذمر ، وقد رد عليها غاندي بأول حركة « سيتا جراما » ، على نطاق قومى ، التي تعنى ما يقابل تحرياً « المقاومة السلبية المنظمة » . فعندما وافق نائب الملك على « قوانين رولات » رد غاندي بأن أمر بإعلان الحداد القومى والتوقف العام عن العمل لمدة يوم . وقد اندلعت حوادث الشغب على قبض ما كان يريده ، في عدد من المناطق وبخاصة في البنجاب ؛ وفي ١٣ أبريل ١٩١٩ أمر بجزال دابر ، الذى استعدته السلطات المدنية بإخماد الشغب في آمريلسار ، جنوده بإطلاق

النار على الحشود ، قتل حوالى أربعين شخصاً وجرح عدد أكبر بكثير .

وأدت مذبحة آرميتسار ، التى أدين فيها بعد جزال داير بواسطة « لجنة
هتتر للاستقصاء » وكذلك بواسطة قرار من مجلس العموم ، ولكن مجلس
الوردات أيدىها ، إلى زيادة حالة المشاعر سوءاً إلى حد كبير فى الهند . وعند ما
أعقبها على الفور اعتقال غاندى ، انتشر الشعب إلى خارج البنجاب متحدياً لإعلان
الأحكام العرفية . وهكذا طبقت إصلاحات موتاجو - شلzfوردد فى ظروف
غير مواتية بالمرءة : وقبل إجراء الانتخابات الأولى فى أواخر ١٩٢٠ بمدة كان
غاندى قد أعلن سياسة قومية من « عدم العنف وعدم التعاون » فى معارضة
حكومة لا يحسن نحوها « باحترام ولادو » . وفى اجتماع « المؤتمر الوطنى » فى عيد
الميلاد فى ١٩٢٠ طوب بالاستقلال الداخلى السكامل قبل نهاية سبتمبر التالى ،
ومنح غاندى بدأ مطلقة تقريباً فى تنظيم الحملة . وبعد فترة قصيرة ، فى أبريل
١٩٢١ ، حل لورد دنج محل لورد شلzfوردد نائباً للملك ووجد نفسه يواجه
حركة عصيان مدنى تنتشر بسرعة ، وكان مقرراً بدؤها فى أوائل العام التالى على
نطاق قوئى . وفى فبراير ١٩٢٢ قامت جمهرة غاضبة من الفلاحين ومتطوعى
« المؤتمر » فى شاوورى شاوورا فى الأقاليم المتحدة ، بقتل ٢١ من رجال الشرطة
وخفراء القرى ؛ وعند ما حدث ذلك دعا غاندى ، فى إخلاص لمبادئ عدم العنف
التي يمتنقها ، إلى إيقاف الحملة كلها . ومع ذلك فقد ألقى القبض عليه بتهمة نشر
الخط والتآمر لقلب الحكم ، وحكم عليه بالسجن ست سنوات . وتلا ذلك
حركات إخماد أخرى ، ووجد « المؤتمر » نفسه مشلولاً إلى حد كبير ، بسبب
ما فعله غاندى ، وظهرت خلافات كبيرة فى صفوفه بين أولئك الذين أرادوا
الاستمرار فى سياسة الامتناع عن الانتخابات والمصيان المدنى وأولئك الذين
حبذوا دخول الانتخابات لاستخدام مجالس موتاجو - شلzfوردد كنابر
لمعارضة الحكومة . وفى الانتخابات الثانية ، التي أجريت فى أواخر ١٩٢٢ ،
خرج قطاع كبير من « المؤتمر الوطنى » على غاندى ودخلوا الانتخابات باسم
« حزب الاستقلال الداخلى » (سواراج) وحصل على ما يقرب من نصف المقاعد

في « الجمعية المركزية » ، وعلى أغلبية مطلقة في اثنين على الأقل من المجالس الإقليمية الستة . وكان لديهم سنة ١٩٢٤ في المجلس المركزي من القوة ما يكفي ، عندما رفضت الحكومة مطلبهم الخاص « بالسوارج » ، لإسقاط مشروع الميزانية بحيث اضطر نائب الملك إلى وضعها موضع التنفيذ بمقتضى ما لديه من سلطات خاصة . بيد أن حزب السوارج لم ينهب إلى حد المقاومة المطلقة : والواقع أنه قام بعد ذلك بدور المعارضة الدستورية بصورة ما ، وطالب باستمرار بتقنين دستور موقعا - شلز فورد قبل العشر سنوات المحددة لإعادة النظر فيه .

وقد حدثت هذه التطورات ، وبخاصة في ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، في ظروف ضائقة اقتصادية شديدة يرجع سببها إلى ضعف الحصاد في ١٩٢٠ وإلى الضائقة الصناعية في ١٩٢١ . ولكن بعد ١٩٢١ جاءت سلسلة من المحاصيل الطيبة خففت من الضائقة ؛ وفي ١٩٢٢ والعام التالي تمت بداية التشريع الصناعي الراق ، بما في ذلك تحديد عمل الأطفال وساعات العمل وظروفه . وكان ١٩٢١ عام إضرابات منتشرة واضطرابات بين الفلاحين ، ولكن مع تحسن الحصاد صار التذمر الشعبي أقل ، وإن كانت الاستقالة النيابية استمرت بكامل قوتها ، وحدثت اضطرابات خطيرة في البنغال قوبلت بقرارات إخماد جديدة . وفي هذه الأثناء أطلق سراح غاندي بلا قيد ولا شرط في يناير ١٩٢٤ ، ولكنه ، وقد ظل مخلصاً لمبادئه في عدم العنف ، وجد نفسه في معارضة مع سياسة كثير من زعماء « المؤتمر » ، ولم يستطع استئناف مركز الزعامة غير المتنازع . وقد تقاعد لمدة عام في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ عن النشاط السياسي . ولكن في ١٩٢٨ استأنف حملته من أجل العصيان المدني حتى تحصل الهند على مركز الدومينيون الكامل في عام ؛ وأيد « المؤتمر » سياسته ، بتأييد كامل من « الرابطة الإسلامية » ، في ديسمبر من ذلك العام .

وفي هذه الأثناء كانت الحكومة البريطانية قد قررت تقديم موعد إعادة النظر في الموقف الدستوري ، وفي ١٩٢٩ ألغت « لجنة سيمون » ، التي لم تضم أي ممثل هندي ، الاستفتاء وتقديم تقرير للبرلمان . وقاطع « المؤتمر » ، تحت

تأثير غاندى ، « الجنة » فاضطرت إلى القيام بعملها فى الهند مع استمرار الإضرابات والاضطرابات الشعبية ، وإن كانت خالية من العنف إلى حد ملحوظ بفضل نفوذ غاندى . وفى ١٩٣٠ قام غاندى بحملة جديدة من العصيان المدنى واعتقل ثانياً وحكم عليه بالبقاء معتقلاً مدة غير محدودة .

ولكن الحملة استمرت برغم اعتقاله وسجن أكثر من ٢٧٠٠٠ من أتباعه . وكان قبل اعتقاله قد رفض الاشتراك فى أول « مؤتمر مائدة مستديرة » دعت إلى عقده حكومة الهال فى لندن ، ولكن فى يناير التالى أطلق سراحه ، ووافق بعد مفاوضات مع نائب الملك على إنهاء حملة العصيان المدنى وأقنع بالاشتراك فى « مؤتمر المائدة المستديرة » الثانى الذى عاد منه بنحية أمل إلى الهند . وعندئذ بدأ العصيان المدنى ثانياً ، واعتقل مرة أخرى فى يناير ١٩٣٢ . وفى سبتمبر من ذلك العام أعلن إضرابه عن الطعام حتى الموت إلا إذا عدلت الحكومة عن اقتراحها الخاص بإنشاء دوائر اقتناحية منفصلة للطبقات المضطهدة — وهم « المنبوذون » الذين دافع عن قضيتهم باستمرار ضد أنصار نظام الطوائف . وتم الوصول إلى اتفاق وسط فى هذه القضية ، ويرجع السبب الرئيسى فيه إلى الخوف من موته . وتلا ذلك اعتقالات أخرى « وإضرابات جوع » فصلاً ، أو التهديد بها ، وإطلاق سراح غاندى على سجل ؛ ولكن سجل هذه الأحداث سيحلى شوطاً طويلاً بعد الفترة التى ينطويها هذا المجلد . وتذبذب نفوذ غاندى السياسى صعوداً وهبوطاً ؛ وقد كرس نفسه فترة ، بعد فشل مؤتمرات المائدة المستديرة ، للحملة على مساوى النظام الطائفى ، وقل اهتمامه المباشر بالقضايا السياسية . وسواء صدق نفوذه كزعيم سياسى أم هبط ، فإن مركزه كعمل أخلاقى ارتفع باستمرار ، وامتد أثره إلى عدد هائل من الأشخاص الذين لم يستطيعوا قبول نيته الكامل لكل صور العنف .

وفى المسائل الاقتصادية لم يكن غاندى ، كما رأينا ، اشتراكياً بأى معنى مألوف فى الغرب . وكان يتطلع نحو تحقيق الثورة بلا حيف التى ضد عليها آماله ،

لابراطة العمال الصناعيين كطبقة — بل ولا بواسطة أية طبقة ، في الواقع بل بواسطة جماهير الناس ، وبخاصة جماهير الفلاحين الكبيرة ، وبأيدي المثاليين في كل الطبقات الذين اعتمد عليهم في المساعدة . ولكن إيمانه فوق كل شيء آخر بالأساليب البسيطة في حياة المجتمعات الصغيرة وفي تجديد حياة القرى الهندية كراكر للإنتاج الذي يخضع تنظيمه لجمعية القرية ، في كل من الزراعة والصناعات الريفية التي تقوم على العمل اليدوي والصناعات الصغيرة للاستخدام المنزلي أو المحلي . وفي هذا المجال أكد بشدة على مزايا « الحادار » — التماش المنسوج في المنزل — للإقلال من الاعتماد على الواردات وعلى منتجات المصانع الآلية ، ولأنه رأى في ممارسة مثل هذه الحرف البسيطة شيئا ثميناً للروح البشرية . ويتفق إصرار غاندى على « البناءات » ، أو المجتمع القروى ، في بعض الجوانب مع وجهات نظر الشيوعيين القوميين الغربيين ، من ناحية أن كليهما يؤكد قيمة حياة المجتمعات الصغيرة التعاونية على نطاق صغير التي لا تقوم على إكراه ؛ ولكن اهتمامه كان مختلفاً لأنه كان أساساً داعية أخلاقياً أكثر منه ثورياً سياسياً ورفض مفهوم الصراع الطبقي بأكمله . وستظهر فيما بعد خلافاً حادة في صفوف الحركة الوطنية الهندية بين دعاة التصنيع ، الذين كانوا يتطلعون إلى الأساليب الصناعية الحديثة كوسيلة للتخلص من الفقر المدقع ، وأتباع غاندى الذين رأوا في التصنيع على نطاق كبير عدواً للحرية البشرية والديموقراطية الحقيقية . ولكن مادامت الهند بلدًا غاصاً فإن المؤتمر الوطنى كان عليه أن يجد مكاناً بداخله لأنصار كلا من هذين الرأيين ، إلى جانب عدد كبير من الآراء المتوسطة ، كما كان عليه أن يسع كل من أصحاب المصانع في بومباي والتقايين الذين كانوا متمردين ضدهم . وقد أدت هذه الصراعات الداخلية إلى كثير من التوتر ؛ ولكن طوال العشرينات لم يكن هناك سوى الشيوعيين من هو على استعداد للانفصال عن حركة التحرر الوطنى التي قامت توحد جميع الطبقات ضد الحكم البريطانى ولا تعتبر نفسها مجرد قطاع في حركة عالمية من التمرد الطبقي البروليتارى .

وحتى بعد خلافاً فترة الحرب والسنوات المضطربة التي تلت ١٩١٨ ، ظل

« المؤتمر الوطني الهندي » هيئة معتمدة في أساسها قصرت طلبها على « الحكم الذاتي الداخلي » دون المطالبة بالاستقلال الكامل أو بمهولة ذات سيادة . فقد كان مطلبه هو الحصول على ضمان الحكم الذاتي في صورة دومينيون : ولم يعلن أن هدفه هو الاستقلال القومى الكامل إلا في ١٩٣٠ . ورغم أن العنصر السائد فيه ، كافى الهند كلها في ظل الحكم البريطانى ، كان الهندوسى ، فإن دعوته لم تكن على أساس دينى ، ولكنه وجهها إلى جميع الشعوب الهندية بصرف النظر عن الارتباطات الدينية . والواقع أن كثيرا من المسلمين تبعوه : أما « الرابطة الإسلامية » ، التى أنشئت في ١٩٠٦ السعى من أجل تحقيق مطالب الأقلية المسلمة على أساس قبول السيادة البريطانية ، فكانت لاتزال بلا نفوذ إلا بين الطبقات الأكثر ثراء . ولم تكن مجرد فكرة قيام دولة الباكستان في المناطق التى يؤلف فيها المسلمون أغلبية قد نبتت بعد . وكان أبرز زعماء المسلمين في الغالب إما منضمين إلى « المؤتمر » أو على استعداد للعمل معه ؛ وكانت الاضطرابات الطائفية والصراعات الدينية ، وخاصة في القرى ، أقل حدوثا بكثير مما سيحدث في الثلاثينات . ففي معظم المناطق عاش الفلاحون الهندوس والمسلمون ، وكذلك المتمون إلى طوائف دينية أخرى ، جنبا إلى جنب عادة دون شقاق كبير ، يشتركون في الشكاوى الاقتصادية ضد سادة الأراضي والمرايين ومحصل الضرائب ، ولكنهم لا يشاركون كثيرا في السياسة القومية ونادرا ما اجتمعوا على أكثر من نطاق محلى .

وصحيح أن « المؤتمر » كان له أتباع كثيرون بين الفلاحين ، وكذلك سرعان ما كان لعنادى شخصيا أتباع كثيرون بينهم ؛ بيد أن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت أقروا بعد من أن تصل إليها الدعوات السياسية . وحتى غاندى ، مع ما أضفى على اسمه من قداسة ، ومع قدرته على تحويل القضايا من قضايا سياسية إلى قضايا أخلاقية وإنسانية ، لم يستطع أكثر من التغلب وقتيا على العقبات الهائلة التى تقف في سبيل توحيدهم في تأييد جهاد مشترك . ورغم أن مذهب عدم العنف الذى دعا إليه كان له تأثير عميق بين جماهير شعوب الهندوس ، فإن تأثيره كان أقل بكثير على المسلمين ، بل وحتى على الشعوب الهندوسية التى لها تقليد حربي

قوى ، مثل « الماراثا » . وقد صعد نفوذ غاندى وهبط مرارا ، فكان يرتفع عادة عندما يوجه النداء لأحدى حملاته الكبرى ، ويهبط عندما يذهب إلى إيقافها ، وقد أزعجته أعمال العنف التى تحدث برغم كل ما يبذله من جهد للحيولة دون وقوعها ، مفضلا إيقافها على الاستمرار فيها وتلطيفها بأعمال العنف . ومع ذلك حتى عندما كان نفوذه السياسى فى أضعف حالاته ، ظل نفوذه المعنوى قويا جداً ؛ وحتى بين أولئك الذين رفضوا وصاياه السياسية ظل كثيرون متأثرين جداً بوحيه الأخلاقى .

وفى مثل هذه البيئة لا يكاد يكون هناك مجال لنمو حركة اشتراكية . لقد كانت هناك طبعاً مطالبة مستمرة بالإصلاح الزراعى — بوضع حد للنظام القائم الذى يقوم بمقتضاه ، فى المساحات الكبيرة التى يطبق فيها ، سادة الأرض بدور محصل الضرائب باسم الحكومة فيجمعون الإيجارات من شاغلى الأرض ويدفعون أكثر من ٤٥ ٪ مما يحصلون عليه ضرائب على الأرض . وكانت هناك أيضاً شكاوى مستمرة من أطاع المزارعين ، الذين كان فى وسعهم أن يطلبوا فوائد مرتفعة بشكل فاضح ، والذين كان كل قروى تقريباً ، فى كثير من أنحاء البلاد ، مدنيا لهم ومثقلاً بالدين إلى حد أن لا أمل لديه فى التخلص من التزاماتهم ، التى كانت تنتقل إلى أولادهم بعد موتهم . وكان سوء التغذية الشديد يكاد يكون عاماً فى هذه المناطق ؛ والمرض فى كل مكان بلا أمل تقريباً فى حد أدنى من العناية الطبية . ولا ريب فى أنه كان هناك الكثيرون فى المدن أحسن حالا من ذلك بكثير ؛ ولكن العمال الصناعيين كانوا فى الغالب يتلقون أجوراً ضئيلة بشكل فاضح ومعرضين لبطالة خطيرة كثيراً ما أرجعتهم إلى القرى بحثاً عما يتقوتون به ، دون أن يكون فى استطاعتهم الإسهام فى رفع الإنتاج — لأن رقعة الأرض الصغيرة الصالحة للزراعة تضيق فضلاً بالعدد الكبير الذى فيها . وجمعت الظروف السائدة من الدين والفقر المدقع مستحيلاً على القرويين تحسين وسائل إنتاجهم ، حتى لو عرفوا كيف يفعلون ذلك ؛ فلم يكن لديهم المال ولا وسيلة الحصول على التماك إلا بشروط غير اقتصادية بشكل لا يصدق . ولا أقول إن هذه الحالة الفظيعة سادت فى كل مكان فى الهند ؛

ولكنها كانت منتشرة على نطاق واسع جدا وبخاصة في الأقاليم الشمالية والوسطى. ولم تدخل الجمعيات التعاونية للاتحاد على نطاق مهم إلا في مناطق قليلة جدا، مثل البنجاب، وكان ذلك تحت إشراف الحكومة. وكان معظم الريف الهندي يزرع تحت وطأة عبء مزدوج من سادة الأراضي الذين لا يسهمون مطلقا في تحسين الأرض أو القرية، ونظام لأقراض النقود في غاية التعسف؛ وكانت الحكومة، برغم أن معظم موظفيها بذلوا جهدهم بقدر ما يدركون لتطبيق القانون بلا عناية، تقوم بالنسبة للفلاحين بدور رجل الشرطة لا مصدر عون لهم.

وفي هذه الظروف كان هناك طبعا تدمير عميق مستمر، مع احتمال حدوث شعب بسبب الجوع عندما تتعرض جماعات غفيرة للوثة جوعا بسبب سوء الحصاد. ولكن حتى في أسوأ الأوقات حال انهزال القرى دون تنظيم الشعب على أي نطاق كبير؛ كما أن الحركة الوطنية عرقلها أكثر أن زعامتها كانت إلى حد كبير في أيدي أشخاص من الطبقات الأكثر ثراء. وأنها، في محافظتها على الوحدة الوطنية، لم تمكن على استعداد لإبعاد مؤيديها من الأثرياء، سواء بين أصحاب مصانع النسيج في بومباي أو حتى بين سادة الأراضي. وصحيح أن غاندي كان دائما في جانب الشعب، ولكن حتى هو كان أكثر اهتماما بجهاده من أجل المنبوذين الهندوس ضد نظام الطوائف منه بالمظالم الاقتصادية الأساسية التي يعاني منها الفلاحون كطبقة. وقد دخل في صراع مستمر مع هيئة «ماهاسابا» — المنظمة القومية التي تدعو إلى الهندوسية السنية الملتزمة والإبقاء على نظام الطوائف — ولكنه كان في نفس الوقت شديد الرغبة في حل الجبهة الكبرى من الهندوس معه حتى لا يكون سببا في انشقاق قد يقضى على قوة «المؤتمر الوطني». فوقف في جانب المساواة والتعاون بين كل الجماعات والمذاهب في الجهاد من أجل الحكم الذاتي؛ ولكنه لم يكن على استعداد للجهاد على أي أساس يخضع به الوحدة الوطنية لاعتبارات انصراف بين الطبقة والطبقة.

يبدو أن غاندي كان من القوة بحيث لم يكن في «المؤتمر الوطني» أي قطاع

كبير يستطيع العمل بدونه ، بسببما كان له شخصيا من مكانة ضخمة . وأرغمت هذه المكانة الشخصية الأغنياء على تعديل سياساتهم ليكوفوا على اتفاق معه ، ومنعت أنصار اليسار ، الذين كانوا مع العمال أو الفلاحين ، من الانفصال وإنشاء أحزاب تركز لمصلحة هذه الطبقات . ولم تظهر أية أحزاب فلاحين أو اشتراكية متميزة ، باستثناء الحزب الشيوعي ، إلا في الثلاثينات ، وعندما ظهرت نفأت كأحزاب داخل نطاق « المؤتمر » وتدين له بالولاء حتى يتم تحقيق الاستقلال القومي . ومن ثم فليس هناك ما يمكن أن يقال عن وجود حركة اشتراكية هندية في الجبله الحال : فكل ما كان هناك هو تيار بين المثقفين يحد الاشتراكية بدرجة ما ولكنه غير منظم وليس له أنصار كثيرون بين الشعب — هذا باستثناء حالة الحزب الشيوعي ، الذي كان في الحقيقة داعية للثورة وليس لاية فكرة اشتراكية بناءة .

بيد أننا يجب أن نشير إلى الاضطهاد الذي كان يتعرض له أولئك الذين حاولوا تنظيم وقيادة حركات الاحتجاج وتأكيد الذات بين الطبقات العاملة الهندية ، حيثما اتخذت هذه الحركات أى طابع جهادى . والمثل البارز على هذا الاضطهاد هو محاكمة « مؤامرة ميروث » العجيبة التى أجريت فى ١٩٢٩ والسنوات التالية ، التى اتهم فيها ٣١ شخصا — ثلاثة بريطانيون والباقي من الهنود ، « بالتآمر لحرمان الملك من سيادته » على الهند البريطانية . وقد أجريت محاكمة « ميروث » أمام موظف مدنى يقوم بدور القاضى ودون محلفين واستمرت ثلاث سنوات ونصف استغرق فيها الاتهام أكثر من النصف . وظل المتهمون طوال هذا الوقت فى السجن ، وقبل أن تنتهى المحاكمة بوقت طويل كان الرصيد الذى جمع للدفاع قد استنفد . وكانت تحكم بريطانيا وزارة محافطين عندما بدأت ، ولكن حلت محلها وزرلة عمال قبل أن تبدأ جديا .

بيد أن تغيير الحكومة لم يكن فيه فائدة للسجونيين : وسمح للمحاكمة بالاستمرار طوال فترة حكم وزارة العمال ولم تنته إلا بعد أن اقضى على ماسى « بالحكومة

القومية ، في الحكم أكثر من عام . وكان المتهمون من الشيوعيين إلى حد كبير ، ولكن كان بينهم اشتراكيون يساريون لإعلاقه لهم بالحزب الشيوعي . وقد حكم على المتهمين بأحكام قاسية ، من بينها الإعدام مدى الحياة لأحد المتهمين والإعدام عشر سنوات أو أكثر لثمانية آخرين ، وكان أخف الأحكام السجن ثلاث سنوات . وصحيح أن الأحكام خففت إلى حد كبير بعد الاستئناف . ولكن حتى أولئك الذين لم تصيبهم عقوبة شديدة كانوا قد قضوا ثلاث سنوات ونصف في السجن قبل أن يصدر الحكم عليهم . ومع ذلك فإنهم لم يهتموا بأي عمل من أعمال التمرد أو حتى العنف . فقد كانت التهمة الرئيسية ضدكم هي أنهم نظموا « حزب عمال وفلاحين ، كان بمثابة « واجهة » للحزب الشيوعي الهندي وأنهم أقاموا نقابات على أساس من الصراع الطبقي ومعارضة الإمبريالية البريطانية وطبقة أصحاب الأعمال في الهند .

وعما يشين حكومة مكدونالد الثانية أنها ، حتى وهي تحاول الوصول إلى تسوية بالمفاوضة في مؤتمر المائدة المستديرة ، سمحت باستمرار المحاكاة نحو نهايتها المحزنة . ولاشك في أن العذر كان عزوف الحكومة عن الضغط في مثل هذا الموضوع على حكومة الهند ، التي كانت نصر على أن تتعقب بلاهوانة ، لا الشيوعية الهندية وحدها ، بل كل ما يمكن اعتباره حليفاً لها ، كقوة هدامة . بيد أن هذا العذر لا يبرر عدم تدخل حكومة المال ، الأمر الذي ساعد كثيراً على تدمير ثقة الهنود في حسن نوايا حزب العمال البريطاني ، وقد احتج كثير من الاشتراكيين في بريطانيا بقوة ضد محاكمات « ميروت » ؛ ولكن حكومة المال لم تلق بالاً إلى هذه الاحتجاجات . وكان الاهتمام بين الأعضاء العاديين في الحزب بشئون الهند أقل من أن يجعل لهذه الاحتجاجات أية فعالية .

وأثناء محاكمة « ميروت » اتخذت الخطوات الأولى نحو إنشاء منظمات اشتراكية غير شيوعية في بعض أنحاء الهند . ومن أشهر الزعماء الهنود القدامى الذين صاروا دعاة للأفكار الاشتراكية لالا لاجيات راى (١٨٥٦ - ١٩٢٨) ،

أكبر زعماء البنجاب وكان شخصية معروفة جيداً في إنجلترا وأمريكا كافي الهند؛ وفي البنجاب عقد اجتماع في ديسمبر ١٩٢٠ لإنشاء حزب اشتراكي، وكان المتحدث الرئيسي فيه هو ه. ن. بريلز فورد. وكان الاجتماع يتألف أساساً من مثقفين، ولكن كانت تؤيده نقابة رجال السكك الحديدية التي كانت من بين أقوى القطاعات تنظيمياً في الحركة العاملة. وكان مؤيدوه من الهندوس والمسلمين على السواء. وفي حوالي هذا الوقت كانت هناك حركة بمائة تشكون بزعامة م. ر. ماساني وآسوكا ميتا في بومباي. وكانت هناك أيضاً حركات مقابلة في مناطق أخرى. وظلت هذه الجماعات الاشتراكية الوليدة داخل نطاق المؤتمر الوطني، وكرست نفسها أساساً لإنشاء النقابات والعمل فيها كوظفين، واستطاعت أن تسهم بنصيب متزايد في نمو الحركة النقابية الهندية، في منافسة مع كل من الشيوعيين وأتباع غاندي - إذ كان للتقائية الهندية في كل مكان اتجاه سياسي قوي وكان معظم النقابات بقيادة متعلمين ينتمون إلى أحد الأحزاب أو الجماعات السياسية.

وقد تألفت هذه المنظمات الاشتراكية الأولى إلى حد كبير من الشبان الذين اتصلوا بعضهم ببعض خلال حركات العصيان المدني، وكان التقاؤم في كثير من الحالات في السجن، وانتهوا إلى أنه من الضروري للاشتراكيين أن ينفشوا، دون أن يتركوا المؤتمر، أجهزة دعاية خاصة بهم. ولم تجتمع المنظمات الاشتراكية المحلية على نطاق قوى لتشكون مؤتمر الحزب الاشتراكي إلا في ١٩٣٤، وقد ظلت هذه المنظمة مرتبطة بالمؤتمر، إلى ما بعد حصول الهند على استقلالها في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي مؤتمر الحزب الاشتراكي، سرعان ما برز إلى مركز الزعامة آشاريا نارندا ديفا وجاي براكاش نارايان. وفي المراحل الأولى حاول الاشتراكيون الهند عدة مرات التعاون مع الشيوعيين، ولكن مرة الخلاف اتسعت بين الفريقين إبان الثلاثينات. وهكذا فإن تاريخ الاشتراكية الهندية، كحركة منظمة، يقع خارج نطاق هذا الفصل.

وكان سجل الاشتراكيين البريطانيين فيما يتعلق بمشاكل الهند سجلاً طيماً

حتى ١٩١٤ . وكان كتاب كير هاردى الصغير « الهند » (١٩٠٩) ، الذى كتبه بعد زيارة أثناء رحلته قام بها حول العالم فى ١٩٠٧ ، هجوما عنيفاً على نظام الحكم البريطانى — وبخاصة فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية وبالظروف الاقتصادية للشعب ويتدمير الحرف الصناعية الوطنية بسبب منافسة السلع المصنوعة المستوردة من بريطانيا العظمى . وقد هوجم هاردى كثيراً فى الصحف البريطانية من أجل أحاديثه فى الهند ، وبخاصة لاختلاطه « بالمهيجين » الوطنيين ، ولأنه قال أن الهند يجب أن تكون ديمقراطية يتمتع بالحكم الذاتى الكامل ، مثل كندا تماماً ، ولكن فى الحقيقة كانت أقواله فى الهند معتدلة جداً — وأكثر اعتدالاً بكثير من الكتاب الذى سجل فيه ما شاهده . وكان ه . م . هينسان أيضاً فى سنواته الأولى ناقدًا شديد الوطأة للسياسة الامبريالية البريطانية ؛ ولكن كتابه « بقعة آسيا » (١٩١٩) لم يظهر إلا بعد أن كان تأييده لقضية بريطانيا فى حرب ١٤ - ١٩١٨ قد قضى على نفوذه فى الجناح اليسارى الاشتراكى . وكانت آنى بيرانت ، بعد تحويلها إلى الصوفية فى ١٨٨٩ ، من المؤيدين البارزين لحق الهند فى الحكم الذاتى وكتبت بفراسة ، إبان فترة إقامتها الطويلة فى الهند ، عن المسائل السياسية إلى جانب الدينية وأثرت فى حركة « المؤتمر » تأثيراً كبيراً . ومن الأصدقاء المرموقين الآخرين الهند فى بريطانيا جورج لانسبورى و ه . ن . بريلز فورد و برتراند رسل ، الذى ظل عدة سنوات رئيساً نشطاً جداً « للرابطة الهندية » التى نظمها كريشنا منون . وكان رامساى مكدونالد أيضاً فى أيامه الأولى من البعثة الأقوياء للحكم الذاتى الهند ، وإن كان قد تردد وتهرب عند ما طُوبى بالعمل عند ما صار رئيساً للوزراء من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ . وقد أصدر حزب العمال فى مؤتمراتهم كثيراً من القرارات فى صالح الحكم الذاتى الهند ، وكان الخطباء من الاشتراكيين الهنود أو الوطنيين الراديكاليين موضع ترحيب اللواتى الهالية عند ما يزورون بريطانيا . بيد أنه يجب الاعتراف بأنه لم يكن هناك اهتمام حقيقى بمشاكل الهند بين الجبهة الرئيسية من مؤيدى العمال فى بريطانيا ، أو بين الناخبين بصفة عامة ؛ وكان من الممكن دائماً الحكومة البريطانية أن تتجاهل

احتجاجات الاشتراكيين ضد سوء الحكم في الهند دون إثارة أى تدمير بين الجماهير .
وبسبب هذا الموقف السلبي كثيرا ما اتهم الاشتراكيون والوطنيون الهنود حركة
العمال البريطانية بعدم الإخلاص في بياناتها الخاصة بتأييد مطالب الهند . بيد أن
جذور المشكلة لم تكن عدم إخلاص حزب العمال بقدر ما كانت أن معظم أعضائه
كانوا مشغولين بقضايا أخرى بدت لهم أكثر إلحاحا ؛ كما أنهم لما كانوا لا يعرفون
شيئا عن الهند بصورة مباشرة فإنهم لم يكونوا على استعداد لعمل أكثر من
الاحتجاج من وقت لآخر إلى أن أرغهم نمو النزعة الوطنية الهندية التي يمثلها
« المؤتمر » على الاهتمام بالأمر . وقد وقع ك . ر . آتلي ، الذي قبل فيما بعد
وهو رئيس وزراء العمال حن الهند في الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية ،
« تقرير سيمون » الذي سبق « اجتماع المائدة المستديرة » في ١٩٣٠ وصار ، برغم
رفض « المؤتمر الهندي » ، الأساس الذي بنى عليه « قانون حكومة الهند » في
١٩٣٥ . وقد رأى آتلي في ذلك الوقت أن هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها في
منح الهند مركزا الدومينيون بسبب النزاع بين الهنود والمسلمين ووضع الولايات
الهندية التي يحكمها حكام وطنيون بمقتضى معاهدات مع بريطانيا ، وعدم إمكان إنشاء
جيش هندي مستقل عمليا فوراً . ولكنه في ١٩٤٥ كان قد غير رأيه بعد تطور
« الاستقلال الداخلي » بمقتضى قانون ١٩٣٥ ونمو جيش يقوده ضباط وطنيون
في الغالب ، وكذلك - وهو أهم من كل شيء آخر - بعد أن صار من المستحيل
الاستمرار في فرض الحكم البريطاني . ولكن في الثلاثينات ساعدت حقيقة أن
آتلي وقع التقرير الذي رفضته الكتلة الرئيسية في إرأى العام الهندي على الخط
من قدر حزب العمال البريطاني لدى الهنود الذين كانوا من قبل يتطلعون إلى العمال
في بريطانيا لتأييدهم في صراعهم القوي من أجل الحكم الذاتي .

أندونيسيا

كانت هناك في أندونيسيا حركة اشتراكية صغيرة موجودة حتى قبل ١٩١٤ . وكان الشخصية الرائدة فيها هو هـ . سيفليت - المعروف باسم «مارينج» - (١٨٨٢ - ١٩٠٢) ، وهو الهولندي الذي أشارنا إلى نشاطه في الفصول السابقة . وكان مؤيدوها بصفة خاصة بين عمال السكك الحديدية : وكان زعيمها الأول من الوطنيين هو سيابوين . وقد كان لسيفليت وسيابوين نشاطهما في الحزب الشيوعي فيما بعد . وإلى ما بعد الحرب لم يكن للحركة وجود إلا في جاوه ، التي استمرت معقلها الرئيسي . وفي ١٩١٨ تبنت المنظمة الوطنية الرئيسية «ساركات أسلام» أفكاراً اشتراكية وانتخبت سيابوين عضواً في لجنتها التنفيذية . وفي العام التالي أنشئت «منظمة نقابية مركزية» ، ولكنها سرعان ما انقسمت بعد ذلك إلى فريقين متنافسين أحدهما معتدل والآخر متطرف . وتحول الحزب الاشتراكي القديم إلى الشيوعية وصار في ١٩٢٠ «الحزب الشيوعي الأندونيسي» . وكان الحزب الاشتراكي منضمًا إلى منظمة «ساركات» الوطنية ؛ ولكنه في ١٩٢١ ، بعد أن صار شيوعياً بصفة نهائية ، ألغى انضمامه ، وإن كان قد استمر يتعاون مع «ساركات أسلام» بصورة وثيقة العامين التاليين . وعندئذ أنشأ منظمة وطنية يسارية هي «ساركات راجاب» منافسة للهيئة القديمة . وفي ١٩٢٦ كانت هناك فورات وطنية في كل من جاوه وسمطرة ، وبرز أحمد سوكارنو (ولد ١٩٠١) بوصفه الزعيم الوطني البارز .

الفصل الثامن والعشرون

أستراليا ونيوزيلندا

أستراليا

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ كانت هناك حكومات عمالية في معظم الولايات ، وتولى أندرو فيشر (١٨٦٢-١٩٢٨) الحكم رئيسا للوزراء في الكومنولث الأسترالي خلال الشهر التالي . وعندما استقال فيشر في أكتوبر ١٩١٥ وجاء إلى لندن ممثلا للكونغرس ، كان خليفته على رأس حكومة العمال هو وليم موريس هيوز (١٨٦٤-١٩٥٢) الذي أشرنا إلى نشاطه السابق في المجلد الثالث من هذا المؤلف^(١) . وقد أيد حزب العمال الحرب في مبدأ الأمر ، رغم المعارضة القوية من جانب مؤيدي «عمال العالم الصناعيين» ، ومن القطاع الذي وقع تحت نفوذه في النقابات . وكانت منظمة «عمال العالم الصناعيين» منذ أن انشئت في أستراليا سنة ١٩٠٧ بزعامة توم باركر تدعو بقوة إلى برنامج من النقابية الصناعية ، هدفه «النقابة الواحدة الكبيرة» ، وتقوم بحملة متزايدة القوة ضد نظام التحكم الذي أيده حزب العمال والتقاويون المعتدلون . وكانت الأحكام الشديدة التي حكم بها على زعماء اليسار فيما يتعلق بإضرابات «بروكن هيل» في (١٩٠٨-١٩٠٩) ونزاع «بريسين» في ١٩١٢ قد أثارت مشاعر شديدة جدا ؛ وزاد نفوذ «عمال العالم الصناعيين» ، رغم أنها لم تضم قط عددا كبيرا من الأعضاء أو اقتربت من تحقيق «النقابة الكبيرة الواحدة» عمليا . وكان كل ما ساعدت جهودها على تحقيقه هو قدر معين من الاندماج بين النقابات في هيئات أوسع نطاقا ، ومعه زيادة في المشاعر التي تؤيد قدرا أكبر من التضامن الطبقى . وقد زاد الإحساس بالحاجة إلى قدر أكبر من الوحدة في الميدان السياسي أيضا ، وفي

١٩١٥ أقم حزب العمال الاشتراكي لأول مرة « لجنة تنفيذية فدرالية » مؤلفة من ممثلين للأحزاب في مختلف الولايات . بيد أن ذلك لم يقد في تقريب شقة الخلاف بين اليسار واليمين : بل على النقيض من ذلك زادت الخلافات حول قضية الحرب . وفي ١٩١٦ كان حزب العمال نفسه قد انقسم حول موضوع التجنيد العسكري للخدمة فيما وراء البحار ، وشرعت حكومة هيوز ، بعد أن أعاد تأليفها على هيئة ائتلاف مناهض للعمال ، تعمل على القضاء على « عمال العالم الصناعيين » بتحريم المنظمة قانوناً بمقتضى « قانون الاتحادات غير المشروعة » ونشطت في اضطهاد زعماء اليسار الذين يقفون موقف العداء من المجهود الحربي . ومنذ هذه اللحظة اربط هيوز أكثر فأكثر بلويد جورج في سياسة « القتال حتى النهاية » ضد الألمان ، وصار عضواً في وزارة الحرب البريطانية ، وأغار في استراليا صراعاً مريراً ، لا ضد الجناح اليساري في النقابات لحسب ، بل وكذلك ضد زملائه السابقين في حزب العمال الذين رفضوا أن يلعبوه في قضية التجنيد .

وحتى قبل ١٩١٤ كان هناك نظام التدريب العسكري الإلجباري في استراليا أقرته حكومة فيشر ؛ ولكن هذا النظام لم يكن فيه ما يفرض الخدمة خارج قارة استراليا . وكانت الفرق الاسترالية التي تعارب في أوروبا مؤلفة من متطوعين ؛ ولما طالت الحرب واشتد الطلب على الجنود كانت هناك صعوبات متزايدة في ملء فراغات هذه الفرق . ومن ثم اقترح هيوز ، وهو رئيس لوزراء العمال ، جعل هذه الخدمة إجبارية ؛ ونجح في إقناع زملائه بالساح بعرض الموضوع لاستفتاء شعبي بين الناخبين . وانهى الاستفتاء ، الذي أدى إلى انقسام حاد داخل حزب العمال في برلمان الكومنولث ، إلى هزيمة اقتراح رئيس الوزراء بأغلبية ضئيلة . ١٠٦٠،٠٢٣ صوتاً ضد ١٠،٨٧،٥٥٧ . وعندئذ خرج هيوز ومعه ٢٥ نائباً من نواب العمال الـ ٦٥ في البرلمان على الحزب ؛ وبدلاً من أن يستقيل هيوز من الوزارة حمل خصومه السابقين من المناهضين للعمال على الانضمام إلى جماعته في وزارة ائتلافية . وردت أغلبية حزب العمال بطرد هيوز ومؤيديه من الحزب وأعدت تأليف الحزب بقدر ما استطاعت . ووضع الانقسام حداً لحكم العمال

في الكومنولث لمدة اثني عشر عاما . إذ لم يستطع حزب العمال تأليف حكومة مرة أخرى إلا في ١٩٢٩ - بقيادة زعيم جديد ، هو جيمس هنري سكالين (١٨٧٧-١٩٥٣) الذي ظل رئيسا للوزراء من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ولكنه كان في مركز صعب جدا بسبب عدم وجود أغلبية له في مجلس الشيوخ . وقد حاول هيوود بعد هزيمة ١٩١٦ بعام أن يعرض نفس الموضوع لاستفتاء مرة أخرى ، ولكنه هزم في هذه المرة أيضا - وقد هزم هند المرة بأغلبية أكبر من السابقة ، ١,١٨٧,٧٤٧ ضد ١,٠١٥,١٥٩ . ولكنه بقي في الحكم بعد هذه الهزيمة واستطاع الاحتفاظ بمنصبه إلى ١٩٢٣ .

وقد كان الصراع حول التجنيد الإجباري مريرا من الجانبين . فقد فصل هيوود ومجموعته ما في وسعهم لإظهار كل من يارضه بأنه من « الحقوة » المناهضين للحرب ؛ ولكن الحقيقة أن كثيرا ممن عارضوه لم يكونوا ضد الحرب ، ولكنهم اعتبروا الخدمة العسكرية الإجبارية ضد الحريات الاسترالية ، أو كانوا يسلطون لا يريدون إجبارهم ، أو إجبار أقاربهم ، على الذهاب للخدمة كجنود في الطرف الآخر من العالم في صراع كانوا يحسون بأن مصلحة أستراليا فيه بعيدة جدا . بيد أنه كان هناك بين خصوم هيوود مجموعة نشطة من المناهضين للحرب ذوي الصلابة ، وقد شرعت الحكومة في اتخاذ إجراءات حاسمة ضدهم بمقتضى كل من « قانون احتياطات الحرب » الصادر في ١٩١٤ و « قانون الإنعادات غير المشروعة » الجديد الذي حرم بمقتضاه « عمال العالم الصناعيون » بوصفهم هيئة غير مشروعة ، كما استخدم في الهجوم على الجماعات الصناعية والسياسية الصلبة الأخرى . وكان « عمال العالم الصناعيون » هم أكثر من عانى . فقد ألقي القبض على اثني عشر شخصا من أشهر زعمائه في نوفمبر ١٩١٦ واتهموا بالتآمر لإشغال الحرائق عمدا وبالفقتة . وكان هناك آخرون ، منهم باركر ، في السجن فعلا . وصدرت أحكام بالثبوت القسوة ضد الاثنى عشر . لحكم على بيتر لاركين ، شقيق الزعيم الإيرلندي جيمس لاركين ، بالسجن عشر سنوات ومعه شارلس ريف الذي كان من النشطين في « عمال العالم الصناعيين » منذ البداية . وحكم على عدد

من الآخرين بالسجن خمس سنوات ، وظلت المجموعة كلها في السجن إلى ١٩٢٠ .
عندما حملت وزارة العمال التي كانت في الحكم وقدذاك في نيو ساوث ويلز على
تعيين قاض قوميسيرا خاصا لبحث القضية . ووجد القوميسير ، القاضي أويينج ،
أنه بالرغم من أن قلة من المسجونين صدرت ضدهم أحكام سليمة قانونا فإن
هناك آخرين كان لا يجب الحكم عليهم مطلقا ، وكذلك آخرين نالوا عقوبات مبالغ
فيها لا تتفق مع أى شيء ثبت ضدهم . وكان يتر لاركن بين هذه الفئة الأخيرة ،
وأطلق سراحه بعد أن قضى أقل من نصف المدة المحكوم بها عليه . بيد أن ذلك
لم يحدث إلا بعد انتهاء الحرب بعامين . وقبل انتهاء الحرب أبعد باركر إلى
شيلي في ١٩١٨ ، ومن هناك وجد طريقه إلى الاتحاد السوفيتي .

وبرغم أن اعتقال زعماء عمال العالم الصناعيين ، ومحاكمتهم أدى بالضرورة
إلى إضعاف الجناح اليسارى الصناعى ، فإنه لم يحل دون حدوث اضطرابات
صناعية خطيرة في العام التالى في نيو ساوث ويلز . وقد بدأت هذه الاضطرابات
في ورش السكك الحديدية حول تطبيق نظام « بلاقات » ، لم يرتج له العمال باعتباره
خطوة نحو التجنيد الإجبارى في الصناعة وسيلة لزيادة سرعة العمل بصورة غير
عادية . وانتشر الاضطراب ، إلى موظفى السكك الحديدية الآخرين أولا ثم إلى
المعدنين وإلى الموانئ ؛ وحدث صراع مرير استخدمت في أثناءه الحكومة ورجال
الأعمال « ذوى السيقان السوداء » ليحلوا محل المضربين ، وعندما اضطروا المضربون
إلى التسليم بعد إذ تعرضوا للوت جوا حدثت موجة من الاضطهاد على نطاق
واسع للكاثين القايين . وفي هذه القضية أيضا أمرت حكومة العمال في نيو ساوث
ويلز برئاسة ستورى بإجراء تحقيق خاص أخيرا في ١٩٢١ ، وظهر من التحقيق
أنه لا يزال هناك من رجال السكك الحديدية من يتعرض للاضطهاد بسبب دوره
في النزاع . ولكن وزارة ستورى سقطت قبل أن تقوم بعمل على أساس التقرير ؛
ولم يتخذ أى إجراء لرد هذا الاضطهاد .

وعندما انتهت الحرب تجددت الاضطرابات الصناعية ؛ وعاد عدد قليل من

مؤيدى الجناح اليسارى الذين استطاعوا التخلص من الاضطهاد إلى الظهور علنا . وأعلن كثيرون منهم تضامنهم مع « الدولة الثالثة » ، وطالبوا بالانضمام إليها . وفى ١٩٢٠ تضافر عدد منهم على إنشاء « الحزب الشيوعى » ، الذى قبل عضوا فى « الدولة » ، وحل إلى حد كبير محل « عمال العالم الصناعيين » ، باعتباره مركزا للجناح اليسارى المتطرف . وفى أول الأمر لم يكن الحزب الشيوعى سوى أتباع قليلين جدا ، ولم يحاول تحدى حزب العمال بالتقدم بمرشحين فى الانتخابات الفدرالية أو فى انتخابات الولايات ؛ ولكنه سيطر بالتدريج على عدد من النقابات ، وابتداء من ١٩٢٥ أخذ يتقدم بمرشحين خاصين به استطاعوا فى بعض الحالات القليلة الحصول على كثير من الأصوات ولكنهم لم يحرزوا أى نجاح إجمالى . وفى هذه الأثناء كانت الحكومة الفدرالية ، برئاسة هيوز ، قد سمحت بإنهاء بعض سلطات الحرب الخاصة التى كانت تمارسها ، ولكنها احتفظت ببعضها بمقتضى قانون إلفاء « قانون احتياطات الحرب » الصادر فى ١٩٢٠ ، وفى نفس العام عدلت مواد قانون التحكيم بحيث يجوز للحاكم اختصاص فرض غرامات قتيبة على النقابات التى ثبتت عليها تهمة إثارة العمال إلى الاضراب ضد قرارات التحكيم الفدرالية ، التى كانت بصفة عامة بمحفة جدا بمطالب العمال . وحتى قبل ١٩١٤ كان هناك اتجاه من جانب « محكمة التحكيم » ، والهيئات التى تحددا الأجور فى الولايات إلى إصدار قرارات أقل تأييدا لمطالب العمال بكثير عما كانت تصدره « المحكمة » فى الوقت الذى أصدرت فيه « حكم هارفر » الشهير فى ١٩٠٧ . فقد منعت المشروعات التى تقدم بها القاضى هيجيتز لفرض حد أدنى للحياة مرتفع ومتزايد بالهزيمة ، ألا يصدر قرارات « للمحكمة العليا » تحدد سلطات « محكمة التحكيم » ، ثم بعد ذلك بالموقف العدائى الذى وقفه خلفاؤه الذين كان معظمهم من السياسيين المناهضين للعمال سابقا .

وفىما يتعلق بنفقات المعيشة فإن الأجور كانت قد بدأت تهبط فعلا قبل ١٩١٤ ؛ واستمر الهبوط خلال الحرب وبعدها . ومع ذلك فإن عددا كبيرا من النقابات تمسك بنظام التحكيم خوفا من نتائج الصراع الصناعى ، كما أن هذا النظام حظى

بتأييد مستمر من جانب معظم الزعماء السياسيين العمال .

يبد أن المشاعر ضد طريقة عمل نظام التحكم استمرت تنمو ، واستندت حكومة الكومنولث في ١٩٣٦ ، لعلاج التذمر المتزايد ، « قانون الجرائم » الذي يمنحها سلطات إضافية للإخضاع . وبعد ذلك بعامين ، في ١٩٣٨ ، بدأ وباء من الإضرابات استمر حتى ١٩٣٠ . وكان أخطر هذه الإضرابات هو الذي حدث في المواقي سنة ١٩٣٨ والذي أثاره تطبيق نظام « لرخص العمل » ، وهو نظام كان هناك تذمر مرير ضده باعتباره محاولة لفرض شروط عبودية ، كما حدث لإضراب خطير آخر في العام التالي بين عمال قطع الأشجار الذين فرضت عليهم « عككة التحكم » ، تخفيضات في الأجور وظروف عمل أسوأ في وقت من الازدهار الاقتصادي والأسعار المرتفعة . وقد أضرب عمال قطع الأخشاب في نيوساوث ويلز وفيكسكتوريا ضد قرار المحكمة . وألقي القبض على عدد من الزعماء النقابيين وحكم عليهم بغرامات من أجل ذلك ، واستماعت حكومة الكومنولث بمادة في « قانون التحكم » ، يخصص لها بإجراء اقتراح سرى على موضوع العودة إلى العمل . ورفض معظم العمال الاشتراك في الاقتراح ، ومن بين الأقلية التي اشتركت فيه لم يصوت بقبول القرار سوى حفنة . وعندئذ أمرت الحكومة باعتقال زعماء الإضراب الرئيسيين - ومنهم شارل ريف ، أحد زعماء « عمال العالم الصناعيين » القدي ، الذي كان قد خرج لتوه من السجن بعد تنفيذ حكم العشر سنوات الذي صدر ضده في ١٩١٦ ، وج . س . جاردن سكرتير « مجلس العمال » في نيوساوث ويلز . وأفرج عنهم المحلفون دون الاستماع إلى دفاع ، دكتور ه . ف . أيفات (ولد ١٨٩٤) ، قائلين أنه ليس هناك أساس لتهمة ضدهم . ولكن هناك عدمن الرجال الذين قبض عليهم بتهمة الحش كانوا أسوأ حظا إذ حكم عليهم بالسجن مددا تراوح بين ستة أشهر إلى ثمانية عشر شهرا بتهمة الاعتداء على « ذوى السيقان السوداء » . وفي النهاية اضطر عمال قطع الأخشاب ، برغم المعونات المالية الكبيرة التي تلقوها من النقابات الأخرى التي لادخل لها في النزاع ، إلى إنهاء الإضراب في الوقت الذي عادت فيه إلى الحكم حكومة عمالية الكومنولث بعد فترة

طويلة من البعد عن الحكم . وإبان الجزء الأكبر من هذا العام ، ١٩٢٩ ، أغلقت المناجم في وجه معدني الفحم في شمال نيو ساوث ويلز ، حيث كان أصحابها يبالغون بتخفيض الأجور ولم يقبل العمال . وفي هذه الحالة استمر النزاع فترة من العام التالي وانتهى بزيمة العمال بعد اصطدام بالشرطة ، الذين أوقفوا لحماية « ذوى السيقان السوداء » ، قتل فيه أحد المعدنين وجرح سبعة برصاص الشرطة .

وأثناء هذه الصراعات استجمع « المجلس الاسترالي النقابات » الحديث الإنشاء ، وكان محاولة متأخرة لتوحيد القوى النقابية في جميع أنحاء الكومنولث ، شجاعته وهاجم نظام التحكيم وأعلن مقاطعة محكمة التحكيم . ولكن الهزائم التي منيت بها النقابات في الموائع وفي السكك الحديدية وبين عمال قطع الأخشاب وفي صناعات تعدين الفحم جعلت هذا القرار عديم الأثر ، وجاءت في أعقاب هذه الهزائم الأزمة العالمية الكبرى في ١٩٣١ والسنوات التالية وأدت إلى بطالة شديدة ومهبط حاد في قوة النقابات . وبذلك حكومة العمال ما في وسعها للحفاظ على أحوال الطبقة العاملة في مواجهة الكساد ؛ ولكن قوتها كانت محدودة جدا ، وبخاصة لأن مجلس الفيوخ المناهض للعمال كان في مركز يسمح بإيقاف إجراءاتها التشريعية . وفي ١٩٣٢ فقدت أغليتها في مجلس العموم وسقطت من الحكم ، وصلت السلطة لائتلاف مناهض للعمال استمر يحكم الكومنولث حتى الحرب العالمية الثانية وانتهى بها .

ولا توجد إشارة في هذا البيان للاشتراكية الأسترالية بين ١٩١٤ وأزمة الثلاثينات إلى فكر اشتراكي جديد . فالشيوعية الأسترالية ، التي كانت جديدة كحركة ، استولت أساسا على أنصار « عمال العالم الصناعيين ، واليسار النقابي فيما قبل الحرب » وأحلت محل شبه الفوضوية والسندكالية الفوضوية التي سادت في الفترة السابقة مذمبا جديدا منه المركزية الديمقراطية ، لا يختلف ههنا في شيء تقريبا من الناحية العملية برغم اتساع هوة الخلاف النظري بينها . وكانت أستراليا أبعد عن مركز الصراع الرئيسي بين الشيوعية والديمقراطية الاشتراكية

وبين الدوليات المتنافسة من أن تتأثر بهما كثيرا ؛ وكانت هناك اختلافات مهمة بين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والعمالية في أوروبا وحزب العمال الأسترالى ، الذى كان دوره صغيرا جدا فى شئون الدولية الثانية قبل الحرب . وصحيح أن حزب العمال الأسترالى أقر فى ١٩٢١ التشريك كهدف ، بعد أن ظل قطاع كوينز لاند والجماعات المتقدمة الأخرى تحمى على ذلك فترة طويلة . ففى حين كان طلبه السابق هو مجرد « الملكية الجماعية فى الاحتكارات » ، و « توسيع الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات » ، وهى عبارة عامة ، أصبح فى ١٩٢١ يعلن تأييده « لتشريك الصناعة والإنتاج والتوزيع والتبادل ، - وهو مشروع شامل من الملكية العامة جملة فى صف واحد مع بيانات الأحزاب الاشتراكية الأوروبية . بيد أن ذلك لم يكن له أثر عملى كبير بالنظر إلى إبعاده عن الحكم فى الكومنولث وما يقده من قوة فى عدد من الولايات . وقد حدثت توسعات معينة فى الشروط العامة فعلا فى كوينز لاند ونيوساوث ويلز ؛ ولكنها حدثت فى هذه الولاية الأخيرة قبل الحرب أساسا وينفذ و. ا. هولمان (١٨٧١ - ١٩٣٤) ، وقد تعاهد هولمان عن السياسة فى ١٩٢٠ ، بعد انفصاله عن حزب العمال فى ١٩١٦ بسبب قضية التجنيد ، وعاد إلى المحاماة^(١) . وحتى فى كوينز لاند ، حيث ظل حزب العمال فى الحكم برئاسة ا. ج. تيودور (ولد ١٨٨٤) لم تغير التطورات الخاصة بالمشروعات العامة من الهيكل العام للاقتصاد كثيرا ؛ وعلى مستوى الكومنولث غابت الآمال التى أثارها إنشاء « بنك الكومنولث » فى ١٩١١ حتى قبل ١٩١٤ وانتهت تماما بالتغيرات التى أدخلت على إدارته فى ١٩٢٤ عندما سلت السيطرة على سياسته فعلا إلى البنوك التجارية . ولم يكن لإقرار حزب العمال الأسترالى لتشريك كهدف بعيد المدى أثر كبير فى السياسة العملية : ومن المؤكد أنه لم يقدر فى تخفيف الخصومة بين سيمى العمال والجناح اليسارى الذى كان صناعيا أساسا ، ووقع هذا الجناح تحت النفوذ الشيوعى بصورة متزايدة إبان العشرينات .

وأدى سقوط حزب العمال من الحكم كذلك إلى توقف التقدم في ياديين الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي على مستوى الكومنوك . وأخذ أثر قانون ضريبة الأرض الفدرالية ، الصادر في ١٩١٠ ، والذي قصد به أن يكون الدفعة الأولى في هجوم كبير على الوضع الممتاز الذي يحتله كبار سادة الأراضي ، يضعف باستمرار بالتخفيض في معدل الضريبة وعدم مواابقتها مع تغيرات قيمة التقد ؛ وسرعان ما فقد القانون كل أثر ملحوظ على توزيع ملكية الأرض أو العائد الذي يحصل عليه أصحابها . أما على مستوى الولايات فقد تحقق بعض التقدم في الولايات التي استطاع فيها حزب العمال الاحتفاظ بنفوذ مستمر . فقد أدخلت كوينزلاند ، التي ظل فيها حزب العمال في الحكم برئاسة ت ج . ريان ثم برئاسة تيودور من ١٩١٥ إلى ١٩٢٩ ، التأمين ضد البطالة في ١٩٢٣ ؛ كما حققت نيوساوث ويلز تقدما ملحوظا بقانون منح الأطفال ، في ١٩١٦ . بيد أن هذه الأشياء كانت انتصارات منعزلة تحققت في بيئة ليست مواتية حتى للطلاب المعتدلة العمال ؛ وعندما انتصر حزب العمال أخيرا في انتخابات الكومنوك مرة أخرى في ١٩٢٩ وتولى ج . هـ . سكالين رئاسة الوزارة لم يستطع ، كما رأينا ، أن يحقق شيئا في مواجهة استمرار سيطرة المعارضة على مجلس الشيوخ ووقوع الكساد الصناعي الكبير في السنوات التالية . وقد ظلت قوى العمال منقسمة انقساماً عميقاً بين المعتدلين ، الذين — بصفة عامة — قبلوا مسؤولية جعل النظام الاقتصادي الأسترالي يعمل دون تغيير اجتماعي جذري ، وأقلية يسارية نقطة كانت ، رغم قبولها الزعامة الشيوعية إلى حد كبير لعدم وجود نقطة ارتكاز أخرى ، أقل اهتماما في الحقيقة بالشيوعية كحركة للثورة العالمية منها بالمظالم الاقتصادية المباشرة التي نجمت عن تطبيق نظام التحكم وأساليب الإخضاع التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة ضد النقابات الأكثر تهجما وزعماًها اليساريين . ولم تسهم أستراليا بأى نصيب تقريبا في الواقع إبان هذه السنوات في الفكر الاشتراكي ، وإن كان تيودور في كوينزلاند قام بعدد من المنعزلات في ميدان قيام الدولة بالتجارة والإنتاج . فلم ينشر كتاب اشتراكي

أو فترة اشتراكية واحدة ذات أهمية حقيقية لإبان الفترة التي ندرسها ، اللهم إلا إذا أخذنا في اعتبارنا بعض الكتابات التي تناول موضوعات مثل الجدل حول التجنيد الإجباري ، أو الدراسة الناقدة التي كتبها ف . جوردون شايلد « كيف يحكم العمال استراليا » ، (١٩٢٣) . أما كتاب ه . ف . ليفات الذي يتضمن التاريخ الكامل لحياة هولان ، زعيم العمال الاستراليين ، ، فلم يظهر إلا في ١٩٤٠ وكان أيضا ناقدا ممتازا .

* * *

نيوزيلاندا

منيت الحركة العاملة في نيوزيلاندا كما رأينا في المجلد السابق^(١) بهزائم ماحقة في الشرات السابقة مباشرة على ١٩١٤ . وتحطمت تماما قوة « فدرال العمل » ، اليساري الزعة في سلسلة من الإضرابات أو القلاقل استخدم فيها على نطاق واسع « ذوى السيقان السوداء » ، والحرس المدني الذي تألف معظمه من الفلاحين والطلقات الوسطى ؛ وتحول نظام التحكم ، الذي ابتكر أصلا لحماية العمال ومساعدتهم ، إلى سلاح ضدهم بواسطة السلطة التي منحت « لمحكمة التحكم » ، في تسجيل النقابات « المعتدلة » ، بل ونقابات « ذوى السيقان السوداء » ، وإصدار قرارات بناء على طلبها ملزمة للعمال في جميع الحرف التي يتعلق بها الأمر — حتى ضد معارضة النقابات غير المسجلة التي تمثل أغلبية العمال الذين يحسم القرار . وكانت الحركة النقابية قد انقسمت إلى مجموعتين متنازعتين ، إحداهما قبلت نظام التحكم ورفضته الأخرى ؛ وانقسمت الحركة سياسيا أيضا إلى فريقين متنافسين . وفي الانتخابات العامة في ١٩١٤ دخل الحزبان المتنافسان — « الديموقراطي الاشتراكي » و « العمل المتحد » — في القوائم ولكنهما لم يفوزا إلا بمقعدين لكل ، بالإضافة إلى مقعد آخر فاز به مرشح عمالي لا يقتضى إلى أى الفريقين . وبدا أن المحافظين يسيطرون بثبات على السلطة السياسية وأن النقابات في أفول كامل ، وأن الحكومة تستطيع الاعتماد باطمئنان على « منظمة المواطنين للدفاع »

القوية والتي كانت على استعداد لانتهاج سياسة قوية في أية لحظة ضد أية إشارة لعودة الصلاية الصناعية . ولكن حلف العمال - الأحرار ، الذي وحد العمال الصناعيين وصغار الفلاحين وقطاعا كبيرا من الطبقات الوسطى تحت زعامة بالانسي وسيدون ، قد إنهار تماما ؛ وثبت بشكل قاطع ضعف العمال الصناعيين عندما حاولوا العمل وحدهم في بلد تسوده الزراعة ويسيطر عليه صغار الفلاحين لإكبار أصحاب الصياغ وسادة الأرض الفائزين .

وسرعان ما أدت ظروف الحرب إلى ائتلاف بين حزب المحافظين ، وأحزاب الإصلاح ، صاحب الأغلبية ، والأحرار وبقيت حفنة الثواب الديمقراطيون الاشتراكيين والعماليين تقوم بدور المعارضة . وسرعان ما أدى هذا الموقف إلى اندماج الجماعتين المتنافستين ، مجموعة العماليين ومجموعة الاشتراكيين ، الذين انضموا في ١٩١٦ وألفوا « حزب العمال » الذي يقوده أساسا الجماعات اليسارية القديمة ، وكان الشخصية البارزة فيه هو هـ . أمولاند (١٨٦٨ - ١٩٢٣)^(١) . وأعلن الحزب أن هدفه هو التشريك العام ؛ ولكنه عملا سرعان ما أصبح يتم أساسا بالنضال المباشرة - أولا المسائل المترتبة مباشرة على الحرب وبعد ذلك بالمسائل الخاصة بالبطالة بعد الحرب وحماية مستويات الأجور وقيمة الخدمات الاجتماعية لمنع المعاناة الخاصة التي تعرض لها العمال إبان سنوات الكساد . وفي ١٩١٨ كان حزب العمال قد أعلن ، دون أن يسحب أهدافه الاشتراكية العميقة المدى ، أن سياسته المباشرة ليست الاشتراكية بل « تتفق مع التقدم نحو الاشتراكية » ، وأن برنامجه سيكون « تجريديا وليس مذهبيا » . والواقع أنه كان قد شرع يتحول ، رغم السجل اليساري القديم لمعظم زعمائه ، إلى داعية لسياسة « دولة الرفاهية » ، يأمل استعادة تأييد تلك القطاعات الكبيرة من الرأي العام التي قدما إبان سنوات الصلاية الصناعية الشديدة قبل الحرب .

وفي اليسار كانت هناك معارضة كبيرة لسياسة الحرب التي تقمها الحكومة ؛

(١) انظر فيما يصل بتاريخ مولاده المجلد الثالث - الجزء الثاني - الفصل الرابع والعشرين

كأنما إبان الجزء الأخير من فترة الحرب شعور ضد الحرب قلا، وبخاصة فيما
 بقى من «فدرال العمل، اليسارى النزعة. وبعد الثورة الروسية حدث تداول
 كبير لنشريات والديريبات الماركسية والبلشفية؛ وابتداء من ١٩١٩ بدأت تظهر،
 كما حدث فى استراليا، جماعات صغيرة تعطف على الكومترن. ففى ١٩١٥ انضمت
 المعدنون من «فدرال العمل»، وكانوا وحدة رائدة فيه، وصاروا قطاعا من
 «فدرال المعدنين الاشتراكيين». وتركوا «فدرال العمل، فى الرمق الأخير.
 بيد أن الحرب جلبت عمالة كاملة واستعادت النقابات بعض قوتها السابقة؛ وفى
 ١٩١٩ أنشئت هيئة مركزية جديدة اسمها «حلف العمل، لتحل محل «فدرال
 العمل». وفى ١٩٢١ انضمت الجماعات الشيوعية الصغيرة المبعثرة إلى بعضها
 وألفت «الحزب الشيوعى، الذى كان ملحقا فى مبدأ الأمر بالحزب الاسترالى
 وظل متصلا به إلى ١٩٢٨ عند ما سمح له أخيرا بالانضمام إلى الكومترن كقطاع
 مستقل. وقد ظل صغيرا طوال الفترة التى يغطيها هذا الفصل.

وفى ١٩٢٢ حلت أزمة ما بعد الحرب الاقتصادية بنيوزيلاندا. وخفضت
 الحكومة لعمور موظفيها المامين، وأصدرت «محنة التحكيم، عدة قرارات
 تنطوى على تخفيضات حاسمة؛ واشتدت الضائقة القاسية على فئات واسعة فى المدن،
 ولم يكن هناك نظام عام لإعانة المتعطلين. وحدثت إضرابات كثيرة بين رجال
 البحر والمعدنين فى ١٩٢٣، وبين رجال السكك الحديدية فى العام التالى،
 وانهت بالهزيمة. وبعد ذلك تحسنت الظروف فترة؛ ولكن البطالة طادت على
 نطاق خطير فى ١٩٢٦. وقد توفى هولاند، زعيم حزب العمال، فى ١٩٢٣
 وحل محله يتر فريز (١٨٨٤ - ١٩٥٠) - الذى قدم فى البرلمان سنة ١٩٢٦
 مشروع قانون لتعطيل يقر حق العمل أو الإحالة من أرصدة بعضها من الميزانية
 وبعضها من أداة على أصحاب الأعمال بواقع ٢ جنيه لكل عامل يستخدمونه،
 ولكن طبعا لم يكن هناك أمل فى قبول هذا القانون من جانب الأحزاب
 الحاكمة.

وقد ظل موقف العمالة ابتداء من ١٩٢٦ وما بعدها سيئا إلى نهاية الكساد

الاقتصادى العالمى الذى وقع فى أوائل الثلاثينات ، وقد زاد سوءا أثناء الكساد طبعيا . وسقطت أسعار المواد الزراعية سقوطا حادا ، وتعرض الاقتصاد النيوزيلاندى لمصاعب جدية فى ميزان المدفوعات . ولجأت الحكومة ، لملاج الأزمة المتزايدة ، إلى إجراءات انكماش شديدة وشرعت تعمل على تخفيض النفقات العامة إلى أقل مستوى ممكن . ولجأ أصحاب الأعمال الصناعيون والفلاحون على السواء إلى إجراء تخفيضات شديدة فى الأجور ، كما خفضت الإحانات العامة والخاصة بشكل حاسم . وحددت الأشغال العامة أيضا بأقل قدر ممكن ، ورغم الأعداد الكبيرة من قعدوا عملهم . واقلب أصحاب الأعمال على نظام التحكيم ، ولكن معظمهم حتى ذلك الوقت من مؤيديه ، بحجة أنه لم يخفض الأجور إلى المستويات التى كان المتطلون مستعدين لقبول العمل بها . وطالبوا بحق تخفيض الأجور كما يترامى لهم دون تدخل من جانب الدولة ، وسلت لهم الحكومة بذلك بأن جعلت الالتجاء إلى « محكمة التحكيم » اختياريا وليس إجباريا . وصرح أن ما صار من الضرورى تطبيق خطة منظمة من المعونة للمتطلين الذين يتضورون جوعا ، ولكن الحكومة ، وكانت فى يد « الحزب المتحد » ، الذى كان قد انبثق عن « حزب الأحرار » السابق ، أصرت على مبدأ عدم دفع أى شيء لإمقابل عمل ، وأن ما يدفع حتى فى هذه الحالة لا يتجاوز مستوى مجره الإعالة . وكان من آثار ذلك أن وضع عدد كبير من لا عمل لهم فى أعمال لا فائدة منها تم بأقل قدر ممكن من التجهيزات الرأسمالية لى تخلق عملا من نوع ما لا كبر عدد ممكن ، مهما كان ذلك العمل غير ملائم أو غير اقتصادى . ودفع ذلك عددا كبيرا من أصحاب الأعمال ، وبخاصة فى المزارع ، للحصول ثانية على خدماتهم كعمال « إعالة » بأجور منخفضة جدا . ونما نوع من النظام يماثل نظام « إعانات » سينيها ملائند الفقراء ، وكانت آثاره ماحقة على مستوى الأجور وعلى معنويات العمال . وفى ١٩٢٨ جمعت الحكومة « مؤتمرا صناعيا قوميا » ، طالب فيه أصحاب الأعمال بشدة لإنهاء تحكيم الدولة ، ولكنهم وافقوا أيضا على أنه لا بد من وضع نظام عام لمعونة المتطلين . وافقت الحكومة أيضا « لجنة بطالة » ، ضمت أغلبية

من التقاضين ، النظر فيما يجب عمله ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها في ١٩٢٠ يتضمن خطة لتحويل المصروفات أساسا من حصة ضريبة يدفعها جميع البائعين ذكورا وإناثا ، مضافا إليها ضريبة قدرها بنس واحد على الجنيه في جميع الدخول التي تتجاوز ٢٠ جنيها على الأرباح التي لا توزع وبضريبة صغيرة جدا على الأرض لأن الفلاحين لا يدفعون ضريبة دخل . ورفضت اللجنة الاقتراح الخاص بتطبيق نظام التأمين ضد البطالة على أساس مساهمة العامل وصاحب العمل والحكومة بحجة أنه سيفرض عبئا ثقيلا جدا على الصناعة إذا أريد أن يسهم أصحاب الأعمال فيه . وعندئذ قدمت الحكومة بمشروع قانون يفرض ضريبة على الرؤوس قدرها ٢٠ شلنا على كل ذكر بالغ ، ولكنها أغفلت الضرائب التي أوصت بها اللجنة واستبدلتها بإعانة من الضريبة العامة ، وذلك على أن يستخدم الرصيد أساسا في خلق أعمال ، ولكن لا تدفع معونات الإعاقة إلا في حدود ما تسمح به حالة الرصيد للرجال الذين لم يمكن توفير عمل لهم . أما النساء فقد استبعدن تماما ، من ضريبة الرأس ومن تلقى المعونات بمقتضى الخطة الموضوعة .

وصار هذا المشروع قانونا قبل أن تشتد وطأة الكساد العالمي على نيوزيلاندا مباشرة . وفي مواجهة الكساد لجأت الحكومة إلى تشديد إجراءاتها الانكماشية ، وصرف النظر مؤقتا عن اقتراح منح إعانات إعالة بدون عمل . وأشك في أن هناك أية دولة متقدمة عاملت متعطليها معاملة سيئة مثل نيوزيلاندا في سنوات الكساد العاد . وفي ١٩٢١ دعا « حلف العمل » إلى عقد اجتماع قاري بفرس تنظيم المقاومة المنسقة للتخفيضات في الأجور ، وفي هذا الاجتماع قدم البعض مطالبين بالامتناع العام عن دفع الإيجارات وبالإضراب العام ، ولكن معظم النقابات كانت تتحرك ضعيفا تماما عن التفكير في مثل هذه الخطة ، ولم يتقد شيء . وكانت الحركة النقابية لا تزال منقسمة بين « الحلف » ، الذي يمثل الجماعات الأكثر صلابة ، و« مجالس الحرف والعمل » القديمة التي كانت تؤيد نظام التحكم ، وبهذه جميع المحاولات لتحقيق الوحدة بين الفريقين ولم تم إلا بعد سنوات منه ما انتهت أسوأ فترات الكساد . وفي ١٩٢٥ ، بعد أن انتصر حزب العمال

في الانتخابات العامة وتولى الحكم مباشرة ، تحت وحدة رسمية في صورة «فدرال عام للعمل» ، جديد ؛ ولكن تجدد اقسام الجناح اليسارى في العام التالى .

وكان للعبادة الشديدة التي تعرض لها الشعب النيوزيلاندى ، بما فيه صغار الفلاحين وذوو المعاطف السوداء إلى جانب العمال الصناعيين ، أثناء هذه السنوات من أثر الانكماش والكساد أثر ملحوظ على كل من حزب العمال ، الذى اضطر إلى تركيز انتباهه على وضع سياسة إصلاح عامة ، وعلى موقف صغار الفلاحين وذوى المعاطف السوداء من الحزب . فالسياسة الانكماشية العادة التي اتبعتها الحكومة والمعاملة غير الانسانية التي عومل بها أولئك الذى اضطروا إلى طلب الاعانة ، حتى بأكثر الشروط مهانة ، دفعت قسما كبيرا من الراى العام المتوسط إلى تأييد حزب العمال ، وسار الحزب شوطا بعيدا متخليا عن موقفه السابق في سبيل اجتذاب الأصوات الجدد . وجلبت هذه التغيرات في الراى والسياسة النصر لحزب العمال في الانتخابات العامة في ١٩٣٥ ، وشرعت نيوزيلاندا التي كانت حتى ذلك الوقت متخلفة في ميدان التشريع الاجتماعى تسير في طريق «خلق دولة رفاهة» برنامج متقدم جدا من الضمان الاجتماعى وسيطرة الدولة على المشروع الخاص بهدف العمل على الاستقرار الاقتصادى . بيد أن هذه الإنجازات تقع خارج نطاق الفترة التي نعرضها في هذا المجلد . لقد ظلت الحركتان المالية والاشتراكية في نيوزيلاندا من ١٩١٤ إلى ١٩٣٥ في حالة سبات جدا بسبب هزائم السنوات السابقة على الحرب مباشرة وبسبب العزلة التي كانت عقوبة انفصالهما عن قطاع الفلاحين المسيطر ، بحيث لم يكن في وسعهما القيام بأى عمل إيجابى لحماية الأجور وظروف العمل — وأقل من ذلك القدرة على إحراز أى تقدم في الانجاء الاشتراكى . وتحت وطأة البطالة والكساد كان حزب العمال يتحس طريقة نحو السياسة الجديدة التي شرع ، ابتداء من ١٩٣٥ وما بعدها ، يتقنها . ولم يكن للاشتراكية ، أو الاشتراكية المباشرة ، في هذه السياسة سوى

دور صغير . برغم أن الأشخاص المسئولين عنها كانوا إلى حد كبير نفس الأشخاص الذين ضمنهم الجناح اليسارى في شبابهم . ولكنهم ، بمعنى ما ، تأقلبوا بالتحجيرة ، واقتنعوا بأن المهمة الأولى هى وضع حد للعائنة القاسية التى رزح تحت وطأتها المال إبان فترة الحكم الرجعى . ومن ثم صاغوا سياستهم بحيث تلائم الظروف المباشرة واستطاعوا ، برغم أنهم لم يضعوا اتجاها لشتراكيا واضحا ، أن يغيروا حالة الشعب تقييرا ملحوظا وسريعا وأن يعيدوا إلى الحياة نوعا من التحالف الراديكالى القديم الذى كان جون باللانز رائده البارز ، على أساس مختلف من زعامة حزب العمال .

الفصل التاسع والعشرون

الاشتراكية وحقوق النساء

١٩١٤ - ١٩٣١

حدث إبان الفترة التي يتوسعها هذا المجلد تغيير بعيد المدى في الوضع السياسي للمرأة . وقد حدث هذا التغيير في بلاد عديدة وامتد كثيرا عارج لطاق ميدان حق الانتخاب - وهو الميدان الذي ظهر فيه هذا التغيير في أبرز صورته . فلم يكن النساء قد حصلن على حق الانتخاب حتى ١٩١٤ إلا في عدد قليل جداً من البلاد التي تمارس الحكم البرلماني . وكانت نيوزيلاندا الدولة الرائدة ، في ١٨٩٣ ، وتلتها استراليا ، في ١٩٠٢ ، ثم فنلندا في ١٩٠٧ ، والنرويج في ١٩١٣ . وكانت فنلندا هي البلد الوحيد الذي لم يجعل النساء فيه على حق الانتخاب لحسب ، بل وانتخب أعداد كبيرة منهن في مجالس الداي ، المتعاقبة بين ١٩٠٧ و ١٩١٤ . ولكن في جميع البلاد الرئيسية ظل النساء حتى ١٩١٤ محرومات من حق التصويت في الانتخابات البرلمانية برغم أن بعض هذه البلاد كانت فيها حركات استتارة على لطاق واسع من أجل منح النساء حق الانتخاب وكان لهذه الحركات تاريخ طويل - وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا . إذ ترجع حركة تحرير النساء ، اجتماعياً وسياسياً ، إلى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر عندما نشرت ماري ولستونكرافت كتابها « تبرير حقوق النساء » ، في ١٧٩٢ . ومنذ ذلك الوقت ظل موضوع حقوق النساء محل مناقشة مستمرة امتدت إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر . وقد قام النساء في كل من بريطانيا والولايات المتحدة بدور ما في الحركات الراديكالية والاشتراكية الأولى . وفي أمريكا اتخذت الحركة صورة « مؤتمرات حقوق النساء » ، التي عقدت في

سكافولز — نيويورك في يولييه ١٨٤٨ ، وحقت أول اقتراع لها في ١٨٦٩
 إذ حصل النساء في وايومنغ على حق الانتخاب بنفس شروط الرجال . وحنت
 كولورادو وحذو وايومنغ في ١٨٩٣ ، ثم يوتا وإيداهو في ١٨٩٦ ؛ ولكن نساء
 الولايات المتحدة لم يحصلن على حق التصويت في الانتخابات الفدرالية حتى
 ١٩٢٠ . وفي بريطانيا عندما وضع « قانون الإصلاح » موضع التنفيذ في ١٨٦٧
 قيل أن لفظ « رجال » في القانون يعني النساء أيضا ، وسجلت فعلا أسماء كثير
 من النساء في قوائم الانتخابات ؛ ولكن المحاكم لم تسمح بذلك في العام التالي .
 وعندما وسع نطاق حق الانتخاب في ١٨٨٤ ظل النساء محرومات ، وظلن
 كذلك إلى ١٩١٨ ، وعندئذ منح النساء فوق الثلاثين حق الانتخاب أخيراً .
 وبعد ذلك بعشر سنوات شملت حقوق الانتخاب النساء على قدم المساواة مع
 الرجال . وكان الصراع من أجل « الأصوات للنساء » قد بلغ ذروته في بريطانيا
 العظمى إبان السنوات من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ عندما كانت مسز أملين بانكهيست
 (١٨٥٨ — ١٩٢٨) ، الشخصية البارزة في « حزب العمال المستقل » في مانشستر
 سابقاً ، على رأس حركة حق الانتخاب الصلبة التي نظمها « الاتحاد الاجتماعي
 والسياسي للنساء » . وكان هذا « الاتحاد » قد أنشئ في ١٩٠٣ في معارضة الحركة
 الأقدم عهداً التي قودها مسز ميليسنت جاريت فاوسيت ، والتي اهتمت
 مسز بانكهيست بأنها تهتم بمطالب نساء الطبقة الوسطى فقط والتي اقتصرت
 في نشاطها على صور النشاط القانونية البحتة وحدها . و ربط كثير من الاشتراكيين
 أنفسهم بالحركة الصلبة الجديدة ؛ ولكن لم يمض وقت طويل حتى انشقت على
 حزب العمال الذي لم يكن ، برغم تأييده الكامل لحق النساء في المساواة في المعاملة ،
 على استعداد لأن يؤيد كميته مطلب ميز بانكهيست بأن يكون لموضوع النساء
 الأولوية المطلقة على كل ما عداها وأن يؤيد الأساليب العنيفة التي اتبعها
 « نصيرات حق الانتخاب » . وصار « الاتحاد الاجتماعي والسياسي للنساء »
 عملياً حركة طبقة وسطى أساساً ، مثل سابقه ، إلى حد أن قطاعاً منه في إيسك لندن
 انفصل بزعامة سيلفيا بانكهيست ، إحدى بنات مسز بانكهيست ، وتألف

منه « فدرال إيست أند نصيرات حق الانتخاب » الذي كانت غالبية أنصاره من الطبقة العاملة ويسوده الاتجاه العنالي إلى حد دفعه إلى أن يصير ، بعد تغيير اسمه إلى « فدرال العمال الاشتراكي » ، أحد الجماعات التي تألف منها الحزب الشيوعي البريطاني في ١٩٢٠ ، وزلى حد أن لنين غضب عليه واتهمه « بالانحراف اليساري الطفولي » . وكان « الاتحاد الاجتماعي والسياسي للنساء » قد تعرض قبل ذلك بمدة لعدة انقسامات أخرى مصدرها الأساس الرعامة الأوتوقراطية التي فرضتها عليه صر بانكهيست وكبرى بناتها كريستابل . وعندما نهبت الحرب في ١٩١٤ منحت منر بانكهيست و « والاتحاد » تأييدهما بحماس لجهود الحرب وحولاً لجهودهما الرئيسية إلى تجنيد النساء للخدمات الحرب والعمل في الذخيرة مع المطالبة بحق الانتخاب ككافأة للخدمات التي أدتها النساء طوال سنوات الحرب . وعلقى النساء مكافأتهن في « قانون تمثيل الشعب » الذي صدر في ١٩١٨ ، واشترك النساء اللاتي بلغن الثلاثين في الانتخابات العامة في ذلك العام ، وقن بدورهن في الانتصار الضخم الذي حصل عليه ائتلاف جورج اللويد ضد حزب العمال^(١) . وفي حزب العمال الجديد فتحت العضوية للنساء على قدم المساواة مع الرجال ؛ وأيد الحزب بقوة منح النساء حق الانتخاب ، وإن كان قانون حق الانتخاب الأخير في ١٩٢٨ ، الذي سوى بين الرجال والنساء في السن ، صدر على على يد حكومة محافظة .

وقد أدت الحرب إلى زيادة كبيرة في استخدام النساء في جميع البلاد المحاربة ، وبخاصة في المهن الصناعية ، وإلى تمكيد كبير في مشاركة النساء في كثير من فروع النشاط الاجتماعي والاقتصادي . وقد حل كثير من النساء محل الرجال الذين استدعوا للخدمة العسكرية في مراكز قناية وتعاونية وكذلك في مكاتب الحزب السياسية والمراكز الفنية ؛ ويكاد يكون هناك إجماع على أن آثار ذلك مرضية . وقد تحقق بذلك الكثير في مجال تحطيم ألوان التحيز الذي لا يقوم على أساس

(١) انظر الفصل الثاني معري .

عقل ومهد السبيل لقبول المساواة في المواطنة . بيد أنه يكون من المباعدة تماما القول ، كما قال البعض ، بأن النساء مدينيات بالحصول على حق الانتخاب في بلاد كثيرة بعد ١٩١٨ مباشرة إلى الاعتراف بخدماتهن في الحرب ، وذلك لسببين ، أولهما أن النساء حصلن على حق الانتخاب في بلاد محايدة أيضا ؛ والثاني لأن حركة المطالبة بحق الانتخاب للنساء كانت تحمّز انتصارات سريعة جدا قبل الحرب . بيد أنه قد تكون هناك في بعض البلاد جماعات محافظة من كانت تعارض سابقا توسيع حق الانتخاب قبلت ضم النساء ، وقد وجدت نفسها مضطرة للتسليم بمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، بأمل أن يبنهن ، على الأقل لفترة ما ، أغلبية ساحقة محافظة أكثر تأثرا بالمؤثرات الدينية . وأيا كان الأمر فإنه في نهاية ١٩٢٠ كان عدد الدول التي منحت النساء حق الانتخاب في الانتخابات البرلمانية قد ارتفع من أربعة في ١٩١٤ إلى ٢٨ ، فضلا عن روسيا التي كانت تقوم أنظمتها التي أفضتها الثورة على أساس من المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة . وكانت البلاد الرئيسية التي لم تحصل فيها النساء على حق الانتخاب إلى ما بعد ١٩٢٠ هي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا ، وكذلك بلجيكا التي كان النساء فيها حق ترشيح أنفسهن في الانتخابات ولكن ليس لمن حق التصويت إلا في حالات خاصة محدودة . ففي ألمانيا والنمسا أقرت الثورتان المساواة الكاملة في الحقوق السياسية ؛ وكذلك دساتير الدول الجديدة التي قامت بعد انهيار النمسا - المجر ، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وإن كانت المجر قصرت حق الانتخاب على النساء فوق الثلاثين كما في بريطانيا . أما في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا فقد انتظر النساء إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية الحصول على حق الانتخاب ؛ ولكن سويسرا هي البلد الوحيد المهم برلمانيا التي ظل النساء فيها محرومات من حق الانتخاب حتى الآن ، اللهم إلا إذا حسبنا أسبانيا التي قضى فيها على النظام البرلماني في ظل الدستور الجمهوري في الثلاثينات .

وواضح أن الحركة الاشتراكية لا تستطيع ادعاء أنها صاحبة الفضل كله ، أو حتى أساسا ، في التمييزات الكبرى التي تمهّدت في العلاقات بين الرجال والنساء منذ

١٩١٤ . يد أنه يمكن القول منصفين بأن النساء حظين بتأييد اشتراكي قوى في مطالبتهن بالمساواة في المواطنة ، وبأنه حينما سيطرت الاشتراكية تأكد مبدأ المساواة في الحقوق تأكيذا قويا _ وبخاصة في روسيا ، ولكن كذلك في البلاد السكندنافية إلى حد قريب جدا منها . وكانت أول امرأة تشغل منصب الوزارة هي الدانماركية نينا بانج ، التي صارت وزيرة تربية في ١٩٢٤ . وشغل بعض النساء مناصب ثانوية في حكومة العمال البريطانية في ذلك العام ، وفي ١٩٢٩ دخلت مارجريت بوند فيلد وزارة العمال كوزيرة للعمل . وفي روسيا لم تهم النساء في الحقيقة بدور كبير في الزعامة السياسية ، وكانت أبرز شخصية فيهن هي الكساندرا كولورنتاى التي شغلت عدة مناصب دبلوماسية هامة . أما الشخصية البارزة الأخرى بين النساء في روسيا ، وهي مارى سبيردونوفا ، زعيمة الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، فإنها لم تشغل أى منصب في الحكومة الائتلافية القصيرة الأمد التي تألفت من البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين في ١٩١٧ - ١٩١٨ . وفي الولايات المتحدة كانت أول امرأة تشغل مناصبا سياسيا كبيرا هي فرانيس بريكنر ، التي ظلت على رأس وزارة العمل اثنتى عشرة سنة برئاسة فرانكلين روزفلت .

وكانت الدولية الثانية قد عقدت في فترة ما قبل الحرب سلسلة من الاجتماعات الدولية ، متصلة بمؤتمرها هي ، مؤلفة من مندوبات عن قطاعاتها المنضمة ؛ وفي هذه الاجتماعات صدرت قرارات هيتألف منها برنامج من المطالب الخاصة بالمساواة بين الرجال والنساء ، وكذلك صدر تعهد من جانب الأعضاء النساء في الدولية ، بالعمل إيجابيا من أجل قضية السلام . وقد رأينا كيف أن كلارا زتكين ، سكرتيرة القطاع النسائي في الدولية ، قد نجحت بعد بُد فكرة عقد مؤتمر فينا في ١٩١٤ في القيام بترتيبات لعقد المؤتمر الدولى للنساء الاشتراكيات ، في سويسرا سنة ١٩١٥ وأصدر المؤتمر بيانات ضد الحرب وتبجذ المفاوضة من أجل السلام قورا . ولم يمكن عقد أى اجتماع آخر لإبان سنوات الحرب ، ولكن عندما عقدت « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة مؤتمرها التأسيسي في هامبورج

عقد مؤتمر خاص بالنساء مرتبط به ، وأنشئت في هذا الاجتماع « اللجنة الدولية للنساء الاشتراكيات » ومنحت بعد ذلك مقعدا في اللجنة التنفيذية في « دولية العمال والاشتراكيين » . وعقد مؤتمر نسائي عائل متصل بمؤتمر مرسيليا في ١٩٢٥ ، وأصدر المؤتمر قرارا إجماعيا ، تقدمت به آدلايد بوب من النمسا ، بتأليف لجنة دولية استشارية للنساء الاشتراكيات تنتخب بواسطة الأحزاب القومية المنضمة وتتولى ، تحت إشراف اللجنة التنفيذية ، تنظيم مؤتمر دولي للنساء يعقد مع كل مؤتمر دولي ويكون مسئولاً بصفة عامة عن النظر في مسائل النساء باسم « الدولية » . وكان هناك إصرار قوى على أنه لا يوجد أى خلاف بين الرجال والنساء من ناحية السياسة أو المبدأ ، وعلى أن لا تنتخب لجنة النساء بواسطة النساء وحدهن ، ولكن بواسطة الأحزاب ككل باعتبارها تمثل الرجال والنساء على السواء ؛ وقد أراضى هذا الترتيب أولئك الذين كانوا يميلون إلى الارتياح في أية منظمة تمثل النساء كجموعة منفصلة . ومنذ ذلك الوقت كانت تعقد مؤتمرات نسائية بانتظام مع مؤتمرات « دولية العمال والاشتراكيين » ، وقامت « اللجنة النسائية الاستشارية » بدور ملحوظ في أعمالها . وأقيمت احتفالات بانتظام في « اليوم الدولي للنساء » بعقد اجتماعات والقيام بمظاهرات في كثير من البلاد الرائدة . وفي نهاية ١٩٣٠ كان عدد النساء الأعضاء المنضمت إلى « دولية العمال والاشتراكيين » قد بلغ أكثر من مليون ، وسجل أن هناك ٦٥ عضوا من النساء في البرلمانات القومية المختلفة . ولكن في ١٩٢٩ رفض الاشتراكيون البلجيكيون ، رغم أن برنامج الحزب يتضمن إعلانا يؤيد المساواة في الحقوق الانتخابية بين النساء والرجال ، اقتراحا في مجلس الشيوخ تقدم به الحزب الكاثوليكي بتوسيع حق الانتخاب ليشمل النساء . وثار جدل حاد داخل الحزب ، وفي ١٩٣١ لم يكتف مؤتمر الحزب بإعادة تأكيد البند الخاص بالمساواة في حقوق الانتخاب ، بل أصدر أيضا تعليماته إلى مثليه بتأييد اقتراح الحزب الكاثوليكي عندما يعاد تقديمه . يبدو أنه لم يحدث شيء في بلجيكا أو في فرنسا إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

وهناك عدد من المسائل ثارت حولها اختلافات حادة بين الجماعات النسائية الاشتراكية ودخلها في البلاد المختلفة ، سواء على الصعيد القومى أو فى مؤتمرات « الدولية » . فثلا كان النساء فى البلاد السكندنافية يعارضن فى الغالب التشريعات الخاصة بحماية النساء العاملات ، وذهبن إلى أن قوانين الحماية يجب أن تنصرف إلى الجنسين على السواء ، فى حين أن معظم الأحزاب الأخرى أيدت اتخاذ إجراءات خاصة بالنساء على هدى تشريعات المصانع الموجودة . وكانت هناك قضية أخرى ثار حولها جدل شديد هى قضية تحديد النسل . التى عارضها الكاثوليك بهذه كما عارضها غيرهم ممن خشوا أن يؤدى تأييدها إلى انشقاق فى حركة الطبقة العاملة . وفى هذا الموضوع وقف النساء البريطانىات موقفا وسطا ، فأيدن توفير المعلومات الخاصة بضبط النسل بواسطة أجهزة طبية واجتماعية رسمية لمن يريدونها ، ولكنهن رفضن تقييد الحركة العمالية ككل بتأييد ضبط النسل كسياسة اجتماعية أو برفضها . وبصفة عامة لم تنسج هذه الخلافات إلى أقصى مداها ؛ وكان فى وسع « القطاع النسائى » من « دولية العمال والاشتراكيين » أن يقر سياسة «وحدة فى معظم المسائل التى نوقشت فى مؤتمراته . وقد قام النساءويون والألمان بدور نشط بصفة خاصة فى هذا المجال من مجالات نشاط « الدولية » الذى كان يعرفل نشاطه ضف منظمات النساء فى عدد من البلاد ، وبصفة خاصة فى فرنسا وإيطاليا . فكانت آدلايد بوب واملى فرويندليخ ، التى كانت أيضا رعية « طائفة النساء المتساويات الدولية » ، الممثلتين المتساويتين البارزتين ؛ وكانت الشخصية الرائدة من فرنسا فى حركة النساء هى لويز ساومونو ، ومن بريطانيا ماريون فيليبس و ا . سوزان لورنس ، التى شغلت منصبا وزاريا فى حكومة العمال من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ .

الفصل الثاني

الخاتمة

الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية

من ١٩١٤ إلى ١٩٣١

كانت نيتي في الحطة الأصلية للجلد الرابع من كتابي «تاريخ الفكر الاشتراكي» أن يستوعب الفترة كلها من نشوب الحرب العالمية في ١٩١٤ إلى تجديدها في ١٩٣٩ . وقلت لنفسى إنه بما لا ريب فيه أن فترة ربع قرن ليست بأطول مما ينبغي ، على ضوء أن المجلد الأول والثاني كانت قترانهما أكثر من أربعين عاما — خصوصا من ١٧٨٩ إلى ١٨٥٠ ومن ١٨٥٠ إلى ١٨٨٩ . وصحیح أن الفترة التالية ، وهي خمسة وعشرون عاما من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ ، تطلبت مني أن أجعل المجلد الثالث ضخما يقرب من ألف صفحة . وبمجرد أن شرعت في العمل لوضع خطتي بالتفصيل وجدت أن خطتي الأصلية غير صالحة ، لأنني لم أستطع أن أستوعب في دراسة واحدة ، دون أن أقصد الوحدة الجوهرية في معالجة الموضوع ، كلا من « الثورة » التي صاحبت الحرب العالمية الأولى ونلتها وفترة الثورة المضادة وزيادة حدة التوتر الدولي الذي حل بالعالم مع الكساد العالمي في أوائل الثلاثينيات وانتصار النازية في ألمانيا . ومن ثم عدلت خطتي وقررت ، بعد شيء من التردد أن أقف عند حوالي ١٩٣١ ، بحيث لا أتناول سوى المراحل الأولى من الكساد الكبير وأركز الانتباه على نتائج الثورة الروسية الكبرى في ١٩١٧ من انقسام الحركة الاشتراكية العالمية إلى فريقين متنازعين بمرارة يصعب جدا على أية هيئة متوسطة أو مختلفة أن تعيش بينهما ، أو إذا حاشت أن يكون لها أى نفوذ جدى على سير الأحداث .

إن «الدولية الثانية» ، التي سارت شوطها من ١٨٨٩ إلى انهيارها في ١٩١٤ ، كانت تمثل فعلا ، برغم الخلافات الحادة حول السياسة التي قامت داخلها ، مفهوما للاشتراكية كقوة عالمية واحدة متحدة أساسا . وقد اختفت هذه الوحدة ، التي تحللت في ١٩١٤ في ميدان التنظيم ، في مجال الفكر والعمل على السواء نتيجة «الثورة البلشفية» في روسيا وظهور الشيوعية بأنجيلها القائم على «الثورة العالمية» على النمط الروسي . لأن شيوعية «الدولية الثالثة» ابتداء من ١٩١٩ كانت تنطوي على محاولة عالمية النطاق لقسم الحركات الاشتراكية والعالية في كل بلد إلى فريقين يتعارضان بصورة حادة ويتنافسان في الحصول على ولاء العمال ، وأدت إلى قيام أحزاب عمالية واشتراكية شيوعية ومناهضة للشيوعية وكذلك إلى قيام حركات نقابية متنازعة وإلى صراعات دائمة داخل النقابات في كل بلد . وفي هذه الظروف لم يعد هناك أى أثر لحركة اشتراكية عالمية واحدة يحدها غرض مشترك هو قلب الرأسمالية وإقامة الاشتراكية محلها . فبدلا من أنه تتحد الحركات الاشتراكية المتنافسة للقضاء على الرأسمالية ، أصرت على أن يقاتل بعضها البعض ؛ ووجد أولئك الذين حاولوا تأكيد ما بينها من هدف مشترك أن جهودهم تضع في كل مكان بسبب المتحمسين من الفريقين . ففي نظر الشيوعيين كان الإصلاحيون ، وكذلك قبل مضي وقت طويل الثوريون «المنحرفون» — أى من أطلق عليهم «التروتسكيين» — «خونة اجتماعيين» ، في حين أكد أولئك الذين اعتبروا «خونة» بأعلى صوتهم أنه لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون ديموقراطية . وكانوا يصنون بالديموقراطية الحكم البرلماني الذي يقوم على الأحزاب المتنافسة وحكم الأغلبية في ظل حق الانتخاب العام والانتخابات الحرة .

ومن ثم فإن أى شخص يشرع في كتابة تاريخ الاشتراكية ، في الفكر أو العمل ، بعد ١٩١٧ صار ملزما بهراسة ، لأحرمة واحدة أو اتجاه واحد ، بل اثنين على الأقل — اللهم إلا إذا كان على استعداد لتضييق مفهومه عن الاشتراكية باستبعاد أحد الاثنين تماما . ومثل هذا الأبعاد يكون في غاية الصعوبة عمليا ؛ إذ أنه أيا كانت وجهة نظر الكاتب فيما يتعلق بأهمية أى المجموعتين في أن تكون

الوريث الحقيقي للتقليد الاشتراكي المشترك ، فإن عليه أن يتناول عليا الصراع بينهما وكذلك الاتجاهات الاشتراكية العديدة التي لا يمكن أن تعتبر جزءا من إحداهما تماما . حتى إذا كان على استعداد ، وأنا لست على استعداد ، لأن يعتبر التطورات في الفكر والعمل في الدول الشيوعية الخاضعة لنظام الحزب الواحد بعيدة تماما عما يمكن أن يسمى اشتراكية حقا ، فإنه سيتناول تطورات في بلاد أخرى تنافس فيها الشيوعية بشكل مباشر مع الاشتراكية غير الشيوعية في الحصول على ولاء الطبقات العاملة والفلاحين ؛ ولا يستطيع أن يقدم سجلا متوازنا أو مناسبا للأحداث أو النظريات دون مناقشة العلاقة بين الاثنين .

ومهما كان الاختلاف بين الشيوعية والديمقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية الديمقراطية ، حادا فيما يتصل بفلسفتهما أو أساليب عملهما ، فإنه مما لا سبيل إلى إنكاره أن بينهما بعض العناصر المشتركة — مثل الدعوة للملكية العامة للوارد وأدوات الإنتاج الرئيسية والسيطرة عليها ، والاعتقاد في الرسالة التاريخية للطبقة العاملة في تحقيق التحول من الرأسمالية إلى المشروع العام . لما موضوع ما إذا كان ذلك يتم بالاستيلاء الثوري على السلطة بواسطة العمال ، أو بواسطة حزب يدهي أنه يمثلهم ، أو بالاستيلاء السلمي على السلطة بواسطة العمل البرلماني في ظل حق الانتخاب العام ، فإنه موضوع لا يمكن ، مهما بلغ من الأهمية ، أن يتخذ نفس الصورة في جميع البلاد ؛ لأنه لا توجد أنظمة برلمانية للحكم الذاتي — التي يفترض الحل الثاني وجودها — في جميع البلاد ، ومن الناحية الأخرى لأن بعض البلاد الأخرى التي تملك مثل هذه الأنظمة لا يمكن التفكير جديا في القيام بثورة بالعرف فيها أو في الالتجاء إلى دكتاتورية الحزب الواحد . فن السخف أن قول للاشتراكيين الروس في بداية ١٩١٧ لهم ينبغي ألا يتقدموا إلا بالأساليب البرلمانية الدستورية ؛ كما يكون من السخف بدرجة مماثلة أن قدم نفس هذه النصيحة اليوم للاشتراكيين في العربية السعودية أو سيام أو بعض البلاد المعينة في أمريكا اللاتينية — أو للزنج الاشتراكيين في اتحاد جنوب أفريقيا . كما يكون من السخف أيضا أن نحث اشتراكي البلاد السكندنافية أو

بريطانيا أو الولايات المتحدة على أن يوجهوا جهودهم نحو ثورة هم دكتاتورية « الحزب الواحد ، البروليتارية » - وإن كان هناك صاعقة قاموا يدعون لذين النوعين من السخف ؛ إذ أنه لاحدود للسخافات التي يستطيع الأفراد الوصول إليها عندما يبدأون في التعميم على أساس حالات خاصة يحسبونها خطأ مبادئا عامة .

ومن ثم فإن مؤرخ الاشتراكية بمجرد أن يتقدم في الفترة التي بدأت بالحرب العالمية الأولى والثورة الروسية في ١٩١٧ لا مهرب له ، في نظري ، من أن يضم في سجله كلا من الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية على السواء ومعهما جميع الاتجاهات المتنوعة التي لا يمكن اعتبارها تماما جزءا من إحدى هاتين الأيديولوجيتين . لأن كليهما ، وجميع المتنوعات ، ورتة التقليد الاشتراكي القديم ، مثلما كانت البروقستانقية والكثلكة وريشتين لمملكة مسيحية متحدة سابقا كانت توجد داخلها انشقاقات وانحرافات قبل « الإصلاح الديني » بوقت طويل .

وعندما يتقرر المدخل العام على هذا الأساس ، بحيث تناول الموضوع شاملا ، يظل أمام المؤرخ صعوبة كبرى لأنه لا يعالج ، في الغالب ، نزاعات اقتضت يستطيع أن يصدر فيها أحكاما موضوعية بلا انفعال إلى حد لا بأس به أو يترك الأمر لقراءه يحكمون في ضوء تسجيل موضوعي بقدر الإمكان للحقائق ، بل نزاعات حية تماما ولا بد أن تثير لديه شخصيا ولدى قرائه انفعالات : بحيث لا أمل لديه هربيا في أن يحظى برضا الطرفين ، أو جميع الأطراف . بتغطية جميع جوانب الموضوع التي ينبغي أن يناقشها تغطية منصفة . فالماضي القريب مقابلك مع الحاضر والمستقبل بصورة تجعلنا جميعا نضج إلى النظر إليه من زاويتنا أو من زاوية الاتجاهات التي تشغل أذهاننا أكثر من غيرها ، وأن قرأ فيه نتائج مستمدة من هاتين الزاويتين . وهكذا فإن أحكامنا على الثورة البلشفية ودور Ленин فيها قيمة بأن تتأثر بوجهة نظرنا في الاتجاه السوفيتي اليوم ؛ وفي الجانب الآخر تتأثر وجهات نظرنا في سلوك الاشتراكيين البرلمانيين بعد ١٩١٨ بموقفنا الحالي من أحزاب « الدولية الاشتراكية » .

وفيما يتعلق بهذه الموضوعات أخرى. نقى بأن في مركز يجعل في وسمى ، أكثر من كثير من زملائى الاشتراكيين ، أن أكون منصفاً لوجهى النظر المتطرفين لأنى لم أستطع فى أى وقت من الأوقات أن أحمل نقى على قبول أيهما . فأنا معارض بشدة ، على أساس المبدأ ، المنصب الشيوعى الحاصره بالمركزية الديمقراطية ، وأعتبره مؤدياً فى النهاية إلى يروقراطية مركزية وإلى تدمير الحرية الشخصية وحرية الفكر والعمل . ولكنى لا أقل عن ذلك معارضة الرأسمالية ولما تغطى عليه من تفاوت خطير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولا أستطيع أن أقبل وجهة النظر التى تقول إنه من غير المشروع الكفاح ضد هذه المظالم إلا بالوسائل الدستورية البرلمانية ، حتى حيثما لا يكون لهذه الوسائل وجود أو يكون من الواضح أنها غير ذات أثر . إنى ضد الثورة بالعنف ، أو حتى أى عمل غير ضرورى ، حيثما يكون السبيل إلى إجراء تعديل جدى بالوسائل الدستورية مفتوحاً بصورة فعالة أمام الناس ؛ ولكنى لا أستطيع الموافقة على أن الديمقراطية شرط سابق للاشتراكية ، إذا كانت الديمقراطية تعنى استخدام الأساليب البرلمانية وحدها فى بلاد لا يوجد فيها فى الواقع أى تقليد من الحكم البرلماني ولا أنظمة برلمانية يمكن استخدامها فى تحقيق الاشتراكية . وجعلنى هذا الموقف ، طوال حياتى العاملة ، من أنصار الاشتراكية اليسارية غير الشيوعية . وهو موقف كنت سأجد صعوبة كبرى ، فى بلادى ، فى الاحتفاظ به لو كنت سياسياً عاملاً بدلاً من سياسى أكاديمى أو سياسى « كرسى » . ولم أفكر قط ، حتى اللحظة ، فى أن أكون شيوعياً . فالفكرة كلها شير اشترازى ؛ ولكنى كثيراً ما صفت ذرعاً بما بدالى خروجاً واضحاً على المبدأ الاشتراكي من جانب أحزاب وحركات العمال والاشتراكيين فى الغرب ، وضدت العزم على ألا يدفعنى غداى نحو الاشتراكية إلى أى نوع من التحالف ضدها مع أعداء الاشتراكية صراحة . وكثيراً ما وضعنى ذلك فى مركز معزول إلى حد ما كان يخفف من وطأته على إلحاحاً أنى لم أسمح لنفسى قط بالاشتراك العامل فى السياسة ، إلا ككاتب سعيد الحظ لأنى عشت فى بلد استطعت أن أعبر فيه عن أفكارى

بحرية . وهكذا كنت في مركز صالح لمراقبة ، وكذلك الإسهام داخل الحدود التي فرضتها على نفسي ، الصراعات في الرأي دون أن أتورط فيها بعمق مطلقا إلى حد التحدث بلسان أي حزب أو فريق بذاته ، برغم أنني ظلت حتى الآن عضوا في حزب العمال قرابة خمسين عاما وشملت منصبا أولا في حركة اشتراكية الطوائف . ثم بعد ذلك ، وطوال الخمس والعشرين سنة الماضية ، في الجمعية الفابية بعد إعادة تنظيمها و« مكتب الأبحاث الفابية الجديد » . ولا أقول أن ذلك سيجعل بالضرورة في وسعي أن أكون غير متحيز ، أو حتى موضوعيا ، في عرض تاريخ الاشتراكية إبان الفترة التي درستها في هذا المجلد ؛ ولكنني أعتقد حقا أنه ينبغي ميزة على أولئك الذين انساقوا تماما في فلك الشيوعية أو الديموقراطية الاشتراكية البرلمانية على النمط الغربي .

والحقبة من التاريخ الاشتراكي التي يغطيها هذا المجلد هي الحقبة التي نمت فيها الشيوعية ، نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير ، وصارت قوة عالمية تتحدى الرأسمالية الامبريالية والنظام الاجتماعي الحالي من ناحية ، وجميع أنواع الاشتراكية التطورية المعتدلة أو الإصلاحية من ناحية أخرى . وقد استمر هذا التحدي المزودج حتى اليوم ؛ ولكنه اتخذ ، في نظري ، صورة مختلفة جديدة عندما استولت الفاشية ، في صورتها الألمانية النازية ، على السلطة في ألمانيا في منتصف الكساد العالمي الكبير في أوائل الثلاثينات . وصحيح أن الفاشية غزت إيطاليا قبل ذلك بفترة طويلة ، وأن هناك اتجاهات فاشية ظهرت في عدد من البلاد الأخرى - مثل هنغاريا والبلقان - بالإضافة إلى ما حدث في الصين . ولكنها لم تصبح خطرا عالميا إلا بمقدم هتلر ؛ لأنها في يده وحده صارت قوة تامة تتحدى على نطاق عالمي كلا من الاشتراكية ، والشيوعية من ناحية ، والبرلمانية الرأسمالية من ناحية أخرى ، وبذلك أثارَت قضية ما إذا كانت حقيقة تعتبر صورة جديدة وربما أخيرة للرأسمالية الامبريالية ، أم أسلوبا جديدا تماما في الحياة . ورأيي ، منذ أول الأمر ، أن وجهة النظر الثانية هي الأقرب إلى الصواب ، وأن العالم يواجه تحديا لا مهرب منه يتعين أن يوحد كل الجهود

الممكنة في الصراع ضده : بحيث صارت مقاومة الفاشية ، مؤقتا ، مهمة أشد إلحاحا حتى من محاولة قلب الرأسمالية . ولا ريب في أن من النتائج المسلم بها أن كثيرين من الرأسماليين ، وبخاصة في ألمانيا ، سيناصرون النازيين ويحاولون استخدامهم في أهداف رأسمالية ؛ ولكن ذلك ، في نظري ، لا يدل بأي حال على أن النازية مجرد صورة من صور الرأسمالية . فقد بدت لي شيئا مختلفا في جوهره ويطلب ، إذا انتصرت ، أن تخضع الرأسمالية لإنجيلها الخاص القائم على القوة العسكرية والتفوق العنصري - وهو عدو أشد سوءا من الرأسمالية الكرامة البشرية والتقدم في فن الحياة .

وكان لاعتقادي أن الفاشية لم تكن ، وليست ، مجرد الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة من حربها العنيفة على العمال بل أنها كانت ، وما زالت ، قوة نازلة قائمة بذاتها ، كان لهذا الاعتقاد أثره في القرار الذي اتخذته بالوقوف بهذا المجلد عند استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا وبأن أثر ذلك كله من الصراع المناهض للفاشية الذي دار في الثلاثينات وأثر الفاشية في سير الأحداث وأساليب التفكير السياسي في الاتحاد السوفيتي ، لما بعد أعالجهما في دراسة منفصلة بحيث أستطيع التركيز في هذا المجلد على نمو الفكر الاشتراكي بين ثورات ١٩١٧ والسنوات القليلة التالية وظهور التحدي الفاشي في أوضح صورة . ومن ثم فإنني اهتمت في المجلد الحالي أولا بهذه الانتفاضات الثورية وأثرها في تحطيم وحدة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة ، ثم بعد ذلك بما طرأ على الاشتراكية ، بما فيها في هذه الحالة الشيوعية وحلفاؤها ، في عالم ما بعد الحرب حتى وقوع الكساد الكبير . ولأنني مدرك تماما أن ذلك سيقطع السجل في نقطة غير ملائمة بالنسبة لبعض البلاد ؛ ولكن البلاد التي ينطبق عليها ذلك ليست في الغالب هي البلاد التي يتطلب الأمر الاهتمام بها أساسا في هذه المرحلة التي أعالجها الآن . فالتفرقة بين المشرقات والثلاثينات صالحة تماما ، لا في ألمانيا ومعظم أوروبا الغربية فحسب ، بل أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يضع الكساد ونظام روزفلت والتعامل الجديد ،

٢ (٢٩)

حداً فاصلاً بين الثلاثينات والسبعين ، وكذلك صالحة في اعتقادي للاتحاد السوفيتي حيث صارت السالينية تمثل موقفاً يختلف جذرياً عن موقف لينين أو تروتسكي ، حتى برغم أن الموقف الذي كانت تمثله يقوم على جنود لينينية :

وعلى ذلك أبدأ قصتي ، بعد فصل أولى عن أثر الحرب في الحركة الاشتراكية من ناحيتها الدولية ، بالثورنتين الروسيتين وأثرهما في الاشتراكية كعامل في الشؤون الدولية ، وفي هذه النقطة أهم ما ينبغي إدراكه هو أن البلاشفة اعتقدوا أن ثورتهم ، لا مجرد تغيير على أو قومي لتنظيم الرأسمالي الأمبريالي وإحلال الاشتراكية محله ، بل إنها الخطوة الحاسمة الأولى في « ثورة عالمية » يقوم العمال بثورات على نطاقها في جميع البلاد ، وعلى رأسها ألمانيا بوصفها المركز الرئيسي لثورتها في البلاد الرأسمالية الأكثر تقدماً . واعتقدوا أن « الثورة » لا بد أن تنتشر بحكم الضرورة التاريخية بهذه الطريقة ، وأنها إذا لم تفعل ذلك فلا بقاء « ثورتهم » المحلية الخاصة بهم ، وإن كانوا على ثقة من أنها حتى إذا هزمت مؤقتاً فإنها لا بد أن تقوم ثانية كما فعلت بعد كوارث ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . ومن ثم استخدموا كل الوسائل الممكنة في نشر الثورة في البلاد الأخرى — وبخاصة في ألمانيا — وفي حل القوى الثورية في ألمانيا وغيرها على قبول مفاهيمهم الخاصة ، المستمدة مما حققوه هم أنفسهم ، من الطريقة الصحيحة للقيام بالثورة ، دون أي اعتبار تقريباً للاختلاف الفاسح في موقف الاشتراكيين والنقائين في البلاد الأخرى أو للتقاليد المختلفة التي نمت في حركات الطبقة العاملة المختلفة . فقد كانوا غرورين جداً بإنجازاتهم — وأكثر غرراً عندما استطاعت هذه الإنجازات أن تثبت عند تدخلات الدول الرأسمالية الكبرى — ودعوا البلاد الأخرى إلى إظهار إعجابهم بالمثل السوفيتي بالاقتداء به حرفياً إلى أقصى حد ممكن ونبد أي تقليد في سلوك الطبقة العاملة أو السلوك الاشتراكي يقف في طريق المحاكاة التامة للنموذج البلشفي نبذاً بآثاره . ألم ينجحوا في القيام « بالثورة الاشتراكية » في حين أن الطبقة العاملة في بلاد أكثر تقدماً ، وكان يجب أن تتولى القيادة ، تعانست بصورة حادة وسمحت لصانعي الحرب الرأسماليين بحربها إلى مذبحه

داخلية ؟ ومن ثم فلا شك أن المهمة الواضحة بالنسبة للاشتراكيين في جميع أنحاء العالم هي أن يخطوا ما فاتهم من وقت ويقوموا « بثورتهم البلشفية » الخاصة ، أو على الأقل — إذا لم يستطيعوا — أن يشيروا أكبر قدر ممكن من المشاكل أمام طبقاتهم الحاكمة وذلك يحولون دون تخنيد مواردهم لقلب الاتحاد السوفيتي . وبدأ البلاشفة الروس أن هذا العمل واجب لا مراء فيه ويقضيه الولاء نحو البلد الذي قام بهذه العملية الرائدة الكبرى . وبدأ أن « من ليس معنا فهو علينا ، هي الحكمة التي يجب الأخذ بها .

وكان هذا هو المبدأ الذي شرح البلاشفة ، وهم يقفون وجهاً لوجه حيال خطر الثورة المضادة الكبير في بلادهم ، يعملون عامدين على أساسه في إحداث اقسام في الحركة الاشتراكية العالمية . وهم طبعاً لم يفسروا الأمر على هذا الوجه طبعاً . فقد كان غرضهم ، في نظرم ، ليس قسم العمال بل فصلهم عن زعمائهم الحقوة الذين خانوا قضية الثورة . ففي نظرم كان كل عامل ثوريا محتملاً ، ولا يمنعه من أن يصير ثورياً فلا سوى تحليل الموجهين الكاذبين . فلم يكن المستقبل الذي تصوروه هو قيام حركتين عاليتين متنافستين إحداها ثورية والأخرى إصلاحية ، بل حركة ثورية واحدة تترك في مواجهة حنة من الزعماء الإصلاحيين المنبوذين بعد أن هجرتهم جماهير أنصارهم . وشرح شيوعيو الاتحاد السوفيتي ، و « الدولية الشيوعية » تحت تأثيرهم يعملون وهم يمثلون قلة في قوتهم على تحويل الجماهير إلى وجهة نظرم . إذ كانوا متأكدين من أن الضمنية التاريخية في جانبهم — وليس ذلك قط ، لأن نجاح « ثورتهم » ، نفسه أثبت أن الوقت قد حان لثورات أخرى . ومن ثم فلا يمكن أن يكون هناك ، في نظرم ، أي خطر حقيقي من حدوث اقسام يصف الحركة العامة بانفصاقها على نفسها . فزعماء اليهين سرعان ما سيصيرون بلا أنصار ، ولا قوة لهم أمية . أما الخطر الحقيقي فإنه من جانب صفة « الوسط » — من أولئك الذين عارضوا اليهين ولكنهم لم يقبلوا الإنجيل الشيوعي — لأنهم قد ينجمون مؤقتاً في التضليل بقطاع من العمال ، وإن كانت « المتناقضات » المتأصلة في موقفهم تمنعهم من اتساع أية سياسة

إنشائية حقيقية . فصرم أيضا ، في المدى الطويل ، أن يفقدوا نفوذهم : ولكنهم في المستقبل القريب قد ينجحون به في اجتذاب عدد كاف من المؤيدين يستطيع عرقلة « الثورة المالية » . ومن ثم يجب القتال ضدهم ، بكل وسيلة تهدم نفوذهم على العمال الحسنى النية الذين اختلطت الأمور لديهم قبلوا عباراتهم المصولة على أنها نيات ثورية حقيقية .

وبهذه الروح وضع الكومنترن نقاطه الإحدى والعشرين بفرض أول هو استبعاد كل الجماعات التي أرادت ، بدافع التعاطف مع الثورة البلشفية ، الدخول في علاقات أخوية معها دون أن يؤيدوا الأساليب الروسية تأييدا مطلقا على أساس أنها صالحة للتطبيق في جميع أنحاء العالم . وبهذه الروح عمل زعماء الكومنترن ، بمحهم زينوفيف والحزب الشيوعي الروسي ، على تدمير « أقلية » ، لونيوية ، التي كانت قد صارت في ذلك الوقت أغلبية ، في فرنسا ، وفردريك آدمر وأوتوباور في النمسا مع « دوليتهم الثانية والنصف » ، وفريق سبراتي في إيطاليا ، الذي كان يكاد يكون شيوعيا ، في إيطاليا ، و « حزب العمال المستقل » ، في بريطانيا ، وفوقهم جميعا « الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل » ، في ألمانيا . وأمام ما في الأمر أنهم أحرزوا نجاحا في معظم الحالات في عملهم التدميري . فقد تمزق « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني المستقل » ، شذرا واضطرت الأقلية المهزومة فيه إلى العودة إلى « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » ، النقيض ؛ وأرغمت « دولية فينا » ، على الاتحاد ثانية مع « الدولية الثانية » ، المجددة ؛ واستولت الشيوعية على الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وأرغمت جماعات « الوسط » ، على الاتحاد مع اليمين ؛ وفي إيطاليا تمزقت الحركة الاشتراكية بأكملها بحيث مهدت للسيل الفاشية التي قذفت الشيوعيين والمناهضين للشيوعية في كارثة مشتركة . أما فيما يتعلق « بالثورة المالية » ، فإنها لم تحدث . فقد انقلبت الجمهورية السوفيتية في متنازعا بسرعة وحل محلها حكم « الأرباب الأبيض » ، على يد هورتي ؛ أما الجمهورية السوفيتية الباقارية فإنها لم تتم فترة مكثى حتى لتدميرها ؛ وهلك الثورة الشيوعية الألمانية فعلا ذريعا ؛ وفي بريطانيا ومعظم بلاد غرب أوروبا

الأخرى — بالإضافة إلى الولايات المتحدة — لم تقيم مطلقاً أية حركة ثورية لها قيمة . وإذا حكم على الكومنترن على أساس مستوى آماله ومتوقعاته الأولى ، فإنه قد فشل فشلاً ماحقاً . وبدلاً من أن يترك اليدين معزولاً وبلا أنصار قدم إليه قسماً كبيراً من جماعات « الوسط » السابقة . وبدلاً من أن يشعل « الثورة العالمية » ساعد على انقسام قوى الطبقة العاملة والاشتراكية وعلى انتصار الفاشية ، أولاً في إيطاليا ثم في ألمانيا وفي معظم شرق أوروبا . وقد صار واضحاً حتى للروس أنهم أخطأوا التقدير بشكل قاضح في حساب الإمكانيات الثورية للطبقة العاملة في العالم ، وأنه من الضروري ، ليس إعادة النظر في مذهبهم الأساسي ، بل مجرد قبول ضرورة الانتظار حتى تأتي أزمة الرأسمالية العالمية ، التي كانوا على ثقة من مجيئها ، وتتجدد انتفاضة المشاعر الثورية مرة أخرى .

وهكذا وقع الفكر الشيوعي أكثر فأكثر تحت سيطرة فكرة أن الرأسمالية العالمية ، وإن كانت قد استعلاعت بصورة ما أن تعيد بناء نفسها بعد قلفة الحرب ، « لا بد » أنها تقترب بسرعة من « أزمتها الأخيرة » ، كما اعتقد ماركس وانجلز قبل ذلك بأربعين سنة عند ما ظهرت بوادر الكساد الكبير في السبعينات من القرن الماضي . وقد ثبت أن تلك الأزمة لم تكن في الواقع « أخيرة » مطلقاً ولم تؤد إلى أى انتفاضات ثورية ، بل إلى ظهور عدد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية انتهجت بصورة متزايدة سياسة لا ثورية . بيد أن « المرة القادمة » لا بد أن تكون مختلفة تماماً . ففيها ستحتل الرأسمالية العالمية لعدم قدرتها على مجرد الاستمرار ؛ وتحول الجماهير في كل مكان إلى الثورة باعتبارها المهرب الوحيد . وهكذا فإن الثقة والأمل تأجلا ولكنهما لم ينفذا ؛ وفي ذلك الوقت اعتبر الواجب الأول لجميع الاشتراكيين الطيبين هو حماية الاتحاد السوفيتي ضد أعدائه ، والواجب الأول لحكام الاتحاد السوفيتي هو إثبات ما كان يعتبر قبل ذلك مستحيلاً عملياً — إقامة « الاشتراكية في بلد واحد » كنموذج يقتدى به الآخرون بمجرد أن يمين الوقت المناسب بوقوع الأزمة التالية .

وقد حدث هذا التحول في الاتجاه ، دون أى تنبيه في الأفكار الأساسية ، في العشرينات وقبل مقدم الأزمة ثم استيلاء النازي على السلطة على أقاليم جمهورية ويمار . ولم يغفل التحول على أى تنقيح جذرى في وجهة النظر الصهيونية العالمية ، في هذه المرحلة ، وإن كان قد تطلب تعديلا في الاستراتيجية بالنسبة للصيوعيين وهم في حالة ترقب . فكان عليهم أن يتكيفوا مع سياسة انتقام مع الوقوف على قدم الاستعداد باستمرار الدفاع عن الاتحاد السوفيتى . ف عندما تأتى الأزمة عليهم أن يبنوا أقصى جهودهم في محاربة الاجتماعات العينية أو الإصلاحية في الحركات العالمية في بلادهم المختلفة ، وفي كسب النفوذ في النقابات ، والتحالف مع المنظمات التي يزعجون طعن زعمائها من الخلف بمجرد أن تحين أول فرصة . ولم يكن ذلك الطريق سهلا ؛ ولكن بالنظر إلى ضرورة تأجيل « الثورة العالمية ، وإلى الواجب الأول في الدفاع عن الاتحاد السوفيتى مهما كانت الظروف ، لم يكن هناك أى طريق آخر . ولم يتغير الموقف إلا عندما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية وفرض استيلاء النازي على الحكم في ألمانيا سياسة جديدة . لأن الأزمة لم تجلب معها موجة من الحساس الثورى كما كان متوقعا ، بل ثورة معادة في ألمانيا وغيرها ، وضعف مؤقت ظهر في حركات الطبقة العاملة في البلاد التي ألغت الحكم البرلماني ، وبخاصة في الميدان النقابي فيها ، وإن كان في السياسة أيضا . ففي بريطانيا رغم أن سقوط حكومة العمال أدى إلى اتجاه مؤقت نحو اليسار في الرأى العام العمالي ، فإنه ترك الحركة في حالة من الضعف الشديد لم تفتح منه إلا في بطء ؛ وفي الولايات المتحدة رغم أن نظام « التعامل الجديد » أعقبه توسع كبير في النقابية في مجالات الصناعات الكبيرة التي لم تكن قد دخلتها من قبل ، فإنه فشل تماما في إعادة الاشتراكية الأمريكية حتى إلى مستواها المعتدل الذي بلغته في العقد الأول من القرن العشرين .

ولم يقتصر الأمر على أن « الثورة العالمية » سرعان ما ظهر أنها ، رغم الضئيل المنتشر الناجم عن الكساد ، بعيدة جدا كمهدا في البلاد الرأسمالية ؛ بل أنها صارت تواجه عدوا جديدا لراحة لديه ولا يحترم عقائد السلوك المتبعين

التي عملت حتى ذلك الوقت على تخفيف قسوة الصراع الطبقي في البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما . ومن ثم صار من الضروري بالنسبة الشيوعيين ، ولو على الأقل للمعاونة في حاية الاتحاد السوفيتي ضد الخطر الفاشي ، أن ييحثوا عن حلفاء في أى مكان ، وبدلا من صدكل من ليس على استعداد لقبول الإنجيل الشيوعي بأكله ، أن يرفعوا أصواتهم بالدعوة إلى « الجبهة المتحدة » ضد الفاشية .

وصحيح أن ذلك ما زال مجرد تغيير في « سياسة الحزب » ، وليس تغييرا للوقف الأساسى ؛ لأن « الجبهة المتحدة » التي أرادها الشيوعيون كانت جبهة تجعل في مكنتهم تولى القيادة والسيطرة ، بقدر الإمكان ، على الجماعات الأخرى التي أحسوا بالحاجة إلى التعاون معها في الجهاد ضد الفاشية . وفي الأما كن التي لم يكن لهم فيها سوى قلة من الأنصار ، مثل بريطانيا ، و « تحقيق الجبهة المتحدة » فيها يحصلهم أقلية لا أمل فيها ، كان هدفهم في الحقيقة ليس هو تكوين جبهة واحدة مع خصومهم من الطبقة العاملة بقدر ما كان اجتذاب عناصر الوسط نفسها التي هاجموا أكثر من أي شيء آخر ، وكذلك كسب أكبر عدد ممكن من المتقنين والطلبة الذين لا جذور لهم ، والذين راعتهم وحشية إنجيل النازية ونظرته . وهكذا صارت الثلاثينات حقبة « رفاق الطريق » الذين التفوا ، تحذوم شدة رغبتهم في الاشتراك في الصراع ضد الفاشية ، حول الشيوعيين بوصفهم أشد أعداء الفاشية وأعلام صوتها ، دون اعتبار لدقائق المذهب الشيوعي وفي حالات كثيرة دون أى إدراك حقيقى لما يخطو عليه . وكان من السهل خداع مثل هؤلاء الأنصار الجند لما يتعلق بما يدور في الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين ؛ إذ لم تكن لديهم الوسائل الكافية للحكم على صحة ما يقال لهم وما يريدون تصديقه ، لأن التصديق بدا أنه ينضمهم في الجانب الصحيح في الصراع المعاصر .

وأنا أعرف أنه لا يمكن الدفاع عن خداع النفس أو سماح الإنسان لنفسه بأن يتخدع . بيد أنه كان هناك في الثلاثينات الكثير مما يمكن أن يقال دفاعا عن تقديم الصراع ضد الفاشية على أي شيء آخر بلا منازع . أما في العشرينات فكان

من الصير تحديد ماذا يأتي أولاً - على الأقل بعد أن انتهى الخطر المباشر من تدخل دول الغرب الكبرى المسلح في روسيا .

وهنما بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة ، توثق ثمارا واضحة راودت الكثيرين من لم يكونوا شيوعيين قط آمال كبار في الاتحاد السوفيتي الذي بدا أن تخطيطه الاجتماعي والاقتصادي ، في مراحله الأولى ، يحرز انتصارات مرموقة حتى قبل البدء « بخطة السنوات الخمس » . وتطلع الكثيرون إلى التخفيف من السيطرة الشاملة بعد أن تم التغلب على نواحي النقص الشديدة اللاح ، وأملوا أن يستقر الأمر بالاتحاد السوفيتي في صورة من الاشتراكية لاستعراض كثيرا مع الأفكار الغربية عن قيمة الحرية الشخصية والديموقراطية السياسية . وكانت الرغبة قوية ، خاصة بين الشباب ، في الغرب وفي غيره في الإعجاب بالاتحاد السوفيتي والإشادة إلى أقصى حد بإنجازاته الاقتصادية والتربوية الجديرة بالإعجاب حقيقة . بل لقد كان هناك ، في بعض الأماكن غير المتوقعة ، اتجاه إلى الإعجاب بالحزب الشيوعي الذي يكرس أعضاؤه أنفسهم للخدمة ويقارنون ضعف الروابط التي تربط بين أنصار الأحزاب الاشتراكية الغربية بالنظام الجهادي للشيوعيين . ويفضلون الثاني على الأول إلى حد كبير . وقد صار ويب وزوجته ، في كتابهما الضخم « الشيوعية السوفيتية ، مدينة جديدة ؟ » (١٩٣٥) ، من أشد أنصار هذا الموقف فيما بعد . وكان باب الاتحاد السوفيتي في العشرينات وأوائل الثلاثينات مفتوحا على مصراعيه للسائحين من بلاد عديدة ، وقد رجع معظمهم يشيدون بقوة بالقدام الاقتصادي والتربوي الذي يتم ، حتى إذا كانوا غير راضين عن نواحيه الشمولية .

وعلا ريب فيه أنه يمكن القول بأن كثيرا من الاشتراكيين الذين أعربوا عن إعجابهم في العشرينات بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي لم يكن مادفهم حقيقة إلى ذلك هو إعجابهم بهذه الإنجازات ، ولكنهم كانوا في حالة مزاجية تدفعهم إلى الإعجاب بكل ما ينجزه الاتحاد السوفيتي

بصرف النظر عن قيمته الحقيقية . وكان طبعا من الواضح لأى زائر أو دارس درس الوقائع حقيقة أن الاتحاد السوفيتى كان بلدا قديرا جدا وأن مستويات المعيشة فيه منخفضة إلى حد كبير جداً عن الغرب الرأسمالى . وهكذا لم يكن ما أثار الإعجاب هو مستوى ما أنجز فعلا سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً بل الجهد الضخم الذى يبذل لتحسين الاقتصاد ونشر التعليم على أوسع نطاق بين الناس — أو على الأقل فى تنمية الأساليب الصناعية الفنية المتقدمة وتوفير الخدمات الاجتماعية والتربوية لطبقة عمال المدن المتزايدة بسرعة . فبالنسبة لهؤلاء المعجبين لم يكن انخفاض المستويات التى تمكنت بنى بال كبير مطلقا . فالمهم هو المجهود الذى يبذل فى رفعها ودعم « الثورة » ، بهذه الطريقة ، وجعل الاتحاد السوفيتى قويا إلى الحد الكافى للوقوف فى وجه خطر الحصار الرأسمالى ، ثم مع الوقت إلى منافسة مستويات الدول الرأسمالية المتقدمة والتفوق عليها . وصحيح أن هذه هى الروح التى كان الكثيرون من الاشتراكيين يعجبون بها فى الاتحاد السوفيتى (عجبا عبقيا — وكان إعجاب بعضهم أكثر حتى بسبب أن الحياة هناك بدأ أنها تنهيه وسيلة الحياة البطولية مثل أعلى لم يمدوه فى الحركات الاشتراكية فى بلادهم . « عالم والعرق » فى العالم الشيوعى لم يؤد إلى تفوز مثل هؤلاء المراقبين بل على النقيض أدى إلى إثارة إعجاب لم تكن الإنجازات التى تحت فعلا جديدة به فى ذاتها . ولكن عند ما تحول الاتحاد السوفيتى إلى التجميع على نطاق كبير فى الريف ، كحالة ضخمة فى بث الاشتراكية فى أذهان ذلك العدد الهائل من الفلاحين وتحويل أساليبهم الزراعية إلى أساليب اشتراكية ، انقشر النقد من أولئك الذين وقف العداء الإيماني من النظام بأكله ورفضوا أن يروا فيه أى شئ طيب إلى المراقبين من ذوى الآمال الطيبة الذين راعتهم القسوة التى تم بها التجميع وكذلك أزعجتهم نتائج من ذبح الحيوانات بالجله وسوء الإدارة الواضح فى مزارع الدولة التجريبية الهائلة . وكانت الحاجة الكبرى فى أوكرانيا وبعض المناطق الأخرى ، التى عزيت إلى السطة فى تنفيذ التجميع بعدما عزيت إلى فشل المحصول ، عاملا كبيرا فى تحول العاطفين فى الغرب وإثارة صلف

مضاد على من أطلق عليهم « الكولاك » الذين كانوا الضحايا الأول . ومع ذلك فقد ظل قدر كبير من الحطب الذي خلقته ثورة ١٩١٧ والنجاح الذي لا مراء فيه في التنسية الصناعية موجودا حتى ١٩٣٩ بين الطبقات العاملة في البلاه الغربية وبين أولئك الذين اعتبروا الاتحاد السوفيتى الزعيم الطبيعى للصراع ضد الفاشية .

ولكن في العشرينات الأخيرة كان هناك من يوجهون نقدا شديدا إلى الاتحاد السوفيتى بين الشيوعيين كما بين أولئك الذين أنادتهم بقوة الروس في تنفيذ سياساتهم . ومنذ اللحظة التى أبعد فيها تروتسكى عن السلطة ، أو على الأقل من اللحظة التى أخرج فيها من روسيا ، حظيت آراؤه بالتأييد بين جماعات أقلية في بلاد كثيرة . ولم تستعمل عبارة « التروتسكية » كتهمة مشينة ضد أى شيوعى خارج وقت ضد النظام الذى يفرضه ستالين على أى أساس تقريبا ، لم تستعمل بهذا المعنى ، إلا فيما بعد ؛ ولكن التروتسكيين الأول ، الذين كانوا فى الغالب من أنصار تروتسكى وليسوا بمجرد خصوم لستالين ، سرعان ما صار لهم بعض الأثر المدمر على النظام الجهادى الموحد الذى كان الكومنترن يتطلبه من الشيوعيين الأجانب . وكان من الطبيعى أن هذه الجماعات فى كثير من الحالات تضارفت مع الخارجيين الآخرين الذين كانوا قد انشقوا قبل ذلك على السياسات الرسمية — مثل « النقايبين الصناعيين » وجماعات اليسار الأخرى بمن ناصروا فكرة « سيطرة العمال الديمقراطية » . وكان الكومنترن فى مبدأ الأمر قد شرع يعمل على اجتذاب حركات « النقايبين الصناعيين » و « السندكاليين » و « مندوبى الورش » التى تمردت فى بلاد مختلفة ضد الأحزاب الاشتراكية القائمة ؛ وكان قد نجح فى ضم بعض هؤلاء العناصر وحملها على قبول مذهب خضوع النقابات تماما لسيطرة الحزب الشيوعى . إلا أنه كان بينهم عدد غير قليل من المتمردين بطبيعتهم ضد النظام الجهادى الذين وجدوا مفهوم « المركزية الديمقراطية » غير مستساخ . وفى الاتحاد السوفيتى كان مثل هؤلاء المتمردين يصفون بسرعة وقسوة أو ينفون ؛ ولكنهم فى البلاد الأخرى كانوا يبعدين عن متناول

« الحزب ، ولا سبيل إلى معارذهم إلا بالقنف الويل . وكلت بعضهم من القوضيين الذين استمروا في دعاياتهم داخل الجماعات القوضوية الصغيرة التي ظلت موجودة في كل باد تقريباً . وألف بعضهم ، كما في الولايات المتحدة ، أحزاباً شيوعية أو جماعات منشقة قصوة العمر ؛ واشترك بعضهم فيها بعد بدور إيجابي في الاستثناء الكبير في موضوع تروتسكي الذي كان على رأسه التريوي جون ديوي . بيد أنه ما من واحدة من هذه الجماعات استطاعت أن تثبت أقدامها على نطاق كبير ، وإن كانت هناك أحزاب تروتسكية ظهرت في الثلاثينات حتى في بعض البلاد الآسيوية . والواقع أنه لم يكن هناك مجال قط لحركة شيوعية منافسة تقوم في معارضة النفوذ المنظم العارم الكومنترن مع تأييد الروس له . فلم يكن من الممكن أن توجد أكثر من « شطابا » تتشاجر بعضها مع بعض ومع كل إنسان آخر ولا فالية لها إذ لم تكن لديها وسيلة لإسماص صوتها خارج بعض الدوائر الضيقة .

ومنذ اللحظة التي بلغ فيها النزاع الكبير بين ستالين وتروتسكي ذروته كان من السيرجدا مرة ما هي موضوع النزاع الحقيقي . وقد بدأ إلى حد كبير كما رأينا (١) بهجوم تروتسكي القائم على أسس سليمة ضد بيروقراطية الحزب الشيوعي بنفوذ ستالين . ولكنه سرعان ما شغل ميداناً أوسع من ذلك بكثير وحار محيراً عندما ظهر أن ستالين ، بعد سنوات قليلة من النزاع ، بنفذ بعض السياسات التي كان تروتسكي الداعية الأول إليها . فقد كان تروتسكي من أوائل من أكدوا خطر التقسيم أكثر مما يغني الفلاحين والضرورة التصوي لتصنيع لتقوية الطبقة العاملة الصناعية . ولكن ستالين هو الذي بدأ « خطة السنوات الخمس » الأولى بما تطوى عليه من تأكيد لاهمية التنمية الصناعية ، وهو أيضاً الذي بدأ سياسة التجميع الزراعي ، التي كان الهدف منها تخليص فائض من العمال للصناعة وتحويل الفلاحين إلى ما يشبه العمال الصناعيين . وصحيح أن تروتسكي ، بوصفه الداعية

للمذهب « الثورة الدائمة » ، كان أول من قال إن « الثورة » لا بقاء لها في روسيا إلا إذا اتسع نطاقها وصارت « ثورة عالمية » ، في حين أن ستالين سرعان ما جعل من نفسه الداعية الرئيسة لفكرة « الاشتراكية في بلد واحد » . وأيا كان الأمر فإن ذلك كان اختلافا حقيقيا يهوم ، في حالة ستالين ، على إدراك أوضح لأن الأمل في حدوث ثورة مبكرة في البلاد الرأسمالية المتقدمة قد اختفى . بيد أن هذا الاختلاف ، برغم أهميته الجندرية في تشكيل سياسة السوفيت بعدمتهف العشرينات ، لا يفسر الوحشية التي طاردها الحزب الشيوعي السوفيتي والكومنترن كل من أمكن اتهامه بأنه وقف في صف تروتسكي أو بالعمل متأثرا بنفوذه . وصار من الواضح أكثر فأكثر أن الخلاف الحقيقي هو بين المفهوم التوحيدي لما أطلق عليه « المركزية الديمقراطية » ، التي كانت تمنى في الواقع السيطرة على الحركة الشيوعية بأكملها من مركز واحد بواسطة فئة حاكمة من الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، والمفهوم المنافس لحركة تعمل ، بلاريب ، في ظل نظام مركزي جهادي ، ولكن تصل إلى سياساتها بواسطة المناقشة الحرة بين أعضاء الحزب العاملين — حرة داخل الحزب حتى اللحظة التي تتخذ فيها القرارات الحيوية فعلا . وقد ظلت هذه القضية هي القضية الأساسية حقيقة ، ولكنها كانت محتبنة إلى حد كبير تحت كتلة من القضايا المختلف عليها التي تجب مواجهتها ، وأكثر من ذلك تحت ثقل الاتهامات التي وجهها أنصار ستالين دون تخرج إلى تقادم والإساءات التي لفظوها بها اسم تروتسكي — عندما لم يستطيعوا القضاء عليه تماما .

وفي أثناء أن كانت هذه النزاعات تستجمع قواها داخل الحركة الشيوعية كان « أنصار الوسط » معرضين كإينا للهجوم الشديد من ناحيتين ، من أنصار الاشتراكية الإصلاحية وأنصار الشيوعية الثورية . وقد كان « الوسط » في ١٩١٩ ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، في مركز صعب بصورة متزايدة . وكانت قوته الرئيسية في البلاد التي كانت فيها الديمقراطية الاشتراكية قوة كبرى قبل الحرب — وبخاصة في ألمانيا وإيطاليا . وبالنسبة للفرق

الاشتراكية الأخرى فانها كانت أقوى ما تكون في النمسا ، التي لم تعد عاصمة
 لإمبراطورية متعددة الجنسيات ولكن مجرد دولة صغيرة تكاد تكون ألمانية
 خالصة تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة ومتنوع عليها بواسطة غزاتها أن تجد
 علاجاً لمشاكلها في الاتحاد مع الجمهورية الألمانية الجديدة . وإنه لما يدعو إلى
 النهضة حقاً ، بالنظر إلى هذه الأوضاع ، في النمسا بعد الحرب أن الشيوعيين
 فشلوا في إحداث أى انقسام جدى في وحدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي .
 فقد ظل العمال النساويون ، وهم في معظمهم في فينا ، الحمر ، وبعض المحافظ
 الصناعية الأخرى الأقل أهمية ، مخلصين كلهم تقريباً للحزب القديم واستطاعوا ،
 لبان السنوات الأولى للجمهورية ، السيطرة على الشؤون السياسية . ولكن بمجرد
 أن أتبع الوقت الكافى للمناهضين للاشتراكية لإعادة تنظيم قواهم بعد قلبات
 الثورة النمساوية صار من الواضح أن الاشتراكيين ، مهما كانت سيطرتهم على
 فينا ، لا يستطيعون الحصول على أغلبية في البلاد كلها وعليهم أن يختاروا بين
 الائتلاف مع خصومهم الرئيسيين ، الاجتماعيين المسيحيين ، على حساب القسليم
 في آمالهم في تحويل النمسا إلى بلد اشتراكي وبين التمازل عن نصيبهم في الحكم
 في المركز للحفاظ على استقلالهم والاستمرار في القيام بدعايتهم لا يقبلهم
 أى تحالف مع اليمين السياسى . ولم يكن ذلك مجرد اختيار مؤقت ؛ لأن النمسا
 الصغيرة التي قامت بعد الحرب تألفت في الواقع بحيث يظل هناك صراع دائم
 بين عاصمة أضخم مما ينبغي هي فينا ، والجزء الزراعى من البلاد الذي لم يستطع
 الاشتراكيون التأثير فيه بصورة فعالة . وفي مبدأ الأمر كان يوجد داخل
 الحزب الاجتماعى المسيحى عنصر تقدمى من الفلاحين لم يجد الاشتراكيون
 صعوبة في العمل معه . بيد أن ثقل الكنيسة الكاثوليكية كله كان ضد هذه
 المجموعة ؛ وإلى اليمين من الاجتماعيين المسيحيين كانت هناك جماعات رجعية
 صراحة تسكره الجمهورية وتراودها أحلام تصفية الماركسيين الخونة واليهود وإما
 إعادة آل هابسبورج إلى الحكم أو إقامة مملكة بلا ملك على نخط هنتاريات تحت
 حكم هودنى .

وحيال هذا الوضع السياسى الذى لا مخرج منه لم يستطع الاشتراكيون
النسويون الحصول على أغلبية لحكم البلاد، ووجدوا أنفسهم مضطرين إلى
التكيز على الإفادة ما أمكن من سيطرتهم الراسخة في فينا. وقد استطاعوا فيها،
رغم العقبات الاقتصادية الهائلة، أن يقوموا بالمعجزات في تنمية الخدمات
الاجتماعية والعناية بالتسطلين وبناء مساكن الطبقة العاملة المشهورة والإبقاء على
الإيجارات منخفضة جداً، وكذلك في تشجيع الثقافة الشعبية. وقد ظل الاحتفاظ
بهذه السياسات، التى كسبوا بها أجيالاً إشادةً من كثيرين من الزوار الأجانب
ومن أهالى البلاد، إلى اللحظة التى وقعت فيها فينا، ولم تكن في أى وقت من
الأوقات متممة باليات الاقتصادى، صريعة للكساد الاقتصادى الكبير.
ومنذ تلك اللحظة أخذ مركز الاشتراكيين يضعف باستمرار وبخاصة بعد مقدم
هتلر إلى الحكم في ألمانيا. وحيال العنف المتزايد من جانب «الفرق النظامية»،
الرجمية وسيطرة الجناح الرجعى من الحزب الاجتماعى المسيحى على الحكم، كان
الاشتراكيون مرغمين باستمرار على الاختيار بين التسليم بثنازلات لتجنب قيام
حرب أهلية والصمود الذى من المؤكد أن يؤدى إلى حرب أهلية تنهت بجميع
فينا حتى الموت. وقد تراجعوا المرة تلو المرة إلى أن سقط في النهاية انجلترا
دولفوس، فوهرر الاجتماعيين المسيحيين، «الجمهورية الديمقراطية»، بمساعدة
«الفرق النظامية»، ثم لم يلبث نظامه هو طويلاً حتى قوضه الغزو الألمانى وضم
النمسا إلى الرايخ الثالث.

يبد أن القسم الأخير من هذه المسألة لا يمت إلى هذا المجال بل إلى الذى بعده.
أما ما معنا هنا فهو أن الحزب الديمقراطى الاشتراكى، من بين جميع الأحزاب
الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا، هو الذى بدأ فترة أكثر منه الأحزاب
بناءً وأفضلها تمثيلاً للهسلر غير الشيوعى.

وعلى هذا الأساس كان طبعاً عرضة لأقسى الحملات من جانب الكومنترن
ومن منظرى النية الشيوعية. وصارت «الماركسية النسوية» مصطلحاً يقسم
بالقوم المربين أولئك الذين اعتبروا «أنصار الوسط»، أشد خصومهم خطراً.

وتعرضت كتابات أوتو باور وكارل بنز عن الاشتراكية ومشكلة الجنسيات ، مع الأصرار على القومية الثقافية ، لحملات السخرية من جانب ستالين وتلامذته . واتهم النساويون بأنهم أعداء الماركسية الصحيحة ، وبأنهم خانوا إنجيل المادية وضلوا وراء آلهة مثالية كانت ، وماخ ، الغربة ، وبأنهم خانوا القضية إذ لم يسارعوا إلى مساعدة جمهورية بيلاكون السوفيتية في هنغاريا ، وبأنهم بعد ذلك لم يقفوا في وجه زحف الرجعية بقيادة شيل وستارميرج . وصحح أنهم عندما فشلوا نهائياً محاولتهم في بناء جسر بين الدولية الثانية والثالثة انضموا إلى «دولية العمال والاشتراكيين» الجديدة التي وُجدت بين «الدولية الثانية» التي عادت إلى الحياة بعد الحرب و«الدولية الثانية والنصف» أو «اتحاد قينا» الذي أقاموه . ولكن ماذا كان في وسعهم أن يفعلوا غير ذلك ؟ فلم يكن لهم مكان مطلقاً في الكومنترن الصارم الذي لا يقبل تقاماً ؛ ولم يكونوا في وضع يسمح لهم بالبقاء وحدهم . فخرج موقف النسا الدولي والأزمة السياسية الداخلية على السواء اضطرارهم إلى البحث عن الحلفاء أيتها وجدوم .

وكان المؤيدون الرئيسيون الآخرون «الوسط» في ألمانيا وفرنسا ، وكذلك - بمعنى آخر - في إيطاليا . وكان العامل الأساسي في بناء «الوسط» في كل من ألمانيا وفرنسا هو تمزق المشاعر ضد الحرب . فقد تكونت «الانقلابات» في فرنسا ، وعلى رأسها جين لونجيه حفيد ماركس ، و«الاشتراكيون المستقرون» الألمان - هاس وليديبور وديتلين و«مندوبو الورش» في برلين وعامة ريفشارد مولر - الوقوف في وجه «الاجتماعيين الوطنيين» من دعاة الحرب إلى النهاية المريعة الذين سيطروا على أحزاب «الأغلبية» الاشتراكية . وكان «الوسط» في فرنسا وألمانيا يضم في مبدأ الأمر عناصر صارت فيما بعد من عهد الحزبين الشيوعيين في ألمانيا وفرنسا ، ولكن كان يسيطر عليه في البداية اشتراكيو «متصف الطريق» بل ويضم بعض المنتسبين أساساً إلى اليمين - إذا استبعدنا دعوتهم للسلام . ومن الأمثلة البارزة على هذا الاتجاه اليميني في الدعوة إلى السلام المكافح القديم اصدواد برنشتاين زعيم حركة «التفج» الذي نشره أن ما ترك «الحزب

الاشتراكي الديمقراطي المستقل ، وعاد إلى « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » ، عندما احتلت قضايا ما بعد الحرب مركز الصدارة . وكانت هناك شخصيات مماثلة في « حزب العمال المستقل » ، في بريطانيا و« الحزب الاشتراكي » ، في الولايات المتحدة .

يبدو أن أحزاب « الوسط » ، وجماعاته كانت في الغالب أكثر يسارية بكثير من « الوطنيين الاجتماعيين » ، ولكنها لم تكن على اتفاق تام مع الشيوعيين بأي حال من الأحوال ، وكانت تراودها الآمال في توحيد حركة الطبقة العاملة العالمية حول سياسة تسمح بخلافات واسعة في التطبيق من بلد إلى بلد ، بدلا من اقسامها إلى فريقين متنافسين . فالفئة التي أطلق عليها « الدولية الثانية والنصف » ، لم تتم لتكون « دولية » قائمة بذاتها ، بل لتكون أداة لتوحيد الدولية الثانية والثالثة .

وفي ألمانيا كما رأينا انفصل « الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل » عن « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » ، أثناء الحرب ثم عاد ، لفترة قصيرة ، فاشترك معه في الحكومة التي أقيمت في ثورة ١٩١٨ ، سحب بعدها وزياده واستأنف استقلاله ولكن لم يلبث أن وقع في قبضة الشيوعيين في مؤتمر هال سنة ١٩٢٠ .

يبدو أن فريقا كبيرا انشق عندئذ وحاول الاستمرار « بالحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل » كحزب مستقل غير شيوعي ؛ ولكن لم يمض وقت طويل حتى وجد هذا الحزب أنه لا يستطيع المحافظة على نفسه في خضم الصراعات بين الشيوعيين والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، وفي سنة ١٩٢٢ وافق معظم أنصار « الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل » ، بالاقتران على العودة إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، ولم يتركوا وراءهم سوى مجموعة صغيرة ، بدعامة المجاهد القديم جورج ليدبور ، لم يعد لها أي قوة سياسية بعد إذ نبذت كلا من الشيوعية والحزب الديمقراطي الاشتراكي . وهكذا لم يعد « الوسط » ، في ألمانيا عمل كقوة منظمة ، وخلف الحركة الألمانية يمزقها الصراع المستمرين

الشيوعيين والجناح اليسارى المسيطر . ومن اليسر ، بسبب هذه النهاية ، القول بأن الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل فشل ، واستحق أن يفشل ، لأنه كان بلا أى برنامج أو سياسة واضحة أو عامة حقيقة ، بل كان مؤلفا من عناصر شديدة الاختلاف لا يوجد بينها سوى كراهيتها للاشتراكى الاغلبية . والواقع أن هذا الاتهام له ما يبرره إلى حد كبير . فالحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل كما كان قائما بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ كان تجمعا غير متناسق من أنصار الأسلوب البلماي ، متذمرين ومندوبى الورش والمتقنين الاشتراكيين ، يضمهم قنودهم من سياسات اميرت وسليدمان ، وأكثر من ذلك نوسكه ، ولكنهم فيما يتعلق باتجاهاتهم الإيجابية كانوا يخطون ميلا واسعا ، من المؤمنين بالأساليب البلمانية وبجمهورية ويمار إلى المعتدين بأن ثورة ١٩١٨ لم تقطع نصف طريقها وأنه من الضرورى الاستمرار بها بالعمل الثورى . وبعد مؤتمر هال تحول معظم أنصار هذا الاتجاه الأخير إلى الحزب الشيوعى ، فى حين حاول أنصار الأسلوب البلماي الاستمرار فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل الذى صار مجرد بقايا . ومن الأعداد الضخمة التى كانت تقف بين هذين الاتجاهين بصورة أو أخرى انصرف عدد كبير عن السياسة كلية : بحيث أن الوسط ، وإن كان قد بقي وصفه اتجاه ، لم يعد له أثر فعال ككتلة منظمة من الرأى العام . وفى ضوء الأحداث التالية صار من الواضح ، فى رأى ، أن الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل ارتكب خطأ مائتا بالدخول فى الحكومة فى ١٩١٨ دون أن يضمن لنفسه أى نصيب فعال فى السيطرة عليها . وعندما أدرك وزراء الحزب الديموقراطى الاشتراكى خطأهم وانسحبوا ، كان الأوان قد فات : إذ أن السلطة الحكومية كانت قد انتقلت فعلا إلى يد خصومهم ، وصارت المعارضة الشيوعية ، لامعارضتهم ، هى مركز الالتقاء الفعال لنشاط الجناح اليسارى . وقد ظهر ذلك فى مؤتمر هال الذى قضى نهائيا على إمكان قيام أى حركة وسط ، فعالة فى جمهورية ويمار .

أما فى فرنسا فقد اختلف سير الأحداث ، ولكن النتيجة كانت واحدة من

بعض التواحي . فقيها صارت ، الأقليات ، المناهضة للحرب أغلبية قبل نهاية الحرب ، وبدا لحظة أن ، الحزب الاشتراكي الفرنسي ، بزعامة لوتجيه سيصدر حزبا «وسطا» ، وأن «الوطنيين الاجتماعيين» المهزومين سيضطرون إلى إحتنا رؤوسهم داخله .

يبد أن دعاية الكومنترن أحرزت في فرنسا نجاحا أكثر بكثير منها في ألمانيا ، مما يرجع معظم السبب فيه إلى أنها استمرت تستحوذ على الجبهة الرئيسية من اليسار التقاني أو السندكل . وبمساعدة هذه العناصر استطاع الشيوعيون السيطرة على «مؤتمر الحزب الاشتراكي» والاستيلاء على أجهزة الحزب القديم ، وإن لم يسيطروا على أغلبية تمثليه في البرلمان . وكانت النتيجة أن أنصار الانسلوب البرلماني المناهضين للشيوعية أقاموا ، بتأييد الأقلية المهزومة ، «حزبا اشتراكيا» جديدا كان النفوذ المسيطر فيه ، ليس «الوسط» ، بل للجناح اليميني القديم الذي كانوا قد هزموه في ١٩١٨ . وكما حدث في ألمانيا صار هناك حزبان — الديمقراطي الاشتراكي والشيوعي ؛ ولكن في حين كان الديمقراطيون الاشتراكيون في ألمانيا يحتلون المركز الأول ويستمتعون بتأييد جبهة التقاييين ، كان الوضع معكوسا إلى حد كبير في فرنسا . فالشيوعيون الفرنسيون لم يصيروا فقط القوة السياسية المسيطرة ، تؤيدهم نسبة كبيرة من العمال اليدويين ، ولكن مع الوقت صاروا أيضا القوة المسيطرة في الحركة النقابية . وفي كلا البلدين لم يعد «الوسط» وجود كحركة فعالة .

ومع ذلك فإنه الموقف في فرنسا وفي ألمانيا كان مختلفا اختلافا جديدا ، لأن ألمانيا مرت فعلا «بثورة» ، من نوع ما ، في حين أن «الثورة» في فرنسا لم تكن حتى احتالا بعيدا في العشرينات . ويرجع السبب الأساسي في ذلك طبعا إلى أن فرنسا في ١٩١٨ كانت فعلا جمهورية ديموقراطية وراها تقليد ثوري قديم ، في حين أن ألمانيا كانت ، حتى نهاية الحرب ، دولة أوتوقراطية عسكرية يتطلب الأمر فيها التخلص من أسرة هوهرزن الحاكمة وأمراتها الحكم في الولايات

لما أقره من مساوىء ولمراضة الحلفاء المنتصرين وتكليف نفسها مع موقف ما بعد الحرب . فكان لابد للآلمان من « ثورة » شاموا أم لم يشاءوا : أما الفرنسيون ، وقد خرجوا من الحرب منتصرين ، فلم يكونوا فى حاجة لثورة — أو على أى الأحوال ، حتى إذا كان بعض الفرنسيين ثوريين من الناحية النظرية ويعتبرون « الجمهورية » البورجوازية عدوم الطبقي ، فإن هذه العناصر لم تفكر قط فى محاولة قلبها بوسائل العنف . ومن ثم ظهر فى فرنسا موقف عجيب وجدت فيه حركة ثورية قوية لارغبة لها حقيقة فى القيام بثورة . وكانت النتيجة ، التى تعد كرامة بالنسبة للشئون السياسية فى فرنسا منذ ذلك الوقت ، هى وجود حزب شيوعى قوى داخل الجمهورية لا يستطيع القيام بأى دور فعال فى الاستمرار « بالجمهورية » أو فى العمل ضدها — الأمر الذى أدى عمليا إلى حرمان قسم كبير من الطبقة العاملة من حقوقها الانتخابية باستثناء فترة قصيرة هى تجربة « الجبهة المتحدة » فى الثلاثينات وفترة أخرى أقصر منها هى فترة الحكم الائتلافى الذى ضم الشيوعيين بعد ١٩٤٥ .

وفى إيطاليا كانت هناك قصة أخرى مختلفة بلغت ذروتها بتدمير حركة الطبقة العاملة بأكملها — اليسار واليمين والوسط — على يد الفاشية فى كرامة لحقتها كلها . فى الوقت الذى انتهت فيه الحرب كان « الحزب الاشتراكي الإيطالي » يقف كما رأينا (١) إلى اليسار من الأحزاب الاشتراكية فى بلاد الحلفاء الأخرى بعد أن ظل باستمرار يمارض الحرب وقام بدور رئيسى فى المحاولات التى جرت أثناء الحرب لجمع قوى الاشتراكية الدولية ضدها . والواقع أنه يمكن القول بأنه لم يكن للاشتراكيين الإيطاليين جناح يمينى ، باستثناء فى بعض التقاطعات ، بعد أن تم طرد الجناح اليميني قبل ١٩١٤ . فقد كان توراتى ، الذى تولى منذ ذلك الوقت قيادة الجناح المستورى المعتدل فى الحزب ، من أقصار « الوسط » فى الحقيقة أكثر منه يمينياً بالمعنى المألوف للمصطلح . وقد أظهر « الحزب الاشتراكي الإيطالي » على الفور تماطفه مع الثورة البلشفية ولم يمتنع وقتا فى طلب الانضمام إلى السكومترون .

(١) انظر الفصل الحادى عشر — الجزء الأول من المجلد الرابع .

ولكن هنا بدأت المشاكل ، لأن الإيطاليين برغم رغبتهم في الانضمام إلى « الدولية » الجديدة لم يقبل معظمهم النظام الجهادى الصلب الذى فرضته أو تلقى الأوامر التى تحدد سلوكهم . وبصفة خاصة لم يرد سيراتى وزملاؤه من الزعماء ، وقد حصلوا على تأييد الحزب لسياسة يسارية متقدمة ، لإحداث انقسام فى الحزب بطرد المخالفين الذين طلبوا سياسة أقل عدوانية . فإذا كان تورأتى على استعداد للبقاء داخل الحزب للحفاظ على وحدته برغم اختلافه مع الاتجاه السائد فيه ، فإن سيراتى لم تكن لديه رغبة فى طرده هو أو مؤيديه من الحزب مع ما قد يترتب على ذلك من فقد الحزب لقسم هام من التأييد البرلمانى . فقد كان تورأتى يحتل مركزا كبيرا فى إيطاليا وفى الدوائر الاشتراكية فى البلاد الأخرى ، وكانت خدماته للاشتراكية الإيطالية عظيمة . ومن ثم فإن الحرب التى شنها الكومنترن منذ البداية ضد « الوسط » ، كما تضمنتها « النقاط الواحدة والعشرون » ، لم تلق ترحيبا من جانب الزعماء الإيطاليين الذين كانوا يحاولون المحافظة على وحدة الحزب ، وهم المعارضة التى قامت لهذا السبب بفور تقيدى من أى نظام جهادى مركزى . إذ أن السندكالية ، وكذلك الفوضوية ، كانت قوة حقيقية فى الحركة الإيطالية ، وكانت هناك رغبة شديدة ضد السلطة والسيطرة الماركزيتين . ومن ثم رفض الحزب الإيطالى « النقاط الواحدة والعشرين » ، ودخل فى نزاع طويل مع الكومنترن . وانشقت الأقليات التى فى أقصى اليسار وتحولت نحو لا كاملا إلى الشيوعية ؛ ولكن حتى هذه الأقليات لم تقبل نظام موسكو الصارم على طول الخط . بيد أن الكومنترن ظل على إصراره ؛ وكانت النتيجة انقساما ، لا بين اليمين ، ولكن بين اليسار .

وفى هذه الأثناء كان الاشتراكيون الإيطاليون يواجهون مصاعب متزايدة فى الداخل كما فى علاقاتهم الدولية . فهل يقومون بثورة إيطالية أم لا ؟ إذ كانت الدولة الإيطالية ضعيفة جدا بمقارنتها بحكومة فرنسا ، أو حتى بحكومة ألمانيا ؛ وفى الفترة التى تلت ١٩١٨ كان الحكم مشلولاً إلى حد كبير . ومع ذلك فبرغم أن الحكومات المناهضة للاشتراكية كانت أضعف من أن تحكم بصورة فعالة ، فإنه

لم تكن هناك إرادة ثورية موحدة من جانب خصومها . فعظم الاشتراكيين في
البرلمان كانوا على أكثر تقدير من أنصار الوسط ، وليسوا ثوريين ، وكانت
الحركة النقابية منقسمة على نفسها تماما بين دعاء العمل الفوري ودعاء الإصلاح .
هكذا بالإضافة إلى أنه كان هناك عاملان يحسب حسابهما ، هما الوطنيون
الرومانسيون بزعماء دانتزيو ، والحركة الفاشية التي لم تقبلور بعد والتي كان
مصدر وحيها هو الاشتراكي السابق موسوليني ؛ وكان في وسع كل من هذين الفريقين
أن يستغل المشاعر القومية المقهورة والضيق الناجم عن القلقة الاقتصادية والكساد .
وما كان احتلال المصانع لينجح إلا إذا كان الزعماء مستعدين لتقديم بعده إلى
قيام بثورة فعلا ؛ ولم يكن لدى معظمهم الثقة الكافية لعمل ذلك . بل حاولوا
بدلا من ذلك القيام بنوع من حرب العصابات أتاح لموسوليني ، بمساعدة المصالح
الاقتصادية الكبرى ، أفضل فرصة لبناء جيشه غير المشروع المؤلف من «الفئات»
و «الأوباش» ، واضطروا إلى التراجع أمامه شيئا فشيئا عندما التجأ إلى العنف ،
إلى أن بلغ من القوة حدا استطاع معه أن يقضى عليهم تماما ويقيم أول دولة
فاشية ، يواجهها من التنظيم الاندماجي وحاسها الوطني الشعبي . وفي مواجهة
هذه الديماغوجية المبتهلة من الناحية النظرية . ولكن الفعالة تماما من الناحية
العملية ، وجد الاشتراكيون من أي نوع أو جناح أنفسهم مرغبين على التراجع
المشين . وقضى على الاشتراكية الإيطالية قرابة جيل كامل ؛ ومع ذلك عندما
عادت ثانيا ، قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظهر نمط لا يختلف كثيرا عن
النمط القديم . من جناح ديموقراطي اشتراكي يميني صغير ، بزعماء ساراجلات ،
إلى حزب دروسط كبير ، بقيادة نيني ، إلى حزب شيوعي قوى ، بزعماء تولياتي .
وكان هذا الحزب الأخير أقوى بكثير من الشيوعيين الحاصل في فترة ما بعد
الحرب الأولى . ففي إيطاليا ، على خلاف فرنسا وألمانيا ، سيعود الوسط ،
إلى الظهور ثانية برغم أفوله طوال الفترة الفاشية الطويلة .

والواقع أن هناك عوامل في الموقف الإيطالي تفسر هذا الاختلاف .
فإيطاليا بلد منقسمة أكثر من فرنسا أو ألمانيا بكثير ، ففيه مناطق صناعية

متقدمة، في الشمال في الغالب، ولكن فيه أيضاً ريف فقير متخلف جداً وبخاصة في الجنوب. وهي كذلك بلد تاريخ الحكم البرلماني فيه ضعيف ومتقطع، بينما يوجد فيه تقليد قوى جداً من الصراع بين الكنيسة والدولة وبين الكنيسة وحركة الطبقة العاملة. وهي منطقة المشاعر المحلية القوية التي يصعب تنظيمها على نطاق قوى في الشؤون السياسية أو النقابية. ولاريب في أنه حدثت تغييرات كثيرة فيها منذ العشرينات؛ بيد أن هذه العوامل باقية وما زالت تحول دون وحدة الطبقات العاملة إما في قبول ضرورة العمل بالأساليب الدستورية عن طريق الجهاز البرلماني القائم، أو التكاتف على قلبه - لأنها لا تكاد تعرف ماذا تضع بدلا منه. فيستوى في ذلك إلى حد كبير الشيوعيون واشتراكيو نينى - نوع من الوسط، الذي لجأت إليه لعدم وجود شيء آخر، والذي يختلف عن أنواع الوسط، التي تحدث عنها فيما يتعلق بفرنسا وألمانيا ولكنه مثلها يقف أيضا بين الأسلوب الدستوري والثورة، كما تقف إيطاليا نفسها بين التصنيع والبدائية - بين تورين وأساليبها المتطرفة والجنوب الفقير الجاهل الذي يرتئ له.

وأخيرا، في بريطانيا، لم يصر الوسط، الذي كان يمثل الرئيسى في ١٩١٨ والسنوات التالية، حزب العمال المستقل، قوة فعالة قط. وقد كان هناك في الواقع بعد الحرب مباشرة قدر كبير من الاختيار اليسارى، وبخاصة في النقابات الكبرى؛ ولكنه فشل في الحصول على أى قدر من التأييد السياسى. فقد حدثت إضرابات كبرى في ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١، ومرة أخرى في ١٩٢٦ عندما جمع «الإضراب الكبير» ثانيا لفترة قصيرة قوى اليسار التي كانت قد هزمت في صراع المعدنين في ١٩٢١. ولكن لم يبد قط أن اليسار مسيطر على الموقف إلا بضعة شهور في ١٩٢٩ أثناء أن كانت الرأسمالية تحف في قفص الاتهام أمام لجنة سانكي للفحم،. وحتى في ذلك الوقت سرعان ما صار من الواضح أن السيطرة في «مؤتمر النقابات» وكذلك في حزب العمال راسخة في يد المودلين. كما أنه لم يكن هناك، حتى في ذروة الاضطرابات الصناعية في

١٩١٩ ، أى إشارة إلى نيات ثورية . وكان حزب العمال قد خرج لتوه من هزيمة على يد ائتلاف الويد جورج في الانتخابات العامة في ١٩١٨ ، ولكن ذلك لم يمنعه من قبول الأسلوب البرلماني كسياسة مقروءة وهو واثق كل الثقة من أنه لا توجد في البلاد حتى جماعة ثورية واحدة عليه أن يحسب حسابها . ولا شك في أن « فدرال المعدنين » وبعض النقابات الكبيرة الأخرى كانت تضغط من أجل مطالب بعيدة المدى في التأميم وفي « سيطرة العمال » ؛ ولكن حتى هذه المطالب لم تكن ثورية بأى معنى كان ، وعندما دعا « المعدنون » النقابات الأخرى إلى العمل الصناعي وتأيدهم لم لم تكن المطالبة تنصب على أى عمل ثورى ، بل على مجرد إضراب دستورى بحث - وحتى هذا المطلب لم يحظ بتأييد من بقية الحركة . وصحيح أنه كان هناك عدد من الجماعات الصغيرة التي سرعان ما نظمت نفسها في حزب شيوى ؛ ولكنها كانت قلة ضئيلة . وكأنت تعلم ، كما يعلم الآخرون ، أن قيام ثورة بريطانية أمر مستبعد تماما . وكان هناك أيضا يسار غير شيوى ؛ ولكنه لم يكن فى الغالب ثوريا من الناحية النظرية ، وأقل من ذلك عمليا . لقد كان يريد أن يكون حزب العمال أكثر اشتراكية وتصلبا ، وأن تكون النقابات أكثر صلابة ، ولكن بأمل التقدم بصورة أسرع نحو الاشتراكية بنير وسائل العنف فقط .

وكان المعروف عن « حزب العمال المستقل » ، إبان الحرب وبعدما أنه أشد يسارية بكثير من حزب العمال ، الذى استمر منضيا إليه برغم الخلافات حول السياسة . وإبان الحرب كانت تلك المجموعة الصغيرة من نواب البرلمان المرشحين باسم حزب العمال المستقل تعمل فى الواقع كحزب متميز وإن كانوا قد ظلوا معتبرين أعضاء فى حزب العمال .

وعندما انتهت الحرب وجد حزب العمال المستقل أن وضعه فى حزب العمال قد تغير تغيرا عميقا فتيحة لاستور حزب العمال الجديد الذى سمح ، لأول مرة ، بعضوية الأفراد وقرر إقامة تنظيم مستمر فى كل دائرة برلمانية ؛ وكذلك بسبب

برنامج حزب العمال الجديد ، العمل والنظام الاجتماعي الجديد ، الذي قيد الحزب بأهداف اشتراكية تطويرية واضحة . وحرمت هذه التغييرات حزب العمال المستقل من دعواه بأنه الممثل الوحيد للاشتراكية داخل الحزب ومن مركزه بوصفه التنظيم الواسع الوحيد المفتوح للاشتراكيين الأفراد . وكان عدد أعضاء حزب العمال المستقل قد زاد كثيرا أثناء الحرب ، وكان الأعضاء المجدد خليطا من دعاة السلام والاشتراكيين ذوي الميول اليسارية ؛ وثار داخله نزاعات كبيرة عندما حاول تحديد موقفه من مشاكل ما بعد الحرب ، فيما يتعلق بالاشتون الداخلية وفي الميدان الدولي . وكان أشهر زعمائه ، راساى مكدونالد ، على صلة وثيقة بالتغييرات التي حدثت في حزب العمال ؛ وابتداء من ١٩١٨ كان يعمل بوصفه شخصية بارزة في حزب العمال أكثر بكثير مما كان يعمل بوصفه زعيما لحزب العمال المستقل . أما فيليب سونن ، الذي ظل بعض الوقت يقصر نشاطه الرئيسي على عمله كرعي من زعماء حزب العمال المستقل ، فإنه كان يعارض بشدة كلا من الكومنترن وجميع صور المذهب الشيوعي ، والاتجاه اليساري الصناعات الذي كان له تأثير قوي على الأعضاء الشبان في حزب العمال المستقل .

ولما كانت زعامة حزب العمال المستقل تعتبر نفسها مثله «الوسط» فيما يتعلق بالنزعة الدولية في حركة الطبقة العاملة البريطانية ، فإنها سرعان ما دخلت في نزاع شديد مع الكومنترن حول «الدكتاتورية» و«التقاط الواحدة والعشرين» ؛ وانفصل عن الحزب جناح صغير ذو نزعة يسارية وانضم إلى الحزب الشيوعي . ولكن الكتلة الرئيسية للحزب ظلت متماسكة برغم الخلافات الشديدة حول «سيطرة العمال» وسياسة الأضراب . وبعد أن صارت هذه القضايا أقل إلحاحا بعد هزيمة المبعدين في ١٩٢١ أصبحت الخلافات بين حزب العمال وحزب العمال المستقل أقل وضوحا . وكانت مجموعة الكلايسايد ، أقوى عناصر حزب العمال المستقل ، مستثلة إلى حد بعيد عن إعادة مكدونالد إلى زعامة حزب العمال في ١٩٢٠ . يدافع من الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك سيؤدي إلى تقوية الجناح اليساري للحزب . وسرعان ما أصبحوا نجية أمل بعد تجربة وزارة العمال الأولى برئاسة مكدونالد .

في ١٩٢٤ وموقف حزب العمال إبان السنوات التالية ؛ وعند ما قامت ورادة مكدونالد الثانية في ١٩٢٩ وجدوا أنفسهم في معارضة حادة معها ، وبخاصة فيما يتصل بطريقة علاجها لمشكلة البطالة . وفي ١٩٣١ كان الموقف قد وصل إلى حد أن حزب العمال المستقل رفض التقييد بنظام اللجنة التنفيذية للعمال ، التي ردت على ذلك برفع نزع تأييد مرشحي حزب العمال المستقل للبرلمان . وأدت هذه النزاعات إلى انفصال حزب العمال المستقل فعلا من حزب العمال في ١٩٣٢ ، وصار المرشحون الفليون الذين انتخبوا للبرلمان في الانتخابات العامة التالية من حزب العمال المستقل يعتبرون ممثلين لحزب منفصل .

ومنذ تلك اللحظة لم يكن لحزب العمال المستقل أنصار كثيرون إلا في الكلايدسايد . وظل حزبا صغيرا في البرلمان حتى قامت الحرب العالمية الثانية ، ومازال موجودا حتى اليوم كنظمة اشتراكية مستقلة صغيرة ، ولكن لم يعد له من يمثل في البرلمان .

أما من الناحية الدولية فإنه انضم في البداية ، في أوائل العشرينات ، إلى دولية فينل الثانية والنصف ، ، وعندما اختفت هذه المنظمة صار منضما إلى دولية العمال والاشتراكيين ، الجديدة بوصفه هيئة منضمة لحزب العمال . وقام في العشرينات ، بإرائنا^(١) ، بحملة تأييد قوية للاشتراكية في عصرنا ، كان نفوذ كليفورد ألن وحياها الرئيسي . وبدأ فترة أنه قد استعاد نفوذه المفقود بوصفه الجماعة « الحمراء » الملتحقة بحزب العمال ؛ ولكن عندما تشاجر نهائيا مع حزب العمال في ١٩٣١ رفض قسم كبير من أعضائه أن يسيروا وراءه في الخروج من الحزب وتضافروا مع جماعات يسارية أخرى في حزب العمال في تكوين هيئة للدعاية الاشتراكية المتقدمة هي « الرابطة الاشتراكية »^(٢) . بيد أن تاريخ هذه الرابطة والجماعات التي تألفت منها تقع خارج نطاق الفترة التي يستوعبها المجلد الحالي .

أما الشيوعية فأنها ظلت طوال العشرينات قوة مهمة في بريطانيا . فلم يكن

(١) الفصل الثاني عشر - الجزء الأول من المجلد الرابع

(٢) الفصل الحادي عشر - الجزء الثاني من المجلد الرابع

« الحزب الشيوعي البريطاني ، يمثلون تهربا في البرلمان ، ولم يستطع أن يفوز بسوى بضعة مقاعد قليلة في انتخابات الحكم المحلي . كالم يستطع أن يكسب أى نفوذ ذى قيمة في الانتخابات برغم ما بذله من جهود في هذا السيل عن طريق « حركة الأقلية » التى يدل اسمها نفسه على تأكيد لضيق نطاق دعوتها . وكان من الطبيعي أن يكون إخفاق الشيوعيين أقل ما يكون بين المتعطلين وفى مناجم الفحم بين المعدمين الذين يتألمون تحت وطأة المزايم المتتالية . ولكن حتى بين هذه الجماعات كان نفوذهم محدودا جدا . وقد صار كبيرا إلى حد ما فى الثلاثينات نتيجة للكساد الاقتصادى وصعود الفاشية ؛ ولكنهم لم يحققوا حتى فى ذلك الوقت أية شعبية جماهيرية . وكذلك « الوسط » ، برغم أن أنصاره كانوا أكثر ، فإنه ظهر فى العشرينات كاتجاه داخل حزب العمال أكثر مما كان حركة مستقلة منظمة ؛ لأنه لا يمكن القول بأى حال بأن الجناح اليسارى لحزب العمال يأكله على صلة بحزب العمال المستقل ، ولأن حزب العمال المستقل نفسه كان كله يساريا أو وسطا كتلة واحدة ، برغم حلة الاشتراكية فى صغرنا . وكان الدور الذى قامت به الحركة البريطانية فى الشؤون الاشتراكية الدولية حتى ١٩١٤ ، برغم أنها انضمت إلى الدولية الثانية ، صغيرا ومنعزلا باستثناء ما قام به كير هاردى؛ واحتفظ هذا الجناح إلى العزلة النفسية بعد ١٩١٨ ببعض قوته ، برغم أن دور حزب العمال ومؤتمر النقابات فى دوليات ما بعد الحرب كان أكبر . فالعمال البريطانيون اعتبروا العمل البرلمانى قضية مسلما بها باعتباره الأسلوب السياسى الأساسى ولم يتجاوزوا حدود سياسة الدفاع البحتة فى الشؤون الصناعية ، هل الأقل بعد ١٩٢٦ ، ومن الناحية الدولية اعتبروا من أكثر الحركات العمالية والاشتراكية فى العالم اعتدالا ومسألة بما فيهم فى ذلك السكند نافيون — باستثناء النرويجيين فترة ما — والبلجيكيون والهلنديون . وقد دفعهم انحراف مكدونالد وسنودن وبعض الزعماء القليلين الآخرين فى أزمة ١٩٣١ إلى اليسار سياسيا فترة قصيرة ؛ ولكن زعامتهم لم تخرج قط من أيدي المعتدلين ، الذين كان أبرز شخصية فيهم ، بعد خروج مكدونالد وسنودن ، هو آرثر هنترسون .

وقد اتجه مهندسون ، الذى كان المنظم والمنشى. الأول لحزب العمال الجديد فى ١٩١٨ ، إلى الشؤون الدولية أكثر فأكثر إبان العشرينات ، وبخاصة إلى محاولات بناء عصبة الأمم كقوة فعالة من أجل السلام ونزع السلاح بالاتفاق الدولى . وقد جعلته هذه المشغوليات بمنأى إلى حد ما عن النشاط اليومى المتعلق بالسياسة الداخلية ؛ ولكن نفوذه كان كبيرا ، وكان يستخدم باستمرار فى جانب المحافظة على تماسك الحزب بالجمع بين الاعتدال فى السياسة ورفض الدخول فى مفاوضات ، إلا إذا أرغم على ذلك ، مع أولئك الذين يدعون إلى سياسة أكثر جهادية .

والاستمرار فى محاولة تحليل الاتجاهات « الوسط » فى الدول الرئيسية أكثر من ذلك بتوسيع نطاقه عملية فيها رتبة مرفقة . وقد حاولت أن أبين فقط كيف ولماذا تمزق اليسار غير الشيوعى والوسط ، برغم أنه بدأ بضع سنوات بعد ١٩١٧ أنهما يحظيان بتأييد كبير فى كثير من البلاد ، واضطرا إلى الرجوع فى الغالب إلى منظمات يسيطر عليها الجناح اليمى الإصلاحى ، كما حدث فى فرنسا وألمانيا ، أو انتهى أمرهما تماما ، مع منافسيهما ، كما حدث فى إيطاليا وفى ألمانيا والنمسا بعد ذلك . وكان هذا يعنى على النطاق العالمى استمرار التسابق بين الشيوعيين من ناحية والديموقراطيين الاشتراكيين الذين ينجذب فيهم الاتجاه اليمى من ناحية أخرى ، كما تمثل فى الدوليتين المتنافستين ، وأن وجهات النظر المتوسطة لم تجد فى الغالب أى تعبير عن نفسها إلا على نطاق قوى ، إذا لم تكن قد أخذت تماما ، ولم تجد أى مركز للالتقاء دوليا .

والواقع أن كثيرين ممن كانوا « وسطا » ، لما كان « الوسط » موجودا كقوة منفصلة ، وجدوا أنفسهم يتجهون إلى حد كبير إلى اليمين أكثر عما كانوا يريدون حقا عندما اضطروا ، بعد إذ نبذهم الشيوعيون ، إلى العودة إلى أحضان الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية التى يسيطر عليها الجناح اليمى . وحتى أولئك الذين احتفظوا ببعض المفاصل اليسارية وجدوا من الميسر أن يحدثوا أى أثر فعال ؛ وأدى الهجوم المستمر من جانب الشيوعيين عليهم إلى القضاء تدريجيا على اتجاهاتهم

اليسارية ودفنهم إلى قبول زعامة اليمين ، ثم إلى التسليم الكامل لليمين في كثير من الحالات . فليس من السهل نفسيا الاحتفاظ بمشاعر أخوية تجاه أشخاص يهاجون المرء باستمرار وينبئون إليه ؛ وكانت إساءات الشيوعيين شديدة جدا ومن نوع مثير . وهكذا كسب الجناح اليميني تأييد كثير من أنصار الوسط حتى برغم إرادتهم ؛ وصار الوسط ، وإن لم تطفئ جذوته تماما ، مجرد تيار غير فعال لرأي أقلية حتى على النطاق القومي في معظم البلاد .

وقد ظلت الاشتراكية ، طوال الفترة التي يستوعبها هذا المجلد ، حركة أوروبية أساسا باستثناء صورتها الشيوعية .

وقد بذل الشيوعيون فعلا جهودا كبيرة لتوسيع نطاق نفوذهم في قارات أخرى ، وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وظهروا في هذه البلاد أساسا في مظهر أعداء الرأسمالية الامبريالية والحكم الاستعماري الصريح أو المتخفي . وفي هذه المرحلة لم يكن في أفريقيا شيء تقريبا يعتمدون عليه حتى كبدية . وقد صادفوا بعض النجاح في استراليا ونيوزيلاندا في النقابات ، ولكنهم أخفقوا تماما في بناء أية حركة سياسية فعالة . وفي الجهة الآسيوية بدا بعض الوقت أنهم يحرضون ، بمساعدة وجود الاتحاد السوفيتي كدولة آسيوية إلى جانب كونها أوروبية ، قدما ملحوظا في الصين ، على أساس تعاونهم مع الكيومنتانج .

ولكن بعد موت سان يات سن الفجائي وانه الزحف الشمالي ، لقوات الكيومنتانج بقيادة شيانج كاي شيك انقلب عليهم شيانج وطرد المستقاربين الروس وقضى بسرعة على الجناح اليساري في الكيومنتانج ، وبذلك فقد الشيوعيون ما كانوا قد كسبوه ولم يعد لهم نفوذ إلا عن طريق ما بقى من حرب العصابات التي يقوم بها ماو تسي تونج وزملاؤه من الزعماء وتحمل فيها الفلاحون ، لا العمال الصناعيون ، وطاء الصراع . وفي أماكن أخرى من آسيا استطاع الشيوعيون دعم جمهورية منغوليا تحت سوكياتور (١٨٩٢ - ١٩٢٣) وشوينا السونج (١٨٠٥ - ١٩٥١) كدولة تدور في فلكهم ، وأن يعملوا على بعض التأييد

في أندونيسيا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا ؛ ولكن الاتجاهات التي أحرزوها كانت محدودة جداً ؛ وحتى في الهند ، التي كانت لا تزال تحت الحكم البريطاني بعد إصلاحات مونتاجو - شلر فورد ، لم تحرز الشيوعية ، وعلى رأسهم ن. روى بوصفه ، نظرها الرئيسي ، تقدماً يذكر في مواجهة نفوذ غاندي المسيطر . والمؤتمر الوطني الهندي ، . وصحيح أن الاشتراكية غير الشيوعية في الهند في العشرينات كانت أقل حتى من ذلك - والواقع أنه لم يكن لها وجود تقريباً حتى ظهر « حزب المؤتمر الاشتراكي » في العقد التالي . وفي أواخر العشرينات بدت الشيوعية الآسيوية قوة مستهلكة تقريباً : ولكنها بدأت تقتشم قليلاً تحت وقع الكساد العالمي ؛ بيد أنها لم تصر قوة ضخمة إلا عندما خلقت الحرب العالمية الثانية الظروف لفورة جديدة للزعة القومية الآسيوية ضد السيطرة الأمبريالية .

وكذلك لم تحقق الشيوعية نجاحاً كبيراً ، رغم جهود الكومنترن ، في أمريكا اللاتينية إلى أن جاء كساد الثلاثينات فشد من أزرها في دعوتها . ففي بيرو ، وفي غيرها ، قامت حركة « أبريستا » على دعوة الفلاحين والبورجوازيين الأقل شأناً ، إلى جانب العمال الصناعيين ، وكانت أكثر ملاءمة للظروف السائدة أكثر بكثير مما كان في وسع الكومنترن أن يتوقعه في بيونس آيرس والمراكز القليلة الأخرى ذات الصناعة النامية . فضلاً عن أن التعاليد السندكالية والفوضوية كانت لها في أمريكا اللاتينية جذور عميقة في كثير من قطاعات البروليتاريا وشمير هبات قوية في وجه ما أطلق عليه « المركزية الديمقراطية » والنظام الجهادي الحزب اللذين تعالجهما الفلسفة الشيوعية .

وحتى في المكسيك كانت هناك فترة توقف طويلة بعد ثورة سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ولم يصبح النفوذ الشيوعي كبيراً إلا بعد الفترة التي يستوعبها هذا المجلد ؛ في حين كان كل ما استطاع الشيوعيون تحقيقه في الولايات المتحدة هو قيام عدد متكاثر من الشيع الضئيلة التي شغلت بالاعتال فيما بينها بحيث لم تعد لديها أية طاقة تتركسها لمهمة اجتذاب أى قطاع كبير من الطبقة العاملة

الأمريكية ، وهي أصلا مهمة مستحيلة . ولكن في وسع الكومنترن دائما أن يثقل
في اجتماعاته بجموعة مختلطة من المندوبين من بلاد خارج أوروبا ، ولكن هؤلاء
المندوبين لم يمثلوا في الغالب أكثر من أنفسهم قريبا ، برغم أنه كانت هناك
أعداد كبيرة من المنفيين الذين تم تدريبهم في موسكو ثم أعيدوا إلى بلادهم
ليقوموا بالدعوة .

وأبا كان الأمر فإن الشيوعيين حاولوا فعلا ، في جهودهم ضد الدول الرأسمالية
السكبرى ، أن يجعلوا من الشيوعية قوة ذات نفوذ على في القارات الأخرى كما
في أوروبا : أما الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فإنها من ناحيتها لم تحاول
مطلقا قريبا أن ترضى على مذهبها أى معنى أو تطبيقا عالميا . ولا شك أن حزب
العمال البريطانى منح تأييدا مرزدا للهنود في مطلبهم الخاص بالحكم الذاتى ؛ ولكن
دعاهم لم يصلوا إلى حد التفكير في استقلال الهند — وأقل من ذلك فيما يتعلق
بانفصال الهند عن الإمبراطورية البريطانية . وكان الاشتراكيون الفرنسيون
ينظرون إلى الجزائر على أنها جزء من فرنسا لا تختلف عن الأجزاء الأخرى
إلا في أنها تضم قسما كبيرا من السكان الخاضعين من أصل غير أوروبى ، وإلى
مراكش وتونس والهند الصينية على أنها أقاليم تحكم من فرنسا ، مع قدر ضئيل
من المشاركة من جانب أقلية من السكان الوطنيين الذين اصطبغوا تماما بالصبغة
الفرنسية .

كالم يكن هناك عند نهاية الحرب العالمية الأولى أية جماعات ذات قيمة في
المناطق المستعمرة والمناطق غير النامية الأخرى يستطيع الاشتراكيون غير
الشيوعيين أن يقيموا معها صلات بسهولة . ففلسفتهم الاشتراكية التطورية دفعتهم
إلى التفكير ، لافى ثورات أو انتفاضات في المستعمرات ، بل على أكثر تقدير
في قدم تدريجى نحو صور محدودة من الحكم الذاتى يمكن أن تتلام مع الحكم
الاستعمارى ، أو تتفق معه . في البلاد المستقلة سياسيا — في تعاون سلى مع
المستعمرين الأجانب وتحفظ فيها حكوماتها بنوع ما من النظام . إذلا كانوا

ينفرون من الثورة في بلادهم فاتهم جنحوا إلى عدم تجهيزها في المناطق المستعمرة
 أو شبه المستعمرة ؛ وحتى عندما كانوا نظريا ضد التمييز العنصرى وعدم المساواة
 العنصرية - ولم يكونوا جميعا كذلك - كانوا يفكرون في زوال هذه الشرور
 تدريجيا لا بالانقلاب . وبالإضافة إلى ذلك كان كثير من الاشتراكيين يحسون بنفور
 شديد من النزعة القومية ، التي كانت في بلادهم هم تمثل نقوذا رجعيا وعسكريا
 في الغالب . ولم يفرقوا بين النزعة القومية في البلاد المستقلة والخرجات المماثلة في
 البلاد الخاضعة للحكم الأجنبي . ولم يكونوا بأى حال مستعدين لانتهاز أية فرصة
 تقريبا ، مثل الشيوعيين ، لاثارة المشاكل في وجه الدول الرأسمالية الكبرى
 بالوقوف إلى جانب أية حركة وطنية تقريبا تقاوم سيطرتها . وأقول « تقريبا »
 لأنه حتى الشيوعيين ، وبخاصة بعد تجربتهم مع الكيومتانج ، كانوا حذرين تجاه
 الحركات الوطنية التي وقعت موقف العداء السريع من حركة الطبقة العاملة أو
 عملت على تدميرها بنداوات فاشية أو شبه فاشية . وكانت هناك تفرجات كثيرة
 في سياسة الشيوعية في تعاملها مع الحركات الوطنية المختلفة ، وبخاصة في أمريكا
 اللاتينية ؛ وفي البلاد التي تسودها الزراعة لم يكن من اليسير مطلقا إيجاد وسيلة
 للتوفيق بين الأصرار على الثورية البرولتارية البحتة والتحالف مع الحركات
 المناهضة للأجانب التي كان التأييد الرئيسى الذى تغطى به ، أو على الأقل ضمانها ،
 من الطبقات الوسطى . وقد صار التوفيق أسهل في الثلاثينات عندما أصبحت
 معارضة الفاشية هي المحرك الأساسى للسياسة الشيوعية الدولية فترة ما ؛ ولكن
 حتى في ذلك الوقت كثيرا ما كان التوفيق صعبا .

وأيما كان الأمر فإن الشيوعيين حاولوا فضلا ، طبقا لمفاهيمهم ، أن يوجهوا
 نداءهم على نطاق عالمي ؛ في حين أن الديمقراطيين الاشتراكيين وأحزاب العمال
 حذروا حتى عن محاولة ذلك . وكان زعماء الدولية الثانية بعد إعادتها إلى الحياة
 قد بدلوا بأن أطلوا أن الاشتراكية والديمقراطية - التي كانوا يمتنون بها
 الحكم البرلماني - لا يمكن أن يفرقا ، ووضموا « الديمقراطية » و« الديمقراطية »
 في وضع التناقض السريع كأساس لنزاعهم مع الكومنترن . ولكن حتى إذا

كان ذلك ملائماً إلى حدكاف الظروف في غرب أوروبا بعد ١٩١٨ فإنه لا يصلح أساساً يقيح لهم وسيلة للوصول إلى شعوب لم تألف الحكم البرلماني قط ، حتى إذا كانت هذه الشعوب متحلقة اقتصادياً إلى حد يجعل فكرة دكتاتورية البروليتاريا لا معنى لها عملياً بالنسبة لهم . فقد جعل الاشتراكية شيئاً لا يمكن الوصول إليه بأى طريقة عملية ، على الأقل فترة ما ، إلا في البلاد المتقدمة التي تعيش في ظل نظام الحكم البرلماني ، وبذلك صار الديموقراطيون الاشتراكيون لا يملكون بالنسبة لقسم كبير من العالم شيئاً يمكن تقديمه - بل وبالنسبة لقسم كبير من أوروبا كذلك . فالواقع أنه كان في بلاد البلقان وبعض البلاد في شرق أوروبا التي تمحورت مؤخرًا من حكم الأجانب - مثل بولندا - جماعات من الاشتراكيين الذين اضطبغت اشتراكيتهم بالصبغة الغربية ، وكان معظمهم من المثقفين الذين يمكن أن توجه إليهم الدعوة على هذه الأسس ؛ ولكن حتى في مثل هذه البلاد لم تكن دعوة الديموقراطية البرلمانية تعني كثيراً بالنسبة للجماهير التي لم يمض وقت طويل على معظمها حتى كانت تواجه اضطهاداً تحت صورة أو أخرى من صور الحكم الأوتوقراطي المفروض بالقوة . وهكذا صارت الديموقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية ، الديموقراطية ، في العشرينات انجماً محدوداً بالبلاد البرلمانية الأكثر تقدماً في الغالب ، وفقدت طابعها الأوسع شمولاً والتي كانت قد أعلنت ، على الأقل ، تأييدها لها في الدولة الثانية قبل الحرب .

ولست أقول إن هذا هو السبب الرئيسي في أن الاشتراكية غير الشيوعية فشلت في سنوات ما بعد الحرب في أن يكون لها أى أثر فعال خارج أوروبا الغربية والوسطى . فهناك سبب أكثر أهمية وهو أن الحركات القومية الناهضة ، في المناطق التي كانت تحت الحكم الإمبريالي ، كانت بالضرورة في المراحل الأولى تحت سيطرة البورجوازية والمثقفين الذين أتى معظمهم من بين صفوفها ، وأنه حتى البورجوازيين والمثقفين الذين تعاطفوا مع الطبقات الأكثر حالاً اعتقد معظمهم أن الأمل أكبر بكثير في العمل على بناء حركة وطنية متحدة منه في تحطيم الحركة الوطنية شذراً بقيادة تمرد من الفقراء ضد الأغنياء . وكان هذا الاتجاه سيئاً

حتى إذا كان الاشتراكيون المناهضون للشيوعية بذلوا أى مجهود حقيقى فى فكيف إنجيلهم لحاجات الشعوب الناضجة وغير النامية — الأمر الذى لم فعلوه كإرأينا. ولما كانوا قد أخفقوا فى ذلك فإنه لم يكن هناك أى سافر لقيام حتى حركات ديموقراطية اشتراكية ضعيفة فى معظم البلاد التى يتعلق بها الأمر ؛ ولم تبدأ الاشتراكية غير الشيوعية يكون لها أى سجل فى هذه المناطق ، باستثناء أفكار قلة من الأفراد المنزولين قريبا ، إلا فى الثلاثينات تحت تأثير الكساد العالمى . وهذا هو السبب فى أنه لم أفسح فى هذا المجلد مكانا لثو الاشتراكية خارج البلاد المتقدمة والاتحاد السوفيتى ، وإن كان قد يبدو مع ذلك لبعض القراء أنى خصصت لها مكانا أكثر مما ينبغى بالنسبة لما هناك من حقائق يمكن تسجيلها .

لقد حاولت فى المجلد السابق ^(١) أن أبين أن الحركة الاشتراكية فى البلاد الغربى الكبير الوحيد خارج أوروبا ، الولايات المتحدة ، كانت قد بدأت تنهبو حتى قبل ١٩١٤ ، بمرءة من الثو السريع على نطاق صغير فى العقد الأول من القرن . وقد ربطت هذا المربوط بحقيقة أن الاشتراكية الأمريكية كانت ، طوال فترة نموها ، مذمبا مستوردا إلى حد كبير حملته إلى الولايات المتحدة موجات متعاقبة من المهاجرين الأوروبيين ، وبحقيقة تالية هى أن سيل المهاجرين جنح ، ما دام مستمرا فى التدفق دون قيود ، إلى قسم الطبقة العاملة الأمريكية إلى مجموعتين — أولئك الذين اتهجروا بالطريقة الأمريكية فى الحياة ، واكتسبوا وضع العامل الماهر ، والمهاجرون الأحدث عهدا الذين جاءوا فى الغالب من الأجزاء الأقل نموا فى أوروبا وكان معظمهم يعمل فى الأعمال الأقل مهارة وفى مستويات معيشية أقل كثيرا . وحالت هذه العوامل كثيرا دون قيام حركة قارية متحدة وكذلك دون أى تجمع حول الاشتراكية من جانب الجماعات التى تأملت تماما ، والتى تتمتع بأجور أفضل نسبيا ، المنضمة إلى الفيدرال الأمريكى العمل . فضلا عن أنه بعد الحرب أدت القيود على الهجرة إلى انخفاض معدل الوافدين من أوروبا والتعجيل بأقلية الموجودين فى الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون الذين تجمعوا حول الشيوعية فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ يضمون نسبة

(١) انظر الفصل الحادى والعشرين — الجزء الثانى من المجلد الثالث .

مرتفعة من المهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية - وبخاصة من روسيا ؛ أما القسم غير الشيوعي من الاشتراكية الأمريكية فقد سيطر عليه بصورة متزايدة المهاجرون من أوروبا الغربية ، وكانوا في الغالب أقدم عمدا في الولايات المتحدة - بما فيهم نسبة مرتفعة من اليهود . ولم تكن أى من هاتين المجموعتين معدة لتوجيه دعوة فعالة إلى الهجرة الكبرى من العمال الأمريكيين في ظروف العشرينات ؛ وعند ما أثار الكساد الكبير في الثلاثينات قدرا كبيرا من المشاعر المناهضة للرأسمالية ، لم تأخذ هذه المشاعر صورة اشتراكية ، برغم أنها أدت قريبا لزيادة كبيرة في حجم التأييد الشيوعي وشبه الشيوعي . والواقع أن الأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية في غرب أوروبا لم يكن لديها ما تقدمه للعمال الأمريكيين أكثر من الآسيويين أو الأفريقيين . فأنجيلها ، الذي صيغ في ضوء موقفها الخاص ، لم يكن ملائما للظروف في الولايات المتحدة .

فإلى أى مدى يمكن أن نعتبر هذا قدراً موجهاً إلى الديمقراطية الاشتراكية بعد ١٩١٨ ؛ يتوقف ذلك بالضرورة على مفهوم القارىء عن جوهر الاشتراكية كذهب . فبالنسبة للباركسيين الديمقراطيين الاشتراكيين السنيين ، مثل كلوتسكى ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المذهب الاشتراكي أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق عملاً إلا كرحلة تالية ضرورية لنظام رأسمالي نام . فقد نظروا إلى الرأسمالية والتصنيع المتقدم باعتبارهما شرطين سابقين ضروريين لثورة بوليتاريا قوية مؤهلة لتولي السيطرة على المجتمع بنفسها . وأحسوا بأن الثورة البلشفية خطأ من أساسها لأنها أدت إلى الاستيلاء على السلطة بواسطة حزب يمثل ، على أكثر تقدير ، بوليتاريا غير ناضجة في بلد لا زالت الزراعة فيه هي السائدة . وعلى هذا الأساس لا بد إما أن تنهار وتحول إلى ألقاض ، أو أن تتحول - إذا استطاعت المحافظة على نفسها - إلى طغيان شمولي لا يتفق مطلقاً مع المبادئ الاشتراكية . وإذا كان كلوتسكى مصيباً في هذا الرأي - وحتى إذا كان مصيباً إلى حد ما فقط - فإنه ينبى على ذلك أن الاشتراكية بمفهومها الصحيح لا يمكن أن يكون لها معنى مباشر إلا بالنسبة للبلاد القليلة نسبياً التي كانت قد وصلت فعلاً

إلى المستوى المطلوب من القوة الرأسمالية . فاشتراكية كلوتسكى لا يمكن ، بطبيعتها ذاتها ، أن تكون منجها عالميا ، أو أن تحظى بأناصار على نطاق عالمي ، إلا بعد أن تكون أساليب الرأسمالية المتقدمة قد عمت كل البلاد . ولا ريب في أن كلوتسكى كان مقتنعا بأن ذلك هو ما سيحدث في المدى الطويل — ألم يقتبا باستمرار بالاختفاء الحتمي لفئة الفلاحين وزيادة التركيز في المشروعات الرأسمالية ؟ — وأن بروليتاريات البلاد المتقدمة تستطيع ، بتحقيق الاشتراكية في هذه البلاد ، قيادة العالم كله والتجهيل إلى حد كبير جدا بالتصنيع في كل مكان . ومع ذلك فلم يكن لديه ما يقوله الشعوب ، أو العمال ، في البلاد الأقل نموا إلا أنها يجب أن تقتطر دورها وأن تمر بمرحلة التنمية الرأسمالية باعتبارها مرحلة ضرورية في الطريق إلى الاشتراكية .

وتقوم وجهة النظر هذه على مفهوم عن الثورة الاشتراكية المثبتة باعتبارها متقع حتما ، في بلد بعد بلد ، كلما بلغت الواحدة منها المرحلة المناسبة . ومقابل ذلك وضع الشيوعيون ، وبخاصة في مبدأ الأمر ، فكرة « الثورة العالمية » الواحدة التي لا تجزأ والتي متقع ، في بلد بعد بلد تبعاً للرحلة الاقتصادية التي بلغتها كل منها ، بل بمجرد أن تصل الرأسمالية العالمية ، التي اعتبرت نظاما واحدا وإن كان مركبا ، إلى النقطة التي تجعلها فيها متناقضاتها الداخلية ، كما تنبأ ماركس ، غير قادرة على المحافظة على نفسها أو على تحقيق التقدم الاقتصادي المستمر .

ومن وجهة النظر هذه بدأت « الثورة » في روسيا كجهد مصادقة تاريخية تقريباً بدلا من أن تبدأ في أي بلد أو أكثر من البلاد الرأسمالية المتقدمة . وكان ما حدث هو أن أضعف حلقة في سلسلة الرأسمالية تحطمت ؛ وهيا ذلك الفرصة التي من الواضح أن واجب البروليتاريا في كل مكان أن تقهرها بالانضمام إلى الثورة وتحولها إلى تمرد عالمي ضد الحكم الرأسمالي . فلم يكن شعار « عمال العالم . . . اتحدوا » ، يعني مجرد أن عمال كل بلد عليهم أن يساعدوا عمال البلاد الأخرى ، بل أنه يوجد في الحقيقة طبقة عمال واحدة دعاها الداهي إلى القيام بعمل موحد ضد عدو واحد لا ينقسم هو النظام الرأسمالي العالمي .

وكن هذا الموقف ، كما أثبتت الحوادث ، غير واقعي ؛ بيد أنه أتاح على الأقل
 الشيوعيين إنجيلا يستطيعون التبشير به ، كدعوة إلى العمل ، في كل مكان وليس
 في أقلية من البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وبدا إنجيل الديمقراطية الاشتراكية بجانبيه ، خارج هذه الهللا ، إنجيلا
 بلا دعوة ، بل وفي حالات كثيرة غير ذى موضوع بالنسبة للظروف المحلية .
 وعندما شرع ستالين ، وقد خاب أملة في قيام الثورة العالمية ، سرعا ، في العمل
 على بناء « الاشتراكية في بلد واحد » ، فقد على الفور جزءا من الطابع العالمي
 للدعوة الشيوعية ؛ لأنه اضطر عندئذ إلى دعوة العمال في البلاد الأخرى إلى العمل
 على الدفاع عن « الاتحاد السوفيتي » بدلا من العمل من أجل « الثورة » لحسابهم
 الخاص . ولكن حتى عندما ضعف النداء الشيوعي هكذا ، كان الديمقراطيون
 الاشتراكيون لا يزالون بلا إنجيل عالمي الدعوة يضعونه مقابل الشيوعية ؛ إذ
 ما كانوا طبعيا يستطيعون دعوة عمال البلاد الأقل نموا إلى العمل على الدفاع
 « عنهم » ، كما لم يكن في وسع عمال البلاد الأخرى أن تفعل أى شيء دفاعا عنهم
 إذا دعوا إلى ذلك . ففي ألمانيا اضطرت الديمقراطية الاشتراكية إلى القيام
 بصراعها ضد الفاشية ، أو التسليم لها ، دون مساعدة من البلاد الأخرى ، متقدمة
 أو متخلفة ؛ لأنه كان من الواضح أنها تقاقل ، أو لا تقاقل ، في معركة خاصة بها
 لا بالبروليتاريا كطبقة عالمية النطاق .

والواقع أن هذا الموقف كان حتميا . فإن مفهوب الاشتراكية البرلمانية
 ينطوي بالضرورة على القيام بالحملة من أجل الاشتراكية على نطاق قوى أساسا ،
 وعلى أساس استقلال كل وحدة اشتراكية قومية ، بحيث تكون لكل منها
 حرية تكيف نفسها مع المطالب الانتخابية داخل بناء الدولة وجو الرأي العام
 القوي . وما كان من الممكن أن يكون الموقف غير ذلك إلا إذا كانت « عصبة
 الأمم » قد قامت كدولة فوق الدول تملك السلطة التشريعية العليا على جميع
 أعضائها ووسيلة تنفيذ سلطاتها ؛ ولم يكن طبعها هناك أمل في قيام أية « عصبة

فوق الدول ، عمليا في مواجهة قوة المشاعر الوطنية والضعف النسبي للتضامن العالمي الذي يقوم على طبقة أو على المشاعر الإنسانية . فالديموقراطية الاشتراكية لم تخطو على تجميع البرامج الاشتراكية لتناسب الفرص الانتكاسية لحجب ، بل كذلك على وضعها على أسس قومية تتفق وظروف كل بلد ، لقد استبعدت أى نوع من البرامج الدولية الموحدة للعمل مثل ذلك الذى قبله الشيوعيون على أنه من مبادئ الثورة العالمية .

وليس هذا بمثابة القول إن الشيوعيين كانوا على صواب والديموقراطيين الاشتراكيين على خطأ ؛ لأن الإنجيل الشيوعي الخاص « بالثورة العالمية » ، أيا كانت طبيعته ، كان غير واقعي تماما . إذ أنه يقوم على افتراضين خطأ تماما — الاول أن الرأسمالية العالمية قد قربت نهايتها ، والثاني أن عمال العالم ، إن لم يكونوا قد نضجوا فصلا للعمل الثوري . فهم سيمضون كذلك بلا استثناء تقريبا بمجرد كشف الغطاء عن حقيقة زعماتهم الخوذة بواسطة الشيوعيين وبذلك ينصرف عنهم أتباعهم . والواقع أن الرأسمالية ، بعد انتعاشها العجيب في العشرينات ، اقتربت فعلا من تحقيق النبوءة الأولى بسلوكها القبيح حيال الكساد الكبير — الذى تخلصت مع ذلك من آثاره إلى حد كبير قبل ١٩٣٩ بمدة . ولكن النبوءة الثانية أثبتت الأحداث خطأها تماما ؛ لأن العمال بدلا من أن ينفذوا « الخوذة الاجتماعية » التفت نسبة كبيرة منهم في البلاد المتقدمة حولهم أكثر من ذى قبل بسبب هجمات الشيوعيين وسبابهم .

يبد أن هذا أيضا لا يعنى أن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا على حق فقد ضيقوا ، بدافع من عدائهم للشيوعية إلى حد كبير ، نطاق الاشتراكية بحيث صادرت مذهبها لغرب أوروبا في جوهره أكثر منه مذهبا عالميا ، وأخفقوا في حمل أية رسالة إلى الجماهير في المناطق المستعمرة وغير النامية ، بل وإلى أى شخص ليس في مركز يسمح له بالسير مطمئنا في الطريق البرلماني . وقد واجهت الديموقراطية الاشتراكية عاقبة ما انطوت عليه من قصص في الثلاثينات ، عندما

غزا النازيون ألمانيا وشرعوا في اجتياح أوروبا ، وعند ما تحولت البطالة بفعل الكساد الكبير إلى سرطان يخنق قوى العمال . ولم تستطع أن تبرز أى تقدم فى هذه الفترة إلا فى بلاد قليلة جدا محظوظة بصورة خاصة مثل الدانمارك والسويد . أما فى البلاد الرأسمالية الكبرى فإنتها ، على أحسن الأحوال ، انطلوت ساكنة أمام العاصفة حتى جاءت الحرب العالمية الثانية فأناحت لها سيلا الهرب .

ولقد كان سخط الاشتراكيين فى سكندنافيا أحسن منه بكثير فى البلاد الغربية الأخرى إبان سنوات ما بعد الحرب . وصحيح أنهم لم يستطيعوا الحصول على أغليات مطلقة فى البرلمانات المختلفة إلا فيما بعد ؛ ولكنهم أحرزوا فعلا انتصارات انتهازية كبيرة وكانوا فى مركز سمح لهم بتأليف عدة حكومات أقلية بتأييد من العناصر التقدمية إما بين البورجوازيين أو صغار الفلاحين . وكانت الأحزاب الاشتراكية السكندنافية بصفة عامة معتدلة ولم تحاول تطبيق النظام الاشتراكي : فقد ركزت جهودها أساسا على استصدار تشريعات اجتماعية تقدمية وتحسين نظام الضرائب والضغط من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لتوفير العمل للبتطلين عن طريق الاشغال العامة . وفى النرويج وحدها ، تحت تأثير ماريش ترانمايل ، انتهج حزب العمال فترة سياسة يسارية متعبلية دفعته إلى أحضان الكومنترن - ثم لم يمض وقت طويل حتى دفعته إلى الانفصال عنه عندما رفض قبول أوامر الكومنترن فيما يتعلق بقسميه شتونه .

أما فى السويد والدانمارك فبرغم أنه قامت حركات وأحزاب يسارية إبان الحرب أو بعدها ، فإن أتباعها كانوا قلة فقط ، واحتفظت الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية بنفوذها السائد . وفى السويد صار الزعيم الديموقراطى الاشتراكي هالمار برانتج وزيرا للبالية فى وزارة ائتلافية منذ ١٩١٨ ، ولكنه استقال بعد بضعة شهور ثم عاد إلى الحكم ثانيا فى ١٩٢٠ على رأس وزارة اشتراكية كلها لم تبق فى الحكم سوى ستة شهور فقط لعدم تمتعها بأغلبية فى البرلمان . وتولى برانتج الحكم ثانية فى العام التالى ، وكان لا يزال بلا أغلبية مطلقة ، واحتفظ بمركوه حتى

وفاته في ١٩٢٥ باستثناء فترة قصيرة واحدة . وعندئذ حل محله زميله ريشارد سانلر (ولد ١٨٨٤) ، ولكنه هزم في ١٩٢٦ ، وكان السبب الرئيسي في هزيمته هو قضية إعاقة المتعطلين . وبعد ذلك ظل الاشتراكيون في المعارضة إلى ١٩٣٢ ، ثم أرجعهم وقع الكساد العالمي إلى الحكم تحت الرعاية المحنكة لير آلين هانسون (١٨٨٠ - ١٩٤٦) الذي ظل في الحكم بقية الثلاثينات واستطاع أن يضع قسما كبيرا من برنامج حزبه المعتدل في جوهره موضع التنفيذ لأول مرة .

وفي نفس الوقت كان الديموقراطيون الاشتراكيون الدانماركيون قد اشتركوا منذ ١٩١٦ ، بزعامة ثورفالد ستاونتج (١٨٧٣ - ١٩٤٣) ، في وزارة ائتلافية تحت رئاسة الراديكاليين . وفي الانتخابات العامة في ١٩٢٠ و ١٩٢٤ زادت قوتهم كثيرا ؛ وفي ١٩٢٤ تولى ستاونتج الحكم على رأس وزارة من الديموقراطيين الاشتراكيين وحدهم ، وظلت هذه الوزارة في الحكم طوال العامين التاليين برغم أنها لم تكن تملك أغلبية . وفي ١٩٢٦ تعرض الاشتراكيون لنكسة انتخابية صغيرة وعاد إلى الحكم ائتلاف يميني ؛ ولكنهم استطاعوا العودة إلى الحكم ثانية في ١٩٣٠ ، وكان الراديكاليون يؤيدونهم هذه المرة . ومنذ ذلك الوقت ظل ستاونتج في الحكم رئيسا للوزارة حتى الحرب العالمية الثانية .

وفي النرويج ظل حزب العمال بعد انفصاله عن الكومنترن ، في المعارضة حتى ١٩٢٨ . وعندئذ أُلِفَ وزارة اشتراكية بأكملها ، بوصفه أكبر حزب وإن لم تكن لديه أغلبية مطلقة ، ولكنها هزمت على الفور تقريبا عندما تقدمت باقتراح حاسم لإعادة توزيع الثروة . وتأكدت هزيمتها في الانتخابات العامة في ١٩٣٠ التي اتهم فيها خصومها بأنها تريد إدخال البلشفية . وعندئذ تولى الحكم ج. ل. مونيكل ، على رأس ائتلاف مناهض للاشتراكية ، إلى ١٩٣٢ ، ثم سقطت حكومته بسبب فشلها أساسا في اتخاذ أى إجراء حاسم لعلاج مشكلة البطالة . وعندئذ تولى حزب العمال الحكم برئاسة جوهان نيجارد سفوله (١٨٧٩ - ١٩٥٢) ، وظل في الحكم بعد ذلك طوال الثلاثينات .

ويرى ما قلناه الآن أن الإنجازات الإيجابية الرئيسية للاشتراكية السكندنافية تمت في الثلاثينات وكانت إلى حد كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي ضاعفت المطالبة بالأمن الاجتماعي والعمل الإيجابي على زيادة مقدار العمالة . والواقع أن البلاد السكندنافية تأثرت أقل من معظم البلاد الأخرى بالآزمة لأن صادراتها الرئيسية لم تتأثر كثيرا . بيد أنها عانت إلى حد كاف لجذب عدد كبير من الأعضاء الجدد إلى الأحزاب الاشتراكية ؛ وصارت هذه الأحزاب عندئذ في مركز سمح لها بالقيام بعمل فعال لأن المقبات لم تكن مما لا يمكن التغلب عليه . وكانت الأسس التي قام عليها هذا العمل الناجح في سبيل إقامة « دولة الرفاهة » قد وضعت طبعاً من قبل ؛ ولكن إلى أن حل الكساد لم تكن لدى الأحزاب الاشتراكية سوى فرص محدودة جداً لوضع سياساتها موضع التنفيذ . بيد أنها كانت تتقدم باستمرار تقريباً في النفوذ إبان العشرينات . ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للديموقراطية الاشتراكية السكندنافية تمت إلى المجلد التالي وليس الحال من هذا المؤلف . ففي الثلاثينات لم يقتصر الأمر على أن كثيراً من الاشتراكيين اعتبروا السويد موضع تقدير خاص بوصفها الداهية إلى « الطريق الوسط » ، وأنها أثبتت أنه يمكن إنجاز تقدم واسع نحو « دولة الرفاهة » دون توسيع نطاق المشروع الاشتراكي أو الهجوم مباشرة على الأنظمة الرأسمالية ، بل إن كثيراً أيضاً من التقدميين غير الاشتراكيين اعتبروها كذلك . وقد كانت موضع إشادة حتى قبل ١٩٣٢ ، عندما كان الديمقراطيون الاشتراكيون يتلسون طريقهم نحو غزو السلطة السياسية مستفيدين أساساً من الانقسامات بين خصومهم ودون أن تنوقها نسيا الحركة الشيوعية التي لم يعد لها أنصار كثيرون قط بعد انفصال التروميجيين عن الكومنترن . بيد أن الموقف في سكندنافيا كان من نوع قريب ؛ لأنه بمجرد أن تخلصت هذه البلاد من الدسائير غير الديمقراطية التي استخدمت لإيقاف التقدم حتى ١٩١٤ ، تغلبت فيها بوضوح المشاعر الديمقراطية على المطالب الأرستقراطية أو الرجعية ، وكان من المسير على المصالح الرأسمالية أن تقاوم بصورة فعالة المطالب التي لم تحظ بتأييد العمال الصناعيين وحدهم ، بل ومعظم العمال من ذوي الياقات البيضاء

وكذلك ، من عدة وجوه ، صفاء الفلاحين . فالاشتراك السكتة نافذة ، وبخاصة في الدانمارك ، ولكن في السويد إلى حد كبير كذلك ، لم تتم على أسس من الصراع الطبقي البروليتارى ضد كل الجماعات الأخرى ، بل على أساس من الإصلاحات التى تنمو إلى تقليل التفاوت الاجتماعى والاقتصادى ، دون ما أى تركيز على التشريك إلا فى حدود بعض الاختكارات الرئيسية القليلة .

ففى كل من الدانمارك والسويد كانت القوة الكبرى الحركة التعاونية بين المستهلكين والفلاحين من العوامل التى دعمت هذا الاتجاه نحو تشريع الرفاهة بدلا من التشريك ، فى حين أن التحالف الوثيق بين الأحزاب الاشتراكية والتغابات ، وكذلك منظمة أصحاب الأعمال المتهاكمة تماما ، اتجه إلى العمل على كبح جماح الجهاد الصناعى .

والحقيقة أنه لم توجد ظروف مماثلة لهذه فى الدول الرأسمالية الكبرى ، أو حتى فى البلاد الصغيرة الأخرى فى غرب أوروبا . فقد كان السويديون والدانماركيون والنرويجيون فى مركز يسمح لهم باختيار طريقهم الخاص فى الغالب ؛ ولكن فى معظم البلاد الأخرى لم يكن الطريق مفتوحا أمام الأحزاب الاشتراكية لتحذو حذوهم . فى جميع هذه الحالات كان أمام الاشتراكيين عدو أقوى وأخطر بكثير يقاقلونه ؛ وفى معظمها ، وإن لم يكن فيها كلها ، كان على الديمقراطية الاشتراكية الإصلاحية أن تواجه أيضاً مصاعب أهد من جانب الجناح اليسارى الاشتراكى والشيوعى .

إذ أن الشيوعية كانت طوال العشرينات ، برغم سيطرة الاتحاد السوفيتى على الحكومتين ، قوة يسارية فعلا وليس قولاً لحسب . وكان هدفها الثورة وعلى رأسها البروليتاريا الممثلة فى الأحزاب الشيوعية وغرضها المباشر هو العمل على قلب الديمقراطية البورجوازية ، وبخاصة فى البلاد الرأسمالية الكبرى بأسرع ما يمكن . ولا ريب فى أن الشيوعيين كانوا قد بدأوا يفرسون فى النفوس درس أن واجب البروليتارى الأول هو الدفاع عن الاتحاد السوفيتى ضد

أعداته ؛ ولكن على أن يتم ذلك ، بقدر ما تسمح الظروف عملها ، بإثارة الثورات الشيوعية في بلاد أخرى أو ، في الاماكن التي يعد ذلك فيها مستحيلا استحالة واضحة ، بحرب لا هوادة فيها ضد زعماء الديموقراطية الاشتراكية بأمل انتزاع أنباهم منهم . فالجبهات المتحدة ، التي كثيرا ما ردها الكومنترن في العشرينات لم يكن المقصود بها جبهات متحدة من النوع الذي دعا إليه الشيوعيون في العقد التالي عندما اتجهوا باهتمامهم إلى محاولة بناء حركات مشتركة ضد الفاشية والنازية على أساس أوسع نطاقا . وحتى عندئذ حاولوا ، طبعاً ، تكوين هذه الجبهات تحت قيادتهم بقدر الإمكان ؛ ولكنهم كانوا على استعداد إذا تطلب الأمر للتعاون مع أى شخص يقف إلى جانب المقاومة الموحدة للدكتاتورين الفاشيين ، في حين كان أى تعاون مع الديموقراطيين الاشتراكيين ، إلا بهدف تدمير نفوذ زعمائهم ، يعتبر كفرا صارخا في العشرينات . ولم يتغير موقف الشيوعيين جذوياً حتى جلبت الأزمة الاقتصادية العالمية معها النازية هدلاً من الانهيار النهائي المترقب للرأسمالية ، وحتى عندئذ ظل معظمهم لا يريد الاعتراف بأنها يمكن أن تكون ؛ في قرارها ، أكثر من مجرد السهم الأخير في جعبة الرأسمالية التي قضى عليها بالتحلل تحت ضغط « متناقضاتها ، الحتمية » .

وعند النقطة التي تنتهى عندها قصة الاشتراكية في المجلد الحالى كانت الرأسمالية العالمية ، التي لم يعد لها وجود في الاتحاد السوفيتى - الذى لم تبلغ فيه الرأسمالية قط مرحلة متقدمة من النمو - تبدو للراقب السطحي وقد أفاقت أخيراً من قلقلة الحرب . فقد عادت جميع البلاد تقريباً إلى معيار الذهب - الأساس التقليدى لتبادل الدولى بين البلاد المتقدمة - ورغم أن هذه العودة أدت ، إلى مصاعب انكماشية وإلى البطالة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية أحسوا بأن من حقهم أن يهتوا أنفسهم بأنهم اجتازوا فترة الخطر الكبير دون أن تنشر « الثورة الاجتماعية ، خارج الاتحاد السوفيتى ، لأنه ورغم قيام ثورة في الصين فإنها لم تتحول إلى خطر هدام كما كان متوقفاً ولم تؤد إلى ربط الصين بالاتحاد السوفيتى - بل الواقع أن العكس هو ما حدث . ولا ريب في أنه كانت هناك

علامات كافية على أن هذا الاتعاش الرأسمالية معرض لاختار منذ اللحظة التي حدث فيها أول انهيار السوق المالي في نيويورك في ١٩٢٩ ؛ واستطاع المراقب الفاحص أن يرى مدى ضعف التوازن الحقيقي الذي يقوم عليه التبادل الدولي بعد الاتعاش . ولكن أيا كان الأمر فإنه قد بدا أن خطر « الثورة العالمية » ، بل وحتى خطر انتشار الصلابة بين الطبقة العاملة ، قد تراجع إن لم يكن اختفى . وبدأ أن الاتحاد السوفيتي ، وقد شرع في أولى محاولاته في التخطيط الشامل والتنمية الصناعية وانغمس في خطته الهائلة للتجميع الزراعي ، لم تعد لديه طاقة لإثارة المشاكل خارج حدوده لفترة ما ؛ كما أن فكرة قلب النظام فيه بالتدخل الأجنبي المسلح عدل عنها بلسكتاء لدى بعض المهوسين . وبصفة عامة بدا فعلا أن معظم العالم قد أخذ في الاستقرار تحت حكم النظام الرأسمالي الذي لا يختلف في أسسه من نظام سنوات ما قبل ١٩١٤ . لقد كان عدد الملوك أقل ، وعدد الناجحين البرلمانيين أكثر ، واتسع نطاق الحكم البرلماني الديمقراطي المسئول ، على الأقل رسميا ، إلى حد كبير ، ولا يقف في مواجهته جزئيا سوى انتصار الفاشية في إيطاليا والاتجاه نحو الحكم القسطنطيني والدكتاتورية الاضطهادية في شرق أوروبا وجنوب شرقها . وبدأ أن هذه التغيرات السياسية لم تحدث اختلافا كبيرا في الميدان الاقتصادي ، باستثناء بعض الأماكن المتناثرة ، برغم العودة إلى النزعة القومية الاقتصادية التي لم تستطع عصبية الأمم حيا لها شيئا سوى محاولة كبح جماحها عن طريق الهدنة الجركية ، التي لم تنجح تماما . وكانت المفاوضات مستمرة من أجل الاتفاق على إجراء في نزع السلاح ؛ ولم يبد أن هذه المفاوضات لا أمل لها في أي نجاح .

وفي الولايات المتحدة ، التي صارت المنطقة الرئيسية في تحديد الموقف الاقتصادي العالمي ، كان لا يزال هناك كثير من الأشخاص المفروض أنهم خبراء يتنبأون ، برغم حالة أسواق المال غير المستقرة ، بمستقبل من الرخاء غير المنقطع ، ويرفون عقيرتهم قائلين إن الشعب الأمريكي ليس في حاجة إلى « الثورة » ، لأنه مر بثورة

فلاحات المشاكل الأساسية وربطت صالح العمال برخاء طبقة أصحاب الأعمال برباط لا ينقسم .

وفي هذه الظروف لم يكن هناك سوى قلة قليلة في ١٩٢٩ ، أو حتى في ١٩٣٠ ، من لديهم أى تصور لدى ضخامة العاصفة المقبلة . فالشيوعيون استمروا طبعاً يتنبأون بأن الرأسمالية مصيرها الانفجار السريع تحت ضغط متناقضاتها الداخلية ، وأن « الثورة العالمية » تأجلت بعض الوقت فقط ولكنها لم تهزم . ولكن هذه التنبؤات كانت تعتبر في الغالب فروضا أولية وليست على أساس الملاحظة المباشرة للحقائق والاتجاهات ؛ وعندما جاء الكساد الكبير كان مفاجأة للشيوعيين لأقل من مفاجأة العالم الرأسمالي أو الديموقراطيين الاشتراكيين ، الذين كانوا مشغولين بوضع مشروعات تحسين بيئة المدى في الخدمات الاجتماعية والفرص الصناعية وفي توفير الأشغال العامة للبطالين . وبدأ إلى حد كبير أن انتفاضة ١٩١٧ الكبرى قد تم حصرها بنجاح في روسيا المتخلفة وأنها هزمت في بقية أنحاء أوروبا . ولم يكن لدى حكومة العمال التي تولت الحكم في بريطانيا بوضوح أية فكرة ساجدة عن الموقف الذي ستواجهه ، ووجدت نفسها عاجزة وبلا سياسة عندما انفجرت العاصفة في ١٩٣٠ و ١٩٣١ . ولم تكن حكومة مكدونالد طبعاً ، حيث لم تكن لها أغلبية خاصة ، في وضع يسمح لها باتخاذ سياسة اشتراكية جريئة على أى الأحوال ؛ بيد أن سجلها يدل بوضوح على أنها ما كانت لتفعل ذلك أو حتى لتستمع إلى النصيحة التي قدمها كل من مؤيديها اليساريين أو المجموعة التقدمية ذات النفوذ التي على رأسها ج. م. كينز . والواقع أن الأحرار من أتباع كينز خلالهم الجور تماماً في حملتهم من أجل انتهاز سياسة أكثر جرأة في معالجة البطالة . فإكان أى وزير مالية ، حتى من المحافظين ، ليدافع عن السياسة المالية الرأسمالية التقليدية بقدر مادافع عنها فيليب سنودن ؛ وما كان أى رئيس للوزراء ليواجه الموقف بصورة أكثر تردداً من مكدونالد ؛ وما كان أى مجلس وزراء ليقف مشدوهاً أمام الأحداث أكثر مما فعل مجلس وزراء مكدونالد عندما وجد نفسه في مواجهة أزمة لم يستطع معظم أعضائه أن يفهمها قط . إن حرب العمال

البريطاني ، الذي عرف بأنه أقوى الأحزاب الاشتراكية والعالية جميعا في العالم الرأسمالي وأوفرها استعدادا ، سقط من الحكم في ١٩٣١ محدثا دوبا ألقى شكوكا جدية على سلامة المدخل الديمقراطي الاشتراكي كله ، ولعله كان أتاح للشاعر الشيوعية فرصة ذهبية لو لم يكن الشيوعيون في نفس الوقت يتناولون المشكلة الألمانية بأسوأ صورة ممكنة .

قد كان أسلوبهم في تناول المشكلة أسوأ وقعا حتى من إخفاق حكومة العمال في بريطانيا . فقد أساء الشيوعيون والكومنترن فهم طبيعة النازية بشكل فاضح ، ولما كانوا على عداء مرير ضد الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، لسياسة التسليم المستمر للضغط الرجعي التي كان يتبناها ، ارتكبوا خطأ مميّتا بأن عاملوا الديمقراطيين الاشتراكيين على أنهم أعداؤهم الرئيسيون والانضمام حتى إلى النازي ضدّهم في مناسبات . وصحيح أن هناك من الأسباب الوجيزة ما يبرر قد السياسة الديمقراطية الاشتراكية تقداسديدا ، إذ سمحوا بأضعاف جمهورية ويمار أكثر فأكثر على يد هتلر وعلى يد العسكريين والوطنيين الرجعيين دون أية مقاومة . ولكن في الموقف الذي لا أمل فيه إلا في وحدة الطبقة العاملة كان حقا لا يقتصر أن ينضم الشيوعيون إلى أخطر القوى الرجعية بما لا يقاس . ولا ريب في أنه بما سهل هذه الحماقة أن كثيرين من النازيين كانوا شيوعيين سابقين تحولوا يأسا وخيبة أمل إلى صفوف النازية . ولكنها كانت مع ذلك حماقة لا يفتقر دفع من أجلها عمال ألمانيا ثمنا رهيبا . لأن القوة الدافعة وراء النازية لم تكن الرأسمالية ، برغم أنها حصلت طبعاً على مساعدات كبيرة من الرأسماليين . بل كانت الزعة القومية المدوانية والعنصرية التي ارتفعت إلى حد الجنون تحت ضغط الضائقة المادية والروحية ، وكان الأمل الوحيد في الانتصار عليها هو اتحاد كل من يمكن تجنيده في معارضتها في جهاد من أجل العقل والإنسانية ، وليس بمقابلتها بتعصب مضاد ينفر معظم من يمكن تجنيدهم ضدها ويستبعدهم .

والواقع أن « الثورة الألمانية » في ١٩١٨ كانت ، كما رأينا (١) ، المثال الكامل

للأسلوب الخطأ في القيام بثورة . فالإصلاحيون الذين لا يهدفون إلا إلى إجراء تغييرات تدريجية غير جذرية يستطيعون إلى حد ما أن يحملوا إلى البناء الجديد للجمعية القسم الأكبر من البناء القديم — أن يستخدموا الموظفين الحكوميين الموجودين والمحاكم ، وحتى ضباط الجيش القائم ، وإن كان الحد الذي يستطيعون الوصول إليه في ذلك لابد أن يتوقف على اتجاهات هذه الجماعات الاجتماعية . أما الثورة الحقيقية فإنها يجب ، لكي تنجح ، أن تغير الأوضاع من أساسها ، أو على الأقل أن تمرى تغييرا حاسما في تكوين الصفوف العليا في الإدارة والقضاء والقوات المسلحة ، ويجب أن تضع على الفور في المراكز الرئيسية أشخاصا يعتمد على تأييدهم للقضية الثورية . وبالنظر إلى الاتجاه الرجعي الشديد لكبار الموظفين الحكوميين والقضاة وطبقة الضباط في ألمانيا كان لابد من اقتراع سخطهم . ولا شك في أن ذلك كان عسيرا في بلد مهزوم في الحرب وتطلعت الأوضاع فيه بصورة تئيمية بسببها ، وكذلك معرض لخطر مستمر من التدخل العدواني بل وحتى الموت جوعا . ولكن إذا لم يتم ذلك فإن الثورة كان لابد أن تفشل وأن تستمد قوى الرجعية التي كانت غير منظمة قوتها وقتها .

وفي ظروف ألمانيا في ١٩١٨ — ١٩١٩ كان رفض البت في أى شيء يتعلق بالمستقبل إلى أن تنتخب « جمعية تأسيسية » في ظل نظام الانتخاب العام ثم تناقش وتقرر خطأ ميتا — وبخاصة أن الديمقراطيين الاشتراكيين أنفسهم كانوا بلا أى تصور واضح لما يريدونه وأن مثل هذه الأساليب كان من المؤكد تقريبا أنها ستؤدي إلى انقلاب يسارى سيرغم الحكومة الثورية على إطلاق النار على قطاع نشط من مؤيدي الثورة ، وبذلك يؤدي إلى انقسام الطبقة العاملة بصورة تؤدي إلى كارثة . وربما كان القائمون بالانقلاب مخطئين تماما في أنهم استسلموا للانفعال وقاموا بعمل لا محالة فاشل . وأنا أعتقد أنهم كانوا مخطئين ؛ ولكن ذلك لا يعنى زعماء الديمقراطية الاشتراكية الذين خلغوا هذا الموقف بأخطائهم الضمنية .

وكانت حقيقة الأمر طبعاً كارأينا أن إيرت وشـيـدمان وباقي زعماء « اشتراكيي الأغلبية » - وعددا كبيرا أيضا من « الاشتراكيين المستقلين » - كانوا « ثوريين » ، لا يارادتهم ، ولكن لأنهم لم يستطيعوا إلا أن يكونوا كذلك في الظروف في نوفمبر ١٩١٨ . فرائخ الموهترلن تحلل في فوضى ، وكانوا مضطرين إلى محاولة إقامة شيء ما بدله . وقد حدث هذا التحلل في ظروف مختلفة تماماً عن تلك التي تنبأ بها منظرو الديمقراطية الاشتراكية وجعلوا أتباعهم يتوقسونها . فقد كان هؤلاء المنظرون يتطلعون إلى استمرار التقدم الاشتراكي في التمثيل البرلماني حتى يبلغ ذروته في الحصول على أغلبية في الرايخستاج ، وعندئذ طالب هذه الأغلبية الإمبراطور بقبول دستور ديمقراطي وتولي السلطة بنفسها بطريقة دستورية . والواقع أن الاشتراكيين الألمان الذين لم يفكروا قط في موضوع ماذا يحدث إذا أمر الإمبراطور ، بدلاً من أن يقبل ، العسكريين بإلقاء القبض على النواب وأخذ في إطلاق النار على الديمقراطيين . فشل هذا الاحتمال كان أهمل على النفس من أن يؤخذ جدياً ، وبخاصة أن النقابات الألمانية دلف على أنها لا مرحب مطلقاً بفكرة أن تكون مسئولة عن قيام إضراب عام في أية ظروف . فقد أوضح زعماء النقابات بجلاء تام أن مسئولية الدعوة إلى إضراب عام لأي غرض سياسي يجب أن تكون مسئولة الحزب لا النقابات . وقد ظل موضوع مثل هذا الإضراب بلا جواب رغم أن كاوتسكي ، وكذلك روزا لكسمبورج ، بدلاً من بعض المحاولات لمواجهته ؛ أما موضوع ماذا يحدث إذا انهارت الإمبراطورية وانتقلت السلطة إلى أيدي رايخستاج لا يزال الاشتراكيون فيه أقلية فلم يمرض له بالبحث قط . وكانت هذه هي المشكلة التي أصبح يتعين على الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان أن يواجهوها فعلاً في ١٩١٨ . وكانت النتيجة أنهم لم يعرفوا ما الذي يفعلونه والتجأوا إلى محاولة إقامة جمهورية ديمقراطية مع ترك كبار موظفي الحكومة والقضاة في أماكنهم ، وكبار سادة الأرض والرأسماليين متمتعين بقوتهم الاقتصادية ، والضباط في مراكزهم ، ليساعدوهم أسماويطعنوهم من الخلف فعلاً .

ولا يعنى ذلك أن الألمان كان ينبغي عليهم أن يحاولوا في ١٩١٨ القيام بثورة شيوعية على النمط الروسى — من دكتاتورية البروليتاريا إلى نظام الحرب الواحد إلى بقية هذه العمليات . ففى ألمانيا كانت مثل هذه الثورة تحدث إهسااما فى المال بدلا من أن توحدهم ، وكانت لابد أن تفشل لأنها ، بصرف النظر عن عن أية عوامل أخرى ، ستؤدى إلى تدخل مسلح من جانب قوات الحلفاء .

بيد أنه كانت هناك سبل متوسطة مفتوحة أمامهم . فقد كان فى استطاعتهم استخدام سلطة الحكومة الاشتراكية المؤقتة فى إعلان تحطيم الضياع الكبرى فوراً ، وتشريك التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وكذلك — قبل أى شئ آخر — فى استبدال شاغلى المراكز الرئيسية فى جميع أنحاء الرايخ بأشخاص يعطفون على الثورة وعلى استعداد لخدمتها بأمانة .

ولم يتم شئ من هذه الأشياء إلا لأن الزعماء الديمقراطيين الاشتراكيين خشوا مقبعتها غصب ، ولكن كذلك لأنهم لم يريدوا إتمامها . فقد كانوا يخشون انهيار المجتمع القائم أكثر بكثير مما كانوا يؤملون فى نظام اجتماعى جديد حقيقى ؛ وبسبب هذه المخاوف خانوا الثورة وساعدوا على إيصال الجمهورية إلى نهايتها المحزنة .

وهكذا فإن كلا من الشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين انتهجوا سياسات خطأ فى حالة الطوارئ الكبرى بعد الحرب . فقد سمح الديمقراطيون الاشتراكيون لأنفسهم بأن يصيروا عبيدا للعقيدة البرلمانية بقدر ما صار الشيوعيون عبيدا للأسطورة الروسية . فالروس أنفسهم بعد أن قاموا بثورتهم بما يعتبر فى الغالب الوسيلة الوحيدة ، بمعنى واسع ، المفتوحة أمامهم ، لم يديتوا تقدير الموقف فى العالم الخارجى — وبخاصة فى البلاد الغربية المتقدمة — حسب ، بل أنهم أيضا حولوا أسلوب الحزب الجهادى إلى عقيدة حكم الحزب الواحد وسمحوا لما أطلق عليه « الديمقراطية المركزية » بالتدهور ، تحت تأثير ستالين إلى حد كبير ، إلى مركبة بلا ديموقراطية . ولم تظهر أسوأ آثار هذه الانحرافات إلا

في الثلاثينات ؛ ولكن قبل ذلك بوقته طويل كانت حملة الانتقام ضد تروتسكي نذيرا بما يطلب أن يحدث في القريب العاجل . ولقد بدت الحركة الاشتراكية منقسمة بصورة تؤدي إلى كلثة إلى اشتراكيين لم يعودوا حتى يهدفوا إلى تحقيق الاشتراكية واشتراكيين رفضوا الاعتراف بأنه يمكن أن تكون هناك طرق مختلفة نحو الاشتراكية في البلاد المختلفة ، ولا يعترفون إلا بطريق واحد — مجرد عاكلة ما اضطر الروس إلى القيام به في بلادهم . أما لاقعة التي لم تقع في أي من هذه الأخطاء فكانت عاجزة بلا حول في مواجهة تنديد الفريقين المتنازعين على السواء بها .

ومع ذلك فإن الثورة الروسية ظلت ، رغم الشرود التي أعقبتها داخليا وخارجيا ، إنجازا عظيما مجيدا . فالقيصرية التي قلبتها الثورة كانت حكما وحشيا يقوم على الظلم والظلم الذي وقف حائلا تماما بين الشعب الروسي والحياة الطيبة . بالنسبة للشعبين كما بالنسبة للفلاحين والعمال . لقد كانت بناء منفرا عنفا لم يعد له مكان وكان الأمر يتطلب قلبه واستبداله ، ليس بالفوضى البحتة ، ولكن بقوة كافية لقيادة الروس في العالم المعاصر . ولو كان البلاشفة أخفقوا في انتهاز فرصتهم عندهما حانت ، لكان من غير المحتمل مطلقا أن تستطيع أية جماعة أخرى أن تحتفظ بروسيا كتلة واحدة وأن تدفع المغيرين وأن تضع الأسس لاقتصاد متقدم ونظام ديموقراطي أكثر في المساواة في الفرص في التعليم والتدريب على فنون الإنتاج . وصحيح أن هذه الأشياء إنما تحققت في ظل البلاشفة بشن رهيب من المعاناة المباشرة واستخدام أساليب لا إنسانية شنيعة مع من اعتبروا أعداء الثورة ونمو جهاز سياسي خائن يقوم على التجسس وسيطرة البوليس . ومن بين هذه الأشياء كانت المعاناة شيئا لا يمكن تجنبه ، أما الأساليب اللاإنسانية وسيطرة البوليس فكان يمكن تجنبهما إلى حد بعيد بقيادة أفضل . ويقع على عاتق ستالين جزء كبير من مسؤولية أخطاء القيادة ؛ ولكن من الصعب أن نعزوها كلها إليه ، أو إلى مجموعة صغيرة من « الواقعيين » الأخلاقيين كان

هو على رأسها . فجذور المشكلة ليست فيما أطلق عليه مذهب « عبادة الشخص » ،
الذى لم يكن سوى المظهر السكريه لها . بل كانت في الواقع في مذهب المركزية
وما يصاحبه - جهاز بيروقراطي ضخم يتلاعب به أشخاص ورثوا تقاليد روسيا
القديمة الشريرة ، فجعلوا القوة هي عدم الرحمة ونبذوا الأخلاق باعتبارها
« تحيزات بورجوازية » .

وبالرغم من كل ذلك فإنى واثق من أن الثورة الروسية كانت قوة هائلة تعمل
على التحرر . فإذا كانت قد أخذت حربة القول والحريات السياسية فإنها كانت
في نفس الوقت تحرر الروس أكثر فأكثر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادى
القاسى الذى كان يمارسه النظام القديم ، وتخلق طبقة حاملة أكثر مهارة وأكثر
دراية بالآلة إلى جانب إتاحة فرص أوسع بما لا يقاس لهذه الطبقة . وإذا كانت
هذه الإنجازات قد شوهدت سوء استخدام السلطة السياسية تشويها شديدا فإن
ذلك لا يجعلها عديمة القيمة . فهناك أنواع أخرى من الطغيان والاضطهاد غير
السياسى وأنواع أخرى من الحرية غير الحريات الديمقراطية الليبرالية التى
تقدرها البلاد الغربية ، على حق .

ولا يمكن أن يكون من السهل تحديد التوازن الصحيح بين الخير والشر ؛
ولكننى أستطيع أن أحس بأن الميزان فى المدى الطويل سيكون فى جانب الخير .

ملحة المسار
١٩٩١ طرح من مدينة القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0510579

التمن ٥٠

ديسمبر ١٩٦٥